

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وقتاوى الجمعية العمومية

سنة ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن القاسبي
المستشار العام لمكتبه

الدكتور نعيم عطية
رئيس مجلس الإدارة

المجلد الثامن

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

دار الفكر العربية للموسوعات وخدمات النشر

مقر: شارع النيل - ص.ب. ١٢٣٠ - القاهرة ١١٢٠٠



١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا

وفتـاوى الجمعيـة العموميـة

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحاكم أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثامن

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع علي - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَتَسِيرَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

مسرة الفكر هاني

موضوعات الجزء الثامن

بنك

الفصل الأول — بنوك مختلفة

الفصل الثاني — عمليات مصرفية

الفصل الثالث — ضرائب ورسوم

الفصل الرابع — مسائل متنوعة

بورصة

بوغاز ميناء الاسكندرية

بيع بالمراد العلنى

تسليم (١٠)

(القسم الأول ويشمل)

الفصل الأول — المسئولية التأديبية

الفصل الثاني — واجبات الوظيفة وإخالفات التأديبية

الفصل الثالث — الجزاءات التأديبية

(١٠) (القسم الثانى ويشمل الفصول من الرابع حتى الحادى عشر

راجع الجزء التاسع من الموسوعة)

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بالقصر السبل الى الامام بما ادى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند راي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض نوا من استعراض الاحكام والفتاوى بمتعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث

بنك

الفصل الاول — بنوك مختلفة

الفرع الاول : البنك المركزى

الفرع الثانى : البنك الاهلى

الفرع الثالث : بنك مصر

الفرع الرابع : المصرف العربى الدولى

الفرع الخامس : البنك القومى للاستيراد والتصدير

الفرع السادس : بنك الاستثمار القومى

الفرع السابع : بنك التنمية الصناعية

الفرع الثامن : البنك المصرى للتنمية الصادرات

الفرع التاسع : بنك قناة السويس

الفرع العاشر : البنك العربى الافريقى

الفرع الحادى عشر : البنك الصناعى

الفرع الثانى عشر : بنك ناصر الاجتماعى

الفرع الثالث عشر : بنك التسليف الزراعى والتعاونى

الفرع الرابع عشر : بنك التنمية والايمان الزراعى

الفرع الخامس عشر : البنك العقارى

الفرع السادس عشر : بنك الايمان العقارى

الفرع السابع عشر : البنك العقارى الزراعى

الفرع الثامن عشر : بنك الاتحاد التجارى

الفرع التاسع عشر : البنك العربى المصرى

الفرع العشرون : البنك التجارى

الفصل الثانى : عمليات مصرفية

الفصل الثالث : ضرائب ورسوم

الفصل الرابع : مسائل متنوعة

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ — لا مجال لمعاملتهم بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى قد نصت على ان « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى ... » فمن ثم يعد هذا البنك الذى اكتسب وصف المؤسسة العامة طبقا لقانون انشاءه مؤسسة عامة فى مجال أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

وينبنى على ذلك خضوع العاملين فى البنك لأحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باعتبارهم من العاملين باحدى المؤسسات العامة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث ان المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه بمعدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ المحصول به اعتبارا من ٢١/٨/١٩٦٧ نصت على انه لا يجوز منح العلاوة او اى جزء منها الا بعد مضى سنتين كاملتين على التعيين او سنة على آخر علاوة دورية منحت كما لا تمنح اول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على اية ترقية الا فى اول يناير التالى لانقضاء سنة على الترقية ومن ثم تعين أعمال هذا التعديل فى مواعيد العلاوة الدورية فى شأن العاملين بالبنك المركزى المصرى وبالتالى فلا مجال لمعاملتهم بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية والذى لا تسرى أحكامه الا على العاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة فى مجال أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بأصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وبناء على ذلك تسرى فى شأن العاملين به أحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن بينها الحكم الوارد فى المادة ٣١ معدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ١٠٣٤ فى ١٣/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

البنك المركزى المصرى من المرافق العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ويقوم على تحقيق مصلحة عامة وتتوافر فيه مقومات الهيئات العامة وفقا للمادة الأولى من قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - اثر ذلك - افاذته من الاعفاء المقرر بالقانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن الدفعة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥١/٢٢٤ بتقرير رسم الدفعة ينص فى المادة ١٢ على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة . » فى تطبيق حكم هذه المادة بقصد بالحكومة : وزارات الحكومة ومسالحها ووحدات الحكم المطلق والهيئات العامة ... » ولقد عمل بقانون ضريبة الدفعة رقم ٨٠/١١١ اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ ونص فى المادة ١١ على أنه « لا تسرى الضريبة على المعاملات التى تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص شمس معنى من الضريبة .

واذا كان التعامل بين جهة الحكومة وشخص غير معنى من الضريبة يتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة على التعامل » .

وينص فى المادة ١٤ منه على أنه « يقصد بالجهات الحكومية فى تطبيق أحكام هذا القانون :

(١) وزارات الحكومة ومسالحها ، والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها .

(ب) وحدات الحكم المطلق .

(ج) الهيئات العامة .

(د) المجالس العليا لقطاعات شركات القطاع العام » .

ولماد ذلك أن المشرع فى قانونى الدفعة رقمى ٥١/٢٢٤ ، ٨٠/١١١ سالى الذكر قد أبقى الحكومة من اداء ضريبة الدفعة ، وانخل الهيئات العامة فى مفهوم الحكومة بنص مزيغ .

واذ نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٥/١٢٠ فى شأن البنك

المركزى المصرى والجهاز المصرى على أن « البنك المركزى المصرى شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومى ودعمه واستقرار النقد المصرى » فان البنك المركزى المصرى يعد من المرافق العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والتي تقوم على تحقيق مصلحة عامة ومن ثم فانه ولئن كان المشرع لم يسمه هيئة ، الا انه تتوافر فيه مقومات الهيئات العامة وفقا للمادة الاولى من قانون الهيئات العامة رقم ٦٣/٦١ التى تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة او خدمة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتبعا لذلك يفيد من الاعفاء المقرر بالقانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ و ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن البنك المركزى المصرى يعد هيئة عامة تلبيد من الاعفاء المقرر من ضريبة الضمعة .

(ملف ٣٥/٢/١٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى - نصها على استمرار من يلحق بالعمل بالبنك المركزى المصرى من موظفى البنك الاهلى المصرى فى نقاضى كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا لنظام البنك الآخر - صدور قرار جمهورى بتعيين وكيل محافظ البنك الاهلى وكيلا لمحافظ البنك المركزى دون أن يحدد مرتبه - احتفاظه بما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت من البنك الاهلى طبقا لنص المادة ١٢ سالفه الذكر - عدم التعارض بين هذا الحكم وبين ما تقضى به المادة ٢١ من نظام البنك المركزى الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ من أن يكون تعيين محافظ البنك ووكلائه وتحديد مرتباتهم بقرار جمهورى - اعتبار ما قضى به النظام قاعدة عامة لا تتعارض مع الحكم الوقتى لنص المادة ١٢ - مقتضى ذلك - تسوية مكافأة نهاية الخدمة لأن سرى عليهم الحكم الوقتى على أساس مرتباتهم قبل الالتحاق بالبنك المركزى - لا وجه للاحتجاج بما نص عليه القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ من عدم تعيين أى شخص بمرتبة او مكافأة قدرها ١٥٠٠ جنيه فاكتر الا بقرار جمهورى واستصدار قرارات جمهورية بالنسبة للموظفين الحاليين

خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، اذا كان هؤلاء الموظفون قد فصلوا من الخدمة قبل انقضاء هذه المهلة .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت أن الوكيل السابق لحافظ البنك المركزي كان من بين موظفي البنك الاهلى المصرى وقد صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ اذ عين وكيلا لحافظ البنك المذكور اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٦ ، ثم الحق بالعمل فى البنك المركزى المصرى حيث عين وكيلا للبنك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦١ بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ وبهذه المثابة يسرى فى شأنه حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ التى تنص بأنه « يبقى لمن يلحق بالعمل فى البنك المركزى من موظفى البنك الاهلى المصرى وماله كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا للانظمة المطبقة عليهم بالبنك الاهلى المصرى فى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر خدمتهم فى البنك المركزى امتدادا لخدمتهم السابقة فى البنك الاهلى المصرى ، وينقل الى حساب خاص لدى البنك المركزى المبالغ المعادلة للالتزام البنك الاهلى المصرى بالنسبة لهؤلاء الموظفين والعمال كما تحول اليه وثائق التأمين المعقودة فى شأنهم » . ويكون من حقه وفقا لحكم هذه المادة أن يستمر فى تقاضى المرتب الذى كان يتقاضاه فى البنك الاهلى المصرى ، حتى ولو لم يصدر قرار صريح من السيد رئيس الجمهورية محددا للمرتب المقرر له ، ذلك انه يستمد حقه فى تقاضى هذا المرتب من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ اذ توافقت فى شأنه كافة الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون المذكور .

واذا كان الثابت أن سيادته قد تقاضى فعلا هذا المرتب — بناء على كتاب من السيد / وزير الاقتصاد — طوال مدة خدمته بالبنك وكان تقاضيه لهذا المرتب متفقا مع حكم القانون ، بغير حاجة الى صدور قرار جمهورى يخوله الحق فى تقاضية ، فانه يسوغ للبنك المركزى المصرى أن يسوى بكلمة نهاية الخدمة المستحقة له على اساس هذا المرتب باعتباره المرتب الاخير الذى تقاضاه فى وظيفة وكيال محافظ البنك المركزى المصرى .

ولا بغير من هذا النظر أن المادة ٢١ من نظام البنك المركزى المصرى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣٦ سنة ١٩٦٠ تنص بأن يعاون المحافظ فى ادارة شئون البنك وكلاء للمحافظ ، يعيّنون كما تحدد مرتباتهم بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد مجلس الادارة اختصاصاتهم ، ذلك ان هذا النص اثبا يضع القاعدة العامة فى نظام البنك ، المتعلقة بتعيين المحافظ والوكلاء وتحديد اختصاصاتهم ومرتباتهم ، وهو بهذه المثابة

لا يشكل استثناء من الحكم الوقتى الذى تضمنته المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ من مقتضاه عدم خضوع المحافظ والوكلاء للحكم الوارد فى المادة المذكورة ، اذ أن القرار الجمهورى لا يصح أن يقيد الحكم الوارد فى القانون أو يخصه ، ولأنه يمكن أعمال الحكم الوارد فى المادة ١٣ من القانون مع الحكم الوارد فى المادة ٣١ من نظام البنك دون إصدار لى منها فمقتضى أعمال النصين معا أن رئيس الجمهورية هو الذى يحدد مرتبات المحافظ والوكلاء بقرار منه ، فإذا كان أحدهم من بين موظفى البنك الأهلى المصرى الذين الحقوا بخدمة البنك المركزى ، تعين أن يكون تحديد مرتبه بما لا يقل من المرتب الذى كان يتقاضاه بالبنك الأهلى المصرى أمعلا لنص المادة ١٣ من القانون .

ولا وجه للتعدي بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ الذى يقتضى بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيهها فلكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، وبأنه يقع بإطلاق كل تعيين يتم على خلاف ذلك ، اذ أن الأمر - فى خصوصية الحالة المعروضة - ليس بمصدر تعيين مبتدأ . كما لا جدوى من الاحتجاج بنص المادة الثانية من القانون المذكور الذى تنص على أنه على الجهات المشار إليها فى المادة الاولى أن تقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ذلك أن السيد المذكور قد فصل من الخدمة فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بمقتضى إقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٦١ أى قبل انتهاء المهلة المشار إليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، المعمول به اعتبارا من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦١ .

ويخلص مما تقدم جميعه أنه يحق للوكيل السابق لمحافظ البنك المركزى أن يتقاضى مرتبا أساسيا مقداره ٤٥٠٠ جنيه أمعلا لنص المادة ١٣ من القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وإذا كان الثابت أنه يتقاضى هذا المرتب فعلا ، فإنه يتعين تسوية مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له على هذا الأساس .

(مضى ١٣٦٣ فى ٢٦/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥)

المادة :

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاص بجواز الجع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها - نص المادة الاولى منه على سريانه على المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة - اعتبار البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة يخضع موظفوه للقانون المذكور - لا يغير من ذلك ان ميزانية البنك المركزى المصرى تعد فى شكل ميزانية تجارية لا فى شكل ميزانية تقديرية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاص بجواز الجع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها تنص على انه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٢ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها - يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو المستقلة » وبماذا هذا النص أن المناط فى حظر لجع بين المعاش والمرتب هو أن يعود صاحب المعاش المعال بالحد قوانين المعاشات المشار اليها للعمل فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة .

وحيث أن البنك المركزى المصرى يعتبر مؤسسة عامة ، اذ تنص المادة ١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى ... » وتنص المادة ١ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة على أن « يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة ... »

وحيث أن المؤسسات العامة إما أن تكون ذات ميزانية مستقلة أو ذات ميزانية ملحقة ، ولا يحول دون اعتبار ميزانية المؤسسة العامة ميزانية مستقلة أن تعد فى شكل ميزانية تجارية لا فى شكل ميزانية تقديرية ،

اذ ان استقلال الميزانية عن ميزانية الدولة معناه انفصال إيراداتها ومصروفاتها عن الإيرادات والمصروفات العامة للدولة ، لها طريقة تحضير الميزانية واعدادها في شكل ميزانية تقديرية او في شكل ميزانية تجارية فلا اثر له في هذا الاستقلال ، اذ اجاز المشرع للمؤسسة العامة ان تستقل بتحضير ميزانيتها فنصت المادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على انه « يكون للمؤسسات العامة ميزانيات خاصة بها ، ويبين القرار الصادر بإنشائها نظامها المالي وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة » . كما وان اعداد ميزانية تجارية للمؤسسة العامة لا يحول دون اعداد لميزانية تقديرية لها ، اذ نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على ان « يعد مجلس ادارة كل مؤسسة ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر من كل سنة مالية ... » ونصت المادة ١٨ على ان « يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد ميزانية كل مؤسسة وحساب الأرباح والخسائر ويؤول حساب الأرباح الى الخزانة العامة للدولة ... » وهذه هي ذات الأحكام التي تضمنها قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، اذ تنص المادة ١٦ منه على ان « يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وتعد على نمط الميزانيات التجارية ... » وتنص المادة ٢٠ على ان « تعتمد ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر بقرار من رئيس الجمهورية » . كما تنص المادة ٢١ على ان « يعد مجلس ادارة كل مؤسسة ميزانية لها وحسابا بالأرباح والخسائر من كل سنة مالية ... » .

ولا يسوغ الاستناد الى انتفاء توافر الميزانية التقديرية لدى البنك المركزي للقول بانتفاء صلة المؤسسة العامة ذات الميزانية المستقلة في شأنه ، ذلك انه بالاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٣٠٨١ لسنة ١٩٦٢ يربط ميزانية البنك المركزي للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٢ ، يبين ان هذا البنك له ميزانية تقديرية بالمعنى المتعارف عليه ، والذي عبر عنه البنك بأنه « تقدير سابق على التحصيل عن فترة زمنية مقبلة بالنسبة الى الإيرادات واذن سابق على الصرف بالنسبة الى المصروفات » فقد تضمن القرار المشار اليه بيان — المصروفات — وهي ما عبر عنها بالاستخدامات — فقسمة ابوابا ، من بينها باب الأجور والمرتبات ، وقد عبر عنه بمصروفات التشغيل ، وباب المصروفات العامة الذي عبر عنه بمسئزمات الانتاج ، كما تضمن ايضا بياناً بالإيرادات وعبر عنه بالموارد وقسمه ابواباً ، وعلى ذلك يكون هذا البنك مقيداً في مصروفاته عن السنة المالية بما ورد في القرار الجمهوري سلف الذكر كما ان إيراداته خلال هذه السنة مقدرة

على النحو الوارد في هذا القرار ، ومن ثم فإن له ميزانية تقديرية بجانب ميزانيته التجارية .

ويخلص مما تقدم أن البنك المركزي المصري يعد مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ، ومن ثم يخضع موظفوه لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

(متوى ٨٧٢ في ١٠/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان — استهدافه التوسعة في اختصاصات نائب محافظ البنك المركزي — تغير أداة تعيينه وتحديد مدة شغله لوظيفته — لا أثر لهذا التعديل على طبيعة الوظيفة وصفة شاغلها الذي تم تعيينه صحيحا طبقا للقانون القديم — سريان النص الخاص بتحديد مدة شغل الوظيفة ابتداء من تاريخ العمل به .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء البنك المركزي للاحولة والقرار بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان أن هذا التشريع الأخير ، وأن وسع في اختصاص نائب محافظ البنك الأعلى ومندوبى الحكومة في مجلس إدارة البنك ، فإنه لم يغير من طبيعة وظائفهم ، ذلك أن المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ تنص على أن « يكون تعيين نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء من اثنين من المصريين يرشحهما مجلس إدارة البنك ، ويحل نائب المحافظ محل المحافظ عند عيابه ، ويكون له حق حضور جلسات مجلس الإدارة وحق المناقشة ، دون أن يكون له رأى محدود في المداولات » . وتنص المادة الثالثة من القرار بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على أن « يكون تعيين نائب المحافظ بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويشترط فيه التفريغ » . كما تنص المادة الثانية على أن « يكون نائب المحافظ عضوا في مجلس الإدارة » . ويؤخذ من مقارنة هذه النصوص أن التشريع الجديد ، إذ قضى باعتبار نائب المحافظ عضوا في مجلس إدارة البنك بمقتضى وظيفته ، لم يعد مجرد التوسعة في السلطات التي كانت مبنوكة له بمقتضى التشريع السابق ودون أن يعرض لشخص شاغل هذا المنصب عند صدوره ، ومثل هذا التعديل في

الاختصاص غير ذى اثر على طبيعة الوظيفة ، ولا على صفة شغلها الذى تم تعيينه صحيحا طبقا لاحكام القانون القديم الذى عين فى ظله ، ومن ثم فان الامر لا يقتضى اصدار قرار جديد من رئيس الجمهورية بتعيينه ، واعمالا لاثر القانون المباشر فى تحديد مدة شغل وظيفة نائب المحافظ بعد اذ كانت غير محددة ، بتعين الا تجاوز مدة شغل نائب المحافظ الحالى لوظيفته خمس سنوات من تاريخ العمل بالتشريع الجديد الذى استحدث هذا القيد بتوقيت مدة الخدمة .

(مئوى ٥٠٥ فى ١١/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

القرار بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان — تخفيضه الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس إدارة البنك المركزى من العدد المقرر فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ — حكم الأعضاء الموجودين وقت صدوره — وجوب عرض الامر على الجمعية العمومية لتحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ينص فى المادة الثالثة منه على ان « يتولى ادارة البنك مجلس ادارة يؤلف من خمسة عشرة عضوا من بينهم المحافظ » .

كما تنص المادة الرابعة من القانون المذكور على ان « تنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس الإدارة ممن لهم دراية كافية بالشئون المالية والتجارية والصناعية والزراعية ، ويكون انتخابهم لمدة خمس سنوات ، ويجوز تجديد انتخابهم » .

وبين من مقارنة هذا النص بنص المادة ٢ من القرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، ان التشريع الجديد خفض عدد أعضاء مجلس الإدارة مع الإبقاء على أداة اختيارهم وهى الانتخاب بعمرة الجمعية العمومية .

ولما كان عدد أعضاء مجلس الإدارة الحالى وهو خمسة يدخل فى النطاق المعدى المقرر بالتشريع الجديد ، كما ان انتخابهم تم بعمرة الجمعية العمومية ، اى بذات الاداة التى قرررها التشريع الجديد ، فسان

عضوية هؤلاء الاعضاء في مجلس الادارة تظل قائمة حتى تنتفى سدة
الخمس السنوات محسوبة من تاريخ انتخابهم ، طبقا للمادة الرابعة من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، وهو القانون الذي تم انتخابهم
في ظله ، وذلك مع مراعاة ضرورة توافر الشروط التي شرطها التشريع
الجديد بالنسبة الى اعضاء مجلس الادارة .

ولما كان هذا التشريع الاخير لم يحدد عدد هؤلاء الاعضاء برقم ثابت ،
بل نص على حد ادنى وآخر اقصى لعددهم فانه يتمين عرض الامر على
الجمعية العمومية لتحديد عدد الاعضاء في الحدود التي نص عليها القانون ،
فان رأت الاكتفاء بعدد الاعضاء الحاليين ظلوا اعضاء بالمجلس حتى تنتهى
مدتهم على نحو ما تقدم ، وان رأت زيادة هذا العدد تولت انتخاب العدد
الزائد ، وان رأت خفضه اسقطت عضوية العدد الذى ترى خفضه من
الاعضاء الخمسة بطريق الاقتراع على اسقاطهم .

(فتوى ٥٠٥ فى ١١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

المادة ٨ من القرار بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - جعلها مندوبى
وزارة المالية بالبنك المركزى اعضاء فى مجلس الادارة بعد ان كان حقهم قاصرا
فى ظل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء البنك المركزى على مجرد
الحضور والمناقشة - لا يقتضى هذا التعديل اعادة تعيينهم ، ما دامت أداة
التعيين فى القانونين واحدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار
اليه تنص على ان « يتولى مندوبو الحكومة الميعنون طبقا للنظام
الاساسى للبنك مراقبة تنفيذ هذا القانون وتنفيذ السياسة التى ترسبها
اللجنة العليا ، ويكون لهؤلاء المندوبين حق طلب البيانات وحق الاطلاع
فى أى وقت على دفاتر البنك وسجلاته بدون ان يكون لهم حق الاطلاع
على حساب عميل معين ، او الامضاء به اليهم ، كما يكون لهم حق حضور
جلسات مجلس الادارة وحق المناقشة دون ان يكون لهم رأى محدود فى
المداولات » . وتنص المادة ٢٥ من نظام البنك على ان « يعين وزير المالية

(م ٢ - ج ٨)

بقرار صادر منه مندوبين من قبل الحكومة لدى البنك ومدة انتدابها خمس سنوات ، ويدفع البنك لوزارة المالية عند انتدابها مبلغا سنويا قدره ١٠٠ جنيه (الف جنيه مصرى) .

أما قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فان المادة الثانية منه تنص على أن « يكون للبنك المركزى مجلس إدارة مباشر السلطات المخولة للبنك طبقا لأحكام هذا القانون ، ويشكل المجلس من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ وعدد من الأعضاء لا يقل عن ٣ ولا يجاوز ٧ ، ومندوبين من وزارة المالية والاقتصاد يكون لهما ما لسانر الأعضاء من سلطات وحقوق » .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا التشريع على أن « يكون تعيين مندوبى وزارة المالية والاقتصاد بقرار من وزير المالية والاقتصاد » .

ويبين من مقارنة هذه النصوص أن شأن مندوبى وزارة المالية والاقتصاد فى مجلس إدارة البنك الأهلى شأن نائب محافظ البنك ، وأن التعديل الذى جاء به التشريع الجديد فى صدد مركزهما القانونى لم يجاوز التوسعة فى السلطات التى كانت مبنوحة لهما بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، وذلك بتحويلها ما لسانر الأعضاء من سلطات وحقوق ، كما أن أداة تعيينها واحدة فى التشريعين ، ولهذا فليس ثمة مقتضى لاستصدار قرار جديد من وزير المالية بتعيينهما .

(فتوى ٥٠٥ فى ١١/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

مجلس إدارة البنك المركزى لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام — ممارسته لبعض سلطات الجمعية العمومية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على سبيل الحصر ومن بينها اعتماد توزيع الأرباح فى حدود القيود المقررة بالمادة ١٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — له بجانب ذلك مباشرة الاختصاصات المخولة له باعتباره سلطة رقابة وإشراف بالنسبة لتلك البنوك .

ملخص الفتوى :

أن قانون الائتمان والبنوك رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — أسند

في السواد ١ ، ٢٠ ، ٣٧ لمجلس إدارة البنك المركزي مهام تتعلق بتسجيل المنشآت المصرفية ومراقبتها وخوله في المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ سلطات في اعتماد الاتحادات التي تنشأ بين البنوك والترخيص لها في الاندماج وفي وقف عملياتها والزم البنوك في المواد ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ باخطاره عن كل تغيير يطرأ على نظامها الاساسى وبأن تقدم اليه بيانات عن مركزها المالى والعمليات التى تبشرها .

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصرى والبنك الاهلى المصرى وجعل من البنك المركزى مؤسسة عامة ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ وقضى بالغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك التى كانت تتولى الاشراف على بنوك القطاع العام وخول البنك المركزي المصرى سلطات الجمعية العمومية بالنسبة الى تلك البنوك .

ثم صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى قرر الغاء المؤسسات العامة التى لا تبشر نشاطا بذاتها ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفى . وقضى في المادة ٣١ منه بالغاء القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وكل حكم يخالف احكامه ، وبذلك سقط في التطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ الذى خول البنك المركزي باعتباره مؤسسة عامة جميع سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام ، وفي ذات الوقت ابقى في المادة ٢٧ منه على احكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فيما لا يتعارض مع احكامه . وقد نص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في المادة الاولى على أن « للبنك المركزي شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية وممارسة الاختصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، ومنح مجلس ادارته في المواد ٧ ، ٩ ، ٢٣ حق اصدار القرارات اللازمة لتحقيق اغراضه والتشسيق بين نظم العاملين ببنوك القطاع العام والاطلاع على دفاتر وسجلات البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار ومراقبة عملياتها والاعتماد النهائي للموازنات التخطيطية لبنوك القطاع العام . وقرر في المادتين ١٨ ، ١٩ تعيين رؤساء واعضاء مجالس الادارة ببنوك القطاع العام بقرارات جمهورية وجعل مجلس ادارة كل بنك هو السلطة المهينة على تصريف شؤونه ومنحه حق اصدار القرارات التى يراها كفيلة بتحقيق اغراضه وغيرها مما ينطبق بعملياته وشؤونه المالية ونظام العاملين به دون التقيد باحكام قانون القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وحق الموافقة على مشروع الموازنة الختامية والميزانية العمومية والموافقة على الهيكل التنظيمى للبنك ، وطبقا للقرة

الثانية من المادة ٢٧ من هذا القانون لم يطبق على البنك المركزي من أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ سوى أحكام الباب السادس من الكتاب الثانى المتعلقة بالتحكيم ، كما أنه لم يستثن بنوك القطاع العام من تطبيق أحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١ الا بالنسبة لحكم المادة ٢٩ من هذا القانون والتي تحظر الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة — فاجاز فى المادة ٢٨ لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة بنوك القطاع العام تمثيل بنوكهم فى البنوك المشتركة المنشأة وفقا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ . ولم يتناول القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تشكيل واختصاصات الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام وإنما أسند بعض سلطاتها لمجلس إدارة البنك المركزى وذلك بمقتضى المادة ٢٢ التى نص على أن « يخول مجلس إدارة البنك المركزى سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية : —

(أ) اقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .

(ب) الترخيص للبنك باستخدام المخصصات فى غير الأغراض المخصصة لها فى ميزانية البنك .

والاستفاد مما تقدم أن المشرع ائمر للجهاز المصرفى نظائما خاصا لم تفينه أحكام تتعلق بكيفية تشكيل الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام واختصاصاتها وإنما وضع بمقتضى هذا النظام البنك المركزى على قمة الجهاز المصرفى وخول مجلس إدارته سلطات واختصاصات واسعة فى الرقابة والإشراف على جميع البنوك وزاد من سلطاته على بنوك القطاع العام بمنحه يومنه سلطة رقابة عددا من الاختصاصات المقررة أصلا للجمعية العمومية بأن خوله حق الترخيص لها فى الاندماج وفى وقف عملياتها واعتماد موازاناتها التخطيطية ومنحه بنص صريح سلطات الجمعيات العمومية فيما يتعلق باقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح وكذا الترخيص فى استخدام المخصصات فى غير أغراضها . كما أن المشرع منح مجالس إدارات بنوك القطاع العام بعضا من اختصاصات الجمعية العمومية وخول تلك المجالس حق اتخاذ قرارات بشأنها كاتقار الحسابات الختامية والموافقة على الهيكل التنظيمى للبنك وإصدار القرارات المتعلقة بعملياته وشئونه المالية خارج نطاق اختصاص البنك المركزى .

وتأسيسا على ما تقدم فإنه ولئن كان المشرع لم يضمن النظام الخاص

بالجهاز المصرفي. احكاما تتعلق بكيفية تشكيل الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام واختصاصاتها فانه منح اختصاصاتها لمجلس ادارة البنك المركزي ثارة بوصفه سلطة رقابة واخرى باعتباره يمارس اختصاصات الجمعية العمومية للبنوك آلت اليه بحكم القانون كما منح بعضها لمجالس ادارات بنوك القطاع العام . ولم يخضع قراراتها للتصديق جهة أخرى .

وإذا كان المشرع قد سكت عن تحديد المختص بممارسة اختصاصات الجمعية العمومية للمساهمين المتعلقة بتصفية وزيادة رأس المال وإطالة مدة المنشأة وتعديل نظامها الأساسي فان ذلك لا يستلزم البحث عن مختص بها أو استعارة الأحكام الخاصة بتشكيل الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام خاصة وأن من أهم العناصر التي تدخل في تشكيل الجمعيات العمومية كما ورد في قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - وهو خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع في مقابل عشرة أعضاء آخرين هم الوزير المختص وممثل وزارة المالية وممثل وزارة التخطيط وأربعة من العاملين وثلاثة من ذوي الكفاءة - ولا يتوانر ذلك في التنظيم الخاص ببنوك القطاع العام التي لا تضم قطاعات يقوم على رأس كل منها مجلس أعلى ومن ثم فان ممارسة تلك الاختصاصات انما يكون بالأداة القانونية الفاعلة على انشاء بنوك القطاع العام .

وبناء على ما تقدم فان مجلس ادارة البنك المركزي لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام ولكنه يمارس بعض سلطات الجمعية العمومية وهي المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على سبيل الحصر ومن بينها اعتداد توزيع الأرباح وذلك بجانب السلطات المخولة له باعتباره جهة رقابة واشراف بالنسبة لتلك البنوك عنى النحو السالف بيانه .

وإذا كان توزيع الأرباح يعد من الشؤون المالية للبنك وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قد منحت في البند (و) مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع العام سلطة اصدار القرارات المتعلقة بشؤونه المالية دون التتيد بأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الا ان ذلك لا يعنى تحرر توزيع أرباح بنوك القطاع العام من كل قيد لان هذا التوزيع يخضع لقواعد توزيع الأرباح المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ باعتباره الشريعة العامة الواجبة التطبيق على الشركات عند عدم وجود نص خاص ومن ثم تلزم بنوك القطاع العام بأعمال حكم المادة (١٤) من هذا القانون الذى تضمن تحديد

لنسب التي تجنب من صافي الربح لتكوين احتياطي رأس المال ولشراء سندات حكومية والنسبة التي توزع على المساهمين من باقى الربح الصافى وتلك التي تخصص للتوزيع على الموظفين والمعامل ولتقديم خدمات اجتماعية لهم ولعلما أن توزيع أرباح بنوك القطاع العام يخضع لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فإن مجلس ادارة البنك المركزى يلتزم بهذا الحكم ايضا عند اعتماده لقرارات توزيع ارباح للبنوك بمقتضى السلطة المخولة له بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى ان مجلس ادارة البنك المركزى لا يعد جمعية عمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وانما يباشر الاختصاصات المخولة له باعتباره سلطة رقابة بالنسبة لها كما يباشر اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ضمنها توزيع ارباح ويلتزم مجلس ادارة البنك المركزى فيه بالتواعد المقررة بالمادة (١٤) ، من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

(فتوى ١٢٣٥ فى ١٢/٢٣ / ١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة احد البنوك وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات — المادة ٣٢ من هذا القانون خصت البنك المركزى بحكم خاص وهو حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارته وعضوية مجلس ادارة اية شركة مساهمة الا بترخيص من رئيس الجمهورية — مثال بالنسبة الى حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة هذا البنك والعمل كمندوب مفوض على بنك زلخا بعد تلمية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « لا يجوز

لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاوّل نشاطها فى مصر ان يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط فى مصر وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى ايهما » .

ومن حيث ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على انه « استثناء من حكم المادة ٢٩ لا يجوز لمن يكون عضوا فى مجلس ادارة البنك المركزى أو فى غيره من البنوك أو فى الشركات التى تساهم فيها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية فى عضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المشرع بعد أن قرر حظر الاشتراك فى عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك وبنك آخر ، خص البنك المركزى بحكم خاص فنص صراحة فى المادة ٢٢ سالف الذكر على حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك المركزى وعضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص من رئيس الجمهورية .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المشرع قد اعتبر البنك المركزى بنكا من البنوك التى يحظر على عضو مجلس ادارتها أن يساهم فى عضوية مجلس ادارة بنك آخر .

ومن حيث ان الدكتور قد عين مندوبا مفوضا على بنك زلخا بعد تأييده بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وقد حل بوضفه مفوضا محل الادارة وله سلطاته عملا بما تقضى به المادة السادسة من القانون سالف الذكر وبهذه المثابة يندرج تحت الحظر الوارد فى المادتين ٢٩ و ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث ان الدكتور . . . كان قد عين عضوا بمجلس ادارة البنك المركزى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦١ ثم عين بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ مفوضا على بنك زلخا حتى ١٩٦٣/٦/٣٠ بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ أى تاريخ سابق على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ الذى أعاد تشكيل مجلس ادارة البنك المركزى وجعل من بين أعضائه رؤساء مجالس ادارة البنوك التجارية والمنقصمة أو من ينوب عنهم من أعضاء مجالس الادارة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الدكتور . . . قد جمع بين عضوية

مجلس ادارة البنك المركزى وبين وظيفة مفوض على بنك زلخا فى الفترة من ١٩٦١/٦/٢٠ الى ١٩٦٣/٦/٣٠ اى فى وقت سابق على تعديل تشكيل مجلس ادارة البنك المركزى دون ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية يرخس بهذا الجمع ، كما توجب ذلك المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم يكون من غير الجائز قانونا ان يجمع السيد الدكتور المذكور بين عضوية مجلس ادارة البنك المركزى وبين عمله كمفوض بادارة بنك زلخا وذلك خلال الفترة المشار اليها . ولا يشير من ذلك ان يكون بنك زلخا كان تحت التصفية وقت ان عين الدكتور المذكور مفوضا لادارته . اذ لا يخرج ذلك عن اعتباره سكا .

(امتوى ٢٣٩ فى ١٩٦٧/٣/٤)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عنها المعدل بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ — سريان احكامه على تبرع البنك المركزى من امواله باعتباره مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة عن الدولة — وجوب موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة على هذا التبرع .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عنها معدلا بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « يجوز التصرف بالمجان فى مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او التاجر بايجار اسبى او باقتل من اجر المثل الى اى شخص طبيعى او معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام ، ويكون التصرف او التأجير بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة . ويصدر بالتصرف او التأجير قرار من رئيس الجمهورية اذا تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه . ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز القيمة القدر المذكور » . وتنص المادة الاولى مكررا من هذا القانون على ان « استثناء من احكام المادة السابقة يجوز بقرار من الوزير المختص اهداء المطبوعات الحكومية المختلفة الخاصة بوزارته او الهيئات التابعة له الى المعاهد العلمية والحكومية والهيئات والافراد مهما بلغت قيمة المطبوعات المهداة . كما يجوز اهداء اموال الدولة المنقولة بقرار منه وذلك فى حدود مائة جنيه فى السنة . وتصدر

القرارات المشار إليها بالنسبة الى الهيئـت ذات الميزانيـت المستقلة أو
الملحقة من رئيسها » .

ومفاد هذا النص أن أموال الدولة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة
أو الملحقة لا يجوز التبرع بها أو تجييرها بإيجار اسمى أو باقل من أجر
المثل الا بالقيود وفي الحدود المنصوص عليها في هذا القانون . والمقصود
باليئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة في خصوص هذا النص —
المؤسسات العامة التى منحها المشرع شخصية اعتبارية وخصها بنـمة
مالية .

كما نصت المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن
البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى على أن « تنشأ مؤسسة
عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى تقوم بـبشرة
سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها في قانون البنوك
والائتمان ... » ومقتضى هذا النص أن البنك المركزى يعتبر مؤسسة
عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم تسرى في شأن تبرعه بأمواله
القيود المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ السابق الاشارة
اليه .

والقول بعدم سريان هذه القيود على تبرع البنك المركزى استفاداً
الى أن البنك ليست له ميزانية بالمعنى المتعارف عليه وهو التقدير السابق
للتفقات والإيرادات من مقرة مقبلة بل أن له حساباً ختامياً يتضمن بياناً
لاحقاً للأرباح والخسائر ، هذا القول مردود بأن تصوير نتيجة نشاط
البنك في صورة حساب ختامى لا ينفى وجود ميزانية له مستقلة عن
ميزانية الدولة وذلك نتيجة تمتعه بشخصية اعتبارية ونـمة مالية مستقلتين .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون التبرع بأموال البنك المركزى مقيداً
بالقيود المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد
انتصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول منها معدلاً بالقانون
رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ ، وغنى عن البيان أنه وإن كانت قرارات محافظ
البنك تعتبر — بحسب الاصل المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون
المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نافذة من تلقاء نفسها الا أن
قراره في خصوص التبرع بها لا يجاوز ألف جنيه مقيد بسبق موافقة
اللجنة المالية بوزارة الخزانة وذلك بالتطبيق للمادة الاولى من القانون
رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٨ .

(انتهى ١٢٠ في ١١/٢/١٩٦٣)

الفرع الثانى البنك الأهلى

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

التزام البنك الأهلى المصرى بأداء قيمة أوراق البنكنوت المزورة -
سقوط هذا الالتزام من تاريخ نفاذ الأمر العالى الصادر فى أغسطس ١٩١٤
بشأن السعر الإلزامى لأوراق البنكنوت .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من دكرينو ٢٥ من يونية سنة ١٨٩٨
باعتقاد نظام البنك الأهلى تنص على أنه « للبنك الأهلى المصرى
الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها ... » .
ومما ذلك أن البنك منح امتياز اصدار أوراق النقد ، على أن يلتزم بأداء قيمتها
نقودا ذهبية او معدنية لحاملها وبمجرد تقديمها دون أى اجراء آخر ، ولم
يرد فى هذا الدكرينو او غيره من القواعد الثانوية التى نظمت هذا الموضوع
وتتخذ ما يلزم الامراد بقبول هذه الاوراق النقدية ، بمعنى انها كانت ذات
سعر اختيارى للمتعاملين يجوز لهم قبولها او رفضها فى معاملتهم . وقد
انفق البنك الأهلى مع الحكومة على هذا الاساس على اصدار منشور
للهيديات والادارات بقبول الاوراق النقدية المشار اليها فى اداء الضرائب
والرسوم بشرط اداء قيمة كل ورقة نقدية ولو كانت مزورة وذلك فى كل
الحالات ودون أية مناقشة ، وفقا لما جاء بكتاب المالية المؤرخ فى ٢٥ من
مارس سنة ١٨٩١ .

وبين من ذلك ان التزام البنك الأهلى بأداء قيمة أوراق النقد المزور
هو التزام بالأداء بالعملة المعدنية تابع للالتزام العام بأداء قيمة جهيسع
الاوراق النقدية مزورة كانت أم غير مزورة بهذه العملة المعدنية .

ولما كان الأمر العالى الصادر فى أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن السعر
الإلزامى لأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى قد نص فى
مادته الاولى على أن « أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى
تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى
القطر المصرى » ، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الاوراق لاى سبب كان
وبأى مقدار يكون دفعا حسيحا وبوجبا لبراءة الذمة ، كما لو كان الدفع
حاصلا بالعملة الذهبية ، بحرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط
او الاتفاقات الحاصلة او التى تحصل بين أصحاب الشأن . ويترتب على

هذا النص سقوط التزام البنك الأهلى بأداء قيمة الأوراق النقدية عموما بالتقوّد المعدنية وسقوط الالتزام التبعى بأداء قيمة الأوراق المزيفة ، بل أن القيام بهذا الدفع أو إبرام أى اتفاق لاحق مماثل فى هذا الصدد أصبح باطلا ومخالفا للنظام العام .

لهذا فإن التزام البنك الأهلى المصرى بأداء قيمة أوراق البنكنوت المزورة قد سقط منذ نفاذ الأمر العالى بشأن السعر الإلزامى لأوراق البنكنوت الصادر فى أغسطس سنة ١٩١٤ .
(انتهى ١٣٥ فى ١٣/٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

البنك الأهلى — شركة مساهمة وليس مؤسسة عامة — وكيل محافظ البنك الأهلى — لا يسرى عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، تنص على أنه « فيما عدا حالات الإعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية ، على ألا يزيد ذلك من ثمانمائة جنيه سنويا » . وتنص المادة الخالصة من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٧ ، على أنه « يقصد بالموظف فى تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة . ويعتبر فى حكم الموظف فى هذا الشأن أعضاء مجالس الإدارة المنتخبون والمديرون فى الشركات المساهمة الذين يعيّنون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة » .

ومراد هذين النصين أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يتناول طائفتين من الموظفين : الأولى طائفة الموظفين حقيقة وهم الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة . والطائفة الثانية طائفة الموظفين حكما وهم أعضاء مجالس الإدارة المنتخبون والمديرون فى الشركات المساهمة الذين يعيّنون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة .

ولما كان وكيل محافظ البنك الاهلى موظفا به بمعينا بقرار من مجلس ادارته وقد انشئ هذا البنك ولا يزال قائما في صورة شركة مساهمة رغم ما اضفاه عليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بانشاء بنك مركزى للدولة تم القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والاثنين من سلطات وامتيازات تقتضيها اهمية الرسالة التى يؤديها هذا البنك في حالات الاقتصاد القومى ، ومن ثم فهو لا يعتبر مؤسسة او هيئة عامة . ومن باب اولى لا يعتبر جهة حكومية ولا يدخل موظفوه في عداد الموظفين الحقيقيين المشار اليهم في صدر المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث انه لا يعتبر كذلك موظفا حكما طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر — ذلك انه ليس عضوا منتدبا او مديرا لشركة مساهمة بمعينا مندوبا او ممثلا للحكومة او لهيئة او مؤسسة عامة .

ون حيث انه يشغل مناصب العضوية في مجالس ادارة المؤسسة الاقتصادية وسندوق التأمين والمعاشات ومندوقى التأمين والادخار لاهمال بوسمه وكحلا لمحافظ البنك الاهلى وهو بمنصب لا يسلكه في عداد الموظفين حقيقة ولا في عداد الموظفين حكما الذين يتناولهم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ دون سواهم ، ومن ثم فان احكام هذا القانون لا تسرى عليه .

١ غوى ٦٤٦ فى ١١/٢٣/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ — تكييف هذا الانتقال — هو تأميم ينتهى به المركز القانونى للبنك كشركة مساهمة وصيرورته مؤسسة عامة وفقا لنص المادة الاولى من ذلك القانون — اثر تقرير الشارع تعويض المساهمين على حقوقهم الأخرى .

ملخص الفتوى :

لما كان تأميم البنك الاهلى المصرى بالتسليم رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة يستتبع حتما انتهاء المركز القانونى Statut garidvuo للبنك بوصفه شركة

مساهمة وقد اقتضى ذلك تصفية حقوق المساهمين التى تتمثل فى تعويضهم عن نقل ملكية البنك الى الدولة واتخذ أساسا لهذا التعويض استنساخ أسهم البنك الأهلى فى يوم التأميم (١١ فبراير سنة ١٩٦٠) باعتبار أن المساهم لو كان قد تخلص من ملكية أسهمه ببيعها فى البورصة فى ذلك التاريخ لما حصل على أكثر من ثمنها فى ذلك اليوم فى سوق الأوراق المالية. وقرر الشارع منح ذلك التعويض فى شكل سندات على الدولة هى صكوك أسهم البنك الأهلى المصرى بعد اعتبارها سندات على الدولة بحكم القانون . وبمنح هذا التعويض قام الشارع بتصفية كافة حقوق المساهمين فى الشركة المساهمة ولم يبق لهم بعد ذلك أى حق آخر كحقهم فى مطالبة أعضاء مجلس الإدارة بتعويض أو غيره .

(انتهى ٢٢ فى ١٩/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

البنك الأهلى المصرى — هو مؤسسة عامة منذ تأميمه — عدم اعتباره مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى طبقا للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ولا مؤسسة عامة طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — يترتب على ذلك عدم تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسة العامة على موظفيه — بقاء النظم المعمول بها بالنسبة اليهم والصادرة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه سارية فى شأنهم .

ملخص الفتوى :

يعتبر البنك الأهلى عند تأميمه بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ ، مؤسسة عامة بصريح نص المادة الاولى من هذا القانون ، وتبعاً لذلك خضع البنك ، الى جانب احكام القانون المذكور ، لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باعتباره القانون العام للمؤسسات العامة .

ان البنك الأهلى لم يكن ، رغم قيامه بنشاط مصرفى ، من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، لعدم صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتباره كذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم كان يخضع — فى تنظيم شئون موظفيه وعماله لاحكام النظم الخاصة به دون لائحة موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، لأن هذه اللائحة لا تسرى طبقا للمادة الاولى من ذلك القرار الا على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى

والمؤسسات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، والثابت أن البنك لم يكن من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي على ما سلف ، كما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بسريان تلك اللائحة على موظفي وعمال البنك .

وبتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة وعمل بهما من تاريخ نشرهما بالجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ وقد نصت المادة ٣٤ من القانون الأول على أن تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكامه ، ونصت المادة ٣٥ على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات القائمة كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبره هيئة عامة في تطبيق هذا القانون .

ومن حيث أن أيا من هذين القانونين لا يعتبر في مقابلة الآخر الاصل العام الذي يحكم الشخص المعنوي بحيث يخضع حتما لأحكام ذلك الاصل اذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باذخاله في نطساق القانون الآخر ، كان الأمر في شأن المؤسسات العامة القائمة عند البعض بالقانونين المذكورين والتي لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لاحدها ، أن تبقى بنى من أن يسرى عليها أحكام هذا القانون أو ذاك ، لتظل — الى أن تصدر في شأنها مثل ذلك القرار — مبقية على تطبيق نظمها القائمة (فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣) .

وإن كان البنك الأهلى قد أصبح مؤسسة عامة منذ تأميمها ، إلا أنه لا يعتبر مؤسسة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، حيث لم يكن من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، كما لم يصدر قرار باخضاعه لأحكام ذلك القانون .

وبتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ، ونص في مادته الاولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة » . — وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، وهو ذات التاريخ الذى نشر فيه بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وعمل به اعتبارا منه .

وأنه يتعين تحديد مدلول المؤسسات العامة التي عنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بذات مدلولها في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، ذلك أنه لا يمكن التسليم بأن المشرع في نفس التاريخ ملولاً مختلفاً في كل منهما لعبارة « المؤسسة العامة » ، فضلاً عن أن هذا القرار يتعين — وفقاً لمبدأ المشروعية الذي يقضى بخضوع اللائحة للقانون — أن يلتزم أحكام ذلك القانون فيما يتعلق بالمعنى الذي يحل عليه تعبير المؤسسة العامة ، طالما أن القرار عمل به مع أحكام القانون سويًا .

ومما كان الأمر كذلك فإن نطق سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ يقتصر على العاملين في المؤسسات العامة بالمفهوم الذي عنه قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، دون العاملين بأشخاص عامة لا تعتبر مؤسسات عامة في تطبيق ذلك القانون .

وترتبط على ما تقدم فإن البنك الأهلي ليس مؤسسة عامة في تطبيق القانون المذكور ومن ثم لا يسرى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بهذا البنك ، وإنما تسرى في شأنهم النظم المعمول بها في البنك عند صدور هذا القرار .

(نوى ٨٧٠ في ١/٧/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تأميم البنك الأهلي المصري بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ — أثر هذا التأميم على أسهم ضمان عضوية مجلس إدارة البنك — جواز الإخراج من هذه الأسهم لانقضاء شخصية البنك كشركة مساهمة وتحوله إلى مؤسسة عامة ، فلا يلتزم أعضاء مجلس إدارتها ما كانوا ملتزمين إياه سابقاً إلا بنسب .

ملخص الفتوى :

أن التأميم ينهى الشخصية المعنوية للشركة المساهمة وقد حلت محلها الدولة باعتبارها خلفاً لها وحدد الشارع الحقوق التي حلت فيها الدولة فنصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن « يعتبر البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة » .

ويؤخذ من ذلك أن ما انتقل إلى الدولة إنما هو ملكية المنشأة ذاتها

ولو أراد الشارع نقل حقوق أخرى غير ملكية المنشأة كحق الرهن لنص على ذلك بنص صريح وقد جرى الشارع في هذا الصدد على غرار القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وشركاتها إذ نصت المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أنه :

« لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم » .

وبمضلا عما تقدم فإن الرهن المقرر على أسهم ضمان العضوية ينقضى بسبب آخر ذلك أنه في ظل المادة ٢٧ من قانون الشركات المساهمة يترتب على التصديق على ميزانية آخر سنة مالية يقوم فيها العضو بأعماله انقضاء حق الرهن المقرر على أسهم ضمان عضويته وهذا التصديق من اختصاص الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة المساهمة وهو أمر أصبح ممتنعا قانونا بالنسبة الى البنك الاهلى المصرى بعد تحويله بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الى مؤسسة عامة .

وتنفى المادة ٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بأن « مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهينة على شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تدير عليها وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وفقا لاحكام هذا القانون وفى الحدود التى بينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة » ، كما يبين من نص المادة ٨ من ذات القانون ان مجلس الادارة هو الذى يقر ميزانية المؤسسة وحسابها الختلى .

وكذلك تنفى المادة ١١ من القانون المشار اليه بأن « تكون قرارات مجلس الادارة ... نالذة من تلقاء ذاتها الا فى الاحوال التى ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على وجوب تصديق الجهة الادارية المختصة عليها » .

ولما كان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لم يتضمن نصا يوجب تصديق الجهة الادارية على قرارات مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى فإن هذه القرارات تعتبر نالذة من تلقاء ذاتها بمجرد صدورها .

ولما كان مجلس ادارة البنك المركزى قد صدق على ميزانية البنك عن سنة ١٩٥٩ فمن ثم تتوافر الشروط التى تشترطها المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أنه يجوز الانعراج عن أسهم ضمن العضوية الخاص بأعضاء مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى .

(فتوى ٤٢٢ فى ١٩/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة - نصه على اعتبار البنك مؤسسة عامة وتحويل أسهمه الى سندات على الدولة - لم يعد رأس مال البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الذمفة - لا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٦٥ باعتبار البنك شركة مساهمة عربية - هذا القرار لم ينص على تقسيم رأس مال البنك الى أسهم .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة - قد نص على أن يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقل ملكيته الى الدولة كما نص على أن تتحول أسهم البنك الاهلى المصرى الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة ويغاثدها ٥٪ سنويا وأن يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقبال بورصة القاهرة فى يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك قد نص على تحويل كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية ولكنه لم ينص على تقسيم رأس مال البنك الاهلى المصرى الى أسهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه بناء على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ أصبح البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة وتحولت أسهمه الى سندات عليها - ومن هذا التاريخ لم يعد رأس مال هذا البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الذمفة النسبى السنوى ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ الذى أصبح نافذا من ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ باعتبار البنك

الأهلى المصرى شركة مساهمة عربية ، ذلك ان هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة .
(فتوى ١٢٧٦ فى ١٤/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة — نصه على اعتبار البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة ونقل ملكيته الى الدولة وتحويل أسهمه الى سندات عليها — أثر ذلك انه منذ تاريخ العمل بهذا القانون لم يعد رأس مال هذا البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة النسبى السنوى — القول بخضوع هذا البنك لرسم الدفعة النسبى السنوى اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك والذى احال البنك الاهلى المصرى الى شركة مساهمة عربية — مردود بان هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة ولم تتضمن احكامه افتراض تقسيم رأس ماله الى أسهم — فضلا عن ذلك فان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام اجاز عدم تقسيم رأس مال الشركة المساهمة المملوكة للشخص عام بمفرده (١) .

ملخص الفتوى :

أن هذا الموضوع كان قد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ وانتهت فيه الى انه بناء على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ أصبح البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة وتحولت أسهمه الى سندات عليها ومن هذا التاريخ لم يعد رأس مال هذا البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى أصبح نافذا من ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ باعتبار البنك الاهلى المصرى شركة مساهمة عربية ذلك أن هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة .

(١) أيدت الجمعية انعموية بهذه الفتوى فتواها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ — فتوى رقم ١٢٧٦ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ملف رقم ١٣٩/٢/٣٧ .

ومن حيث أن مصلحة الضرائب ترى ذات الرأي الذى انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ من عدم خضوع أسهم البنك الأهلى المصرى لرسم الدفعة النسبى السنوى لانه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون لم يعد رأس مال البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة الا ان المصلحة المذكورة ترى خلافا لما انتهت اليه الجمعية العمومية بفتواها سالفة الذكر انه اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك أن تلك البنوك تخضع لرسم الدفعة النسبى السنوى باعتبار أن رأس مالها مقسم الى أسهم حتى ولو لم ينص القرار الجمهورى المشار اليه على ذلك لان هذا القرار صريح في تحويل كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركات عربية مساهمة ، وكذلك قياسا على ما ارتأته ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة من أن أسهم الشركات والبنوك المزممة بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تظل باقية ويستحق عليها رسم الدفعة النسبى السنوى لان هذه الشركات والبنوك ظلت محتفظة بشكلها القانونى بعد تأميمها .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة تد نص في المادة الاولى منه على أن يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة . كما نص في المادة الثانية على أن تحول أسهم البنك الأهلى المصرى الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥ ٪ سنويا ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقبال بورصة القاهرة في يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك قد نص في المادة الاولى منه على أن يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية .

ومن حيث أن رسم الدفعة النسبى السنوى مفروض على جميع أسهم الشركات ويتحمله صاحب السهم ولا يحسب الرسم على رأس مال الشركة بل يحسب على مجموع قيمة الاوراق المالية اذا لم تكن متداولة في البورصة وعلى ذلك فإن مناط استحقاق هذا الرسم يقتضى وجود الاوراق المالية فعلا .

ومن حيث أنه بناء على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ أصبح البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة وتحولت أسهمه

الى سندات عليها وعلى ذلك فلم يعد هناك اسهم تخضع لرسم الدفعة النسبى السنوى . ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى اصبح نافذا من ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ والذى حول البنك الاهلى المصرى الى شركة مساهمة عربية ذلك ان هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة ولم تتفهم احكامه افتراض تقسيم رأس ماله الى اسهم .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام اجاز عدم تقسيم رأس مال الشركة المساهمة المملوكة لشخص عام بمفرده ، ولما كان البنك الاهلى المصرى بوصفه شركة مساهمة عربية مملوكة لشخص عام بمفرده فليس ثمة ما يلزمه قانونا بتقسيم رأس ماله الى اسهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تأييد فتاها الصادرة بجلسة اول ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(متوى ١١٢٣ فى ١٢/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

خضوع صرفيات البنك الاهلى لرسم الدفعة التدرجى — اعتباره مؤسسة عامة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ — عبارة الهيئات العامة الواردة بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة على السواء — المادة ٣٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٦٣ قضت بان تظل صرفيات المؤسسات العامة جميعها خاضعة لرسم الدفعة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة — عدم صدور القرار الجمهورى بتحديد طبيعة البنك طبقا لاحكام القانونين ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ يعنى أن يظل البنك محكوما بقواعده ونظمه المالية ومنها خضوع صرفياته لرسم الدفعة التدرجى باعتباره مؤسسة عامة وفقا لاحكام القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان البنك الاهلى المصرى ، قد اعتبر منذ صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة عامة ، أى انه كان من الهيئات العامة التى تخضع صرفياتها لرسم الدفعة التدرجى ، اذ انه فى ذلك التاريخ

كانت عبارة الهيئات العامة تطلق على المؤسسات العامة والعكس دون تفریق في المعنى الاصطلاحي بينهما . وظل الأمر كذلك حتى صدر القانون رقم ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما ، فيصدر هذين القانونين ، تغير الوضع وتميزت فكرة الهيئة العامة عن فكرة المؤسسة ، ولكن ظلت صرفيات كل من المؤسسات العامة والهيئات العامة خاضعة لرسم الدفعة التدريجي المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، باعتبار أن عبارة الهيئات العامة المنصوص عليها في القانون الآخر تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة على السواء ، وتبييز أحداها عن الأخرى ليس معناه إعفاء المؤسسات العامة من رسم الدفعة المقرر على صرفياتها . وهذا مستفاد من نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، والذي قضى بأن تظل صرفيات المؤسسات العامة جبهيمها خاضعة لرسم الدفعة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة المنصوص عليه في المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون رسم الدفعة مع استثناء المبالغ التي تصرفها نظير مساهمتها في رؤس أموال الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت الخاصة لها سواء عند التأسيس أو زيادة رأس المال والقروض التي تفرضا هذه المؤسسات من الخضوع لهذا الرسم ، كما رؤى أن يمتد الاستثناء أيضا الى ماتنفعه تلك المؤسسات ثمنا لشراء أوراق مالية .

ومن حيث أنه لا نزاع في خضوع صرفيات المؤسسات العامة والهيئات العامة لرسم الدفعة التدريجي ، إلا أن البنك الأهلي المصري يرى أنه يصدر القانونان ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وليس يعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ويتوجب على ذلك عدم خضوع صرفيات لرسم الدفعة محل البحث . والواقع أنه وإن كان البنك الأهلي المصري لا يعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ولا يعتبر كذلك هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ويتطلب الأمر صدور قرار جمهوري بالتطبيق لأحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لاسباغ صفة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة عليه ، أو إضفاء صفة أخرى ثالثة . إلا أنه حتى صدور قرار جمهوري بتحديد طبيعة البنك الأهلي المصري - يظل هذا البنك طوال الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري المذكور ، محكوما بقواعده ونظمه الحالية ، ومنها خضوع صرفياته لرسم الدفعة التدريجي باعتباره مؤسسة عامة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في الفترة السابقة على

صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحديد صفة البنك الأهلى المصرى ،
تخضع صرديات هذا البنك فى هذه الفترة لرسم الدفعة المنصوص عليه فى
المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون رسم
الدفعة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(نئوى ١٩٥ فى ١٢/٧/١٩٦٥)

قامعة رقم (٢٠)

المبدأ :

الخدمات التى يقدمها البنك الأهلى المصرى للحكومة — تقاضيه عنها
مقابل المصروفات الفعلية فقط ، فلا يستحق قبل الحكومة مرتبات موظفيه
وعماله الذين يقومون بأداء هذه الخدمات بالتطبيق لنص المادة ١٣ من القانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء
بنك مركزى للدولة تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف
الحكومة وتعين الخدمات التى يؤديها البنك للحكومة بدون أجر خاص
بالاتفاق بين وزير المالية والبنك وبعد موافقة مجلس الوزراء » .

واستنادا الى النص سالف الذكر تم الاتفاق بين الحكومة والبنك
بموجب كتابين متبادلين بينهما فى ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ على الخدمات
المشار اليها وكان من بين هذه الخدمات اصدار القروض الحكومية وإدارة
الدين العام ، وقد تم الاتفاق بشأنه على الا يتقاضى البنك اتعابا عنه فى
المستقبل فيها هذا المصاريف الفعلية التى يتحملها ، أما فيما يخص بخدمة
الدين العام الحال والمستقبل باستثناء أذونات الخزانة فقد تم الاتفاق على
تقدير الاتعاب بواقع ٨/٣ فى الألف سنويا على مجموع رأسمال الدين القائم
وتدفع على تمسطين نصف سنويين .

ثم صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان
ونصت المادة ١٣ منه على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا
يتقاضى أى أجر على الخدمات التى يؤديها لها » .

ونظرا الى أن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة سبق أن رأت أن المبالغ التى يتقاضاها البنك عن خدمة
الدين العام بهتظف أنواعه فى ظل القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تخفص

لرسم الدفعة الاصلى أو الاضافى بوصفها مصروفات فعلية للعملية يستردها البنك ، وقد جاء بالسبب الفتوى تفسيرا لعبارة « بدون مقابل اذا كان الصرف رد المبالغ التى صرفت أى اذا كانت العملية فى حقيقتها بدون مقابل كان الصرف مجرد رد مصروفات أو تكاليف خاصة بالعملية » ويرى البنك الاهلى أن مقتضى هذا رأى أن النص فى القانون على ألا يتقاضى البنك أى أجر عن الخدمات التى يؤديها للحكومة لا يعنى أن البنك لا يستحق استرداد المصاريف الفعلية التى أنفقتها .

الا أن وزارة الخزانة رأت بكتابها المؤرخ ٥ من أكتوبر ١٩٦٠ أن عبارة « ألا يتقاضى أى أجر » تعنى أن البنك لا يستحق استرداد المصروفات الفعلية التى أنفقتها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ لاستبيان لها أن المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ . . باصدار قانون البنوك والائتمان تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها » وأن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة كانت تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة وتعين الخدمات التى يؤديها البنك للحكومة بدون أجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك وبعد موافقة مجلس الوزراء كما يقوم البنك بالعمليات المصرفية الأخرى طبقا لما هو وارد بالقانون النظامى للبنك » . وظاهر من استعراض هذين النصين أن المشرع قد استعمل فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ عبارة « ولا يتقاضى أى أجر » وهى عبارة تطابق فى مدلولها ومعناها عبارة « بدون أجر خاص » التى سبق استعمالها فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يتعين تفسير العبارة الأونى على هدى مدلول العبارة الثانية وتطبيقاتها الصحيحة .

ولما كان قد سبق للجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعقدة فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ — وهى بصدد تحديد المبالغ التى يتقاضاها البنك من الحكومة والتى تخضع لرسم الدفعة أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها ، كما نصت المادة ١٤ منه على أن ينوب البنك عن الحكومة فى إدارة الدين العام واصداره والقيام بخدمته واستهلاكه ومفاد ذلك أن خدمة الدين العام بهختلف أنواعه أصبحت دون أجر أو مقابل شأنها فى ذلك شأن اصدار هذا الدين ، ومن ثم فلا تخضع المبالغ التى يتقاضاها البنك عن هذه الخدمات للرسم الاصلى أو الاضافى بوصفها مصروفات فعلية للعملية يستردها البنك . . كما جرت التطبيق

العملى فى ظل المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على ان يتقاضى البنك من الحكومة المصروفات الفعلية التى يتكبدها فى سبيل اداء الخدمات لها ، وعلى مقتضى هذا الرأى يتعين التفرقة بين ما يعتبر اجرا وهو ما يلتزم به البنك ولا يجوز له ان يطالب الحكومة به ، وبين المصروفات الفعلية التى يستردها البنك لانه انفقها فى سبيل تادية خدمات للحكومة .

وبين من الاطلاع على الاوراق ان السيد نائب محافظ البنك الاهلى قرر تشكيل لجنة من بعض موظفى البنك لتقدير التكاليف التى تحملها البنك نظير خدمة قروض الحكومة واذون الخزائنة وقد اعدت هذه اللجنة تقريرا جاء به ما يلى :

« قامت اللجنة فى اجتماعها الاول ببحث الاسس التى سيتم على اساسها هذا التقدير واستعرضت النظم المتبعة فى شأن محاسبة راقبة النقد وادارتى الرقابة على البنوك وتجميع احصائيات الائتمان المصرفى وتسم الاصدار من القيام بخدمات مماثلة ، واستقر الرأى على احتساب مرتبات الموظفين والموظفات والعمال الملحقين بالاقسام التى تقوم فعلا بخدمة القروض دون أى عمل آخر ثم تقدير نسبة معينة من مرتبات بعض موظفى الاقسام الاخرى نظير الخدمات التى تؤديها ولما كانت المصروفات الادارية لفرع القاهرة تتضمن هذه البنود ويصعب تحديد ما يخص خدمة القروض منها فقد رأى تقدير نسبة معينة من هذه المصروفات ، كما اخذ فى الاعتبار الخدمات التى يقوم بها فرع الاسكندرية وقد طلبت اللجنة الحصول من فرع القاهرة على البيانات المطلوبة من مرتبات الموظفين والمصروفات العمومية وذلك من سنة ١٩٥٩ فقط التى رأت اللجنة اتخاذها اساسا للتقدير من الثلاث السنوات من ١٩٥٧ الى ١٩٥٩ وتسيلا لمهمة جمع البيانات وتوفيرا للوقت والجهود ، وعندما توافرت البيانات اللازمة اجتمعت اللجنة واستعرضت بنود المصروفات وقامت بتحديد المبالغ عن عام ١٩٥٩ على الوجه التالى .. الخ » .

فاذا ما اتخذت الارقام الخاصة بعام ١٩٥٩ كأساس عن عامى ١٩٥٧ و١٩٥٨ وعلى سبيل التجاوز لان الفروق ستكون طفيفة ، تصبح هذه المصروفات من المدة موضوع البحث كالآتى :

جنيه

٦٧٧٥٠	عن عام ١٩٥٩
٦٧٧٥٠	عن عام ١٩٥٨
٢٥٤٠٠	عن عام ١٩٥٧

(من ١٢/٨ الى ١٢/٣١)

وبين من ذلك أن ما يطلبه البنك الأهلى المصرى من مبالغ انقضاها فى سبيل أداء خدمات للحكومة لا يدخل فى حلول المصروفات الطوعية التى استقر الرأى على عدم جواز استردادها ، ذلك لأن هذه المبالغ تمثل فى واقع الامر مرتبات الموظفين أو نسبة من مرتباتهم التى يتقاضونها نظير قيامهم بخدمات للحكومة ، فهى أجر لا يستحقه البنك وفقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه — أما القول بأن هذا الاجر لا يتقاضاه البنك وانما يتقاضاه موظفوه وان الاعفاء المقرر للحكومة يتعلق بالاجر المستحق للبنك دون الاجر المستحق لموظفيه فهو مردود بأن قيام البنك بما يقوم به من خدمات للحكومة لا يكون الا بموظفيه فلا محل للتصل بينه كشخصية معنوية مستقلة ، وبين موظفيه فى هذا الخصوص .

لهذا انتهى الرأى الى أن البنك الأهلى المصرى لا يستحق قبل الحكومة مرتبات موظفيه وعماله الذين يقومون بأداء خدمات لها بالتطبيق لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان .
(فتوى ٩٩ فى ١/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

البنك الأهلى المصرى والبنك المركزى المصرى — مدة الخدمة فى كل منهما طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ — اغتبارها مدة خدمة متصلة — أثر ذلك — لا يجوز لموظفى وعمال البنك الأهلى المصرى الذين يلحقون بالعمل فى البنك المركزى المصرى أن يطلبوا تسوية مكافأتهم عن مدة خدمتهم بالبنك الأهلى المصرى .

ملخص الفتوى :

تنضى المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة بأن « يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة » .

وطبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة : « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضمها مجلس الإدارة » واستنادا الى الرخصة المخولة لمجلس إدارة المؤسسة العامة بموجب المادة المذكورة قرر مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى بجلسته المنعقدة فى ٣ من مارس سنة ١٩٦٠

استمرار العمل في البنك بعد تحويله الى مؤسسة عامة بلائحة الاستخدام والمكافآت التي كان معمولاً بها في البنك قبل تأميمه .

ويتفق المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري بان : « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزي المصري تقوم بعبارة سلطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون البنوك والايمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ » .

وقد قرر مجلس ادارة البنك المركزي المصري استنادا الى المادة ٦٣ من قانون المؤسسات العامة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ استمرار العمل في البنك المركزي بلائحة الاستخدام والمكافآت المعمول بها في البنك الاهلي المصري .

ويخلص مما تقدم ان موظفي البنك الاهلي المصري وموظفي البنك المركزي المصري تسرى عليهم احكام لائحة الاستخدام والمكافآت التي كانت سارية المعمول في البنك الاهلي المصري قبل انتقال ملكيته الى الدولة وتحويله الى مؤسسة عامة في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ويقتضى اعمال حكم اللائحة المشار اليها على موظفي البنك الاهلي المصري الذين يلحقون بالعمل في البنك المركزي المصري اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦١ من ناحية انتهاء علاقتهم القانونية القائمة مع البنك الاهلي المصري وافتتاح علاقة توظيف جديدة مع البنك المركزي المصري وما يترتب على ذلك من آثار - يقتضى تقديم استقالة من العمل في البنك الاهلي المصري وتعليقها على قبوله كما يقتضى تقديم طلب للتعيين في البنك المركزي المصري وتعليقه على قبوله وفي هذه الحالة تصرف مكافأة ترك الخدمة من البنك الاهلي المصري ولا تعتبر مدة الخدمة فيه متصلة بمدة الخدمة في البنك المركزي المصري .

ولم يشأ الشارع ان يترك تنظيم هذه المسائل خاضعا لاحكام لائحة الاستخدام والمكافآت المشار اليها اذ قدر ان لموظفي البنك الاهلي المصري الذين يلحقون بالعمل في البنك المركزي المصري مصلحة محققة في تنظيمها بنص تشريعي يحفظ لهم الحقوق المكتسبة في ظل اللائحة المشار اليها فنص في المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري على ان « يبقى لمن يلحق بالعمل في البنك المركزي من موظفي البنك الاهلي المصري وعياله كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا للائحة المطبقة بالبنك الاهلي المصري في تاريخ العمل بهذا القانون . وتعتبر مدة خدمتهم في البنك المركزي امتدادا لخدمتهم

السابقة في البنك الاهلى المصرى ، وينقل الى حساب خاص لدى البنك المركزى المبالغ المعادلة لل التزام البنك الاهلى المصرى بالنسبة لهؤلاء الموظفين والمعال ، كما تحول اليه وثائق التامين المعقودة في شأتهم .

وقد سن الشارع بموجب المادة ١٣ سائلة الذكر احكاما آمرة لا يجوز الخروج عليها ، منها اعتبار مدة خدمة الموظفين والمعال في البنك المركزى المصرى متصلة بمدة خدمته في البنك الاهلى المصرى مما اقتضى نقل ما يخصهم في حساب احتياطي مكافأة ترك الخدمة من البنك الاهلى المصرى الى البنك المركزى المصرى ، وكذلك تحويل وثائق التامين المعقودة على حياتهم الى البنك المركزى لانها على ما يبين من احكام لائحة الاستخدام والمكافآت — تدخل ضمن مكافأة ترك الخدمة .

ومقتضى ما تقدم فان مدة الخدمة في البنك الاهلى المصرى ستحسب بحكم القانون ضمن مدة الخدمة في البنك المركزى عند حساب مكافأة ترك الخدمة في البنك المذكور مما لا يجوز معه صرف مكافأة ترك الخدمة من مدة العمل السابقة في البنك الاهلى المصرى على حدة عند التعيين في البنك المركزى المصرى .

لهذا انتهى الراى الى انه لا يجوز لموظفى ومعال البنك الاهلى المصرى الذين يلحقون بالمعمل في البنك المركزى المصرى ان يطلبوا تسوية مكافآتهم من مدة خدمتهم بالبنك الاهلى المصرى .

(فتوى ١٨٧ في ١٩٦١/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مدى اعتبار عضو مجلس الإدارة موظفا عاما — وجوب نفعه للعمل في المؤسسة العامة حتى تضفى عليه صفة الموظف العام — أساس ذلك — مثال : بالنسبة لعضو مجلس إدارة البنك الاهلى المصرى لشئون القضايا .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الإدارة سواء في مجال الشركات في القوانين الخاص ام في مجال الهيئات والمؤسسات العامة في القانون العام ، يعتبر جهازا اداريا قائما على شئون الشركة او المؤسسة ويقف في قمة التنظيم الادارى لها . وهذا الاصل قد اورده المشرع في نطاق القطاع الخاص حيث

نصت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوضية بالإسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة — كما رده في القطاع العام حيث نص في المادتين ٦ ، ٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على أن يتولى إدارة المؤسسات العامة مجلس إدارة المؤسسة ويعتبر هذا المجلس السلطة العليا للمهينة على شئون المؤسسة وتصريف أمورها بوضع السياسة العامة التي تسير عليها .

وقد وضحت هذه السمة لمجلس الإدارة ، باعتباره جهازا إداريا ورأس التنظيم في الشركات والمؤسسات في نطاق البنك الأهلي المصري ، بما نصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري والمادتان ٦ ، ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك الأهلي المصري ، من أن يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يعتبر السلطة المهينة على شئون وتصريف أموره ووضع السياسة التي ينتهجها وفقا لأحكام القانون .

كما أن الصبغة الإدارية التي يتصف بها مجلس الإدارة على الوجه المتقدم وفي نطاق البنك الأهلي المصري على وجه التخصيص ، هي نقطة الدخول إلى تحديد صفة أعضاء مجلس إدارة هذا البنك . فالموظف العام هو شخص يقوم بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص القانون العام . وابتقتضى هذا التعريف يلزم أن تتوافر فيه شروط هي أن يقوم بعمل دائم على وجه منتظم ومستقر وأن يكون أداء هذا العمل في خدمة مرفق عام تقوم عليه الدولة أو أحد الأشخاص العامة وأخيرا أن يتولى منصبا يدرج في التنظيم الإداري للمرفق .

وهذه الشروط وأن توافرت في عضو مجلس الإدارة بالبنك الأهلي المصري ، حيث يتولى العضو منصبا في رأس الجهاز الإداري ويباشر عملا دائما مخرجا في خدمة هذا البنك وهو مؤسسة عامة تقوم على مرفق عام — وأن كان ذلك ، إلا أنه يرتبط بتحقيق تلك الشروط ودون أن يفصل عنها ، أن التعيين في مجلس الإدارة يقتضى أن يتفرغ المعين تفرغا كاملا لعضوية هذا المجلس ، بحيث يكون نشاطه خالصا لمجلس الإدارة وللهيئة التي يقوم عليها المجلس ، أما إذا اقتصر عمل العضو على مجرد حضور جلسات محددة لمجلس الإدارة دون أن يكون له اختصاص فعلي محدد يباشره على وجه الدوام في خدمة هذا المجلس ، فإن هذا الوضع يفقده صفة التعيين في الوظيفة ويضع عنه وصف الموظف العام .

فضلا عن أن مبدأ التفرغ على هذا الوجه والاتجاه الى تخصيص العضوية في مجلس الإدارة ، لم يلق وزنه وسنده في مجال المؤسسات العامة بحسب ، بل اعتنقه المشرع أيضا بالنسبة الى الشركات في القانون الخاص ، فقد تضمنت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ النص على إلزام مجلس الإدارة بأن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقا لطبيعة أعمال الشركة ، كما حظر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة على الشخص أن يجع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة .

ويخلص من ذلك أن التفرغ الكامل في نطاق المؤسسات العامة هو الأساس في إضفاء صفة الموظف العام على أعضاء مجالس إدارة هذه المؤسسات بحيث أنه اذا لم يتحقق هذا التفرغ بالنسبة الى أى من هؤلاء الأعضاء ما أمكن سحب تلك الصفة عليه .

وإذا كان الثابت أن عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المصري المعين بقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ثم تعيينه بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦١ عضوا مقترفا لشئون القضايا لهذا البنك ، على أن يتقاضى مقابل ذلك التخصيص مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه سنويا علاوة على مكانة العضوية . فإن تطبيق المعاني المتقدم ذكرها على حالته يفصح أنه بقتضى هذا التخصيص لعضوية مجلس الإدارة وتخويل العضو اختصاصا كاملا في المؤسسة التي يتولى عضوية مجلس إدارتها ، قد تحقق التفرغ الكامل مقترنا بتوافر شروط الموظف العام ، مما يؤدي الى انسحاب وصف الموظف على ذلك العضو .

ويؤكد من هذه النتيجة أنه بالرجوع الى اللائحة الداخلية للبنك الأهلي المصري — وهي التي جرى الاستسار في الحالة المعروضة عن مبدى انطباقها على عضو مجلس الإدارة المتفرغ لشئون القضايا — يبين أنها تتضمن ما يفيد سريان أحكامها على أعضاء مجلس إدارة هذا البنك ، فقد نصت المادة ٣٠ منها على أنه يقصد بالموظف من يقوم بأعمال إدارية أو فنية أو كتابية ويتقاضى مرتبا من البنك عن عمله . كما تضمنت المادتان ٥٩ ، ٨٢ من اللائحة تحديدا للاجازة السنوية الاعتيادية لعضو مجلس الإدارة المنتدب وبذل السفر الذي يتقاضاه من المأموريات التي يقوم بها .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار السيد المذكور بصفته عضوا بمجلس إدارة البنك الأهلي المصري مقترفا لشئون القضايا ،

موظفًا بهذا البنك بحيث تطبق في شأنه النظم واللوائح الخاصة بموظفى البنك .

(فتوى ١٢٩ فى ١/٢٦/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

الترتيبات التى اجراها البنك الأهلى المصرى خلال سنوات ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ على وظيفتى مصرفى عالى من الفئة الثالثة ومصرفى ممتاز من الفئة الرابعة قبل استكمال إجراءات اعتماد مشروع جدول ترتيب وظائف البنك — استناد البنك الى أن هذا المشروع تضمن هاتين الوظيفتين وعرض على البنك المركزى ووافق عليه محافظ البنك — اعتبار هذه الترتيبات صحيحة باعتماد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مشروع جدول ترتيب وظائف البنك المتضمن هاتين الوظيفتين .

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك ينص فى المادة (١) منه على أنه « يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية » . وتنص المادة (٢) منه على أن « يضع مجلس إدارة البنك المركزى أحكام النظام الأساسى للبنوك المذكورة بعد تحويلها الى شركات مساهمة عربية » كما نصت المادة (٣) منه على أن « مع مراعاة أحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظاما موحدا يرسى على جميع البنوك التابعة له ، ولقد أقر مجلس إدارة البنك المركزى الأنظمة الأساسية لهذه البنوك وصدرت بهذه الأنظمة قرارات محافظ البنك المركزى فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وبجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ اعتمد مجلس إدارة البنك المركزى مشروع اللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك على أن يعمل بها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٧ ، وتنص المادة ٤٠ من هذه اللائحة على أنه « لا تكون الترقية الا لوظيفة خالية وفى الأعلى مباشرة بشرط أن يكون العامل مستوفيا لاشتراطات شغلها » ولم تتضمن اللائحة المشار اليه أية أحكام متعلقة بتقييم أو ترتيب الوظائف ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والقرارات الصادرة تنفيذًا لها وذلك أممالا لنص المادة (٣) من القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ ، وبمقتضى

القواعد والأنظمة الصادرة في هذا الخصوص يبين أن المادة ٦٣ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفاق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فبين يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة ... » وتنص المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن تقييم مستوى الشركات وإعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة على أنه « يجوز إعادة تقييم الوظائف العامة للمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة ونفا لأحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزي للتقويم والإدارة ... » وكانت المادة (٣) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فبين يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه » ، ولقد عدلت هذه المادة بالقرار الجمهوري رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ وأصبح نصها يجرى بعد هذا التعديل بما يلي « يكون لكل وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فبين يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام . ويجوز إعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة المختصة واعتماد الوزير المختص بشرط عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة للمرتبات » وأخيرا فإن المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه « لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها وفي الفئة الأعلى مباشرة بشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لشروطها ... » .

وبين من مجموع النصوص المقدمة أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة أوجب المشرع على كل مؤسسة عامة وشركة من شركات القطاع العام أن تضع جدولا بوظائفها يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد مسؤولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فبين يشغلها وتقييمها وتصنيفها ، ولقد رسبت القرارات المتعاقبة الصادرة في هذا الشأن

الاجراءات التى يتعين اتباعها لتقييم وظائف الشركات العامة وأوجبت ضرورة عرض جداول التقييم على مجلس ادارة المؤسسة المختصة للموافقة عليها وعلى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لمراجعتها كما استلزمت اعتماد هذه الجداول فى النهاية من الوزير المختص ، ومتى استكملت هذه الاجراءات فان جداول التقييم توضح موضع التنفيذ فتتم الترقية الى الوظائف التى تشملها وبراماة التدرج الذى تتضمنه .

ومن حيث ان الثابت فى خصوص الموضوع المعروض ان ثمة ترقيات اجراها البنك الاهلى المصرى خلال سنوات ١٩٦٦ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ على وظيفتى مصرفى على من الفئة الثالثة ومصرفى ممتاز من الفئة الرابعة وكان سند البنك فى اجراء هذه الترقيات ان الوظيفتين ادرجتا ضمن مشروع جدول ترتيب وظائف البنك الذى عرض على البنك المركزى باعتباره الجهة الادارية المختصة بالاشراف والرقابة على البنوك بعد الغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك بموجب القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ ووافق عليه محافظ البنك وارسله عقب ذلك الى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣ لاعتماده طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ .

وحيث انه متى اعتمد الوزير المختص مشروع جدول ترتيب وظائف البنك الاهلى المصرى المشار اليه فان الترقيات التى اجراها البنك على وظيفتى مصرفى على من الفئة الثالثة ومصرفى ممتاز من الفئة الرابعة خلال السنوات من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ تعتبر صحيحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الترقيات التى اجراها البنك الاهلى المصرى لوظيفتى مصرفى على من الفئة الثالثة ومصرفى ممتاز من الفئة الرابعة خلال السنوات من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ تعتبر صحيحة باعتماد مشروع جدول ترتيب وظائف البنك المتضمن هاتين الوظيفتين .

(غتوى ٢٢٣ فى ١٢/٦/١٩٧٤)

الفرع الثالث

بنك مصر

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

الوضع القانوني لبنك مصر بعد نقل ملكيته الى الدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ - يعتبر مؤسسة عامة بصريح نص مادته الاولى . اتفاق ذلك واحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة الذي لم يقصر تحديد المؤسسات العامة على معناها التقليدى - عدم تحويل البنك اختصاصات السلطة العامة - لا ينفي عنه صفة المؤسسة العامة وانما يدل على ان تحقيق اغراض هذه المؤسسة لا يستلزم تحويلها تلك السلطات - عدم تأثر وضع البنك المذكور كمؤسسة عامة خاضعة للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصور القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى او القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة او بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

ملخص الحكم :

ان بنك مصر كان شركة مساهمة يحكمها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وظل كذلك حتى ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ فصدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة ونص فى مادته الاولى على ان « يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة » ونصت المادة السادسة على ان « يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له ان يباشر كافة الاعمال التى يقوم بها قبل صدور القانون » . واشارت ديباجة القانون الى القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وهو ينص فى مادته الاولى على ان « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون انشؤها بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للاحكام المتصوص عليها فى هذا القانون .

ويؤخذ من هذه النصوص ان المشرع قد ائتمنح بعبارات صريحة واضحة لا تحتمل اى تاويل ، انه قصد الى تأميم بنك مصر ونقل ملكيته الى الدولة ، وانه بما له من سلطة تقديرية مطلقة فى تحديد طرق ادارة المشروعات الموجهة قد اختار له طريق المؤسسة العامة دون شكل الشركة

المساهمة . والا وجه لما اثاره الطاعن من أن بنك مصر لا يقوم على مرفق عام يبرر اعتباره مؤسسة عامة إذ أن المشرع لم يخوله التمتع بسلطات القانون العام بما يقطع بانصراف نيته من اصفاء صلة المؤسسة العامة على البنك إذ أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر قد كشف عن قصد المشرع في الشكل الذي أراد أن يضفيه على بنك مصر - ذلك لأنه بالنسبة الى الاعتراض الاول مانه يستخلص من نصوص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ومذكرته الايضاحية أن المقصود بالمؤسسات العامة في حكم ذلك القانون هو الاشخاص الادارية التي تنشأ لإدارة المرافق العامة بمعناها المحدد في القانون الادارى ، وكذلك الاشخاص الادارية الأخرى التي تنشأ لإدارة المشروعات العامة التي تنشؤها الدولة أو تملكها من طريق التأميم ، فلم يرد المشرع أن يقصر فكرة المؤسسات العامة على المعنى التقليدى وإنما أراد أن يترك الباب مفتوحا ليدخل في نطاقها الاشخاص الادارية التي تدير مشروعات لا يمكن اعتبارها مرافق عامة . وعلى ذلك يكون هذا الاعتراض على غير اساس ، أما بالنسبة الى الاعتراض الثانى فقد نصت المادة الثانية من القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على أن « يبين القرار الصادر بإنشاء المؤسسة ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله » ومفاد هذا النص أن قرار الانشاء هو الذى يحدد الاختصاصات اللازمة لتحقيق افراض المؤسسة ، فإذا خلا قرار الانشاء من سلطات من هذا القبيل فليس معنى ذلك تخلف ركن من الاركان اللازم توافرها لإنشاء المؤسسات وإنما يحمل ذلك على أن تحقيق أغراض المؤسسة لا يستلزم تخويلها تلك السلطات ، وأما بالنسبة للاعتراض الثالث فإنه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ أنه قضى في مادته الاولى بإنشاء مؤسسة عامة تسمى مؤسسة مصر ونصت المادة الثانية منه على ما يأتى : « يتكون رأس مال المؤسسة المذكورة من (ب) رأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، ويظل لبنك مصر شخصيته المعنوية » ، بهذا القرار لم يمس الكيان القانونى لبنك مصر بعد أن أصبح مؤسسة عامة ولم يدمجه فى المؤسسة الجديدة وإنما ملكه رأس ماله .

أن وضع بنك مصر كمؤسسة عامة ينطبق عليها أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ لم يثار بصدر القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى أو القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ذلك لأن مناط انطباق هذين القانونين على المؤسسات العامة القائمة وقت صدورهما هو أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية (المادة الاولى من القانون الاول والمادة ٣٥ من القانون

الثاني) وهو الأمر الذى لم يتحقق بالنسبة الى مؤسسة مصر فلم يصدر قرار بتطبيق أى من هذين القانونين عليها . كما لم يتأثر الوضع القانونى للبنك بمسود القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأجيل بعض الشركات والمنشآت والذى بموجبها أمت جميع البنوك وشركات التأمين ، ذلك لأن هذا القانون لا يسرى الا بالنسبة الى الشركات والمنشآت المنصوص عليها فى الجدول المرافق للقانون وليس من بينها بنك مصر .

(طعن ٩٠٧ لسنة ٩ فى ١٢/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

تحويل بنك مصر الى مؤسسة عامة خاضعة للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ يتربط عليه اعتبار موظفيه موظفين عموميين - خضوعهم للأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم أو اللوائح التنظيمية الصادرة من الجهات المختصة بالبنك قبل تحويله الى مؤسسة عامة - عدم انطباق القرارات الجمهورية رقمى ١٥٢٨ ، ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ورقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وبالتالي أحكام قانون العمل على موظفى البنك .

ملخص الحكم :

انه وقد حول بنك مصر الى مؤسسة عامة وفقا للقانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فمن ثم فان موظفيه يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لشخص من أشخاص القانون العام وتسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم أو اللوائح التنظيمية الصادرة من الجهات المختصة بالشركات قبل تحويلها الى مؤسسة عامة عملاً بنص المادة ١٣ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وهى تنص على ما يلى « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة » . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون لهذا المعنى صراحة بقولها « ونظراً لما يترتب على اعتبار المؤسسة شخصاً من أشخاص القانون العام من اعتبار موظفيها موظفين عموميين فقد عنى بالنص على أن تسرى عليهم الأحكام العامة فى شأن التوظيف التى تسرى على موظفى الحكومة » .

ولا وجه للاعتداد بها ابداء اطراف الخصومة من انطباق القرارات الآتية على موظفى بنك مصر وهى قرارات رئيس الجمهورية ارقام ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى الشركات التابعة للمؤسسات العامة والقرار ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى ومعمال المؤسسات العامة والقرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والقرار ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى بتطبيق القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفى المؤسسات العامة - كل فى نطاقه الزمنى وكل هذه القرارات عدا القرار الثانى منها تحيل الى قانون العمل فيها لم ينص عليه نظام المؤسسة او الشركة - لا اعداد بذلك - لان القرارين ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ خاصان بموظفى الشركات التابعة للمؤسسات العامة فهو لا يسرى على موظفى المؤسسات العامة ومن بينها موظفو بنك مصر ، كما ان القرار ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ خاص بموظفى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والتى يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، وبنك مصر لا يعتبر من هذه المؤسسات على الوجه السالف بيانه ، واما بالنسبة الى القرار ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فانه مقصور التطبيق على موظفى المؤسسات العامة بالمفهوم الذى عناه قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ دون العاملين بمؤسسات عامة لا ينطبق عليها احكام القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وعلى هذا الوجه فلا ينطبق على موظفى مؤسسة بنك مصر .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٩ فى ١٢/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

بنك مصر - انصبته فى رؤوس اموال الشركات المساهمة - تاهيه بهتقضى احكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ - احتفاظ المشرع للبنك بشخصيته القانونية وصفته كبنك تجارى يباشر كافة الاعمال المصرفية التى يقوم بها قبل التاميم - استثماره الاموال نيابة عن الغير باسمه فى بعض الشركات - ايلولة رأس ماله وانصبته فى رؤوس اموال الشركات المساهمة الى مؤسسة مصر بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ - القرار الجمهورى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ بتحويل وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة - قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢٤ الصادر بناء على هذا التفويض لم يشمل توزيع انصبته بنك مصر فى رؤوس اموال الشركات المساهمة - التقرير الذى بنى عليه هذا القرار نص على احتفاظ بنك مصر بانصبته فى رؤوس اموال الشركات المساهمة للاعتبارات

التي أشار إليها التقرير - أثر ما تقدم جميعه : استهوار ملكية بنك مصر
لأنصبته في رؤوس أموال الشركات المساهمة - عدم اندراج هذه الانصبه
ضمن انصبه الحكومة في رؤوس أموال هذه الشركات .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر
الى الدولة حدد في المادة الثانية ما انتقلت ملكيته للدولة بأنه رأس مال
البنك اذ نصت على أن تحول اسهم البنك الى سندات على الخولة لمدة
اثنى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا ، أما ما لبنك مصر من اسهم
في رؤوس أموال الشركات المساهمة نهى جزء من النشاط المصرف للبنك ،
اذ ان اسهام البنك في هذه الشركات بوصفه أميناً لتتبرر الأموال نيابة
عن الغير - وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠
سالف الذكر بأن يظل بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى وأجازت له أن يباشر
كافة الاعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون واحتفظت
له المادة السابعة من القانون سالف الذكر باسهم الشركات المساهمة بما
يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٢ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ في ٦١/٣/٢
بإنشاء مؤسسة مصر وآل إليها بمقتضى هذا القرار رأس مال بنك مصر
وأنصبته في رؤوس أموال الشركات المساهمة حتى أصبحت تكاد تكون
هى بنك مصر لولا احتفاظ المشرع لهذا البنك بشخصيته المعنوية بناء على
المادة الثانية من القرار ذاته ، ولم تستمر مؤسسة مصر بضعة أشهر حتى
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في ١٦/١٢/٦١ بإنشاء
المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أرفق به جدول ببيان المؤسسات العامة
الجديدة ، ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية تتبعها
شركة مصر للاداب والأغذية وهى إحدى الشركات التى يساهم فيها بنك
مصر وقد خلا هذا الجدول من ذكر مؤسسة مصر ، ولم يتضمن هذا القرار
أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس أموال المؤسسات الجديدة كما لم يتضمن
أى نص بما يتبع ازاء رؤوس أموال مؤسسة مصر التى انتقلت اختصاصاتها
كلها الى المؤسسات الجديدة .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ في
٦٢/١/٢ مuxولا وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات
العامة وتعيين الجهات التى تؤول إليها حقوقها والتمويلاتها ، فأصدر وزير

الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على هذا التفويض القرار رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وحدد في المادة الاولى منه كلا من حقوق والتزامات مؤسسة مصر ببلغ ٣٩٨١٣٠٣٧٥ جنيه ونص على ايلولة هذا المبلغ الى المؤسسات النوعية الجديدة والى الخزائن العامة على التفصيل المبين في هذا القرار ولم يشمل هذا المبلغ انصبه بنك مصر في رموس أموال الشركات المساهمة ، التي ظهرت ضمن محفظة أوراقه المالية في جميع ميزانياته التي صدرت بعد انتقال ملكيته الى الدولة بل وبعد انشاء مؤسسة مصر وبعد انشاء المؤسسات النوعية الجديدة وانتقال حقوق والتزامات مؤسسة مصر اليها ، وقد جاء في تقرير اللجنة الرئيسية لتصفية مؤسسة مصر وهو التقرير الذي بنى عليه قرار وزير الاقتصاد سالف الذكر أن محفظة بنك مصر يقابلها جزء من أموال الودائع وقفلها معناه انقطاع جزء من هذه الأموال وهو ما لا يجوز كما أن ذلك يؤدي الى أن التوظيف النقدي للبنك البالغ قدره حوالي ٨٥ مليون جنيه سوف يصبح بدون مقابل من الاحتياطيات الكافية واللازمة لتقوية المركز المالى للبنك في الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها البنك وقد رأت اللجنة انه نظرا لعدم وضوح ميزانية مؤسسة مصر فان الأمر اضحى يستلزم العدول عما تضمنه القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ وهو قرار انشاء مؤسسة مصر التي تمت تصفيتها والابقاء على قيمة محفظة الاوراق المالية ضمن أصول بنك مصر ولا تعتبر انصبه بنك مصر في رموس أموال الشركات المساهمة نصيب الحكومة في رموس أموال هذه الشركات في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رموس أموال المؤسسات العامة وقانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وكذا الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بنك مصر بعد أن انتقلت ملكيته الى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ظل بالتطبيق للمادة السادسة من هذا القانون مسجلا كبنك تجارى يباشر كافة الاعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدوره ، ومن بين هذه الاعمال القيام بوظائف ائناء تثير الأموال نيابة عن الغير والتي تقتضى الاسهام في بعض الشركات في الحدود المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والتي اعفى منها بنك مصر في قانون تأميمه اذ نص على احتفاظه باسمه في الشركات بما يجاوزها .

ومن ثم فان قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بناء

على التتويض المخول له بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ والذي حدد المركز المالى لمؤسسة مصر وأبلولة استثماراتها الى المؤسسات النوعية الجديدة ومن بينها مؤسسة الصناعات الغذائية اذ قضى بالاحتفاظ لبنك مصر بهذه الاسهم يكون صحيحا وملتزم احكام قانون البنوك والالتزام وقانون تأميم بنك مصر ولا حق لمؤسسة الصناعات الغذائية فى المطالبة بهذه الاسهم .

(غنوى ١١٥٦ فى ١١/٤ / ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة — اقتضاه على نقل ملكية رأس مال البنك الى الدولة مع بقائه مسجلا كبنك تجارى يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل العمل بهذا القانون — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسة مصر — نصه على أن يؤول اليها رأس مال بنك مصر وأنصيته فى رؤوس اموال الشركات المساهمة مع الاحتفاظ لبنك مصر بشخصيته المعنوية — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وخلق الجدول المرفق به من ذكر مؤسسة مصر — عدم شمول هذا القرار أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس اموال المؤسسات الجديدة أو أى نص بما يتبع ازاء رؤوس اموال مؤسسة مصر التى انتقلت اختصاصاتها كلها الى المؤسسات الجديدة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ بتحويل وزير الاقتصاد تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعين الجهات التى تؤول اليها حقوقها والتزاماتها — صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بناء على هذا التتويض وتحديد كل حقوق والتزامات مؤسسة مصر بببلغ معين لم يشمل انصبه بنك مصر فى رؤوس اموال الشركات المساهمة — اثر ذلك كله احتفاظ بنك مصر بملكية ماله من اسهم فى بعض الشركات وحقه فى اقتضاء ارباح اسهمه فيها سواء خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها — حقيقة بنك مصر فى اقتضاء ارباح ما كان يملكه من اسهم فى بعض الشركات التى أميت فى المدة السابقة على تاليمها وعلى فوائد السندات الاسمية التى حلت محل هذه الاسهم بعد التاليم سواء خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها .

ملخص الفتوى :

أن الجمعية العمومية سبق أن رأت بجلستها المنعقدة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة قد حدد في المادة الثانية منه ما انتقلت ملكيته إلى الدولة بأنه رأس مال البنك إذ نص على أن تحول أسهم البنك إلى سندات على الدولة لمدة اثنتي عشرة سنة وبغائدة قدرها ٥٪ سنوياً وإن أثر هذا القانون يقتصر على نقل ملكية رأس مال البنك ذاته إلى الدولة أما ما لبنك مصر من أسهم في رؤوس أموال الشركات المساهمة فهي جزء من النشاط المصرفي للبنك ، إذ أن أسهم البنك في هذه الشركات هو بصفة أمينة لتثبير الأموال نيابة عن الغير . وقد قضت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه بأن يظل بنك مصر مسجلاً كبنك تجاري وأجازت له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون واحتفظت له المادة السابعة من القانون سالف الذكر بأسهم الشركات المساهمة بما يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ في ٢٤ مارس سنة ١٩٦١ باتشاء مؤسسة مصر وآل إليها بمقتضى هذا القرار رأس مال بنك مصر وأصبته في رؤوس أموال الشركات المساهمة حتى أصبحت تكاد تكون هي بنك مصر لولا احتفاظ المشرع لهذا البنك بشخصيته المعنوية بناء على المادة الثانية من القرار ذاته ، ولم تستمر مؤسسة مصر بضعة أشهر حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ باتشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أرفق به جدول ببيان المؤسسات العامة الجديدة ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وتتبعها شركة مصر للالبان والأغذية وهي إحدى الشركات التي يساهم فيها بنك مصر وقد خلا هذا الجدول من ذكر مؤسسة مصر ، ولم يتضمن هذا القرار أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس أموال المؤسسات الجديدة كما لم يتضمن أى نص بما يتبع إزاء رؤوس أموال مؤسسة مصر التي انتقلت اختصاصاتها كلها إلى المؤسسات الجديدة .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ في ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ مخولاً وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعيين الجهات التي تؤول إليها حقوقها والتزاماتها ، فأصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على هذا التفويض القرار رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة

وحدد في المادة الأولى منه حقوق والتزامات مؤسسة مصر بمبلغ ٢٣٢٥٣٩٨/١٣٠ جنيها ونص على إيلولة هذا المبلغ الى المؤسسات النوعية الجديدة وإلى الخزانة العامة على التتصيل المبين في هذا القرار ولم يشمل هذا المبلغ انصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة التي ظهرت في محفظة أوراقه المالية في جميع ميزانياته التي صدرت بعد انتقال ملكيته الى الدولة بل وبعد انشاء مؤسسة مصر وبعد انشاء المؤسسات النوعية الجديدة وانتقال حقوق والتزامات مؤسسة مصر اليها، وقد جاء في تقرير اللجنة الرئيسية لتصفية مؤسسة مصر وهو التقرير الذي بنى على قرار وزير الاقتصاد سالف الذكر ان محفظة بنك مصر يقابلها جزء من أموال الودائع ونقلها معناه اقتطاع جزء من هذه الأموال وهو ما لا يجوز كما أن ذلك يؤدي الى أن التوظيف النقدي للبنك البالغ قدره ٨٥ مليون جنيه سوف يصبح بدون مقابل من الاحتياطيات الكافية واللازمة لضرورة المركز المالي للبنك في الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها البنك ، وقد رأت اللجنة أنه نظرا لعدم وضع ميزانية مؤسسة مصر فان الأمر اضحى يستلزم العدول عما تضمنه القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ وهو قرار انشاء مؤسسة مصر التي تمت تصفيتها والابقاء على قيمة محفظة الأوراق المالية ضمن أصول بنك مصر ولا تعتبر انصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة نصيب الحكومة في رؤوس أموال هذه الشركات في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة وقانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وكذا الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن هذا الذي ارتكبه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بالنسبة لشركة مصر للابان ينطبق تماما بالنسبة لجميع الشركات التي وظف فيها بنك مصر أمواله وأموال المودعين بمساهمة فيها سواء في ذلك تلك التي أممت أو التي لم تؤمم .

ومن حيث أن مالك الأسهم هو صاحب الحق في اقتضاء ريعها وصرف كبروناتها فإذا أممت الشركة انتقل حقه الى التمويض المستحق مقابل أسهمه مثلا في صورة سندات على الدولة ويكون من حقه اقتضاء فوائد هذه السندات من تاريخ التأميم .

ومن حيث أن بنك مصر باعتباره كان مملوكا لما ساهم به في الشركات

سائلة الذكر قبل تأهيمها فيكون صاحب الحق في اقتضاء أرباح هذه الأسهم المستحقة قبل التأهيم وصاحب الحق في اقتضاء فوائد السندات التي عوضته بها الدولة عن أسهمه بعد التأهيم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا : أن بنك مصر يحتفظ بملكية ماله من أسهم في شركتى مصر للاغنية والالبان والشركة العقارية المصرية ومن حقه أن يقتضى أرباح أسهمه فيها سواء في ذلك خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها .

ثانيا : أن من حق بنك مصر أن يقتضى أرباح ما كان يملكه من أسهم في شركات مصر للفرز والنسيج بالحلة الكبرى ومصر لتصدير الاقطان ومصر لطح الاقطان ومصر للمستحضرات الطبية والبلاستيك الاهلية وذلك في المدة السابقة على تأهيم هذه الشركات وعلى فوائد السندات الاسمية التي حلت محل هذه الأسهم بعد التأهيم سواء في ذلك خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها .

(فتوى ٦٦٥ في ١٩٦٨/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة — عدم خضوع الاسهم التي يملكها بنك مصر في شركة مصر لصناعة الكيماويات التي تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة لبعض الشركات القائمة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك ونصه في ملته الاولى على تحويل بنك مصر الى شركة مساهمة عربية — هذا التغيير لا يؤثر على الحقوق التي اكتسبتها البنك المذكور عندما كان مؤسسة عامة ومنها احتفاظه بالاسهم التي كانت مملوكة له عند العمل بقوانين التأهيم — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة تنص على أن « يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة » .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة لبعض الشركات القائمة على أنه « لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ما يزيد قيمته السوقية على ١٠٠.٠٠ جنية وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة .. ولا تسرى أحكام هذه المادة على الاسهم التى تملكها الهيئات والمؤسسات العامة » وقد عمل بهذا القانون اعتبارا من فبراير سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أنه بعد ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك ونص فى مادته الأولى على أن « يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية » .

ومن حيث أن بنك مصر خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ ، كان مؤسسة عامة ومن ثم فلا تسرى على الاسهم التى تملكها أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ وتبقى الاسهم المملوكة له فى الشركات المبينة بالجدول المرافق بهذا القانون ومنها شركة مصر لصناعة الكيماويات ، غير خاضعة لأحكام هذا القانون حتى بعد تحويل هذا البنك الى شركة مساهمة عربية ، ذلك أنه باستقراء أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يبين أنها تقضى بعدم جواز تملك أى شخص لاسهم تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنية « فى تاريخ صدور هذا القانون » أى فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ ، وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « وبذلك يكون النص المتقدم قد حظى على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق له ما يزيد قيمته السوقية عن ١٠٠.٠٠ جنية » ومن ثم فإن هذا القانون يكون ينصه ونحوه وبإهدائه مقصودا به تصفية التناقض الإجتماعى فى الدولة الذى كان قائما فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ ولا يشمل الا الحالات التى كانت قائمة بالفعل عند صدوره ودخلت فى نطاق سريان أحكامه ، أما ما خرج منها فى ذلك الحين طبقا لأحكامه فيظل بعيدا عنه لعدم انضمام النهى الذى ورد بهذا القانون بصفة الاستمرار كما هو الشأن فى قوانين الإصلاح الزراعى مثلا .

ومن حيث أن الأهداف التى تفيهاها المشرع بقوانين التأميم وتحويل الاسهم الى سندات على الدولة لا تعتبر متحققة بالنسبة الى البنوك عامة

وهي مملوكة للدولة في الوقت الحاضر وخاصة بنك مصر الذي كان مؤسسة عامة حتى سنة ١٩٦٥ ، فقد آل الى الدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠. وتحددت حقوقه والتزاماته اثناء قيامه كمؤسسة عامة خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٥ فان تحويله بعد ذلك الى شركة مساهمة عربية انما يعنى فقط تغيير الشكل الخارجى لهذا المرفق وطريقة ادارته واستبدال أسلوبه بأسلوب آخر طبقا للقانون ، وهذا التغيير لا يؤثر في الحقوق التي اكتسبها البنك المذكور عندما كان مؤسسة عامة ومنها احتياضه بالاسهم التي كانت مملوكة له عند العمل بقوانين التأمين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع الاسهم التي يمتلكها بنك مصر في شركة مصر لصناعة الكيماويات التي تزيد قيمتها على ١٠.٠٠٠ جنيه لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ومن ثم يظل محتفظا بملكيتها حتى بعد تحويله الى شركة مساهمة عربية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ .

(انتهى ٥٥٦ في ١/٦/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

بنك مصر — انتقال ملكيته الى الدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ واعتباره مؤسسة عامة — انتخاب ممثل العمال في مجلس ادارة البنك في ظل القرار الجمهورى رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ — صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويل هذا البنك الى شركة مساهمة ثم صدور القرار الجمهورى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل مجلس ادارة بنك مصر تشكيلا يتضمن أربعة يمثلون العاملين بالبنك — عدم انتخاب هؤلاء الممثلين واستمرار ممثل العمال السابق في عضوية مجلس الادارة — عدم صحة ذلك — القرار الجمهورى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ بحل مجلس الادارة المشكل بالقرار رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ خلا ضمنيا وتنتهى بذلك عضوية ممثل العمال السابق — القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩ باستمرار عضوية الاعضاء المنتخبين في مجالس الادارة — لا يسرى حكمه على مجالس الادارة التي صدرت قرارات بحلها قبل العمل بهذا القانون — مدى صحة قرارات مجالس الادارة الصادرة من الاعضاء المعينين وحدهم — استصدار تشريع يقرر مشروعيتها .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة فنص في المادة الاولى منه على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة . وقضى في المادة الثانية بأن يعين أعضاء مجلس ادارة البنك وتحدد مكافأتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

وبتاريخ ١٩٦٢/٤/١٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين أعضاء مجلس ادارة البنوك التابعة للمؤسسة المصرية العامة للبنوك فمضى بأن يشكل مجلس ادارة بنك مصر على النحو الآتى : السادة ٤٠٠٠٠٠ وممثل الموظلين وممثل العمال .

وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت بالبنك عام ١٩٦٢ عن فوز السيد . . . عضوا منتخبا عن العمال بمجلس الادارة .

وظل الوضع على هذا النحو حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى قضى بتحويل بنك مصر الى شركة مساهمة . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل مجلس ادارة البنوك فمضى بأن يشكل مجلس ادارة بنك مصر من السادة ٤٠٠٠ أربعة يمثلون العاملين بالبنك .

ومنذ صدور هذا القرار لم يتم انتخاب الأعضاء الأربعة الممثلين للعاملين بالبنك واستمر السيد . . . في عضوية مجلس الادارة حتى الآن .

ومن حيث أن مقتضى القرار الجمهورى الأخير إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما نص عليه من تشكيل مجلس ادارة بنك مصر وبالتالي انتهاء عضوية جميع أعضاء مجلس الادارة الموجودين قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ سينواء المعينين منهم أو المنتخبين ، وتشكيل مجلس ادارة للبنك على النحو الوارد في القرار المذكور .

وبعبارة أخرى ، فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ يكون قد حل مجلس الادارة المشكل بالقرار رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ ، وإذا كان القرار لم ينص على الحل صراحة فانه يستفاد ضمنا من أحكامه ، وليس ثمة مازلة بين الحل الصريح والحل الضمنى .

وتأسيسا على ذلك فإن عضوية السيد بمجلس إدارة بنك مصر تكون قد انتهت بصنور القرار الجمهورى المشار اليه .

ومن حيث أن الأصل وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ أن يشكل مجلس إدارة الشركة من عدد مردى من الأعضاء لا يزيد على تسعة بحيث يمين رئيس المجلس ونصف الأعضاء بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة - إلا أنه بالنظر لعدم ملاءمة اجراء الانتخابات في الظروف الراهنة أصدر المشرع القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩ باستمرار عضوية الأعضاء المنتخبين في مجالس إدارة شركات القطاع العام والخاص والجمعيات لحين اجراء انتخابات جديدة ففى فى المادة الاولى منه بأنه « فيها عدا مجالس الادارة التى صدرت قرارات بطلها تمتد عضوية الأعضاء المنتخبين فى مجالس إدارة شركات القطاع العام والخاص والجمعيات وذلك من تاريخ انتهاء محلها لحين اجراء انتخابات جديدة » .

وواضح من استقراء تلك المادة أن حكمها لا يسرى على مجالس الإدارة التى صدرت قرارات بطلها قبل العمل بهذا القانون ، فلانص قد استثنى من الخضوع لاحكامه مجالس الادارة التى صدرت قرارات بطلها، أى التى حلت قبل تاريخ العمل به حيث ورد الاستثناء بصيغة الماضى على أساس أن مجالس الادارة التى لم تحل قبل هذا التاريخ سوف تخضع للاحكام التى قررها القانون وبالتالى تخرج عن نطاق الاستثناء .

ومن حيث أن مجلس إدارة بنك مصر الصادر بتشكيله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ قد حل بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ حسبما سبق البيان ، فمن ثم لا يجوز القول بحد عضوية السيد . . . طبقا لاحكام القانون المشار اليه .

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى صحة القرارات التى يصدرها مجلس الإدارة بأعضائه المعينين وحدهم فقد اتضح للجمعية أن قسم التشريع بمجلس الدولة قام بمراجعة صياغة مشروع قانون فى هذا الشأن وأرسله الى وزارة العمل رفق كتابه رقم ١٤٠٤ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢١ . وتنص المادة الاولى من هذا المشروع على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يكون صحيحا انعقاد مجالس الادارة فى شركات القطاع العام والخاص والجمعيات التى يوجد بها أعضاء منتخبون من الأعضاء المعينين وحدهم وذلك لحين اجراء الانتخابات . وتعتبر صحيحة القرارات التى صدرت من مجالس الادارة المشار اليها قبل

العمل بهذا القانون » ويبين من ذلك أن هذا المشروع تناول علاج المسألة التي تستطيع الوزارة الرأى بشأنها .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن عضوية السيد
بمجلس ادارة بنك مصر قد انتهت ولا يجوز مدعا طبقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩ وأن احكام هذا القانون لا تسرى على مجالس الادارة التي صدرت قرارات بطحا قبل العمل به .

(فتوى ١٢٥ فى ١٦/٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

غريبة الارباح التجارية والصناعية خضوع بنك مصر لهذه الضريبة بغض النظر من أن أرباحه تنول الى الدولة — أساس ذلك أن الضريبة المذكورة تفرض على مجرد تحقق الربح دون اعتبار للأوجه التى يستعمل فيها — لا تجوز المحاجة بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى لأن الإعفاء الوارد بها قاصر على الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ، كما أن هذا النص عدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ ولم يرد فيه أى إعفاء من الضريبة — بيان ذلك .

ملخص الفتوى :

أن بنك مصر يعتبر — طبقا للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ — مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ويباشر عمليات تجارية ومن ثم يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

ولا وجه للقول بعدم خضوعه لهذه الضريبة استنادا الى ايلولة أرباحه للدولة وعدم اعتباره — تبعا لذلك — قائما بعملياته التجارية لحسابه وهو شرط يجب تحقيقه فى الربح الخاضع للضريبة المذكورة ، لا وجه لهذا القول لأن الضريبة تفرض على مجرد تحقق الربح الذى تجنيه المنشأة التجارية بغض النظر من الأوجه التى يستعمل فيها الربح بعد تحقيقه ، ولذلك فإن الربح الذى يحققه البنك من عملياته التجارية التى يقوم بها استنادا الى شخصيته المستقلة يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية رغم ايلولته الى الدولة وعدم احتفاظ البنك به لنفسه .

ولا تجوز المحاجة أيضا بأن في خضوع البنك للضريبة المشار إليها مخالفة لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لأن رأس مال البنك مملوك لمؤسسة مصر ثم للمؤسسة المصرية العامة للبنوك ، وأن كان النص المشار إليه يعنى ناتج استثمار أموال هذه المؤسسات من الضرائب المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أن هذا الإعفاء مقصور على الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وهى الأرباح الناتجة من استعمال البنك رأس المال المملوك للمؤسسة المذكورة في عملياته التجارية اذ تعتبر هذه الأرباح توزيعا أو ناتجا لاستثمار هذا المال فيخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة لولا قيام المانع من ذلك بمقتضى المادة ٢١ سالفه الذكر ، أما الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فتعترض على الربح الناشئ عن عمليات تجارية تقوم بها المنشأة ذات الشخصية المستقلة وهى بنك مصر وذلك بغض النظر من شخصية المالك لهذا المال لان ملكية المنشأة لرأس المال المستعمل في عملياتها التجارية ليس شرطا لخضوع ربحها لهذه الضريبة .

وغنى عن البيان أن نص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد استبدل به نص آخر بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ ثم ألغى ذاته بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون المؤسسات العامة ولم يرد بنص المادة ٢١ بعد تعديله أو بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ما يفيد إعفاء ناتج استثمار المؤسسات العامة من الضرائب ومن ثم فلا وجه للاستناد الى هذه العبارة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى مقتضى ما تقدم يخضع بنك مصر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وقد أكد المشرع هذا بنصه في المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ على عدم إعفاء البنوك التى تثول ملكيتها الى الدولة من هذه الضريبة ، وبمنصه في المادة الخامسة على أن يعمل بهذا القانون اعتبارا من ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ وهو التاريخ الذى انتقلت فيه ملكية بنك مصر الى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى خضوع بنك مصر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سواء عن نشاطه السابق على تاريخ انتقال ملكيته الى الدولة أو عن نشاطه اللاحق لهذا التاريخ .

(مقضى ١٠.٦٥ فى ١٠/١٠/١٩٦٣)

المبدأ :

قاعدة رقم (٢١)

تحويل مؤسسة بنك مصر الى شركة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ - يتوجب عليه انطباق لائحة العاملين بالشركات على العاملين به من تاريخ نفاذه - ليس له من اثر على الحكم الصادر قبل هذا التحويل - بحث مشروعية الحكم يتم على اساس القواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها عند صدوره .

ملخص الحكم :

انه بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ ويعد ان صدر الحكم المطعون به صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويل مؤسسة بنك مصر الى شركة مساهمة مصرية يتولى البنك المركزى وضع نظامها ، الا ان هذا القرار وما ترتب عليه من انطباق لائحة العاملين بالشركات على العاملين بالبنك اعتباراً من تاريخ نفاذه ليس له من اثر على الحكم المطعون فيه الذى تبحث مشروعيته على اساس القواعد التنظيمية التى كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها .

(طعن ٩٠٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

العاملون ببنك مصر وهو احد بنوك القطاع العام يخضعون للقوانين التى يصدرها مجلس ادارة البنك ولو خالفت احكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذى حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - قرارات مجلس ادارة البنك وقرارات رئيس هذا المجلس فيما يتعلق بالجزاءات تكون نهائية - نهائية هذه القرارات لا تحول دون الاخلال بسلطة المحكمة الاتحادية فى التعقيب على هذه القرارات - اساس ذلك : قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(م ٥ - ج ٨)

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ينص في المادة ١٩ منه على أن لكل مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين دون تفيد بالتواحد والنظم المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، كما ينص في المادة ٢١ منه على أن قرارات مجالس إدارات بنوك القطاع العام ورؤساء هذه المجالس تكون نافذة دون حاجة إلى اعتماد من سلطة أملا بالنسبة للجزاءات دون الإخلال بسلطة المحكمة التأديبية ، وتنص المادة ٢٥ من القانون المذكور على أنه إلى أن تصدر اللوائح المشار إليها في المادة ١٩ تظل اللوائح الحالية المعمول بها في البنك المركزي وبنوك القطاع العام سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون . والمستفاد من هذه النصوص أن العاملين ببنك مصر ، وهو أحد بنوك القطاع العام ، يخضعون للوائح التي يصورها مجلس إدارة البنك ولو خالفت أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وأن قرارات مجلس إدارة البنك وقرارات رئيس هذا المجلس فيما يتعلق بالجزاءات تكون نهائية مع عدم الإخلال بسلطة المحكمة التأديبية في التعقيب على هذه القرارات طبقا للقوانين المنظمة لذلك وهي قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وأن اللوائح المعمول بها في بنك مصر عند صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تظل نافذة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن تصدر اللوائح المشار إليها في المادة ١٩ منه .

ومن حيث أن مجلس إدارة بنك مصر أصدر لائحة لشئون العاملين به عمل بها من ١٩٧٧/٧/١ وقد نصت المادة ٧٨ منها على سريان اللائحة الموحدة للبنوك المعمول بها من ١٩٦٧/١/١ والمعلقة في ١٩٧٢/٧/١ فيما يتعلق بالجزاءات وذلك إلى حين صدور لائحة جديدة للتحقيقات والجزاءات وأذ نصت المادة ٣٠٧ من اللائحة الموحدة للبنوك المشار إليها على اختصاص رئيس مجلس إدارة البنك في توقيع جزاء خفض الفئة وخفض الأجر على العاملين بالبنك من الفئة السادسة حتى الفئة الثالثة ويكون الطعن في هذا الجزاء أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار العامل بالجزاءات الموقع عليه ، وكان المطعون ضده وقت توقيع الجزاء المشار إليه عاملا بأحدى الفئات من السادسة إلى الثالثة ، فإن قرار الجزاء المطعون بالدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٣ قضائية يكون سائرا من المختص به قانونا ، ولذا فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير ذلك يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بإلغاءه ، وبإعادة الدعوى

الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها للحكم فيها مجددا بتشكيل جديد وفي ضوء الدفع المبدئي من البنك .

(طعن ١٠٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

الفرع الرابع

المصرف العربي الدولي

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المصرف العربي الدولي — توزيع ارباحه — بفضوع ما يصرف للعاملين لضرية المرتبات — المادة ١١ من اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ — أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة معفاة من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات — توزيع أرباح المصرف الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف — ما يصرف من الأرباح للعاملين بالمصرف العربي الدولي لا يدخل ضمن المخرقات الواردة على سبيل الحصر في المادة ١١ فلا يدخل ضمن توزيعات المصرف — ما يصرف لهم يدخل ضمن تكاليف الحصول على الإيراد الواجب الخصم من مجمل الربح وليس توزيعا له — علاقة المصرف بالعاملين به علاقة عمل ما يتقاضاه هؤلاء من المصرف لا يفرج عن كونه اجراء وما يقوم مقامه من مكلفات أو أية مميزات نقدية أو عينية يستحقونها كنتيجة لهذه العلاقة — الاثر المترتب على ذلك : ما يتقاضاه العاملون بالمصرف من ارباح يخضع للضريبة على المرتبات — تطبيق .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الحادية عشرة من اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ على أن « أموال المصرف وكذلك أرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة سواء في مركزه الرئيسي أو فروع أو مكاتبه

أو توكيلات التي قد توجد في بلد العضو تعفى من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات كما تعفى من تحصيل أية ضرائب أو رسوم أو دمغات قد تفرض على العملاء ... » وكذا المادة ٥٣ من النظام الأساسي للمصرف العربى والدولى والتي تنص على أن « توزع أرباح المصرف الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الأخرى كما يأتى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى مبلغ عشرة في المائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي رأس المال

(ب) ثم يقطع المبلغ الملام لتوزيع حصة أولى من الأرباح لا تتجاوز ٥ ٪ للمساهمين من القيمة الاسمية للسهم

(ج) يخصم بعد ما تقدم ١٠ ٪ على الأكثر من الباقي لمكافآت مجلس الإدارة .

(د) يوزع الباقي من الأرباح على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل الى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير ماديين أو غير ذلك من الأغراض الأخرى طبقا لما يقرره مجلس الإدارة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد استهدف إعفاء الأموال الخاصة بالمصرف وأرباحه وتوزيعاته ومبلياته المختلفة سواء تمت في مركزه الرئيسي أو فروعة من جميع أنواع الضرائب والرسوم والدمغات ، ويقصد بأموال المصرف كل ما يملكه من نقود ومقارات ومنقولات وأصول رأسمالية وكل ما يمكن تقويمه بمال طبقا لما هو وارد بمسنداته وحساباته، وينصرف مفهوم الأرباح الى الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات التي يديرها المصرف خلال السنة المالية ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح ، ويعد تجنب الاستهلاكات والمخصصات التي تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنبيها قبل إجراء أى توزيع لهذه الأرباح ، أما التوزيعات فهي ما يتم اقتطاعه من الأرباح الصافية لتوزيعه على أصحاب الأسهم أو حصص التأسيس وكل ما يؤخذ من الأرباح لمصلحة عضو من أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر وكذلك كل ما ينتج بئمة صفة كانت الى أعضاء مجالس الإدارة ، وهذه التوزيعات كانت تمثل وعاء الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ومنها القيم المنقولة طبقا لأحكام الباب الأول من الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح

التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والذي كان معمولاً به عند صدور القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة على اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي ، ويقصد بالعمليات المختلفة تلك الأنشطة والعمليات التي يمارسها البنك والتي تدخل ضمن أغراضه .

ومن حيث أن ما يصرف من الأرباح للعاملين بالمصرف العربي الدولي لا يدخل ضمن المفردات الواردة على سبيل الحصر بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية البنك فلا يدخل على وجه الخصوص ضمن توزيعاته أرباح المصرف وهي تلك التي كانت محلاً لضريبة القيم المنقولة تلك أن ما يصرف لهم لا يعدو أن يكون داخلاً ضمن تكاليف الحصول على الإيراد الواجب الخصم من محل الربح فالمشرع الضريبي يعتبر أن ما يدفع للعاملين كنسبة من الأرباح بمثابة التكاليف على الربح وليس توزيعاً له وفي ذلك تنص المادة ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن يحدد مساهم الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ..

— الأرباح التي تلزم الشركة بتوزيعها نقداً بنسبة معينة على العاملين بها طبقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن « وما يؤيد هذا النظر أن طبيعة العلاقة بين المصرف والعاملين أنها تختلف اختلافاً بنسباً عن طبيعة العلاقة بينه وبين أصحاب الأسهم أو أعضاء مجلس الإدارة فالعلاقة التي تقوم بين المصرف والعاملين به لا تعدو أن تكون علاقة عمل ، وكل ما يتقاضاه هؤلاء العاملون من المصرف لا يخرج من كونه أجراً أو ما يقوم مقامه من مكافآت أو أية مميزات نقدية أو عينية يستحقونها كنتيجة لهذه العلاقة التي أرتأى المشرع أنها تكليف على الربح وليس توزيعاً له .

ومن حيث أنه من مدى أهمية مصلحة الضرائب في الإطلاع على قرارات ومحاضر أعمال الجمعية العمومية للمصرف ، فقد استعرضت الجمعية العمومية مفتواها السابقة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو سنة ١٩٨٣ والتي انتهت إلى جواز الإطلاع على دفاتر وأوراق كل من البنك العربي الإفريقي والمصرف العربي الدولي وبنك فيصل الإسلامي للتثبت من تنفيذ أحكام قانون ضريبة التركات ، وقواعد الضريبة على المرتبات ، وفي حالة الجرائم التي تنسب لأي من المودعين .

ومناد هذه الفتوى أن محل إطلاع موظفي مصلحة الضرائب هو الدفاتر والمحركات والوثائق وأوراق الإيرادات والمصروفات اللازمة للتثبت من تنفيذ

أحكام القوانين المشار إليها ولما كانت قرارات الجمعية العمومية للمصرف ومحاسرها لا تعدو أن تكون وثائق تمثل الأساس القانوني في صرف الأرباح للعاملين بالمصرف كل سنة ، فإنه يجوز الإطلاع عليها على أن يقتصر هذا الإطلاع على الهدف المقصود منه وهو التثبت من تنفيذ الأحكام التي يقررها القانون بالنسبة لضريبة المربعات كما سلف البيان وفي حدود هذا التثبت .

(ملف ٣٧/٢/٢٧٥ جلسة ١٩٨٥/٥/٢)

تعليق :

راجع أيضا لتوى الجمعية العمومية بجلسته ١٩٨٣/٥/٤ (استثمار مال عربي وأجنبي) حيث انتهت إلى احقية مصلحة الضرائب في الإطلاع على دفاتر وأوراق كل من البنك العربي الامريقي والمصرف العربي الدولي وبذلك يحصل الانسجام للتثبت من تنفيذ أحكام قانون ضريبة الشركات وقواعد الضريبة على المربعات وفي حالة الجرائم التي تنسب لأي من المودعين .

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ بإصدار اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية - نص الاتفاقية على عدم خضوع المصرف وفروعه وتوكلاته وسجلاته ووثائقه ومحففظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائي أو الإداري أو المحاسبي في داخل بلد المصنوع - عمل الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء هو مجرد حصر وتجميع لكافة أوجه النشاط في الدولة بهدف وضع الأسس السليمة للتخطيط القومي لدفع عملية الإنتاج والتنمية - التزام المصرف بتقديم البيانات الإحصائية التي يطلبها الجهاز لا يتعارض مع اتفاقية تأسيس المصرف - الالتزام بتقديم البيانات الإحصائية لا يعتبر تفتيشا بالمعنى المقصود في اتفاقية تأسيس المصرف أساس ذلك : التفتيش يعني البحث والتحرى والتتبع بينما عمل الجهاز في جمع البيانات الإحصائية بهدف توفير البيانات عن مختلف الأنشطة القائمة بالدولة كما أن هذه البيانات وفقها لقانون الجهاز سرية ولا يجوز إفشاؤها أو اتخاذها أساسا للضريبة أو ترتيب أي عبء مالي أو دليلا في جريمة أو أساسا لأي عمل .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإحصاء

والتعداد على أنه « .. وعلى الأفراد والهيئات أن يقدموا إلى الجهة المكلفة بالإحصاء أو التعداد جميع البيانات التي تطلب منهم بما يطابق الحقيقة وبالكيفية وفي المواعيد التي تحددها الهيئة الفنية » .

وعلى أصحاب المنشآت أو من يمثلهم أن يسمحوا بإجراء الإحصاءات أو التعدادات بالدخول إلى محالهم في أوقات العمل الرسمية والإطلاع على كافة المستندات للتحقق من صحة البيانات المقدمة .. » .

كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « البيانات الفردية التي تتعلق بأى إحصاء أو تعداد سرية ، ولا يجوز إطلاع أى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إبلاغه شيئا منها ، كما لا يجوز استخدامها لفسر الأفراس الإحصائية .. » كما تعرضت الجمعية العمومية اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧هـ لسنة ١٩٧٤ والتي تنص المادة الثانية عشر منها على أنه لا يخضع المصرف وفروعه وتوكلاته وسجلاته ووثائقه ومحتوياته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائي أو الإداري أو المحاسبي في داخل بلد العضو . كما تنص المادة الثالثة عشر من هذه الاتفاقية على أن « - حسابات المودعين والتي قد توجد في بلد العضو سرية ، ولا يجوز الإطلاع عليها ولا يجوز اتخاذ إجراءات حجز القضائي أو الإداري عليها » .

ومما تقدم أن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يقوم بجميع البيانات الإحصائية والمعلومات الخاصة بالتعدادات بفرض خدمة التخطيط القوي وذلك من طريق توفير البيانات المطلوبة عن الموارد الإنتاجية والطاقت المختلفة سواء كانت مادية أو بشرية وإيضاح مستوى الانعمار والاجور ، ومن ثم فإن هذا العمل يعد مجرد حصر وتجميع لكافة أوجه النشاط في الدولة بهدف وضع الأسس السليمة للتخطيط القوي لدفع عملية التنمية والإنتاج ، وعلى ذلك فإن التزام المصرف بتقديم البيانات الإحصائية التي يطلبها الجهاز لا يتعارض مع حكم المادة ١٢ من اتفاقية تأسيس المصرف سالف الذكر ، لأن الالتزام بتقديم البيانات الإحصائية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ليس تنقيشاً بالمعنى المقصود في اتفاقية تأسيس المصرف المشار إليه ، لأن التنقيش بمعنى البحث والتحرى والتبع بينا البيانات الإحصائية التي يطلبها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنها تهدف إلى توفير البيانات والإحصاءات عن مختلف الأنشطة القائمة بالدولة ، كما أن هذه البيانات الإحصائية طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر سرية ولا يجوز إفشاؤها أو اتخاذها أساساً للضريبة أو لقرئيب أى غناء مالى أو دليلاً في جريمة أو أساساً لاي

عمل ، ومن ثم فلا وجه لامتناع المصرف عن موافاة الجهاز المركزى للتمينة
العملية والاحصاء بهذه البيانات الاحصائية بدعوى سريتها .

(ملف ٦٤/٢/٢٢ جلسة ١٩٨٢/١١/٢)

الفرع الخامس — البنك القومى للاستيراد والتصدير

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١
بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير أن المشرع أحال فى تشكيل مجلس
إدارته الى أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى
والجهاز المصرفى التى تضمنت نمطين فى تشكيل مجلس إدارة البنك هما
نمط مجلس إدارة البنك المركزى ونمط مجلس إدارة بنوك القطاع العام —
لا إلزام على السلطة المختصة بتشكيل مجلس الإدارة باتباع نمط دون آخر —
التزام البنك المركزى بتسجيل البنك المذكور بسجل البنوك لديه أعمالا
لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد
والتصدير فى مادته الاولى على أن « ينشأ بنك يسمى البنك القومى للاستيراد
والتصدير يباشر الاختصاصات المنصوص عليها فى هذا القانون ويتخذ
شكل شركة مساهمة وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة » . كما تنص
المادة العاشرة منه على أن يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على النحو
الوارد فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز
المصرفى ، ويحدد مرتب ويحل تثيل رئيس المجلس ونائبه بقرار من رئيس
الجمهورية وتحدد مكافآت وبدلات حضور أعضاء المجلس بقرار من رئيس
مجلس الوزراء .

ومن حيث أن مفاد نص المادة السابقة أن المشرع أحال فى تشكيل
مجلس إدارة البنك القومى للاستيراد والتصدير الى الاحكام الواردة بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى .

وباستقراء أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى
والجهاز المصرفى فى هذا الصدد يبين أنها تضمنت نمطين فى تشكيل مجالس

الإدارة ، أولهما - تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي حيث نصت المادة السادسة منه على أن « يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي :

محافظ البنك رئيسا لمجلس الإدارة ، نائب محافظ البنك - نائبا لرئيس مجلس الإدارة رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام التجارية .

ثانيهما - تشكيل مجالس إدارة بنوك القطاع العام حيث نصت المادة الثامنة عشرة من ذات القانون على أن « يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام سواء أكانت من البنوك التجارية أو المتخصصة أو بنوك الاستثمار والأعمال مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي : (أ) رئيس مجلس الإدارة (ب) نائب رئيس مجلس الإدارة (ج) ثلاثة أعضاء من المخبيرين العاملين بالبنك (د) » .

ومن حيث أن المشرع في المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومي للاستيراد والتصدير لم يلزم السلطة المختصة بتشكيل مجلس إدارة البنك المذكور باتباع نمط معين دون آخر ، ومن ثم يكون لها الخيار في أن تشكل مجلس إدارة البنك المذكور على قرار تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ أو على قرار تشكيل مجالس إدارة البنوك التجارية الوارد بالمادة ١٨ من ذات القانون .

ومن حيث أنه ولئن كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومي للاستيراد والتصدير قد تضمنت النص على أن يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على النحو الوارد بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ إلا أن المشرع عدل عن هذا الاتجاه كما تدل عليه عبارة المادة ، مما يؤكد قصده في إطلاق الخيار بين النمطين الواديين بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ عند تشكيل مجلس إدارة البنك المذكور .

ومن حيث أن رئيس الجمهورية قد أصدر القرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس إدارة البنك القومي للاستيراد والتصدير على قرار تشكيل البنك المركزي مستخدما حق الخيار بين نوعي التشكيل الذي خوله له القانون ، ومن ثم يكون قراره المشار إليه قد صدر صحيحا متفقا وأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، ولم يعد من اللازم بحث دستوريته .

ومن حيث أنه لا وجه لما قد يثار من أن البنك القومي للاستيراد

والتصدير اتخذ شكل الشركة المساهمة ، ومن ثم يتعين أن تلتزم في تشكيل مجلس إدارته بما تلزم به الشركات المساهمة ، ذلك أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية ذات المسؤولية المحدودة قد نص في المادة (٢) على أنه « لا تفل أحكام القانون المرافق بما ورد من أحكام في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار رأس المال العزبي والأجنبي .. وتسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المشار إليها فيما لم يرد فيه نص في القوانين المنظمة لها » .

ومن ثم فإنه إزاء ورود نص بشأن تشكيل مجلس إدارة البنك القومي للاستيراد والتصدير في قانون إنشائه رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ ، فإن هذا النص هو الواجب الإتيان دون غيره من النصوص الواردة بقانون الشركات .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومي للاستيراد والتصدير ينص في مادته الثانية عشرة على أن « يسجل البنوك بالبنك المركزي المصري » ، ويخضع لأحكام كل من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه ، الأمر الذي يتعين معه على البنك المركزي أن يلتزم بتسجيل البنك القومي للاستيراد والتصدير بسجل البنوك لديه إعمالاً لحكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس إدارة البنك القومي للاستيراد والتصدير قد صدر متفقا وأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والى وجوب تسجيل هذا البنك طبقا لأحكام قانون إنشائه بسجل البنوك بالبنك المركزي .

(ملف ٤٠/٢/١٦ جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)

الفرع السادس - بنك الاستثمار القومي

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

المشرع الدستوري عندما تناول المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تصرف من خزانة الدولة في المادة ١٢٢ من الدستور اسند الى القانون تعيين قواعد منحها والجهات التي تتولى تطبيقها ولم يمد هذا الاسناد الى تحديد مقدارها بداية ونهاية كما انه اجاز الاستثناء من تلك القواعد بقانون ومن ثم فان ما يجب تحديده بقانون انما هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تشمل اشخاص المستحقين وحالات الاستحقاق وشروطه وانه اذا ما اسند القانون لرئيس الجهاز سلطة تحديد مرتبات العاملين في احدى الجهات وفقا لقواعد محددة كان هذا الاسناد صحيحا ومطابقا لحكم الدستور باعتبار ان رئيس الجمهورية يدخل في عداد الجهات التي يصح تفويضها تشريعا طالما انه لم يرد نص صريح في القوانين التي تخضع لها تلك الجهة بتناول تحديد مرتب العاملين فيها - صدور قانون انشاء بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ - المشرع لم يسلك في بنك الاستثمار القومي الطريق المقرر في انشاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة او شركات القطاع العام ولم يفرغه في نط من اتماطها رغم وجودها تحت نظره وانما افرد له نظاما خاصا مراعى طبيعة البنك والمهام الموكولة اليه - فخرجه من مجال اعمال الاحكام التي تخضع لها الهيئات العامة كما يخرج العاملين به من نطاق المخططين بالنظم المقررة للهيئات العامة - نتيجة ذلك : ان الالة نظام العاملين ببنك الاستثمار القومي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

في ١٩٨٠/٩/٢٤ استعرضت الجمعية العمومية فتاها الصادرة بجلسة ١١ يونية سنة ١٩٨٠ ملف رقم ٢٥٠/٦/٨٦ التي اتنتهت بمها الى تقيد ابناء اتحاد الاذاعة واللفزيون في تحديد مرتبات العاملين به بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة باعتباره هيئة عامة وفقا لقانون انشائه ومن ثم جزعا من الجهاز الادارى للدولة يخضع تحديد مرتبات العاملين به لاحكام الفقرة الاولى من المادة ١٢٢ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ .

وتبين للجمعية العمومية ان المادة ١٢٢ من الدستور تنص على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء ومنها الجهات التي تتولى تطبيقها » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ باتشاء بنك الاستثمار القومى على أن « ينشأ بنك يسمى بنك الاستثمار القومى تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير التخطيط ويكون مركزه الرئيسى مدينة القاهرة » .

وينص فى المادة الثانية على أن « غرض البنك تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق الاسهام فى رؤوس أموال تلك المشروعات أو من طريق مدها بالقروض أو غير ذلك من الوسائل ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات » .

وتنص المادة الثالثة عشر على أن « مجلس ادارة البنك هو السلطة العليا المهيمنة على شئون البنك وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التى يسير عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الاهداف التى انشئ من أجلها وفى إطار الخطة القومية وعلى الأخص ما يأتى (ط) أعداد الهيكل التنظيمى للبنك ووضع اللائحة المتعلقة بتنظيم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم دون التقيد بقوانين العاملين فى الحكومة والقطاع العام وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية ... » .

ومناد ما تقدم أن المشرع الدستورى عندما تناول المرتبات والمكافآت والتعويضات التى تصرف من خزانة الدولة فى المادة ١٢٢ أسند الى القانون تعيين قواعد منحها والجهات التى تتولى تطبيقها ولم يمد هذا الاسناد الى تحديد مقدارها بداية ونهاية كما أنه أجاز الاستثناء من تلك القواعد بقانون ومن ثم فإن ما يجب تحديده بقانون أنها هو القواعد العامة فى منح المرتبات التى تشمل أشخاص المستحقين وحالات الاستحقاق وشروطه وعليه فإنه إذا ما أسند القانون لرئيس الجمهورية سلطة تحديد مرتبات العاملين فى إحدى الجهات وفقا لقواعد محددة كان هذا الاسناد صحيحا ومطابقا لاحكام الدستور باعتبار أن رئيس الجمهورية يدخل فى عداد الجهات التى يصح تفويضها تشريعا ، وذلك طالما أنه لم يرد نص صريح فى القوانين التى تخضع لها تلك الجهة بتناول تحديد مرتبات العاملين فيها .

ولما كان البادى من استعراض نصوص قانون انشاء بنك الاستثمار القومى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع أنشأ بهذا القانون بنكا ذا شخصية اعتبارية ولم ينشأ هيئة عامة أو مؤسسة عامة حسبما ورد بنص المادة (١) منه وأنه هدف من وراء ذلك وفقا لنص المادة (٢) اسناد تمويل مشروعات الخطة عن طريق الاقتراض أو المساهمة ومتابعة تنفيذها الى جهة متخصصة فى هذا النوع من الاعمال المصرفية مخوله حق القيام

بتلك الاعمال وحق ادارة امواله ومصلحته المالية واصدار اسهم المشروعات التي يساهم فيها وسندات التسوية وادخل في المادة (٤) الارباح الناتجة عن مباشرته لاعماله ضمن موارده وانشا له في المادة (٧) موازنة مستقلة وحسابات ختامية سنوية واوجب ترحيل فوائضه من سنة الى اخرى في المادة (٨) وحيله في المادة (٩) بتكاليف وامباء خدمة تروضه ومنحه في المادة (١٠) سلطة التعاقد مباشرة مع كافة الاشخاص العلية والخاصة محلية كانت او اجنبية وتشكل في المادة (١٢) مجلس ادارته وجعله السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف اموره في المادة (١٣) وخوله حق الموافقة على القروض واصدار السندات وتجديد كميته استهلاكها ووضع نظم قبول الودائع من الغير بدون فوائد والمساهمة في المشروعات العامة والخاصة وفي رؤوس اموالها وتحديد اسعار الفائدة والموافقة على الموازنة التخطيطية والموازنة الختامية للبنك واسند المشرع مراجعة حسابات البنك في المادة (٢١) لمراقبين يتولى البنك المركزي تعيينهما وتحديد اتعابهما ، وبناء على ذلك فان المشرع لم يسلك في بنك الاستثمار القومي الطريق المقرر في انشاء الهيئات العامة او المؤسسات العامة او شركات القطاع العام ولم يفرغه في نمط من انماطها رغم وجودها تحت نظره وانما ائرد له نظاما خاصا بمنحه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ مراعي في ذلك طبيعة البنك والمهام الموكولة اليه في ادارة النشاط الاقتصادي للدولة لحسابه بأسلوب مصرفي غير تقليدي . وعليه فانه يخرج من مجال اعمال الاحكام التي تخضع لها الهيئات العامة كما يخرج العاملين به من نطاق المخاطبين بالنظم المقررة للهيئات العامة وعلى ذلك فان الفتوى التي صدرت في شأن مجلس ائماء اتحاد الاذاعة والتلفزيون في تحديد مرتبات العاملين به والتي اوجبت تقيد هذا المجلس بالجدول الملحق بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وان كانت صحيحة فيما صدرت بشئونه باعتبار الاتحاد هيئة عامة وفقا لقانون انشائه رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فيخضع تبعاً لذلك لاحكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ويخضع العاملون به لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ الا ان تلك الفتوى لا تجد مجالا لاعمالها بالنسبة لبنك الاستثمار القومي وبالنسبة للعاملين به .

وبناء على ذلك يكون نص المادة ١٣ من قانون انشاء بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ مطابقا لحكم الدستور .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان لائحة نظام العاملين ببنك الاستثمار القومي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

عدم التزام بنوك القطاع العام التجارية بإيداع فائض أموالها المخصصة للاستثمار في حسابات بنك الاستثمار القومي وعدم التزامها بالحصول على موافقته في استثمارها لهذه الأموال .

ملخص الفتوى :

تبينت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من نص المادة ٥ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي أن المشرع أوجب على وحدات القطاع العام ، بعد مراعاة أمثلتها المتعلقة بتحويل مشروعاتها الاستثمارية المدرجة في الخطة ، إيداع فائض التمويل الذاتي لديها بحسابات بنك الاستثمار القومي كمورد من الموارد الاستثمارية للبنك المذكور ، والزمته المادة ٦ من ذات القانون وحدات القطاع العام بإيداع فائض أموالها المخصصة للاستثمار مودعة في بنك الاستثمار أو في حساباته لدى الجهاز المصرفي وعدم استثمار هذا الفائض في أي وجه آخر من أوجه الاستثمار إلا بعد موافقة مجلس إدارة البنك المذكور .

إن كانت عبارة وحدات القطاع العام المشار إليها في المادة ٥ المذكورة تشمل بنوك القطاع العام التجارية إلا أنه نظرا للطبيعة الخاصة للجهاز المصرفي واقتصار نشاطه في مجال الاستثمار على القيام بأعمال مصرفية تستهدف تنمية واستثمار ودائمه وثابيتها ولا يقوم بمشروعات كوححدات القطاع العام الصناعية والتجارية بل يندرج نشاطه تحت مسمى النشاط المصرفي الجارى التي توجز في القيام بعمليات الوساطة المالية عن طريق الاقتراض من الغير أو من الودائع لديه وإعادة الاقتراض لأجل متفاوتة في دورات مستقرة متداخلة وما شابه ذلك في هذا النشاط لا يمكن أن ينشأ عنه ما يمكن أن يسمى بفائض التمويل الذاتي بعكس الحال في وحدات القطاع العام التجارية والصناعية إذ أن طبيعة نشاطها يتحدد في القيام بمشروعات ينتج منها فائض وتحتاج لتمويل ذاتي وخارجي . يؤكد ذلك أن المشرع حينما تعرض في نص المادة ٦ المذكورة لبنوك القطاع العام — التي أجاز لوحدات القطاع العام إيداع فائض التمويل الذاتي بها — عبر عنها بعبارة « الجهاز المصرفي » وبذلك أخرجها من حلول وحدات القطاع العام في هذا المجال ، وعلى ذلك فإن بنوك القطاع العام تخرج لطبيعتها نشاطها رغم كونها من وحدات القطاع العام من مجال المخاطبين بحكم المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فلا تلتزم بإيداع فائض أموالها المخصصة

للاستثمار في حسابات بنك الاستثمار القومي فلا تكون ملزمة بالحصول على موافقته في استثمارها لهذه الأموال .

(ملف ٢/١٦ - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

الفرع السابع - بنك التنمية الصناعية

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ

عدم احقية العاملين ببنك التنمية الصناعية الذين يتقاضون بدل تغذية في الحصول على مقابل مصروفات الضيافة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري على انه « يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام مجلس ادارة يشكل على الوجه الاتي :

وتحدد مرتبات وبدلات ومكافآت رئيس مجلس الادارة ونائبيه والعشرين المتخصصين بقرار من رئيس الجمهورية وتنص المادة (١٩) من ذات القانون على ان « مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع العام المشار اليها في المادة السابقة هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف اموره ..

وللمجلس - في مجال نشاط البنك - اتخاذ الوسائل الاتية :

..... (ج) وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم واجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج .

كما استعرضت الجمعية العمومية لائحة نظام العاملين بالبنك المعتمدة في اغسطس سنة ١٩٧٧ والمطبقة حاليا على العاملين بالبنك. والتي تنص في المادة (٣٢) منها على ان « يمنح شاغلو وظائف مجموعة وظائف الادارة العليا والوظائف الائتمانية في مجموعة الوظائف المصرفية والبنية بدل تغذية بالفتات الموضحة بجدول الوظائف المرفق » وتنص المادة (١٠٢) من ذات اللائحة على ان « يستمر العاملون بالبنك في التمتع بالحقوق المقررة لهم في التاريخ السابق لتاريخ العمل بهذه اللائحة التي لم يرد بشأنها نص

فيها ، كما تنص المادة (١٠٣) على أن « تسرى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالبنك فيما لم يرد نص به في هذه اللائحة » .

ومن حيث أن المستقر عليه في أثناء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن الحكمة التي ابتناها المشرع من تقرير بدل التمثيل لنوع معين من الوظائف هو مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها الوظيفة الرئاسية وضرورة ظهور القائم بها بالمظهر الاجتماعي اللائق وأن هذا البديل يرتبط صرفه بالمظهرية اللازمة للوظيفة العامة في مستوياتها العليا وتبدو هذه المظهرية ضرورة وواضحة بالنسبة الى الوظائف التي تجعل من شاغليها في علاقات يومية ومستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة .

ومن حيث أن الحكمة من تقرير مقابل مصروفات الضيافة للعاملين بالبنك المشار اليه من شاغلي وظائف الادارة العليا وشاغلي الوظائف الاشرافية هي مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها طبيعة عمل البنك خدمة للعمل ذاته وليس لذات شخص الموظف . ومن ثم فان الحكمة من تقرير بدل التمثيل انها هي في الحقيقة ذات الحكمة من تقرير مقابل مصروفات الضيافة او مرتب الاستقبال ، وبالتالي فان بدل التمثيل — بما يتفاد من تحقيق هدف عام هو صالح الوظيفة يجب مصروفات الضيافة باعتبار أن القيام باعباء ومصروفات الضيافة انها يمثل أحد المتطلبات التي يتعين على شاغلي الوظائف العليا — المقرر لها بدل تمثيل — القيام بها .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فان بدل التمثيل ومصروفات الضيافة يعدان في الحقيقة مسمى لبديل واحد هو بدل التمثيل مهما اختلفت المسميات لها لاتحاد الحكمة من تقريرها ، وبالتالي لا يحق للعاملين بالبنك المشار اليه الذين يتقاضون بدل تمثيل الاستمرار في منحهم مقابل مصروفات الضيافة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن المادة (١٠٣) من لائحة العاملين بالبنك المشار اليه تقضي باستمرار العاملين في التمتع بحقوقهم المقررة لهم وقت العمل بهذه اللائحة ومن ثم استمرار حصولهم على مقابل مصروفات الضيافة ، ذلك لأن تلك المادة قد اشترطت لاستمرار تمتع العاملين بالبنك بحقوقهم الوظيفية السابقة الا يرد بشأنها تنظيم خاص باللائحة ، ولما كان بدل التمثيل يغطي نفقات وعباء مصروفات الضيافة ، فمن ثم يكون موضوع مصروفات الضيافة قد ورد له تنظيم خاص باللائحة ، وبالتالي لا يكون هناك مجال للاحتفاظ به لن يتقاضى بدل تمثيل .

كما لا يغير من ذلك ايضا ما يقال من أن قاعدة عدم جواز الجمع بين

بدل التبثيل ومصرفات الضيافة أن كان لها مجال في التطبيق بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام فاتها لا تنرى على العاملين بالقطاع المصرفي وذلك لما لمجلس إدارة كل بنك من حرية في وضع القواعد الوظيفية الخاصة به والتي لا تتقيد بالنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام ، لأوجه للحجاج بذلك لأن الحرية الممنوحة لمجلس إدارات البنوك في وضع النظم الوظيفية الخاصة بالعاملين ليست حرية مطبقة بل هي مقيدة بهراة الأصول العامة المطبقة في نظام العاملين بالقطاع العام .

(فتوى ٦٠٤ في ٢٣/٦/١٩٨٤)

الفرع الثامن — البنك المصري لتنمية الصادرات

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

يستحق البنك المصري لتنمية الصادرات فوائد تأخير عن مبلغ ربيع قيمة الأسهم التي اكتتب بنك الاستثمار المقرر بها في رأسمال البنك الأول بنسبة ٧٪ سنوياً من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ الوفاء بها .

ملخص الفتوى :

قضت المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون بإنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات بإلغاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومي للاستيراد والتصدير وأن تتولى لجنة من ممثلين عن كل وزارات التخطيط والمالية والاقتصاد تحديد الجهات التي تؤول إليها صفات حقوق البنك المذكورة ، ويعتمد قرار اللجنة من رئيس مجلس الوزراء . وقضت المادة ٥ من قانون إنشاء البنك بتحديد رأس مال البنك المصري لتنمية الصادرات المرخص به بمبلغ مائة مليون جنيه مصري ، المصدر منه مبلغ خمسون جنيه موزعة على خمسمائة ألف سهم ذات قيمة مساوية ، وقيمة كل سهم مائة جنيه مصري ، يؤدي المكتب ٢٥٪ على الأقل من قيمة كل سهم بإحدى العملات الحرة التي يحددها مجلس إدارة البنك على أساس أعلى سعر معين لتلك العملات في التاريخ الذي يحدده مجلس الإدارة . واكتتب المؤسسون في رأس المال المصدر بالكامل فبلغت حصة بنك الاستثمار ٢٠٠.٠٠٠ سهم قيمتها عشرون مليون جنيه . كما نص على قيام المكتبين بدفع ربيع كامل القيمة الاسمية لكل سهم عند الاكتتاب : نصفها بالجنيه

(٦ م - ج ٨)

المصرى والنصف الآخر بالدولار الأمريكى . ولم يتم بنك الاستثمار المصرى بسداد ربع قيمة الاسهم المكتتب فيها انتظارا لاتهام تصفية البنك القومى للاستيراد والتصدير ، اذ قررت اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٣/١٢/٣ تشكيل لجنة من وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد لتحديد حجم كافة اصول البنك القومى للاستيراد والتصدير ولستقزال حقوق الشركات والهيئات فيه ، وتخصيص باقى الاصول لبنك الاستثمار أو للبنك المصرى لتنمية الصادرات خصوصا من حصة بنك الاستثمار القومى فى رأس مال البنك الاول . ويعد اجراء هذه التصفية قام بنك الاستثمار القومى باداء قيمة ما اكتتب فيه بالعملة المصرية فى ١٩٨٤/١٢/٨ والنصف الآخر بالدولار الأمريكى فى ١٩٨٤/١٢/١٢ . وقد طالبه البنك المصرى لتنمية الصادرات باداء فوائد تأخير طبقا للمادة ١٠ من النظام الاساسى للبنك على أساس أن آخر موعد حددته الجمعية التأسيسية للبنك لسداد الدفعة الاولى من قيمة الاسهم كان فى ٨٣/١١/٣٠ الا أن بنك الاستثمار القومى رفض اداء هذه الفوائد . ولاهمية الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبينت أن المادة ١٠ من النظام الاساسى للبنك المصرى لتنمية الصادرات تقضى بأن كل مبلغ واجب السداد وفاء بىاتى قيمة سهم يتأخر ادائه فى الميعاد المحدد له يستحق عنه فائدة لصالح البنك بواقع ٧٪ سنويا من يوم استحقاقه .. « ولما كان الاصل أن التزام البنك المكتتب بتقديم حصته المكتتب بها هو التزام مجرد بنشأ فى ذمته ويستحق ادائه عند تأسيس الشركة أو البنك ، وينظم عقد التأسيس والنظام الاساسى كيفية الوفاء بهذا الالتزام .

وحيث أن التزام بنك الاستثمار باداء حصته فى البنك المصرى لتنمية الصادرات هو التزام مصدره القانون الذى ناط بالبنك الاول الاشتراك فى تأسيس البنك الثانى دون أن يخلق الوفاء بهذا الالتزام على الانتهاء من تصفية البنك القومى للاستيراد والتصدير أو يؤجل ادائه الى حين الحصول على ناتج تصفية البنك الملقى . يؤكد ذلك نص المادة ٣/٥ من قانون انشاء البنك على أن « نفع المؤسسون فى كامل القيمة الاسمية لكل سهم عند الاكتتاب ، نصف هذه الدفعة بالجنه المصرى والنصف الآخر بالدولار الأمريكى . وما يؤكد أن ميعاد استحقاق اداء ربع القيمة المشار اليها والتي ذكر انه تم دفعها فعلا كان عند انشاء البنك والاكتتاب فى أسهمه . ومن ثم فإن تخلف بنك الاستثمار عن اداء قيمة حصته الى ما بعد العمل بالقانون وقبائه باداء نصيبه فيها بالجنه المصرى فى ١٩٨٤/١٢/٨ وبالدولار الأمريكى فى ١٩٨٤/١٢/١٢ يضمن أخلالا بال التزام البنك باداء التزامه فى الميعاد المقرر قانونا . ولا يغير من ذلك ما أوصت به لجنة السياسات والشئون الاقتصادية من قيام البنك بدفع حصته فى التأسيس من تاريخ تصفية البنك القومى

للاستيراد والتصدير إذا لم تجد هذه التوصية لها صدى في نصوص القانون ولم يصدر بها تشريع يعدل موعد الوفاء المحدد في قانون البنك . وإذا تعاضد البنك من الوفاء بالتزامه في الموعد المحدد قانونا فتستحق فوائد التأخير بسعر ٧٪ سنويا حسبها ورد بالمادة ١٠ من النظام الأساسي للبنك .

(ملف ١٦/٢/٩٥٣ - جلسة ٩/٤/١٩٨٥)

الفرع التاسع - بنك قناة السويس

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

قرار الجمعية العمومية في العادية لبنك قناة السويس بتغيير مراقب الحسابات قرار باطل قانونا - أساس ذلك - أن هذا التغيير تم دون أخطار لمراقب الحسابات المعزول باقتراح العزل والأسباب التي بنى عليها وبغير أن يتمكن من الرد عليه أمام الجمعية العمومية المعروض عليها استبداله .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة ٥١ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعمول به حتى آخر مارس سنة ١٩٨٢ والواجب التطبيق على الشركة في الحالة الماثلة تنص في مقرريتها الخامسة والسادسة على أنه (ويجوز للجمعية العمومية في جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات وفي هذه الحالة يتمتع على صاحب الاقتراح أن يخطر الشركة برفقته وما يستند إليه من أسباب ، وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بمشرة أيام على الأقل وعلى الشركة أخطار المراقب لورا بنص الاقتراح وأسبابه وللمراقب أن يناقش الاقتراح في مذكرة كتابية تصل إلى الشركة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل ويتولى مجلس الإدارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العمومية وللمراقب في جميع الحالات أن يتولى الرد على الاقتراح وأسبابه أمام الجمعية العمومية قبل اتخاذ قرارها .

ويكون باطلا كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب أو استبداله غيره به على خلاف هذه المادة) ، فمن ثم يكون المشرع قد أبطل بطلانا مطلقا عزل المراقب وتعيين غيره محله إذا تم ذلك دون أخطاره باقتراح العزل والأسباب التي بنى عليها وبغير أن يتمكن من الرد عليه أمام الجمعية العمومية المعروض عليها استبداله .

واذ ثبت أن الجمعية العمومية العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨١ قد قررت تجديد تعيين المراقب في الحالة الثالثة فإن قرار الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقدة في ٢٠ من يونية سنة ١٩٨١ الذي تضمن استبدال غيره به دون اخطاره وبغير أن يتمكن من الرد على الاقتراح المقدم من مجلس الإدارة في هذا الشأن يكون قرارا باطلا لمخالفته لأحكام المادة ٥١ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مخالفة قرار الجمعية العمومية غير العادية لبنك قناة السويس الصادر بجلسة ٢٠ من يونية سنة ١٩٨١ بتغيير مراقب الحسابات لأحكام المادة ٥١ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(ملف ٥٨٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

الفرع العاشر - البنك العربي الإفريقي

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

حظرت المادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ الجمع بين عضوية إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة - بحظرت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الجمع بين عضوية مجلس إدارة أحد البنوك وعضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فيها - نص المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بالترخيص في إنشاء البنك العربي الإفريقي على أعفائه من الخضوع للقوانين المنظمة لشركات المساهمة ليس من مؤداه الإعفاء من قاعدة حظر الجمع المشار إليها - أساس ذلك أن قاعدة الحظر ذات شقين وتفترض توافر صفتين - الإعفاء من الحظر بمقتضى صفة الشخص عضوًا بمجلس إدارة هذا البنك لا يؤثر على خضوعه للحظر بمقتضى صفة الآخر باعتباره عضوًا بمجلس إدارة البنك الآخر أو الشركة المساهمة - قيام البنك العربي الإفريقي بنشاط في مصر يؤكد سريان الحظر .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات تنص على أنه « لا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التي تزاوَل

نشاطها في مصر أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الإدارة والاستشارة فيها . كما تنص المادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ على أنه : « لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة .. » .

والذى يستفاد من ذينك النصين أن المشرع قد حظر على وجه العموم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة ، كما حظر على وجه خاص الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك أو شركة من شركات الائتمان . ويلاحظ أن قاعدة حظر الجمع هذه — شأنها شأن أية قاعدة أخرى تحظر الجمع بين صفتين — مزدوجة التطبيق بمعنى أنها تقوم على وحدة الشخص الخاضع للقاعدة وتعدد صفاته ، ويكفى خضوعه لهذه القاعدة بمقتضى إحدى صفاته لتحظر عليه التمتع بباقى الصفات التى تحظرها القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة بمقتضى تلك الصفات ، وعلى ذلك فإذا كان ثبت شخص واحد يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين من شركات المساهمة ، وكان خاضعاً فى إحدى الشركتين للقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ، ولكنه معنى من الخضوع لذات القاعدة فى الشركة الأخرى ، فإنه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس إدارة الشركتين ، وأما يلزم أن يكون هذا الاعفاء شخصياً أى متعلقاً بشخصه ، أو مزدوجاً شاملاً للصفتين معاً ، أى أن يكون معنى فى كلا الشركتين من الخضوع لتلك القاعدة .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، فإنه ولئن كانت المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ المرخص بإنشاء البنك العربى الإفريقى — قد أمنت هذا البنك من الخضوع للقوانين المنظمة لشركات المساهمة ومنها ولا شك قاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة — إلا أن هذا ليس من شأنه إعفاء أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة أو البنوك الأخرى من قاعدة عدم جواز الجمع بين هذه العضوية وعضوية مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى ، لأن الاعفاء ليس شخصياً يتعلق بذواتهم ، وإنما هو يتعلق بصفاتهم فى البنك العربى الإفريقى ، فيظلون خاضعين لذات القاعدة بمقتضى صفاتهم الأخرى وهى عضوية مجلس إدارة شركة أو بنك آخر . ومن ثم فإنه ولئن كان عضو مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى يتمتع بالاعفاء المقرر لهذا البنك من الخضوع لنظم الشركات فلا يخضع لقيود عضوية مجلس الإدارة من حيث الحد الأقصى لمكافأته أو مدة العضوية أو ما إلى ذلك ، إلا أنه لا يعفى من قاعدة حظر الجمع بين عضوية

مجلس ادارة هذا البنك وعضوية مجالس الشركات او البنوك الاخرى ،
ويؤيد هذا النظر ان الحكمة من قاعدة الحظر — وهى تمكن اعضاء مجلس
الادارة من التفرغ لاهمالهم فى الشركات ، حيث تغيرت صورة عضو مجلس
الادارة وأصبح يساهم مساهمة فعالة فى ادارتها — هذه الحكمة تتوافر فى
حالة الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك العربى الافريقى وعضوية مجلس
ادارة شركة او بنك آخر .

وفوق ما تقدم ، فانه لا محل للحاجة بان البنك العربى الافريقى
لا يزال نشاطا فى مصر ، ومن ثم فلا يخضع لقاعدة حظر الجمع بين عضوية
مجلس ادارته وعضوية مجلس ادارة بنك آخر يعمل فى الجمهورية العربية
المتحدة — وذلك ان هذا البنك وفقا لحكم المادة ٣ من نظايه الاساسى يقوم
بجميع أوجه الاستثمار فى مشروعات التنمية بالدول التى يمتد اليها نشاط
البنك ويقوم باصدار السندات والكبيالات والشيكات والسندات الاذنية
سواء كانت تدفع فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج ، وكذلك خصم
وتداول السندات والكبيالات والسندات الاذنية من أى نوع مما يدفع فى
الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج . وهذا يقطع بان للبنك نشاطا
فى مصر فيخضع لقاعدة الحظر المشار اليها .

لذلك أثنى الراى الى انه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة
البنك العربى الافريقى ، وعضوية مجلس ادارة أى بنك أو شركة مساهمة
أخرى .

(متوى ٢٩٤ فى ١٩٦٥/٣/٩)

وبهذا المعنى أيضا ملف ٤٦/٢/١٦ جلسة ١٩٨٣/١١/٢

الفرع الحادى عشر — البنك الصناعى

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالتريخيص للحكومة فى الاشتراك فى
بنك صناعى — تريخيصه للحكومة فى تقديم قروض للبنك لا يتجاوز مجموعها
مليونين من الجنيهات بغوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك
— رفع الحد الاقصى لهذه القروض بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم

١٤٠ لسنة ١٩٥٥ الى خمسة ملايين من الجنيهات بوافقة مجلس الوزراء في ١٩٥٦/٢/٢٩ على محاسبة البنك الصناعي لمدة سنتين ابتداء من اول يناير ١٩٥٦ على اساس فائدة قدرها ١٪ من الاموال التي يكتب بها في المشروعات الانتاجية - سريان هذا السعر على الاموال التي يكتب بها البنك في المشروعات المذكورة سواء اقتترضها من الحكومة او حصل عليها من البنك الاهلي المصري - استفادة البنك بهذا التفضيخ بالنسبة لمساهمة في المشروعات اللاحقة على سنة ١٩٥٦ - اساس ذلك ان مساهمة البنك بالمبالغ المذكورة تمت ، بناء على توجيه الحكومة في مشروعات انتاجية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بالترخيص للحكومة في الاشتراك في بنك صناعي تنص على ان « يرخص للحكومة كذلك بما ياتي :

(أ)

(ب)

(ج) ان تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات ويكون لهذه القروض مواعيد يحددها سمرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك .

وان المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٥ تنص على ان « يستبدل بالفترة (ج) من المادة ٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه النص الاتي :

(ج) ان تقدم قروضا للبنك ، وتقوم بضمائنه فيها يعقده من قروض بحيث لا يجاوز مجموع ما تقدمه من قروض وما تضينه منها خمسة ملايين من الجنيهات وتحدد سعر الفائدة لهذه القروض بالاتفاق بين الحكومة والبنك .

ولانه في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ وافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة المالية والاقتصاد المضمن محاسبة البنك الصناعي ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٦ على اساس فائدة قدرها ١٪ من الاموال التي يكتب بها في المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة على انه اذا قلت ارباح البنك في اى من السنتين ١٩٥٦ و ١٩٥٧ من ٤٥٪ فيمكن للحكومة ان تتنازل من كل او بعض هذه الفائدة .

ويخلص مما تقدم ان هذا الحكم يحمل على اساس سريان سعر الفائدة المخفض على الاموال التي اكتب بها البنك الصناعي في المشروعات المذكورة

سواء أقترضها من الحكومة أو حصل عليها من البنك الأهلى المصرى — الذى كان يقوم بوظائف البنك المركزى — ذلك أن موافقة مجلس الوزراء لم تات بجديد بالنسبة الى سعر الفائدة على الاموال التى أقترضها البنك الصناعى من الحكومة وإنما الجديد فيها هو محاسبة البنك عن فوائد الاموال التى يحصل عليها من مصادر أخرى على أساس السعر المخفض وذلك فى نطاق العلاقة بين البنك والحكومة لا بينه وبين البنك المقترض بمعنى ان الحكومة قد كتلت معونة البنك الصناعى على أداء رسالته فى خصوص المشروعات الانتاجية فى حدود الفرق بين سعر الفائدة الذى يقترض بهه وسعر الفائدة الذى تحاسبه على مقتضاه وذلك على الاموال التى يحصل عليها منها .

ولا يسوغ قصر هذه المعونة على الاموال التى أسهم بها البنك فى المشروعات الانتاجية خلال سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ اذ أن هذا غير مقصود للاعتبارات التى أوضحها البنك فى المذكرة المقدمة منه للسيد وزير الدولة لشئون الانتاج فى شأن خفض سعر الفائدة الذى يقترض به من البنك الأهلى المصرى وفى كتبه المرسل فى ١١ من يناير سنة ١٩٥٦ الى وزارة المالية والاقتصاد الذى أعدت بناء عليه المذكرة التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ وإنما يتعين تفسير عبارات مذكرة وزارة المالية والاقتصاد التى وافق عليها مجلس الوزراء على أساس القصد الى تخفيف عبء الفائدة من البنك السارية عليه فى حدود سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ سواء بالنسبة الى المساهمات السابقة على هاتين السنتين أو الحاصلة خلالهما وهذا هو المفهوم الذى صدر على مقتضاه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٦٠ .

أما عن توجيه الحكومة البنك فى المساهمة فى بعض المشروعات الانتاجية فانه لا شبهة فى وجوب صدور هذا التوجيه من الحكومة ذاتها لا من ممثليها فى مجلس ادارة البنك على انه يؤخذ من الاطلاع على أوراق الموضوع أن وزارة المالية والاقتصاد سبق أن طلبت الى البنك الصناعى فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ موافاتها بجميع المبالغ التى سبق أن اشترك بها فى المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة وتواريخ دفعها مع بيان المبالغ التى سيكتب بها مستقبلا أولا بأول لتحديد المبالغ التى تحسب عليها الفائدة المخفضة وقد أجاب البنك فى ١٣ من مارس سنة ١٩٥٦ بأن جميع المشروعات التى أسهم فيها تعتبر من المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة وعلى هذا وافق وزير المالية والاقتصاد فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ على تطبيق الفائدة المخفضة على المشروعات التى أسهم فيها كل من البنك والحكومة وكذا المشروعات التى أسهم فيها البنك بتوجيه من

مجلس الانتاج وعدم حساب الفائدة المخفضة مستقبلا الا على المبالغ التي يشترك بها البنك وتوافق عليها الحكومة وقد قامت الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالوزارة بدراسة الموضوع — في ضوء هذه الموافقة — واعدت فيه مذكرة عرضت على وكيل الوزارة المساعد فوكيل الوزارة فالوزير الذي وافق على ما انتهى اليه البحث من تقدير المبالغ التي اكتب البنك بها في المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة بمبلغ ١٨٩٣٥٠٠ جنية كما طلب البنك في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ محاسبته على اساس الفائدة المخفضة من مبالغ اخرى فاجاب وكيل وزارة المالية والاقتصاد بكتابته المؤرخ ٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ بموافقة الوزارة على محاسبة البنك على اساس سعر الفائدة المذكورة بالنسبة الى مبلغ ٨٠٠٢٣٠ جنيها علاوة على المبالغ المبينة في التبليغ السابق وطلب الى البنك مستقبلا الحصول مقدما على موافقة الوزارة على محاسبته بالفائدة المخفضة على المبالغ التي قد يكتب بها في المشروعات الانتاجية الجديدة وكل اولئك ظاهر الدلالة على أن مساهمة البنك بالمبالغ المذكورة انما تمت في نظر الوزارة بناء على توجيه الحكومة في مشروعات انتاجية مما يقتضى محاسبته منها على اساس الفائدة المخفضة وغنى من البيان أن موافقة وزير المالية والاقتصاد على هذا النظر تدل على كل شك يمكن أن يثور في هذا الخصوص .

واما فيما يتعلق بمساهمة البنك في المشروعات اللاحقة على سنة ١٩٥٦ فقد اكدت مذكرة وزير الخزانة المركزي وهي التي صدر على نقتضاها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٦٠ بالترخيص بصرف ٢٦٥١٩ جنيها من ربط المصروفات غير المنظورة — أن البنك الصناعات يستحق صرف هذه المبالغ طبقا لقرار مجلس الوزراء في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ سالف الذكر وذلك بعد اذ قامت الجهات المختصة في كل من وزارتي الخزانة والاقتصاد ببحث الموضوع على نحو ما جاء بهذه المذكرة الامر الذي يفترض معه تحقق الجهات المختصة من أن المساهمات اللاحقة تمت بناء على توجيه الحكومة في مشروعات انتاجية وعلى أية حال فليس ثمة مانع من إعادة التحقق من هذا الامر ولا سيما أن وزارة المالية والاقتصاد كانت قد نهت على البنك بضرورة الحصول على موافقتها سلفا قبل الاشتراك في المشروعات الانتاجية التي يراد تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه بصدها .

لذلك انتهى الرأي الى وجوب اجراء مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٦٠ بالترخيص في صرف مبلغ ٢٦٥١٩ جنيها من ربط المصروفات غير المنظورة المستحق للبنك الصناعات وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ .

(غتوى ٣٤٢ في ١٩٦٦/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

البنك الصناعى — رئيس مجلس إدارته — اعتباره موظفاً — عدم جواز مطالبته برد ما قبضه من مكافأة عضوية المجلس أو اعانة الغلاء .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى البنك الصناعى يتبين أن المرفق الذى يقوم البنك المذكور على شئونه قد اتبعت الحكومة فى إدارته طريقة الشركة المعروفة فى الفقه الإدارى بشركة الاقتصاد المخطط ، التى وإن ساهم فيها الأفراد ، إلا أن هذه المساهمة لا يمكن بحال أن تصل الى حد النصف سواء فى الإدارة أو فى رأس المال . واعتبار البنك شركة مخططة على النحو المتقدم يستتبع بالضرورة أن تخطف النظم والقواعد التى تحكمها من تلك التى تحكم البنوك فى وضعها العادى ، ومن بين هذه النظم المخططة ما تفهده المادة ٢/٣ من القانون سالف الذكر من أن رئيس مجلس إدارة البنك هو فى الوقت ذاته عضوه المنتدب ، وهو بهذه المثابة يجمع بين صفتين : صفته ككاتب من مجلس الإدارة ، ويباشر بمقتضاها السلطات التى تدخل أصلا فى اختصاص هذا المجلس فقط ، وصفته كمدير فعلى للبنك ، وبمقتضاها يدير كافة الشؤون العادية الأخرى لهذا البنك ، وهو بهذه الصفة الأخيرة يعتبر من جميع الوجوه موظفاً من موظفيه . من أجل ذلك يعتبر المرتب الذى قرره له مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٨ قد انطوى على مقابل للمهام التى يباشرها بصفته مديراً فعلياً للبنك والتى يعتبر فى خصوصها موظفاً فعلياً ، وبالتالي فإنه يستحق اعانة الغلاء على مقدار هذا المقابل ، كما أنه بناء على هذه الصفة كذلك يستحق ما قد يقرر له من مكافآت إضافية عن عضويته .

فإذا كانت الجمعية العمومية للبنك قد أقرت صرف اعانة غلاء المعيشة ومكافآت العضوية لرئيس مجلس الإدارة وذلك باتقرارها لحساب البنك وميزانياته ولم تعترض الحكومة على ذلك فى خلال المدة القانونية ، فإنه لا مناص من الأخذ بالتقديرات التى أقرتها بخصوص المكافآت وكذلك بخصوص اعانة الغلاء ، نظراً لأن الجزء من المرتب الذى يستحقه عضو مجلس الإدارة المنتدب مقابل إدارته الفعلية للبنك ، لم يحدد فى قرار مجلس الوزراء الذى انطوى على مرتب إجمالى لرئيس مجلس الإدارة وعضوه المنتدب .

لكل ذلك لا يجوز مطالبة رئيس مجلس ادارة البنك الصناعى برد ما قبضه من مكافأة عضوية مجلس الادارة أو اعانة الغلاء .

(متوى ٣٦٦ فى ١٩/٤/١٩٥٥)

الفرع الثانى عشر - بنك ناصر الاجتماعى

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٩٧١/٦٦ نص على اعفاء بنك ناصر الاجتماعى من جميع انواع الضرائب والرسوم - حكمة ذلك ما يحققه البنك من اغراض اجتماعية - اثر ذلك - أن ما يستورده البنك من الخارج لتسيير مشروعاته يعفى من الضرائب والرسوم الجمركية - بشرط ذلك - أن تبقى على ملكه ولا يتصرف فيها الغير - تطبيق - استيراد سيارات ليموزين لحساب البنك ودخلت ضمن أصوله - عدم اداء رسوم جمركية عنها .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ ، منح البنك فى المادة الاولى الشخصية الاعتبارية ، وحدد فى المادة الثانية اغراضه التى شملت تحقيق التكافل الاجتماعى وإنشاء نظام المعاشات والتأمين ومنح قروض واعانات للمواطنين وقبول الودائع ، واستثمار أمواله فى المشروعات العامة والخاصة ، ونص هذا القانون فى الفقرة الاولى من المادة ١١ على أن « تعفى الهيئة من جميع انواع الضرائب والرسوم التى يقع عليها وحدها عبء ادائها بما فى ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها كما تعفى من جميع انواع الضرائب والرسوم التى تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشات واعانات وقروض على الطلبات والشهادات والعقود المتعلقة بالهيئة » .

ومناد ذلك أن المشرع ، أسند للبنك تحقيق اغراض اجتماعية وخوله فى سبيل ذلك استثمار أمواله فى مشروعات عامة أو خاصة ، وبالنظر الى الاهداف الاجتماعية القائم عليها اعفاء من اداء جميع الضرائب والرسوم بما فى ذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريح قاطع ، ومن ثم فإن الاشياء التى يستوردها البنك من الخارج لتسيير المشروعات المذكورة تعفى

من الضرائب والرسوم الجبركية طالما بقيت على ملكه ولم يتصرف فيها الى الغير .

ولما كانت السيارات في الحالة المروضة قد استوردت لحساب البنك وظلت ضمن اصوله مستخدمة في المشروع سلك البيان لذلك لا تستحق عنها رسوم جبركية ، ومن ثم تلزم مصلحة الجمارك برد مبلغ الضرائب الجبركية الذي اقتطعته من ودیعة البنك لديها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعماء السيارات التي استوردها البنك لمشروع ليموزين مصر من الضرائب الجبركية والزام مصلحة الجمارك بأن ترد اليه مبلغ الضرائب الجبركية التي اقتضتها عن تلك السيارات .

(فتوى ٩٣٥ في ١٠/١١/١٩٨١)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

ملكية البنك الاهلى للبحر الذى يشغله بنك ناصر الاجتماعى .

ملخص الفتوى :

انتقلت ملكية البنك الاهلى الى الدولة بالكامل واعتبر مؤسسة عامة بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ مع بقائه قائما باعمال البنك المركزى للدولة ، وبموجب القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ انفصل البنك المركزى عن البنك الاهلى واعتبرت امواله اموالا خاصة وخول رئيس الجمهورية اعتماد ميزانيته الافتتاحية واصدار نظامه الاساسى ، ولقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك الاهلى وحدد رأسمال البنك بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه وخول مجلس ادارة البنك سلطة تصريف شؤونه كما أكد اعتبار امواله اموالا خاصة وخول البنك حق شراء العقارات اللازمة لممارسة نشاطه والتصرف فيها ، وأسند النظام الاساسى لرئيس الجمهورية اعتماد ميزانية البنك وحساب الارباح والخسائر وبقرار رئيس الجمهورية رقم

٤٧٤ لسنة ١٩٦١ اعتمدت الميزانية الافتتاحية للبنك في أول مايو سنة ١٩٦١ وتضمنت ضمن الأصول المبانى المملوكة للبنك ، وبمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ حول البنك الأهلى الى شركة مساهمة مصرية ، وقد كان البنك المركزى المصرى يمارس اختصاصات الجمعية العمومية لبنوك القطاع العام أعمالا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك ونقل أعمالها الى البنك المصرى بيد أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المركزى والجهاز المصرى قصر ممارسته لاختصاصات الجمعية العمومية على اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والموافقة على استخدام المخصصات فى غير الأغراض المحددة لها بالميزانية وبناء على ذلك فإن سلطة التصرف فى عقارات البنك الأهلى المصرى تثبت للبنك ذاته ممثلا فى مجلس إدارته الذى يختص بتصريف شؤونه وفقا لاحكام نظامه الاساسى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، ولما كان البنك يعد شركة مساهمة من أشخاص القانون الخاص وكانت أمواله تعد أموالا خاصة فإن ثمة تكون مستقلة عن ذمة الدولة وبالتالي لا يجوز تخصيص عقاراته للخدمة العامة الا بعد نزع ملكيتها وفقا للقيود والاجراءات والإحكام المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للخدمة العامة .

وبناء على ما تقدم فإن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٢ بتخصيص مبنى فرع البنك الأهلى المصرى ليكون مقرا للهيئة العامة لبنك ناصر الصادر بإنشائها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ لا يعدو أن يكون مجرد توصية بشغل بنك ناصر للمبنى دون أن يترتب عليه آثار قانونية ومن ثم تظل ملكية العقار ثابتة للبنك الأهلى المصرى . لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة الصادرة بجلسته ١٩ من مايو سنة ١٩٨٠ التى انتهت الى أن ملكية المبنى لا زالت للبنك الأهلى وعلى بنك ناصر رد المبنى اليه متى طلبه ، وعليه دفع مقابل انتفاعه به .

الفرع الثالث عشر — بنك التسليف الزراعى والتعاونى

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

بنك التسليف الزراعى والتعاونى — مؤسسة عامة — موظفوه قائمون
بخدمة عامة — خضوعهم لقانون الكسب غير المشروع .

ملخص الفتوى :

يتبين من وثائق إنشاء بنك التسليف الزراعى والتعاونى انه يقوم على مرمى عام هو مرمى التسليف الزراعى ، فقد كان انشاؤه ثمرة تفكير الدولة وتوجيهها ، فهو من صنعها لا من صنع الافراد ، وبغيتها منه هى خدمة الاقتصاد الزراعى فى بلد للزراعة فيه المقام الاول بين موارد الثروة القومية . ولذلك خولته الدولة سلطات وحقوقا واميازات من نوع ما تفول جهات الادارة العامة كما أخضعتة لاشراهما ورتابتها واتخذ هذا الاشراف مظاهر مدة ، فى تشكيل الهيئات التى تتولى ادارته ، وفى رقابة وزير المالية على ما تصدره تلك الهيئات من قرارات ، وفى خضوعه لرقابة ديوان المحاسبة ، يضاف الى ذلك ان الدولة بسطت عليه حماية مالية واسعة النطاق تثلت فى مساهمتها بنصف رأسماله ، وفى ضمانها للمصارف المساهمة فيه ربحا قدره ٥ ٪ ، وفى القروض الكبيرة التى تقدمها الحكومة للبنك على أن لا تستردها الا عند تصفية البنك . واذا لاحظنا أن مرسوم انشاء البنك قد زوده بالشخصية المعنوية أمكن القول بأن البنك المذكور قد تجمعت له كل مقومات المؤسسات العامة ، فجميع بذلك كل عناصرها . وينبنى على اعتباره مؤسسة عامة أن يكون كافة موظفيه قائمين بخدمة عامة ، ومن ثم فهم يخضعون لقانون الكسب غير المشروع .

(انتهى ١٥٤ فى ٢٩/٤/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

لا يجوز قياس حالة رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى وهى شركة مساهمة على حالة رئيس مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى وبالتالي لا يجوز مطالبة الأول برد المكافأة التى تقاضاها ضمن تلك التى يقررها مجلس الادارة لموظفى البنك .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المرسوم بقانون رقم ٥٠ الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة بالاشتراك في انشاء بنك زراعى يبين أن المادة الاولى منه قد نصت على أن يرخص للحكومة بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لانشاء بنك زراعى يتولى على وجه الخصوص العمليات الاتية :

والاشتراك الحكومة يكون بالاشتراك في اسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على أن لا تتجاوز قيمة ما يكتب به مليون جنيه .

وقد نصت المادة الرابعة على أن عقد تأسيس البنك يجب أن توافق عليه الحكومة ويجب أن ينص فيه بنوع خاص على ما يأتى :

أولا — أن تمثل الحكومة في مجلس ادارة البنك بنسبة لا تقل من حصتها في رأس المال .

ثانيا — أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتخب أو من يعهد اليه بادارة البنك بقرار من مجلس الوزراء .

ثالثا — الا يجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أى قرار مخالف لاحكام هذا القانون كما أن كل تعديل في عقد تأسيس البنك يجب اتماده بمرسوم .

رابعا — أنه يجوز للحكومة أن تطلب باعادة النظر في أى قرار تراه معرضا مصالح البنك للخطر بشرط أن يقدم الطلب في غضون عشرة أيام من تاريخ صدور القرار وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار الا اذا وافق عليه مجالس الادارة أو الجمعية العمومية على حسب الاحوال ثانيا بأغلبية خاصة تحدد في عقد التأسيس .

ومن هذه النصوص يتضح أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى ما هو الا شركة مساهمة اشتركت الحكومة في رأسمالها وقد منحها القانون في مقابل ذلك أن يكون تمثيلها في مجلس الادارة بنسبة لا تقل من حصتها في رأس المال وان يكون تعيين عضو مجلس الادارة بقرار مجلس الوزراء كما أعطى لها الحق في أن تطلب اعادة النظر في أى قرار تراه معرضا مصالح البنك للخطر بشرط أن يكون ذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار . ولا شك أنه فيما هذا هذه القيود فإن البنك كشركة مساهمة يخضع للنظم والقواعد المقررة للشركات المساهمة في القانون المصرى .

وتتلخص هذه الوقائع في أن مجلس الادارة ما هو الا وكيل عن الشركة يكون مسئولاً عن أعماله وتصرفاته أمام الجمعية العمومية للمساهمين .

وبتطبيق هذا المبدأ على بنك التسليف الزراعى يتبين ان مجلس ادارة البنك المذكور قد قرر فى اول اجتماع له اعتبار رئيس مجلس الادارة من بين موظفى البنك وقرر صرف المكافآت السنوية التى تصرف لموظفى البنك اليه وقد اقرت الجمعيات العمومية للبنك هذا التصرف باقرارها لحسابات البنك وميزانياته ولم تعترض الحكومة على هذا القرار فى خلال الفترة المحددة لها فى الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ . وبذلك لا يكون هناك من سبيل الى مطالبة رئيس مجلس ادارة البنك المذكور برد المبالغ التى قبضها - ولا يجوز قياس حالته على حالة رئيس مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى لاختلاف المركز القانونى لكل من البنكين اذ ان البنك الاخير ما هو الا مؤسسة خاضعة للحكومة اموالها جميعها من اموال الحكومة واليها وحدها يرجع صافى ارباحه وهى التى تعين أعضاء مجلس الادارة ورئيسه وهى التى تحدد مكافآته فلا يستطيع المجلس تبمساً لذلك ان يغير من صفة الرئيس ولا ان يزيد فى مرتبه لان فى ذلك تعديل لقرار مجلس الوزراء فى هذا الشأن وهو مالا يملكه المجلس .

لذلك فقد انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى ان الفتوى الصادرة منه بخصوص المكافأة التى يتقاضاها رئيس مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى ضمن المكافأة التى يقرها المجلس المذكور لموظفى البنك لا تطبق على رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى ومن ثم لا تجوز مطالبته برد ما قبضه منها .

(فتوى ٥٠٢ فى ١٦/١٠/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى - تكييفه القانونى فى ضوء التشريعات المنظمة له - هو مؤسسة عامة لا يغير من ذلك انشأؤه الى شكل شركة مساهمة - أساس ذلك واثره - عدم جواز تطبيق قانون الشركات المساهمة على رئيس مجلس ادارة البنك المذكور وعضوه المنتخب .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء التشريعات المنظمة لبنك التسليف الزراعى انه بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى انشاء بنك زراعى يتولى على وجه الخصوص عمليات التسليف لنفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات والماشية ولاصلاح الاراضى والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات

للجمعيات الزراعية وبيع الاسيدة والبذور لاجل المساعدة على ايجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وانتشار تلك المنشآت (م ١ / ١) وتشترك الحكومة بالاكتتاب فى اسهم البنك بما لا يزيد على نصف رأس المال (م ١ / ٢) ويخصص للحكومة فى أن تضمن لاسهم رأس المال الاصلى ربحا مقداره ٥ ٪ وأن تقدم البنك قروضا لا يجاوز مجموعها ٦ مليون جنيه لا تطالب البنك بسدادها قبل تصفيته (م ٢) وأن تمثل الحكومة فى مجلس ادارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها فى رأس المال وأن يكون تعيين عضو مجلس الإدارة المنتخب او من يعهد اليه بادارة البنك بقرار من مجلس الوزراء وللحكومة أن تطلب اعادة النظر فى أى قرار تراه معرضا لمصالح البنك للخطر خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار (م ٤) وتكون المبالغ التى يقرضها البنك لنفقات الزراعة والحصاد والمبالغ المستحقة له ثمنا لشراء سماد مضمونة بحق امتياز (م ٦) وأن تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق المجرز الادارى (م ٧) .

وبتاريخ ٢٥ من يولية سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بتأسيس بنك التسليف الزراعى المصرى طبقا للنظام المرافق لهذا المرسوم ويرأس مال مقداره مليون جنيه زيد فيها بعد الى مليون ونصف مليون . ونص البند الاول من هذا النظام على أن للبنك شخصية معنوية وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ بتحويل البنك حق بيع المحصولات المرتبنة تأهينا للقروض التى تقدمها وذلك بعد اتخاذ اجراءات مبسطة عن الاجراءات العادية اذ يكفى مجرد اخطار المدين باستحقاق الدين ويتولى البنك بنفسه اجراء البيع بالزاد العلنى (م ٢ ، ٣) ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٥ بتقرير استثناء من بعض احكام القانون المدنى فى خصوص الرهن ونص على صحة الرهن الذى يعمد للبنك صحيحا ولو بقيت الحاصلات الزراعية المرتبنة فى مخازن البنك بشرط أن تختم ابواب المخازن بالشمع (م ١) وعقاب من ي تلف أو يزول أو يفسد أو يكسر هذه الأختام .

وفى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه على نحو . . يجعل المبالغ المستحقة للبنك عما يقرض للزراع وما يبيعه لهم بالأجل مضمونة بحق امتياز على جميع اموال المدين المنقولة .

وبتاريخ ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقضى بتأميم جميع البنوك وابلولة ملكيتها للدولة فاصبح بنك التسليف الزراعى التعاونى المصرى بمقتضى هذا القانون مملوكا بأكمله للدولة بعد أن كانت ملكيتها لا تجاوز نصف رأس المال .

ويبين مما سبق أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى قد اجتمعت له عناصر المؤسسة العامة فقد كان انشاؤه ثمرة تفكير الدولة وتوجيهها ليقوم على مرمى عام هو مرمى التسليف الزراعى فى بلد للزراعة فيه المقام الاول بين موارد الثروة القومية وهو يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وقد خوله المشرع امتيازات وسلطات من نوع ما تخول جهات الادارة العامة كما أنه يخضع لرقابة الدولة واشرافها . وقد استقر رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على اعتبار البنك المذكور مؤسسة عامة وذلك لمناسبة ما عرض عليها من مسائل اقتضت تصديق التكليف القانونى للبنك . وليس من شك فى أن هذا الرأى الذى استقرت عليه الجمعية العمومية عندما كانت الحكومة مجرد مساهمة لا تملك سوى نصف رأس ماله قد أصبح أولى وأجدر بالاتباع بعد ايلولة أموال البنك كاملة الى الدولة .

ولا يفر من هذا النظر انشاء البنك المشار اليه فى شكل شركة مساهمة تساهم فيها الدولة بنصف أسهم رأس المال ، لان هذا الشكل يعبر عن الوسيلة التى تم بها تحويل مرمى التسليف الزراعى عند تشكيله فى صورة مشروع ، دون أن يرفع هذا عن المشروع وصف المؤسسة العامة ما دامت عناصرها والسمات المميزة لها متوافرة فيه وعلى الخصوص اشراف الدولة ورقابتها سواء باختيار القائمين على المشروع الذى يدير المرمى أو بالتعقيب على ما يتخذونه من قرارات ثم حقوق السلطة العامة المخولة له . ولما كان بنك التسليف الزراعى يجمع بين هذه الحقوق وصور اشراف الدولة ورقابتها المشار اليها فله حق تحصيل ديونه جبراً بطريق الحجز الادارى وهو الطريق المقرر قانوناً لتحصيل أموال الدولة ، وتضمن الحكومة للمساهمين فيه حداً معيناً للارباح وتضمنه قروضاً تمكينا له من تحقيق الخدمة العامة التى انشأه من أجلها ولا تستردها الا بعد تصفيته ، وللدولة اشراف عليه يتمثل فى تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب واعراضها على قرارات الجمعية العمومية الفارة بمصالح البنك . لما كان الأمر كذلك فإن البنك يعتبر مؤسسة عامة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يكون ثمت وجه للنظر فى تطبيق قانون شركات المساهمة على حالة رئيس مجلس ادارة البنك وعضوه المنتدب .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق المرافقة وتلك التى تقدمها البنك ان السيد / التحق بخدمة بنك التسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٣١ وظل يتدرج فى وظائفه حتى عين وكيلاً له لشئون التعاون سنة ١٩٥١ ثم صدر قرار جمهورى بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ بتعيينه

رئيسا لمجلس ادارة البنك وعضوا منتدبا لمدة خمس سنوات بمرتب مقداره خمسة آلاف جنيه ، وفى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار جمهورى آخر بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة البنك لمدة سنتين بكفاية سنوية مقدارها ٢٥٠٠ جنيها وبندل تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيها فى السنة . وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجلس ادارة البنك من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب رئيسا ومدير عام البنك ونائب المدير العام وأعضاء ، وأخيرا القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتعيين السيد / محمد محمود شاهين مديرا عاما للبنك وبذلك ظل السيد / سامى أبو العز رئيسا لمجلس الادارة وعضوا منتدبا .

(انتهى ٣٨١ فى ١١/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى - اعتبار رئيس مجلس ادارته .عضوه المنتدب موظفا عاما طبقا للائحة ترتيب الوظائف التى وافق عليها مجلس الادارة فى اجتماعه فى ١٩٢١/٧/٣ - لا يؤثر على قيام هذه الصلة قانونا تعيين غيره مديرا عاما للبنك - لا محل للقول بانتهاء خدمته منذ تاريخ العمل بقانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ - أثر ذلك - عدم جواز النظر فى تسوية مكافأة نهائية خدمته الا بعد انتهاء هذه الخدمة فعلا .

ملخص الفتوى :

أن رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى والعضو المنتدب يعتبر موظفا بالبنك وذلك طبقا للائحة ترتيب الوظائف التى وافق عليها مجلس ادارة البنك فى أول اجتماع له بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٢١ اذ جعل وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب على قمة الوظائف العليا يليها وظيفة وكيل المدير الذى يعاون المدير معاونة فعلية فى أعمال البنك ، وقد اقرت الجمعيات العمومية للبنك هذا الترتيب باتقرارها لحساب البنك وميزانياته ولم تعرض الحكومة عليه خلال المدة المحددة فى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ ، وفضلا عن ذلك فانه يقوم على سبيل الدوام بأعماله فى خدمة البنك متفرغا لهذه الاعمال كما يشغل منصبه لا يدخل فى التنظيم الادارى للبنك فحسب بل هو فى قمة وظائفه . ومن حيث أن السيد / ما زال رئيسا لمجلس ادارة البنك

وعضوا منتدبا ومن ثم مائة يظل موظفا فيه تربطه به صلة وظيفية لأن ، ولا أثر لتعيين غيره مديرا عاما للبنك على قيام هذه الصلة قانونا ، ذلك لأن أثر هذا التعيين لا يعدو مجرد توزيع الاختصاص في إدارة البنك بين السيد / وبين المدير العام . فإذا كان سيادته يسطع — قبل هذا التعيين — بشئون إدارة البنك فانه بعد تعيين المدير العام سيظل متوليا ذات الشئون كرئيس لمجلس الإدارة وعضو منتدب على قمة وظائف البنك يعاونه في ذلك المدير العام دون أن تتدح هذه المعاونة في بقاء إدارة البنك موكولة للسيد / بصفته المذكورة وبما لا يخرج عن الوضع الذى كان قائما قبل تعيين المدير العام فيها عدا ما يتطلبه هذا التعيين من المشاركة في القيام على شئون البنك ومباشرتها ولا وجه للقول بانتهاء خدمة السيد / بالبنك منذ تاريخ العمل بقانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ استنادا الى عدم وجود نص في هذا القانون يجيز لمجلس الإدارة أن يعهد الى أحد أعضائه اختصاصات المدير أو إدارة المؤسسة بل يتولى هذه الإدارة مدير المؤسسة أو لجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة ، لا وجه لهذا القول لأن عدم النص على جواز تولي رئيس مجلس إدارة البنك والعضو المنتدب إدارة البنك لا يعنى بالضرورة عدم جواز ذلك ، وقد كان للبنك منذ أنشائه نظمه وأوضاعه الخاصة التى كانت تقضى باعتبار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مديرا للبنك وظل هذا الوضع قائما الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتعيين شخص آخر مديرا للبنك مع بقاء السيد / رئيسا لمجلس الإدارة وعضوا منتدبا شاغلا لقمة وظائفه .

ومقتضى استمرار السيد / في خدمة بنك التسليف الزراعى والتعاونى عدم جواز النظر في تسوية مكافأته عن مدة خدمته الا بعد انتهاء هذه الخدمة ، وعلى لما تقتضيه هذا .

(نوى ٣٨١ في ١٩٦٣/٤/١١)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

موظف — نائب موظفى الحكومة للعمل في بنك التسليف الزراعى والتعاونى — غير جائز — المادتان ٤٨ و ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ تنص على أنه « يجوز نذب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى نفس الوزارة أو المصلحة أو فى وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت حالة العمل فى الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » . ان هذه المادة اذ تنص على ذلك ، انما تقتصر النذب على العمل بوزارات أو مصالح أخرى غير الوزارة أو المصلحة التى يعمل بها الموظف ، سواء فى ذلك ما كان من المصالح مندمجا فى كيان الحكومة باعتباره جزءا منه ، أو ما كان رغم اندماجه فى كيان الدولة متمتعاً بشخصية معنوية لأسباب اقتضاها حسن القيام برسالتها تحقيقا للمصالح العام ، أو مؤسسات عامة كالجامعات المصرية واللجنة العليا للإصلاح الزراعى ، فلم ينصرف ذهن المشرع الى إجازة النذب الى غير هذه الجهات ، أما المؤسسات العامة التى تستهدف تحقيق أغراض اقتصادية ، وتتخذ شكل الشركات المساهمة كبنك التسليف الزراعى والتعاونى والبنك الصناعى ، فانها لا تعد من المصالح العامة فى مفهوم المادة ٤٨ المشار إليها ، ولا جدال فى أن النذب الى هذه الجهات طول الوقت يصدق على النذب للقيام بأعمال اضافية الذى اشارت اليه المادة ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة .

(فتوى ١٣٧ فى ١٩٥٦/٦/٥)

الفرع الرابع عشر - بنك التنمية والائتمان الزراعى

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

مكافحة ترك الخدمة الاضافية المقرر لموظفى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يقتصر استحقاقها على المعينين بالبنك قبل ١/١/١٩٦٢ باعتبار أن لهم حقا مكتسبا فى ذلك - أساس ذلك من التطور التشريعى وقرارات البنك .

ملخص الحكم :

عن مكافحة ترك الخدمة الاضافية فقد انشئ « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » اصلا كشركة مساهمة فى سنة ١٩٣١ بالمرسوم الصادر فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٣١ ، وفى يولييه سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧

لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت متضمنا النص في المادة (١) على تأميم جميع البنوك ونقل ملكيتها الى الدولة على أن تظل محتفظة بشكلها القانوني وشكل التأميم بنك التسليف الزراعي والتعاوني . وفي عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات . وتضمن القانون المشار اليه النص في المادة (١) على أن « يحول بنك التسليف الزراعي الى مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني) ومركزها القاهرة ثم نص القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على إلغاء المؤسسات العامة وتحولت المؤسسة المذكورة الى البنك الرئيسي للائتمان الزراعي والتعاوني في صورة هيئة عامة حسبما هو وارد في قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس العليا للقطاعات . ويبين من استعراض التطور التاريخي لنظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية للعاملين بالبنك المذكور أن هذا النظام قد وردت أحكامه في قرارات متفرقة لمجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني ثم لمجلس إدارة المؤسسة المذكورة . ومن بين هذه القرارات قرار مجلس إدارة البنك في ١٩٥٤/١٢/٣١ - بإنشاء صندوق خاص ينفصل عن مالية البنك ليصرف المكافأة المذكورة للعاملين في أوان استحقاقها ، ووضع لهذا الصندوق نظام خاص أقره مجلس الإدارة . وقرر مجلس الإدارة في ١٩٥٦/١١/١٤ زيادته مكافأة ترك الخدمة الى شهرين بدلا من شهر ونصف وأقر مجلس الإدارة بجلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ أن تحسب المكافأة الإضافية بواقع مرتب شهرين عن كل سنة من سني الخدمة بالبنك حسب آخر مرتب شهري أصلي كان يتقاضاه المستخدم أو العامل عند انتهاء خدمته بدون إضافة اعانة غلاء المعيشة أو بدل التجهيل أو بدل السكن أو أي مرتبات أو ميزات أخرى إضافية يحصل عليها الموظف فوق مرتبه الأصلي . والثابت من استعراض التطور التاريخي لنظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية المعمول به في البنك أن هذه المكافأة منحة تقررها البنك لموظفيه وماله بالإضافة الى ما يستحقونه أصلا من مكافآت أو معاشات سواء طبقا لنظام الإخبار المعمول به في البنك أو طبقا لقوانين العمل أو طبقا لقوانين المعاشات التي سرت على هؤلاء العاملين .

(طعن ٣٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٥٢)

المادة :

عدم سريان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ على
العاملين بكل من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والبنك المركزي
المصري .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
بالتطاع العام على أن « يجوز لرئيس مجلس الإدارة منح علاوة تشجيعية
العامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهل أعلى يتفق مع طبيعة عمله
بالشركة مع قيامه بواجبات وظيفته أو على درجة عملية أعلى من مستوى
الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها
قرار رئيس مجلس الوزراء » .

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد
اجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على
مؤهلات عليه أعلى من الدرجة الجامعية الأولى والذي تنص المادة الأولى
منه على أن « يمنح علاوة تشجيعية للعاملين باحكام القانونين رقمي ٤٨٤٢
لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجة الماجستير
أو ما يعادلها أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة
دراسية على الأقل » .

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أنه « تمنح العلاوة
التشجيعية المشار اليها في هذا القرار بقيمة العلاوة الدورية المقررة لدرجة
الوظيفية التي يشغلها العامل وقت حصوله على المؤهل أو الدرجة العملية
حتى ولو تجاوز بها نهاية الاجر المقرر للوظيفية المسموح به للتدرج بالعلاوات
الدورية ولا يتوقف منحها نتيجة الترقية » .

وتنص المادة الثالثة من القرار المشار اليه على أنه « يتوقف
استحقاق العلاوة اعتبارا من أول الشهر التالي لتعيين العامل على وظيفة
من الدرجة العالية أو ما يعادلها فما فوقها وتنص المادة الخامسة
من القرار المذكور على أنه « لا تسري احكام هذا القرار على العاملين
بكادرات خاصة .

واستظهرت الجمعية العمومية نص المادة الثانية من قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٨٩٨

لسنة ١٩٨٢ والذي يقضى بأنه « تحذف الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه » .

كما أسترخصت الجمعية العمومية نص المادة (٩٩) من لائحة العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والشركات التابعة له المعتمدة من مجلس إدارة البنك الرئيسى بجلسة ١٩٧٩/٦/٢٨ والتي تنص على أن « تسرى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة فيما لم يرد نص بأحكام هذه اللائحة » .

وأخير استظهرت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام والذي تنص المادة الأولى منه « تعادل درجات الكادرات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ووظائف الرقابة الادارية ووظائف هيئة الشرطة ووظائف السلطة القضائية وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء النيابة الادارية وأعضاء مجلس الدولة وضباط وأفراد القوات المسلحة وأعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرلى بدرجات الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه » .

وبما أن المستفاد مما تقدم وخاصة من نص المادة الخامسة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد اجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى أن هذا القرار لا يسرى على العاملين بكادرات خاصة .

وبما أن العاملين بكل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنك المركزى المصرى يتمتعون بنظام وظيفى مستقل عن نظام العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام وذلك من حيث الوظائف التى يشغلونها والمرتبات التى يتقاضونها فانهم يكونوا من العاملين بكادر خاص لان الكادر الخاص يعنى فى المقام الاول تطبيق نظام معاملة مالية خاص يختلف عن النظام المطبق على سائر العاملين وتحديد درجات الوظائف ومسئولياتها ومرتباتها تحديدا . خاصا يتفق وطبيعة العمل الذى ينظمه الكادر الخاص بحيث يوجد جدول للمرتبات يختلف من الجدول العام ومرتبات من تلك التى يتقاضاها العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام ووظائف تختلف فى انواعها عن تلك المقرر لها الجدول العام فيعتبر هذا النظام الوظيفى كادر خاص ويسرى على العاملين الحظر المنصوص عليه بالمادة الخامسة من القرار رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه والذي يقضى بعدم سريان أحكام هذا القرار على العاملين بكادرات خاصة .

(فتوى ٧٧٠ فى ١٥/٨/١٩٨٤)

الفرع الخامس عشر — البنك العقاري

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

أن نص المادة ٦٢ من نظام شركة البنك العقاري المصرى الصادر به مرسوم التأسيس فى سنة ١٨٨٢ على جواز إصدار سندات ذات انصبه لا يعتبر انفا خاصة فى حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن أعمال اليانصيب . ومن ثم لا يعفى النص المذكور هذه الشركة من الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة الاولى من القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ موضوع الترخيص للبنك العقاري المصرى فى إصدار سندات ذات اليانصيب وتبين أنه يلخص فى أن مجلس إدارة البنك المذكور قرر إصدار خمسمائة ألف سند من السندات ذات اليانصيب قيمتها الاسمية خمسة ملايين من الجنيهات على أن تتسدد بالسعر الاسمى عن طريق سحب سنوى بالقرعة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٦٣ لغاية أول مايو سنة ٢٠٠١ .

لاحظ القسم أن المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن أعمال اليانصيب تنص على أنه لا يجوز بغير رخصة من الحكومة التجول باوراق اليانصيب وبيعها أو عرضها للبيع أو توزيعها فى المحلات العمومية .

وتنص المادة الثانية على أنه يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل يطرح على الناس بأى أسم كان ويكون الربيع فيه موكولاً للسند دون سواها . ويعتبر من هذا القبيل السندات المالية ذات الارباح باليانصيب المائنون بها بصفة خصوصية من الحكومة المصرية أو من حكومة أجنبية يكون قد حصل إصدار هذه السندات بمقتضى قوانينها .

ومناط تطبيق الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن يكون هناك إذن خاص بإصدار سندات صادر من الحكومة المصرية أو من حكومة أجنبية ووجود هذا الإذن لا يتوانر الا اذا كان صادر لجهة معينة عن سندات محددة شروط إصدارها وأحكام سحبها وغير ذلك .

ونص المادة ٦٢ من نظام شركة البنك العقاري لا يفيد هذا المعنى

اذ ليس الا نسا عاما في نظام اتفالى بين الشركاء باجازة اصدار سندات سواء بياتصيب أو بغيره وصندوق مرسوم بالتريخيص في تأسيس الشركة على أساس هذا النظام لا يعتبر اننا أو تريخيا من الحكومة المصرية بغير من الحصول على التريخيات التي قد تستلزمها القوانين واللوائح للقيام بالاعمال التي نص نظام الشركة على قيامها بها .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن النص في المادة ٦٢ من نظام شركة البنك العقارى المصرى على جواز اصدار سندات ذات انصبه أو بدونها لا يعتبر اننا خاصا في حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن اعمال الباتصيب ومن ثم لا يعنى من الحصول على التريخيص المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا القانون .

(فتوى ٦١٥ في ١٩/١١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

يلتزم موظفو البنك العقارى المصرى بتقديم الاقرارات المنصوص عليها في القانون الخاص بالكسب غير المشروع وذلك باعتبارهم مكلفين بخدمة عامة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالكسب غير المشروع الذى حل محل القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ يتبين انها تنص على أن كل موظف عام وكل عضو في مجلسى البرلمان أو احد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرية وعلى العموم كل شخص مكلف بخدمة عامة أو له صفة نيابية عامة وذلك بصفة دائمة أو مؤقتة وبأجر أو بغير أجر أن يقدم خلال شهرين من تاريخ تعيينه أو انتفاخه اقرارا عن ذنبه المالية وقيمة زوجته وأولاده القصر في هذا التاريخ يتضمن بيان ماله من أموال ثابتة أو منقولة وعلى الاخص الاسهم والسندات والحصص في الشركات وعقود التأمين والنقود والطحى والمعادن والأحجار الثمينة وما له من استحقاق في الوقت وما عليه من التزامات .

وللوقوف على ما اذا كان موظفو البنك العقارى الزراعى مكلفين بخدمة عامة أم لا في حكم المادة الاولى من المرسوم بقانون سالف الذكر يتعين البحث في نظام هذا البنك ومهمته وأغراضه حتى اذا ما استبان أنه

مؤسسة عامة يقوم على اداء خدمة عامة كان موظفوه تبعاً لذلك مكلفون بهذه الخدمة والعكس بالعكس .

ويتبين من نفس تاريخ انشاء هذا البنك ومراحل تطوره انه انشئ في ٢٣ من يولية ١٩٣٢ بموجب اتفاق بين الحكومة وبين بنك التسليف الزراعى المصرى بمقتضاه تمهد هذا البنك بانشاء قسم خاص يسمى قسم التسليف العقارى الغرض منه تقديم قروض عقارية وذلك بشرط ان تقدم الحكومة الى بنك التسليف كافة الاموال اللازمة لهذا الغرض . وقد تم هذا الاتفاق تنفيذا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ الذى رخص بمقتضاه للحكومة فى أن تأخذ من المال الاحتياطى العام مبلغ مليون جنيه لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعى المصرى فى عقد سلفة للملاك الاراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى وذلك طبقا للشروط التى تحدد فى اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف الزراعى المصرى .

وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم بان يعتبر قسم التسليف الزراعى شخصا معنويا باسم البنك العقارى الزراعى المصرى ، ثم رأى تنظيم هذا البنك على أسس جديدة فصدر مرسوم فى ٢٩ من يولية ١٩٤١ تضمن فيها تضمن أن يستمر البنك فى تحقيق الاغراض التى انشئ من أجلها بما خصص له من الاعتبارات وما أصدره من سندات وما يعقده من قروض وأن يتولى ادارة البنك مجلس ادارة مؤلف من وكيل المالية ورئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى وخمسة أعضاء آخرين يكون تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات ويعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء من بين الخمسة الأعضاء لنفس المدة ويتنخب المجلس بموافقة الحكومة وكلا له يقوم مقام الرئيس عند غيابه (مادة ٨) وهذا المجلس هو الذى يدير شئون البنك وله كذلك أوسع السلطات (مادة ٩) ولوزير المالية أن يطلب إعادة النظر فى أى قرار من قرارات المجلس يرى أنه يمكن أن يضرب بمصالح البنك ويتبنى أن يقدم طلب إعادة النظر فى مدى مشرة أيام من تاريخ القرار المذكور . وفى هذه الحالة لا يجوز تنفيذ القرار الا اذا اقره من جديد ثلثا أعضاء المجلس (مادة ١٤) وتكون تحت تصرف الحكومة المبالغ التى تبقى من الأرباح بعد المصاريف والتكاليف والاحتياطيات (مادة ١٦) .

وبيين مما تقدم :

١ - أن البنك يقوم بخدمة عامة هى التسليف بغضبان عتارات وذلك لصيانة الثروة العقارية .

٢ - ان الحكومة هى التى انشأت البنك العقارى الزراعى منذ كان
تسميا ملحقا ببنك التسليف الزراعى .

٣ - ان اموال البنك تقدمها الحكومة او تضمن تقديمها اذا كان
الحصول عليها باصدار سندات (القانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ والقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩) .

٤ - ان مجلس الادارة مؤلف من وكيل المالية ورئيس مجلس ادارة
بنك التسليف الذى تعينه الحكومة وخمسة اعضاء آخرين يعينهم مجلس
الوزراء كما يعين الرئيس .

٥ - ان للحكومة حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة .

ويستخلص من هذه الحقائق ان البنك العقارى الزراعى المصرى
مؤسسة عامة اذ هو شخص معنوى مستقل انشأته الحكومة ليقوم بتحقيق
نفع عام لا لمجرد الربح كما انه خاضع تها فى ادارته للسلطة المركزية
التي لها حق الاعتراض على قراراته وبمثل هذه العناصر اذا تجمعت فى
مؤسسة فانه يعين اعتبارها مؤسسة عامة وفقا لاحكام القضاء واقوال
الفقهاء .

وكذلك فان اعتبار البنك العقارى الزراعى مؤسسة عامة يستتبع
لزما ان يكون موظفوه مكلفين بخدمة عامة فى تطبيق احكام قانون الكسب
غير المشروع . وانه لا وجه للقول بان هذا النظر يستتبع ايضا أن يكون
موظفو شركات الالتزام بمرافق عامة مكلفون أيضا بخدمة عامة مما يجعلهم
حاضرين لاحكام هذا القانون حالة أن المشرع قد افصح فى المذكرة
الابضاحية من أن هؤلاء لا يخضعون لاحكامه . لا وجه لهذا القول لأن
ما ورد فى المذكرة فى هذا الصدد انها هو تطبيق صحيح للمبادئ القانونية
نقطة ترق بين المرافق اذا عهد بها الى ملتزم - لانه فى الحالة الاولى تقوم
الدولة أو المؤسسة العامة بأداء الخدمة وهى تبتغى تحقيق مصلحة
الجمهور ولو أدى ذلك الى عدم تحقيق ربح بل ولو أدى ذلك الى خسارة
محدقة بها يجعل مهمة الموظفين فى الدولة أو فى المؤسسات العامة هى
تحقيق مصلحة عامة .

اما فى الأخرى فان الشركات أو الافراد عندما يعهد اليهم بأداء مرافق
عامة انها يتولونها اولا وبالذات بقصد تحقيق ربح لأن اهدافهم هى ممارسة
النشاط التجارى لا تحقيق المصلحة العامة التى لا يلتزمون حدودها الا
تنفيذا للشروط اللائحية التى يفرضها عقد الالتزام ولذلك فان موظفيها

مكلفون أولا وبالثبات بالعمل على أن يؤدي الاستغلال الى الغرض الذى تصد منه وهو تحقيق ربح للملتزم فردا كان أو شركة .

وإذا كان المناط في اعتبار الموظفين أو المستخدمين مكلفين بخدمة عامة أم لا أعمالا لاحكام قانون الكسب غير المشروع هو تحديد الغرض المباشر من أداء الخدمات التى يؤدبها هؤلاء الموظفون فانه يجب التسليم بأن موظفى المؤسسات العامة مكلفون بخدمة عامة .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن موظفى البنك العقارى انزراعى المصرى ملزمون بتقديم الاقرارات المنصوص عليها فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالكسب غير المشروع باعتبارهم مكلفين بخدمة عامة .

(فتوى ١١ فى ٢٦/١١/١٩٥٢)

الفرع السادس عشر - بنك الائتمان العقارى

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

بنك الائتمان العقارى - رئيس مجلس ادارته - جمعه بين صفتين :
صفته كخائب عن مجلس الإدارة ، وصفته كمدير فعلى للبنك - اعتبره بهذه الصفة الأخيرة موظفا للبنك - استحقاقه بالتبعية للمكافأة السنوية ومكافأة ترك الخدمة وأمانة غلاء المعيشة طبقا للقواعد المعمول بها بالنسبة لمسائر موظفى البنك - تقدير المكافأة السنوية على أساس مرتبه كمدير للبنك دون مكافأة العضوية - تطبيق قانون عقد العمل الفردى على مكافأة ترك الخدمة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض الفتاوى التى صدرت من الجمعية العمومية فى شأن التكيف القانونى لوظيفة رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان العقارى ، والتى انتهت بالفتوى الصادرة فى ١٩٥٤/١٢/٣٠ ومضمونها أن رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان العقارى يجمع فى حقيقة الأمر بين صفتين : صفة كخائب عن مجلس الإدارة ، وصفته كمدير فعلى للبنك ، وهو بهذه الصفة الأخيرة يعتبر موظفا فى البنك استنادا الى أن بنك الائتمان العقارى

ليس بنكا بالمعنى المعروف ، وانما هو مؤسسة علمية لها نظامها وأوضاعها التى تختلف من المتبع فى البنوك الأخرى ، اذ يتولى فيها رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب ادارة البنك الفعلية ، وهذه الادارة هى التى تسبغ عليه صفة الموظف .

وانتهت الجمعية العمومية الى اقرار التكيف القانونى لرئيس مجلس ادارة البنك على النحو الذى ذهبت اليه الفتوى المشار اليها ، ويترتب على ذلك أن صفته كموظف عادى يقوم بالادارة الفعلية للبنك يستتبع حتماً نبتعه بسائر المزايا الخاصة بالموظفين ، ومنها استحقاقه لاعانة غلاء المعيشة ، وللمكافأة السنوية ، المقررة لموظفى البنك تعادل راتب شهرين ، ويكون تقديرها بالنسبة لرئيس البنك على أساس المرتبم الذى يتقاضاه كمدبر للبنك ومقداره ٢٥٠٠ جنيه سنوياً دون مكافأة عضوية مجلس الادارة .

أما عن مكافأة ترك الخدمة فان مجلس ادارة البنك — وهو السلطة المختصة بتحديدتها وفقاً لل المادة ١٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ — قد خص الموظفين المثبتين فى البنك بقواعد أسخى من القواعد المقررة فى قانون عقد العمل الفردى ، وهؤلاء الموظفون المثبتون هم المعينون بصفة دائمة بمعرفة مجلس الادارة أو رئيس مجلس الادارة بالتطبيق لللائحة التوظيف الخاصة بالبنك . ولما كان تعيين رئيس مجلس الادارة لم يتم على هذا النحو اذ أنه عين بقرار من مجلس الوزراء ، فانه بهذه المثابة يخرج من نطاق الموظفين المثبتين ، ومن ثم فانه لا يستحق المكافأة المقررة للموظفين المثبتين طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للبنك ، وانما تسرى عليه أحكام قانون عقد العمل الفردى فى شأن مكافأة ترك الخدمة التى يستحقها ، وشأنه فى ذلك شأن سائر موظفى البنك غير المثبتين .

(مئوى ٧٢٥ فى ١٩٥٦/١١/٢٠)

الفرع السابع عشر — البنك العقارى الزراعى

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

البنك العقارى الزراعى المصرى — يعتبر مؤسسة عامة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص القوانين والمراسيم بقوانين والمراسيم الصادرة في شأن البنك العقاري الزراعى المصرى منذ إنشائه في يولية سنة ١٩٣٢ ، أنه يقوم على مرفق عام هو صيانة الثروة العقارية بالبلاد عن طريق تقديم قروض عقارية من مال الدولة لصغار الملاك الزراعيين بشروط ميسرة والقيام من المدينين منهم بدفع ديونهم والجلول محل الدائنين تنفيذا للتدابير التى تتخذ في شأن تسوية الديون العقارية انقازا لصغار الملاك من برائن المرابين وانه منح شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وخول استخدام بعض اساليب السلطة العامة في سبيل تحقيق اهدافه وللدولة عليه اشراف قوى سواء في الادارة او في رقابة حساباته او في تعيين أعضاء الهيئات المشرفة على ادارته ، أى أنه قد توفرت له كل مقومات المؤسسات العامة .

(طعن ٣٨٥ ، ٨٦٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

البنك العقاري الزراعى المصرى - مؤسسة عامة - التصرفات المتعلقة بشئون ادارته ومن بينها التبرع - يملكها مجلس ادارة البنك .

ملخص الفتوى :

أن البنك العقاري الزراعى المصرى يعتبر مؤسسة عامة ، اذ هو بنك حكومى بحت أنشأته الدولة بأموالها لتحقيق مصلحة عامة ، وهى مد صغار المزارعين بسلف عقارية وبشروط سهلة ، وقد نص على شخصيته المعنوية صراحة في المرسوم الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٥ ، كما أن للحكومة على البنك اشرافا تاما يتثل في طريقة تشكيل مجلس الادارة وتعيين رئيسه : اذ يتم كلاهما بقرار من مجلس الوزراء (م ٨ من المرسوم الصادر في ٢٩ من يولية سنة ١٩٤١) ، ولوزير المالية اشراف على أعمال مجلس الادارة وقراراته وله الحق في الاعتراض عليها اذا رأى أنها قد تضر بالصالح العام ، وعندئذ لا يجوز تنفيذ القرار المعترض عليه الا اذا أقره من جديد مجلس الادارة بأغلبية ثلثى الأعضاء (م ١٤ من المرسوم السالف الذكر) ، وبهذا كله تتوافر كافة عناصر المؤسسات العامة ونفا لما استقر عليه رأى القسم الاستشارى . ويتربط على الشخصية المعنوية المعترف بها للبنك - طبقا لنظرية الحقيقة السائدة الآن فيها ونفشاء من أن الشخص المعنوى هو شخص حقيقى ولكنه غير مجسم فهو من قبيل

الحقائق المعنوية المجردة لا المادية المجسمة — أن تكون أهلية الأشخاص المعنوية أمام القانون مساوية لأهلية الأشخاص الأدبية ، فتكون أصلا علما مظهرها وليست قياسا عليها أو تشبيها بها ، وبالتالي فلا تنتقص أو تنتفى هذه الأهلية الا اذا نص المشرع صراحة على ذلك كما هو الحال بالنسبة للشخص الأسمى . ومؤدى ذلك جبيعه أن تتباين طبيعة المؤسسات العامة وسلطاتها تبعا لمقدار النيل من الأهلية بصفة صريحة في التشريعات التي تنظمها . وطبقا لما تقدم يكون ما نصت عليه المادة التاسعة من مرسوم إعادة تنظيم البنك الصادر في سنة ١٩٤١ من أن « يدير مجلس الإدارة جميع شئون البنك العقاري الزراعى المصرى وله في هذه الإدارة أوسع السلطات ... » — يكون هذا كاشفا للقواعد السالف بيانها وليس منشئا لها مما يحتم معه أن تندرج تحت عبارة « جميع شئون البنك » كافة الاعمال والتصرفات بما فيها أعمال التبرع ، وذلك باعتبار أن باقى نصوص المرسوم المنظم للبنك لم تحنو على ما يتقيد من سلطة مجلس الإدارة في هذه الاعمال او يحرمه منها ، وليس ثمة اى قيد على سلطة المجلس في هذا الخصوص سوى القيد العام الوارد في المادة ١٤ من المرسوم والقاتل بانه « لوزير المالية أن يطلب إعادة النظر في اى قرار من قرارات المجلس يرى أنه يمكن أن يضر بمصالح البنك ، وينبغى أن يقدم طلب إعادة النظر في مدة عشرة أيام من تاريخ القرار المذكور . وفي هذه الحالة لا يجوز أن يوضع القرار موضع التنفيذ الا اذا أقره من جديد ثلثا أعضاء مجلس الإدارة » . وواضح أن حكم هذه المادة لا يحرم عملا مبتدأ وانما يورد نوعا من الرقابة البعدية ، ويصفه عامة على كافة القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة . لكل ذلك فان النصوص الحالية الواردة في المرسوم الصادر في سنة ١٩٤١ بتنظيم البنك العقاري الزراعى المصرى تسمح لمجلس إدارته بأن يتخذ كافة التصرفات المتعلقة بشئون إدارة البنك ومن بينها أعمال التبرع ، وليس ثمة ما يدعو الى اجراء اى تعديل فيها في هذا الخصوص .

(انتهى ٣٩٥ في ١٩/٤/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

البنك العقاري الزراعى — مؤسسة عامة — عدم خضوعه للحظر الوارد بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ — جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارته وبين عضوية إدارة شركة مساهمة دون ترخيص .

ملخص الفتوى :

انه وان أطلق على البنك العقاري الزراعى المصرى اسم « البنك » إلا أنه في حقيقته مؤسسة عامة أنشئت لغرض القيام بخدمة عامة هي التسليف بضمان عقارات . وهذه المؤسسة لا تستهدف في مباشرتها للمهبة التى أنشئت من أجلها تحقيق أرباح على خلاف ما هو مفروض في البنوك التى تتخذ شكل شركات المساهمة وتباشر نشاطا تجاريا لمجرد الربح ، ومن ثم فإن ذلك البنك لا يخضع للحظر الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ سالفه الذكر ، ويجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارته ، وبين مجالس إدارة شركات مساهمة أخرى ، غير التى كان يشغلها العضو وقت تعيينه في البنك دون حاجة الى ترخيص من وزير التجارة والصناعة .

(فتوى ٤١٦ في ١٩٥٤/١١/٤)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

لا يملك مجلس إدارة البنك العقاري الزراعى المصرى أن يضمن على مجلس الإدارة صفة الموظف ويقرر وضعه ضمن موظفى البنك ثم يرتب له على ذلك حقوقا من ناحية استحقاقه لمكافآت اضافية كانت تصرف لموظفى البنك .

ملخص الفتوى :

انه من المسلمات في القانون أن تكيف العلاقات القانونية انها يرجع فيه الى قواعد القانون لا الى ما يطلقه عليها أطرافها من تسميات لأن العبرة في ذلك هى بطبيعة العلاقة لا باسمها .

وطبيعة العلاقة القانونية بين رئيس مجلس إدارة البنك العقاري الزراعى المصرى وبين البنك كمؤسسة تتحصل في أنه يقوم بالإدارة بالوكالة من مجلس الإدارة ويتوكل صريح صادر اليه منه . ومجلس الإدارة يقوم بالإدارة بالنيابة من الشخص الاعتبارى وهو البنك . ومن ثم فإن العلاقة القانونية بين رئيس المجلس وبين البنك هى وكالة لا عقد عمل ولا يستطيع المجلس بقرار منه أن يغير هذا التكيف القانونى أو أن يعدله .

يلحظ من ناحية أخرى أن البنك العقاري الزراعى المصرى بالذات مؤسسة خاضعة للحكومة إذ أن أموال البنك من أموال الحكومة واليهما

(م ج - ٨)

وحدها ان تراجع صافى ارباحه وهى التى تعين اعضاء مجلس الادارة وهى التى تحدد مكافآتهم فلا يستطيع المجلس أن يغير من صفة الرئيس ولا أن يزيد من مرتبه لان فى ذلك تعديلا لقرار سواء كمديرين أو مستشارين أو خبراء محظر هذا التعيين قبل مضى ثلاث سنوات على ترك الوزارة او الوظيفة .

كما أن اشتغال الوزراء والموظفين السابقين فى الشركات على الصورة التى اريد تحريمها يفترض قيام رابطة أو علاقة استخدام بينهم وبين تلك الشركات مما يكون له صفة الدوام كما يستلزم حصولهم على مقابل الخدمات التى يادونها . والدليل على ذلك ما جاء فى المادة الثانية من ان المحظور هو أن يعمل واحد من هؤلاء الاشخاص فى شركة من الشركات المنصوص عليها . والاصل فى العمل أن يكون بمقابل . ويهمل ذلك مما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من عقاب الموظف الذى يخالف حكم هذه المادة برد المكافآت المصروفة له الى وزارة المالية .

كما يتبين من نص المادة ٦٧٤ من القانون المدنى التى تنص على ان عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خنبة المتعاقد الآخر . وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر اذ ان الأجر ركن من أركان عقد العمل .

ومؤدى هذا هو انطباق المحظر الذى تضمنه النص المتقدم فى الاحوال التى لا تربط الوزير أو الموظف السابق بالشركة أية علاقة عمل أو استخدام أو تبعية أو غير ذلك مما يكون صفة الدوام والاستمرار . وفى الحالة المعروضة تطلب الشركة العالمية لقناة السويس اعادة تعيين وزير سابقى عضوا فى اللجنة الاستشارية الدولية للاشتغال . وطبيعة عمل هذه اللجنة وهى مكونة من خبراء عالميين من جنسيات مختلفة تبدى آراء جماعية فنية وتجتمع مرة فى كل سنة لا تسمح بالقول بأن كل عضو فيها على انفراد يعمل بالشركة كخبير أو مستشار . وفوق ذلك فان الشركة لا تدفع لهؤلاء الاعضاء مكافآت أو اجور عن خدمات يؤدونها بل تعوضهم فقط عما يكبدونه من نفقات لحضور اجتماعاتها مما تنقصى معه الحكمة من المحظر الوارد فى النص المتقدم ذكره .

لهذا فقد انتهت قسم الراى مجتبعاً الى أن علاقة وزير سابقى بشركة قتال السويس بوصفه عضواً فى اللجنة الاستشارية الدولية للاشتغال لا تندرج تحت المحظر الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(متوى ٥٠٤ فى ١٩٥٢/٩/٢٧)

الفرع الثامن عشر — بنك الاتحاد التجارى

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

علاقة العاملين بينك الاتحاد التجارى بالبنك — علاقة عقدية تحكمها احكام القانون الخاص .

ملخص الحكم :

ان العاملين فى بنك الاتحاد التجارى يعتبرون فى مركز تعاقدى يستمد مناصره ومقوماته من عقد العمل الذى يحكم علاقتهم بالبنك المذكور — وهى علاقة تدخل فى روابط القانون الخاص وتنظمها احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن قبله المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والقانون النظامى لمستخدمى البنك ولائحة تنظيم العمل به .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

استقالة العاملين — عدم توقفها على قبول البنك — المادة ١١ من القانون النظامى للبنك — عدم جواز القياس فى هذا الخصوص ، على احكام نظام موظفى الدولة او الاستناد الى لائحة نظام العاملين بالشركات النافذة بعد تاريخ الاستقالة .

ملخص الحكم :

انه لا حجة فى القول بأنه وفقا للمادة ١١ من القانون النظامى لمستخدمى بنك الاتحاد التجارى لا ينتهى عقد العمل الا بقبول البنك — اذ بالإضافة الى أن المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن يقع باطلا كل شرط يخالف احكام هذ القانون ولو كان سابقا على العمل به الا اذا كان الشرط أكثر غائذة للعامل — مانه ليس فى المادة ١١ المشار اليها أية مخالفة لاحكام القانون اذ انها تنص على أن « كل مستخدم يمكنه فى أى وقت أن يقدم استقالته وفى هذه الحالة لا يمكنه ترك عمله الا بعد قبول استقالته من الادارة او بعد انتهاء مدة

الاضطراب القانونية » ووفقا لحكمها للمستخدم ان ينهى عقد العمل بينه وبين البنك بارادته المنفردة دون ان يتوقف ذلك على موافقة ادارة البنك على الا يترك عمله الا بعد قبول استقالته أو انتهاء مدة الاضطراب القانونية أيهما أسبق — ولا محل في هذا المجال للقياس على حكم المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان يحكم العلاقة التنظيمية بين جهة الادارة والموظف العام ولم يكن يسرى أصلا على العلاقة العقدية بين البنك وموظفيه والتي تدخل في نطاق روابط القانون الخاص — كما أنه لا محل أصلا للاستناد الى الحكم الذي استحدثته المادة ٥٩ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الذي أجاز أرجاء النظر في قبول الاستقالة اذا أحيل الى المحاكمة التأديبية — اذ ان عقد العمل بين المطعون عليه وبين البنك كان قد انتهى قبل ان يعمل بترك اللائحة التي صدر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقبل ان يحال الى المحاكمة التأديبية .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١/١/١٩٦٦)

الفرع التاسع عشر — البنك العربي المصري

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

تأهيم البنك العربي المصري بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — ليس من شأنه تحويله الى مؤسسة عامة أو اعتبار موظفيه موظفين عموميين — علاقة البنك بموظفيه في ظل هذا التأهيم — علاقة تدخل في روابط القانون الخاص وتنظمها أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان المطعون ضده كان في مركز تعاقدى يستند عناصره ومقوماته من عقد العمل الذى يحكم علاقته بالبنك العربى المصرى وهى علاقة تدخل فى روابط القانون الخاص وتنظمها أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولم يكن من شأن تأهيم هذا البنك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تحويله الى مؤسسة عامة أو اعتبار موظفيه موظفين عموميين ، ذلك ان هذا القانون قد حرص على تأكيد بقضاء البنوك والشركات المؤهلة بمقتضاه محتفظة بكيانها القانونى واستمرارها فى مزاولة نشاطها على هذا الوجه ، ومفاد ذلك ان تظل هذه الشركات والبنوك مع تلك الدولة لها شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص .

(طعن ٥١٢ لسنة ٩ ق — جلسة ٨/٤/١٩٦٧)

الفرع العشرون — البنك التجارى

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

اصدار حصص التأسيس المتصوص عليها فى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك التجارى — غير جائز قبل تنفيذ البندين ١ و ٢ من المادة ٢ من هذا القانون — أسس ذلك .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك التجارى المصرى ان التدخل المالى للحكومة الذى تستحق مقابله حصص التأسيس لا يشمل مجرد ضمانتها لاصحاب الودائع بالبنك الوفاء بقبية ودائعهم ، ولكنه يشمل ايضا تاليف لجنة يعمد اليها بتقدير صافى اصول البنك وما يترتب على ذلك من تعديل لرأس المال وكذلك اكتساب المؤسسة الاقتصادية فى زيادة رأس المال ، لذلك ورد البند الثالث من المادة الثانية الخاص بانشاء حصص التأسيس بعد النص على هذه الاحكام جميعها ، وهى كلها احكام رأت وزارة الاقتصاد انها كئيلة بانتشال البنك من الاملاس والاخذ بيده حتى يستطيع القيام من جديد بنشاطه المصرى على أسس سليمة ووفقا للقانون . وليس لمت ما يمنع من اعتبار تاليف لجنة لتقدير صافى اصول البنك لتعديل رأس المال وفقا لتقريرها بمثابة التدخل المالى ، لمعوم هذا التعبير وشيوله ، كما انه لا محل للشك فى صفة تدخل المؤسسة الاقتصادية واكتسابها فى زيادة رأس المال باعتبارها لا تهمل الحكومة . ذلك انه وان كانت المؤسسة الاقتصادية حسب قانون انشائها رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ مؤسسة عامة لها الشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة ولها ميزانيتها المستقلة مما يخرجها عن مخلول تعبير « الحكومة » حسب المتعارف عليه من انه يشمل الحكومة المركزية دون غيرها ، الا ان ذلك لا يمنع من ان المؤسسة الاقتصادية هيئة من هيئات القانون العام بل انها اقرب هيئات القانون العام الى الحكومة واكثرها اتصالا بها واكتسابها فى زيادة رأس المال لشركة البنك التجارى ليس اكتسابا تلقائيا ، بل بناء على نص قانونى صريح يلزمها بذلك .

لذلك فقد انتهى الرأى الى انه لا يجوز اصدار حصص التأسيس قبل تنفيذ البندين ١ و ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى ١١٠ فى ١٩٦٠/٢/٤)

الفصل الثانى

عمليات مصرفية

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

كفالة — كتاب الكفالة الصادر من البنك هو كفالة شخصية لا تنتهى الا بانتهاء مدة الكفالة او انتهاء الالتزام الاصلى — امتناع البنك عن صرف قيمة خطاب الكفالة لجهة الادارة الدائنة يعتبر اخلاقا بالتزاماته قبلها ويتمن الزامه بقيمة الكفالة — لا اثر لزيادة قيمة العملية على التزامات البنك كما لا اثر لاعتراض المدين الاصلى على الأداء .

ملخص الفتوى :

ان كتابى الكفالة الصادرين من البنك لا يعدو كل منهما ان يكون كفالة شخصية من البنك للمدين الاصلى ولصالح التفتيش « الدائن » ومن ثم فان البنك المذكور يكون مسئولا عن اداء القيمة الواردة بهما ، اذا ما طلب التفتيش منه ذلك ، خلال المدة المحددة بمعدى الكفالة المذكورين ، ولا تنتهى هذه الكفالة الا بانتهاء المدة المحددة فى معدى الكفالة او بانتهاء الالتزام الاصلى ، فاذا كان الالتزام الاصلى ما زال قائما ، وقام التفتيش بطلب صرف قيمة كتابى الكفالة على النحو المذكور فانه يكون استند الى حقه المشروع والمقرر بموجب معدى الكفالة — طالما ان المطالبة كانت فى حدود المبلغ الوارد بهما وبالنسبة الى العملية الصادرين بشأنها .

ومن حيث انه لذلك يكون امتناع بنك مصر عن صرف قيمة خطابى الكفالة لا يستند الى اساس سليم من القانون ، ويعتبر اخلاقا منه بالتزاماته قبل التفتيش ، ويتمن الزامه باداء قيمة خطابى الكفالة طالما ان التفتيش باعتباره الدائن المقول قد طلب صرف قيمة خطابى الكفالة خلال مدة نفاذ هذه الكفالة ، ولا يغير من ذلك قيام التفتيش باستعمال حقه فى تعديل المقد بالزيادة طبقا لحكم المادة ٣٩ من شروط العقد اذ لا اثر لزيادة قيمة العملية على التزامات البنك التى حددت اصلا بمبلغ معين فى خطابى الكفالة كما انه لا اثر لاعتراض المداول المذكور على اداء قيمة خطابى الكفالة المشار اليهما الى التفتيش .

(فتوى ٢٢٤ فى ١٩٦٢/٤/٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

خطاب ضمان - تكييفه القانوني - ليس عقد كفالة بل هو من قبيل الإنابة القاصرة المشار إليها في المادتين ٢٥٩ و ٣١٠ من التقنين المدني .

ملخص الفتوى :

أن بنك مصر كان قد أصدر في ٢٤ من يولية سنة ١٩٥٨ خطاب ضمان بمبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه ينتهى مفعوله في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٨ لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة ضمانا لشركة توتشيري بلوزان من توريد ١٥٠٠ طن بن برازيلي ، كما أصدر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٨ خطاب ضمان آخر برقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ بمبلغ ٨٠٠ جنيه ينتهى أيضا في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٨ ضمانا للشركة ذاتها من نفس الصنفه وهى الصنفه التى كانت موضوع المناقصة التى أجرتها الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية والتى كانت تتبع فى ذلك الوقت وزارة الاقتصاد .

وبتاريخ ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٨ قامت مراقبة الحسابات بالوزارة بمطالبة البنك المذكور بتجديد أو سداد قيمة خطابى الضمان قبل انتهاء مفعولهما ، الا أن البنك لم يقم بالتجديد أو السداد ، كما طالبت البنك في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ بتعديل اسم المستفيد من خطابى الضمان المشار اليهما بجملة « الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية بدلا من وزارة الاقتصاد نظرا لتتبع تلك الادارة لوزارة التموين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٥ لسنة ١٩٥٩ » . غير أن البنك لم يقم باجابة المراقبة الى طلبها هذا وذلك . واستند فى ذلك الى أن شركة توتشيري نازعت فى حق وزارتي التموين والاقتصاد فى المطالبة بقيمة خطابى الضمان اذ أن التماعد المبرم معها يقضى بأن التسليم يكون نهائيا فى ميناء الشحن وأنها قد ومنت بهذا الالتزام كاملا . ولهذا رفعت ضد وزارتي التموين والاقتصاد والبنك دعاوى أمام القضاء الادارى بجلس الدولة تطلب الحكم بعدم احقية الوزارتين فى صرف قيمة خطابى الضمان .

ولما كانت وزارة الاقتصاد ترى أنه لا حق للبنك المذكور فى أن يستند الى مثل هذه الحجة ، ليمتنع عن تنفيذ تمهده الذى تضمنه خطابا الضمان الصادران منه - فقد أعادت مطالبته بإداء قيمة التامين المشار اليه ، ولكنه أمر على موقفه .

وأخذاً بالاصول المتقدم بيانها — يكون الحكم ان من حق وزارة الاقتصاد أن تقتضى من بنك مصر ، قبة خطابى الضمان الصادرين منه ، كتابين نهائى عن عملية توريد البن البرازيلى المشار اليه ، وتصدر هذه القبة ٢٨٨٠٠ جنيهها . ولا يقبل من البنك ما دفع به من أن ثبت منازعة قائمة بين المتعاقد مع الادارة لتوريد البن المشار اليه ، وبين جهة الادارة ، حول استحقاق هذه الجهة لاقتضاء أية مبالغ منه ، اذ أن ذلك مما لا اثر له فى خصوص استحقاق جهة الادارة لاقتضاء المبالغ المبينة فى خطابى الضمان الصادرين من البنك ، اذ ان التزام البنك بأداء هذه المبالغ هو على ما سلف البيان التزام مجرد ، فلا يجوز للبنك أن يدفع قبل جهة الادارة ، بما يكون متعلقاً بمصدر التزام المتعاقد معها من دفع ، تدور حول تنفيذ هذا الأخير للمقد المبرم بينه وبين جهة الادارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى التزام بنك مصر بأداء المبلغ المبين فى خطابى الضمان الصادرين منه ، لصالح وزارة الاقتصاد والمشار اليهما فيما تقدم ، حالاً ، ما دأبت الوزارة قد طلبت منه أداء هذه المبالغ .

(مئوى ٣٠٣ فى ١٩٦٤/٤/٢)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

خطاب الضمان المقدم من أحد البنوك للجهة الادارية ضماناً للالتزامات المتناول — المقارنة بين خطاب الضمان وبين الشيك — الشيك اداة وفاء وليس خطاب الضمان كذلك — عدم جواز تظهير خطاب الضمان بعكس الشيك .

ملخص الحكم :

ليس خطاب الضمان مثل الشيك اداة وفاء وانما هو اداة ضمان ، طبيعة خطاب الضمان تختلف عن طبيعة الشيك ، اذ ان خطاب الضمان شخصى ولا يجوز للمستفيد تظهيره الى غيره أو التنازل عنه لى شخص بأى طريق وبالتالى فليست له أية قيمة ذاتية الا للشخص المستفيد .

(طعن ٨٩٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اقراض - المادة ١٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ - حظرها على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون مباشرة أى عمل من أعمال البنوك - عدم خضوع عمليات الاقراض للحظر المشار اليه الا اذا دخلت ضمن الاقراض الرئيسية للجهة المقرضة ومارستها بصفة مستمرة وثابتة .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق باعتبار القرض المشار اليه من قبيل العمليات الائتمانية التى لا يجوز للشركات القيام بها فان المادة ١٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون أن تبشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتماد أى عمل من أعمال البنوك .

وواضح من هذا النص أن الحظر الوارد فيه منوط بتوافر شرطين أولهما مباشرة عمل من أعمال البنوك والثانى أن يبشر هذا العمل بصفة أساسية وعلى وجه الاعتماد .

وترتبنا على ذلك فان عمليات الاقراض ، باعتبارها من أعمال البنوك ، لا تخضع للحظر المشار اليه الا اذا دخلت ضمن الاقراض الرئيسية للجهة المقرضة ومارستها بصفة مستمرة وثابتة .

ومن حيث أن قيام شركة موبل أويل بتقديم القرض المشار اليه للجامعة الامريكية لا ينطوى على اعتراف لعمليات الائتمان طالما كان عملية وحيدة قصد بها توظيف ما لديها من أموال فيما يعود عليها بالفائدة ، فمن ثم لا يعد هذا القرض من قبيل العمليات الائتمانية التى يحظر على غير البنوك ممارستها .

ومن حيث أن مصلحة الشركات سبق أن ذكرت في كتابها المؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٢ أن مبلغ القرض مصدره احتياطي التأمينات الذاتية أو احتياطيات الاستهلاك التى جنبت لمقابلة التزامات معينة ثم عادت وذكرت في كتابها المؤرخ ١٩٦٩/٢/١٠ أنه لا يمكن على وجه التحديد بيان مصدر بمين استخدم في تدبير هذا القرض .

ومن حيث أن الفقرة رابعا من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز التصرف في الاحتياطات والمخصصات القائمة في غير الابواب المخصصة لها الا بموافقة وزير الاقتصاد » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قيام شركة موبل اويل بتقديم قرض للجامعة الأمريكية لا يندرج على مخالفة لاحكام القانون بشرط الحصول على موافقة وزير الاقتصاد وفقا لحكم الفقرة رابعا من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اذا كان القرض قد منح من الاحتياطات أو المخصصات المنصوص عليها فيها .

(فتوى ١٠٨٣ في ١١/٢٦/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

اعتبار القروض التي تعقدها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيما كان الغرض الذي خصص له القرض - أساس ذلك - اثره - خضوع هذه القروض للماديات التجارية التي تباع نقاضى فوائد على متجدد الفوائد ومجاوزة الفائدة لرأس المال .

ملخص الفتوى :

أنه وفقا لما قضت به محكمة النقض في حكمها الصادرين بجلسته ٢٧ يونية سنة ١٩٦٣ في الطعنين رقم ١١٥ لسنة ٢٨ قضائية ورقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ قضائية فإن القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة وبالنسبة للمقرض مانه وان اختلف الرأي في تكييفها اذا لم يكن المقرض تاجرا أو اذا كان القرض مخصصا لاغراض غير تجارية ، الا أن محكمة النقض ترى اعتبار القروض التي تعقدها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيما كان الغرض الذي خصص له القرض وذلك للأسباب التي أوردها المحكمة في حكمها سالف الذكر . وأنه مما يؤيد هذا النظر أن المشرع المصري قد أصدر في ظل القانون المدنى الجديد القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ ، بإنشاء بنك الائتمان العقاري واجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الاجل لغرض التجار ولغير أغراض تجارية ، وهذه القروض تفتقر بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال ، مما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض

عن نطاق الحظر المنصوص عليه في صدر المادة ٢٣١ من القانون المدنى وهو ما لا يمكن تفسيره الا ان المشرع قد اعتبر تلك القروض تجارية وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التي تبيح تقاضى فوائد على متجدد الفوائد ومجاورة الفوائد لرأس المال وقد أيدت محكمة النقض ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه من أن المادة التجارية تثبت بكافة طرق الإثبات وخير دليل عليها ما كان مستهداً من طبيعة العمل نفسه ومن خصائصه الكامنة فيه ، وأن عملية القرض طويل الاجل من صميم أعمال البنك التجارى وفقاً لقانونه النظامى ومن أن العادة قد جرت منذ نشوء الائتمان العقارى في مصر على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال في كل قرض معارى طويل الاجل .

ومن حيث انه يبنى على ما تقدم أن القروض التى اقترضها السيد ... من بنكى الائتمان العقارى والأراضى المصرى تعتبر أمهالاً تجارية .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٢ بتجديد ومد أجل سلف بعض البنوك العقارية تنص على أن « الديون التى تبث بشأنها الاتفاقات المرافقة لهذا القانون المعقودة بين الحكومة والبنك العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرى وشركة الرهن العقارى تجدد وتجد أجلها في حدود هذه الاتفاقات وطبقاً للقواعد المبينة بها وتنص المادة السابقة من كل من الاتفاقات الثلاث المرافقة لهذا القانون والمعقودة أولها مع البنك العقارى المصرى وثانيها مع بنك الأراضى المصرى وثالثها مع شركة الرهن العقارى المصرى على مقدار ما تقدمه الحكومة لكل من هذه البنوك وبما يوازى ثلثى دين كل منها .

وتنص المادة الثامنة من كل من هذه الاتفاقات أنه يقتضى هذا الدفع تحل الحكومة المصرية محل كل من هذه البنوك بما يوازى ما نفعته لكل بنك منها في كافة حقوقه في أسهمه وفي الدعاوى وفي التحويلات وحقوق الامتياز الضامنة للسلفيات التى انضمت من دفع المبالغ المشار إليها .

وتنص المادة السابعة من الاتفاق المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ والمعقود بين الحكومة المصرية وبنك الأراضى المصرى بأنه في حالة عدم سداد الدينين اقتساط السلسلة (١) في ميعاد ستة أشهر من تاريخ استحقاقها تقوم الحكومة برأىة للتخفيضات الهامة التى وافق عليها بنك الأراضى بمعاونته في توفير ما يلزمه من المال لمواجهة التزاماته بدفع هذه الاقتساط والمصاريف القضائية بطريق الحلول .

وتكون هذه القروضات سلفا (ل) تالى فى المرتبة بعد السلفة (١) مباشرة وقبل السلفة (هـ) الخ » .

وبذلك تكون الحكومة المصرية قد حلت محل البنك العقارى المصرى وبنك الاراضى بمقدار ما دفعته فى الديون المستحقة لهما قبل مدينتها .

ومن حيث ان المادة ٣٢٩ من القانون المدنى تنص على ان « من حل قانونا او اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تامينات وما يرد عليه من دفعات ويكون هذا الحل بالقدر الذى اداءه من ماله من حل محل الدائن » . والمستفاد منها ان الحق ينتقل الى من تم الحل له بهاله من خصائص كما اذا كان تجاريا او كانت له مدد تقادم خاصة او كان السند المثبت له واجب التنفيذ وما يلحقه من توابع كالقوائد وما يكفله من تامينات كالرهن الرسمى وما اليه وما يتصل به من دفعات كاسباب البطلان والانقضاء ، ما لم يكن الامر متعلقا بواقعة متصلة بشخص الدائن كالدفن بقصره ، فان هذا الدفع لا يظل قائما بعد الحل متى كان من تم له الحل كامل الاهلية .

ومن حيث انه ينبى على ما تقدم ان الدين الذى حلت فيه الحكومة المصرية محل البنك العقارى وبنك الاراضى المصرى قبل السيد هو دين تجارى ينتقل اليها بخصائصه وما يلحقه من توابع وما يكفله من تامينات وبالقدر الذى ادته الحكومة للبنكين المذكورين عنه ولا تنطبق على هذا الدين المادة ٢٣٣ من القانون المدنى اذ بتطبيق الحكم الوارد فى صدرها تخرج منها الديون التجارية والتي تحكمها القواعد والعادات التجارية والتي تجيز تجاوز الفائدة لرأس المال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القروض التى حلت الحكومة محل البنك العقارى المصرى وبنك الاراضى المصرى فى جزء منها تطبيقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ تعتبر اعمالا تجارية وتخرج عن نطاق الحظر الوارد فى المادة ٢٣١ من القانون المدنى وتخضع للقواعد والعادات التجارية .

وان حلول الحكومة بما افته عن المدينين محل البنكين سالى الذكر لا يغير من خصائص هذه القروض ولا من اعتبارها اعمالا تجارية وتحل الحكومة بما ادته عن المدينين محل البنكين المذكورين فى ذلك الحق الذى كان لهما بما له من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تامينات وما يرد عليه من دفعات وبالقدر الذى ادته للبنكين المذكورين عن المدينين .

وعلى ذلك فإن وريثة السيد ... يلتزمون قبل الحكومة بإداء فوائد ما أدته منهم من قروض حلت فيها محل البنكين المذكورين ولو جاوزت قيمة هذه الفوائد ما أدته منهم من هذه القروض .

(متوى ٤٧٣ في ١٩٦٧/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

موظف — تحويل مرتبه على البنك ضمانا للوفاء — لا يملك وقف هذا التحويل دون رضاء الأخير أو سداد الدين .

ملخص الفتوى :

إن الموظف الذى استدان بمبلغ من البنك وحول مرتبه اليه لا يحق له أن يطلب إيقاف هذا التحويل قبل أن يسدد ما عليه من دين للبنك . ذلك أن التكيف السليم لهذه العلاقة أنها عبارة عن وكالة ، ولكنها ليست وكالة عادية يجوز لأى من الطرفين أن يستقل بانتهائها ، وإنما قصد منها أساسا تحقيق مصلحة للوكيل ، هى ضمان استيفاء الدين الذى أقرضه لموكله ، بل إن سبب التحويل ذاته هو تلك المصلحة محددة على النحو السابق . والقانون المدنى ينص فى الفقرة الثانية من المادة ٧١٥ على أنه « إذا كانت الوكالة صادرة لمصالح الوكيل أو لمصالح أجنبى فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيد بها دون رضاء من صدرت الوكالة لمصلحه » . وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون عن هذه الفقرة أنه « إذا كانت الوكالة لمصالح الوكيل أو لمصالح أجنبى ، كما إذا كان أحد منهما دائنا للموكل ورخص له فى استيفاء حقه مما يتبع فى يد الوكيل من مال الموكل ، فلا يجوز عزل الوكيل أو تقييد وكالته إلا بعد رضاء من كانت الوكالة فى مصلحه » .

ومؤدى ذلك أن الموظف لا يكون محتا فى طلب وقف تحويل مرتبه على البنك طالما أن هذا الأخير لم يستوف حقوقه ، فإذا ما تم هذا الوفاء أمكن أجابة الموظف الى مطلبه لانقضاء مصلحة البنك فى استمرار الوكالة ، وهذا هو النظر الذى يرجحه قسم الرأى بجمعها . وثمة رأى آخر يذهب الى القول ببطالان العلاقة التى تربط الموظف بالبنك ، وذلك على أساس أن هذه العلاقة لا يمكن اعتبارها حوالة حق من جهة ، ولا حوالة تأمينية من جهة أخرى ، لأن مرتبات الموظفين تعتبر — وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ — من الاموال التى لا تجوز حوالتها أو الحجز عليها

لدين على الموظف قبل أحد البنوك . والقانون المدني ينص في المادة ٣٠٤ على أنه « لا يجوز حوالة الحق الا بمقدار ما يكون منه قابلا للحجز » . كما ينص في المادة ١١٢٥ على أنه « اذا كان الدين غير قابل للحوالة أو الحجز فلا يجوز رهنه .. » . وهذا الرأي يتحدى بنص المادة ١٣٦ من القانون المدني التي تقضى بأن المتعاقد اذا التزم بسبب مخالف للنظام العام كان العقد باطلا ، ويقول أصحاب هذا الرأي ان السبب — في خصوص الحالة مدار البحث — هو مجرد الرغبة في تمكين البنك من الحصول على حقوقه خصبا من المرتب الذي يتقاضاه الموظف نتيجة لعمله في الحكومة ، وهو سبب غير مشروع لخالفته لقاعدة متعلقة بالنظام العام ينص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

ومهما يكن من امر ، فان قسم الرأي مجتئما ، وان كان يرجح اول الرايين على الثانى ، الا أن المسألة من الدقة بحيث يحسن انضباطها بتشريع .

(انتهى ٩٣ في ١٠/٣/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

تحويل مرتب الموظف كله أو بعضه على أحد البنوك — لا تستحق عليه عمولة التحصيل المنصوص عليها في منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالتشورين العاملين الصادرين من وزارة الخزانة برقم ١ ، ١٣ لسنة ١٩٦١ — اساس ذلك : اعتبار البنك وكيفا عن صاحب الشأن في قبض ما يحوّل اليه — لا يغير من ذلك أن يكون تحويل جزء من الراتب مقابل التزام الموظف بالوفاء بما اقترضه من البنك المحول عليه جزء من الراتب .

ملخص الفتوى :

لما كان منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ اجاز الخصم من ماهيات الموظفين والمستخدمين سدادا لمستحقات المحلات التجارية بالشروط الموضحة فيه ، على أن يستقطع من المبالغ المحصلة ٣٪ نظير عملية التحصيل تضاف الى الايرادات المتنوعة — وأن يؤخذ على الشركات والهيئات والمحال التجارية ... الخ اقرار بقبول استقطاع الـ ٣٪ المشار اليها مع تعهدها بأن تتحمل هي لا الموظفون بقية عمولة

التحصيل المذكورة - وقد خفضت هذه العمولة الى ١٪ بناء على قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقد صدر بذلك منشور عام وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦١ ثم صدر منشور عام وزارة الخزانة رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وقد جاء فيه أنه لما كانت الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمى الى الكسب التجارى أنها تنشأ لتحقيق خدمات واهداف اجتماعية سلبية لخدمة أعضائها وأن أعفائها من تحصيل العمولة المقررة على مستحقاتها فيه تدعيم لمركزها المالى وبالتالي مساعدتها على تحقيق أهدافها - فقد تقرر أن تكون عمولة التحصيل على المبالغ التي تقوم الحكومة بتحصيلها من موظفيها وعملائها لصالح الغير على النحو التالي :

١ - بواتع ١٪ على مستحقات المحال التجارية .

٢ - بواتع ٣٪ على المبالغ التي تحصل لحساب شركات التأمين .

٣ - أعفاء الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمى الى الكسب التجارى من عمولة التحصيل والتي تتوافر فيها الشروط المعلنه في المنشور سالف الذكر .

ولما كانت عمولة التحصيل إنما تستحق من المبالغ التي تحصل لحساب الجهات المبينة في منشورات وزارة الخزانة سالفة الذكر وليس من بينها تحويل المرتبات على البنوك اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكيلًا عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه لا وجه لاستحقاق عمولة تحصيل على ما يحول من مرتبات العاملين الى أحد البنوك سواء أكان التحويل من كامل المرتب أو جزء منه اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكيلًا عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه .

ولا يغير من ذلك أن يكون تحويل جزء من الراتب مغايل التزام الموظف بالوفاء بها اقترضه من البنك المحول عليه جزء من الراتب .

(مرقى ١٢٢٨ فى ١١/٢٢ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

أوراق مالية — سندات القرض الوطنى (المحول) تتأثر لأحدى الشركات عما أودعته من سندات لدى البنك المركزى كتابين لأحدى المصالح — يودى الى انتقال ملكية السندات الى هذه المصلحة — لا يؤثر فى هذا الانتقال نص القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ على حظر التعامل فى الأوراق المالية الا بوساطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصات وبطلان كل تعامل على خلاف ذلك — أساس ذلك استثناء الحكومة والأشخاص المعنوية العامة من هذا الحظر بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الفتوى :

أن سندات القرض الوطنى ٣٪ ١٩٦٣/١٩٧٣ (سندات قرض الانفاق المحول ٣٪ ١٩٧١ / ١٩٧٣) التى قامت شركة السيارات المتحدة بإيداعها كتابين لمصلحة الطرق والكبارى لدى البنك الأهلى المصرى (البنك المركزى المصرى حالياً) ، والتى تبلغ قيمتها الاسمية ١٤٢٠٠ جنيه ، هذه السندات قد آلت ملكيتها الى مصلحة الطرق والكبارى فى مارس سنة ١٩٥٧ ، ولم تعد مملوكة للشركة سالمة الفكر منذ التاريخ الذى تم فيه قبول المصلحة لتتأثر الشركة عنها . وإذا كانت هذه السندات قد بقيت مودعة لدى البنك — بعد ذلك — فليس بصفتها تأمينا مودعا من الشركة لحساب مصلحة الطرق والكبارى ، وإنما باعتبارها مملوكة لهذه المصلحة بعد اذ تغيرت صفتها على هذا الوجه .

ولا يحول دون انتقال ملكية السندات المشار اليها الى مصلحة الطرق والكبارى — على نحو ما تقدم — ما تضمن به القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ من عدم جواز التعامل فى الأوراق المالية الا بوساطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصات ، ومن بطلان كل تعامل يتم على خلاف ذلك ، اذ أن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز للحكومة وللأشخاص المعنوية العامة أن تتعامل فيها تملكه من أوراق مالية ، وأن تشتريها من الغير ، دون التقيد بأحكام القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ آنف الذكر .

هذا الى انه لما كانت السندات المذكورة قد أودعت بالبنك كتابين لحساب مصلحة الطرق والكبارى ، ضمانا لقيام الشركة بتنفيذ التزاماتها، بحيث يكون لهذه المصلحة الحق فى خصم أى مبلغ مستحق لها قبل الشركة من قيمة هذه السندات ، وكذلك الحق فى مصادرتها ، دون حاجة الى

أعذار أو الى الالتجاء الى القضاء أو اتخاذ إجراء ما . ورغم أية معارضة من الشركة ، فإن هذا الإيداع بوصفه وأوضاعه المتقدمة ينطوى على تخصيص كاف بذاته في أعلام البنك بطبيعة هذه الوديعة وشرطها ومآلها وحق المصلحة عليها المطلق على موقف الشركة من تنفيذ التزاماتها بها لا حاجة معه الى إخطار لاحق للبنك بحصول تنازل الشركة عنها لمصلحة الطرق والكبارى ، بعد تلخّر الشركة في أداء الاتاوة المستحقة عليها .

(مئوى ١١٧٠ في ١٤/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

الحساب المشترك بين الزوجين نظام استثنائي يتعين عدم التوسع في تفسيره أو القياس على أحكامه - وجوب تطبيق أحكام الملكية الشائعة الواردة في القانون المدني في هذا الشأن - نصر المادة ٨٢٥ من القانون المدني اذا ملك اثنان أو أكثر شيئاً غير مفرزة حصة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص متساوية اذا لم يتم دليل على غير ذلك - نتيجة ذلك : أن الزوجة اللبنانية لا تستحق سوى نصف التعويض المستحق عن الأوراق المالية المودعة بالحساب المشترك بينها وبين زوجها طبقاً لاتفاقية التعويضات المبرمة بين جمهورية مصر العربية ولبنان في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

أن الحساب المشترك نظام بريطاني كان معمولاً به بالنسبة الى الرعايا البريطانيين ، وهو غير معروف في التشريعات المصرية ، بيد أنه يمكن أن يندرج مضمون هذا النظام تحت أحكام المواد من ٢٧٩ الى ٢٨٣ من القانون المدني (التضامن بين الدائنين) . والملكية في هذا الحساب تكون بالنسبة متساوية بين الأشخاص المفتوح باسمهم الحساب المشترك .

ومن حيث أنه وقد تبين أن الحساب المشترك نظام غريب على البنوك المصرية فإنه يعتبر نظاماً استثنائياً يتعين عدم التوسع في تفسيره أو القياس على أحكامه .

ومن حيث أن حقوق كل من الزوج والزوجة في الحساب المشترك (بالنسبة الى الاوراق المالية المودعة به) قد انتقلت الى قيمة التعويض المقرر لهما وفقا لاتفاقية التعويضات المبرمة بين جمهورية مصر العربية ولبنان في الثامن عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، فمن ثم فان الطبيعة القانونية لحقوق كل من الزوجين يتعين الرجوع في شأنها الى القواعد العامة دون الاحكام المنظمة للحساب المشترك ، وبالتالي تكون احكام الملكية الشائعة الواردة في القانون المدني هي الواجبة التطبيق .

ومن حيث ان المادة (٨٢٥) من القانون المدني تنص على انه « اذا ملك اثنان أو أكثر شيئاً غير مفرزة حصة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص بتساوية اذا لم يتم دليل على غير ذلك » .

ومن حيث انه عند تقسيم المال المشترك فانه لا يعدد بما يحتل ان يكون لأحد الشركاء فيه من زيادة لا يسند قبيلها دليل معترف به وانما يتعين توزيعه بالتساوى بين الشركاء ، وهذه هي القاعدة العامة التي تسرى عند قسمة المال المشترك بين المشتركين فيه .

ومن حيث انه وقد خلت الاوراق مما يفيد قيام أى دليل يثبت ملكية السيدة / لكليل الحساب المشترك المفتوح باسمها هي وزوجها أو حتى ملكيتها بنسبة معينة تزيد على النصف ، فمن ثم فان حق كل من الزوج والزوجة يقتصر على نصف قيمة التعويض المستحق عن الاوراق المالية المودعة بالحساب المشترك آتف الذكر بينك الاسكندرية، وطالما ان السيدة المذكورة قد صرفت نصف قيمة هذا التعويض فانها تكون بذلك قد استوفت حقها كاملا ولا يجوز لها المطالبة بصرف نصف التعويض الباقى .

من أجل ذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيدة / في المطالبة بصرف نصف قيمة التعويض المستحق عن الحساب المشترك بينها وبين زوجها .

(فتوى ٦١ في ١٩٧٨/١/٢١)

الفصل الثالث

ضرائب ورسوم

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

المادة ١١٩ من دستور جمهورية مصر العربية تنص على ان انشاء الضرائب العالة وتمديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون . . . ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا في حدود القانون - القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة افغل النص على استحقاق ضريبة الدفعة على الودائع ولم يدخلها ضمن الاعمال المصرفية التي عددها واخضعها لرسم الدفعة النسبي - الاعمال المصرفية في القانون التجارى لها محلولة الخاص بها - لا تسوغ الخلط بينها ولو تشابه اى منها بالآخر - لا يجوز قياس الودائع على السلف او القروض للجمع بينها في حكم الخضوع لرسم الدفعة او اعتبار الوئيمة قرضاً استناداً لنص المادة ٧٢٦ من القانون المدنى - نتيجة ذلك - عدم خضوع الودائع في البنوك لرسم الدفعة .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفة تناول الاعمال المصرفية وما شابهها والاوراق التجارية في الفصل الثانى من الجدول الثانى الملحق به والخاص برسوم الدفعة النسبية والتدرجية ، واخضع لتلك الرسوم الكبيالات والسندات تحت الاذن والسندات لحملها والحساب الجارى عند فتحه ومقود وعملية فتح الاعتماد والسلف التى يقدمها اصحاب المصارف ومقود الاقتراض ولم يتضمن هذا الفصل نصاً باخضاع الودائع في البنوك لرسم الدفعة النسبي .

ولما كانت المادة ١١٩ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على ان (انشاء الضرائب العالة وتمديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا في حدود القانون) . فان الودائع في البنوك لا تخضع لرسم الدفعة النسبي طالما لا يوجد نص صريح باخضاعها لهذا الرسم .

ولا يجوز قياس الودائع على السلف أو القروض للجمع بينها في حكم الخضوع لرسم الدفعة النسبي إذ لا محل للقياس في مجال الضرائب والرسوم كما لا يجوز اعتبار الوديعة قرضا استنادا لنص المادة ٧٢٦ من القانون المدني التي تعتبر الوديعة المأذون للمودع لديه في استعمالها قرض ذلك لأنه وإن كان من الجائز الاستعانة في تفسير نصوص قانون ما بأحكام قانون آخر فإن ذلك مقيد بالالتزام بالدائرة القانونية التي تدخل فيها النصوص المراد تفسيرها وعدم الخروج عنها إلى غيرها إلا إذا عجزت عن تقديم التفسير المطلوب ، وعليه فإنه لما كان لكل عمل من الأعمال المصرفية في القانون التجاري مدلوله الخاص به الذي يختلف عن الآخر فإنه لا يسوغ الخلط بينها ولو تشابه أى منها بالآخر . ولما كان مشروع قانون الدفعة قد أغفل النص على استحقاق ضريبة الدفعة على الودائع ولم يخلها ضمن الأعمال المصرفية التي مددها في قانون الدفعة وأخضعها لهذا الرسم فإن الودائع لا تخضع لرسم الدفعة النسبي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسنى الفتوى والتشريع إلى عدم خضوع الودائع في البنوك لرسم الدفعة .

(جلف ٣٦/٢/١١ — جلسة ١٩٧٩/١١/١٤)

وبذات المعنى ملف ١٩٩/١/٣٧ بالجلسة ذاتها .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الرسم المفروض على البنوك غير التجارية بمقتضى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — الواقعة المنشئة لهذا الرسم — هي حصول البنك فعلا على القرض — عدم الاعتماد بتاريخ إبرام القرض أو باستمرار المديونية .

ملخص الفتوى :

يستفاد من عبارات نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ أن الواقعة المنشئة للرسم هي حصول البنك على مبلغ القرض فعلا أى دخول مال القرض في حصيلته ، ولا عبء في هذا الصدد بتاريخ إبرام العقد ولا باستمرار المديونية أو عدم استمرارها ، ومن ثم فإذا تم إبرام القرض في سنة من السنوات وتراخى صرف قيمته للبنك المقرض إلى السنة التالية أو غيرها من السنوات ، فإن الرسم لا يستحق عن السنة التي تم فيها إبرام العقد ، وإنما يستحق عن السنة التي تم فيها قبض قيمته ، وإذا

سرف مبلغ القرض على اقتساط في مواعيد معلومة فان الرسم لا يستحق الا على ما يحصل عليه البنك خلال كل سنة من هذه الاقتساط ، وحكمة ذلك ان الرسم انما يفرض على الاموال التي تدخل حصيلة البنك لاستغلالها في اوجه نشاطه ، ومن ثم لا يجوز فرضه على اموال لم يحصل عليها فعلا وقد تكون في حكم المعدومة اذا ما افلس المقرض او توقف عن الدفع .

والقول بان مناط استحقاق الرسم هو قيام المديونية المترتبة على عقد القرض مبرود بان نص العبارة الاخيرة من الفقرة الاولى قاطع في الدلالة على ان استحقاق الرسم منوط بواقعة الحصول فعلا على القرض ، وهذه الواقعة لا تحدث الا مرة واحدة اذا تم قبض القرض كله مرة واحدة او مرات اذا كان قبضه على اقتساط على نحو ما تقدم ذكره ، اما استمرار المديونية عدة سنوات فلا اثر له في فرض الرسم .

(لغوى ١٢٥ في ١٧/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

الرسم المفروض على البنوك بمقتضى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان — وعلاؤه — هو الودائع بالنسبة للبنوك التجارية ، والقروض التي تحصل عليها البنوك غير التجارية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان على ان « يحصل من كل بنك تجارى سجل طبقا لاحكام هذا القانون رسم سنوى بنسبة ١٠ مليارات من كل مائة جنيه من جملة الودائع في ٣١ من ديسمبر من كل سنة ، اما بالنسبة للبنوك الاخرى فيكون الرسم بواقع ٢٠ مليا من كل مائة جنيه من مجموع القروض التي يكون البنك قد حصل عليها خلال السنة المالية . »

ويجب اداء هذا الرسم خلال شهر يناير من كل عام وذلك عن الاثنى عشر شهرا السابقة .

ويتولى البنك المركزي تحصيل هذا الرسم في حساب خاص ولا يجوز الاتفاق منه الا في الوجوه التي يتفق عليها مع وزير المالية والاقتصاد —

وظاهر من هذا النص أن الفقرة الاولى منه ذات شطرين : اولهما — خاص بالرسم المنفرد على البنوك التجارية ، والثاني — خاص بالرسم المنفرد على البنوك الاخرى ، وقد جعل المشرع الودائع وعاء للرسم في حالة البنوك التجارية ، بينما جعل القروض وعاء له في حالة البنوك غير التجارية مراعيًا في هذه التفرقة بين نوعي البنوك الوضع القانوني لكل منهما ، ذلك أن البنوك التجارية تعتمد في ممارسة نشاطها أصلاً على الودائع التي يودعها الأفراد لديها ، في حين أن البنوك غير التجارية تعتمد أصلاً على التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي ومصدره القروض التي تحصل عليها من الجهات الاخرى ، ولا يعتبر قبول الودائع من أهله نشاطها الرئيسي .

ويبين من ذلك أن المشرع فرض الرسم على الاموال التي ترد الى البنوك التجارية في صورة ودائع ، وذلك التي تحصل عليها البنوك غير التجارية في صورة قروض ، وهذه الاموال هي الوسيلة التي تعمل عليها في ممارسة نشاطها ، وغنى من البيان أن الرسم إنما يفرض على الودائع التي تدخل البنوك باعتبارها مدنية ، وشأن القروض في هذا الصدد شأن الودائع ، أي أنها القروض التي يقرضها البنك كمدن لتحويل عملياته للاستعانة بها في ممارسة نشاطه ، وليست تلك التي يقرضها للغير كدائن ثم يحصلها منه ، فعبارة نص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ قاطعة في الدلالة على هذا المعنى ، فضلاً عن حكمة التشريع التي امتنعت بفرض الرسم على اموال تقرضها البنوك لاستثمارها في عملياتها ، وهذه الحكمة تتفق بالنسبة الى الاموال التي تقرضها البنوك للغير .

(فتوى ١٢٥ في ١٧/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

الرسم المنفرد بمقتضى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — تحديد وعائه بالنسبة للبنوك غير التجارية — شموله القروض التي تحصل عليها سواء كان مصدرها البنك المركزي أم أية جهة أخرى .

ملخص الفتوى :

انه وان كان الاصل أن تحصل البنوك على القروض من البنك المركزي

باعتباره بنك البنوك ، الا انه ليس ثمت مانع ثانوى يحول دون حصولها على قروض من جهات أخرى ، وقد ورد نص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه في شطره الخاص بتحديد الرسم على مجموع القروض التى تحصل عليها البنوك غير التجارية ، عابا مطلقا يتناول كلمة القروض سواء اكان مصدرها البنك المركزى أم اية جهة أخرى ، ومن لم يكون قصر الرسم على القروض التى تحصل عليها البنوك غير التجارية من البنك المركزى فقط تخصيصا بغير مخصص ، كما أنه لا وجه للترفة في فرض هذا الرسم بين القروض حسب مصادرها ما دامت حصيلتها جميعا تستغل في سبيل تحقيق أغراض البنك لا فرق في ذلك بين قرض وآخر .

(مرقى ١٢٥ في ١٧/٢/١٩٥٩)

قلعة رقم (٧٧)

الجدأ :

التزام كل من البنك العربى الافريقى والمصرف العربى السدولى للتجارة الخارجية وبنك فيصل الإسلامى المصرى بحكم المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولة على التراكات ، وحكم المادتين ٤٤ ، ١٤٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولة على التراكات تنص المادة ٢١ منه على أنه « يجب على كل شخص أو مصرف أو شركة أو سمسار من سمسارة الأوراق المالية يكون مدين للتركة بشيء من القيم المالية المملوكة لها أو سنداتها أو من حقوقها عاب ، أو كان مؤدما منده في حيازته شيئا مما ذكر ، يقدم الى مصلحة الضرائب في خلال سبعة أيام من تاريخ عمله بوفاء صاحب التركة اقرارا محررا طبقا للاوضاع البيئة في اللائحة التنفيذية .. وفضلا من ذلك فإنه لا يجوز لواحد مما ذكروا أن يسلم شيئا مما في نمته الى الورثة أو الوصى لهم أو الجوهوب لهم مباشرة ولا بواسطة الغير الا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على تحديد رسم الابولة المستحقة للخرانة أو على أن التركة غير مستحق عليها رسوم كما أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الافريقى يقضى في المادة الاولى منه بأن « يرخص

في تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لاحكام هذا القانون والنظام المرافق ... » وتنص مادته الثانية على أن اسم هذه الشركة « البنك العربي الافريقى » - شركة مساهمة مصرية وغرضها القيام بجميع الاعمال المصرفية المبينة في القانون المرافق ..

كما تقضى مادته الخامسة ، بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تسوية الاوضاع بين البنوك العاملة في مصر ، بأنه « فيما مدا ما نص عليه في هذا القانون وفي النظام الاساسى المرافق لا تسرى على هذه الشركة احكام التأميم ولا القوانين المنظمة للشركات المساهمة وتنظيم التعامل في النقد الاجنبى ، كما لا تسرى على العاملين فيها القوانين والقرارات المنظمة لشئون التوظيف والمرتبات والمكافآت والمعاشات في المؤسسات العامة والشركات المساهمة ولا تخضع لرقابة ديوان المحاسبات » .

وايضا اتفاقية تأسيس المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتتبية الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ والتي تقضى المادة التاسعة منها بأنه « لا يجوز اتخاذ اجراءات تأميم او مصادرة او غرض الحراسة على المصرف او على ائصبة الاشخاص الاعتبارية او الطبيعية في رأس مال المصرف او على المبالغ المودعة والتي توجد في بلد العضو ، كما لا يجوز اتخاذ اجراءات التحجز القضائى او الادارى عليها . وتنص المادة الحادية عشر على أن اموال المصرف وكذلك ارباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة سواء في مركزه الرئيسى او فروع او مكاتبه او توكيلاته التى قد توجد في بلد العضو تعمى من كافة انواع الضرائب والرسوم والدمغات كما تعمى من تحصيل أى ضرائب او دمغات قد تفرض على العملاء . كما لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجر القضائى او الادارى عليها قبل صدور حكم نهائى . وتقضى المادة الثانية عشر بأن لا يخضع المصرف وفروعه وتوكيلاته وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائى او الإدارى او المحاسبى في داخل بلد العضو . كما تنص المادة الثالثة عشر على أن حسابات المودعين والتي قد توجد في بلد العضو سرية ولا يجوز الاطلاع عليها » .

كما يقضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى في مادته الاولى بأن « يرخص في تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لاحكام هذا القانون تسبى بنك فيصل الاسلامى المصرى » .

وتنص مادته التاسعة على أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات التأميم أو المصادرة أو غرض الحراسة أو الاستيلاء على ممتلكاته أو على المبالغ المودعة به أو على انصبة الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية في رأس مال البنك كما لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها إلا بحكم قضائي نهائي أو بحكم محكمين نهائي .

كما تنص المادة الثانية عشر على أنه « .. لا يخضع البنك وشركاته وفروعه وتوكيلاته ومكاتبه وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة بأنواعها المختلفة » .

كما تنفي المادة الثالثة عشر من هذا القانون بأن « تكون حسابات المودعين سرية ولا يجوز الاطلاع عليها » .. كما أن قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص المادة ٤٤ منه على أنه « على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصص من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مغاليل عمليات الشراء أو التوريد أو المفاوضات أو الخدمة إلى أي شخص من القطاع الخاص نسبة من هذا المبلغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه » :

١ - وزارات الحكومة ومصارفها والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بمقتضى قوانين خاصة أخرى » كما تنفي المادة ١٤٤ منه بأن يلتزم مديرو البنوك والمكلفون بإدارة أموال المنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم من الممولين بأن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب من لهم صفة الضبطية القضائية عند كل طلب الدفاتر التي يفرش عليها قوائم التجارة أو غيره من القوائم أملاكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقرها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين . ويفترض أنهم يسكنون فعلاً هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وغيرها ويتبع عليهم عبء اثبات العكس ، ولا يجوز الامتناع من تبين موظفي مصلحة الضرائب مما لهم صفة الضبطية القضائية من الاطلاع

وتنص المادة ١٤ من هذا القانون على أن تلزم المعاهدة التعليقية والهيئات والمنشآت المعفاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون

ان تقدم الى موظفى مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها وكل ما يتطلب بتقديمه من مستندات . وتقتضى المادة ١٨٧ بأن « يعاقب بغرامة لا تقل من ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه في الحالات الآتية :

١ -

٢ -

٣ - الامتناع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من هذا القانون » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أولا : أن المشرع بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسوم ايلولة على الشركات ، أوجب على كل شركة أو مصرف أو شخص يكون مدين للشركة أو حائز لاي من القيم المالية المملوكة أو من حقوقها بصفة عامة أن يقدم الى مصلحة الضرائب اقرارا يبين كل ما في ذمته للموتوى ، ولا يسلم شيئا من هذه الحقوق الى الورثة ومن في حكمهم ، الا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب تفيد اداء ضريبة الشركات ورسم ايلولة للمستحقين ، أو عدم استحقاق أى منها على الشركة ، والا كان مسئولا قبل المصلحة عن الضرائب والرسوم المستحقة عن القيم والاموال والحقوق التى تخلى عنها بغير حق ، وأوجب المشرع هذا الالتزام على عاتق الشركات والمصارف على اطلاقها ، الامر الذى يؤدى الى خضوع كل من البنك العربى الامريكى والمصرف العربى الدولى وبنك فيصل الاسلامى المصرى بهذا الالتزام ، ولا تؤثر فى ذلك أن هذه المصارف انشئت بمقتضى قوانين خاصة ، ذلك أن هذه القوانين لم تستثنى تلك المصارف من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه كما أنه لا وجه للاحتجاج بسرية حسابات المودعين فى هذا المجال ، أو اعفائهم من الضرائب ، لان الامر هنا يتعلق بالوارث ومن فى حكمه وهو غير المودع أو العميل .

ثانيا : أن المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، أورد حكما عاما مؤداه التزام وزارات الحكومة ومصارفها ، والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، أو بمقتضى قوانين خاصة ، بأن تخصم من كل مبلغ يجاوز عشرة جنيهات تدفع الى أى شخص من اشخاص القطاع الخاص على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المفاوضات أو الخدمات نسبة يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية ، تحت حساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على

الشخص المنفوع اليه المبلغ ، ولما كانت المصارف الثلاثة ، سائلة الذكر تعتبر طبقا لقوانين انشائها ، من الشركات المنشأة بمقتضى قوانين خاصة ، ومن ثم تلزم باجراء الخصم المشار اليه ، ولا يعنى ذلك خضوع هذه المصارف لضريبة الارباح التجارية والصناعية ، التى نصت قوانين انشائها على عدم خضوعها لها ، ذلك أن المشرع يفرق بين الجهات التى تلزم باجراء الخصم ، بغض النظر عن خضوعها للضريبة من عدمه ، وبين اشخاص القطاع الخاص المتعاملين مع هذه الجهات والخاضعين للضريبة ، وآية ذلك أن المشرع اورد وزارات الحكومة ومصلحتها من بين الجهات التى تلزم باجراء الخصم ، وهى بطبيعة الحال ليست من المنشآت الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ثالثا : أن المشرع بمقتضى المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من قانون الضرائب على الدخل ، آتف البيان ، الزم مديري البنوك والمكاتب بإدارة اموال ، وكل من يكون من مهمتهم دفع إيرادات القيم المنقولة ، الخاضعين للضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، وغير الخاضعين لها على السواء ، بأن يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب من لهم صفة الضبطية القضائية ، منذ كل طلب ، الدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من تنفيذ أحكام القانون بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين .

ومن حيث أن البنوك الثلاثة المشار إليها قد تضمنت القوانين الخاصة بها أحكاما تقضى بعدم خضوعها لقواعد الرقابة المختلفة ، وبسرية حسابات المودعين الا أنه لا يجوز التحدى بذلك في مواجهة مصلحة الضرائب التى يحق لها الاطلاع على دفاتر وأوراق هذه البنوك للتثبت من تنفيذ أحكام قانون ضريبة الشركات ، وفي هذه الحالة لا يتعلق الامر بالمودع أو العميل لولائه وإنما يتعلق بالوارث ومن في حكمه ، كما سلف القول ، كما يحق لمصلحة الضرائب الاطلاع على هذه الدفاتر والاوراق للتثبت من تنفيذ أحكام الضريبة على المرتبات بالنسبة للعاملين بهذه البنوك ، وكذلك في حالة الجرائم التى تنسب لاي من المودعين ونفا لاحكام القوانين السارية في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : خضوع الاموال المورثة الموجودة تحت يد كل من البنك العربى الامريكى والمصرف العربى الدولى وبنك فيصل الاسلامى المصرى ، لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

ثانيا : التزام المصارف السالف ذكرها ، بواجب الخصم المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ آتف البيان .

ثالثا : جواز الاطلاع على دفاتر وأوراق هذه البنوك ، للتثبت من تنفيذ احكام قانون ضريبة التركات ، وتواعد الضريبة على المرتبات ، وفي حالة الجرائم التي تنسب لاي من المودعين .

(ملف ١٦/٢/٤١ - جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ أن التحويلات الخارجية الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج هي التي يتحقق بشأنها الواقعة المتشكلة للضريبة المفروضة - الانفاق المحلي بطريق الخصم من ارصدة الحسابات غير القيمة لدى البنوك المحلية لا يعتبر تحويلا الى الخارج في تطبيق احكام هذا القانون اذ لا يؤدى الى دفع في الخارج وهو شرط اساس استحقاق تلك الضريبة لا يتحقق هذا الشرط باضافة المبلغ محل هذا الانفاق الى حساب آخر غير مقيم لسفارة اجنبية لدى البنوك المحلية مهما كانت المزايا المقررة في القانون والمعرف للدوليين للسفارة الاجنبية وما عليها من اوضاع دولية - ارصدة هذا الحساب تظل واقما وقانونا داخل الدولة الكائن بها دار السفارة ولا تعد فعلا او حكما لدى بنوك الدولة الاجنبية - المبالغ المضافة لمعليا الى ارصدة هذا الحساب لا تعد تحويلا الى الخارج .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ يفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين بنص في مادته الاولى على أن تفرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج ايا كان طرق التحويل حتى ولو أودعها المسافر عند خروجه من البلاد .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن التحويلات الخارجية الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج

هى التى يتحقق بشأنها الواقعة المنشئة للضريبة المفروضة بالقانون المذكور ،
أما الاتفاق المحلى بطريق الخصم من أرض الحسابات غير القيمة ومن بينها
الحسابات المجمعة لدى البنوك المحلية فلا تعتبر تحويلا الى الخارج فى
تطبيق احكام هذا القانون ، اذ لا يؤدى ذلك الى دفع فى الخارج وهو شرط
اساس لاستحقاق تلك الضريبة ، ومن ثم لا يتحقق هذا الشرط باضافة
المبلغ محل هذا الاتفاق الى حساب آخر غير مقيم لسفارة اجنبية لدى احدى
البنوك المحلية ، فهى كانت المزايا المقررة فى القانون والعرف الدوليين
للسفارة الاجنبية وما يضيفانه عليها من اوضاع دولية ، فان ارصدة هذا
الحساب تظل واقعا وقانونا داخل الدولة الكائن بها دار السفارة ولا تعد
فعلا او حكما لدى بنوك الدولة الاجنبية ، ومن ثم فان المبالغ المضافة
عليها الى ارصدة هذا الحساب لا تعد تحويلا الى الخارج فى معنى القانون
رقم ١٤٩ المشار اليه ولا تبال من ذلك ما اثاره الصنف عن تهريب الاموال
الى الخارج فيها لو لم تفرض الضريبة على التحويلات التى تتم الى السفارات
الاجنبية ، فذلك مسألة لا شأن لها بامر استحقاق الضريبة من عنده حيث
المناط فى فرضها هو تحقق الواقعة المنشئة لها على ما سلف البيان ، فضلا
من ان تهريب الاموال الى الخارج من جرائم النقد التى تكفلت بها قوانين
النقد ولا حسابة لاحد فى مواجهتها .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم ، لما كان الثابت من الاوراق ان المدمية
قامت بتاريخ ١٩٧٤/٤/١ بصرف مبلغ من حسابها غير المقيم لدى بنك
الاسكندرية - فرع قصر النيل - لحساب السفارة الفرنسية غير المقيم
لدى بنك القاهرة ، فان ما تم على هذا النحو لا يعد من التحويلات الخارجية
الراسائية التى تستحق عنها الضريبة المفروضة بمقتضى المادة الاولى من
القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . وبالتالي فان الضريبة
المخصوصة من حساب المدمية بمناسبة هذه العملية (٥ ٪) تكون غير
مستحقة قانونا واجبة الرد ، مما يتضمن معه الغاء القرار المطعون فيه فيما
انطوى عليه من امتناع عن الغاء خصم هذه الضريبة . اما ما تم خصمه
من حساب المدمية كمعولة مصرفية (٦ ٪) فلا محل لاثارته فى الطعن المائل ،
وما دام انه مقام من الحكومة ومن هنا فان الحكم المطعون فيه لم ينص فى
شئ من هذه المعولة .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب لا يكون الحكم المطعون فيه قد
خالف القانون ويكون الطعن عليه فى غير محله متعين الرضى والزام الجهة
الادارية الطاعنة المصروفات .

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

الفرع الاول

مجلس الادارة

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أحد البنوك وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيهما وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات — تناول هذا الحظر البنوك أيا كان الشكل الذي تتخذه شركة مساهمة أو مؤسسة عامة — أساس ذلك ومثال بالنسبة لحظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك المركزي والعمل كمندوب مفوض لإدارة بنك زلخا .

ملخص الفتوى :

يثور التساؤل فيما اذا كانت المادة (٢٩) (فقرة أخيرة) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، اذ تحظر على عضو مجلس ادارة بنك من البنوك الجمع بين هذه العضوية وبين عضوية مجلس ادارة بنك آخر ، أو القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيهما — انما تعنى بذلك البنوك المتخذة شكل شركة مساهمة ، دون ما عداها من بنوك أخرى لا تتخذ هذا الشكل لم انها تتناول البنوك أيا كان شكلها القانوني .

ولبيان الرأى في تفسير المادة ٢٩ فقرة أخيرة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومقتضى الأمر القول أن الفقرة الأخيرة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ محل الخلاف المتقدم ببيانه ، اضيفت ابتداء الى هذا القانون بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ثم عدلت بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ونصها قبل هذا التعديل هو « لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك أن يجمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيهما » وتقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الاشتراك في عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك أصبح لا يتلائم معه الاشتراك في عضوية

مجلس إدارة بنك آخر أو أى شركة من شركات الائتمان باعتبار أن مصالح هذه الشركات تتعارض مع بعضها البعض ، إذ لكل شركة سياسة معينة يضرها اطلاع شركة أخرى عليها . لذلك رأت الوزارة حفظاً للائتمان المالى والمصرفى إضافة مقرة جديدة الى المادة ٢٩ تحظر على عضو مجلس إدارة أى بنك من البنوك أن يجمع الى ذلك - عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما ، حتى يظل الباب فى وجه كل تعاليل . وفى ذلك أيضا مزايا المنافسة الحرة وعدم تحقيق فكرة الاحتكار أو السيطرة فى الشؤون المالية ذات الأثر البالغ فى الحياة الاقتصادية .

وقد عدل نص هذه الفترة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ - فاصبح كالآتى « ولا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك التى تزاول نشاطها فى مصر أن يجمع الى عضويته مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما » .

وقد قصد بهذا التعديل ، على ما يبين من المذكرة الايضاحية لهذا القانون الأخير - أن يقصر الحظر الوارد فى الفترة الأخيرة من المادة ٢٩ المشار اليها - على حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك من البنوك التى تزاول نشاطها فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما .

والذى يبين من ذلك أن الشارع حين قرر حظر الاشتراك فى عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك وبنك آخر ، إنما قصد تحقيق غاية معينة ، هى حفظ الائتمان المالى والمصرفى مما اقتضى ألا يشترك فى عضوية مجلس إدارة بنك من يكون عضواً فى مجلس إدارة بنك آخر ، أو يقوم فيه بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة ، حتى يستقل كل بنك بإدارته وبالقيام بعمل الإدارة أو الاستشارة فيه فيجرب سياسته وفق ما يقرر فى هذا الخصوص ، مما قد يتعارض مع السياسة التى يجرى عليها بنك آخر ، ولذلك حظر الاشتراك فى عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك أو القيام بعمل من أعمال الاستشارة فى أيهما ، حتى لا يطلع على سياسته أى بنك آخر أو يشترك فى نشاطه من يقوم بالإدارة أو بأعمال الاستشارة فى بنك آخر . وقد أورد الشارع هذا الحكم فى قانون الشركات المساهمة أخذاً بما كان حاصلًا من أمر أغلب البنوك القائمة وقتئذ ، حيث كانت عند إضافة حكم النص شركات مساهمة .

وعلى مقتضى ما سبق يكون المقصود بالبنك في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها — هو أى « بنك » بالمعنى المعلوم لهذه الكلمة ، وهو من يباشر عمليات البنوك . وبذلك يشمل مدلول اللفظ البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة ، والبنوك غير المتخذة هذا الشكل ، وهى المؤسسات العامة التى تباشر أعمال البنوك . ومعلوم أن الأصل فى البنوك أن تتخذ شكل الشركة المساهمة (م ١٩ و ٢١ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧) ، على أنه استثناء من ذلك قد تباشر المؤسسات العامة أعمال البنوك فى حدود القرار الصادر بإنشائها (م ١٩ من القانون سالف البيان) . وقد قصد الشارع بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر البنوك بالمعنى القانونى المصطلح عليه لهذا اللفظ وهو كل من يزاوِل عمليات البنوك على ما سلف الإيضاح ، بما يقتضى القول بأن حكم الفقرة المشار إليها يتناول البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة والبنوك المتخذة شكل مؤسسات عامة .

ولا يغير من النظر المتقدم أن يرد لفظ البنوك المشار إليه فى قانون خاص بالشركات المساهمة وأن يجرىء فى المذكرة الإيضاحية له ، ما قد يحمل على أن النص يتحدث عن البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة وحدها إذ أن ورود اللفظ على مادة وردت فى قانون خاص وأحكام الشركات المساهمة لا يكفى بذاته لتخصيصه بحيث لا يتناول إلا البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة ، إذ الحكمة من تقرير حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك ، وهى أن لكل بنك سياسة ، قد يضار من اطلاع بنك آخر عليها ، تتوافر فى البنوك أيا كان شكلها . أما ما جاء فى المذكرة الإيضاحية مما سلف بيانه ، فهو لا يعدو أن يكون من قبيل الإشارة إلى الغالب من أمر البنوك وهو كون أكثرها متخذاً شكل شركات المساهمة ، ولا يعد حجة القول بقصر الحظر الوارد فى النص على حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك . على البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة .

ويخلص مما تقدم أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون سالف الذكر يسرى فى حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنك وبين عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو العمل فيه أيا كان الشكل القانونى الذى يتخذه أى من البنكين .

وأخذاً بالرأى السالف تقريره يكون من غير الجائز قانوناً ، أن يجمع المفوض بإدارة بنك زلخا إلى ذلك عضويته لمجلس إدارة البنك المركزى ،

لان ذلك امر محظور في حكم المادة ٢٩ مقرة اخيرة السالف بحثها ، ومن ثم يكون من غير الجائز قانونا ان يجمع السيد الدكتور وكيل وزارة الاقتصاد بين عضوية مجلس ادارة البنك المركزي ، وبين التفويض بادارة بنك زلخا .

(انتهى ١٨٦ في ١٩٦٤/١/٥)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

الجمع بين رئاسة مجلس ادارة بنك وعضوية مجلس ادارة بنك آخر محظورة عملا بحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - الاستثناء الوارد بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام الاستثمار يقتصر على من تناولهم فقط وهم ممثلي الاشخاص الطبيعية والاجنبية في مجلس ادارة شركات الاستثمار - قانون الشركات الجديد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حظر صراحة الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك واحد .

ملخص الفتوى :

ان عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة ومن بينها البنوك كان حذفا الاصل عشرة مجالس في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ ثم خففت الى ست مجالس بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ثم وضع حكم خاص للبنوك بملغى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٤ قصرت بمقتضاه عضوية مجالس ادارتها على مجلس واحد وعلى ذلك خفض النصاب عضوية مجالس ادارة الشركات الى اثنين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ثم الى مجلس واحد بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ فتساوت في ذلك مع البنوك ومن ثم كان القاعدة العامة كانت وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تجوز الجمع بين عضوية مجالس ادارة البنوك وكانت تقتصر تلك العضوية على مجلس ادارة بنك واحد وبالفعل فان الاستثناء الذي اوردته القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام الاستثمار على تلك القاعدة يتحدد في ضوء هذا المضمون كما انه يقتصر على من تناولهم فقط وهم ممثلي الاشخاص الطبيعية والاجنبية في مجلس ادارة شركات الاستثمار فلا يجوز لغير هؤلاء الممثلين الاجنبية في عضوية اكثر من مجلس ادارة بنك واحد وذلك فيها عدا الاشتراك في عضوية اكثر من مجلس ادارة بنك واحد وذلك فيها عدا

مجلس بنوك القطاع العام في مجالس ادارة بنوك الاستثمار الذين استثناهم
المشرع صراحة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ واذا أخذ
المشرع في قانون الشركات الجديد بذات الحكم في المادة ٩٤ فمنع بنفس عام
الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك واحد فان الاستثناء الخاص
من تلك القاعدة الواردة بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يظل مقصورا
على ممثلي الاشخاص الطبيعية والاجنبية دون غيرهم ، وبناء على ذلك
فانه لا يجوز للمعرضة حاله أن يجمع بصفته الشخصية بين رئاسة مجلس
ادارة بنك مصر امريكا الدولي وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطني
الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
جمع الدكتور / بين رئاسة مجلس ادارة بنك مصر امريكا
الدولي وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطني .

(فتوى ٩٣٦ في ١٦/٩/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام قانون البنوك
والاثنان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — سريانه على القروض والتسهيلات
الاثنان التي منحتها البنوك لبعض اعضاء مجالس ادارتها قبل تاريخ
العمل به بالنسبة الى ما لم يكن قد تم سحبه من مبالغ تنفيذها لهذه القروض
والتسهيلات — عدم خضوع المبالغ المساق اداؤها لهذا القانون بل تظل
محمومة بالقانون الذي ابرمت في ظله .

ملخص الفتوى :

تقضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام
الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات
المسؤولية المحدودة بأنه « لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا نقدياً ، من أى
نوع كان ، لاي من اعضاء مجلس ادارتها أو أن تضمن أى قرض يعقده
أحدهم مع الغير . ويستثنى من ذلك ، البنوك وغيرها من شركات الائتمان،
فيجوز لها — في مزاولة الاعمال الداخلة ضمن فرضها وبفنس الاوضاع
والشروط التي تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور العملاء — أن تقرض أحد
اعضاء مجلس ادارتها أو تتتح له اعتمادا ، أو تضمن له القروض التي

يعتقدها مع الغير .. ويعتبر بإطلا كل عقد يتم على خلاف أحكام هذه المادة ،
دون اخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء » .

ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ونص في المادة الاولى منه على أن « يضاف الى
القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه مادة جديدة برقم ٣٩ مكررا
نصها كالآتي » وكذلك يحظر على البنوك التجارية اعطاء قروض أو مبالغ
تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة
البنك ، أو لاية منشأة يكون أعضاء مجلس ادارته شركاء فيها أو أعضاء
في مجالس ادارتها ، وذلك بصفتهم الشخصية » .

كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « يضاف الى القانون
المذكور مادة جديدة برقم ٤٧ مكررا نصها كالآتي : » وكذلك لا يجوز للبنوك
العقارية أو للبنوك الصناعية أن تقدم سلفيات من أى نوع كان لى عضو
من أعضاء مجلس ادارتها أو لاية منشأة أخرى يكون أعضاء مجلس إدارة
البنك شركاء فيها أو أعضاء في مجالس ادارتها ، وذلك بصفتهم الشخصية » .

وقضت المادة الثالثة من القانون المشار اليه بأن يعتبر لافيا كل
ما يخالف أحكامه . وقد عمل به اعتباراً من ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ، وقد ثار على أثر ذلك الخلاف حول أمرين :

الاول - مدى سريان الحظر المنصوص عليه في هذا القانون على
القروض التي عقدت قبل سريانه ولا زال تنفيذاً ممتداً بعده وعلى
التسهيلات الائتمانية بالحساب الجارى لمدة معينة تمتد بعد نفاذ التعديل
أو لمدة غير معينة ،

الثاني - لثر سريان الحظر على القروض والتسهيلات الائتمانية
المشار اليها وهل يقتضى رد المبالغ السابق اقراضها فوراً أم يتمين التريث
الى حين حلول أجل الاستحقاق وما هو الحكم اذا كان العقد غير محدد المدة
كحالة منح تسهيل ائتماني بالحساب الجارى لمدة غير محددة وهل يصح
في مثل هذه الحالة اعتبار أن مدة العقد سنة واحدة اخذا بما جرى عليه
العرف المصرى من أن مدة المبيعات التجارية يجب ألا تزيد على سنة .

ويتعين لبدء الرأى في هذا الخلاف تحديد مجال سريان القاعدة التي
تضمنتها المادة ٣٥ من قانون الشركات والقاعدة التي استحدثتها القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ من حيث الزمان .

والاصل في تنازع القوانين من حيث الزمان بالنسبة الى العلاقات القانونية المترتبة على ارادة المتعاقدين — هو سريان القانون القديم على العقود التي أبرمت في ظله من حيث تكوينها ومن حيث آثارها سواء منها ما ترتب في ظل القانون القديم أو ما ترتب في ظل القانون الجديد ولا يستثنى من ذلك الا حالة النص في القانون الجديد على سريان احكامه باثر مـوـرى بالنسبة للآثار التي تنشأ في ظله من عقود سابقة عليه أو كان ذلك القانون متعلقا بالنظام العام أو الاداب .

وإذا كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه خلا من النص على سريان احكامه باثر مـوـرى بالنسبة الى الآثار الناشئة في ظله من عقود أبرمت قبل سريان احكامه ، الا انه ينظم مسائل تمت بأولق الاسباب الى النظام العام ذلك لان الحظر الذي شرع في شأن الفروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح لأعضاء مجالس ادارة البنوك المنصوص عليها فيه يستهدف تحقيق مصلحة عامة أساسية تتعلق بنظام البنوك المشار اليها التي تقوم بأعمال وثيقة الصلة بالنظام الاقتصادي للبلاد شديدة التاثير فيه بما حدا بالمرشع الى ترتيب البطلان على مخالفته بل الى تقرير جزاء جنائي على من يخالفه وذلك في المادة ٦٠ من قانون البنوك والائتمان التي تنص على ان : « كل من خالف أحكام الالزام أو الحظر الوارد في هذا القانون أو اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه » .

ويخلص مما تقدم أن احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المتكسدم ذكره تسري باثر مـوـرى يتناول الآثار التي تنشأ في ظله من عقود أبرمت قبل تاريخ العمل بأحكامه . وعلى مقتضى ذلك فإنه بالنسبة الى الامر الاول من الامرين مثار الخلاف لا يجوز تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من عقود القرض والتسهيلات الائتمانية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم يمتنع على البنوك اداء ما لم يؤد من قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الى أعضاء مجلس الادارة المشار اليهم .

وفيما يتعلق بالامر الثاني وهو بيان حكم القانون فيما سبق اداؤه من مقادير القروض والتسهيلات الائتمانية في ظل القانون القديم الى أعضاء مجلس الادارة فإنه تتمتع التفرقة بين حالتين : حالة ما اذا كانت عقود القرض وعقود التسهيلات محددة المدة وفي هذه الحالة تظل آثار العقد الواقعة في ظل القانون محكومة بهذا القانون ، ومن ثم لا يجوز مطالبة أعضاء مجلس الادارة برد ما سبق اداؤه اليهم فور العمل بالقانون الجديد وانما تكون تلك المبالغ واجبة الرد عند حلول أجل الاستحقاق المنصوص عليه في

العقد ، وحالة ما اذا كانت العقود غير محددة المدة كالتسهيلات الائتمانية بالأخصاب الجارى .

ولما كانت القاعدة المقررة هي أنه في العقود غير المحددة المدة ، يجوز لكل من طرفى العقد انتهائه في أى وقت وعلى ذلك يتعين على البنوك إنهاء العقود المشار إليها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ وتبعاً لذلك تعتبر المبالغ السابق أداؤها الى أعضاء مجلس الإدارة من التسهيلات الائتمانية المشار إليها مستحقة الاداء أى واجبة الرد اعتبارا من تاريخ انتهاء العقد أى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لهذا انتهى الرأى الى سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان على القروض والتسهيلات الائتمانية التى عقدت قبل تاريخ العمل به بالنسبة الى ما لم يكن قد تم سحبه من مبالغ تنفيذا لهذه القروض والتسهيلات قبل التاريخ المشار اليه ، أما المبالغ السابق أداؤها الى أعضاء مجلس الإدارة تنفيذا لتلك القروض والتسهيلات في المدة السابقة على ذلك فانها لا تخضع للقانون المشار اليه ، ومن ثم تظل محكمة القانون الذى عقدت في ظله على نحو ما تقدم .

(نوى ١٠٧٤ في ١٥/١٢/١٩٦٠)

الفرع الثاني : ممثلو الحكومة وفيها

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة ومندوبيها في الشركات والهيئات الخاصة مقصور التطبيق على ممثلى الحكومة او الهيئات العامة لدى الشركات او غيرها من الهيئات ولا ينطبق على ممثلى البنوك باعتبار أنها ليست من الحكومة او الهيئات العامة — اجازة النظم الخاصة لبعض الشركات الاجنبية التى تساهم فيها البنوك المصرية للشخص الاعتبارى المساهم في الشركة ان ينبى عنه شخصا طبيعيا مثله في الجمعية العمومية لمساهمي الشركة دون اشتراط لان يكون هذا الشخص الطبيعي مساهما في الشركة او ان يقدم أسهما لضمان عضوية مجلس الإدارة على ان يلتزم الشخص الاعتبارى بتقديم هذه الاسهم — التكيف القانونى لهذا الوضع هو ان الشخص الاعتبارى المساهم في الشركة الاجنبية يعتبر هو العضو الحقيقى للجمعية العمومية لمساهمي الشركة كما

يعتبر العضو الحقيقي لمجلس إدارتها — أساس ذلك — ينبنى على ذلك وجوب التمييز بين علاقتين أولهما العلاقة بين البنك المصرى والبنك الأجنبى والثانية العلاقة بين البنك المصرى وممثله فى البنك الأجنبى — المقابل الذى يستحق عن عضوية مجلس الإدارة فى البنك الأجنبى يكون حقا للبنك المصرى أما الممثل المصرى فلا يستحق له قبل البنك المصرى إلا مقابلا لعمله أو وكالته .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة ومندوبيها فى الشركات والهيئات الخاصة تنص على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٢) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ، تؤول الى الخزانة العامة جميع المبالغ — أيا كانت صورتها اننى يستحقها ممثلوا الحكومة والهيئات العامة ومندوبيها لدى الشركات أو غيرها من الهيئات . على أن تحدد المكافآت التى تصرف لهؤلاء الممثلين والمندوبين بقرار من الجهة المختصة بتعيينهم » ، وبين من هذا النص أنه مقصور التطبيق على ممثلى الحكومة أو الهيئات العامة لدى الشركات أو غيرها من الهيئات ، ومن ثم فلا انطباق لاحكام هذا القانون على ممثلى البنوك فى الحالة المعروضة لأن هذه البنوك ليست من الحكومة أو الهيئات العامة .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك ، إلا أنه لما كان يبين من مطالعة النظم الخاصة بالشركات الأجنبية محل البحث التى تساهم فيها بعض البنوك المصرية أنها تشترط جيبما فى عضو مجلس إدارة الشركة أن يكون مساهما فيها . وأن يقدم أسهما لضمان عضوية مجلس الإدارة ، إلا أنها — استثناء من هذه القاعدة — تجوز للشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة أن ينيب عنه شخصا طبيعيا يمثل فى الجمعية العمومية لمساهمي الشركة ويجوز انتخابه أو تعيينه عضوا بمجلس الإدارة بوصفه ممثلا للشخص الاعتبارى دون اشتراط لأن يكون هذا الشخص الطبيعى بذاته مساهما فى الشركة أو أن يقدم أسهما لضمان عضوية مجلس الإدارة ، على أن يلتزم الشخص الاعتبارى بتقديم هذه الأسهم .

ومن حيث أن التكليف القانونى لهذا الوضع أن الشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة الأجنبية يعتبر هو العضو الحقيقى للجمعية العمومية لمساهمي الشركة ، كما يعتبر العضو الحقيقى لمجلس إدارتها ، أما الشخص الطبيعى الذى ينوب عنه فى حضور هاتين الهيئتين فلا يعدو أن يكون ممثلا للشخص الاعتبارى فى القيام بهذه المهمة التى يستحيل على الشخص

الاعتبارى القيام بها ، يدل على ذلك أن وجود هذا الشخص الطبيعى فى الجمعية العمومية للشركة أو فى مجلس إدارتها رهن بمساهمة الشخص الاعتبارى فيها ، فإذا انقضت هذه المساهمة لآى سبب من الأسباب ، انقضت تلقائيا عضوية الشخص الطبيعى لمجلس الإدارة ، بل ويملك الشخص الاعتبارى — رغم استمرار مساهمته فى الشركة — أن يعزل ممثله فى مجلس إدارة الشركة ويحل محله شخصا آخر دون توقف على إرادة الشركة الأجنبية ، وهذا ما نصت عليه صراحة بعض أنظمة هذه الشركات ، بل أن بعضها الآخر نص على حيز عدد من مقاعد مجلس الإدارة للشخص الاعتبارى ليعين فيها من يشاء من ممثليه ويعزلهم أو يقصر حقهم أو يطيلها دون الرجوع الى الشركة الأجنبية .

وينبنى على ذلك أنه يتعين التمييز بين علاقتين : (١) العلاقة بين البنك المصرى والبنك الأجنبى ، فالأول مساهم فى البنك الثانى وعضو بمجلس إدارته ، وهذه العلاقة تحكمها أنظمة الشركة الأجنبية (٢) والعلاقة بين البنك المصرى وممثله فى البنك الأجنبى ، وهى علاقة عمل أن كان من العاملين بهذا البنك ، أو ملاقة وكالة أن كان من غير العاملين به ، وعلى ذلك فإن الممثل الذى يستحق من عضوية مجلس الإدارة فى البنك الأجنبى يكون حقا للبنك المصرى ، أما الممثل المصرى فلا يستحق له قبل البنك المصرى الا مقابلا لعمله أو وكالة يتحدد وفقا لمعد العمل أو عقد الوكالة ، ولا يتحدد بالمكافأة التى تصرف من البنك الأجنبى التى قد تزيد أو تنقص من الأجر المقرر للوكالة أو العمل .

ولا يحتاج فى هذا الخصوص بأن مكافأة عضوية مجلس الإدارة هى مقابل عمل أداة الممثل المصرى ، ولا يتصور أن الشخص الاعتبارى هو الذى أداه ، ذلك أن مكافأة عضوية مجلس الإدارة — كما هو مسلم — ليست مقابل عمل ، فعوض مجلس الإدارة لا يعتبر مبالا إلا فى شركات القطاع العام وفقا للقانون المصرى ، أما فى غيرها من الشركات فإن مكافأة عضوية مجلس الإدارة تعتبر مقابل لحصة معنوية يشترك بها عضو مجلس الإدارة كمكمل لحصة نقدية أو مينية يتعين أن يكون شريكا بها أيضا .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة يتبين ما يلى :

الحالة الأولى : مساهمة بنك مصر فى بنك مصر لبنان :

يبين من الاطلاع على النظام الاساسى لبنك مصر لبنان أنها شركة مساهمة لبنانية صدر بتأسيسها مرسوم من حكومة الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٤ من يونيو ١٩٢٩ ونص المادة الأولى من هذا النظام بعد تعديلها

في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٨ على أنه « تألفت بين المكتبتين وبين الذين يصبحون مالكون للاسهم الميينة بعد شركة مساهمة انونيم لبنانية أسماها « بنك مصر — لبنان » خاضعة للقوانين المعمول بها ولهذا القانون الاساسي للشركة » .

وتحت عنوان « الباب الثالث — مجلس الادارة » نصت المادة ١٥ من ذلك النظام على أن :

« يقوم بإدارة الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء على الاقل ومن خمسة عشر عضوا على الأكثر يختارون من بين المساهمين وتعينهم الجمعية العمومية العادية . ويجب أن يكون كل عضو في مجلس الادارة مالكا لخمسين سهما مدة عضويته وتخصص هذه الاسهم في مجموعها لثمان جميع تصرفات مجلس الادارة حتى التي يقوم بها كل عضو بصفته الشخصية .. » .

وفي الباب الخامس تحت عنوان « الجمعيات العمومية » تنص المادة ٣٢ على أن :

« تتألف الجمعية العمومية العادية من مساهمين أو نائبين عن مساهمين يملك الواحد منهم على الاقل عشرة أسهم مدفوع المطلوب من ثمنها . أما الجمعية غير العادية فانها تؤلف من جميع المساهمين مهما بلغ عدد أسهمهم بشرط أن يكون دفع عنها كل المبالغ المستحقة عليها .

ويمثل الشركات تمثيلا صحيحا الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الادارة ويمثل القصر والمحجور عليهم الاوصياء والقيوم ويمثل مالكي الرقبة المنتفعون بها دون أن يحتصر أن يكون هؤلاء الممثلون شخصا من المساهمين .

ومن هذا يبين أن « الشخص الطبيعي » الذي ينوب عن « الشخص الاعتباري » في عضوية الجمعية العمومية لمساهمي الشركة أو في مجلس ادارتها لا يعتبر بذاته عضوا في هاتين الهيئتين وانما هو ممثل للعضو الحقيقي وهو الشخص الاعتباري ذاته ، فالصفة التي ينفذها الشخص الاعتباري المساهم الحقيقي في الشركة على مظهره هي وحدها التي تخول هذا الشخص الطبيعي حق حضور الجمعية العمومية أو عضوية مجلس الادارة رغم انه ليس مساهما في الشركة ، وهو بالفرض ليس مالكا لاسهم ضمان العضوية ومن ثم فانه في العلاقة بين الشركة اللبنانية « بنك مصر لبنان » وبين « بنك مصر » الشركة المصرية التي تساهم في الشركة اللبنانية،

يعتبر بنك مصر ذاته كـشخص اعتبارى هو العضو الحقيقى فى الجمعية العمومية وفى مجلس الإدارة ، وليس الأشخاص الطبيعيون المشتركين فى هذه الجمعية أو ذلك المجلس الا ممثلين للمساهم الحقيقى فى الشركة اللبنانية ولهذا فان المكافأة المقررة لعضو مجلس الإدارة تؤول أصلا الى الشخص المعنوي « بنك مصر » .

اما فى العلاقة بين « بنك مصر » وبين ممثليه فى الشركة اللبنانية « بنك مصر - لبنان » فلقد أوضح البنك المركزى ان ممثلى بنك مصر فى مجلس إدارة بنك مصر لبنان ثلاثة : (١) رئيس مجلس إدارة بنك مصر (٢) مدير عام بنك مصر (٣) مدير عام بنك مصر - لبنان .

والأول والثانى تربطهما ببنك مصر علاقة عمل لانهما بحكم قوانين المعاملين بالقطاع العام من المعاملين بالبنك ، ولهذا فان أجورهم ومكافاتهم تتحدد وفقا للوائح والنظم التى يخضع لها البنك ، ليعتبرون مندوبين للقيام بمهمة فى الخارج مع ما يستتبعه ذلك من صرف بدل السفر ومصروفات الانتقال وغيرها من الحقوق المالية التى يمكن تقريرها للمعامل القائم بمهمة فى الخارج .

اما الثالث ، فالواضح انه فى الفترة من ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ الى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ كان محاربا من بنك مصر للعمل مديرا عاما بنك مصر - لبنان ، فمع ذلك أو والى جانب ذلك ، ظل ممثلا لبنك مصر فى مجلس إدارة بنك مصر - لبنان ، فكانه انقطعت صلته الوظيفية ببنك مصر نتيجة للاعارة ، ولكن ظلت هناك صلة أخرى - هى صلة وكالة - تربطه ببنك مصر اذ يمثل هذا الأخير فى مجلس إدارة بنك مصر لبنان ، وهذه الوكالة يمكن ان تكون وكالة باجر ، فيحق له أن يطالب بأجره من هذه الوكالة ويتم تحديد هذا الأجر ان رضاه أو قضاؤه .

ولا يتغير الحال بعد استقالته من بنك مصر ، اذ يؤكد هذا انقطاع صلته الوظيفية نهائيا بهذا البنك ، مع استمراره وكالة له يمثل فى عضوية مجلس إدارة بنك مصر لبنان .

الحالة الثانية : مساهمة بنك القاهرة فى بنك القاهرة - عمان :

يبين من الاطلاع على عقد التأسيس المبرم فى عمان فى ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠ بين عدد من المؤسسين من بينهم « بنك القاهرة - ش.م.م » المركز الرئيسى بالقاهرة « انه تم الاتفاق على تأسيس شركة مساهمة

محدودة باسم « بنك القاهرة عمان » مركزها الرئيسى عمان ، ونصت المادة السادسة من ذلك العقد تحت عنوان « المفوضون بإدارة الشركة » على أن : « يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثمانية أعضاء ينتخب المساهمون ما عدا بنك القاهرة ش.م.م — خمسة منهم بموجب النظام الاساسى ويعين بنك القاهرة ش.م.م ثلاثة منهم لتسهيله فى المجلس . . » .

وقد عدل هذا النص فى سنة ١٩٦٤ فنص على أن :

« يتولى مجلس إدارة الشركة مجلس مؤلف من عشرة أعضاء ينتخب المساهمون (ما عدا بنك القاهرة ش.م.م) سبعة أعضاء من بينهم ويعين (بنك القاهرة ش.م.م) الثلاثة الآخرين . . . » .

وينص النظام الاساسى للشركة الصادر فى أغسطس سنة ١٩٦٤ تحت عنوان إدارة الشركة على أنه : (مادة ٢٥) .

(١) مع مراعاة احكام قانون الشركات يتولى إدارة الشركة مجلس مؤلف من عشرة أعضاء ينتخب المساهمون (ما عدا بنك القاهرة ش.م.م) سبعة أعضاء ويعين بنك القاهرة ش.م.م الثلاثة أعضاء الآخرين » .

(ب) يجوز أن يكون الاعضاء المعينون من قبل بنك القاهرة لعضوية مجلس الادارة بموجب هذه المادة من غير المساهمون فى الشركة .

(ج) يحق لبنك القاهرة أن يغير أى شخص أو أكثر من الاشخاص الذين يعينهم لعضوية مجلس الادارة قبل انقضاء المدة التى عينوا لها أو أن يجدد تعيينهم لمدة أو لمد أخرى بالشعار خطى موجه لمجلس الادارة» .

وتنص المادة (٢٦) على أنه :

« يشترط فى من يجوز انتخابه عضوا فى مجلس الادارة عدا الامضاء الذين يعينهم بنك القاهرة أن يكون حائزا على سبعمائة وخمسون (٧٥٠) سهم على الأقل فى الشركة . . . الخ » .

ويبين من هذه النصوص أن النظام الاساسى « لبنك القاهرة عمان » أكثر وضوحا من النظام الاساسى « لبنك مصر لبنان » فيما يتعلق بتكليف العلاقة القانونية بين « بنك القاهرة » وممثليه فى (بنك القاهرة عمان) — فخلد اُرد هذا النظام احكاما خاصة لاختيار ممثلى بنك القاهرة فى بنك القاهرة عمان ، فاعطى هذا البنك حق تعيينهم وعزلهم ، وتقتصر مدتهم أو اطلاتها أو اعتاقهم من اسهم ضمان العضوية ، وهو ما يؤيد أن الاشخاص الذين ينوبون عن بنك القاهرة فى بنك القاهرة عمان مجرد ممثلين للمساهم الحقيقى ، وعضو مجلس الادارة الحقيقى وهو بنك القاهرة ذاته .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين بنك القاهرة وبين هؤلاء الممثلين ، فليقـد أوضح البنك المركزي أنه يمثل بنك القاهرة في بنك القاهرة عمان ، ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة بنك القاهرة يتم اختيارهم بواسطة المجلس وأعضاء مجلس إدارة بنك القاهرة هم ولا شك من العاملين به ، ومن ثم فإن علاقتهم بهذا البنك لا تعدو أن تكون علاقة عمل ، وقيامهم بتبثيله في مجلس إدارة بنك القاهرة عمان لا يعدو أن يكون جزءا من العمل المنوط بهم يمكن أن يثابروا منه بالأجر الذي يقدره بنك القاهرة في حدود ما تسمح به قوانين ولوائح القطاع العام ، سواء في ذلك الأجر الإضافي أو بدل السفر أو مصروفات الانتقال ، وهي جميعا مبالغ يتم تقديرها وفقا للقواعد المعمول بها في شأن العاملين بالقطاع العام ، وهي قد تزيد عن المبالغ التي تصرف لعضو مجلس إدارة بنك القاهرة عمان أو تنقص عنها لأنه ليس ثمة ارتباط بين العاملين .

الحالة الثالثة : مساهمة البنك المركزي في البنك العربي الأفريقي :

يبين من الإطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربي الأفريقي أن المادة (١) من هذا القانون تنص على أنه :

« يرخّص في تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام هذا القانون والنظام المرافق بين كل من :

١ - وزارة المالية والصناعة بدولة الكويت .

٢ - المؤسسة المصرية العامة للبنوك (حل محلها البنك المركزي المصري بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤) .

ونصت المادة (٣) على أنه :

« حدد رأس مال الشركة بمبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني موزعة على مليون سهم فيه كل سهم عشرة جنيهات يكتب فيها على النحو الآتي :

٣٣٥٠٠ سهم لوزارة المالية والصناعة بدولة الكويت والأمراد الكويتيين والشركات المساهمة الكويتية التي لا يجوز لغير الكويتيين امتلاك أسهمها .

٣٣٥٠٠ سهم للمؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة (البنك المركزي) .

٣٣٠٠٠ سهم تطرح للاكتتاب العام بالشروط والأوضاع المبينة في النظام المرافق .

ثم نص النظام الأساسي للبنك في المادة (٢٠) على أنه :

« يدير البنك مجلس ادارة مكون من خمسة عشر عضواً ويعين كل من المؤسسين ستة أعضاء وينتخب الثلاثة الباقون بمعونة الجمعية العامة للمساهمين دون اشتراك ممثلى المؤسسين فى هذا الانتخاب . ويشترط فى عضو مجلس الادارة المنتخب على هذا النحو أن يكون مالكا لواحد بالمائة على الأقل من رأس المال .

ويكون لكل من المؤسسين فى جميع الاحوال الحق فى انتهاء عضوية واحد أو أكثر من ممثليه فى مجلس الادارة وتعيين غيرهم ... » .

ومن هذه النصوص يبين أن الوضع فى البنك العربى الافريقى شبيه بالوضع فى بنك القاهرة عمان - ولقد أوضح نظام البنك أن الأشخاص الذين ينوبون عن البنك المركزى فى عضوية مجلس ادارة البنك العربى الافريقى ليست لهم صفة العضوية وإنما هم ممثلون البنك الذى يعملون به ، فهو الذى يعينهم وهو الذى يعزلهم ويستبدل بهم غيرهم .

أما فى العلاقة بين البنك المركزى وبين ممثليه فى البنك العربى الافريقى فقد أوضح البنك أنهم جميعاً - فيما عدا السيد / لا يعملون بالبنك المركزى ، ومن ثم لا تربطهم به علاقة عمل ، وإنما تربطه بهم علاقة وكالة بأجر ويتم تحديد هذا الأجر أن رضاه أو قضاء .

أما السيد / يعمل وكيلاً لمحافظة البنك المركزى وتبثله لهذا البنك يمكن أن يكون جزءاً من عمله كوكيل للمحافظ ولهذا فإن انابته تكون فى حدود ما تسمح قوانين العاملين بالقطاع العام ، على ما سبق تبثله .

الحالة الرابعة :مساهمة البنك الاهلى المصرى فى بنك اتحاد المصارف العربية والفرنسية :

الواقع أن النظام الاساسى لبنك اتحاد المصارف الفرنسية قد جاء قاطعاً فى تحديد العلاقة بين البنوك المساهمة فيه وبين البنك ، وتكيف المركز القانونى للبنك بوصفه العضو الحقيقى لمجلس الادارة يمثله شخص طبيعى ، فقد نصت المادة (٢٠) من هذا النظام على أن الشخص المعنوى يمكن أن يكون عضواً فى مجلس الادارة على أن يهين ممثلاً دائماً له فى المجلس يتحمل بكافة مسئوليات عضو مجلس الادارة المدنية والجنائية ، وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التضامنية للشخص المعنوى الذى يمثله .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين البنك الاهلى ومن يمثله فى مجلس ادارة

بنك اتحاد المصارف العربية والفرنسية فلقد أوضح البنك المركزي أن رئيس مجلس إدارة البنك الاهلى المصرى هو الذى كان يمثل في مجلس ادارة البنك العربى الفرنسى ، ثم اختير رئيسا لمجلس ادارة البنك الاخير واستقال من رئاسة مجلس ادارة البنك الاهلى ، فاصبح بذلك عضوا بمجلس ادارة البنك العربى الفرنسى لشخصه وليس بصفته ممثلا للبنك الاهلى ، ومن ثم لم يعد البنك الاهلى ممثلا في بنك اتحاد المصارف العربية الفرنسية .

وعلى ذلك ، فلا وجه للقول ببلولة المكافآت التى يتقاضاها رئيس مجلس ادارة بنك اتحاد المصارف العربية الفرنسية (ورئيس مجلس ادارة البنك الاهلى سابقا) الى البنك الاهلى ، فهو لم يعد ممثلا للبنك الاهلى وما يصرف له من مكافآت يصرف له بصفته الشخصية ، اما اذا عين البنك الاهلى ممثلا آخر عنه فانه يسرى في شأنه ما سبق .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مكافأة عضوية مجلس ادارة الشركات الاجنبية التى تساهم فيها بعض البنوك المصرية ، تؤزل الى تلك البنوك ، اما الاشخاص الطبيعيون الذين يمثلون هذه البنوك في تلك الشركات فيستحقون اجرا عن وكالة او عن عمل على التفصيل المتقدم ببيانه .

(متوى ٣٦٠ في ١٢/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

ينص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن مكافآت ومميزات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار على ايلولة جميع المبالغ التى تستحق لممثلى الجهات سائلة الذكر مقابل تمثيلهم الى هذه الجهات — استثنى المشرع من ذلك بدل السفر ونصاري الانتقال والإقامة التى تصرف للممثلين — يجوز للجهات المتصوص عليها في القانون المذكور تحديد مقدار المكافاة التى تصرف لمن يمثلها بحد اقصى لا يجاوز ما يتقاضاه من اجر أصلى وبدلات من الجهة التى يمثلها — سريان هذا الحد الاقصى على المكافآت المحقة لممثلى الجهات المتصوص عليها في القانون من غير العاملين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تنص على انه (مع عدم الاخلال بالاحكام النهائية) ، يؤول الى الدولة والاشخاص الاعتبارية العامة او البنوك او غيرها من شركات القطاع العام بحسب الاحوال — جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها — فيها عدا بذل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تبثيلها بآية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة او شركات الاستثمار او غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العامة فى جمهورية مصر العربية التى تساهم او تشارك فيها تلك الجهات .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على من يعار او ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار اليها للعمل بالبنوك المشتركة او شركات الاستثمار او غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التى تساهم او تشارك فيها (تلك الجهات) .

وينص القانون فى المادة الثانية على ان (تحدد الجهات الوارد ذكرها فى المادة السابقة المكافآت التى تصرفها لمثليها سنويا وذلك بما لا يجاوز مثل ما يتقاضاه كل منهم من اجر أصلى وبدلات من الجهة التى يمثلها او مقابل التبثيل فى الجهة التى يبلشر فيها مهمة التبثيل ايهما اقل ولو تعدد تبثيله فى أكثر من بنك او شركة او هيئة او منشأة .

نمذا كان الممثل ليس من بين العاملين فى الجهة التى يمثلها تحدد المكافآت التى تصرفها له بما لا يجاوز ما يتقاضاه من يمثل تلك الجهة من بين العاملين بها من اجر أصلى وبدلات .

ولا يسرى الحظر المنصوص عليه فى المادة ١ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس او عضو مجلس الادارة او العضو المنتدب او أى شخص يعمل فى أى هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية على خمسة آلاف جنيه سنويا على المكافآت المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين) .

ومفاد ذلك أن المشرع قضى بأيلولة جميع المبالغ التى تستحق لممثل الجهات سالمة الذكر ومن بينها بنوك القطاع العام مقابل تبثيلهم لها على أى وجه من الوجوه بمجالس ادارة البنوك والشركات التى تساهم فيها

ولم يستثن من ذلك سوى بدل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة التي تصرف للمثلين من الجهات التي يمارسوا مهام التمثيل فيها كما لم يخرج من نطاق أعمال هذا الحكم سوى الممار والمتنصب طوال الوقت ، وخول المشرع تلك الجهات تحديد مقدار المكافآت التي تصرف لمن يمثلها بحد أقصى لا يجاوز ما يتقاضاه من أجر أصلي وبدلات من الجهة التي يمثلها أو مقابل التمثيل الذي يؤول أصلا الى تلك الجهة أيها اقل ولم يجز المشرع تعدد مكافآت التمثيل بتعدد الجهات التي يمارس فيها الممثل مهامه أو بتعدد الجهات التي يمثلها وإنما طبق هذا الحد الأقصى ولو تعدد التمثيل بعبارات عامة مطلقه وبغير أن يربط بين التمثيل والجهة التي ينوب عنها الممثل أو الجهة التي يمارس فيها مهامه وأذ قضى المشرع بالألا تجاوز مكافأة الممثل من غير العاملين في الجهة التي يمثلها ما يتقاضاه من يمثلها من العاملين بها من أجر أصلي وبدلات فإنه يكون بذلك قد مد الحد الأقصى لمكافأة التمثيل الخاصة بالعاملين الى غير العاملين فلا يجوز أن يزيد مكافأتهم على مقابل التمثيل أن كان أقل من الراتب الأصلي والبدلات المستحقة للممثل من العاملين كما لا يجوز أن تتعدد مكافأتهم بتعدد الجهات التي يمثلونها أو الجهات التي يمارسون فيها مهمة التمثيل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى تطبيق الحد الأقصى لمكافآت التمثيل المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ على المكافآت المستحقة لممثلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ومن بينهم ممثلى البنك المركزى وبنوك القطاع العام من غير العاملين ولو تعددت الجهات التي يمثلونها أو الجهات التي يمارسون مهام التمثيل فيها .

(فتوى ١٣٧ في ١٦/١/١٩٨٢)

الفرع الثالث : عاملون بالبنوك

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - نصها على سريان احكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام - المادة ٥١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - نصها على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠ ٪ وفاء لما يكون اقترضه من مال ولا يقتضى عن هذا القرض أية فائدة - سريان نص

المادة ٥١ من قانون العمل على العاملين بالقطاع العام — أثر ذلك — عدم جواز اقتضاء فائدة أعلى القروض التي تمنحها البنوك للعاملين بها — أساس ذلك — هذه القروض تعتبر قرضا من رب عمل للعامل — عدم اعتبارها قرضا من جهاز مصرفى لمعمل .

ملخص الفتوى :

أنه بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك ونص فى المادة ٣ منه على أنه مع مراعاة أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظاما موحدا يسرى على جميع العاملين بالبنوك التابعة له .

واستنادا الى هذا النص أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قرارا باللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك وقضت المادة ٩٢ من هذه اللائحة بأنه « يجوز منح العامل سلفة فى حدود المرتب الاجمالى لشهر واحد بدون فائدة تسدد على أقساط شهرية لمدة عام وذلك مع مراعاة الشروط الآتية :

١ — أن يكون العامل قد أمضى فى خدمة البنك سنة كاملة .

٢ — ألا يكون عليه مستحقات تستغرق مع القسط الشهرى لسداد الدين أكثر من قيمة ربع صافى المرتب .

٣ — عدم تجديد القرض الا بعد تسديد ٧٥٪ على الأقل من قيمة القرض السابق منحه والا يسدد رصيد القرض السابق من القرض الجديد الا فى حالة الضرورة القصوى .

٤ — وفى جميع الاحوال يشترط الا يتجاوز مدة سداد السلفة المدة الباقية من خدمة العامل .

« ويجوز فى حالة الضرورة القصوى ومع مراعاة القيود الواردة فى البنود ١ ، ٢ ، ٤ من هذه المادة منح العامل سلفة استثنائية بقرار من رئيس مجلس الادارة فى حدود مرتب شهرين آخرين تسدد على أقساط شهرية خلال عامين وبفائدة قدرها ٣٪ سنويا » .

وواضح من نص هذه المادة أنها تجيز فى مقررتها الاولى منح العامل

قرضا في حدود مرتب شهر واحد بدون غائدة ، وتجزى في مقرتها الثانية منع قرض في حدود مرتب شهرين آخرين بغائدة قدرها ٣٪ سنويا .

ومن حيث أن المادة الأولى من لائحة نظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن يسرى على العالين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم .

وقد رددت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العالين بالقطاع العام الذى حل محل لائحة نظام العالين بالشركات هذا الحكم فنصت على أن « يسرى احكام النظام المرافق على العالين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » .

ومناد ما تقدم تطبيق احكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في نظام العالين بالقطاع العام .

ومن حيث أن المادة ٥١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العال أكثر من ١٠٪ وفاء لما يكون قد اقترضه من مال ولا أن يتقاضى من هذا القرض أية مائة » .

ويبين من ذلك أن قانون العمل وضع قاعدة عامة نهى فيها أصحاب الاعمال عن استئداء مائة على ما يمنحونه الى العالين لديهم من قروض .

ومن حيث أن هذا الحكم يسرى بالنسبة للعالين بالقطاع العام نظرا لخلو النظام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الذى حل محل لائحة نظام العالين بالشركات — من حكم في هذا الصدد .

ومن حيث أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه قد خول مجلس ادارة البنك المركزى المصرى وضع نظام موحد يسرى على العالين بالبنوك وذلك « مع مراعاة احكام لائحة نظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة » فمن ثم يسرى حكم المادة ٥١ من

تانون العمل على هؤلاء العاملين وبالتالي يكون حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من اللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك فيما تضمنه من استثناء فائدة على القروض قد وقع باطلا لمخالفته قانون العمل .

ومن حيث انه لا حاجة في القول بان القروض التي تمنح للعاملين بالبنوك تأخذ إحدى صورتين : فهي إما قروض من رب عمل الى عامل وهذه تخضع لقواعد اقراض العاملين فلا يجوز استثناء فائدة عنها ، وذلك بما واجهه حكم الفقرة الاولى من المادة ٩٣ المشار اليها . وما قروض من مصرف الى عميل ، وهذه الصورة لا تخضع لقواعد اقراض العاملين وبالتالي فليس ثمة ما يحول دون سريان الفائدة عليها — لا حاجة في ذلك لان هذا القول ان صح تاسيسا على ان البنوك تجمع بالنسبة للعاملين بها بين صفتين ، صفة رب العمل الذي يمكن ان يقرض العامل من ماله ولو لم يكن الاقراض من بين وظائفه ، وصفة الجهاز المصرفي الذي يعتبر الاقراض من بين وظائفه الاساسية ، والذي يمكنه بهذه الصفة ان يقرض أى عميل ولو كان من العاملين به ، وانه اذا كان المشرع قد خلع حماية على العامل حينما يقرض من رب العمل بان حرم على الاخير استثناء أية فائدة عن هذا القرض حتى لا يستغل حاجة العامل الى المال فان ذلك يجب الا يسلب العامل حقه الطبيعي كأي عميل عادي في الاقتراض من البنك الذي يعمل به لا بوصفه مائلا لديه وانما بوصفه عميلا له ، لئن صح في ذلك الا انه يتعين التفرقة بين الصورتين من الاقتراض على اساس الاحكام الموضوعية لعقد القرض كمقدار القرض وشروطه وضماناته والفرص منه فان كان مماثلا لما يمنح للمعملاء أعتبر قرضا مصرفيا يخرج عن نطاق القيود الموضوعية لا قراض العاملين ، أما ان كان غير ذلك فانه يعد قرضا لعامل يخضع للقيود المذكورة . وعلى سبيل المثال فان القرض الممنوح بضمان أوراق مالية أو لتمويل عملية تجارية يعتبر قرضا ممنوحا للعميل ، أما القرض الذي يمنح بضمان المرتب أو مكافأة نهاية الخدمة للعلاج أو لزواج البنت فانه يعتبر قرضا ممنوحا من رب العمل الى العامل .

وليس من شك في أن هذه التفرقة لا صدى لها في نص الفقرة الثانية من المادة ٩٣ المشار اليها ، فقد أطلقت عباراتها لتشمل كل قرض يمنح للعاملين بالبنوك دون تمييز بين مقدار القرض أو شروطه أو الغرض من الحصول عليه وبالتالي وقع حكم هذه المادة باطلا لمخالفته نص المادة ٥١ من قانون العمل . والواقع ان موضع هذه المادة والاحكام الواردة في المواد التالية لها يكشف عن أن المقصود بالقروض المنصوص عليها في فقرتها الاولى والثانية هي القروض التي تمنح من البنك بوصفه رب عمل لا بوصفه جهازا مصرفيا يقرض عميلا فقد وردت هذه المادة في اللائحة في الباب العاشر

تحت عنوان « اقراض العاملين » ثم تلا ذلك الباب الحادى عشر بعنوان « المزايا الخاصة بالخدمات المصرفية بالبنك » واشتمل هذا الباب على المادة ٩٩ التى تنص على أن « تسرى على القروض الممنوحة من البنك للعاملين بالقطاع المصرفى عدا ما نص عليه فى المادة ٩٣ من هذه اللائحة القواعد السارية بالنسبة لسائر العملاء ويخفض سعر الفائدة بنسبة ١٪ من الحد الأدنى للفائدة الممنوعة المقررة » وهذا يكشف عن أن القروض التى نظمتها المادة ٩٣ هى القروض التى تمنح للعامل كقرض من رب عمل الى عامل لا قرض من بنك الى عميل له ..

ولا يغير من هذا النظر ما اشار اليه البنك المركزى من أن اللائحة حينها أوردت حكم القروض التى تمنح للعاملين بفائدة والتى تمنح لهم بغير فائدة والتى تمنح لهم كمعلاء قد راعت أن تجمع أحكام القروض على اختلاف شروطها وطبيعتها القانونية فى موضع واحد تيسرا للبحث وأن ايراد الحكمين فى موضع من القانون امر بشاهد فى التشريع ولا يدل بذاته على أن الحكمين ينظمان حالة واحدة مما يوجب تطابقهما . ذلك أن العبرة فى التفرقة بين نوعى القروض هى بالأحكام الموضوعية لعقد القرض حسبما سبق البيان . فضلا عن أن ورود حكم المادة ٩٣ فى الباب الخاص « باقراض العاملين » رغم وجود باب آخر يتعلق « بالمزايا الخاصة بالخدمات المصرفية للعاملين بالبنك » يتطع بأن اللائحة قصدت التفرقة بين هذين النوعين من القروض فتناولت القروض التى تمنح من البنك بوصفه رب عمل فى الباب العاشر ثم تناولت القروض التى تمنح من البنك بوصفه مصرفا فى الباب الحادى عشر . ولو أراد مشرع اللائحة التجميع الذى يقول به البنك لنقل حكم المادة ٩٩ الى الباب العاشر تيسرا للبحث أيضا . بل أن ما يراه البنك فى هذا الصدد يجعل حكم المادة ٩٩ لغوا لانه اذا كان نص المادة ٩٣ شاملا لجميع أنواع القروض التى تمنح للعاملين بالبنك سواء بوصفهم كذلك او بوصفهم كمعلاء للبنك المقرض لما كانت هناك حاجة لايراد نص المادة ٩٩ .

ومن ناحية أخرى ، فان عبارات المادة ٩٣ ذاتها تكشف عن أن المشرع قد تناول فى هذه المادة بفقرتيها نوعا واحدا من القروض هى القروض التى تمنح للعامل باعتبار البنك رب عمل لا باعتباره مصرفا . ذلك أن الفقرة الأولى من هذه المادة قد حددت شروط منح القروض الى العاملين بالبنك من حيث المقدار أو المرتب الاجمالى (مرتب شهر واحد) والفائدة (بدون فائدة) ومدة التقسيط (سنة) واشترطت أن يكون العامل قد أمضى فى خدمة البنك سنة كاملة والا تستغرق المستحقات الأخرى مع القسط الشهرى أكثر من ربع صافى المرتب والا يحدد القرض الا بعد سداد ٧٥٪ من قيمته والا يتجاوز مدة السداد المدة الباقية من خدمة العامل . أما الفقرة الثانية

مقد نصت على أنه « ويجوز في حالة الضرورة القصوى ومع مراعاة القيود الواردة في البنود ١ ، ٢ ، ٤ من هذه المادة منح العامل سلطنة استثنائية بقرار من رئيس مجلس الإدارة في حدود مرتب شهرين آخرين تسدد على اقتساط شهرية خلال عامين وبفائدة قدرها ٣٪ سنويا » .

وواضح من هذا السياق أن المادة ٩٣ بفقرتيها تتناول نوعا واحدا من القروض لا نوعين مختلفين منها ، فقد حددت الفقرة الأولى القاعدة العامة في منح هذه القروض وحددت الفقرة الثانية الحكم الاستثنائي الذي يطبق في حالة الضرورة القصوى فبشرت بعض شروط القيود وزاغت من مقداره وأطالت مدة تقسيطه وفي مقابل ذلك نصت على استثناء فائدة منه ، وهذا يعني أن القرض المقصود في الحكمين من طبيعة واحدة ، غاية الأمر أنه يمنح في الحالة الأولى في الظروف العادية أما في الحالة الثانية فيمنح عند الضرورة القصوى .

ومن حيث أن القول بأن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام نصت على سريان أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام وأن المادة ٨٥ من النظام المذكور قضت باعتبار القواعد والتعليمات التي تصدرها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما لاحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام — وأن اللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك قد تضمنت الحكم الخاص بنوع معين من القروض فأصبحت بذلك جزءا متما للقرار الجمهوري آنف الذكر تأسيسا على أن حكم اللائحة في هذا الصدد يعد تنظيما للعمل يتناول طريقة استثناء القروض من مرتب العامل وبذلك يكون هذا الحكم قد رفع حكم قانون العمل الذي لا يرجع إليه إلا عند سكوت القرار الجمهوري واللائحة الداخلية معا — هذا القول مردود بأن مقتضى القاعدة العامة التي قررتها المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن ما لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام يتعين الرجوع في شأنه إلى قانون العمل ، وإذا لم يرد نص في النظام المذكور يتعلق بأقراض العاملين بالقطاع العام فمن ثم يجب الرجوع في شأنه إلى حكم المادة ٥١ من قانون العمل . والاحتجاج في هذا الصدد بنص المادة ٨٥ من النظام المشار إليه غير مجد لأن حكم هذا النص ، حسبما يتضح من عبارته مقصور على « القواعد والتعليمات الخاصة بتنظيم العمل » فلا يشمل القواعد الخاصة بأقراض العاملين التي لا تعتبر بداية من قبيل القواعد أو التعليمات الخاصة بتنظيم العمل .

أما القول بأن حكم المادة ٥١ من قانون العمل لا ينطبق إلا على رب عمل لا يمارس منح الائتمان ولا يخضع في شأن السلف التي يقرضها للعامل

لغائون عام يسوى بين جميع المقترضين ، والخلوص من ذلك الى ان حكم هذه المادة لا ينطبق في حالة اقراض البنوك لمعاملها لانتفاء فطنة الاستغلال والتحيز - هذا القول لا يصلح سنداً لاستبعاد حكم القانون متى ثبت انطباقه على الوجه النسبى ببيانه والا كان في ذلك امتثات على سلطة المشرع .

وأخيراً فلان الاعتبارات التي اثار اليها البنك والتي تجمل في أن القول بعدم مشروعية حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٣ آتفة الذكر سيؤدي الى ايقاف الميزة التي يتمتع بها العاملون بالبنوك وسيترتب عليه رد الفوائد المحصلة في الماضي وهي مبالغ كبيرة ترهق البنوك مادياً ، وأن العمل قد جرى على استثناء الفائدة دون اقراض من أحد - هذه الاعتبارات العملية لا تغير من النظر المتقدم شيئاً وإن كان من الملاحظ في شأنها أن عدم مشروعية النص في خصوصية استثناء الفائدة لا يؤدي الى فقد الميزة المقررة للعاملين بالبنوك بل يؤدي على العكس من ذلك الى تليدها لأن عدم المشروعية ينصب على استثناء فائدة من التعامل من القرض الذي يمنح له ، أما منح القرض ذاته فلا اعتراض عليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية نص الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من اللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك فيما تضمنه من استثناء فائدة على القروض التي تمنح لهؤلاء العاملين لمخالفته حكم المادة (م) من قانون العمل .

(لغوى ٨٦٧ في ١٩٧٠/٧/٧)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

البنوك التابعة للهيئة المصرية العامة للتأمين الزراعي والتعاوني - قرارات الترقية التي أصدرتها البنوك في ديسمبر ١٩٦٧ بعد اعتماد جداول تعادل وتقييم وظائف العاملين بها صحيحة - لا يسرى على هذه الحالة قيد الوارد بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

أن المسادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توضيف الوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها من

يشملها وترتيبها في احدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة احكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

وبالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر تبين انه قضى فى مادته الاولى بان يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الاثار المترتبة على ذلك وفقا للاسس التى يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص - كما يجوز اعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير وفى هذه الحالة تسرى الاثار المترتبة على اعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء » كما قضى فى مادته الثانية بأنه « يجوز اعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقا لاحكام المادة (٦٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتظيم والإدارة وعلى أن تعتمد الوظائف من الفئة الثانية لما موق من مجلس الوزراء وفى كلتا الحالتين لا يسرى التعديل الا اعتبارا من أول السنة التالية » .

ومتقضى حكم الاحالة الى القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر والمنصوص عليه فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - أنه فى حالة اعادة تقييم مستوى الشركات أو اعادة تقييم الوظائف بها واستحداث وظائف جديدة فانه يراعى ما ورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ من قيود تتعلق بارجاء الاثار المالية المترتبة على ذلك حتى أول السنة المالية التالية وقد قصد بذلك اتاحة الفرصة لاندراج الاعتمادات المالية اللازمة المترتبة فى هذه الحالات فى الميزانية الجديدة التى يعمل بها من أول السنة المالية وهذا الاعتبار لا يجد محلا بالنسبة للتقييم المبتدأ للوظائف الذى يتم فى حدود الاعتمادات المالية المخرجة بالفعل فى الميزانية الغائبة فلا يكون ثمت وجه لارجاء الاثار المالية المترتبة على هذا التقييم الى أول السنة المالية التالية ، وقد جاءت نصوص القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه قاطعة فى هذا المعنى وبها يؤكد أن الاثار المترتبة على اعادة تقييم وظائف الشركات أو استحداث وظائف جديدة لا تسرى الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية الامر الذى لا يجوز معه مد أثر هذا الحكم الى حالات التقييم المبتدأ .

ومن حيث أن النابت بالنسبة للبنوك التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى اتها لم تكن بصدد اعادة تقييم وظائفها وانما

كانت بصدد تقييم مبتدأ لهذه الوظائف تم اعتياد جداوله وتصدق عليه من مجلس الوزراء في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، فمن ثم لا تسرى على هذه الحالة القيد الوارد في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وبهذه المثابة فان قرارات الترقية التي أصدرتها البنوك في ديسمبر سنة ١٩٦٧ بعد اعتياد جداول تعادل وتقييم وظائف العاملين بها تكون صحيحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى مشروعية قرارات الترقية التي أصدرتها البنوك التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني في ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٤٨٢ في ١٧/٥/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/٨/٥ يتم توزيع نصيب العاملين في الأرباح على النحو الوارد بهذا القانون دون غيره من القوانين .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ومثل به اعتباراً من ٥ أغسطس ١٩٨٣ ونص في المادة الخامسة من مواد إصداره بإلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ونص هذا القانون في المادة (٤٢) منه على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ولا تقل هذه النسبة عن خمسة ومشرين في المئة من الأرباح الصافية التي يقرر توزيعها بين المساهمين بعد تجنب الاحتياجات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة .

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصم نصيب العاملين للاغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لاغراض التوزيع النقدي على العاملين ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه في الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يحصل عليه العامل سنوياً من هذا التوزيع ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء

تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم ويكون التخصيص في كل حالة على حدة بناء على عرض الوزير المختص ويتم تحويل هذه التوزيعات من فائض الحصة النقدية لسائر الشركات الربحية .

٢ - ١٠٪ تخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة يؤول ما يفيض من حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة .

٣ - ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي ، وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد اعد بالتنظيم حق العاملين في الحصول على نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها على الوجه سالف الذكر ، وأذ كان من المسلم به أن إلغاء التشريع ، كما يكون صريحا قد يكون ضميا ، ويتحقق الإلغاء الضمني للتشريع أما بوجود حكم في تشريع لاحق يتعارض مع حكم في تشريع سابق ، وأما بصور تشريع جديد يعيد تنظيم الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده تشريع سابق .

فإن الثابت في الحالة المعروضة أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد نص صراحة على إلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١. والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - سالف الذكر ، وجاء بتنظيم جديد لكيفية توزيع نصيب العاملين في الأرباح ، كما أنه اعد بالتنظيم ذات الموضوع الذي جاءت به القوانين أرقام ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي، ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي ، ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الإسكاني و١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والتي تناولت الموضوع المائل بالتنظيم ، فمن ثم يتعين اعتبارا من ١٩٨٢/٨/٥ توزيع نصيب العاملين في القطاع العام في الأرباح التي يقرر توزيعها على النحو الوارد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه دون غيره من القوانين، أما عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون فإنه إذا ثارت أية مشاكل في التطبيق عن هذه الفترة فإنه يمكن عرض كل حالة على حدة على الجمعية العمومية لسمي الفتوى والتشريع لإبداء الرأي بشأنها .

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

موظف بالبنك العقاري الزراعى المصرى — تعيينه بمجلس الدولة —
اعتباره تعيينا مبتدأ — استحقاقه علاوته الاعتيادية على أساس تاريخ
تعيينه .

ملخص الفتوى :

ان تعيين موظف بالبنك العقاري الزراعى المصرى بمجلس الدولة
يعتبر — وفقا للتكييف القانونى السليم — تعيينا مبتدأ ، ذلك لان البنك
المشار اليه يعتبر مؤسسة عامة اقتصادية ذات شخصية معنوية مستقلة
من شخصية الدولة ، وتنظم شئون موظفيه لائحة خاصة أعدها مجلس
ادارة البنك ، بمقتضى السلطة المخولة له بالمرسوم الصادر فى ٢٩ من
يولية سنة ١٩٤١ ، وتضمنت هذه اللائحة قواعد للتعيين والترقية ومنح
العلاوات ، وهى مغايرة فى مجموعها لقواعد التوظيف فى الحكومة ، ومن
ثم فلا يجوز اتخاذ تاريخ منح العلاوة وفقا لهذه القواعد أساسا لاحتساب
فترة استحقاق العلاوة بعد تعيينه بأحدى وظائف الحكومة .

(فتوى ٥٦٢ فى ١٩٥٦/٩/٢)

بورصة

بورصة

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

بورصة عقود القطن - الحكمة من انشائها - تحقيق موازنة الاسعار واستقرارها والحد من المضاربة - تخويل وزير المالية ولجنة البورصة من أجل تلك سلطات في تحديد مدى التقلبات اليومية أو فرض حد أدنى أو أقصى للأسعار أو تعطيل جلسات البورصة - المادتان ١٢ ، ١٤ من اللائحة العامة للبورصات في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

أن من أهم الأغراض التي تهدف بورصة العقود الى تحقيقها ، هو موازنة الاسعار واستقرارها ، وتأمين حائزى القطن من منتجين وتجار ومصدرين من تقلبات الاسعار ، وتأمينهم من التطفلية على ما لديهم من أقطان ، ولما كان التعامل في بورصة العقود لا ينصب على بضاعة حاضرة وإنما يجرى التعامل فيها على عقود ، ولما كانت هذه العقود تتناول كميات تبلغ أضعاف الكميات الفعلية للبضاعة الحاضرة ، لهذا كانت طبيعة عمليات بورصة العقود أن ينتهى معظمها الى مجرد دفع فروق الاسعار بين المتعاملين دون حصول تسليم بضاعة موجودة فعلا ولهذا كان مجال المضاربة والمقاربة واسعا جدا في بورصة العقود ، سواء على نزول الاسعار أو على ارتفاعها ، مما دعا المشرع الى أن يحرص في لوائح البورصة على إحاطة التعامل في بورصة العقود بضمانات وقيد كثيرة تحد من غلواء المضاربة ، وتمكن الحكومة من وسائل الاشراف والهيمنة على البورصة لتحقيق المصلحة العامة ، وفي مقدمة هذه الضمانات ما نصت عليه المادة ١٢ من اللائحة من حق وزير المالية في تحديد مدى التقلبات اليومية في البورصة ، وما نصت عليه المادة ١٤ من تخويل لجنة البورصة في حدود ثلاثة أيام ، ووزير المالية فيما يزيد على ذلك أما فرض حد أدنى أو أقصى للأسعار لا يجوز تجاوزه ، وأما تعطيل البورصة تعطila تاما . وتتقوم العقود على علاقة بين العميل والسمسار ويقوم العميل بنفع تامين للسمسار لكي يرجع الأخير اليه عند اللزوم ، عندما تنفجر الاسعار في غير مصلحة العميل ، كأن ترتفع الاسعار بالنسبة للعميل البائع أو تنخفض بالنسبة للعميل المشتري ، ولو تركت محاسبة العميل على مكسبه أو خسارته الى حين تصفية مركزه نهائيا ، فقد تتجمع فروق هائلة وتعمظم الخسارة بحيث يعمز العميل عن دفعها ، مما يسبب ارتباكاً للسمسار الذى يقوم بدور الوسيط بين مشتري العقود وبائعها ، لذلك رأت اللائحة أن تتفادى هذا الخطر الذى قد يؤدى الى ارتباك أعمال البورصة ويضعف

الثقة في معاملاتها ، فأوجب أن يحاسب السمسار عميله أولا بأول على أرباحه وخسائره في فترات مختلفة الى حين تصفية مركزه نهائيا ، وذلك على أسعار تحددها لجنة البورصة ، لتصفى الإعمال على أساسها ، وكذلك كلما طرأ على الأسعار تغيير مقداره ريالان ، أو كلما رأت ضرورة لذلك ، وهو ما يصر منه بتحديد فروق الأسعار ، أو ما عبرت عنه اللائحة في المادتين ١٣ و ٥٥ منها والمادتين ٤٠ و ٤١ من اللائحة الداخلية للبورصة بتحديد أسعار التصفية العادية وغير العادية .

(ملعن ٣٤٤ لسنة ٤ في — جلسة ١٩٦٠/٥/٧)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

بورصة عقود القطن — النص في المادة ١٤ من اللائحة العامة للبورصات على تخويل لجنة البورصة أو وزير المالية تعيين الشخصين الأقصى والأدنى للأسعار أو وقف جلسات البورصة على أن يعين القرار شروط انون التسليم (الفليارات) وتصفية المراكز الآجلة — المراد من عبارة تصفية المراكز الآجلة ليس قفل العقود وانهاؤها وإنما تحديد فروق الأسعار التي نصت عليها المادتان ٤٠ ، ٤١ من اللائحة الداخلية للبورصات — تلجئ ذلك .

ملخص الحكم :

أن مفهوم عبارة « تصفية المراكز الآجلة » الواردة في المادة ١٤ من اللائحة العامة للبورصات ومجملوها ، إنما ينصرف الى تحديد فروق الأسعار التي نصت عليها المادتان ٤٠ ، ٤١ من اللائحة الداخلية ، ولم يقصد المشرع قفل العقود وانهاؤها للأسباب الآتية :

أولا : أن المفهوم من عبارة « حظر كل تعامل لمدة ثلاثة أيام » الواردة بعد عبارة وقف جلسات البورصة ، هو منع التعامل في البورصة في مدة وقف الجلسات ، والتي لا تزيد على ثلاثة أيام ، ولو قصد المشرع إنهاء العقود القائمة أو نسخها أو قفلها وتصفيتها نهائيا لنص على ذلك صراحة كما فعل المشرع الفرنسي في نواحي البورصة ، أما أن المشرع المصري لم ينص على إلغاء العقود القائمة أو نسخها أو قفلها ، فإنها تبقى قائمة واجبة التنفيذ ، بعد انتهاء مدة وقف الجلسات وعودة العمل في البورصة ، ويقطع في ذلك أن المشرع يحرص على المحافظة على الرابطة العقدية بين

طرفى العقد تلك الرابطة الوثيقة العسرى ، كما يحرص على احترامها وكما قلنا ، ولا يترخص في حلها في غير حالة التراضى بين طرفى العقد الا في أضيق الحدود وفي حالات استثنائية ينص عليها ، ذلك أن القانون يقتضى بأن العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو ل أحد الاسباب التى يقرها القانون ، ولا شك فى أن المساس بحرية المتعاقدين وهى ناحية من نواحي الحرية الفردية لا يكون الا بقائسون ، وذلك صيانة لهذه الحرية وكفالة نشاطها ، ولذلك فليس معقولا أن يترك المشرع أمر انتهاء هذه العقود والخالفات الى قرارات تصدر من لجنة البورصة التى لا يمكن أن يكون من سلطتها قطع الأجل وقتل المراكز وتحديد الاسعار بصلة تحكيمية .

ثانيا : أن الاجراءات التى نصت عليها المادة ١٤ من اللائحة ، انها تتخذ على وجه السرعة وليست علاجا حاسما ، بل هى بمثابة أسعاف وقتى يرجى منه انتظام الاسعار فى نطاقها الطبيعى ، أما تفسير المدين لهذا النص بأنه يوجب قتل المراكز نهائيا ، فلا يمكن أن يتفق مع الاجراء الاول المخول للجنة البورصة ووزير المالية ، وهو تعيين الحدين الاقصى والادنى وفرضها لمدة ثلاثة أيام ، اذ لو قفلت المراكز نهائيا على أساس اسعار أخرى تصدها اللجنة ، وهى الاسعار السارية قبل اتخاذ هذا الاجراء ، لكان الاجراء لا فائدة فيه وغير مجد ولا حاجة للمتعاملين به .

ثالثا : ان المادة ١٤ قد عبرت عن التصفية بكلمة Liquidation وهو نفس التعبير المنصوص عليه فى المادتين ٤٠ و١٠ من اللائحة الداخلية الخاص بتحديد غرق الاسعار الذى تقوم به لجنة البورصة اسبوعيا أو كلما حدث تغير فى الاسعار أو كلما اقتضت الضرورة ذلك ، مما يقطع بأن ما يهدف اليه المشرع من هذا التعبير هو قيام لجنة البورصة بما توجبه عليها المادتان ٤٠ و١٠ من اللائحة الداخلية من تحديد غرق الاسعار التى يلزم كل طرف من المتعاقدين بها على حسب الاحوال ، وذلك فى سبيل الاحتفاظ بالمراكز القائمة الى أن يحل أجل استحقاقها ، وقد نص على هذا التحديد بغرق الاسعار تلافيا لما قد يحدث من أن تكون أيام قتل التعامل بالبورصة فى غير اليوم المحدد للتصفية العادية فى كل أسبوع ، ولكى لا يكون الأبر متروكا لتقدير اللجنة فى حالة التصفية الغير العادية .

رابعا : لو كان المشرع يقصد تخويل اللجنة ووزير المالية ، أو أن يفرض عليهما وجوب انتهاء العقود ، لمبر بكلمة قتل العقود Côture كما نص على ذلك فى المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنهاء عقود القطن طويل القيلة بشهر مارس سنة ١٩٥٢ ، اذ عبر عن ذلك بكلمة

تقتل كونترانتات شهر. مارس للقطن طويل القيلة القائمة بالبورصة ، وتجعل فيها تصفية إجبارية ومقاصة نهائية على أساس ١٤٠ ريالاً ، وفي ذكر كلمة القائمة كوصف للعقود التي قضى بتقلها ما يحض قول المدعين من اعتبارها منةا بصذور قرار اللجنة المظمون فيه .

خامسا : في اصدار المشرع للرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ما يؤيد أن المشرع لم يخلو سلطة قتل العقود وانهايتها للجنة البورصة ولوزير المالية ، بل احتفظ بها لنفسه ، وذلك لخطورة هذا الامر ، ولو كان المشرع يقصد التفسير الذي يزعمه المدعون لصدر به قرار من وزير المالية .

سادسا : أن المشرع لم يخلو حق انتهاء العقود وتقلها للجنة البورصة إلا في حالة توقف السمسار ، فنصت المادة ٣١ من اللائحة القديمة و ٦٦ من لائحة سنة ١٩٥٢ على أن اللجنة تقوم في هذه الحالة بتصفية مركز السمسار وانهاء عقود جميعا وذلك باجراء مقاصة بين عقود البيع والشراء الموجودة لديه ، وطرح ما يزيد على تلك المقاصة بيما أو شراء لبيعه بالازاد .

سابعا : أن مناقشة امضاء لجنة وضع اللائحة يبين منها بصفة طامعة انها لم تخلو حق قتل العقود وانهايتها الى لجنة البورصة ، بل أوجبت أن يكون هذا الاجراء بمرسوم تستصدره الحكومة نظرا لخطورته ، وتركت لها حق تحديد مروق الاسعار للتصفية الأسبوعية .

ثامنا : اصدرت الحكومة ولجنة البورصة قرارات بقتل البورصة في فترات مختلفة ، ولم تقم في أي منها بتحديد اسعار انتهاء العقود القائمة مما يقطع بأن المشرع لم يربط على قتل البورصة أو تحديد الاسعار فيها قتل العقود القائمة . وانهاهاها جبرا على اصحابها ، وفي كل مرة كان المشرع ينتهى الى قتل العقود وانهايتها كان يقوم بذلك بعمل تشريعى ، وهو اصداره مرسوما . أو قانونيا بذلك .

ثامنا : في تعديل لوائح بورصات العقود في فرنسا في نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، والذي أصبح بملتضاه وقف البورصة لمدة ثلاثة أيام لا يترتب عليه انتهاء العقود القائمة وتقلها ، ما يؤيد أن المشرع المصرى لم يقصد ابدا تخويل هذا الحق للجنة البورصة في مصر في سنة ١٩٤٨ ، بعد أن اتضح عيب هذا الاجراء في فرنسا ، وصبت الشكوى والمشاكل القانونية من جراء تنفيذه محذلت منه .

عاثرا : أن في صدور مرسوم في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بقتل

المراكز التماثلية القائمة تصحيحا لما قرره لجنة البورصة من قتل هذه العقود. ما يؤيد أن هذا الحق لا تملكه اللجنة ولا الوزير ، بل هو من أعمال السلطة التشريعية بقانون تصدره .

حادي عشر : لا يثير من هذا النظر ما يقول به المدعون من تعديل المادة ١٤ من اللائحة بالقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، فقد نصت المادة ١٢ منه التي حلت محل المادة ١٤ من لائحة سنة ١٩٤٨ على قصر حق قتل العقود على مجلس الوزراء ، إذ أن هذا النص لم يستحدث أمرا جديدا في اختصاص لجنة البورصة ووزير المالية ، بل استبقى لها اختصاصها الذي كان مذكورا لها بمقتضى المادة ١٤ من لائحة سنة ١٩٤٨ ، وكل ما فعله هو أنه أفصح عن قصده وأنهى الغموض واللبس الذي كان بالنص القديم ، إذ نص صراحة على اختصاص اللجنة ووزير المالية في تعيين شروط ومواعيد اخون المعاينة وارجاء مواعيد أداء فروق الاسعار المستحقة على المراكز الأصلية ، وهو نفس الاختصاص الذي كان مذكورا لها بموجب اللائحة القديمة ، واحتفظ بحق قتل العقود وانتهائها لمجلس الوزراء ، كما كان من قبل ، باعتباره قائما مقام السلطة التشريعية في ذلك الوقت .

(طعن ٣٤٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٧ - ٨٨٦/٨٧/٥)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

بورصة الأوراق المالية - أسهم الشركات المأومة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - رسوم قيدها بجدول الاسعار الرسمي ببورصة الأوراق المالية - استحقاق هذه الرسوم على الأسهم التي تكون قبلية للتداول قانونا بحيث يمكن أن تجرى بشأنها عمليات بيع وشراء في البورصة يحسد على أساسها سعرها في الجدول - عدم استحقاق هذه الرسوم على الأسهم غير القابلة للتداول كما في أسهم الشركات المأومة بالحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص المناقشة :

أن اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية الصادر بها القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٦ قد نصت في المادة ٥٥ منه على أنه يجب أن يقدم طلب قيد الأوراق المالية التي تصدرها أية شركة مساهمة الى جميع

بورصات الأوراق المالية في مصر لتقيد في جدول الاسعار بها خلال سنة على الأكثر من تاريخ إصدارها إذا كانت قد طرحت للاكتتاب العام ، وخلال الثلاثة اشهر التالية لنشر ميزانية السنة الثالثة إذا كانت لم تطرح للاكتتاب العام . وعلى الشركات أن تقدم الى اللجان جميع الوثائق اللازمة للقيد ، وأن تؤدي رسوم الاشتراك وغيرها من المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية . وتقيد لجان البورصات من تلقاء نفسها في جدول الاسعار الخاصة بكل منها جميع الأوراق المشار اليها في الفقرة الاولى إذا لم تقدم الشركات صاحبة الشأن طلب القيد في الميعاد المقرر . وتستوفي الرسوم الخاصة بالقيد بطريق الحجز الادارى من الشركات المتخلطة اعتباراً من الميعاد القانوني . ويقدم طلب القيد مصحوباً بالوثائق الآتية . . . وبينت المادتان ٥٦ و ٥٧ شروط قبول الأوراق المالية في جدول الاسعار وبعض الاجراءات المتبعة بطلب القبول في هذا الجدول . واجازت المادة ٥٨ قيد أوراق الشركات التي لم تطرح أسهمها في الاكتتاب العام في جدول اسعار مؤقت إذا قيمت ميزانية مرضية عن سنة كاملة وقررت المادة ٥٩ قبول السندات التي تصدرها الحكومة والهيئات العامة المصرية والأوراق التي تضمنها الحكومة في الجدول المشار اليه . وبينت المادة ٦٠ اجراءات فحص طلبات قيد الأوراق المالية في البورصة ، ثم نصت على أنه إذا قررت لجنة البورصة قبول ورقة مالية قامت بادراجها في الجدول أو الجداول المؤقت بحسب الاحوال بعد أن تقوم الشركة صاحبة الشأن بإداء المبالغ المقررة باللائحة الداخلية كرسوم الاشتراك وغيرها . وبينت المادة ٦١ البيانات التي تنكر في قرار قيد الورقة المالية في البورصة ونص المادة ٦٢ أنه يجب على الشركة التي قيدت أوراقها في البورصة (١) أن تتخذ التدابير الكفيلة بإداء موائدها وأرباحها في المدينة الكائنة بها البورصة (٢) أن ترسل الى لجنة البورصة في نهاية كل سنة مالية الوثائق الخاصة بحالة الشركة كالميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجالس الإدارة ومراقبي الحسابات (٣) أن ترسل الى لجنة البورصة جميع الوثائق الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على عقد التأسيس أو نظام الشركة (٤) أن تخطر لجنة البورصة بالقرارات التي تتخذها مجالس الإدارة بشأن تحديد قيمة الكوبون وتاريخ النفع ، وذلك نور التصديق عليها (٥) أن تحيط لجنة البورصة بما تطلبه من البيانات والمطلوبات المتعلقة بحالة الشركة بشرط ألا تتعارض هذه الطلبات مع مصالح الشركة نفسها - وبينت المادة ٦٥ أنه لا يجوز التعامل في البورصة في غير الأوراق المالية المقبولة في جدول الاسعار أو في الجداول المؤقت ولا يجوز تداول هذه الأوراق في غير المكان المخصص لها في البورصة أو في غير المواعيد المحدد لها . ولا يجوز التعامل بورقة مالية أعلنت لجنة البورصة

الحجز عليها أو نقدها .. وقضت المادة ٦٦ بأن يوضع جدول الاسعار والجدول المؤقت وطبعان يوميا بمعرفة لجنة فرعية ، ويبين كل جدول (١) الاسعار المتوالية للعمليات التي عقدت أثناء الجلسة حسب البيانات المقدمة من السماسرة نوى الشأن (٢) اخر اسعار اليوم ، ماذا لم تكن الاسعار نتيجة بل مجرد طلب وعرض فيجب أن يذكر أنها من مشترين أو من يائعين . (٣) الاسعار الاخرى وتاريخها (٤) القيمة الاسمية للأوراق بالعملة التي صدرت بها (٥) جميع المعلومات التي تزى لجنة البورصة أن من المفيد نشرها من الاوراق المالية المدرجة في الجدول والشركات والبورصة بوجه عام ونصت المادة ٦٧ على أن يقل الجدولان عند انتهاء الجلسة ، وكل اعتراض على السعر يجب أن يقدم خلال ربع ساعة من انتهاء الجلسة على الأكثر ، وبينت المواد التالية الاحكام المتعلقة بفقد العمليات في البورصة واحكاما اخرى ، ثم نصت المادة ١٠٦ على أن توضع لكل بورصة لائحة داخلية ، تشمل بيان مسائل منها رسوم القيد والاشتراكات بشرط ألا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة جنيه . وتنفيذا لهذه المادة صدر القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية . وتضمنت المادة ٧ منه الرسوم والاشتراكات المشار اليها ، فنصت بأن رسوم قيد اسهم الشركات في جدول الاسعار أو الجدول المؤقت تكون بواقع ٢ جنيه عن كل عشرة آلاف جنيه أو كسورها من رأس المال المدفوع بعد أدنى خمسة عشر جنيها وحد أقصى قدره مائتان وخمسون جنيها .

ويؤخذ من مجموع النصوص المتقدمة ، أن ما أوجبه الشارع من قيد الاوراق المالية التي تصدرها كل شركة مساهمة ومنها اسهم هذه الشركات ، في جدول الاسعار ببورصات الاوراق المالية ، إنما أريد به تنظيم الاوضاع المتعلقة بالتعامل في هذه الاوراق تنظيميا يقصد به أن يجرى هذا التعامل على أسس تكفل للمتعاملين فيها الاحاطة بأوضاع الشركات التي أصدرتها ، وبحقيقة مركزها المالي ، وبما جرى في شأن الاوراق الصادرة منها من معاملات ، وما طرأ على أسعارها من تغيرات حيالية لهم ورعاية لاجانبهم كما قصد به تمكين لجنة البورصة وهي اللجنة التي ناطت بها اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية مهمة تحقيق حسن سير العمل في البورصة من مراقبة العمليات التي تجرى فيها ، وجميعها تجرى بواسطة السماسرة القديين بهذه البورصات وهم أعضاؤها العاملون حتى تضمن صحتها وسلامتها ، وتتخذ من الاجراءات ما يقتضيه تحقيق ذلك ، ولهذا كله شرع وضع جدول الاسعار والجدول المؤقت المشار اليهما لتقيد فيه اسهم الشركات ، وتضمنت النصوص السالف بيانها احكام القيد فيه وما يتعلق بذلك من اجراءات وأوضاع كما أنها نصت على أن يطبع يوميا أو يبنى به

كل ما تعلق بالاوراق المالية المقيدة فيه من بيانات وما جرى بشأنها من معاملات في الجلسات، التي تعقد لأجراء العمليات في هذه الاوراق بالبورصة.

وبين من ذلك أن تنظيمها كهذا الذي تضمنت النصوص السالف ذكرها بيانه في شأن التقييد بجدول اسعار البورصة إنما يقوم بحسب طبيعته ، والغاية منه على أساس افتراض أن الاسهم التي تقيد في جدول الاسعار والجدول المؤقت المشار اليهما تكون قابلة للتداول قانونا بحيث يمكن أن تجرى بشأنها عمليات بيع وشراء في البورصة يحدد على أساسها سعرها الذي يدرج في الجدول .

وعلى مقتضى ما سبق — فإنه اذا ما وجدت شركات ، تكون أسهمها غير قابلة للتداول قانونا ، فإن اجراء قيد أسهم هذه الشركات في جدول الاسعار المشار اليه ، لا يكون له محل إذ أن الشركات التي تكون أسهمها كذلك قانونا ، وهي الشركات التي قد ينص القانون على عدم جواز التداول عن أسهمها ، تصدأ منه الى منع اجراء أى تغيير في ملك هذه الاسهم بحيث تبقى على ملكيتهم ما بقيت الشركة — تعتبر في الحقيقة ، ذات وضع خاص لا يفتق بطبيعته منع وضع الشركة المساهمة ، ذلك الوضغ الذى لا يجعل لشخصية مالك السهم اعتبارا ملحوظا ، مما يجيز أصلا التداول عنه ، حتى أن هذا التداول يعد من مميزات هذا النوع من الشركات . ويسبب هذا الوضع الخاص ، للشركات التي تكون من هذا النوع ، وأظهر صورة لها هي الشركات المؤممة — لا يكون ثبت مقتضى ولا محل لتقييد أسهمها في جدول الاسعار ببورصات الاوراق المالية ، لانتهاء أساس ذلك وموجبة قانونا ما دام أنه غير جائز اجراء أى عمليات بيع أو شراء لها ، لا في البورصة ولا في غيرها طالما بقى القانون الخاص بتأميمها قائما .

ولما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت قد قضى في المادة الاولى منه بأن تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين ، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة وذلك تحقيقا لما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون من اسباب اقتضت تأميم الشركات والمنشآت المشار اليها ، وأبولة ملكيتها الى الدولة — فإن مؤدى ذلك أن ما يكون من هذه الشركات متخذا شكل شركة مساهمة ، يبقى أبدا مملوكا للدولة وأنه من ثم تكون أسهم هذه الشركات غير قابلة للتداول وفقا للاوضاع العادية ، وأنه لذلك لا يفتأى اجراء أى تعامل بشأنها ، أعمالا لمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه — وغنى عن البيان أنه ولئن كانت المادة ٤ من هذا القانون قد نصت على أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها

القانونى عند صدور هذا القانون وكان ذلك بمقتضى بقاء رأسمال الشركات المساهمة مقسما الى أسهم ، إلا أن هذه الأسهم تفقد على ما سلف إيضاحه ، قابليتها للتداول .

١١٧ لسنة ١٩٦١

ومتى بان ما سبق أن أسهم الشركات المؤممة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ غير قابلة للتداول قانونا ، أمعلا لمقتضى هذا القانون ، الذى يقتضى بقاءها على ملكية الدولة ما بقيت أحكامه قائمة ، فإنه لا يكون ثبت أساس لقيد أسهم هذه الشركات فى جدول الاسعار بالبورصة ، وبما لذلك ، فإنه لا يستحق رسم قيد على هذه الأسهم فى البورصة ، ما دام ذلك القيد غير واجب قانونا .

وطبقا لما سلف — لا يكون ثبت أساس من القانون للقول باستحقاق رسم قيد بجدول الاسعار بالبورصة على شركة الكهرباء المصرية إحدى الشركات التى أمنت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق رسوم قيد بجدول الاسعار بالبورصة على الشركات المؤممة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

(لغوى ٩٧ فى ١٩٦٤/٢/٤)

بوغاز ميناء الاسكندرية

بوغاز ميناء الاسكندرية

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

تعيين تلميذ المرشد في وظيفة مرشد من الدرجة الثالثة — الامتناع
عن هذا التعيين لعدم ثبوت اللياقة الطبية وفقا لاحكام القرار الوزارى رقم
٢٧ لسنة ١٩٤٨ معدلا بالقرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٥٠ — قرار
صحيح .

ملخص الحكم :

أن امتناع مصلحة الموانى والمناظر عن تعيين المدعى مرشدا من
الدرجة الثالثة ثم شطبها اسمه من عداد تلاميذ مرشدى هيئة ارشاد بوغاز
ميناء الاسكندرية، لم يبنى على تقرير طبيب المصلحة بلياقته طبيا عند
ترشيحه لتلميذ مرشد وانما بنى على تقرير طبيب المصلحة وتقارير القومسيون
الطبي العام بعدم لياقة المدعى طبيا عند ترشيحه مرشدا من الدرجة
الثالثة وذلك لعدم امكانه استعمال العينين معا بسبب وجود حول في عينه
اليمنى ، وهو رأى صحيح من الناحية الفنية لتوافر التقارير عليه . كما أنه
صحيح من الناحية القانونية لانه مطابق لما يشترطه البند ١ من المادة الرابعة
من القرار الوزارى رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٨
لسنة ١٩٥٠ (وهذا التعديل صادر قبل التصاق المدعى كتلميذ مرشد)
لثبوت اللياقة طبيا فحين يعين مرشدا من الدرجة الثالثة من وجوب استعمال
العينين معا فضلا عن ذلك فان طبيب المصلحة لم يخطئ حين قرر لياقة
المدعى طبيا عند ترشيحه تلميذ مرشد على الرغم من وجود حول في عينه
اليمنى لان لياقة تلميذ المرشد طبيا تخطف شروطها بحسب احكام القرار
الوزارى سالف الذكر عن شروط لياقة المرشد طبيا فعلى حين يستوجب
البند (١) من المادة الرابعة منه فحين يعين مرشدا استعمال العينين معا .
فان البند ٣ من المادة الثالثة كما سلف البيان لا يستلزم هذا الشرط فحين
يقبل تلميذ مرشد . وليس ادل على أن المغايرة في هذا الخصوص بين صيغة
البند ٣ من المادة الثالثة وصيغة البند ١ من المادة الرابعة هي مغايرة
مقصوده — ليس ادل على ذلك ، من أن صيغة البندين في هذا الخصوص
كانت واحدة — القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ عند صدوره ، ثم عدلت صيغة
البند ١ من المادة الرابعة بالقرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٥٠ فاصبحت
تشتترط لثبوت لياقة المرشد طبيا دون تلميذ المرشد — استعمال العينين
معا .

ويبين من كل ما تقدم أن امتناع مصلحة الموانئ والمنائر عن تعيين المدعى
مرشداً من الدرجة الثالثة . قرار سليم من العيوب ومطابق للقانون .

(طعن ٧٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

شطب اسم تلميذ المرشد لعدم لياقته طبياً للتميين في وظيفة مرشد
لعيب مستديم لاصق به - قرار صحيح .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان صحيحاً أن عدم إمكان استعمال العينين معاً ليس
شرطاً للياقة تلميذ المرشد . إلا أن ذلك لا يسوغ معه القول باستمرار
صلاحية المدعى كتلميذ مرشد وعدم شطب اسمه من عداد تلاميذ مرشدى
هيئة أرشاد بוגاز ميناء الاسكندرية ذلك أن هذه التلميذة بحكم طبيعته
الاشياء لا تقصد لذاتها . وإنما تقصد للتأهيل لوظيفة مرشد . فإذا
استبانت عدم لياقة المدعى لهذه الوظيفة لعيب مستديم لا يترك لاصقاً
به . فقد زالت دواعى بقاءه تلميذاً . ومن ثم فإن شطب اسمه من عداد
تلاميذ مرشدى هيئة أرشاد بוגاز ميناء الاسكندرية هو الآخر قرار سليم
مبرا من العيوب ومطابق للقانون .

(طعن ٧٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

بيع بالميزان العلني

بيع بالمزاد العلنى

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

بيوع تجارية — القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية — المواد الاولى والثانية والتاسعة من هذا القانون — مؤداها عدم جواز بيع المنقولات المستعملة بالمزايدة العلنية الا بمعرفة خير مثن مقيد فى السجل المعد لذلك — هذا القيد يرد على من يقوم بعملية البيع ذاتها دون أن يتمداها الى العمليات السابقة عليها والمتعلقة بالاتفاق مع مالك السلعة المطلوب بيعها بالمزاد العلنى — بقاء هذه العمليات ومن بينها التوكيل فى البيع خاضعة للقواعد العامة التى تعجز كاصل عام القيام بها .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية وتضمن الباب الاول منه الاحكام الخاصة بالبيع بالمزاد العلنى للمنقولات المستعملة فقتضت المادة الاولى بشرين احكام هذا الباب على البيع الاختيارى بالمزايدة العلنية للمنقولات المستعملة . ونصت المادة الثانية على انه مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات او القوانين المنظمة لبعض انواع البيوع يحظر بيع المنقولات المشار اليها فى المادة السابقة بالمزايدة العلنية الا بواسطة خير مثن . وقتضت المادة التاسعة بمنع جواز مزاولة مهنة الخبراء المثنيين الا لمن كان اسمه مقيدا فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة وأوضحنا المادة العاشرة الشروط الواجب توافرها فحين يقيد فى هذا السجل .

ومن حيث أن البادى من هذه النصوص أن المشرع قضى بعدم جواز بيع المنقولات المستعملة بالمزايدة العلنية الا بمعرفة خير مثن مقيد فى السجل المعد لذلك . بمعنى أن المشرع قد أورد قيداً على من يقوم بعملية البيع ذاتها دون أن يتعدى هذا القيد الى العمليات السابقة عليها والمتعلقة بالاتفاق مع مالك السلعة المطلوب بيعها بالمزاد العلنى . ومن ثم تظل هذه العمليات ومن بينها التوكيل فى البيع خاضعة للقواعد العامة التى تعجز كاصل عام للقيام بها .

ومن حيث أنه باستعراض وقائع الحالة المعروضة يبين من الاطلاع على صورة العقد الذى يبرم بين المؤسسة المصرية للتوكيلات التجارية وبين مالك الاشياء المستعملة أنه قضى فى البند الاول منه بأن « الطرف

الاول (مالك) فوض الطرف الثانى (المؤسسة) فى بيع الاصناف المستغنى عنها الخاصة بالطرف الاول وذلك بالممارسة أو المظاريف المقلقة أو المزااد العلنى طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ حسب رغبة الطرف الاول « كما يبين من الاطلاع على صورة العقد الذى تبرمه المؤسسة مع بعض الخبراء المثمنين أن المادة الاولى قد نصت على أن « يقبل الطرف الثانى (الخبير المثمن) بصفته القيام بجميع أعمال الخبرة والتمين والدلالة عن عمليات البيع بالمزااد العلنى التى يكلفه بها الطرف الاول » كما نصت المادة الرابعة على أن « الطرف الثانى ملزم بتنفيذ تعليمات الرقابة التجارية واخطارها من الجهة البائثة ومواعيد جلسات البيع المحددة ومكانها وتفيد الاصناف المعدة للبيع بالدفاتر المخصصة لذلك وعن تسديد الرسوم الامرية المستحقة منها مع مراعاة تنفيذ كافة التعليمات الملزمة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ والقوانين واللوائح الاخرى المكملة والمتعلقة بأعمال المزااد العلنى والخبراء المثمنين » وقضت المادة الخامسة بأن الطرف الثانى « يقر ويعترف بكافة صفاته أنه مسئول مسئولية مدنية أو جنائية عن كل ما يقع من مخالفات أو جرائم أثناء قيامه بالاعمال التى يسندها اليه الطسرف الاول » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن دور المؤسسة المشار اليها انها يقتصر على مجرد الوكالة فى عملية البيع الى جانب القيام ببعض الاعمال التى تستلزمها الوكالة ولا تتدخل فى صميم عملية البيع ذاتها التى تجرى بعمرة خبير مثن يكون مسئولا عن تنفيذ احكام القانون آف الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مخالفة النشاط الذى تمارسه المؤسسة المصرية للتوكيلات التجارية لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية طالما أن عملية البيع ذاتها تتم بعمرة خبير مثن مقيد فى السجل المعد لذلك .

(فتوى ١٠٣٠ فى ١١/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

بيع بالمزااد — القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية لا تسرى احكامه على بيوع الاموال المستقبلة — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية

ينص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام هذا الباب على البيع الاختياري بالزيادة للمنتولات المستعملة ... ويتصد بالمنتولات المستعملة جميع الأموال المنتولة التي تكون قد انتقلت حيازتها للمستهلك بأى سبب من أسباب كسب الملكية » ونصت مادته الثانية على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع يحظر بيع المنتولات المشار إليها في المادة السابقة بالزيادة العلنية إلا بواسطة خبير مثن وفي صالة خصصت لهذا الغرض أو في المكان الموجودة به المنتولات أصلا أو المكان الذى يصدر به ترخيص من وزير التجارة أو من ينييه » ونصت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يجب على صاحب الصالة أو الخبير المثن حسب الأحوال إمسك سجل باللغة العربية يتضمن مفردات المنتولات المعدة للبيع والتقرير الابتدائى بتيمنتها وأسماء الأشخاص الذين يجرى البيع لصالحهم وعليه أن يضع على المعروضات بطاقت بارتقام قيدها في السجل ... » وقضت المادة الثامنة بأن « يفرض رسم قدره ٥٪ من ثمن ما يتم بيعه ويصدر قرار من وزير التجارة بتحديد الشروط والأوضاع التى يتم بها تحصيل هذا الرسم ».

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص أن القانون المشار إليه لا تسرى أحكامه إلا على المنتولات المستعملة ، ويتحقق شرط الاستعمال — بصريح نص مادته الأولى — إذا كان المنقول قد انتقلت حيازته للمستهلك بأى سبب من أسباب نقل الملكية ، وانتقل الحيازة على هذا النحو أمر يستحيل تحققه إلا إذا كان البيع موجودا ، وهو ما يفصح منه أن القانون المذكور ولمق ما تضمنه من شروط لا يسرى على بيوع الأموال المستقبلية يؤكد هذا النظر أن كلا من مادتيه الثانية والثالثة قد اقتصرت في أعمال حكمها توافر شرط وجود المبيع وقت البيع ، فقضت المادة الثانية بإمكان اتهام البيع في المكان الموجودة به المنتولات أصلا وهى في صدد تحديد سجل بمفردات المنتولات المعدة للبيع وأن يوضع بملفها بطاقت بارتقام قيدها في السجل ، وكل هذه أوضاع تفترض وجود المبيع فعلا وقت البيع ، وتنفى إمكان إخضاع بيوع الأموال المستقبلية لحكم هذا القانون سواء فيما تضمنه من قيود أو ما فرضه من رسوم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع مزاد بيع الدواير المتلفة من الجمعية الاستهلاكية لمحافظة المنوفية عن الدة من ١٩٧١/٤/١ الى ١٩٧٢/٣/٢١ للقيود والرسوم المفروضة بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

(ملوى ١٥٠ فى ١٩٧٣/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

المصاريف التي أنفقها الدائن الذي باشر إجراءات البيع الى رسو مزاد العقار — الاصل استحقاقه صرفها ممن اودعت لديه حصيلة البيع الجبرى دون انتظار التقسيم والتوزيع — عدم خضوع هذه المصروفات للإجراءات التي تنظم الوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين — عدم اختصاص قاضى البيوع برد هذه المصروفات — لا يمنع من صرفها الا وجود نزاع بين مباشرى إجراءات البيع حول ما أنفقه كل منهم منها — رد المصروفات في هذه الحالة لا يكون الا بعد انتهاء النزاع رضاء أو قضاء .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٦١ من قانون المرافعات على أن « يقدر قاضى البيوع بمصاريف إجراءات التنفيذ بما فيها مقابل أتعاب المحاماة ويعلم هذا التقدير في الجلسة قبل افتتاح المزادة ويذكر في حكم مرسى المزاد ولا تجوز المطالبة بكثر مما ورد في تقدير المصاريف ولا يصح على أية صورة اشتراط ما يخالف ذلك » وأن المادة ٧٣٥ من القانون ذاته تنص على أن « يستنزل القاضى في القائية المؤقتة قبل التقسيم مقدار المصاريف المنصرفة في تحصيل المبالغ المتفتى تسهيها والمصاريف الخاصة بإجراءات التقسيم ثم يخصص للدائنين المتأخرين ما يؤدي لهم على حسب درجاتهم وما يبقى بعد ذلك يقسم بين الديون غير المتأخرة على النسب » ويستفاد من هذين النصين أن المصاريف التي ينفقها مباشر إجراءات البيع الجبرى لا تعد من حقوق الدائنين الحاجزين التي تجرى عليها أحكام التقسيم والتوزيع وانما هي مبلغ يحدده قاضى البيوع يستبعد من حصيلة البيع الجبرى التي يتم توزيعها بين الدائنين المزاحمين ويتم هذا الاستبعاد بدءاً قبل افتتاح إجراءات التقسيم والتوزيع ، ومن ثم فان هذا المبلغ لا يخضع للإجراءات التي تنظم الوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين .

ومن حيث أن القاضى انما يخص بتوزيع حصيلة البيع بين هؤلاء الدائنين ومن ثم لا ينمقد له اختصاص في رد ما أنفقه طالب البيع من مصروفات لا تعد من قبيل الحقوق التي ناط به القانون القيام على الوفاء بها .

ويترتب على ذلك أن يكون لمباشر الإجراءات حق الحصول على ما أنفقه من مصاريف ممن اودعت لديه حصيلة بيع العقار دون انتظار لإجراءات التقسيم والتوزيع وبغير أن يدخل بذلك المصاريف في هذه الإجراءات .

ولا يمنع من ذلك الا ان يكون هناك نزاع بين مباشرى اجراءات البيع حول ما أنفقته كل منهم من مصاريف واختلافهم فيما يختص به كل منهم من هذه المصاريف ، ففى هذه الحالة لا ترد المصاريف الا بعد انتهاء هذا النزاع رضاء أو قضاء .

(لتوى ٦٧٦ فى ١٦/٨/ ١٩٦٠)

تاسع

القسم الاول : ويشمل :

الفصل الاول - المسئولية التأديبية

الفصل الثانى - واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية

الفصل الثالث - الجزاءات التأديبية

القسم الثانى :

ويشمل الفصول من الرابع حتى الحادى عشر

راجع الجزء التاسع

الفصل الأول : المسؤولية التأديبية

الفرع الأول — اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام

المقرر بالقوانين الجنائية للأعمال المؤنية .

الفرع الثاني — استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة

الجنائية .

الفرع الثالث — مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة

المخالفات التأديبية والمقويات المقررة لكل

منها .

الفرع الرابع : مسائل متنوعة .

أولا : المسؤولية التأديبية مسئولية شخصية .

ثانيا : أثر المرض على المسؤولية التأديبية .

ثالثا : الإعفاء من المسؤولية .

الفصل الثاني : واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية .

الفرع الأول — أحكام عامة

الفرع الثاني — واجبات الوظيفة

أولا : اداء أعمال الوظيفة

ثانيا : طاعة الرؤساء وتوقيعهم

ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة

الفرع الثالث — الأعمال المحظورة

أولا : الجمع بين الوظيفة وعمل آخر

ثانيا : التردد في مواطن الشبهات

ثالثا : المخالفات الإدارية

رابعا : المخالفات المالية

الفصل الثالث : الجزاءات التأديبية

الفرع الأول — عدم جواز المعاقبة عن الذنب الإداري مرتين
الفرع الثاني — وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع
الظواهر .

الفرع الثالث — مناجاة حرية تقدير الجزاء الا يكون المشرع
قد خص لها اداريا بعقوبة محددة .

الفرع الرابع — رقابة القضاء لا تمتد الى ملائمة الجزاء الا
اذا شاب تقدير الإدارة له غلو .

الفرع الخامس — الاثر المباشر للقانون التأديبي ، وقاعدة
القانون الاصلح للمتهم .

الفرع السادس — مالا يبعد من قبيل العقوبات التأديبية .

الفرع السابع — عقوبات تأديبية جائز توقيعها .

الفرع الثامن — جزاء تأديبي ممتنع

الفرع التاسع — وهو العقوبات التأديبية .

الفرع العاشر — جواز ملاحقة من ترك الخدمة بالمعقاب
التأديبي .

الفصل الأول المسئولية التأديبية

الفرع الأول اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأعمال المؤتممة

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأعمال المؤتممة — عدم تحديد الأعمال المكونة للذنب الإداري حصرا ونوعا وردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها — ترك تحديد الجزاء على الفعل لتقدير السلطة التأديبية بحسب درجة جسامته في حدود النصاب المقرر قانونا — وجوب التزام المحكمة التأديبية بهذا النظام القانوني في تكييفها للفعل المكون للذنب الإداري وتقريرها للجزاء المناسب — وصفها هذا الفعل وصفا جنائيا واردا في قانون العقوبات واختيار أشد الجزاءات التأديبية له — بجعل الجزاء المقضى به معينا .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لم ينتج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى في حصر الأعمال المؤتممة وتحديد أركانها ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها . وإنما هو سدد في الفصل السادس من الباب الأول منه أمثلة من واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ، ونص في المادة ٨٢ على أن كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ، ثم نص في المادة ٨٤ على أن الجزاءات التي يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين عن المخالفات المالية والإدارية هي :

(١- الإنذار .

٢ — الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

٣ — تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل من ستة أشهر .

- ٤ — الحرمان من الملاوة .
- ٥ — الوقف عن العمل بدون مرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
- ٦ — خفض المرتب .
- ٧ — خفض الدرجة .
- ٨ — خفض المرتب والدرجة .
- ٩ — العزل من الوظيفة .

فالانفعال المكونة للذنب الادارى اذن ليست محدودة حصرا ونوعا وانما مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وكل فعل بالذات لم يحدد له ما يناسبه من جزاء . وانما ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب القانونى المقرر .

والمحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية ينبغى عليها أن تستلزم هذا النظام القانونى وتسندها قضاءها اليه في تكييفها للفعل المكون للذنب الادارى وفي تقديرها للجزاء الذى يناسبه ، ذلك انه هو النظام القانونى الواجب التطبيق في هذا الخصوص فينبغى — اذا هي انتهت من وزن الأدلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الادارى — أن تقيم الادانة على اساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وان تقيم تقديرها للجزاء الذى توقعه على اساس التدرج بحسب درجة جسامة الذنب . فان هي سارت على السنن المتبع في قانون العقوبات ، فلم ترد الفعل المكون للذنب الادارى الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وانما استعارت له وصفا جنائيا واراد في قانون العقوبات ومنعت بتحديد اركان الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذى استعارته ، ثم أختارت لهذا الفعل اشد الجزاءات التى يجيز قانون التوكلف توقيهما بمقولة أن هذا الجزاء هو وحده الذى حدده القانون لهذا الفعل . انما ان فعلت ذلك كان الجزاء المقضى به معيبا لانه بنى على خطأ في الاسناد القانونى ، فهذا الجزاء وان كان من بين الجزاءات التى أجاز قانون التوكلف توقيهما ، الا انه أسند الى نظام قانون آخر غير النظام القانونى الواجب التطبيق .

اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأعمال المؤتممة - عدم تحديد الأفعال المكونة للذنب الإداري حصراً ونوعاً وردها بوجه عام إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها واعتبارها سبباً للقرار التأديبي - تحقق هذا السبب بكل فعل أو بمسلك من الموظف راجع إلى إرادته إيجاباً يكون في ذاته سلوكاً معيباً ينعكس أثره على كرامة الوظيفة ويمس اعتبار شأفها .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى في حصر الأعمال المؤتممة وتحديد أركانها ونوع العقوبة المقررة لكل منها ومقدارها وإنما سرد في الفصل السادس من الباب الأول منه أمثلة من واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ونص في المادة ٨٢ منه على أن كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها فيه أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديباً ثم أورد في المادة ٨٤ بياناً بالجزاءات التي يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين من المخالفات المالية والإدارية فالأعمال المكونة للذنب الإداري إذن ليست محدودة حصراً ونوعاً وإنما مردها بوجه عام إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وهذا هو سبب القرار التأديبي بكل فعل أو مسلك من جانب الموظف راجع إلى إرادته إيجاباً أو سلباً تتحقق به المخالفة لواجبات الوظيفة العامة أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمالها أو الإخلال بالنهي من الأعمال المحرمة عليه أنها بعد ذنبا إدارياً يسوغ مواخفته تأديبياً ولو كان المجال الذي ارتكب فيه خارج نطاق العمل الوظيفي ما دام هذا العمل يكون في ذاته سلوكاً معيباً ينعكس أثره على كرامة الوظيفة ويمس اعتبار شأفها بما يقلل من هيبتها ويزعزع الاطمئنان إلى استقامة القائم بأعبائها أو يشكك في نزاهته ونقاء سيرته أو يلقي بظلمة أو ظمته ظلاً من الريب يتنافى مع ما ينبغي أن يتحلى به من كرم الخصال وليس شك في أن المعلم هو القوام على تربية الناشئة وتهذيب تلاميذه من الجنسين وتثقيف عقولهم وتغذية أرواحهم بالقيم من مبادئ الأخلاق وغرس الفضائل في نفوسهم والأمين على أرواحهم وأعراضهم يجب أن يكون قدوة مثلى في سلوكه هو قبل أن يقوم سلوك غيره ، وأن بناءً بتصرفاته من مواطن الريب والشبهات فلا ينزلق إلى مسلك موصوم بالانحراف ترين عليه ظنون الثقة فيه والاطمئنان إليه في مبادرته لأختصاصات وظيفته .

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

الامعمال المكونة للذنب الادارى ليست محددة حصرا ونوعا بردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها - تحديد الجزاء التأديبي المناسب للذنب الادارى متروك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستتبعه من جزاء في حدود النصاب القانونى المقرر - وجوب قيام الادانة على اساس رد الفعل المكون للذنب الادارى الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها لا باستعارة وصف جنائى وارد في قانون العقوبات وتحديد اركان الفعل المكون للذنب الادارى على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف المستعار - تقيد المحكمة التأديبية بهذا النظام القانونى ووجوب ان يسند قضاؤها اليه في تكييفها للفعل المكون للذنب الادارى وتقديرها للجزاء الذى يناسبه .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لم ينتهج نمسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الاخرى في حصر الامعمال المؤتبه وتحديد اركانها ونوع العقوبة المقررة لكل منها ومقدارها وانما هو سرد في الفصل السادس من الباب الاول منه امثلة من واجبات الموظفين والامعمال المحرمة عليهم ، ونص في المادة ٨٣ على ان : « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون او يخرج على مقتضى الواجب في امعمال وظيفته يعاقب تأديبيا » ، ثم نص في المادة ٨٤ على ان الجزاءات التى يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين من المخالفات المالية والادارية هي : ١ - الانذار . ٢ - الخصم من المرتب مدة لا تجاوز شهرين . ٣ - تأجيل مؤعد استحقاق العالوة لمدة لا تقل عن ستة اشهر . ٤ - الحرمان من العالوة . ٥ - الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر . ٦ - خفض الدرجة . ٧ - خفض المرتب والدرجة . ٨ - العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش او المكافاة او مع الحرمان من كل او بعض المعاش او المكافاة . مالاامعمال المكونة للذنب الادارى اذن ليست محددة حصرا ونوعا وانما بردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها وكل فعل بالذات لم يحدد له ما يناسبه من جزاء . وانما ترك تحديد النصاب للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستتبعه من جزاء في حدود النصاب القانونى المقرر . والمحكمة التأديبية بوضعها سلطة تأديبية ينبغي عليها ان تلتزم هذا النظام القانونى وتسند قضاها اليه في تكييفها للفعل المكون للذنب الادارى وفي تقديرها للجزاء الذى يناسبه ، ذلك انه هو النظام

القانوني الواجب التطبيق في هذا الخصوص . فينبغي اذا هي انتهت من وزن الأدلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الإداري أن تقيم الادانة على أساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها وأن تقيم تقديرها للجزاء الذي توقعه على أساس التدرج بحسب درجة جسامة الذنب فان هي سارت على السنن المتبع في قانون العقوبات فلم ترد الفعل المكون للذنب الإداري الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها وانما استعارت له وصفا جنائيا واردا في قانون العقوبات ، وعينت بتحديد اركان الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذي استعارته . ثم اختارت لهذا الفعل اشد الجزاءات التي يجيز قانون التوظيف توقيعها بمقولة أن هذا الجزاء هو الذي حدده القانون لهذا الفعل ، وانما أن عملت كان الجزاء المقضى به معينا لانه بنى على خطأ في الاسناد القانوني فهذا الجزاء وأن كان من بين الجزاءات التي أجاز قانون التوظيف توقيعها الا انه أسند الى نظام قانوني آخر غير النظام القانوني الواجب التطبيق .

(طعن ١١٣٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٩٢/١٢/٨)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

**اختلاف كل من الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية عن الأخرى —
عدم تقيد السلطة الإدارية بما تقضى به المحكمة الجنائية وأساسه .**

ملخص الحكم :

تختلف الجريمة الجنائية في طبيعتها وفي أركانها عن الجريمة الإدارية لكل منهما وزنها ومقوماتها ، فقد يندرج الأمر على جريمتين جنائية وإدارية وليس معنى عدم ثبوت الناحية الجنائية انعدام المخالفة الإدارية التي تتعلق بسير العمل في مجال الوظيفة العامة ، وما يجنب أن يتطلى به شاغلها من استقامة في الشطوك ونقاء في السيرة والبعد عن كل ما من شأنه أن ينعكس اثره على الوظيفة نفسها فيظل اللبنة فيها وفي شاغلها فيمكن أن يقوم لدى السلطة الإدارية استنباط حجة تستند الى أصول ثابتة في الأوراق بما يجعلها تقرر ما اذا كان الموظف صالحا للبقاء في وظيفته أو لا ، بتوخية في كل ذلك الصالح العام وما يرتفع بالوظيفة من مؤاخذات الشبهات حرصا على مصلحة العمل ولكن تحقق الوظيفة الخدمة العامة التي تقوم على أدائها ، وليست السلطة الإدارية في جميع الأحوال مقيدة بما تقضى به المحكمة الجنائية إذ أن لكل منهما مجاله الذي ينشط فيه ، وعلى ذلك مثلا

تتبدد الحاجة في هذا المقام بالحكم الجنائي الذي قضى ببراءة زوجة الطمعون ضده بعدم كفاية الدليل المقدم ضدها اذ انه مع هذا الحكم لا تزال للسلطة الادارية حرية التقدير والموازنة فيما قدم لها من وثائق واثرا على سمعة الطمعون ضده كموظف عام ثم تقرير مدى صلاحيته او عدم صلاحيته للبقاء في وظيفته في ضوء الظروف التي احاطت به .

(طعن ٣٧٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

الجريمة الادارية او الذنب الادارى — اختلافها اختلافا كليا في طبيعتها وتكوينها عن الجريمة الجنائية — الفعل الواحد قد يكون الجريمتين معا — السلطة المختصة بالدموى الجنائية قد ترى الاكتفاء بالمعقوبة الادارية فتحيل الامر الى الجهة الادارية — الحكم بالمعقوبة الجنائية لا يمنع الجهة الادارية من محاسبة الموظف على المخالفات الادارية التي ينطوى عليها الفعل الجنائي ، وايضا اذا ما قضى بالبراءة لعدم تكامل اركان الجريمة الجنائية — عدم جواز خروج الجهة الادارية عن اختصاصها المرسوم قانونا في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ان الجريمة الادارية او الذنب الادارى ، انما يخلط اختلافا كليا في طبيعته وتكوينه من الجرائم المنصوص عنها في قانون المعقوبات فقد يكون الفعل ذنبا اداليا وفي الوقت نفسه لا يعتبر ذنبا جنائيا اذ المرد في الحالة الاولى الى الاخلال بواجبات الوظيفة وما ينطوى عليه من مخالفة التعليمات والسلوك الوظيفي الواجب مراعاته حتى يكون الموظف بعيدا عن كل شبهة استقرار للثقة التي لا بد من توافرها فيه حرصا على الصالح العام ، واما في الحالة الثانية فان الذنب يكون قد خرج من النطاق الادارى الى نطاق قانون المعقوبات وتناوله نصوضه ، وهذا لا يمنع ان يكون الفعل الواحد ذا وجهين جنائي وادارى وقد ترى السلطة المختصة بالدموى الجنائية الاكتفاء بالمعقوبة الادارية فتحيل الامر برمته الى الجهة الادارية كما وان الحكم بالمعقوبة الجنائية لا يمنع الجهة الادارية من محاسبة الموظف على ما ينطوى عليه هذا الفعل الجنائي من مخالفات ادارية — وايضا اذا ما قضى ببراءة الموظف لعدم تكامل اركان الجريمة الجنائية فان للجهة الادارية ان تنظر في امره من ناحية ما اذا كان الفعل

المنسوب اليه يكون ذنبا اداريا أم لا بحيث لا تتعدى في هذا النظر ما هو خارج من اختصاصها المرسوم قانونا .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

اختلاف المخالفة الادارية في طبيعتها وفي أركانها عن الجريمة الجنائية .

ملخص الحكم :

أن المخالفة الادارية تخطف في طبيعتها وفي أركانها عن الجريمة الجنائية فالاولى قوامها أعمال تصدر عن الموظف ترى فيها السلطة الادارية مساسا بالنزاهة والشرف وخروجها على الواجب وزعزعة للثقة والاحترام الواجب توافرها في الوظيفة نفسها وقد ينطوى الفعل على مخالفة ادارية واخرى جنائية وتختلف النظرة عند توقيع الجزاء بالنسبة لاحداهما عن الاخرى فيكفى في الجريمة الادارية ان تحمل الاعمال النسوبة الى الموظف في ثنائياها ما ييسر حسن السمعة وتجميل في بقاءه في الوظيفة استمرار بالصلحة العامة وتقدير ذلك كله مرجعه الى سلطة الادارة ما دام تقديرها في هذا الشأن يستند الى اصول ثابتة في الاوراق تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها دون انحراف أو اساءة لاستعمال السلطة . اما الجريمة الجنائية فمصدرها القانون وتتبع في شأنها اصول المحاكمة الجنائية .

(طعن ١٤٩١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

اختلاف الذنب التأديبي عن الجريمة الجنائية — عدم خضوعه لقاعدة لا جريمة بغير نص .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، يعاقب تأديبيا » فالموظف الذي يخالف الواجبات الوظيفية بما تنص عليه القوانين أو القواعد التنظيمية العامة

أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة التي يجب أن يقوم بها بنفسه ، إذا كان ذلك منوطا به ، وأن يؤديها بدقة وعناية وأمانة ، إنما يرتكب ذنبا إداريا يسوغ تأديبه جزاء على (خطأ وظيفي) منتجة إرادة السلطة الإدارية إلى توقيع (عقوبة وظيفية) وفقا للأشكال والأوضاع التي تقررها اللوائح والقوانين وذلك في حدود النصاب المقرر . وغنى من البيان أن الذنب التأديبي يختلف عن الجريمة الجنائية في أنه لا يخضع لقاعدة « لا جريمة بغير نص » وإنما يجوز لمن يملك قانونا سلطة التأديب أن يرى في أي عمل إيجابى أو سلبى يقع من الموظف عند ممارسته أعمال وظيفته ذنبا تأديبيا إذا كان ذلك لا يتفق وواجبات الوظيفة ، ومن ثم فلا يمكن حصر الذنوب التأديبية مقدما على خلاف ما يجري في مجال الجرائم الجنائية وقانون العقوبات .

(طعن ٤٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

الجرائم الموجبة للمقوبة الجنائية محددة - حصرا ونوعا - الأعمال
المكونة للجريمة التأديبية ليست كذلك .

ملخص الحكم :

إذا كانت الجرائم الموجبة للمقوبة الجنائية محددة في قانون العقوبات والقوانين الأخرى حصرا ونوعا . فإن الأعمال المكونة للذنوب الإدارية والجريمة التأديبية ليست كذلك إذ مردها إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها بوجه عام .

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

تمهيلي :

مبدأ المشروعية في الجريمة التأديبية :

أن المبدأ المقرر في قوانين العقوبات هو مبدأ شرعية الجرائم الجنائية .
ففي هذه القوانين تحصر الجرائم وتتحدد بأوصافها وأركانها ، تطبيقاً لقاعدة عامة جرت بها مختلف الدساتير ، وهي ألا جريمة بغير نص ، حماية للحريات العامة ، وحتى لا يؤخذ الفرد بفعل لم يرد به نص يجرمه ، ومن ثم ساد مبدأ شرعية الجرائم الجنائية ، تعبيراً عن أن كل جريمة مشرعة بنصوص خاصة تحرمها . أما في القانون الإداري ، فإن الأمر فيه على خلاف ذلك إذ لم تجد قاعدة ألا جريمة إلا بنص ، مجالاً في نظام التأديب الإداري بعد أن ساد فيه مبدأ عدم شرعية الجريمة التأديبية . وقد يحل غياب مبدأ الشرعية عن الجريمة التأديبية إلى نفوس العاملين تلقاً مردّه ما للسلطات التأديبية من صلاحيات تقديرية واسعة في اعتبار أو عدم اعتبار فعل ما جريمة تأديبية . ومن ثم بنت الحاجة الملحة إلى ضمانات تحد من إطلاق مبدأ عدم الشرعية في المخالفات التأديبية .

وقد كفل النظام التأديبي هذا الضمان بوسيلتين ، أولاهما رقابة القضاء للقرارات التأديبية الصادرة من الإدارة ، وثانيتهما مشاركة القضاء للإدارة في ممارسة السلطة التأديبية .

أما الرقابة القضائية على القرارات التأديبية ، فإن القضاء الإداري في مباشرته لهذا الاختصاص ، يقوم بتكييف الفعل الثابت صدوراً من الموظف للتحقق مما إذا كان يشكل مخالفة تأديبية تصلح محلاً للمواخذة .

أما الوسيلة الثانية : فهي ما عهد إليه المشرع من إنشاء المحاكم التأديبية وجعلها تشارك الرؤساء الإداريين في ممارسة السلطة التأديبية ، كل في حدود معينة .

ومن استمرار الاعتراف بالسلطة التقديرية للسلطة الإدارية في تأليم بعض التصرفات التي تؤثر على النظام وحسن سير المرافق العامة ، إلا أن هذه السلطة أصبحت لا تعتبر مطلقة بل تحدّها قيود وضوابط الهدف منها التوصل إلى تحقيق ضمانات أساسية للموظف .

ويمكن إيجاز أبرز هذه الضوابط فيما يلي :

— أن عدم وجود نص مائع أو مؤثم لفعل معين لايعنى بالضرورة أن هذا الفعل مباح للموظف .

— وأن تحديد الأعمال التي تكون جريمة تأديبية متروك لتقدير الجهات التأديبية ، سواء أكانت جهات رئاسية أم قضائية ، وذلك تحت رقابة القضاء الإداري .

— وتلتزم السلطات التأديبية عند تحديد هذه الأعمال موضوع المسطرة بضوابط قانون العقوبات ، أما إذا كان المشرع قد نص صراحة على بعض الأعمال ، ففي هذه الحالة تتبع السلطة التأديبية في التائم والمقاب مسلك القضاء الجنائي .

إذا كانت المخالفة التأديبية تنأى عن التحديد فهي لا تنأى عن التعريف . ويعرفها الدكتور العميد سليمان الطماوى (قضاء التأديب — ص ٥٠) بأنها « كل فعل أو امتناع يرتكبه العامل يناقى واجبات منصبه ويعرفها ألعبد الدكتور عبد الفتاح خنسن (التأديب في الوظيفة العامة — ١٩٦٤ — ص ٧٩) بأنها « وكل تصرف يصدر عن العامل أثناء أداء الوظيفة أو خارجها ، ويؤثر فيها بصورة قد تحول دون قيام المرفق بنشاطه على الوجه الأكمل ، وذلك متى ارتكب هذا التصرف عن إرادة أكمة » .

ويعرفها المستشار الدكتور محمد جودت اللط (المسؤولية التأديبية للموظف العام — ١٩٦٧ — ص ٨٠) بأنها « أخلال بواجبات الوظيفة إيجاباً أو سلباً ، ولا يقصد بالواجبات المنصوص عليها في التشريعات المختلفة إدارية أو غير إدارية فقط ، بل يقصد بها أيضاً الواجبات التي يقتضيها حسن انتظام وأطراد العمل في المرافق العامة ، ولو لم ينص عليها » ويعرفها المستشار الدكتور السيد محمد إبراهيم بأنها أخلال بواجب وظيفي ، وبن ثم تقوم على ركنين أولهما وقوع أخلال وثانيهما اتصال هذا الأخلال بواجب من واجبات الوظيفة .

وسيان في قيام ركن المخالفة أن يكون الفعل مباحاً أو امتناعاً من عمل، إيجاباً أو سلباً ، فقيام العامل بعمل محظور عليه ، يستوى في قيام المخالفة، وامتناعه عن عمل مفروض عليه .

وعلى ذلك فإن كل خروج على القواعد القانونية على أختلف مراتبها من الدستور الى القانون الى اللوائح ، وعلى أختلف مصادرها ، من التشريع الى العرف الى الشريعة ، بل وكل ما ينزل منزلة القانون في الإلزام كالعقود والأحكام القضائية ، وكذلك الخروج على كل ما يلتزم العامل

بتنفيذه من أوامر صادرة اليه من الرؤساء ، كل خروج على هذه القواعد والأوامر يعد فعلا مؤثما يحل وصف المخالفة التأديبية . (د. السيد محمد ابراهيم — المرجع السابق — ص ٥٠٨ وعكس ذلك د. محمد مصفور — ضوابط التأديب في نطاق الوظيفة العامة — مجلة العلوم الادارية — ص ٥٠٨ عدد يونيه ١٩٦٣ ص ٣٨ حيث يربط بين المخالفة التأديبية وقدر من الائم والذنب ، ويضرب امثلة على ذلك بالاطفاء في تفسير القوانين أو المسائل الفنية ، والاطفاء المرفقية الناتجة من تصور أو سوء في تنظيم المرفق ذاته ، والاطفاء التي لا تبلغ حداء من الجسلة تستوجب من اجله الجزر عنها) .

الفرع الثاني

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية — قيام ارتباط بين الجريمتين لا يخل بهذا الاستقلال — ترديد المادتين ٨٣ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية لهذا الاصل العام .

ملخص الحكم :

إن المخالفة التأديبية هي اساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية ، توامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها أو كرامتها ، بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما تنهى عنه القوانين الجنائية أو تأمر به ، وهذا الاستقلال قائم حتى لو كان ثمة ارتباط بين الجريمةين ، وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة الخاصة بتأديب الموظفين ، كما يستتد من عجز المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أن « كل موظف يتخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الاخل بتوقيع العقوبات الجنائية » . ولما كان الاصل المردد في هذه المادة هو من الاصول العامة ، فقد نصت المادة ١١٧ من هذا القانون على تطبيقه في شأن مستخدميها الخارجين عن هيئة العمال ، على أن تصدر القرارات المشار اليها في المواد المتقدمة من وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، كما أن المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية رددت هذا الاصل كذلك ،

فقد نصت بأن « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا لجريمة من الجرائم الابتدائية يوقف من وظيفة من يوم حبسه وتكون ماهيته في كل مدة إيقافه حقا للحكومة ». وقد عدلت بقرار من مجلس النظار في ٢٥ من أبريل سنة ١٩١٢ كما يلي « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يجنب إيقافه من أعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها عليه ، وتكون ماهيته حقا للحكومة في كل مدة إيقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لأقامة الدعوى أو تحكم المحكمة الجنائية ببرأته من التهمة التي ترتب عليها حبسه ، فعلى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه من مدة إيقافه ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك ». وقد رددت هذا المعنى المادتان ٩٠ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية — قائم حتما حتى ولو قام الارتباط بينهما .

ملخص الحكم :

الجريمة التأديبية توافرها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها أو لكرامة الوظيفة وسلامتها بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات والقوانين الجنائية أو تأثر به . فالاستقلال حتما قائم حتى ولو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين ، وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة المتعلقة بتأديب الموظفين ، وما يستفاد من المادة (٨٣) من القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ (. . . يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء) . وتقابل المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بظهور من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء) وهذا الحكم يتقابل بما نصت عليه المادة (١٤) من القانون الفرنسي الصادر في ١٩ من أكتوبر ١٩٤٦ بنظام الموظفين في فرنسا .

والمادة ٥٢ من نظام موظفي إدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ترد ذات القاعدة .

(طعن ١٥١٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الجريمة التأديبية المتولدة عن جريمة جنائية — سلطة المحكمة التأديبية في نظرها — هي استخلاص المسؤولية الإدارية من الأفعال المكونة للذنب الإداري ولا شأن لها بالناحية الجنائية — أدانة المتهمين بالإهمال الجسيم في تلبية واجبات وظائفهم لا يخل بحق الدفاع ما دام ما نسبته اليهم لا يخرج عن الواقعة المطروحة في عمومياتها ولا عن الاتهام الذي وجهته النيابة الإدارية في قرار الاتهام أو عما تناوله المتهمون في مذكراتهم من أوجه دفاع .

ملخص الحكم :

أن مسطرة الطاعنين قامت أساساً على الاشتراك في جريمة تهريب جبركي يتولد منها جريمة إدارية تستاهل التأليب . والمحكمة التأديبية وهي تنظر في موضوع الاتهام أنها تنظر إلى الأفعال المكونة للذنب الإداري لتستخلص منها المسؤولية الإدارية ولا شأن لها بالناحية الجنائية وإذا كانت المحكمة التأديبية قد أدانت الطاعنين للإهمال الجسيم في تلبية واجبات وظائفهم إذ كان يتعين عليهم — وقد وردت لهم الحقائق من جبرك آخر من غير أن تصحب بأي بيانات وأن التعليمات المفروضة على موظفي الجمارك العلم بها والتي توجب على كل مسافر عند وصوله إلى الجمهورية العربية المتحدة بأن يقدم أقراراً في جميع الأحوال — أن يتمتعوا عن السير في اتخاذ الإجراءات أو أن يتصلوا بالجبرك الآخر لموافاتهم بها قد يكون لديه من معلومات وبذا كان يمكنهم السير في ملهم وفق ما يقتضيه الواجب من تلبية أفعالهم بالدقة الواجبة — إذ كان هذا هو الأساس الذي قام عليه الحكم المطعون فيه فإن ما نسبته المحكمة اليهم لا يخرج عن الواقعة المطروحة في عمومياتها ولا على الاتهام الذي وجهته النيابة الإدارية اليهم في قرار الاتهام أو ما تناولوه هم في مذكراتهم من أوجه الدفاع ، ومن ثم فلا يوجد أحلال بحق الدفاع كما نوهوا بذلك في الطعون المقدمة منهم .

(طعون أرقام ٤٨٣، ١٣٠، ١٤٠٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

فصل لسوء السلوك — التماثل بين التهم المنسوبة الى الموظف جنائيا قد يؤدي في المجال الإداري الى ادانة سلوكه الوظيفي لا سيما اذا اقترن باشتهاره بسوء السمعة وبالاستهتار وعدم الانتاج .

ملخص الحكم :

انه وان كانت النيابة قد قررت عدم وجود وجه لاقامة الدسوس الجنائية لعدم معرفة الفاعل في الجنحة رقم ٧٦٧٥ لسنة ١٩٥٨ قسـ م الساحل وان كانت محكمة جنح مصر الجديدة قد قضت ببراء المدعى مما نسب اليه في الجنحة رقم ٢٩٣٣ لسنة ١٩٥٩ مصر الجديدة ، الا أن التماثل بين التهمة المنسوبة الى المدعى في إحدى الجنحتين وبين التهمة المنسوبة اليه في الجنحة الاخرى أمر يستوقف النظر ومن شأنه — في المجال الإداري — الا يرفع الشبهة عن المدعى نهائيا ويمكن أن تؤدي الى ادانة سلوكه الوظيفي لا سيما اذا اقترن ذلك باشتهاره بسوء السمعة والاستهتار وعدم الانتاج — وهو اشتهاه له أسبابه المقبولة ازاء ما حفل به ملف خدمته من جزاءات وتحقيقات مختلفة — وكل أولئك يقيم ركن السبب المبرر للنتيجة التي انتهى اليها القرار المطعون فيه ، وهي الفصل لسوء السلوك .

(ظمن ١٩٩٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٣)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المحاكمة الادارية تبحث في سلوك الموظف وفي مدى اخلاله بواجبات وظيفته — صدور حكم البراءة في جريمة جنائية نسبت الى الموظف — لا يمنع من ان ما وقع منه يشكل ذنبا اداريا يجوز مسامحته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان المحاكمة الادارية انها تبحث في سلوك الموظف وفي مدى اخلاله بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ، اما المحاكمة الجنائية فانها ينحصر اثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام قد يصدر حكم بالبراءة فيها ، ومع ذلك فان ما يقع من المظن يشكل ذنبا اداريا ،

وأن كان لا يكون جريمة خلسة ، إلا أنه لا يتفق ومقتضيات السلوك
الوظيفي ، ليكون ذنباً يجوز مساعلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

(طعن ٦٤٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

صدر حكم المحكمة الجنائية ببراءة الموظف من تهمة تعاطي المخدرات
- تأسيس الحكم على بطلان التفتيش - توقيع جزاء تأديبي من جهة الإدارة
استناداً إلى إخلال الموظف بواجبات وظيفته لضبطه في مكان الواقعة وسط
من يتعاملون المخدرات - صحة الجزاء .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المدعى من تهمة تعاطي
المخدرات ، وكان سبب البراءة يرجع إلى عيب شكلي في إجراءات ضبط
الواقعة ، وهو بطلان التفتيش ، بقوله أن الحالة التي هوجم فيها المقهى
لم تكن من حالات التفتيش التي تسوغ قانوناً تفتيش المقهى ، فإن هذا
الحكم لا ينفى قيام سبب الجزاء التأديبي ، وهو إخلال الموظف بالثبتم
بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها ، وقد ثبت ذلك للسلطة
التأديبية من أوراق التحقيقات الجنائية ومن التحقيقات التي تجريها هي
وبن تسميهم من شهود . وهذا أمر غير ملكور منه ، كما ثبت من تحليل المادة
المضبوطة أنها حشيش ، وأن ما علق على حجارة الجوزة آثار حشيش ،
ماذا استفادت من ذلك كله أن المدعى أخل بواجبات وظيفته وخرج على
مقتضيات السلوك الواجب على رجل البوليس والابتعاد عما يحط من
كرايته ويسوء سمعته ، فإن الجزاء التأديبي - والحالة هذه - يكون قد
تام على سببه .

(طعن ٦٥٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

تيرة الموظف جنائياً من التهمة المسندة إليه - استناد البراءة إلى
عدم كفاية الأدلة - أمكان محاكمته تأديبياً من أجل هذه التهمة عينها .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بتبرئة الموظف المتهم لم يستند الى عدم صحة الواقعة أو عدم الجنائية ، وإنما بنى على الشك وعدم كفاية الأدلة ، فهذا لا يرفع الشبهة عنه نهائيا ، ولا يحول دون محاكمته تأديبيا وأدانة سلوكه الإداري من أجل هذه التهمة عينها على الرغم من حكم البراءة .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

قيام سبب الفصل بثبوت أن الموظف كان وسيطا لمهندس التنظيم في الاستيلاء على مبالغ من الجمهور مستغلا في ذلك وظيفته - لا يغير من ذلك القضاء ببرأته من التهمة الجنائية المبنية على أسباب قوامها الشك .

ملخص الحكم :

إن ما أسند الى المدعى من اتهام أدى الى فصله من وظيفته قد قام في حينه على أسباب جدية تبرر الجزاء الذي اتخذته رئيس مجلس بلدى جرجا في حقه فقد كان ثابتا وقتئذ - أنه كان وسيطا لمهندس التنظيم في استيلاء هذا الأخير على مبالغ من نقود تقاضاها من الجمهور مستغلا في ذلك سلطة وظيفته أبشع استغلالا وأشنعه، الأمر الذي يعد أخلاقيا خطيرا بواجبات وظيفته وخروجاً على مقتضياتها ومضى ثبت ذلك فإن هذا ينهض سببا مسوغا لتدخل الإدارة بتصد أحداث الاثر القانوني في حقه وهو توقيع الجزاء عليه للغاية التي شرع من أجلها هذا الجزاء وهي الخرس على الأمانة والنزاهة وحسن السلوك تحقيقا للمصلحة العامة بعد أن ثابت حالة واقعية تبرر التدخل ، وهي حالة تنفرد الإدارة بتقدير ملاءمة الاثر الذي ترى من المصلحة تربيته عليها استنادا الى المسلك الذي سلكه والذي يسوغ استغلالا مأخذه عنه تأديبيا ، ولئن كان قد قضى فيها بعد ببرأته من التهمة الجنائية إلا أن هذه البراءة بنيت على أسباب قوامها الشك الذي أن يشفع له في درء العقوبة الجنائية عنه فانه لا يرفع عنه مسئوليته في المجال الإداري كما هو ثابت في حكم محكمة الجنائيات ثم أن الأمر يتعلق في المجال الإداري لا بالقصاص منه بل بالأطمنان الى وجوده في وظيفته والى صلاحيته للقيام بأعبائها على الوجه الذي يحقق الصالح العام فإذا انعدم هذا الأطمنان أو تزعزع كان للإدارة أن تقضى من لا تثق بصلاحيته ولا تطمئن الى أمانته ونزاهته وحسن سلوكه في خدمة المرفق العام الذي تقوم عليه .

(طعن ٩٣١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٩)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

بُوت أن التهمة المندة للموظف قد حفظتها النيابة لعدم كفاية الأدلة
— أمكان توقيع الجزاء التأديبي عليه .

ملخص الحكم :

أن حفظ تهمة الرشوة قبل المدعى لعدم كفاية الأدلة لا يبرئ سلوكه
من الوجهة الادارية ، ولا يمنع من مؤاخضته تأديبيا وإدانته هذا السلوك ،
ولا سيما بعد أن عززت تحريات الباحث في أزمنة مختلفة ما يحوم حوله
من شبهات كانت كتابية لدى الإدارة — وهي المسئولة عن الابن ورجاله —
لتكوين عقيدتها واقتناعها بعدم الاطمئنان الى صلاحيته للاستمرار في عمله،
وصدرت في تقديرها هذا عن رغبة مجردة عن الميل أو الهوى في رعاية
المصلحة العامة ، فانتهت الى اتصائه من وظيفته ، مستندة في ذلك الى
وقائع صحيحة لها وجود مادي ثابت في الأوراق ، استخلصت منها هذه
النتيجة استخلاصا سائفا ، يجعل قرارها الصادر بفصله من الخدمة قائما
على سببه ومطبقا للقانون .

(طعن ١٧٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة الجنائية — غير مانع
من المزاخنة التأديبية متى قام موجهها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن قرار فصل المدعى قد صدر من مختص بملك سلطة
إصداره قانونا واستوفى أوضاعه وشرائطه الشكلية ، وقام على سببه
الذي يبرره ، وهو سبب مستند الى وقائع مادية صحيحة لها أصل ثابت
موجود في الأوراق من أفعال ارتكبها المدعى تكون خفيا إداريا قوامه الإخلال
بواجب الأمانة التي تتطلبها وظيفته ، مما قدرت الإدارة خطورته وربت
عليه الجزاء الذي ارتأته مناسبا ، بعد أن كونت اقتناعها وعقيدتها بإدانته
سلوك المدعى على أساس ما قام لديها من قرائن ودلائل وشواهد لأحوال ،
مما لا سبيل الى تعقيب القضاء الإداري عليه باستئناف النظر فيه بالموازنة

أو الترجيع . وقد انتهت في حق المذكور الى نتيجة صحيحة — استخلصتها استخلاصا سليما سائغا من الوثائق المشار اليها التي تؤدي ماديا وقانونيا الى تلك النتيجة ، فانه لا يغير من هذا كون النيابة العامة قد حفظت التحقيق الذي أجرته في خصوص هذه الوثائق ذاتها لعدم كفاية الأدلة أو لسبب آخر ، إذ ان هذا الحفظ الجنائي لا يبرئ سلوك المدعى من الوجهة الادارية ولا يمنع من مواخضته تديبيا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقسوع اخلال منه بواجبات الوظيفة وخروج على مقتضى الامانة التي ينبغي ان يتحلى بها الموظف أو العامل في أداء عمله متى قام الموجب لهذه المؤاخذه ، الامر الذي لا يتأثر أعماله في مجال تطبيقه في نطاق روابط القانون العام بقرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في خصوص التهمة الجنائية التي تخطف بطبيعتها من الذنب الاداري .

(طعن ٢٠١٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

شروع التهمة يعتبر سببا للبراءة من العقوبة الجنائية . ولكنه لا ينهض على الدوام مانعا من المؤاخذه التأديبية .

ملخص الحكم :

إذا كان شروع التهمة سببا للبراءة من العقوبة الجنائية ، فان ذلك لا ينهض على الدوام مانعا من المؤاخذه الادارية التأديبية . ولا سببا متى أمكن استناد فعل إيجابي أو سلبي محدد الى الموظف يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية التي سوف ارتكاب الواقعة الجنائية المجهول فاعلها .

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

عدم جواز المجادلة في اثبات واقعة سبق لحكم جنائي ان نفى وقوعها .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بأنه لا يجوز لمجلس التأديب ان يعود

للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى أن نفى وقوعها فإذا كان الحكم الجنائي في القضية رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ المتقدم ذكرها قد نفى عن المخالف المخالفين الموجهتين اليه وحكم ببراءته مما أسند اليه فيهما فلا يجوز للقرار التاديبى أن يعيد النظر فيها قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة المخالف من هاتين المخالفتين والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو مالا يجوز .

(طعن ٨٤٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

عدم جواز معادلة المجلس التاديبى في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى أن نفى وقوعها — قيام قرار المجلس على هذه الواقعة وعلى اخطاء مسلكية أخرى — لا يؤثر في صحة القرار التاديبى وقيامه على سببه المبرر له قانوناً ، ما دام القرار قد صرح بأن هذه الأخطاء الأخرى تكفى وحدها لمجازاته وما دام ليس ثبت تعارض بين الادانة في تلك الأخطاء وبين الحكم الجنائي القاضي بالبراءة .

ملخص الحكم :

أنه وأن كان لا يجوز للمجلس التاديبى أن يعود للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى أن نفى وقوعها ، فلا يجوز للمجلس التاديبى أن يصدر قراراً بالادانة على أساسها ، الا أنه يبين من مراجعة القرار التاديبى المطعون فيه أنه تام على أمرين ، أولهما ثبوت واقعة الرشوة في حق المدعى وثانيهما ارتكابه أخطاء مسلكية أخرى ، فإذا كان لا يجوز للقرار التاديبى أن يعيد النظر فيها قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة المدعى من تهمة الرشوة كما سلف البينان والا كان في ذلك مساس بقوة الامر المقضى وهو ما لا يجوز ، الا أن هذا لا يمنع المجلس التاديبى من محاكمة الموظف تاديبياً عن الأخطاء المسلكية الأخرى عند ثبوتها ما دام ليس ثبت تعارض بين الادانة في تلك الأخطاء وبين الحكم الجنائي القاضي بالبراءة فيما أقام عليه قضاؤه .

فإذا كان الثابت أن القرار التاديبى المطعون فيه قد نسب الى المدعى ارتكاب أخطاء مسلكية وصرح بأن ارتكابه هذه الأخطاء كما هي موضحة في الاضبارة تكفى وحدها لمجازاته بالنسريح التاديبى أن لم يكن الطرد ،

وذلك بصرف النظر عن براءته من تهمة الرشوة . ونوه القرار المذكور بأن هذه المخالفات المسلكية أوضحتها الامدادات المثبتة في الاضبارة وأتسوال المتهم نفسه ، ولو صبح هذا لاستقام القرار التاديبى على سببه المبرر له قانونا .

(طعن ١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

تأثم الفعل وفقا لاحكام قانون العقوبات او اى قانون آخر لا يترتب عليه لذاته مواخذة مرتكبه تاديبيا ما لم ينطوى هذا الفعل على اخلال من العامل بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها او تحمل فى ثنائاه ما يمس السلوك الوظيفى الواجب مراعاته او الثقة الواجب توافرها فيه - تطبيق : شراء العامل نقد اجنبى محظور التعامل به وفقا لحكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى لا يشكل اخلالا منه بواجبات وظيفته او خروجا على مقتضاه يستوجب مجازاته تاديبيا عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى لقد اقام الحكم المطعون فيه تضامه بادانة سلوك الطامن على اساس ان شراءه للورقتين المائيتين فئة مائة دولار يعيب الثقة الواجبة استنادا الى ان التعامل فى الدولارات محظور بحكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى بهدف حماية الاقتصاد القومى ومن ثم يتعين على العامل عدم الدخول فى مثل هذه العمليات بعدا عما يمس اعتباره وثلبا به عن مواقع الزلل ومواطن الشبهات .

ومن حيث انه من المقرر ان تأثم الفعل وفقا لاحكام قانون العقوبات او اى قانون آخر لا يترتب عليه لذاته مواخذة مرتكبه تاديبيا ما لم ينطوى هذا الفعل على اخلال من العامل بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها او تحمل فى ثنائاه ما يمس السلوك الوظيفى الواجب مراعاته او الثقة الواجب توافرها فيه .

ومن حيث انه ايا كان وجه الراى فى شأن ابلحة او تجريم واقعة شراء الطامن للورقتين المائيتين الفئة مائة دولار لاستعمالها فى شراء بعض

ما يلزمه من السوق الحرة وليس بقصد الاتجار فيها فان هذه الواقعة لا تعتبر بأى حال من الاحوال اخلافاً منه بواجبات وظيفته أو خروجاً منه على مقتضياتها كما أنها لا تعد سلوكاً معيباً يمس خلقه ويخدش سمعته وسيرته مما ينعكس أثره على كرامة الوظيفة وييس اعتبار شأغلها ويخل بالثقة الواجب توافرها فيه خاصة وقد أضحى شراء العملات الأجنبية امراً مألوفاً يلجأ اليه اغلب المواطنين ليتسنى لهم الامادة من المزايا التى تتيحها هذه العملات فى الحصول على مختلف السلع المستوردة منها والمحلية ازاء السياسة التى انتهجتها الدولة فى السنين الأخيرة من تشجيع الشراء بتلك العملات والتى صدر انطلافاً منها قرار وزير المالية رقم ٤١٥ لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ٧٥ بالسماح ببيع السلع المستوردة والسلع المحلية بالعملات الأجنبية من محلات تنشأ لهذا الغرض للمواطنين والاجانب دون سبيلهم من مصدر هذه العملات .

ومن حيث انه ترتيباً على ما تقدم فانه وقد انعدم المأخذ على سلوك الطاعن ولم يقع منه أى اخلافاً بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من توقيع عقوبة الخصم من المرتب عليه يكون على غير اساس سليم من القانون ويتمين من ثم القضاء بالغائه وببراءة الطاعن مما أسند اليه .

(ملعن ٢٩٥ لسنة ١٩٧٠ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

المباحث العامة - تحرياتها - صحة التمويل عليها فى المحيط الإدارى
كاساس للمؤاخذة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المباحث العامة من الاجهزة الحكومية المختصة بجمع التحريات والاستدلالات عن كل ما يمس الامن العام ويوصل الى اكتشاف الجرائم والقبض على مرتكبيها وطبيعى أن هذه التحريات لا تصل الى رجال المباحث الا بعد أن تكون قد استفاضت وشاعت بين الناس وبالتالي لها سند من الواقع وان لم تبرز الى حد الدليل القاطع على صحتها ، ولا يغير من قيمتها هذه كون تفتيش الشخص الذى قيل بأن السلاح قد أخفى طرفيه لم يسفر من شىء فطبيعة الجريمة الادارية تغطى اختلافاً كلياً عن طبيعة الجريمة

الجنائية فيكفى في الجريمة الأولى أن تثير الوقائع المنسوبة للموظف غبارا قائما حول تصرفاته مما يمس سلوكه الوظيفي ويؤثر في سمعته بين الناس فتتأثر حوله الاتاويل - الأمر الذى يفقد معه الاطمئنان الى عمله وبالتالي يكون بقاءه في وظيفته مما يعرض المصلحة العامة للخطر .

(طعن ١٦٩٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢١)

تعليق :

ما ذنب الموظف اذا ملكت بسمعته الشبهات ؟ هل يجوز ماخذته تاديبا على ذلك ، وتوقيع عقاب عليه قد يؤدي به الى الفصل ؟ تضيء المحكة الادارية العليا كما سبق أن توضح بأن سبب القرار التاديبى يمكن أن يكون ما علق بسمعة الموظف من شوائب شديدة التأثير على عمله . دون حاجة في ذلك الى ثبوت واقعة معينة ، اذ يكفى لتحقيق المسؤولية التاديبية وبالتالي أنزال العقاب الادارى أن تستخلص الجهة الادارية الواقعة التى بنيت عليها الجزاء استخلاصا شائفا من الاوراق المطروحة عليها . ويرى بعض الفقه (د.سيد محمد ابراهيم - المرجع السابق - ص ١٥٠) أن ذلك لا يمكن قبوله ، اذ ان المخالفة التاديبية لا تنهض الا على فعل محدد ، ولا يسأل منه الموظف الا اذا ثبت قبله بوسائل الاثبات المقررة . أما الشائعات وهى ما تدور حول وقائع مجهلة ولا تقوى بذاتها على اسناد الفعل الى فاعل معين فانه لا تصلح وحدها سببا للمؤاخذة . واذا كان جائزا فصل الموظف لسوء سمعته التى تلوكها الشائعات وذلك بغير الطريق التاديبى ، نذاك مجال مخطف ولا يخطط بالمجال التاديبى الذى يابى توقيع الجزاء الا عن فعل محدد يقوم عليه دليل مقنع .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

ليس هناك ما يمنع قانونا من أن ينظر اداريا في امر الموظفين المتهمين قبل أن تتصرف النيابة العمومية في قضاياهم من الوجهة الجنائية .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعنا موضوع ما اذا كان يجوز للادارة أن تعيد النظر في امر الموظفين الموقوفين عن العمل بسبب اتهامهم في جرائم وفيما اذا كان يجوز لها أن تنظر في امرهم اداريا قبل أن تتصرف النيابة

المعموية في قضاياهم بجلسته المنعقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ وقد انتهى رأيه الى أن الجريمة الجنائية تختلف أركانها وطبيعتها عن أركان المخالفة الادارية وطبيعتها ومن ثم فليس هناك ما يمنع قانونا من أن ينظر اداريا في أمر المواطنين المتهمين قبل أن تتصرف النيابة المعموية في قضاياهم من الوجهة الجنائية .

وأنه ليس هناك ما يمنع قانونا من أن تعيد الادارة النظر في أمر وقف هؤلاء الموظفين عن أعمالهم وأن تلغى هذا الأمر أو تبقيه دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية وذلك حسب تقديرها لكل حالة .

(متوى ٨٦ في ١٩٤٩/٢/٨)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

للالدارة توقيع الجزاء التأديبي دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية أو أرجاء النظر في المحاكمة التأديبية الى أن يفصل في المحاكمة الجنائية حسبما تراه ملائما — إلغاء قرار الفصل استنادا الى أنه كان يجب وقف الدعى دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا — خطأ .

ملخص الحكم :

لئن كان للادارة أن توقع الجزاء التأديبي سواء بالفصل أو بما هو اقل منه دون انتظار لنتيجة المحاكمة الجنائية ما دام قد قام لديها السبب المبرر لهذا الجزاء واقتنعت بالدليل على صحتها ، الا أنها قد ترى من الملائم انتظار الفصل في المحاكمة الجنائية قبل النظر في المحاكمة التأديبية ، ولكن تلك ملائمة متروكة لتقديرها . وفي هذه الحالة إما أن يكون الموظف قد حبس احتياطيا على ذمة المحاكمة الجنائية فيوقف عن عمله بقوة القانون ، وإما الا يحبس احتياطيا فيكون لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يقفه من عمله احتياطيا انتظارا لنتيجة المحاكمة الجنائية التأديبية ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر يجوز زيادتها بعد ذلك بقرار من المحكمة التأديبية أن كلن الموظف ممن يحاكمون أمام المحكمة التأديبية أو بقرار من رئيس المصلحة أن كان من المستخدمين الخارجين من الهيئة . ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ما لم يقر مجلس التأديب ، أو رئيس المصلحة المختصة بحسب الأحوال صرف المرتب كله أو بعضه . فإذا كان الثابت أن الحكم قد أقام تضاده بإلغاء قرار

الفصل استنادا الى أنه كان يجب وقفه دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا ، فانه يكون قد أخطأ في تاويل القانون وتطبيقه ، متعينا الحكم بالفائه .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

اتهام الموظف في جريمة جنائية — للإدارة أن تقدر بحسب ظروف الواقعة وملابساتها اذا كان من الملائم أن تنتظر نتيجة الفصل في المحاكمة الجنائية او أن الامر يتطلب تدخلا سريما دون ترقيب نتيجة هذه المحاكمة .
اساس ذلك . اختلاف الوضع بين المجالين الإداري والجنائي .

ملخص الحكم :

أن اتهام الموظف في جريمة وبالذات في مثل الجريمة التي اتهم فيها المدعى والقبض عليه بارتكابها هو أخطر ما يمكن أن يعيب الوظيفة العامة ويضر بصالحها وعلى الإدارة في هذه الحالة أن تسارع الى التدخل فتتخذ بقتضى السلطة المخولة لها قانونا من الاجراءات والقرارات ما تراه واجبا لمواجهة الموقف وتقدر بحسب ظروف الواقعة وملابساتها اذا كان من الملائم أن تنتظر نتيجة الفصل في المحاكمة الجنائية او أن الامر يتطلب تدخلا سريما دون ترقيب نتيجة هذه المحاكمة وهي وحدها التي تقدر ملامة ذلك ، فليس ثمة الزام عليها بضرورة انتظار المحاكمة ونتيجتها ، وذلك كله مرده الى أصل مقرر هو اختلاف الوضع بين المجالين الإداري والجنائي وما استتبعه من استتلال الجريمة الادارية عن الجريمة الجنائية ، لاختلاف تمام كل من الجريمتين وتغاير الغاية من الجزاء في كل منهما ، فهو في الاولى مقرر لحماية الوظيفة العامة إما في الثانية فهو قصاص من المجرم لحماية المجتمع .

(طعن ٣٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

ما تنهى إليه النيابة العامة من ثبوت ادانة العامل لا يحوز حجية امام المحاكم التأديبية وانما يفضع للفحص والتحقيق والتقييم امام المحكمة - اساس ذلك استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية - الحجة مقرر له حكم الجنائي وليست للتحقيقات الجنائية - اشتراك العامل في جريمة الشروع في سرقة بطريق الاتفاق والمساعدة وثبوت الجريمة في حقه - توقيع جهة الادارة عقوبة خفض الفئة والرتب الى الفئة الأدنى مباشرة بلول مربوطها - الطعن في قرار الجزاء امام المحكمة التأديبية المختصة - صدور حكم المحكمة التأديبية بإلغاء قرار الجزاء لعدم التناسب الظاهر بين المخالفة والجزاء التأديبي - الطعن في حكم المحكمة التأديبية - قضاء المحكمة الادارية العليا بإلغاء الحكم ويرفض الطعن المقام ابتداء من العامل امام المحكمة التأديبية - اساس ذلك : لا محل لأمعال قاعدة عدم التناسب او الغلو بين المخالفة التي ثبتت في حق العامل والجزاء الذي وقعته جهة الادارة .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تتحصل في ان العامل المختص بالامن بشركة النصر للتلفزيون والالكترونيات ضبط السيارة رقم ٢٦٣٠ نقل القاهرة التابعة للشركة أثناء خروجها من بوابة المصانع بدار السلام بطريق المعادي بالقاهرة صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٧٨ وبها ثلاث شاشات تلفزيونية من انتاج الشركة تبلغ قيمتها الرسمية خمسون جنيها وقيمتها الفعلية بالسوق مائة جنية تقريبا ، وقد أجرى تحقيق بالشركة ثبت منه ان سائق السيارة المذكور هو وقد تخطى عن مفاتيحها لتباع السيارة بحجة ترفيها وتنظيفها ، وأن السيارة وقت ضبطها كانت بقيادة التباع ، وأبلغت النيابة العامة بالحادث فاجرت تحقيا أنهت فيه الى ان تهمة الاستيلاء على ممتلكات الشركة ثابتة ثل المتهمين الثلاثة السائق والتباع والسيد العامل بصنع الشاشات من شروع التباع في السرقة بمحاولته الخروج بالسيارة التي تحمل الشاشات من بوابة الشركة وان ذلك لا يكون الا بمساعدة من آخرين حيث قلم المتهم بتسهيل استيلاء التباع على الشاشات وقلم المتهم سائق السيارة بتسليم مفاتيحها للتباع لتسهيل ارتكاب الجريمة وانتهى التحقيق الاداري الذي أجرته الشركة الى ان المظنون ضده اهل واجبات

وظيفته بتركة مفاتيح سيارته للتباع حتى دبر جريته بالصورة المبينة بالتحقيق مما يجعله في موقف الشريك فيها ، وبناء على هذا التحقيق صدر القرار رقم ١١٠ ع في ١٩ من يولييه سنة ١٩٧٨ متضينا مجازاة المطعون ضده بخفض فئته وربته الحاليين الى الفئة الأدنى بأول مربوطها وقد طعن في هذا القرار أمام المحكمة التأديبية للصناعة التي ألغت القرار لتعبد الشركة بتقدير الجزاء لعدم التقاسب الظاهر بينه وبين حقيقة الذنب الإداري في حقه وكونه مجرد الإهمال في عمله بتركة مفاتيح السيارة للتباع ، وأقامت المحكمة قضاها على أن الشركة اختارت واحد من أشد الجزاءات قسوة وزجرا وتكون بذلك قد غالت في معاقبته وأبضت في القسوة في معاملته .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الثابت في حق المطعون ضده هو الاشتراك في جريمة الاستيلاء على ممتلكات الشركة وهذا واضح من تقرير النيابة العامة ، وليس مجرد الإهمال في أداء عمله ، هذا بالإضافة الى أن تخلى سائق السيارة عن مفاتيحها للتباع ليقودها يعتبر إهمالا جسيما يبرر الجزاء الموقع عليه ، وكان على المحكمة أن تتصدى لتوقيع الجزاء الذي تراه مناسبا ولا تترك ذلك للشركة حتى لا يتكرر الطعن في الجزاء ويطول أمد التقاضي دون داع مما يفقده فعاليته وأضافت الشركة في مذكرتها سببا جديدا هو أن الحكم المطعون فيه ألغى قرار الجزاء دون تصدى المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب الأمر الذي من شأنه معاودة الطعن في الجزاء الذي توقعة الشركة الى مالا نهاية وإطالة أمد التقاضي بشأن مخالفة واحده مما يبعد الجزاء اثره .

ومن حيث أن النيابة العامة استندت في اثبات التهمة على المطعون ضده الى قرينة مفادها أن شروع التباع في الاستيلاء على ممتلكات الشركة لا يكون الا بمساعدة آخرين حيث قسام بتسهيل حصوله على الشاشات وقام المتهم بتسليمه مفاتيح السيارة لتسهيل ارتكاب الجريمة ، وإذا كانت النيابة العامة قد اكتفت بمجازاة المتهمين تأديبيا لشدة العقوبة الجنائية ، فإن ما انتهت اليه النيابة من ثبوت ادانة المطعون ضده لا يحوز حجية أمام المحكمة التأديبية وإنما يخفض للنقص والتبحيص والتقييم أمامها لما هو مستقر من استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية وأن الحجية مقرره للحكم الجنائي وليس للتحقيقات الجنائية .

ومن حيث أن القرينة التي استندت اليها النيابة العامة في ثبوت الاتهام ضد المطعون ضده تقوم على أنه ساعد التباع ارتكاب جريته عن طريق تسليمه مفاتيح السيارة لاستعمالها في تهريب الشاشات خارج الشركة وهي

قرينة سائفة خاصة وأن السائق المطعون ضده ترك مفاتيح السيارة للتباع طيلة اليوم والليلة السابقين على اليوم الذي وقعت فيه الجريمة وكذلك يوم وقوع الجريمة دون مقتضى ، كما أنه أقر في التحقيق الإداري الذي أجرته الشركة بأنه وقع أمر التشغيل يوم وقوع الجريمة ، وكان الواجب عليه استلام تصريح الخروج عقب التوقيع على أمر التشغيل وتنفيذ ما بهوريته مباشرة ولكنه ترك تصريح الخروج ليأخذه التباع ويقود السيارة ويضئ تنفيذ جريمته بينما يشغل هو عنه في حجرة حركة السيارات واحضاء الشاي درء المسؤولية عند انكشاف الجريمة الأمر الذى يدل على اشتراكه فيها بالاتفاق والمساعدة ، ومن ثم تكون الجريمة ثابتة في حقه .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم فانه ما ثبت في حق المطعون ضده من تركه مفاتيح السيارة للتباع يوم وقوع الجريمة واليوم السابق عليه دون مقتضى وتركه تصريح خروج السيارة ليأخذه التباع بعد أن وقع أمر تشغيلها ، يعتبر خطأ جسيماً لما ينطوى عليه من تفریط في مهنته وخروج على واجبات وظيفته ، من شأنه تعريض ممتلكات الشركة للخطر نتيجة لقيامتها من لا يحمل رخصة قيادة واحتمال استعمالها في أغراض غير مشروعة ، الأمر الذى يلقى مع العقوبة الواقعة عليه ولا يكون ثمة عدم تناسب أو غلو بين ما ثبت في حقه من أهمال وبين الجزاء الذى وقع عليه .

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون جديراً بالانقضاء ويتمين تبعاً لذلك الحكم برفض الطعن المقام من المطعون ضده أمام المحكمة التأديبية للصناعة برقم ١٦٨ لسنة ١٢ ق .

(طعن ٢٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٢)

تعليق :

الى اى مدى يغير القانون التأديبي قانوناً عقابياً :

يعتبر القانون التأديبي قانوناً عقابياً ، ولكن هذا التشابه لا يصل الى حد التطابق بين القانونين التأديبي والعقائى ، فالمخاطبين بأحكام القانون التأديبي هم الموظفون أو العاملون وخدمهم وليس المواطنون ككل ، والجزاءات التأديبية لا تنس الموظف الا فى مستقبله الوظيفى ، ومزايا الوظيفية ، ولا تتبع في توقيعها إجراءات قضائية خالصة ، كما هو الشأن فى قانون العقوبات .

ومن مبادئ هذه النظرية العميد الدكتور سليمان الطهاوى الذى يقرر (ص ٢٢٩ وما بعدها) كتابه « قضاء التأديب » انه اذا كان التأديب الإداري

ينتمي الى أسرة قانون العقوبات فان الفلسفة الغائمة وراء كل من القانونين مختلفة للأساليب التالية :

١ - قانون العقوبات ما يزال يرمى الى عقاب افعال بذاتها محددة على سبيل الحصر منضبطة الاوصاف ، وأن ما عداها يعتبر مجاها ، على عكس الجريمة التأديبية التي تخضع لتفرض السلطة التأديبية .

٢ - وأنه ما تزال العقوبات الجنائية تستهدف شخص المخطئ وماله ، بينما تقتصر العقوبات التأديبية على مزايا الوظيفة .

٣ - وقانون العقوبات - على الأقل - بالنسبة الى الفكرة التقليدية يستهدف الردع والزجر حماية للمجتمع من اذى المجرم واخطاره ، ففكرة الفصل ما تزال تسيطر عليه ، أما التأديب الإداري فان هدفه ككالة سير المرافق العامة وأداء الخدمات للمواطنين .

٤ - ويتسم قانون العقوبات بالانطوائية ، بمعنى أن سلطاته تشمل جميع القاطنين في الدولة ، بغض النظر من جنسياتهم ، ولا شأن له كقاعدة عامة بما يقع خارج حدود الدولة ، أما التأديب الإداري فانه يتابع الموظف من اخطائه المسجلة أينما كان ، سواء وقع الفعل المخطئ داخل الدولة أو خارجها .

٥ - الجريمة الجنائية ما تزال شخصية محضة ، فلا يسأل الانسان - كقاعدة عامة - الا عن الاعمال الصادرة منه شخصيا ، أما المسؤولية التأديبية فتمتد في حالات كثيرة لتشمل المسؤولية عن عمل الغير كالرموسين وأنراد الاسرة .

ويقول الأستاذ الدكتور الطباوي : انه اذا كانت هذه الفروق على درجة كبيرة من الوضوح ، وتؤكد استقلال كل من الجريمتين الجنائية والتأديبية ، فان ذلك لا يعني الانفصال بينهما ، وانما هناك تأثير متبادل بينهما ، فالقانون التأديبي اصطبغ في كثير من الدول بالطابع القضائي ، وان المشرع قد جعل من بعض الجرائم التأديبية جرائم جنائية تحت ضغط التطور الاجتماعي ، ودعا الإدارة الى تقنين اخطاء الموظفين القابلة للتقنين في صورة لوائح الجزاءات .

(راجع ص ٤٩) وما بعدها من سلطة التأديب في الوظيفة العامة للدكتورة مليكة الصروح .

مقومات كل من الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية .

تمثل الجريمة التأديبية خروجاً على واجبات الوظيفة التي تحددها القوانين الإدارية ، وتمثل الجريمة الجنائية خروجاً على نظام المجتمع حسبما تأمر به القوانين الجنائية . وقد يبدو استقلال كل من الجريمتين استقلالاً نابعاً من انفراد كل منهما ب مجال يدور فيه . غير أنه كثيراً ما يتشابك المجالان ويتداخلان . فالمعاون الإداري يمد من واجبات الوظيفة إلى خارجها ، وينهى عن أعمال يرتكبها العامل في حياته الخاصة وفي المجتمع الذي يعيش فيه .

وقد تكون هذه الأعمال مما تجرمها القوانين الجنائية . وبالمثل فإن القوانين الجنائية كثيراً ما تتجاوز الإطار العام للمجتمع ، وتنفذ إلى النطاق الخاص بالوظائف العلية ، فتجزم أعمالاً تقع من الموظفين بمناسبة أداء واجبات وظائفهم . وهكذا فإنه نتيجة لامتداد الواجبات الوظيفية إلى خارجها ، ونتيجة لنفاذ القوانين الجنائية إلى داخل الوظيفة ، يتداخل المجالان التأديبي والجنائي ، ويرتبط على هذا التداخل قيام منطقة مشتركة بينهما ، تبدو كل الأعمال الداخلة فيها ذات وصفين ، أحدهما تأديبي نتيجة لخضوعها لقواعد التحريم التأديبية من جهة ، والآخر جنائي لخضوعها لقواعد التحريم الجنائية من جهة أخرى .

وبهذا يولد الفعل الواحد جريمتين في وقت واحد ، أحدهما تأديبية والأخرى جنائية . وتقوم كل منهما بمنطقة من الثانية ، فلا تستغرق أحدهما الأخرى ، ولا تجب الجريمة ذات الوصف الأشد الجريمة ذات الوصف الأخف ، وإنما تقومان معاً وتخضع كل منهما لقواعد النظام الذي ارتكبت فيه . وكل عمل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، أو يظهر بظاهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة ، يعاقب تأديبياً ، وذلك مع عدم الإخلال باتقامة الدموى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء .

ويبرز استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية في عدة آثار أهمها التجريم ، والعقاب ، وحق كل من السلطات التأديبية والجنائية في المبادأة بالمحاكمة وتوقيع العقاب .

١ - أن عدم قيام أو ثبوت الجريمة الجنائية ضد الغائب ، وإن كان يحول دون مساقطته جنائياً ، إلا أنه لا يؤدي بالضرورة إلى عدم مساقطته تأديبياً . وذلك لاختلاف قواعد التجريم في كل من المجالين .

٢ - متى ولد الفعل الواحد جريمتين مستقلتين ، احداها تأديبية والاخرى جنائية ، فقد أصبح متاحا توقيع عقوبتين ، تأديبية وأخرى جنائية دون أن يعتبر ذلك تمعددا محظورا في العقوبة .

٣ - لكل من السلطتين التأديبية والجنائية حق المبادرة بالحكمة دون انتظار الفصل من الاخرى . على أن ذلك لا يحول دون قيام السلطة التأديبية - كلها رأت ذلك مناسبا - بارجاء البت في المسؤولية الادارية انتظارا للفصل في المسؤولية الجنائية .

الفرع الثالث

مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة
المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

عدم امكان حصر كافة المخالفات التأديبية مقدما بخلاف الجرائم الجنائية - مع ذلك فانه مما يؤكد مبدأ المشروعية تصديق المخالفات التأديبية وعقوباتها كلها أمكن ذلك بنصوص صريحة - مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها - اساس ذلك نص المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - لائحة الجزاءات ليس من شأنها أن تصدر السلطة التقديرية للسلطة التأديبية كلية وكذلك فان هذه اللائحة لا تقيد الحكمة التأديبية وانما يقتصر وجه الزامها على السلطة الادارية .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان الخطأ التأديبي وفقا لنص المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو مخالفة الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة أو الظهور بظهور من شأنه الإخلال بكرامتها ، ومن الواجبات الوظيفية ما يرد في القوانين الخفيفة مثل قانون العقوبات وقانون المناقصات والمزايدات ومنها ما يرد في اللوائح المالية والتنفيذية والقرارات الجمهورية والوزارية والمشورات والتعليمات ، كما أن للوظيفة مقتضيات أخرى تفرضها طبيعتها ولا ترد في نصوص صريحة ، ومن ثم فأن الاخطاء

التأديبية التي تتحقق عند مخالفة هذه الواجبات لا يمكن حصرها مقدما بخلاف الجرائم الجنائية التي تهيمن عليها قاعدة أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص يحددها سلفا .

لئن كان الأمر كذلك إلا أن تحديد المخالفات التأديبية وعقوباتها كلها يمكن ذلك بنصوص صريحة هو أمر يؤكد مبدأ المشروعية وأن من مقتضيات هذا المبدأ في نطاق التجريم أن يحاط الفرد مقدما بالأوامر والنواهي التي يترتب على مخالفتها انزال العقاب به وأن يحاط بمقدار العقوبة حتى يكون على بينة مما ارتكب ، ويحقق إصدار هذه اللائحة فضلا عن ذلك وحدة العقاب وعدم تناقضه أو تفاوته تماوتا يذهب بهذه الوحدة كما يمنع المغالاة في العقوبة وليس مؤدى إصدار هذه اللائحة جود التشريع التأديبي وتخلفه من الإحاطة سلفا بكافة ما تتبخص عنه ظروف العمل الإداري من أمور تستاهل العقاب ، ذلك أن مشروع اللائحة الذي أمدته وزارة التربية والتعليم أنها يورد بعض المخالفات التي تتكرر من العاملين في الجهاز الإداري للدولة أو في وزارة من الوزارات ، ويبقى للسلطة الإدارية تحريم ما عدا ذلك من أفعال كما تسترد حقها في تقدير ما يناسبها من الجزاء بحسب تقديرها لدرجة جسامة هذه الأفعال وما تستاهله من جزاء في حدود النصاب القانوني المقرر لها ، ولها أن تستهدى في ذلك بالعقوبات المقررة للأفعال المشابهة والواردة في اللائحة ومن ثم لا تنهيا للعاملين فروع الامتثال من العقاب في الأحوال التي لا يكون منصوصا فيها على الجرائم التي يرتكبوها وهو الأمر الواضح في نص المادة الأولى من مشروع القرار الوزاري بإصدار اللائحة والذي يقضى بأنه وذلك مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في توقيع الجزاءات من المخالفات التي لم يرد ذكرها في اللائحة .

وأية مشروعية إصدار هذه اللائحة أن الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين نصت على وجوب أن يستند إليها القرار الصادر بتوقيع العقوبة وهي بصدد تحديد سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في توقيع العقاب التأديبي فيها قضت به من « ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التي يصدرها الوزير المختص » .

ثم استطردت الفقرة الثانية من هذه المادة فنصت على أنه « وتتضمن لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة » ومفهوم هذين النصين أنه يتعين أن تتضمن لائحة الجزاءات فضلا عن الأحكام الموضوعية المتعلقة بالمخالفات

المحددة لها والتي يتعين أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة صادرا وفقا لها طبقا لأحكام الفقرة الأولى ، أن تتضمن تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات .

واللائحة بعد ذلك أنها تضع حدا أقصى للعقاب بحيث يكون للجهة الإدارية تقدير ظروف كل مخالفة والآثار المترتبة عليها بأن يتراوح تقديرها للعقوبات بين الإلغاء من العقاب كلية أو توقيع إحدى العقوبات التي نص عليها المشرع حتى الحد الأقصى المقرر في اللائحة فهي لا تصدر السلطة التقديرية للسلطة التأديبية كلية ، ومن المفهوم أيضا أنها لا تقيد الحكمة التأديبية وإنما يقتصر وجه إلزامها على السلطة الإدارية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس ثمة ما يمنع من إصدار لائحة جزاءات للعاملين بوزارة التربية والتعليم متضمنة بيان المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها .

(ملف ١٣١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١١/٦)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٠ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام — المادة ٦١ من هذا النظام — تخويلها مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها — وضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن أنواع المخالفات وما يقابلها من الجزاءات التأديبية بالتطبيق لحكم المادة المذكورة — اعتبار هذه اللائحة جزءا من النظام القانوني للعاملين وانطوائها على ارتباط بين الجرم الإداري والعقوبة المحددة — أثر ذلك — تقيد السلطة التأديبية المختصة عند ثبوت المخالفة بتوقيع الجزاء المقرر لها في اللائحة وتختصر عنها السلطة التقديرية المسلم بها كقاعدة عامة في اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات التأديبية المقررة في النظام الوظيفي .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها

وأجراءات التحقيق وتعتمد اللائحة من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال .

وبمقتضى هذا النص ناط المشرع بمجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تحدد فيها أنواع المخالفات التى قد يرتكبها العامل والجزاءات التى تقرر لها بحسب طبيعة ومتطلبات العمل فى المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وذلك حتى تربط المخالفات الإدارية التى يرتكبها العاملون وتستوجب مساعلتهم تأديبيا بما يناسبها من جزاء طبقا لظروف العمل وجسامة الفعل الذى يشكل المخالفة .

وتأسيسا على ذلك فانه منمما يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن انواع المخالفات وما يقابلها من الجزاءات التأديبية بالتطبيق لحكم النص آتف الذكر فان هذه اللائحة تكون جزءا من النظام القانونى للعاملين وتنطوى على ارتباط بين الجرم الإدارى والعقوبة المحددة له على نحو ما هو مقرر فى قانون العقوبات . ومن ثم تصبح السلطة المختصة بتوقيع الجزاء مقيدة عند ثبوت المخالفة بتوقيع الجزاء المقرر لها فى اللائحة وتنحصر عنها السلطة التقديرية المسلم بها كتعاودة فى اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات التأديبية المقررة فى النظام الوظيفى .

ومن حيث أن المشرع قد أوضح فى المادة ٥٩ من اللائحة المشار إليها انواع الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين مبتدئة بالانذار وينتهية بالفصل من الخدمة كما حدد فى المادة ٦٠ السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات فمن ثم فان كل مخالفة إدارية يوضع لها الجزاء التأديبى فى لائحة الجزاءات يمكن تحديد السلطة المختصة بتوقيع طبقا للتواعد المنصوص عليها فى المادة ٦٠ ولا تملك سلطة أخرى غيرها أن تتولى توقيع الجزاء .

(نوى ١١٦٢ فى ١٢/٢٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - يضع مجلس إدارة الشركة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها - المحكة التأديبية غير مقيدة باللائحة جزاءات الشركة - إحالة العامل الى المحاكم التأديبية له دلالة على خطورة

الذنب الإداري — وما يقتضيه ان ثبت من توقيع جزاء آخر غير ما تملكه الشركة حسب لائحتها — القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يتضمن صراحة أو ضمنا ما يفيد التزام القضاء التأديبي بلائحة جزاءات الشركة ما دام ان في ظروف الواقعة ما يستوجب توقيع جزاء آخر غير ذلك المقرر للمخالفة طبقا للائحة جزاءات الشركة وفي حدود القانون .

ملخص الحكم :

انه عن التمس على الحكم المطعون فيه مخالفته للائحة الجزاءات الصادر بقرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٩٦٧/٦٦/٢ الصادر في ١٤/٩/١٩٦٦ والتي تجعل جزاء المخالفة المسندة الى الطاعن الخصم من الرتب في الحدود الواردة بها والتدرج تبعا لتكرار المخالفة وما يرتبط بهذا الوجه من الطعن من غلوا الجزاء المحكوم به على الطاعن بما يجعله جزاء غير مشروع مستوجب الالغاء وذلك انه من المبادئ المسلم بها ان نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه اذ يقضى بأن « يفسح مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراء التحقيق » فان هذا النص رغم ما فيه من ملأذ يكشف عنها طبيعة النظام التأديبي التي يستحيل معها حصر جميع انواع المخالفات الادارية وجميع الظروف والملاسات التي يمكن أن تقع فيها هذه المخالفات والتي يكون لها اثرها الظاهر في تحديد نوع الجزاء ومقداره فانه وبحسبانه من القانون الواجب التطبيق — ولا يقيد سوى السلطة الرئاسية التي توقع الجزاء على العامل المخالف دون المحكمة التأديبية التي يكون لها كامل السلطة في تحديد نوع الجزاء ومقداره من بين الجزاءات المنصوص عليها في القانون سواء وردت بلائحة جزاءات الشركة أم لم ترد ، ومرد ذلك الى أن مقتضى تنديد المحكمة التأديبية بالجزاء المقرر للمخالفة حسب احكام لائحة الجزاءات بالشركة أن تصبح احوالة العامل المخالف الى المحكمة التأديبية عبئا لا طائل من ورائه ومضيعة لوقت القضاء اذ يتمخض الامر من توقيع ذات الجزاء الذي كان بيد الشركة توقيعها ولكن عن طريق جهة أخرى غير الجهة الرئاسية بالشركة وهو أمر ما كان ليقصده المشرع من نص المادة ٥٠ سالمة البيان ، والتي ما وضعت الا من باب التيسير على الجهات الرئاسية بالشركة وهي جهات غير قضائية — اذ بمقتضى لائحة الجزاءات بها يسهل تعيين الجزاء المقرر للمخالفة المرتكبة دون عناء إما حين يقرر احوالة العامل المخالف الى المحكمة التأديبية كما هو لاشان بالنسبة للطاعن فان ذلك في تقدير الجهة التي احوالته — سواء كانت النيابة الادارية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الجهة الرئاسية بالشركة له دلالة على خطورة

الذنب وما يقتضيه — أن ثبت من توقيع جزاء آخر غير ذلك الذي تملكه الجهة الرئاسية حسب لائحتها ، ومن ثم تجرى حالة العامل المخالف الى المحاكمة التأديبية التي تحاط بكل الضمانات لتتناسب مع درجة خطورة الاتهام . ولا يمتنع على ذلك بتطبيق لوائح الجزاءات المقررة في بعض أنظمة الهيئات العامة دون نظام الجزاءات المقررة بالنظام العام للتوظيف ، إذ المراد في الالتزام بتطبيق هذه اللوائح هو النظام القانوني الذي يحكم الهيئة والذي يستبعد القواعد العامة للتوظيف من هذا المجال ما دامت هناك نصوص خاصة في شأن جزاءات العاملين بها وذلك كله أمعالا لقاعدة أن الخاص يقيد العام وهذا ليس الحال في شأن الطاعن وهو من العاملين بأحدى شركات القطاع العام التي خضعت للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والذي يتضمن صراحة أو ضمنا ما يفيد التزام القضاء التأديبي بثلاثة جزاءات الشركة ما دام أن في ظروف الواقعة ما يستوجب توقيع جزاء آخر غير ذلك المقرر للمخالفة طبقا لاحكام اللائحة المذكورة وفي حدود القانون .

(طعن ٧٩١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

وعكس ذلك طعن ٨٤٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٨ حيث قضت المحكمة الادارية العليا بالالتزام المحكمة التأديبية بعدم تجاوز الحد الأقصى للمعاقب الذي وضعته لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين في إحدى الهيئات .

تعليق :

نصت المادة ٨١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المنتمين بالدولة على أن « تضع السلطة المختصة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق » .

وقد أصدر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الكتاب الدوري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن نموذج لائحة المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق للعاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة . وهذا النموذج تسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة إدارية عند إصدارها لائحة المخالفات والجزاءات والاجراءات الخاصة بالتحقيق بالنسبة للعاملين بها والمعدل بالكتابين الدوريين رقمي ١ لسنة ١٩٨٢ و ٤٢ لسنة ١٩٨٣ .

الجدل الفقهى حول تقنين الجرائم التأديبية :

يذهب أغلب الفقهاء إلى القول بأن محاولة تقنين الجرائم التأديبية محاولة سطحية وقليلة الفائدة فضلا عن استحالة تنفيذ عملية التوصيف والترتيب (الدكتور سليمان الطحاوى - قضاء التأديب - ١٩٧١ - ص ٩٤ وما بعدها) وسوف يكون تحديد الجرائم والمخالفات التأديبية على سبيل المثال لا الحصر ، فمن تشمل أية قائمة كل الاخطاء التى يمكن أن يحاسب عليها الموظف لكثرتها وتنوعها وصعوبة وصفها وترتيبها ، فأن معظم واجبات الموظفين تخطف باختلاف طبيعة العمل وظروفة وصفة الموظف ومكانته فى السلم الإدارى ، زيادة على أن تلك الواجبات مستمدة من القوانين التى تحكم سير المرافق العامة ، وأشهر هذه القواعد على الإطلاق قاعدة دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد ، ومساواة المتقنين أمامها ، وقابليتها للتغيير والتبديل . ولذلك يصبح تقنين المخالفات التأديبية غير معبر عن الحقيقة وغير ممكن تنفيذه .

وترى الدكتورة مليكة الصروح فى دراستها المقارنة بعنوان « سلطة التأديب فى الوظيفة العامة بين الإدارة والقضاء » الطبعة الأولى على ١٩٨٤ أنه على الرغم من أن الفكرة السائدة هى أن المخالفات التأديبية غير قابلة للتحديد استنادا إلى أن واجبات الوظائف التى تعتبر أخلافا بها لا تقبل الحصر ، إلا أنه ليس من خصائص المخالفات التأديبية عدم قابليتها للتحديد، وإنما يتعلق الأمر بمجرد صعوبة مادية يمكن التغلب عليها تدريجيا بتحديد أهم الواجبات والمحظورات وأكثرها صلة بالمرفق ، لما فى ذلك من صالح يؤكد للموظف والإدارة معا . فهو مفيد للموظف بما يضمن له من أمن وطمأنينة - فى مجال التأديب - لأن ترك الحرية للإدارة فى تقدير ما إذا كان الفعل فى كل حالة على حدة يعد بخلافه تأديبية. قد يفضى إلى تعصب ومغابرة فى التقدير لا تفيد على الدوام الرقابة القضائية اللاحقة فى رفع ما قد يكون قد لحق الموظف من أضرار من جراء ذلك . فتحديد المخالفات مقدما يوفر للموظف الأمن ، وهو شرط المساواة فى المعاملة . كما أن تحديد المخالفات التأديبية يرغم فاعلية التأديب بها بجلبه من الوضوح وعدم الغموض ، فهو يساعد الجهة التأديبية على اتخاذ اللازم تجاه هذا الموظف ، وتطبيق الجزاء المناسب فى حقه دون تردد ، والأمر على خلاف ذلك فى حالة غموض القواعد وعدم تحديدها . ولا يعنى بالتحديد بسلب السلطة التقديرية من الجهة المختصة بالتأديب ، وإنما قد يحد من اختصاصها الواسع بما يتبقى والقيام بعملها . (ص ٥٨ و ٥٩) .

الفرع الرابع

مسائل متنوعة

أولا : المسئولية التأديبية مسئولية شخصية

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

أداة الموظف اداريا في حالة شيع التهمة - منوطه بثبوت وقوع فعل ايجابى او سلبى محدد يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية - اساس ذلك : المسئولية التأديبية مسئولية شخصية كالمسئولية الجنائية . ولهذا اثره على الجزاء التأديبى .

ملخص الحكم :

ان المسئولية التأديبية - شأنها في ذلك شأن المسئولية الجنائية - مسئولية شخصية فيتمتع لادانة الموظف او العامل ومجازاته اداريا في حالة شيع التهمة بينه وبين غيره أن يثبت أنه قد وقع منه فعل ايجابى او سلبى محدد يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية فاذا انعدم الماخذ على السلوك الادارى للعامل ولم يقع منه اى اخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها فلا يكون ثمة ذنب ادارى وبالتالي لا محل لتوقيع جزاء تأديبى والا كان قرار الجزاء في هذه الحالة نافذا لركن من اركانها هو ركن السبب .

(طعن ٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٤)

تعليق :

ليس للمخالفة التأديبية ركن أدبى ، وإن كان قد اختلف الفقهاء في هذا المقام ، فمنهم (الدكتور عبد الفتاح حسن - ص ١٢٦) من قال بأن الارادة تعتبر ركنا في الجريمة التأديبية على النحو المقرر في قانون العقوبات ، وذلك بأن يقتصر الركن المادى للمخالفة بركن أدبى ، ويعنى صدور الفعل الخاطيء عن ارادة آتية وهى التى تجعل العامل مذنباً يستحق المساطة .

كما اضاف البعض في مثل هذا الاتجاه (الدكتور محمد جسودت الملط - ص ٨٠ وما بعدها) أن ارادة النشاط عنصر لازم في الركن المعنوى للجريمة ، سواء اكانت مبدية - اذا تعهد الموظف ارتكاب الفعل - أم غير مبدية اذا انصرفت ارادته الى النشاط دون النتيجة . فالجريمة التأديبية إذن تقوم على فكرة الإثم أو الخطأ .

الا ان البعض الآخر (الدكتور سليمان الطماوى — ص ٨٦ وما بعدها) يسلم بدور هام لارادة الموظف في مجال بعض الجرائم التأديبية المقتنة — وهى الاصل — ، ذلك ان الارادة الائمة للعامل الذى يراد تأديبية لا تعنى اكثر من انه قد ارتكب الفعل أو الامتناع دون عذر شرعى ، سواء اكان يدرك انه يرتكب فعلا خاطئا أم لا ، حسنت نيته أم ساءت ، فالموظف الذى يؤدى اممالا غير أعمال وظيفته ، والذى يخالط أقواما لا يجوز مخالطتهم بحسن نية ، والذى يقصر فى اداء بعض واجبات منصبه لانه لا يدرك انه مكلف بها ، الخ كل واحد من أولئك يكفى — بمقتضى تصرفه هذا — ان يسند اليه الفعل الخاطيء ، حتى تتحقق المسؤولية قبله ، الا ان هذه القاعدة العامة لا تنفى وجود حالات للخطأ التأديبى ، لا يمكن ان يتم فيها العقاب الا اذا تحققت (الارادة الائمة) ، فالموظف الذى يدون بيانات خاطئة لا يعاقب استنادا الى فكرة الارادة الائمة كركن مستقل ، ولكن لان الخطأ التأديبى فى هذه الحالة لا يقوم الا اذا كان الموظف يعلم سلفا انه يقدم بيانات غير صحيحة .

ويقرر الدكتور السيد محمد ابراهيم (ص ٥١٣) أن المخالفة التأديبية تتحقق بارتكاب الفعل المؤثم سواء توافرت لدى الفاعل ارادة آثمة أو غير آثمة ، وسواء اتجه الى الفعل بقصد أو بغير قصد ، ومع ذلك فانه لا يسأل عن فعله الا اذا توافرت اهليته ، بان كان مدركا بقدر على فهم ماهية أفعاله ، وحرا يقدر على توجيه ارادته الى الفعل أو الامتناع عنه (د. السيد محمد ابراهيم — المرجع السابق — ص ٥١٣) .

وتؤيد الدكتور بليكة الصروخ هذا الراى معتبرة أن الخطأ التأديبى واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجببت مسؤولية مرتكبها بغض النظر عن الباعث المكون لهذا الخطأ . ومع ذلك فقد يكون للباعث وزن بالنسبة لتثديم أو تخفيف العقوبة ، مسيطرة مع منطلق الشرعية فى التأديب (المرجع السابق — ص ٦٢) .

ثانيا — اثر المرض على المسؤولية التأديبية

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

ثبوت أن العامل كان مصابا بمرض نفسى واضطراب عقلى ومن ثم يكون انقطاعه عن العمل له ما يبرره — بطلان الجزاء الواقع عليه .

ملخص الحكم :

انه يستبين من الشهادات الطبية المودعة ملف الطعن - وقد اختلفت مصادرهما ان المخالف كان مصابا بمرض نفسي واضطراب عقلي يرجع الى عام ١٩٦٨ وقد تأيد ذلك بكتاب الادارة العامة للقوميونات الطبية المؤرخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٣ الذى تضمن ان تلك الادارة ترى ان حالة المخالف العقلية ترجع الى عام ١٩٦٧ وانها ترى احتساب اتمام انقطاعه خلال الفترة من ٨ من فبراير سنة ١٩٦٨ الى ١٤ من يناير سنة ١٩٦٩ اجازة مرضية ومن ثم يكون انقطاعه عن العمل له ما يبرره وبذلك يكون الجزاء قد فقد أحد أركانه وهو السبب واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالغائه وبراءة المخالف مما اسند اليه في قرارات الاتهام المشار اليها .

(طعن ٦٦٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الحكمة التأديبية لا تبك القضاء بانتهاء خدمة العامل لعدم لياقته للخدمة صحيا او لغير ذلك من الأسباب - ولاية المحكمة التأديبية لتحديد في توقيع الجزاء القانونى المناسب في حالة الادانة او القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام - يتربط على ذلك انه اذا ما ثبت ان انقطاع العامل من العمل بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ وفي شأن تكليف المهندسين انما يرجع الى عذر يبرره هو المرض الذى يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات فانه يتعين الحكم ببراءته مما اسند اليه .

ملخص الحكم :

ان الثابت بالاوراق ان المطعون ضده من خريجي المعهد العالى الصناعى في سنة ١٩٦٩ وانه الحق بخدمة وزارة التربية والتعليم في وظيفة مهندس بالفئة السابعة ثم جند بالقوات البحرية في المدة من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ ، وقد عاد الى عمله المسمى ثم انتقطع عنه على الوجه المبين بتقرير الاتهام والذى لم ينكره المطعون ضده وان علل انقطاعه بالمرض الذى كان سببا في اتمام تجليده قبل اتمام مدته ، وقدم دليلا على صحة قوله شهادة مؤرخة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٣ صادرة من القوات البحرية تثبت ان خدمته الوطنية كمجند قد انتهت في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ لعدم لياقته طبيا للخدمة العسكرية لاصابته

بمرض الصرع بناء على قرار اللجنة الطبية الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ والتي قررت انه مصاب بهذا المرض من قبل التحاقه بالخجبة .

ومن حيث انه وأن كان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين خرجى الجامعات المصرية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أخضع خريجى المعاهد العالية الصناعية لاحكام التكليف ، يقضى بالزام المهندس المكلف او المعين حتى الدرجة الثالثة بان يستمر في أداء عمله والا ينقطع عنه والا تعرض للمساطة الجنائية ، وأن استقالته الصريحة أو الضمنية تعتبر كأن لم تكن ، كما أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يلزم العامل بالا ينقطع عن عمله الا بناء على اجازة مصرح بها ، لئن كان ذلك الا أن هذه المسئولية ترتفع عن كاهل العامل اذا اثبت أن انقطاعه عن العمل وعدم قدرته على الاستمرار في أدائه ترجع الى عذر مبرر أو سبب لا يد له فيه .

ومن حيث أن الثابت من الشهادة الطبية سالفة الذكر أن المدهى مريض بداء الصرع وأن اصابته بهذا المرض التي سبقت تجنيده ظلت ملازمة له بحيث أدت الى انتهاء تجنيده قبل انتهاء مدته ، وأن كانت المحكمة تطئن الى الدليل المبني من هذه الشهادة على عدم قدرة المظعون ضده على الاستمرار في أداء أعمال وظيفته ، فإن انقطاعه عن العمل يكون له ما يبرره وهو المرض الذى يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة بسن واجبات . ومن ثم يكون بريئا من الاتهام الموجه اليه لعدم قيامه على أساس سليم .

ومن حيث أن الحكم المظعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ لا تملك المحكمة القضاء بانتهاء خدمة العامل لعدم لياقته صحيا أو لفسر ذلك من الانسحاب ، بل تتحدد ولايتها التأديبية في توقيع الجزاء القانونى المناسب في حالة الادانة أو القضاء بالبراءة عند ثبتت الاتهام ولما كان ذلك وكان الثابت فيما تقدم أن الاتهام الموجه الى المظعون ضده غير مستند الى أساس سليم ، لذلك يتعين الحكم بإلغاء الحكم المظعون فيه وببراءة المهندس / مما أسند اليه .

(طعن ١٠٣٦ لسنة ١٩ في - جلسة ١٤/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

ارتكب العامل مخالفة تأديبية أثناء نوبة من نوبات مرضه النفسي الذي يعالج منه - انعدام مسؤوليته عن هذه المخالفة - بطلان الجزاء الموقع عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن المخالفة المسندة الى الطامن وجوزى بسببها وهي انه حرر خطابا لرئيس شركة بيرة الاهرام (ضمنه) طلب صرف ثلاثين صندوقا من البيرة (وختمه) بخاتم شعار الدولة الملغى عهده ووقع باسمه منتحلا صفة مدير مستشفى الخازندارة وتبين بموجبها من صرف خمسة صناديق من البيرة فان مفاد الاوراق والتحقيقات ان الطامن وجه في ٢ من اغسطس سنة ١٩٧٥ خطابا الى رئيس مبيعات شركة بيرة الاهرام انه سيزور مستشفى الخازندارة ويد من السائحين والاطباء الاجانب لمعد ندوة علمية بقاعة المحاضرات التابعة للمستشفى وان هذا الوفد سيقوم بالمستشفى مدة اسبوعين لذلك فقد طلب الطامن في خطابه صرف ثلاثين صندوقا من البيرة وقام بتوقيع الخطاب بصفته مدير المستشفى (وختمه) بخاتم النسر الملغى الذي كان يعهده وبناء على هذا الخطاب صرف للمستشفى خمسة صناديق من البيرة وباحالة الموضوع الى النيابة الادارية، اعترف الطامن بأنه محرر ذلك الخطاب وأنه قد وقع باعتباره مدير وحدة الامراض المتوطنة بالمستشفى وليس باعتباره مديرا للمستشفى الذي لم يقصد انتحال صفته وذلك استنادا الى انه لا يخضع لرئاسة المستشفى اذا كان وحدة الامراض المتوطنة ملحقة بمستشفى الخازندارة وتخضع لرئاسة الادارة بالمنطقة مباشرة ، كما اعترف الطامن بلته قام بختم الخطاب المشار اليه بخاتم شعار الدولة الملغى عهده والمسئول عنه مسؤولية كاملة . وعن سبب طلب صناديق البيرة قال ان (وفدا) من الاطباء الامريكيين يتكون من خمسين طبيبا زاروا المستشفى بدعوة شخصية منه والقوا محاضرة واجتسوا البيرة المنصرفة واشترك معهم في ذلك عبد كبير من موظفي المستشفى وعملها وقرر انه ليس لديه دليل على صحة ذلك كما انه يجهل التعليقات التي (تحظر) استخدام اطباء اجانب واستضافاتهم دون تصريح واذن بان البيرة لا تعد من المنومات ولا يوجد ما يستوجب حظر احتسابها أثناء العمل وان القاتون لم يحرم ذلك كما قرر بأنه مريض بمرض عصبي هو الشيزوفرينيا وأن تصرفه كان بتأثير هذا المرض وقدم شهادة صادرة بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ من الدكتور

أخصائى الأمراض الباطنية والعصبية والنفسية بالقصر العينى
تتضمن أن الدكتور يعانى من (اضطراب) عظمى
متحسن وكان تحت العلاج مدة ثلاثة أشهر سابقة . ويسأل الدكتور
..... مدير مستشفى الخازندارة نفى حضور اجنائب
للمستشفى وإقامة حفل لهم ، كما نفى واقعة احتشاء بعض العاملين
بالمستشفى لليرة وقرر أن الدكتور تصرفاته شاذة
وأنه كان يعانى من مرض نفسى وكان يعالج منه كما نفى كل من
و..... من العاملين بالمستشفى ما قرره الطاعن من حضور وفد
الاطباء الأمريكى للمستشفى ومشاركتهم لهذا الوفد فى احتشاء اليرة وقد
طلبت النيابة الادارية إحالة الطاعن الى اللجنة الطبية المختصة (أمراض
نفسية وعصبية)للتوقيع الكشف الطبى عليه وتقرير مدى مسؤوليته عما نسب
اليه مناحاله القومسيون الطبى العام الى دار الاستشفاء للصحة النفسية
بالمباسبية فورد منها الكتاب ٧٣٥٣ المؤرخ فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥
مضمنا انه بالكشف الطبى اليوم على الطبيب المذكور وجد مستبصرا تباه
بما يدور حوله ولا يعانى من أى من الأمراض العقلية فى الوقت الحاضر
وكان قد ادخل الدار بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ وأخرج منها فى
١٥ من يناير سنة ١٩٧٠ وأنه لم يحضر للدار من ذلك التاريخ مقررت
النيابة الادارية إحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية التى قدم لها شهادة
صادره من مستشفى شبرا العام مؤرخة فى ٦ من يونيه سنة ١٩٧٦ تضمنت
أن ادارة المستشفى تشهد بأن السيد يعانى من حالة
نصام بارنوى يحل فيه الاشياء تحليلا خاطئا ويفسر أحيانا نظرا لنوبات
قلق شديدة تضطرب معها قوة الادراك والتحليل الصحيح ، وبذلك يضطرب
الهدف وقد أعطى ثلاث صدمات كهربائية بالمستشفى وقد وقع على هذه
الشهادة الطبيب المعالج الدكتور وأعتدها مدير
المستشفى وختمت بخاتبة وبجلسة المحكمة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧
قرر الطبيب المذكور أنه يعمل (رئيسا) لقسم الأمراض العصبية بمستشفى
شبرا العام وأنه عمل بمستشفى الأمراض العقلية بالمباسبية لمدة ١٧ سنة
وكان الدكتور نزيل تلك المستشفى فى سنة ٦٩ - ١٩٧٠ وأن العمل
يجرى حاليا على استبقاء الحالات المرافقة التى لا يرجى شفائها بمستشفى
الأمراض العقلية أما الحالات الأخرى فتوزع على المستشفيات العامة ومنها
حالة الدكتور الذى يعالج حاليا بمستشفى شبرا العام وأضاف
الطبيب المعالج بأن المذكور يعانى من ازدياد الإحساس النفسى يفقده
الانسجام الاجتماعي والتحليل الصحيح للامور فتخطط معه الإنكار ويصبح
وكأنه غير متحكم وسلوكه غير منظم وهذه الحالة يكون مدفوعا فيها دفعا
وعادة يكون غير موافق على أعمال شاذة ولكن هناك شيء يدفعه وهو

مرضه وتضارب أفكاره غير المنسجمة وقال أن هذه الحالة تؤثر تأثيرا مباشرا فعلا على تصرفاته الخارجية وأنه اذا تصرف في هذه الحالة المستبرة فلا يعتبر مسئولا عنها كشخص عادى لاستمرار الصراع العقلى والنفسى وأضاف أن هذه الحالة تنعكس على تصرفات الدكتور بصفة غير مستبرة ولا تمنعه من أداء عمله وأنه يعالج حاليا من هذه الحالة بطريق الملاحظة والمتابعة وقد عولج منذ شهرين بجلسات كهربائية وأنه مستمر على تعاطي (الادوية) التى تعطى له من المستشفى لتهنئته .

ومن حيث أن الثابت من سياق الوقائع على النحو السالف بيانه أن واقعة زيارة ، وفد الأطباء الأمريكين لمستشفى الخازندارة والقاء محاضرات بها واحتسابهم البيرة التى صرفها الطامن من شركة بيرة الاهرام - مع بعض العاملين بالمستشفى ، هى واقعة غير صحيحة أكد مدير المستشفى والعاملون بها عدم صحتها بالرغم من تمسك الطامن واصراره على وقوعها وقراره بأن تلك التى تمت بدموع شخصية منه كانت هى الباعث على تحرير خطابه الى شركة البيرة بطلب صرف ثلاثين صندوقا من البيرة للاحتفاء بمن دماهم فاذا كان ذلك فان تلك الواقعة التى ثبت عدم صحتها لم تتم الا فى ذهن الطامن وبناء على اعتقاد خاطيء وثر فى تفكيره ووهم فاسد سيطر عليه فألقى عليه ارتكاب ما ارتكبه من سلوك منحرف بإياه التفكير السليم فى تكييف التصرف وتقدير عواقبه .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الشهادة الصادرة من مستشفى شبوا العام فى ٦ من يونيو سنة ١٩٧٦ أن الطامن يعانى من حالة نقصان بارونى يحل فيه الاثبياء تحليليا خاطئا كما يفسرها تفسيراً خاطئاً بسبب نوبات تلقى شديده تضطرب معها قوة الادراك والتحليل الصحيح وقد أكد هذه الحالة طبيبه المعالج رئيس قسم الامراض العصبية بالمستشفى المذكورة والذى سبق أن عمل بمستشفى الامراض العقلية بالعباسية لمدة سبعة عشر عاماً وأضاف الطبيب المذكور أن تلك الحالة تنقد المريض بها الانسجام الاجتماعى والتحليل الصحيح للامور ويصبح غير متحكم فى سلوكه غير المنظم مدفوعا اليه بالرغم من عدم موافقته عليه ولذلك فان هذا المريض شأن الطامن لا يكون مسئولا عن تصرفاته أثناء نوبات تلك الحالة فان الطامن والامر كذلك يكون مريضاً باضطراب عقلى يجعله غير مسئول من تصرفاته أثناء نوبات هذا الاضطراب فاذا كان الثابت أنه كان يعالج على ما ورد بالشهادة الصادرة من طبيبه المعالج الدكتور فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ من حالته المرضية لمدة ثلاث شهور سابقة بالجلسات الكهربائية فان المخالفة المستندة الى الطامن تكون والامر كذلك قد بخرت منه أثناء نوبة من نوبات مرضه الذى لا يزال يعالج منه

بطريق المناظرة والمتابعة والجلسات الكهربائية والادوية المهدئة ، الامر الذى تمنعهم معه مسئوليته عنها وبالتالي بطلان الجزاء المتوقع عليه ، ولا يؤثر فى ذلك ما تضمنته الشهادة الصادره من دار الاستشفاء للصحة النفسية فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ذلك لان تلك الشهادة فضلا عن انها جاءت مؤيدة لما شهد به الطبيب المعالج للطاعن من سابقة دخوله تلك المستشفى فانها لم تمنع الا بتقرير حالة الطاعن يوم الكشف عليه بانسه كان مستبصرا بما يدور حوله ولا يعانى من مرض عقلى دون التلجؤ لابداء الرأى فى حقيقة المرض الذى قال انه مصاب به وارتكب المخالفة المنسوبة اليه اثناء نوبة من نوباته وهو ما كان يقتضى وضع الطاعن تحت الملاحظة لفترة تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوبات المرض والمدة المحتملة لحدوث نوباته ومن ثم كان هذه الشهادة لا تحفض ما جاء بالشهادة التى صدرت من مستشفى شبرا العام والمؤيدة بما شهد به الطبيب الذى يباشر علاج الطاعن من انه مريض بعالة تمنع مسئوليته على النحو السالف بيانه .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فان الطاعن يكون غير مسئول عن المخالفة التى ارتكبها ويتمين لذلك الحكم ببرامته واذا ذهب الحكم المظنون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه ويتمين والامر كذلك الحكم بالفائه وبراءة الطاعن مما نسب اليه .

(طعن ٨٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ — وبذات المعنى طعن ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٢)

ثالثا — الاعفاء من المسئولية

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

يعنى المسائل من العقوبة اذا اثبت ان ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لامر كتابى صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة — اصل قرره القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فى المادة ٩٤ مكررا منه وورده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين فى المادة ٥٩ منه — وجوب التمييز بين تنبيه الرؤوس رئيسه الى المخالفة وايداء رايه فى ذلك ، وبين الامتراض على الاوامر والامتناع عن تنفيذها — ليس للعامل بعد ان ابدى وجه نظره ان يعترض على ما استقر عليه راي رؤسائه فى هذا الصدد ، او ان يمتنع عن تنفيذه .

ملخص الحكم :

ما كان للدمى بعد. إن أبدى وجهة نظره أن يعترض على ما استقر عليه رأى رؤسائه في هذا الشأن أو يمنع عن تنفيذه — ذلك أن المنوط بتوزيع الأعمال على الموظفين هو الرئيس المسئول عن سير العمل بحسب التدرج الإدارى — إذ لو ترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من أعمال يرتاح إليها ويرفض منها ما يرى أنه لا يتفق مع ما يجب أن يكون وفقا لتقديره لاختل النظام الوظيفى وتعرضت المصلحة العامة للخطر — وحتى لو صح أنه كان لوجهة نظر الدمى أساس تستند إليه — لتعين عليه بعد أن نبه رئيسه كتابة — أن يقتل لأوامر هذا الرئيس باستلام الأدوية وقد تكفل القانون بحماية الموظف في مثل هذه الحالة بأن نقل المسؤولية — في حالة ثبوت المخالفة — إلى مصدر الأمر .

(طعن ٢٦٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

اشتراك المرموس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة لأحكام القوانين — مسئوليتهما التأديبية معا عنها — إعفاء الموظف من العقوبة استنادا إلى أمر رئيسه — لا يترتب إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر كتابى صادر إليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة .

ملخص الحكم :

أن ما يذهب إليه الطاعن — من أن رئيسه قد أمتد الرأى الذى أبداه وبذلك أصبح الرئيس هو المسئول وحده من هذا الرأى طبقا للبادة ٩٤ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — فقد ردت المحكمة على ذلك بحكمها المطعون فيه بأنه لا يقبل منه الاستناد إلى نص هذه المادة لأن « الإعفاء من المسؤولية في حكم هذا النص منطوقه أن يكون اتیان الموظف المخالفة قد وقع تنفيذا لأمر كتابى صادر إليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وذلك ما لم يتوافر في هذا الخصوص إذ لم يتم دليل من الأوراق على أن المتهم كان في ارتكابه المخالفة المسندة إليه منفذا أمرا كتابيا صدر إليه من رئيسه رغم تنبيهه هذا الأخير إلى المخالفة بل الثابت هو ما سلف بيانه من أن المتهم قد ارتأى الرأى الذى يسأل عنه بعد أن اقتنع بصحته وأقر بسلامته ومن ثم حرر بنفسه التأشير المؤرخة في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ المتقدمة تعبيرا عن ذلك ثم وافقه عليها المتهم الأول (م ١٦ — ج ٨)

بوصفه مديرا للأعمال ... وهذا الذى رآته المحكمة صحيح في القانون حيث نصت هذه المادة على أنه « لا يعفى الموظف من العقوبة استنادا الى أمر رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر كتابي صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر ومن ثم كان يتعين على الطاعن أن يصر على ما أشار به في أول مارس سنة ١٩٥٠ من وجوب تحرير محضر مخالفة آخر ويحرر هذا كتابة فإذا أمر الرئيس رغم ذلك على الاكتفاء بالمحضر الذى حرره تسم تقسيم الاراضى وأشر بذلك ملأه في هذه الحالة يتحمل هذا الرئيس مسؤولية ما أشار به ولكن الثابت من الأوراق أن الطاعن هو الذى حرر بنفسه هذه الإشارة ثم عرضها على رئيسه (السيد مدير الاعمال) فوقع عليها بجواره بما يفيد الموافقة على هذه الإشارة .. وشئى من البيان أنه اذا اشترك المرفوس في ارتكاب مخالفة القوانين كانا مسئولين معا من هذه المخالفة .

(طعن ١٤٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

الفصل الثاني واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية

الفرع الأول الحكم عامة

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

قرار تأديبي — اخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجابيا أو سلبا أو
اثنائه عملا محرما .

ملخص الحكم :

أن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات
وظيفته إيجابا أو سلبا أو اثنائه عملا من الأعمال المحرمة عليه ، فكل
موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو اللوائح أو القواعد
التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يفرج
على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، أو يقصر في تأديتها بما تتطلبه من
حيطة ودقة وإمانة ، أو يخل بالثقة المرسومة في هذه الوظيفة ، انما يرتكب
ذنبا اداريا يسوغ تأديبه ، وهذا الذنب هو سبب القرار التأديبي ، منتجه
ارادة الادارة الى توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والاضاع المرسومة
قانونا ، وفي حدود النصاب المقرر .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

جزاء تأديبي — سببه اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اثنائه
عملا محرما عليه .

ملخص الحكم :

سبب القرار التأديبي — بوجه عام — هو اخلال الموظف بواجبات
وظيفته أو اثنائه عملا من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف

الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وأمانة ، أو يسلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير أو إهمال في القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات وظيفته أو إخلال بكرامتها . أو لا يستقيم مع ما تفرضه عليه من تعلف واستقامة ويعد من مواطن الريب ، أنها يرتكب ذنبا إداريا — هو سبب القرار يسوغ تأديبه ، فنتجه إرادة الإدارة إلى أحداث أثر قانوني في حقه ، هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرر .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

واجبات الوظيفة — مصدرها — هو القانون مباشرة .

ملخص الحكم :

أن الموظف العام وأن تدخلت أرائته في قيام علاقة التوظيف عند نشوئها ، فإن القانون بعد صدور قرار تعيينه هو الذي يتكفل وحده بتحديد التزاماته طبقا لمقتضيات هذه العلاقة التنظيمية ، ومؤدى ذلك أن التزاماته في نطاق هذه العلاقة يكون مصدرها القانون مباشرة .

(طعن ٩٦٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

إخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها — حرية الإدارة في تقدير الخصومة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون .

ملخص الحكم :

ما دامت الإدارة قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها في قرارها المطعون فيه استخلاصا سائغا من أصول تتبناها بدلائل من عيون الأوراق وقرائن الأحوال تبرر هذا الفهم ، فانتهت إلى أن يسلك المطعون

عليه كال معيبا ، والعمل الذى ارتكبه غير سليم ومخالفا للتعليمات الواجب اتباعها فى هذا الشأن ، فان القرار بإحالة الى المعاش يكون قائما على سببه ، وهو اخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها ، وكان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة من ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تاديبى فى حدود النصاب القانونى الى حد الاحالة الى المعاش او العزل التاديبى بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من قانون موظفى الدولة او خذ الاعفاء من الخدمة بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

استخلاص الجهة الادارية للخطب الادارى - مرجعه الى تقديرها المطلق متى كان مرده الى وقائع ثابتة فى الاوراق تؤدى اليه .

ملخص الحكم :

ان استخلاص الجهة الادارية للخطب الادارى انما يرجع فيه لتقديرها المطلق متى كان ذلك مرده الى وقائع ثابتة فى الاوراق تؤدى اليه .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

جزاء تاديبى - سببه - ارقابة القضاء الادارى عليه جنود .

ملخص الحكم :

سبب القرار التاديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته او اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين او القواعد التنظيمية العلية ، او اوامر الرؤساء المناهضة فى حدود القانون ، او يخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته المنوط به تاديبها بنفسه بصفة وامانة ، انما يرتكب ذنبا اداريا - هو سبب القرار - يسوغ تاديبية ، فتتجه ارادة الادارة الى انشاء اثر قانونى فى حقه ، هو توتيع جزاء عليه بحسب الشكل والاضاع المقررة قانونا ،

وفي حدود النصاب المقرر . فإذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة الاقتناع بان الموظف سلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير أو اهمال في القيام بعمله أو إداء واجباته أو على خروج على مقتضيات وظيفته أو اخلال بكرامتها أو بالفتنة الواجب توافرها فيمن يقوم بأعمالها ، وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل أو الهوى ، فثبت عليه قرارها بادانة سلوكه ، واستتبطت هذا من وقائع صحيحة ثابتة في ميون الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون وحسينا من الالغاء .

(طعن ٤٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ:

استمرار الموظف في الاخلال بواجبات وظيفته بعد توقيع جزاء عليه عن هذا الإخلال - يعد مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى .

ملخص الحكم :

ان استمرار الموظف في اعماله أو الاخلال بواجبات وظيفته - على الرغم من توقيع جزاء عن هذا الاعمال في تاريخ اسبق - هو مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى دون التحدى بسبق توقيع الجزاء الاول ، اذ كان هذا الجزاء من اعماله في واجبات وظيفته حتى تاريخ سابق على ذلك . ومع ان هذا من البدهة التي لا تحتاج الى تبيان، وهو الاصل المسلم كذلك بالنسبة للجرائم المستمرة في المجال الجنائي ، فان القول بغير ذلك يخل بالاوضاع ويعطل سير المرافق العامة ، ويشجع الموظفين على الاستمرار في الاخلال بواجبات وظيفتهم ، بحجة سبق توقيع جزاء حتى تاريخ معلوم .

(طعن ١٦٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/١٦)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ:

تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الادارية المستتقة للعقاب مرجعه الى تقدير جهة الادارة ويبلغ انضباط هذا التكيف على الواقعة المنسوبة الى الموظف من حيث الخروج على الواجب الوظيفي ، والاخلال بحسن السير والسلوك المستتاهل للعقاب بوصفه ذنبا اداريا .

ملخص الحكم :

أن تكيف الواقعة بها يجعلها من الذنوب الإدارية المستحقة للعقاب
انها مرجعه الى تقدير جهة الادارة وبلغ انضباط هذا التكيف على الواقعة
المنسوبة الى الموظف من حيث الخروج على الواجب الوظيفي او الاخلال
بحسن السير والسلوك المستأهل للعقاب بوصفه ذنباً ادارياً .

(طعن ٩١٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

ارتكاب العامل وقائع تعد بطبيعتها خروجاً على مقتضى واجبات
الوظيفية العامة - مؤاخذه العامل تأديبياً بصرف النظر عن النظام الوظيفي
الذي وقعت هذه المخالفات في ظله - يجب على المحكمة التأديبية أن تنزل
حكم القانون الصحيح على الوقائع المطروحة امامها وان اغفلت النيابة
الادارية في تقرير الاتهام الاشارة الى مواد القانون الواجبة التطبيق -
مثال بالنسبة الى العاملين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

ملخص الحكم :

ان النيابة الادارية قد اجهت الدعوى التأديبية ضد المخالف في ظل
سريان نظام العاملين المدنيين بالذولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ على العاملين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وايا كان
تاريخ سريان هذا القانون على العاملين بالهيئة ، فان الوقائع المسندة الى
المخالف تعد بطبيعتها خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العلية تبرر
المؤاخذه التأديبية ، بغض النظر عن النظام الوظيفي الذي وقعت هذه
المخالفات في ظله . ولا يسوغ والحالة هذه ما ذهب اليه الحكم المطعون
فيه من ان النيابة الادارية وقد قدمت المخالف الى المحاكمة التأديبية بدعوى
مخالفته احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فلا يجوز مؤاخذه المخالف من
المخالفات التي وقعت في تاريخ سابق على سريانه عليه منذ اول يوليو
سنة ١٩٦٦ مما يتعين معه اطراح البحث في مدد الانقطاع والتأخير الواقعة
في الفترة السابقة على التاريخ المذكور ، لا يسوغ ذلك لان الاصل ان
المخالفات التأديبية لا تقع تحت حصر ، ولم ينص القانون المذكور شأنه
شأن النظام الوظيفي الذي كان سارياً قبله على العاملين بالهيئة على ثمة
تحديد جامع للمخالفات التأديبية المؤهلة قانوناً ، يمكن معه التسليم بأن
هناك مخالفات تأديبية يؤخذ عليها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف
الذكر ولا تؤخذ هذا الحكم في الإنطاق الوظيفي . السابق عليه . وبما

يخضع كل حجة في هذا الشأن أن قرار وزير المواصلات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ بلائحة الجزاءات التأديبية لموظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ومستخدميها وعمالها الصادر بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي الهيئة المذكورة والذي حل محله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، أن هذا القرار الصادر قبل ارتكاب المخالف ما أسند اليه ثم المخالفتين اللتين استبعدتهما المحكمة .

وإذا كانت المحكمة قد أرثكت أن النيابة الادارية أغفلت في تقرير الاتهام الاشارة الى بعض مواد القانون الواجبة التطبيق ، فقد كان يتعين عليها وهي المنوط بها تمحيص الوثائق المطروحة امامها بجميع كونها وأوصافها أن تنزل عليها حكم القانون الصحيح .

(طعن ٤٤٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

كون المخالفة مالية أو ادارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذي يترفعه الموظف طبقا للتصديق الوارد في المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — المخالفة تكون مالية إذا ترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية لاحدى الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة — مثال : جمعية المركز الاجتماعي بناحية شبرا بلولا .

ملخص الحكم :

أن كون المخالفة مالية أو ادارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذي يترفعه الموظف طبقا للتصديق الوارد في المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر التي جاء بها تحت (خامسا) : « كل أهمل أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للتولية أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو الساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك » .

وليس من شك أنه قد ترتب على الاهمال والتقصير المنسوب الى المطعون عليها في الاشراف على عملية توزيع الاغذية على الوالدات واخذ

توقيعات التجار الذين يوردونها وبقاء الوالدات في المستوصف مدة تخالف الحقيقة ، ترتب على ذلك كله ضياع حقوق ومصالح مالية لجمعية المركز الاجتماعي بناحية شبرا بلولا وهي خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بمقتضى المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ، وأموالها بعضها معان من وزارة الشؤون الاجتماعية وهو في أصله أموال عامة والي بعض الآخر وإن بدأ من جهلت أو أفراد خاصة إلا أنه أصبح ذا نفع عام تبعاً للأغراض التي وجه إليها فضلاً عن انتمائه مع الأموال العامة التي أمثنت بها وزارة الشؤون ، وأيا كان مصدر المال وطبيعته فإن هذه الجهة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة . ومن ثم تكون المخالفات الإنفسي الذكر المعزوة الى المظعون عليها هي مخالفات مالية ، ويكون من حق رئيس ديوان المحاسبة أن يطلب إحالتها على المحاكمة التأديبية ولا يملك الرئيس الإداري الاستقلال بتوقيع الجزاء .

(طعن ١٢٨٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

المخالفة قد تكون مالية أو إدارية — تكييفها على هذا النحو أو ذاك تبعاً لطبيعة الذنب الذي ارتكبه الموظف .

ملخص الحكم :

أن كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكييف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذي يقرره الموظف طبقاً للتعدد الوارد في المادة ٨٢ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي جرت محاكمة الطاعن وفقاً لأحكامه وقد تضمنت هذه المادة النص على أن يعتبر مخالفة مالية (كل أعمال أو تصرف يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المناس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) — وهذا الحكم يقابل حكم البند الرابع من المادة ٥٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

تعليمات مالية ولوائح مخازن — عدم وجودها تحت يد الموظف — لا يبرر مخالفتها .

ملخص الحكم :

لا يشفع في اخلاء الموظف من مسئولية تصرفاته عدم وجود التعليمات المالية ولوائح المخازن تحت يده لعدم جدوى هذا العذر .
(طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٣)

الفرع الثاني
واجبات الوظيفة

اولا — اداء اعمال الوظيفة

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

مسئولية الموظف عن الاهمال أو الخطأ — انحصارها في الاعمال الموكلة اليه وفي حدود اختصاصه ووفقا للاجراءات التي تليها طبيعته عمله — عدم مسئولية الموظف عما يقوم به موظف آخر ما دام كان يعمل وفق الضوابط التقنيّة .

ملخص الحكم :

ان الموظف مسئول عن اى افعال أو خطأ يقع منه في تادية الاعمال الموكلة اليه وفي حدود اختصاصه ولما كان الطامن الثالث « يعمل في قسم البقساق » فان عمله بالنسبة الى طلب ارسال الوديعة المشار اليها الى جبرك الاسكندرية ، لا يعدو أن يكون منذا لطلب قسم الركاب ، اذ أن هذا القسم هو وحده المسئول عن جواز ارسال هذه الوديعة الى جبرك آخر أم لا وما دام أن الطامن المذكور قد عمل في حدود اختصاصه دون خطأ منه وطبقا للإجراءات التي تليها عليه طبيعة عمله فانه لا يسأل عن خطأ غيره وليس مطالبا بالتحري والتقصي من وجود اقرار لهذه الوديعة وبالتالي جواز أو عدم جواز ارسالها الى جبرك آخر مما يدخل في اختصاص غيره .

(طعون ارقام ١٤٠٠، ١٣٠٢، ٨٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٢)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

عدم توقف مسؤولية الموظف الادارية على كون من وقع منه الاخلال
مستوفيا شروط شغل الوظيفة ما دام قائما بعملها فعلا .

ملخص الحكم :

ان المسؤولية الادارية انما ترتبط بالاخلال بالواجب وتتولد عنه ،
متحقق بوقوع هذا الاخلال بوصفه السبب المنشئ لها ، ولا يتوقف كيانها
وجودا او عددا ، متى توافرت أركانها المادية والقانونية ، على كون الموظف
او المستخدم او العاقل الذى وقع منه الاخلال مستوفيا شروط شغل
الوظيفة أم لا ، ما دام قائما بعملها فعلا كاصيل او منتدب ، اذ ان الامانة
مطلوبة منه في كل عمل يؤديه ، بقطع النظر عن ظروف اسناده اليه ،
ولا يبيح الاخلال بهذا الواجب ، او يحو من الاخلال المسؤولية المترتبة
عليه ، عدم احالته في العمل الذى نيطت به اختصاصاته .

(طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٣)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

كثرة العمل ليست من الاعذار التى تعمم مسؤولية الموظف الادارية
— اعتبارها عذرا مخففا ان ثبت قيام الموظف باعباء فوق قدرته ، واحاطت
به ظروف لم يستطع السيطرة عليها تماما .

ملخص الحكم :

ان كثرة العمل ليست من الاعذار التى تعمم المسؤولية الادارية اذ
هى ذريعة كل من يخل بواجبات وظيفته ، ولو اخذ بها على هذا النحو
لامضى الامر فوضى لا ضابط له ولكنها قد تكون عذرا مخففا اذا ثبت ان
الاعباء التى يقوم بها الموظف العام فوق قدرته واحاطت به ظروف لم
يستطع ان يسيطر عليها تماما .

(طعن ١٢١٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٤)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

ادعاء الموظف وجود عاهة به تمنع تنفيذ العمل الموكول اليه — غير جائز ما دام أن القانون قد رسم سبيلا لم يتبع في اثبات مثل هذا المعجز .

ملخص الحكم :

ولا مفتح فيما ساقته الطاعة في معرض دفاعها من وجود عاهة مستدعية لديها تمنعها من تنفيذ العمل الذي كلفتها بها رئيسة الممرضات بالمستشفى القانون . رسم طريقا لاثبات مثل هذا المعجز الصحى عن العمل .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

عدم وقوع أى إخلال من الموظف — للمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية — لا محل للجزاء لانعدام ركن السبب .

ملخص الحكم :

إذا انعدم المأخذ على السلوك الإدارى للموظف ، ولم يقع منه أى إخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها — وللمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية — فلا يكون تمت ذنب إدارى ، وبالتالي لا محل لجزاء تأديبى ، لفقدان القرار في هذه الحالة لركن من أركانه وهو ركن السبب .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

انقطاع الموظف عن عمله دون ترخيص سابق أو عذر مقبول يعد إخلالا بواجبات وظيفته ببرا المسامحة تأديبيا .

ملخص الحكم :

لا وجه للطعن بقوله أن قانون نظام موظفي الدولة لم يعتبر أن
في انقطاع الموظف عن عمله أخلاقاً بواجبات الوظيفة وبقوله أن هذه
الواجبات محددة تفصيلاً وعلى سبيل الحصر في الفصل السادس من الباب
الأول من قانون التوظيف — هذا الوجه الأول من الطعن لا سند له من
القانون ذلك أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
لم ينهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى في حصر
الانفعال المؤثرة ، وتحديد أركانها ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل
منها وإنما سرد قانون التوظيف في الفصل السادس من الباب الأول عدة
أمثلة من واجبات الموظفين والاممال المحرمة عليهم فقال أن على الموظف
أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص
وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته . وقال أن على الموظف أن يقيم
بالجهة التي بها مقر وظيفته وقال أنه لا يجوز للموظف أن يفشي بمعلومات
عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها كما لا يجوز له أن يحتفظ
لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية وكذلك نهى القانون عن انتهاء
الموظف إلى حزب سياسي كما نهاه عن أداء أعمال للمغير بمرتب أو مكافأة
ولو في غير أوقات العمل الرسمية .. إلى غير ذلك من الأعمال والاممال
المحرمة على موظفي الدولة ، وقضى هذا القانون في المادة ٨٣ منه بأن
(كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج
على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبياً ...) ونظم الفصل
السابع من القانون تأديب الموظفين فأدرجت المادة ٨٤ منه الجزاءات
التي يجوز توقيعها من المخالفات المالية والإدارية التي تقع من الموظف
وتبدأ بالإنذار وتنتهي بالعزل من الوظيفة . ومفاد ذلك كله أن الانفعال
المكونة للذنب الإداري ليست إذن على خلاف ما ذهب إليه وجه هذا
الطعن ، محددة حصراً ونوعاً ، وإنما مردها بوجه صام إلى الإخلال
بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها .

(طعن ٥٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

الخطأ في فهم القانون أو الواقع ليس عذراً دافعاً لمسئولية الموظف .

ملخص الحكم :

ان ما اثاره الطبيب المتهم من وقوعه في خطأ قانوني في تفسير مدلول خطر القيام بعلاج موظفي وعمال انشركة بعيادته الخاصة ، وان سبب هذا الخطأ ما طالعه من عتاولى في هذا الشأن ، لا يقدح في قيام مسؤوليته ومخالفته نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، ذلك ان الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها متى تحققت اوجبت مسؤولية مرتكبها بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ اذ لا يتبدل تكييف الخطأ بحسب مهم مرتكبه للقاعدة القانونية وادراكه نجواها فالخطأ في فهم الواقع او القانون ليس عذرا دائما للمسئولية .

(طعن ١٢٠ لسنة ٩ في ٢٢ جلسة ١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

الخطأ في فهم القانون او تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة ذنباً ادارياً .
اساس ذلك انه من الامور الفنية التي قد تدنى على ذوى الخبرة والتخصص
- مثال - مدى اختصاص مراقب المستخدمين في تنفيذ ما يقرره القانون
من عدم جواز ترقية الموظف الموقع عليه عقوبة تأديبية في الحدود المنصوص
عليها قانوناً .

ملخص الحكم :

انه ايا كان الراى فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان لجنة شئون الموظفين هي وحدها صاحبة الاختصاص في تنفيذ ما قضى به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من عدم جواز ترقية الموظف الموقع عليه عقوبة تأديبية في الحدود المشار اليها في المادة ١٠٣ منه ، وعدم جواز ترقية الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية طبقاً لحكم المادة ١٠٦ منه ، فان ما ذهب اليه الطاعن من انه بوضفة مراقب المستخدمين ينلك بدوره هذا الاختصاص بالنسبة لمن سبق مرض اهره على لجنة شئون الموظفين فقررت عدم جواز ترقينه بسبب احواله التي المحاكمة التأديبية او معاقبته باحدى العقوبات التأديبية التي اوجب القانون فيها عدم جواز الترقية الا بعد انقضاء فترات محددة شأن الشاكى الذى سبق ان قررت لجنة شئون الموظفين في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦١ عدم جواز ترقينه بسبب مجازاته بخمس شهر من مرتبه . وبالتالي لم يكن ثمة ما يدمو الى امادة مرض اسمه على لجنة شئون الموظفين بجلستها المنعقدة في ٢١ من يوليه سنة ٦٢

لتقرير عدم جواز ترقيته بسبب إحالته الى المحاكمة التأديبية أو بسبب معاقبته في ٣ من يولييه سنة ١٩٦٢ بمقوبة الخصم من مرتبه عن مدة شهر ونصف ، ان ما ذهب اليه الطاعن في هذا الشأن أيا كان الرأي في سلطاته قانونا لا يعدو أن يكون اجتهدا في تفسير القانون على وجه لا يتنافى مع المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة للموظف بمرعاة أنه لا يوجد نص صريح يوجب عرض مثل هذا الامر على لجنة شئون الموظفين فضلا عن أن اختصاص الجهة المنوط بها تقرير عدم جواز ترقية الموظف في حالة توافر شروط المادتين ١٠٣ ، ١٠٦ المشار اليهما ، اختصاص مقيد لا تملك الجهة المذكورة حياله ادنى سلطة تقديرية ترخص بمقتضاها في التصرف على غير هذا النحو الذي أوجبه القانون .

والخطأ في فهم القانون أو تفسيره ، وهو من الامور الفنية التي قد تدق على ذوى الخبرة والتخصص ، لا يمكن أن يشكل كقاعدة عامة ذنبا اداريا . يستتبع المجازاة التأديبية ، واذ اتهمت المحكة التأديبية قضاءها بإدانة الطاعن على أنه أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه — على الرأي الذي ارتأى حين استبعد اسم السيد / من كثوف المرشحين ولم يترك هذا الامر للجنة شئون الموظفين لتقرر من عدم جواز ترقيته ، وكان الرأي الذي ذهب اليه الطاعن من تفسير القانون على النحو السالف البيان لا ينطوى على خرق صريح للقانون أو التعليمات بل كان له بعض ما يبرره في الواقع والقانون ولا يتنافى مع المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة للسيد فان ما استندته المحكة التأديبية الى الطاعن وأدائته بسببه لا يتواءم به مقومات المخالفة التأديبية .

(طعن ١١٠٦ ، ١٤٤٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

نص المادة ٥٨ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من عدم جواز بقاء أى مواطن بين الحادية والعشرين والخامسة والثلاثين من عمره في وظيفته ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ومنها شهادة تأجيل الخدمة العسكرية — وقف الجهة الإدارية العامل عن العمل لحفزة على الإذعان لحكم قانون الخدمة العسكرية — تقاضى العامل عن تنفيذ ما كلف به — اعتباره منقطعا عن العمل دون عذر مقبول — لا يحق له أن يتزرع بلن انقطاعه عن العمل كان نتيجة لوقفه عن العمل — ارتكابه ذنبا اداريا يسوغ مساءلته تأديبيا عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من استعراض الوقائع على النحو السالف بيانه أن المدرسة التي يعمل بها الطامن سمحت له بالانتقطاع عن العمل ابتداء من ١١ من يناير سنة ١٩٧٥ ومنحته مهلة لتحديد موقفه من التجنيد ثم محت هذه المهلة حتى نهاية يناير من ذلك العام ، ولم يصدر قرار بإيقاف صرف مرتبه أو إيقافه عن العمل إلا في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٥ بعد أن رأى عدم قبول شهادة بتأجيل التجنيد التي تقدم بها الطامن نظرا لارتباطها بكونه طالبا منتظما بكلية التكنولوجيا وعدم صلاحيتها كمسوغ للتعين ومن ثم فإن انتقطاع الطامن خلال المدة من ١١ من يناير حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٧٥ تنفتى عنه والحالة هذه صفة الانتقطاع بدون إذن ، ويمسك بثبوت الغياب المصرح به قانونا من الجهة الإدارية ، ولا يترتب عليه بالتالى حرمانه من مرتبه من تلك المدة ، ولا يمثل صرف الطامن لمرتبته منها مخالفة إدارية تسوغ تأنيبه ، وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، وأدان سلوك الطامن لهذا السبب يكون قد جانبه التوفيق متعين الإلغاء .

ومن حيث أن امتناع الجهة الإدارية عن قبول شهادة تأجيل التجنيد التي تقدم بها الطامن بوصفه طالبا بكلية التكنولوجيا وليس بوصفه عميلا ، ثم إصدارها القرار رقم ٤٩١ بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٧٥ بوقفه عن العمل مع وقف صرف مرتبه ، كان عميلا لما تقتضى به المادة ٥٨ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من عدم جواز بقاء أى مواطن بين الحادية والعشرين والخامسة والثلاثين من عمره في وظيفته ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ومن بينها شهادة تأجيل الخدمة الإلزامية ، ولقد استهدفت الجهة الإدارية من هذا الاجراء مجرد حظر الطامن على الأذعان لحكم قانون الخدمة العسكرية ، والتقدم لها بها يفيد تحديد موقفه من التجنيد بوصفه عميلا بها ، وأذ تقاعس في تنفيذ ما كلف به ، وتماذى في مسلكه فانه يكون في الواقع من الإهمال أثر الدراسة في كلية التكنولوجيا على عمله ، ويضحي بهذه المثابة منقطعاً عن العمل دون عذر مقبول ولا يجوز له من ثم أن يتذرع بأن انتقطاعه عن العمل كان نتيجة لوقته عن العمل طالما أن الثابت أن هذا الانتقطاع راجع الى إصراره على رفض الاستجابة الى طلب الجهة الإدارية تحقيقا لما عقد عليه العزم من مواصلة دراسته العليا وتفضيلها على ممارسة عمله ، وبناء على ذلك يكون انتقطاع الطامن عن العمل منذ أول فبراير سنة ١٩٧٥ مخالفا لأحكام القانون ، وبذلك يكون قد ارتكب ذنباً إدارياً يسوغ مساطته تأديبياً عنه .

ومن حيث أن الأوزاق تكشف عن تفوق الطامع في جراسسته ،
وحصوله على جائزة التفوق في دبلوم الدراسات التكميلية الصناعية عام
١٩٧٣/١٩٧٤ ، وأنه التحق بكلية التكنولوجيا رفقة منه في رفع مستواه
الثقافي والعلمي ، الأمر الذي يعود بالخير على الوطن ورفعة شأنه ، ومن
ثم يتعين مراعاة ذلك عند تقدير الجزاء عن المخالفة الأولى التي ثبتت في
حق الطامع بعد سقوط المخالفة الثانية على ما سبق بيانه وترى المحكمة
لذلك الاكتفاء بمجازاة الطامع بالخصم من أجره لمدة خمسة أيام .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن
شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة الطامع بخصم
خمس أيام من أجره .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/١/١٢)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

كيفية حساب مدة غياب العامل عن العمل عشرين يوما غير متصلة
— المبرة بمدة اثني عشر شهرا دون ارتباط ببداية السنة الميلادية .

ملخص الحكم :

أن الفترة الزمنية التي يحسب عنها الغياب عن العمل مدة أكثر من
عشرين يوما غير متصلة هي حسبما جاء بنص البند (٨) من المادة (٤٥) —
اثني عشر شهرا ، وقد جاءت اللائحة في هذا الصدد مطلقة ولم تقيد
هذه الفترة الزمنية ببداية معينة ، وإطلاق النص على هذا النحو إنما
يعني أن المخالفة التأديبية تتم متى جاوز الغياب عن العمل بدون إذن أو
سبب مشروع عشرين يوما غير متصلة خلال اثني عشر شهرا أو أقل
أيما كانت بداية هذه الفترة . ولا حجة فيما ذهب إليه تقرير الطعن من
حساب الاثني عشر شهرا المشار إليها على أساس تاريخ التعيين قياسا
على الأحكام الخاصة بالإجازات التي وردت بكادر العمال أو نظام موظفي
الدولة الصادر به القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ، إذ بالرغم من انتفاء

(م ١٧ — ج ٨)

مبررات القياس فإن صيغة الفقرة (٨) من المادة (٥٤) لا يسمح بمفهومها أو معناها بهذا القيد ذلك لأن الحكمة من هذا النص هي معالجة عسقم انتظام العامل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما غير متصلة خلال اثني عشر شهرا أو أقل يؤدي إلى الإخلال بانتظام العمل في المرفق الذي تديره ، بما يؤثر في الخدمة الواجبة للجمهور ، وحاجاته المتزايدة ، ومن ثم فإن أعمال هذه الحكمة يستوجب عدم تقييد مدة الاثني عشر شهرا ببداية معينة ، وإنما يمتد بالغياب غير المتصل لمدة أكثر من عشرين يوما خلال اثني عشر شهرا ، أو أقل أيا كانت بدايتها ، والقول بغير ذلك يهدر مقصود اللائحة وينوت حكمها .

ولما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من الأوراق — على النحو الذي فصله الحكم المطعون فيه أن المدعى تقييد عن العمل بدون إذن أو سبب مشروع ٦٠ يوما خلال المدة من يناير سنة ١٩٦٦ حتى أغسطس سنة ١٩٦٦ منها ١٤ يوما في يناير سنة ١٩٦٦ ، ١٠ أيام في فبراير سنة ١٩٦٦ ، ١٧ يوما في مارس سنة ١٩٦٦ ، ١٣ يوما في يولييه سنة ١٩٦٦ ، ٦ أيام في أغسطس سنة ١٩٦٦ وقد حقق مع المدعى عن كل انقطاع عن العمل في المدد المشار إليها ، فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا وقائما على سببه وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى المدعى ، فإنه يكون أصاب الحق في قضائه ، ويكون الطعن عليه غير سديد ويتمين القضاء برفضه .

(طعن ٥١٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

صدور قرار الشركة باعتبار العامل مستقيلا ومنعه من الدخول إلى موقع العمل لانقطاع صلته بالشركة نهائيا — الشركة قد حالت بين العامل وبين الدخول لمقر العمل وممارسته — يعتبر سبب اجنبي حال دون ادائه للعمل دون أن تكون له يد فيه — الاثر المترتب على ذلك : استحقاق العامل في صرف أجره اعتبارا من تاريخ حرمانه منه .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من احتية العامل المذكور في صرف اجرة اعتبارا من تاريخ حرمانه منه ، فان القرار المطعون فيه قد تضمن في مادته الثانية المذكورة نصا يمنع العامل المذكور من الدخول الى موقع العمل . ومؤدى هذا القرار ان الشركة صاحبة العمل قد حالت بين العامل وبين الدخول الى مقر العمل ، او ان يمارسه . ومن ثم يكون عدم قيام العامل باداء عمله منذ صدور القرار المطعون فيه وقد جاء بمثابة سبب اجنبى حال من ادائه دون ان تكون له يد فيه ، الامر الذى يقوم فيه الحكم المطعون فيه صحيحا فيما قضى به من استحقاق العامل صرف اجرة اعتبارا من تاريخ حرمانه منه تنفيذا للقرار المطعون فيه .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٢٦ قى - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم لا ١٥٥

المبدأ :

اعتداء موظف موفد في بعثة داخلية بكلية الطب على عامل المصعد بالكلية - لا ينطوى على مخالفة لواجبات الوظيفة - هو في حقيقته مخالفة طلابية - صدور قرار من رئيسه بجازاته عن هذه المخالفة - يطلان القرار لفقدانه ركن السبب .

ملخص الحكم :

اصدر مدير عام الادارة العامة للمعامل في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤ قراره المطعون فيه بخصم خمسة ايام من مرتب المدعى وذلك لخروجه على ما يقتضيه الواجب الوظيفى من التزام المسلك الحميد لانه بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٣ كان موفدا في بعثة داخلية بكلية الطب بجامعة القاهرة واستعمل القسوة مع عامل المصعد بمستشفى القصر العينى بان اعتدى عليه بالشرب وحدث به الاصابات الميينة في التقرير الطبى . وليس فيها نسب الى المدعى - في الظروف السابق بيانها - واثناء بعثته الداخلية بكلية الطب ، ما ينطوى على خروج من جانبها على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته كطبيب بالادارة العامة للمعامل او ما ينعكس على عمله

في تلك الوظيفة ، اذ الواقع من الامر ان ما نسب اليه بقرض ثبوت صحته لا يدعو ان يكون مخالفة طلابية حدثت بمناسبة رغبته في استخدام مصعد الكلية ومنع عامل هذا المصعد له من ذلك ، ومثل في شأن هذه المخالفة كمثل أي طالب آخر في الكلية .

ولما كان سبب القرار التأديبي - في نطاق الوظيفة العامة - هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو خروجه على مقتضياتها أو ارتكابه خارج الوظيفة العامة ما ينعكس عليها ، فانذا لم يثبت في حقه شيء من ذلك كان القرار الصادر بمجازاته نافذا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون .

واذا كان ما نسب الى المدعى اثناء بعثته على الوجه السابق بيبانه لا يعتبر اخلافا منه بواجبات وظيفته أو خروجاً على مقتضياتها - فان القرار المطعون فيه الصادر بمجازاته بالخضم من مرتبه يكون نافذا لركن السبب الامر الذي يتعين معه الغاؤه واذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك فانه يكون قد اصاب الحق في النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن ٢٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

اتهم خفي نظامي بالاشتراك مع بعض الاعالي في الاعتداء على بعض رجال الامن - فصله من وظيفته - ثبوت ان قرار الفصل قام في حينه على اسباب جدية وشبهات قوية تبرره - صحة القرار وان حالت دون المحاكمة الجنائية عن التهمة بعد تلك اسباب قواها الشك او التحجيل ، الذي ان شفع في ذره الحد منه ، فانه لا يرفع الشبهة التي تكفي بذاتها لمساقلته في المجال الاداري في الظروف التي ضبط فيها .

ملخص الحكم :

معي ثبت ان ما اسند الى المدعى من اتهام ادى الى فصله من وظيفته قد قام في حينه على اسباب جدية وشبهات قوية تبرر الجزاء البدي

اتخذته الإدارة في حقه ، وهو الخفير النظامي المنوط به المحافظة على الأمن ومنع ارتكاب الجرائم ، إذ قبض عليه في حالة تلبس بمقاومة أفراد القوة المعهود إليها بحفظ النظام في اللجان الانتخابية ، وضبطاً مشتركاً مع الأهالي المنسوب اليهم الاعتداء على رجالها ، الأمر الذي يعد أخلاقاً خطيراً بواجبات وظيفته وخروجاً على مقتضياتها ، - متى ثبت ذلك ، فإن هذا يلهم سبياً مسوغاً لتدخل الإدارة بتصدد أحداث الأثر القانوني في حقه ، وهو توقيع الجزاء عليه ، للغاية التي شرع من أجلها هذا الجزاء ، وهي الحرص على سلامة الأمن والنظام تحقيقاً للمصلحة العامة ، بعد أن قامت به حالة واقعية تبرر هذا التدخل ، وهي حالة تنفرد الإدارة بتقدير ملامة الأثر الذي ترى من المصلحة ترتيبه عليها ، استناداً إلى المسلك الذي سلكه ، والذي يسوغ استقلالاً مؤاخذه تأديبياً ، وإن حالت دون محاكمته جنائياً أسباب قوامها الشك أو التجهيل الذي ذهبت إليه النيابة بعد أمد طويل ، والذي أن يشفع في درء الحد عنه فإنه لا يبرع عنه الشبهة التي اكتنفته ، والتي تكفي بذاتها لمساقلته في المجال الإداري ، بعد إذ ثبت مادياً بالقبض عليه تواجده مع فريق الأهالي المعتنين الذي كان ينبغي أن ينأى عنهم لا أن يناصرهم في مثل تلك الظروف ، ذلك أن الأمر يطبق في هذا المجال لا بالتقصص منه بل بالأطمئنان إلى وجوده في وظيفته وإلى صلاحيته للقيام بامباتها على الوجه الذي يحقق المصالح العام ، فإذا انعدم هذا الاطمئنان أو تزعزع ، كان للدائرة - وهي المسؤولة عن رعاية الأمن واستقامة حفظته - أن تقص من لا تثق بصلاحيته منهم لحمل هذه الامانة أو لا تطمن إلى حسن استعداده للتعاون معها في خدمة المرفق العام الذي تقوم عليه ، متى قامت لديها على ذلك أسباب جدية مستندة من وقائع صحيحة وأصول ثابتة تنتجها مادياً أو قانوناً ، واستخلصت النتيجة التي انتهت إليها في هذا الشأن استخلاصاً سائفاً من هذه الأصول ، واستنبطت اقتناعها من ذلك كله مجرداً عن الميل أو الهوى .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

وجوب تدرج العقوبات المقررة للذنوب الادارية بما يتلالم وهذه الذنوب - قرار مجلس التأديب بفصل موظف من الخدمة تاسيسا على ما ارتآه من ثبوت جريمته التزوير والاختلاس في حقه - نفي الحكم الجنائي الذي صدر لاحقا لقرار مجلس التأديب ثبوت هاتين الجريمتين - عدم تلامم عقوبة الفصل في هذه الحالة والذنب الادارى وتعديل المحكمة الادارية العليا لها في حدود ما يتلالم وما ثبت بصفة نهائية من ذنب ادارى يستاهل الملاحظة .

ملخص الحكم :

ان القانون قد تدرج بالعقوبات المقررة للذنوب الادارية بما يتلالم وهذه الذنوب ، ومجلس التأديب حين قرر فصل الطاعن من الخدمة انها قدر هذه العقوبة تاسيسا على ما ارتآه من ثبوت جريمته التزوير والاختلاس في حقه ، الامر الذي نفاه الحكم الجنائي صاحب القول الفصل في الجرائم الجنائية والذي صدر بعد قرار مجلس التأديب ، ترى هذه المحكمة ان العقوبة التي انزلت على الطاعن على الاساس المتقدم لا تتلالم والذنب الادارى الذي ثبت بصفة نهائية في حقه ، ومشروعية العقاب انها تقوم على الزجر لارتكب الفعل ولغيره ، فاذا ما ثبت ان الطاعن لم يرتكب قبل ذلك ما يؤخذ عليه وانه كذب في عمله وقام بسداد المبلغ جميعه وضمن ملتمسه الذي تقدم به الى مدير الجامعة ظروف مبررات الرأفة به فانه يتعين تعديل العقوبة المفرض بها والاكتفاء بخمس شهرين من مرتبه .

المبدأ :

موظف - أثر مركزه القانونى على ما يرتكبه من جرائم - ترتيب المشرع
أثرا يمس حقوق الموظف الوظيفية في حالة ارتكابه جريمة معينة لا يطوى
على أخلال مبدأ المساواة في العقوبة بين الموظف وبين الفرد غير الموظف .

ملخص الحكم :

أن المساواة أمام القانون ليست مسألة حسابية ، وإنما المقصود
بهذه المساواة ، هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت
مراكزهم القانونية ، والموظف ليس كمثل الفرد غير الموظف في مركزه
القانونى ، إذ الموظف تربطه بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها قوانين ولوائح
لا يخضع لها الفرد غير الموظف ، فإذا رتب بعض هذه القوانين واللوائح ،
على صدور حكم على الموظف في جريمة ما دون تخصيص لبعض الحالات
التي ترتكب فيها هذه الجريمة ، إذا رتب أثرا يمس حقوقه الوظيفية ،
فإنه ينفى إعمال النص الذى يرتب هذا الأثر ، إذا حكم على الموظف في
الجريمة المذكورة ، حتى ولو كان ارتكابه أياها في غير أعمال وظيفته ،
وليس في هذا التطبيق ما يخل بمبدأ المساواة في العقوبة بين الموظف وبين
الفرد غير الموظف ، لأن الموظف ، بحكم مركزه القانونى العام ، لا يستوى
والفرد غير الموظف وغنى عن البيان ، أن مفهوم الجريمة على هذا النحو ،
هو الذى جرى عليه العمل بإطراد عند تطبيق ما نص عليه قانون نظام
موظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من
انتهاء خدمة الموظف إذا حكم عليه في جنابة أو في جريمة مخلة بالشرف ،
فلم يقتصر التطبيق على الحالات التى يرتكب فيها الموظف الجنابة أو
الجريمة المخلة بالشرف ، في أعمال وظيفته وإنما تعداها الى الحالات التى
يرتكبها في غير أعمال وظيفته ، ومن ثم ، فإنه فضلا عما تقدم ، فلا شذوذ
في أن يكون هذا المفهوم هو الواجب التطبيق بالنسبة الى نص المادة ٥٦
سابقة البيان .

ثانياً — طاعة الرؤساء وتوقيعهم

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

طاعة الموظف لرئيسه من أهم واجبات الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن من أهم واجبات الوظيفة أن يصدر الموظف بالأمر الصادر إليه من رئيسه وأن ينفذه فوراً بلا عتبة ، لا أن ينتفع من تنفيذه بحجة عدم ملامة المكان المحدد لعمله أو عجزه من القيام بالعمل الموكول إليه ، ذلك أن الذي يقوم بتوزيع الأعمال ويحدد مكان عمل كل موظف ، هو الرئيس بحسب التدرج الإداري وهو المسئول عن حسن سير العمل فترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من الأعمال ويفضل ما يختار من الجهات أو المناطق ويقبل منها ما يرتاح إليه ويرفض ما لا تهواه نفسه يؤدي إلى الاختلال بالنظام الوظيفي ويعرض المصلحة العامة للخطر فتقاسم الطامن من استلام العمل بالسبوان يكون المخالفة الإدارية وهي الاختلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

واجبات الوظيفة — من أهمها أن يصدر الموظف للأمر الصادر إليه من رئيسه ما دام متعلقاً بأعمال وظيفته ، وأن ينفذه فور إبلاغه عنه ، لا أن يناقشه أو ينتفع من تنفيذه بحجة عجزه عن القيام به — سند ذلك أن الذي يقوم بتوزيع الأعمال على موظفي الجهة الإدارية الواحدة هو الرئيس بحسب التدرج الإداري ، وهو المسئول أولاً والآخر عن سير العمل إلى الوحدة التي يرأسها — ترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من الأعمال ويقبل منها ما يرتاح إليه ويرفض ما يستصعب القيام به يؤدي إلى الاختلال بالنظام الوظيفي ويعرض المصلحة العامة للخطر .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن أمرا قد صدر للمطعون عليه من يملكه ليقوم بعمل أمين المخازن الفرعية بمستشفى الحضرة الجامعي وهو من الاعمال الكتابية التي كان يمارسها المطعون عليه منذ عام ١٩٥٧ ولا تخلف في طبيعتها عما كان يقوم به بالذات من قبل نديه مباشرة الى هذه الوظيفة ، ومن أهم واجبات الموظف العام أن يصدر بالامر الصادر اليه من رئيسه ما دام متعلقا بأعمال وظيفته وينفذه فور ابلاغة به لا أن يناقشة أو يمتنع عن تنفيذه بحجة عجزه من القيام به ذلك أن الذي يقوم بتوزيع الاعمال على الموظفين التابعين لجهة ادارية واحدة هو الرئيس بخسب التدرج الاداري فهو المسئول أولا وأخيرا من سير العمل في الوحدة الادارية التي يراسها فإذا ترك الامر للموظف يختار ما يشاء من الاعمال يقبل منها ما يرتاح اليه ويرفض ما يستصعب عليه القيام به لاختل النظام الوظيفي وتعرضت المصلحة العامة للخطر .

(طعن ١٠٩٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٦١)

البدأ :

صدر امر من الرئيس بتكليف الموظف بعمل معين - وجوب أداء العمل بعناية ولو لم يكن مختصا بما كلف به - تهاونه في أداء ذلك العمل - مجازاته .

ملخص الحكم :

أن اطاعة التكليف الصادر من الرئيس للمؤوس تنرض على من وجه اليه - ولو لم يكن مختصا بما كلف - قدرا من الحيلة التي تبليها عناية الرجل الحريص ، فإذا ثبت أن كاتبه اول المحكمة قد كلف كاتب الجلسة بالاشتراك مع كاتب التحصيل في عملية عد نقود واردة للمحكمة لدى تسليمها الى القائم بعملية الصرف اثباتا لمقدارها - فان كل تهاون في هذا الاجراء يعد تعريضا في العناية المطلوبة في أعمال الوظيفة موجبا للبساطة .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

علاقة الموظف برئيسه — أساسها التزام حدود الادب واللياقة وحسن السلوك — لا تثريب على الموظف في ابداء رايه صراحة امام رئيسه ما دام لم يجانب ما تقتضيه وظيفته من تحفظ ووقار حتى ولو كان رايه مخالفا لراى رئيسه — هذا الحق مشروط بان لا يفسوته الموظف ما تقتضيه طاعة الرؤساء واحترامهم بالقدر الذى يجب ان يسود بين الرئيس والمرؤوس .

ملخص الحكم :

لا تثريب على الموظف ان كان معتقدا بنفسه ، واثقا من سلامة نظره ، شجاعا في ابداء رايه ، صريحا في ذلك امام رئيسه ، لا يداور ولا يراى ، ما دام هو لم يجانب ما تقتضيه وظيفته من تحفظ ووقار ، وما تستوجبه علاقته برئيسه من التزام حدود الادب واللياقة وحسن السلوك . طالما ان الصراحة في ابداء الراى بما فيه وجه المصلحة العامة مطلوبة وخصوصا في الدول الاشتراكية ، حتى لا تضيق تلك المصلحة العساية في تلايف المصانعة والرياء وتتلاشى بعوامل الجبن والاستخفاء كما لا يضير الموظف ان تكون له وجهة نظر معينة في المسألة التى يدافع عنها ، ويجتهد في اقناع رئيسه للاخذ بها ما دام يفعل ذلك بحسن نية في سبيل المصلحة العامة ولا جناح عليه ان يختلف مع رئيسه في وجهات النظر اذ الحقيقة دائما هى وليدة اختلاف الراى لا يجليها الا قرع الحجة بالحجة ومناقشة البرهان بالبرهان . وانما ليس معنى ذلك كله ان يفسوت الموظف ما تقتضيه طاعة الرؤساء واحترامهم بالقدر الذى يجب ان يسود بين الرئيس والمرؤوس . طاعة الرؤساء واحترامهم ضمن للسلطة الرئاسية فاعلمتها ونفذها . فالسلطة الرئاسية يمارسها رؤساء لهم من اقتديتهم في الخدمة بما يجعلهم اكثر ادراكا للعمل وحاجاته وبالتالي اكثر قدرة ودراية على مواجهته وحل مشاكله . والرئيس هو المسئول اولا واخيرا عن سير العمل في الوحدة التى يرأسها او يشرف عليها . فالطاعة والاحترام في هذا المجال امران تليانها طوائع الامور ما دامت هى طاعة قليل الخبرة . ان هو اكثر خبرة وقرة منه . وما دام هو احترام الصغير للكبير .

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

لا يجوز للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بها لا يلبق أو لتحديه والتبرد عليه أو التشهير به ، والا استحق أن يوقع عليه الجزاء المناسب — تقدير ذلك في كل حالة على حدة على أساس الظروف والملابسات التي تحيط بكل حالة .

ملخص الحكم :

لا يسوغ للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بها لا يلبق أو لتحديه والتبرد عليه أو التشهير به . ويستحق الموظف الجزاء المناسب إذا هو وجه الى رئيسه عبارات قاسية حتى لو ثبتت صحة ما تضمنته مثل تلك العبارات . ومن المسلم أن واجب الاحترام لا يخضع لضوابط معينة لذلك يكون الحكم على مدى اخلال الموظف به هو في ضوء الظروف والملابسات التي تحيط بكل حالة . ولعدم الاحترام، صور متعددة لا تقتصر على التمرد أو التفوه بعبارات قاسية أو جارحة أو التشهير به في كتب وشكاوى طائشة على النحو الذي نسبت له النيابة الادارية للطامنة واستظلمته المحكمة التأديبية من الاوراق استخلاصا سائفا وسليها من اوراق هذا الطعن ، وتقرها عليه هذه المحكمة .

(طمن ٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

حق الموظف في الشكوى الى رؤسائه مما يصادفه في العمل — وجوب أن يكون في الحدود التي لا تخل بالعمل ، والا ينقلب الامر فيها الى المهارة والخروج بها الى التعريض باحد من الرؤساء أو الزملاء مما يعد اخلافا بالواجب الوظيفي — رفض تظلم مكتوب قدمه الموظف لا يجيز تعرضه لرئيسه عند خروجه من مكتبه لكي يعيد على مسامحة ما سبق أن سطره في شكواه بطريقة غير مألوفة وبعيدة عن الاصول الادارية الواجب مراعاتها في مخاطبة الرؤساء احتراماً للوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

إذا كان النائب من الأوراق أن المطعون عليه رفض تنفيذ الأمر أولاً بحجة عدم درايته بأعمال المخازن ثم تقدم بتظلم مكتوب نظر ورفض ومن ثم فإن الأمر كان يجب أن ينتهى عند هذا الحد لا أن يثار بعد ذلك فيستوقف المطعون عليه رئيسه عند خروجه من المكتب لكي يعيد على مساعدة ما سبق أن سطره في شكواه بطريقة غير مألوفة وبعبارة عن الأصول الإدارية التي يجب مراعاتها في مخاطبة الرؤساء احتراماً للوظيفة العلية وقد أحس الموظفون الذين تواجدوا وقتذاك بحرج الموقف الذي ترتب على تصرف المطعون عليه ونصحوه بالاعتذار عما بدر منه . . . وهو وإن كان يجوز لكل موظف شأنه شأن أى مواطن آخر أن يتقدم بالشكوى إلى رؤسائه مما يصادفه في العمل إلا أن ذلك يجب أن يكون في الحدود التي لا تخل بالعمل وإلا ينقلب الأمر فيها إلى المهاترة والخروج بها إلى التعرض بأحد من الرؤساء أو الزملاء مما يعد معه إخلالاً بالواجب الوظيفي .

(طعن ١٠٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

حق الموظف في الطعن على التصرف الإداري بأوجه الطعن القانونية بما فيها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها - وجوب أن يلتزم في ذلك حدود الدفاع - مجاوزتها بما فيه تعدد للرؤساء أو مساس بهم - إخلال بواجبات الوظيفة .

ملخص الحكم :

لأن كان من حق الموظف أن يطعن في التصرف الإداري بأوجه الطعن القانونية التي من بينها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها ، إلا أنه يجب أن يلتزم في هذا الشأن الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع ، دون أن يجاوزها إلى ما فيه تعدد لرؤسائه أو التطاول أو التزدد عليهم أو إلى المساس أو التشهير بهم أو إتهامهم ، وإلا فإنه عند المجاوزة يكون قد أخل بواجبات وظيفته بما تقتضيه من توثيق لرؤسائه وبما يلزمه من الطاعة لهم .

(طعن ٨٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

ثبت أن الموظف ، وهو في مقام الدفاع عن نفسه ، قد جاوز مقتضيات هذا الدفاع الى سلوك ينطوى على تحدى رؤسائه والتطاول عليهم — أخلاقه بواجبات وظيفته — مجازاته .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن ما أبداه الموظف من اقوال في مقام الدفاع عن حقه قد جاوز مقتضيات هذا الدفاع الى سلوك ينطوى على تحدى رؤسائه أو التطاول عليهم ، فإن هذا السلوك المستند من جماع هذه الاعمال يكون المخالفة الادارية وهى الاخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها .

(طعن ٦٨٦ لسنة ٣ ق. — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الادارية المستحقة للعقاب — مرجعة الى تقدير الادارة — الافتداء على الرؤساء وتعقيرهم يعتبر خروجاً على الواجب الوظيفى واخلاقاً يحسن السير والسلوك بها يستاهل العقاب بوصفه ذنباً ادارياً .

ملخص الحكم :

أن تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الادارية المستحقة للعقاب انما يرجعه الى تقدير الادارة وبلغ انضباط هذا التكيف على الواقعة المنسوبة الى الموظف من حيث الخروج على الواجب الوظيفى أو الاخلال بحسن السير والسلوك ، ولا جدال في أن الافتداء على الرؤساء وتعقيرهم يعد خروجاً على الواجب الوظيفى واخلاقاً يحسن السير والسلوك المستاهل للعقاب بوصفه ذنباً ادارياً .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٨ ق. — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

التزام الموظف بإداء أعمال وظيفته وواجباتها دون تمقيب منه على مدى ملامة العمل أو مناسبته — توزيع العمل من اختصاص الرئيس الإداري وحده — ليس للموظف أن يطعن في قرار متعلق بتنظيم المرفق الذي يعمل فيه — التزام الموظف بالحفاظ على مواعيد العمل الرسمية — واجبه في طاعة الرؤساء واحترامهم — وجوب انجازه القدر من العمل المطلوب منه إداؤه في الوقت المخصص لذلك .

ملخص الحكم :

لن أداء أعمال الوظيفة وواجباتها هو أول وأهم التزام على الموظف الذي ينبغي عليه أن يقوم بما يعمده به إليه رئيسه ، ويكون أدائه ذلك العمل دون تمقيب منه على مدى ملامة العمل المذكور أو مناسبته . فتوزيع العمل هو من اختصاص الرئيس الإداري وحده . وإذا جاز للموظف أن يمترض على نوع العمل المكلف به فهذا الاعتراض خاضع ولا شك لحض تقدير الإدارة . وطالما أنها لم تستجب للاعتراض فعلى الموظف أن ينفذ العمل الذي كلف به ، والذي أصرت جهة الإدارة على أدائه . ولا يقبل من موظف أن يطعن في قرار متعلق بتنظيم المرفق الذي يعمل فيه . وعلى الموظف أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتلبية بسلامة العمل لتنفيذ الخدمة العلية Asswer Service والمفروض أن العامل بتعيينه أنها يقبل الخضوع لكافة مقتضيات المرفق الذي أمضى ينتمى إليه . بعد صدور قرار التعيين . ومن أولى هذه المقتضيات ضرورة سير المرفق بانتظام وأطراد ، ودون تقطع خصوصا إذا تعلق الأمر بسير المرفق . يقدم خدمات مباشرة إلى الجمهور كالمستشفيات . فيؤثر في سير المرفق ويؤدي إلى مسئولية الموظف أو العامل حضوره إلى مقر عمله متأخرا من ساعات بدء العمل . أو انصرافه دون إذن أو تخلفه عن الحضور في أوقات العمل الرسمية ومن باب أولى عدم الحضور أصلا إلى مقر العمل لغير سبب ثانوي . وفي مقدمة الواجبات التي يتعين على الموظف أو العامل مراعاتها أثناء العمل ، واجب طاعة الرؤساء Obeissance Hiérarchique والمفروض أن السلطة للرئاسة في مظاهرها المختلفة يمارسها رؤساء لهم

من أقدميهم في الخدمة ما يجعلهم أكثر انزاعا للعمل وحاجاته وبالتالي أكثر قدرة على مواجهته وحل مشاكله وذلك فضلا عن أن الرئيس هو المسؤول الأول عن سير العمل في الوحدة التي يرأسها ، فالطاعة في هذا المجال أمر تليها طبائع الأمور والطاعة تحقق وحدة الجهاز الإداري الذي يقوم على أساس التدرج الهرمي والذي يفترض في قمته وجود رئيس واحد . وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٥٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه يجب على العامل (أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر بدقة وإمانة) فليس يمكن أن يوجد العامل بمقر عمله في أوقات العمل الرسمية دون أن يؤدي عملا كما لا يمكن أن يقوم في هذه الأوقات بأى قدر من العمل ولو يسير بل أنه مكلف بتنفيذ الأوامر والتعليمات التي تصدر إليه ومكلف بإنجاز القدر من العمل المطلوب منه أداءه في الوقت المخصص لذلك . وتتضمن طاعة الرؤساء من العامل إلى جانب تنفيذ ما يصدرونه إليه من أوامر وقرارات ، احترامهم لهم بالقدر الذي يجب أن يسود بين الرئيس والمرؤوس فيستحق العامل الجزاء إذا ثبت أنه أخل بواجب هذا الاحترام .

(طعن ١٣٧٤ لسنة ٩ في جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

المشاركة المرؤوس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة لأحكام القوانين — مسئوليتها التأديبية معا عنها — إعفاء الموظف من العقوبة استنادا إلى أمر رئيسته — لا يتوجب إلا إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة تنفيذ لأمر كتابي صادر إليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابي إلى المخالفة .

ملخص الحكم :

أنه «عما ذهب إليه الطاعن — من أن رئيسته قد اعتمد الرأي الذي أبداه وبذلك أصبح الرئيس هو المسؤول وحده عن هذا الرأي طبقا للمادة ٩٤ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — فقد ردت المحكمة على ذلك بحكمها المطعون فيه بأنه لا يقبل منه الاستناد إلى نص هذه المادة لأن الإبقاء من المسؤولية في حكم هذا النص يناقضه أن يكون إتيان الموظف

المخالفة قد وقع تنفيذاً لأمر كتابي صادر إليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وذلك ما لم يتوافر في هذا الخصوص إذ لم يتم دليل من الأوراق على أن المتهم كان في ارتكابه المخالفة المسندة إليه منفذاً أمراً كتابياً. صدر إليه من رئيسه رغم تنبيهه هذا الأخير إلى المخالفة بل الثابت هو ما سلف بيانه من أن المتهم قد ارتأى الرأي الذي يسأل عنه بعد أن اقتنع بصحته وأقر بسلامته ومن ثم حرر بنفسه التأشير المؤرخة في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ المقدمة تعبيراً عن ذلك ثم وافقه عليها المتهم الأول بوصفه مدعياً للأعمال .. وهذا الذي رآه المحكمة صحيح في القانون حيث نصت هذه المادة على أنه « لا يعفى الموظف من العقوبة استناداً إلى أمر رئيسه إلا إذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر كتابي صادر إليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر ومن ثم كان يتعين على الطاعن أن يصر على ما أشار به في أول مارس سنة ١٩٥٠ من وجوب تحرير محضر مخالفة آخر ويحرر هذا كتابة ماذا أصر الرئيس رغم ذلك على الإكتفاء بالمحضر الذي حرره قسم تقسيم الأراضي وأثر بذلك فانه في هذه الحالة يتحمل هذا الرئيس مسؤولية ما أشار به ولكن الثابت من الأوراق أن الطاعن هو الذي حرر بنفسه هذه الإشارة ثم عرضها على رئيسه (السيد مدير الأعمال) فتوقع عليها بجواره بما يفيد الموافقة على هذه الإشارة .. وغنى عن البيان أنه إذا اشترك الرؤوس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة القوانين كانا مسئولين معا عن هذه المخالفة .

(ملحق ١٤٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

اختلاف الرأي الذي لا يحاسب عنه الموظف تأديبياً - يكون في المسائل الفنية التي تختل أكثر من رأي - ليس من تلك المخالفة الواضحة لتصوص القانون الصريحة - لا اجتهد مع صريح النص .

ملخص الحكم :

لا محل لما ذهب إليه الطاعن من أن إبداء الرأي لا يؤدي إلى مسائلة

الموظف تأديبيا - ذلك لان القول بالاكْتفاء بتحرير محضر مخالفة واحد في حالة مالك ذلك المنزل الذى خالف القانونين معا ، على الوجه السابق ببيانه ، ليس خلافا في مسألة فنية مما لا يؤاخذ عنه الموظف تأديبيا به هو مخالفة واضحة لنصوص القانون الصريحة .. والقاعدة انه لا اجتهاد مع صراحة النص .. اما اختلاف الرأى الذى لا يحاسب عنه الموظف فيكون في المسائل الفنية التى تحتل اكثر من رأى وتختلف فيها وجهات النظر اما لمفاوض النص الذى يحكمها او لعدم وجود نص اصلا .

(ملعن ١٤٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

الابلاغ عن المخالفات التى تصل الى علم احد العاملين بالدولة . امر مكفول به هو واجب عليه توخيا للمصلحة العامة ولو كانت تمس الرؤساء - يتعين عند قيامه بهذا الابلاغ الا يخرج عن مقتضيات الوظيفة من توقيع الرؤساء - واحترامهم وان يكون قصده من الابلاغ للكشف عن المخالفات المبلغ عنها توصلا الى ضبطها لا مدفوعا بشهوة الاضرار بالزملاء او الرؤساء والكيد لهم والظعن في نزاهتهم على غير اساس من الواقع .

ملخص الحكم :

انه وان كان الابلاغ عن المخالفات التى تصل الى علم أحد العاملين بالدولة امر مكفول ، بل هو واجب عليه ، توخيا للمصلحة العامة ولو كانت تمس الرؤساء - الا انه يتعين عليه عند قيامه بهذا الابلاغ الا يخرج عما تقتضيه واجبات الوظيفة العامة من توقيع الرؤساء واحترامهم وان يكون قصده من هذا الابلاغ الكشف عن المخالفات المبلغ عنها توصلا الى ضبطها ، لا يلجأ اليه مدفوعا بشهوة الاضرار بالزملاء او الرؤساء والكيد لهم والظعن في نزاهتهم على غير اساس من الواقع واذا كانت النيابة الادارية قد اتفقت الى عدم ثبوت الاتهامات التى كالاها المدعى لزملائه ورؤسائه واستخلصت ذلك استخلاصا سائفا وسلميا من الاوراق

فإن المدعى لا يكون قد قصد من اتهاماته ، على كثرتها ، سوى الكيد لهم والتشهير بهم والطعن في نزاهتهم ، مما يضر بهم ضررا بليغا ، فعل ذلك دون أن يقدّر خطورة كل هذه الاتهامات التي كان يطلقها في وجه كل من يعمل معه بغير سند أو أساس لما وقر في ذهنه من أن موظفي المنطقة قد تعمدوا عدم تعيينه في إحدى الوظائف التي كانت قد شغرت بها . ولا جدال في أن هذا يعد منه خروجا على الواجب الوظيفي وإخلالا بضمن السير والسلوك المستأهل للمعاقب بوصفة ذنبا إداريا . ولا يغير من ذلك ما زعمه المدعى من أن إحدى هذه الشكاوى قد تبينت صحتها إذ إنه يفرض صحة ذلك فإن هذا لا يؤثر في أن باقى الشكاوى التي قُدمها المدعى وكانت محل تحقيق النيابة الإدارية قد ثبت عدم صحتها وأنه لم يقصد من تقديمها وجه المصلحة العامة بل قصد بها الطعن على زملائه ورؤسائه وبغير حق .

(طعن ٩١٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

على الموظف العام أن يلتزم في شكواه الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع الشرعي دون أن يجاوز ذلك إلى ما فيه تحدٍ لرؤسائه أو تطاول عليهم أو مساس أو تشهير بهم — المجاوزة تنطوي على إخلال بواجبات الوظيفة يستحق الجزاء المناسب .

ملخص الحكم :

ولئن كان من حق المظنون عليه بوصفه موظفا عاما أن يشكو من ظلم يعتقد أنه وقع عليه إلا أنه ليس له أن يجاوز في إبدائه لشكواه حدود الدفاع الشرعي ، ومن ذلك تطاوله على رؤسائه والمساس بهم . كما أنه وإن كان من حقه أن يظمن في التصرف الإداري بأوجه الطعن القانونية التي من بينها سوء استعمال السلطة أو الإضرار بها إلا أنه يجب عليه أن يلتزم في هذا الشأن بالحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع دون أن يجاوز ذلك إلى ما فيه تحدٍ لرؤسائه ، أو التطاول أو التبرد عليهم ، أو إلى المساس أو التشهير بهم واتهامهم ، وإلا فإنه عند المجاوزة

يكون قد إخل بواجبات وظيفته بما تقتضيه من توفير لرؤسائه ، وبما تفرضه عليه من واجب اطاعتهم . فليس يسوغ للموظف أن يتخذ من شكواه ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق ، أو لتحديه والتبرد عليه أو التشهير به ، إلا فإنه يستحق الجزاء المناسب إذا هو وجه الى رئيسه عبارات تحمل هذا المعنى ، حتى لو ثبتت صحة ما تضمنته مثل هذه العبارات — واذا كان الظاهر من الشكاوى التي قدمها المطعون عليه لكل من النيابة الادارية وهيئة البريد ، أنه قد جاوز فيها حدود الدفاع الشرعى عن نفسه بتطاوله على رئيسه وذلك بانتهاه آياه بتهم ثبت كذبها وعدم صحتها ، فإن قرار الجزاء الذى بنى على اعتبار المذكور قد خرج فى شكواه على مقتضى افعال وظيفته ، يكون قد أصاب صحيح حكم القانون .

(ظعن ٢١ لسنة ١٠ قى — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

لا يحل للماعل أن يتخذ من الشكاوى ذريعة للتطاول على الرؤساء أو للتشهير بهم — أساس ذلك وجوب طاعة الرؤساء واحترامهم — هذا الالتزام لا يقتصر عند حد احترام الماعل لرؤسائه فى عمله بل يمتد الى حد التزامه بهذا القدر من الاحترام لا يمثلهم من الرؤساء فى الاجهزة الاخرى — أساس ذلك ومثال .

ملخص الحكم :

لا مرية فى ان الشكاوى حق للمكافة وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد بصفة مطلقة وعامة سواء كانوا موظفين أو غير موظفين الا أن لهذا الحق حدودا يثق عندهما ولا يتعداها ومن تلك الحدود يظهر خطيا حق الطاعة للرؤساء على رؤسيتهم ووجوب احترامهم بالقدر الذى يجب أن يسود بين الرئيس والمرؤوس نظاما للرؤساء واحترامهم — كما ذهب الحكم المطعون فيه — واجب يضمن للسلطة الرئاسية نفعيتها ونفاذها ولا يحق للموظف أن يتخذ الشكاوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه أو للتشهير به أو التبرد عليه ، الا أنه تحقيقا للصالح العام لابد كذلك ضمانا لنفعيتها ونفاذ السلطة الرئاسية وهو ما حدده الحكم المطعون فيه .

أساسا لهذا الالتزام — من تأثيم كل محاولات التشهير بالرؤساء واسقاط هيبتهم والنقص من أقدارهم واعتبارهم أمام مرؤوسيهـم سواء صدرت تلك الاعمال من مرؤوس لهم يعمل تحتهم في ذات الجهاز الحكومى أو المرفق العام أو من آخرين يعملون في مرافق الحكومة الأخرى أو قطاعاتها العامة حيث تحكمهم التزامات ادارية بعدم الخروج على مقتضى الواجب في أداء عملهم . فقيام عامل من عمال الدولة باقحام نفسه في مسألة تخص مرفقا آخر غير الذى يعمل فيه سواء كان قد اشتغل فيه لفترة ما أم لم يسبق ارتباطه فيه بعمل وانطواء تصرفه على ما يتضمن التشهير بالرؤساء في ذلك المرفق ولو تجرد في هدنه ونيته عن قصد إثارة العمال فيه يعتبر بذاته عملا مؤثما اداريا وذلك على الرغم من ثبوت أن الامر لم يكن ينطوى على نية الإثارة بقصد الإضرار بحسن سير العمل بالمرفق فان ذلك الاقحام الذى ينطوى على التشهير اذا ما وقع عند ممارسة حق الشكوى لا شك يكون جريمة تأديبية هى الإخلال بمقتضى الواجب في أداء العمل . ذلك أن واجب العامل في أى موقع من مواقع العمل بأجهزة الدولة الحكومية وقطاعاتها العامة القوامة على المرافق العامة والخدمات العامة لا ينحصر محسب عند حد احترام رؤسائه في عمله بل يمتد الى جد التزامه بهذا القدر من الاحترام لأمثالهم من الرؤساء في الاجهزة الأخرى وأساس ذلك الالتزام وسنده يبعد كل البعد عن فكرة الاحترام المرتبط بأشخاصهم وانما هو من صميم الرعاية الواجبة على كل مواطن لحسن سير العمل بالمرافق العامة وكافة مجالات النشاط العام بالدولة طالما أن الغاية من هذا الاحترام .. المفروض هو حسن سير العمل وطالما انها لا تمس أصل الحق في الشكوى أو تسقطه وانما هى تضعه في إطار من الشرعية التى لا يتجاوز فيها من يباشر حقه الطبعى حدود ذلك الحق ليجرد غيره أو يجرّد المصلحة العامة من حقوقها التى لا تتعارض مع حقه والتى لا يلزمه انتهاك حرمانها كى يباشر حقه .

(طعن ١١٣٧ لسنة ١٤ قى — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

عدم تجاوز المدعى مقتضيات التظلم في الشكوى الجماعية المقدمة منه ومن زملائه — عدم جواز مسامحته بتدبيره إن ذلك مجرد مخالفة هذه الشكوى المنشور صادر بنظام تقديم موظفي هيئة البريد لشكواهم يقضى بأن كل شكوى موقع عليها من أكثر من شخص واحد لن يلتفت إليها .

ملخص الحكم :

أن شكوي المدعى وزملائه قد اقتضرت على التظلم من قرار نظمهم مع بيان أسباب هذا التظلم ولم يجاوزوا فيها مقتضيات التظلم إلى ما فيه تحد لروئسائهم أو التطاول عليهم أو المساس بهم وإذا استجابت الهيئة لتلك الشكوى على الوجه السابق بيانه فإن في ذلك ما يكشف عن أنها كانت تقوم على أسباب جدية ومن ثم فإن المدعى إذ اشترك في تقديمها لا يكون قد ارتكب ذنبا يمتضى بجازاته أو مخالفة تستوجب عقابه — أما مجرد مخالفة الشكوى المنشور الصادر بنظام تقديم موظفي الهيئة لشكواهم والذي تضمن النص على أن كل شكوى (موقع عليها من أكثر من شخص واحد لن يلتفت إليها) فليس من شأنه أن يسف على الاشتراك في تقديم تلك الشكوى وصف الذنب الإداري بما دام الشاكون قد التزموا فيها الحدود السابقة الإشارة إليها وكل ما يكون لمخالفتهم لهذا المنشور من أثر هو عدم الالتفات إلى شكواهم .

(طعن ١٢١٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

مسامحة الموظف العام بتدبيره لا تقتصر على الإخطاء والمخالفات التي تقع منه أثناء تباية أعمال وظيفته بل قد يسل أيضا عن الأفعال والتصرفات التي تصدر عنه خارج نطاق أعمال وظيفته إذا كان من شأنها الخروج على واجبات الوظيفة أو المساس بها — لا يسوغ للموظف العام أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه للمنشور بهم — انطواء ذلك على إساءة استعمال حق الشكوى .

ملخص الحكم :

أن مبنى قرار الجزاء أن المدعى خرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته تأسيسا على أنه بارساله البرقية موضوع التحقيق — قد أساء استعمال حق الشكوى واتخذ وسيلة للتشهير برؤسائه واتهامهم بأمر لا جليل عليها ولاثارة الفرقة بين طوائف العاملين بال مصلحة وأنه لا يعفيه من المسؤولية عن إرسال هذه البرقية ادعاؤه بأنه أرسلها بصفته رئيسا للرابطة وليس بصفته من العاملين بالمصلحة إذ أن هذه الرابطة لم يكن لها وجود قانوني في تاريخ إرسال البرقية .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن حق الشكوى مكثول إلا أنه لا يسوغ للموظف العام أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه أو التشهير بهم والا حقت مسأطته تأديبيا لما في هذا المسلك من خروج على واجبات الوظيفة وما تقتضيه من احترام الرؤساء وتوقيرهم كما جرى قضاءها كذلك بأن مسأطة الموظف العام تأديبيا لا تقتصر على الأخطاء والمخالفات التي تقع منه أثناء تأدية أعمال وظيفته بل قد يسأل أيضا من الأعمال والتصرفات التي تصدر عنه خارج هذا النطاق ويوصفه مردا من الناس إذا كانت تنطوى على إخلال بمقتضى الواجب نحو وظيفته .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن البرقية محل المسأطة التأديبية صدرت من المدعى وأنها تضمنت اتهام مدير عام المصلحة بأنه اتبع أسلوبا غير مشروع ليخالف به التعليمات المكتوبة الصادرة عنه قاصدا من وراء ذلك إلى إحداث الموظفين على تحرير نماذج وصف الوظائف على وجه يخالف القانون ويضر بمصالح الموظفين الإداريين والكتابيين بالمصلحة إلا أنه ثبت من التحقيق عدم صحة هذه الادعاءات كما امتنع المدعى عن تقديم الدليل على ما جاء بالشكوى ، وعلى ذلك يكون المدعى قد أساء استعمال حق الشكوى واتخذ منها ذريعة للتطاول على رؤسائه الأمر الذي يعتبر خروجا على واجبات وظيفته ويستحق مجازاته عنه تأديبيا أما ما ذهب إليه المدعى من أنه غير مسئول عن فعوى البرقية المذكورة بمقولة أنها صادرة بناء على قرار من مجلس إدارة الرابطة وأنه قام بمجرد إرسالها بصفته رئيسا لهذا المجلس وليس بصفته من العاملين بمصلحة الضرائب فإن هذا الدفاع مردود بأنه مع التسليم بالوجود القانوني للرابطة المذكورة وقت مسندور

البرقية فان ذلك لا يفتى مسئولية المدمى عنها بصفته رئيسا لمجلس ادارة
الرابطة المشار اليها لان الموظف العام يسأل تأديبيا — كما سبق البيان —
عن الاعمال والتصرفات التي تصدر عنه خارج نطاق أعمال وظيفته اذا
كان من شأنها الخروج على واجبات الوظيفة أو المساس بها ولا جدال
في أن قيام المدمى بإرسال البرقية يتضمن تأييده الضمني لقرار مجلس ادارة
الرابطة في شأنها ولا يسوغ ادعاءه في هذا الخصوص بأنه كان مجرد
مُسَخَّر لتنفيذ قرار المجلس ذلك أنه لو كان لا يقر البرقية المذكورة لكان
في وسعه أن يمتنع عن إصدارها باسمه وأن يترك ذلك الاجراء لاعضاء
المجلس الذين وافقوا على إرسالها وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه
قد صدر مطبقا للقانون وقام على سببه المبرر له ولا نطعن عليه .

(طعن ٩٩١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

حق الشكوى وإن كلفه الدستور والقانون إلا أن له ضوابط اذا
حولت أضحت عملا يستاهل مسائلة الموظف الشاكى تأديبيا .

ملخص الحكم :

حق الشاكى يكلفه القانون ويحبيه الدستور . ولمارسه هذا الحق
شروط وأوضاع في مقدمتها أن تكون الشكوى موجهة الى السلطة المختصة
التي تملك رفع الظلم ورد الحق الى أصحابه . فإذا وجهت الشكوى الى
غير الجهات الاصلية المختصة أو اتفعت في عبارات جارحة تكيل الاتهامات
بغير دليل فانها تكون قد ضلّت سبيلها وأخطأت هدفها وفقدت سندها
المشروع ، وانقلت الى محل شأن وتصرف معيب غير مشروع ، اذ لا يجوز
للموظف أن يتخذ من شكواه ذريعة للتطاول على الرؤساء أو تحديدهم أو
التعمد عليهم ليسخر هذا الحق الدستوري في غير ما شرع له .

١ طعن ٥٩٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١

ثالثاً — المحافظة على كرامة الوظيفة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

الاستراط حسن السمعة والسيرة الحميدة في الموظف — وجوب توفيره عند التعيين واستمراره طوال مدة الخدمة — سلوك الموظف الشخصي في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام إلى مجالها .

ملخص الحكم :

إن السيرة الحميدة والسمعة الحسنة من شروط التعيين في الوظيفة العامة وفي البقاء فيها ، وتلك مجبومة من الصفات والخصال يتحلى بها الشخص فتجعله موضع ثقة المجتمع . وتجنبه ما يشيعه عامة السوء بما يمس الخلق . ولا يكفى أن يكون الموظف متحلياً بذلك عند التحاقه بالخدمة العامة بل يجب أن يظل كذلك طوالها . ذلك لما للوظيفة العامة من سلطة ومقتضيات توجب على صاحبها أن يحافظ عليها ، ولا يخرج على مقتضياتها أو ينحرف عنها ما أمكن . وأخذاً بهذا النظر فإن سلوك الموظف العام الشخصي في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام في مجال الوظيفة من حيث الإخلال بكرامتها ، ومقتضياتها ووجوب أن يلتزم الموظف في سلوكه ما لا يقدره الثقة والاعتبار إذ لا يقوم عازل سميك بين الحياة العامة والحياة الخاصة يمنع كل تأثير متبادل بينهما . ولا يسوغ للموظف العام ، ولو كان خارج نطاق الوظيفة أن ينسى أو يتناسى ، أنه موظف تحوطه سمعة الدولة ويرفرف عليه عليها . والكثير من التصرفات الخاصة للموظف قد يؤثر تأثيراً بليفاً في حسن سير المرفق وسلامته ، ومنها ما قد يؤثر تأثيراً فاضحاً في كرامة الوظيفة ورمعتها . فعليه أن يتجنب كل ما قد يكون من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة واعتبار الناس لها . وعليه أن يتفادى الأعمال الشائنة التي تمليه فتبس تلقائياً الجهاز الإداري الذي ينتسب إليه ويتميز بمقاماته .

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

وجوب توافر حسن السمعة وطيب الخصال إلى الموظف العام —
التفصيل على سوء السمعة أو عدم طيب الخصال — يكفي وجود دلائل أو
شبهات قوية تلقى ظلالة من الشك المثير على توافر هذه الصفة بمراعاة
البيئة التي يعمل بها الموظف — لا حاجة إلى الدليل القاطع على ذلك .

ملخص الحكم (١) :

أن حسن السمعة وطيبة الخصال هما من الصفات الحميدة المطلوبة
في كل موظف عام والتي تعتبر جزءا من الوظيفة العامة وبدون هذه
الصفات لا تتوافر الثقة والطبائقة في شخص الموظف مما يكون له اثر بالغ
على المصلحة العامة وبذلك تفضل الأوضاع وتضطرب القيم في جميع نواحي
النشاط الإداري وغيره ، ولا يحتاج الامر في التفصيل على سوء السمعة أو
عدم طيب الخصال وجود دليل قاطع على توافرها أو توافر أيها ، وإنما
يكفى في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى ظلالة من الشك
المثير على أي من الصفتين المذكورتين حتى يتسم الموظف بعدم حسن
السمعة وذلك بمراعاة البيئة التي يعمل فيها .

(طعن ١٨٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

حسن السمعة — هو شرط صلاحية تقتضيه طبيعة الوظيفة العامة
— اثر ذلك — لوجوب توافره لزاما في الموظف لاستمراره في تقلد وظيفته
والبقاء فيها — خروج الموظف على مقتضى واجبات وظيفته قبل العمل
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية في الاقليم المصري لا يمنع من مجازاته بلخدي العقوبات المقررة
في هذا القانون ، والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

تشترط المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في مقررتها الثانية نيين يعين في إحدى الوظائف أن يكون محمود السيرة ولما كان هذا شرط صلاحية تقتضيه طبيعة الوظيفة العامة فإنه لا يستلزم عند التعيين فيها ابتداء فحص بل يتطلب توافره دوما للاستمرار في تقلدها والبقاء فيها وتقتضى المادة ٨٣ من القانون ذاته بأن كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا وإذا كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية قد صدر في تاريخ لاحق لتاريخ ارتكاب المتهم للأعمال المنسوبة إليه فإن هذا القانون لم يتضمن في المادة ٣١ منه أى تعديل للجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الثانية لما دونها ومنهم المتهم الذى يشغل الدرجة السادسة وكل ما قد استحدثته في هذه المادة إنما هو تنظيم لاختصاص المحاكم التأديبية فيها يتعلق بنوع الجزاءات التى توقعها كل منها على أساس اختلاف تشكيل هذه المحاكم تبعا لما إذا كان الموظف المقدم للمحاكمة من الدرجة الثانية لما دونها أو من الدرجة الأولى لما فوقها . وبهذه المثابة فإن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بوصفه قاتونا إجرائيا في هذا الخصوص متعلقا بالتنظيم القضائى وبالاختصاص يسرى بآثره المباشر وفقا للقواعد العامة ولنص المادة ٤٧ منه على جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التأديب والتى أصبحت بمقتضى أحكامه من اختصاص المحاكم التأديبية ولا وجه للاحتجاج بعدم جواز معاقبة المتهم بمعقوبة قررها قانون لاحق على الفعل المراد تأنيبه ، ذلك أن المعقوبة الواردة في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى فئة الموظفين التى ينشئ إليها المتهم من بذاتها عين المعقوبة المقررة في المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى ارتكبت في ظله الأعمال المنسوبة إليه ولا يزال حكم هذه المادة قائما .

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

سوء السمعة والسيرة — تحققه بقيام شبهات قوية تتردد على السنة الخلق بها يمس خلق الموظف ويؤثر على سمعته الوظيفية — للإدارة مجازاة من يتسم بذلك ولو لم يصل الفعل الى حد تكوين جريمة جنائية .

ملخص الحكم :

أن حسن السمعة كما أنه شرط أساسي عند الالتحاق بالخدمة فانه كذلك شرط لازم تليه أثناء الخدمة ، والموظف الذي يتسم بسوء السيرة من حق الإدارة بل من واجبها أن توقع عليه العقوبات التي تراها محقة للمبالح العام وذلك متى اطمأنت واقتنعت بصحة ما نسب الى الموظف من أمور قد تخدش السمعة والسيرة وان لم يصل الامر الى حد تكوين الفعل المنسوب اليه جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات — فيكفي لتحقيق سوء السمعة أو سوء السيرة قيام شبهات قوية تتردد على السنة الخلق بها يمس خلق الموظف ويؤثر على سمعته الوظيفية ، وعلى ذلك اذا تضمنت الشكوى المقدمة ضد المذمية نواهي اخلاقية بتعددة توحى باعوجاج السير والسلوك الواجب توأفهما فيها كموظفة في مستشفى وتليد بتقرير المباحث فان الجهة الادارية اذا ما اقتنعت بها جناء بهذه الاوراق ورات فيها ما يفتقد المذمية حسن السمعة والسيرة وبالتالي غير جديرة بالبقاء في وظيفتها فلا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(طعن ٨٠٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

فقد شرط حسن السمعة والسيرة الحميدة يؤدي الى اعدام الصلاحية

للبقاء في الوظيفة — ارتكاب جريمة خلقية — يفقد الشرط سالف الذكر ولو وقع الفعل برضاها الكامل ، وسواء وقع في المدرسة او في أي مكان آخر — الوعد بالزواج لا يؤثر على مسئوليتها تجاه واجبها الوظيفي وما

كان ينبغي عليها من التمسك بالفضيلة وعدم التردى فى الهاوية الى ابعد الحدود .

ملخص الحكم :

ان ما ثبت فى حق المتهم الاول ، وهو قيام علاقة آثمة بينه وبين مرأسة بالمدرسة ، فيه اخلال خطير بواجبه كمدرس مهتة الاولى تربية النشء على الاخلاق القوية وان يكون مثلاً حسناً يحتذى به فى نظر الكافة فاذا فقد شرط حسن السمعة والسيرة الحميدة فقد الصلاحية للبقاء فى الوظيفة ، وتمين لذلك تنحيته عنها طبقاً للقانون ، ولا يغير من الامر شيئاً وتوقع الفعل برضاء من وقع عليه ، لان مرد العقاب فى هذه الحالة هو الخروج على مقتضى الواجب الذى تترضه عليه الوظيفة من ضبط النفس وتقويمها بالاخلاق الفاضلة ، وتقدير العقوبة عند ثبوت الفعل هو من شأن المحكمة التقليدية وحدها ولا رقابة لهذه المحكمة عليها فى ذلك ما دامت العقوبة متلائمة مع الذنب الذى وقع .

هذا واذا كانت الوقائع تشير الى ان الفعل قد وقع عليها برضاها الكامل ، فان الوعد بالزواج — ان صح — لا يؤثر على مسئوليتها تجاه واجبها الوظيفى وما كان ينبغي عليها من التمسك بالفضيلة وعدم التردى فى الهاوية الى ابعد الحدود سواء وقع هذا العبث فى المدرسة او فى اى مكان آخر لان المسئولية قائمة لا يحددها مكان ما دام الامر فيها متعلق بفقدان حسين السمعة ، وهو شرط أساسى للخدمة ابتداء او الاستمرار فيها : ولا جدال فى ان ما انته هذه المتهمه يعد اخلالاً شديداً وخطيراً بحسن السير والسلوك وخروجاً على مقتضى الواجب الامر الذى يفقدها شروط الصلاحية للبقاء فى الوظيفة .

(طعن ١٠٦١ لسنة ٨ فى — جلسة ١٢/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

فصل الموظفة لما علق بسمعتها من شوائب شديدة التأثير على عملها كتهورجية فى مستشفى — قرار صحيح قائم على سببه — استلزام ثبوت واقعة معينة فى حقها — فى غير محله — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن القرار الصادر بفصل المدعية وهو قرار تأديبي يجب أن يقوم على سببه ، وسببه في هذه الحالة هو ما علق بسمة المدعية من شوائب شديدة التأثير على عملها كموظفة في مستشفى تقوم فيه على خدمة المرضى مما يتطلب توافر الثقة التامة فيها وهو الامر الذي يتنافى مع ما عرف عنها في الوسط الذي تعيش فيه من سوء السمعة وانحراف السلوك الى اقصى الحدود ولا يجب في هذه الحالة — كما يقول الحكم المطعون فيه — ثبوت واقعة معينة مما أسند للمدعية في الشكوى وفي تقرير المباحث اذ يكفي لتحقيق المسؤولية وبالتالي انزال العقاب الإداري ان تستخلص الجهة الادارية الواقعة التي بنت عليها الجزاء استخلاصا سائفا ومتبولا من واقع الاوراق المطروحة عليها وليس لجهة القضاء رقابة على هذا الاقتناع ما دامت الاوراق التي استخلص منها هذا الاقتناع قد تؤدي اليه كما انه لا رقابة على تقدير العقوبة ما دامت تدخل في النطاق القانوني للجزاءات الجائز توقيعها في مثل هذه الحالة .

(ملعن ٨٠٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

صفة الثقة والاعتبار اللزم توافرها للاستمرار في العمل — فقدها بتقاضى مبالغ من الصيادين نظير عدم تحرير محاضر مخالفات لهم — قرار الفصل الصادر لهذا السبب — قرار صحيح قائم على سبب جدى .

ملخص الحكم :

اذا كان سبب قرار الفصل هو ما نسب الى المطعون عليه وزملائه من افراد نقطة الموردة من انهم يتقاضون جنيا مبالغ من الصيادين نظير عدم تحرير محاضر مخالفات لهم وأن خصيلة هذه المبالغ توزع عليهم وقد رسخ ذلك في تنقيده الجهة الادارية مما تراه اليها أولا من انشاء ومن اقرار احد الصيادين ، فمن اعتراف أحد افراد النقطة ، ثم من القرائن والدلائل الواردة الاشارة اليها في صلب قرار فصل المطعون عليه ، وقد

ادى ذلك كله الى مقدده هو وزملائه صفة الثقة والاعتبار اللازم توافرها فيه والتي هي عماد صلاحية كل موظف أو مستخدم لاستمراره في مباشرة عمله الوظيفي بل والتي هي الزم ما تكون لمثل هؤلاء النوية الذين يحرسون سواحل البلاد من خطر المجزئين ومهربى المخطورات ، فاولئك يجب ان يتحلوا بالتعفف عن الدنيا ويتميزوا بالاستقامة والبعد عن مواطن الشبهات لمانه تأسيسنا على ما تقدم يكون من حق الادارة ان تقضى المظنون عليه وزملاءه عن العمل وقرارها بفصلهم هذا ، قد قام بعد الذى تقدم ، ولا جدال على اسباب قوية جدية يقتضى المبادرة الى اعتبارها من ضمن سبر المرفق العام ، وهي اسباب جوهرية ثابتة ومستبدة من اصول مختلفة موجودة فنتج قرار الفصل ماديا وقانونا .

(طعن ١٠٧٣ لسنة ٦ في - جلسة ١٩/٥/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

الموظف مسئول تأديبية مما يرتكبه من مخالفات في مباشرته وظيفته الرسمية ، ومما يصدر منه خارج نطاقها بوصفه فردا من الناس - المخالفات التي يرتكبها رئيس اقسام المساعدات والهيئات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي اختير للعمل بفرع معونة الشتاء أثناء عمله بهذا الفرع - مسئوليته عنها اداريا - التحدى بأنه من بهذا الفرع بوصفه الشخصية لا بوصفه موظفا - في غير محله .

ملخص الحكم :

أن حجاج المدمى زدا للمسئولية الادارية عنه - بأنه انما كان يعمل بفرع معونة الشتاء بكم الشيوخ بصفته الشخصية لا بوصفه موظفا حكوميا في غير محله ، ذلك أن هذه الصفة التي يدعمها ليس من شأنها على أية حال ان ترفع عنه المسئولية الادارية كموظف عام لانه وهو يشغل مهام رئاسة اقسام المساعدات والهيئات منوط به اصاله ، وقبل أي موظف أجبر بوزارة الشؤون الاجتماعية اثبات المخالفات لإحكام القانونين رقمي (٤٩) لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية ، (١٥٢) لسنة ١٩٤٩ الخاص بالاندية والقوانين المعدلة لهما والقرارات المنفذة لإحكامها وله

في هذا الشأن صفة رجال الضبط القضائي التي تلزمه حيثما يتواجد في منطقة عمله الترسى وخاصة في مجال نشاط فرع معونة الشتاء بكنر الشيخ . ومن ثم فإن أى خطأ يصدر منه في هذا المجال أو أى تقصير أو أهمال يعزى إليه يكون بمثابة الإخلال بواجبات وظيفته مما يترتب عليه مساعطته اداريا ... وغنى عن القول أن الموظف الحكومى لا تقتصر مسئوليته عما يرتكبه من أعمال في مباشرته لوظيفته الرسمية به أنه قد يسأل كذلك تاديبيا عما يصدر منه خارج نطاق عمله وبوصفه فردا من الناس . فهو مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة التي ينتهى اليها حتى ولو كان بعيدا عن نطاق أعمالها ولا يجوز أن يصدر منه ما يمكن أن يعتبر منقضا للثقة الواجبة فيه والاحترام المطلوب له وهو عدته في التمكن لسلطة الإدارة ويث هيبتها في النفوس .

(طعن ٢٣٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

سوء السلوك في غير النطاق الوظيفي — انعكاسه على سلوك الموظف في مجال الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن سوء سلوك الموظف وهو في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام في مجال الوظيفة من حيث الإخلال بكرامتها ومقتضياتها ووجوب أن يلتزم في سلوكه بما لا يفقده الثقة والاعتبار .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

انحراف سلوك الموظف وسوءه خارج الوظيفة في وصف الجريمة التأديبية وفي العقوبة .

ملخص الحكم :

أن سلوك الموظف وسمعته خارج عمله وأن كان ينمكس عليه في عمله الوظيفي ويؤثر عليه وعلى الجهاز الإداري جميعه الا أنه يجب التفرقة عند توقيع الجزاء الإداري عليه بين ما يأتيه من طريق عمله أو بسببه ، وبين ما يأتيه خارجا عنه مراعاة في ذلك بطبيعة الحال نوع الوظيفة التي يؤديها ومدى خطورة انعكاس سلوكه الخارجى على عمله الوظيفى .

(ملعن ٧١٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

تتلاعب الموظف بالمعقيدة والاديان بقصد تحقيق مآرب خاصة —
انطواء تصرفه على سوء السلوك الشديد — لا محل للخلط بين حرية
المعقيدة في ذاتها وبين التلاعب في المعقيدة والاديان .

ملخص الحكم :

لا يجوز الخلط بين حرية المعقيدة في ذاتها وبين سوء السلوك
الشديد الذي قد يستفاد من التلاعب بالمعقيدة والاديان ، ليا كانت المعقيدة
أو الدين ، بقصد تحقيق مآرب خاصة وأغراض دنيوية معينة ، سرعان
ما يرتد التلاعب بالمعقيدة أو الدين من عقيدته أو دينه إذا ما تحققت
مآربه الخاصة وأغراضه الدنيوية الزائلة . ومع التسليم بحرية المعقيدة
أو الدين ، بمعنى أنه لا يجوز اكراه شخص على اعتناق عقيدة معينة
أو دين معين ، الا أنه ليس من شك في أن بمسلك التلاعب بالمعقيدة
وبالاديان بقصد تحقيق تلك المآرب والأغراض أيأ كانت المعقيدة والدين
يصبه بسوء السلوك الشديد من الناحية الخلقية ، فما كانت العقائد
والاديان مطية لتحقيق أغراض دنيوية زائلة ، وانما تقوم المعقيدة فيها
على الإيمان بها والاخلاص لها ، ومن ثم كان الشخص الذي يتلاعب بها
لتحقيق مثل تلك المآرب والأغراض هو شخص يمسح الحكمة التي تقوم

عليها حرية الدين والمعتقدة منسحا ظاهرا الشنوذ ، ولذا كان مسلكه هذا في نظر الاديان جميعا معتبرا مسلك الشخص الملتوى سيئ السلوك .

(طعن ٨٥٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

زواج ماثون بمقتضى عقد عرعى — فصله تأسيسا على انه اخل بواجبات وظيفته وسلوكه الوظيفى — فقدان قرار الفصل لركن السبب .

ملخص الحكم :

ان سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته او اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة او اوامر الرؤساء في حدود القانون ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته التى يجب ان يقوم بها بنفسه اذا كان ذلك منوطا به وان يؤديها بدقة واثابة ، انما يرتكب ذنباً اداريا يسوغ تأديبه ، فتتجه ارادة الادارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الاشكال والافضاح المقررة قانونا. وفي حدود النصاب المقرر ، ومن ثم اذا ثبت ان فصل الماثون (المدعى) قد أسس على انه ارتكب ذنباً اداريا هو تزوجه بعقد عرعى ، فان قرار الفصل يكون نافذا لركن من اركانه هو ركن السبب ، ذلك ان هذا الفعل لا يعتبر اخلافا من المدعى بواجبات وظيفته او سلوكه الوظيفى ، اذ انه لم يكن يباشر منذ زواجه عمله الرسمى كـمـاثون ، وانما كان مثله في ذلك كمثل اى فرد عادى لا حرج عليه في ان يتزوج زواجا عرفيا دون ان يوثقه متحلا في ذلك ما قد يترتب على اجرائه على هذا النحو من نتائج عند الابتكار ، وقد يكون لما ورد باسباب القرار التأديبى وجه لو ان المظن للمحاكمة التأديبية الماثون الذى أجرى العقد دون ان يوثقه رسميا ، او لو ان المدعى باشر بصفته ماثونا عقدا عرفيا دون ان يوثقه رسميا .

(طعن ١١٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٥)

(م ١٩ ج ٨)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

إدانة تمورجى بوزارة الصحة جنائيا في تهمة مزاولته مهنة الطب بدون ترخيص — فصله من الخدمة التأديبية — قيام قرار الفصل على سبب قانوني .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المدعى — الذى يعمل بوظيفة تمورجى بوزارة الصحة — قد ادّين جنائيا في تهمة مزاولته مهنة الطب بدون ترخيص ، بهذا كلف في ذاته لأن يستوجب المؤاخذة التأديبية ، لانطوائه على إخلال بواجبات وظيفته التى تتطلب في مثله الأمانة في إخص ما يتصل بالذمة والضيم الإنسانى وصحة الجمهور ، حتى لا تتعرض حياة المرضى أو أرواحهم للخطر نتيجة الجهل بأسول مهنة الطب وأساليب العلاج ، ولتفاديه مع مقتضيات هذه الوظيفة التى ما كان يسوغ استغلالها لبعث ثقة زائلة غير مشروعة في نفوس المرضى ذوى الحاجة ، في حين أنه كان أولى به قبل غيره ، بحكم وظيفته وانضاله بمهنة الطب أن يلتزم حدوده القانونية التى لا تخفى عليه ، ويقتصر نشاطه في مساهمته الخيرية أن شاء على الخدمات المسبوح بها لأمثاله ، فإذا انتهت الإدارة من هذا كله الى تكوين اقتناعها بإدانته سلوكه ، وبنيت على ذلك قرارها باتصائه من وظيفته لعدم اطمئنانها الى صلاحيته للاستمرار في القيام بامعائها ، متوخية بذلك رعاية مصلحة العمل ومصلحة الجمهور معا ، فإن قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

وجوب أن يكون رجال التعليم فوق مستوى الشبهات والريب — دقة موازين الحساب بالنسبة اليهم .

ملخص الحكم :

أن رجال التعليم وهم من الذين يقومون على تربية النشء يجب أن يكونوا فوق مستوى الشبهات والريب ويتبني لهم أن يتحلوا بأرفع الفضائل واسماها وأن يبتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم حتى يكونوا موضع ثقة طلابهم وذويهم ومن ثم تدق موازين الحساب بالنسبة لهم .

(طعن ١٥٨٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

تواجد المطعم عليه في منزل زوجية المطعم عليها في وقت متأخر من الليل في غيبة الزوج ودون علمه وبصورة معينة - يشكل في حق كل منها جريمة تأديبية صارخة .

ملخص الحكم :

أن في مجرد تواجد المطعم عليه الأول في منزل زوجية المطعم عليها في وقت متأخر من الليل وفي غيبة الزوج صاحب الدار ، ودون علمه وبالصورة التي تم بها الضبط ، يشكل في حق كل منها ، ولا شك مخالفة تأديبية صارخة ، وهو ذنب قائم بذاته مستقل عن الجريمة الجنائية : سواء أكانت من جرائم العرض أم من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير كدخول بيت مسكون بقصد ارتكابه جريمة (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ، وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) ، (ما خلا رجل بامرأة قط إلا كان الشيطان ثالثهما) فالذنب هنا قوا به الخروج على مقتضى الواجب والإخلال بكرامة الوظيفة . فضلاً عما فيه من إهدار لاهول الدين واستهتار بتقاليد مجتمعاتنا المصرية العربية الشرقية . (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأننوا وتسلموا على أهلها ذلك خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها) . - (قل للمؤمنين يغضون من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ، إن الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ،

ويحفظن نروجهن) ، فكان أسلم وأطهر وأبقى للمطعون عليهما ، مهما كانت الدواعي والمبررات ، أن يعتمد عن مواطن الريب وأن قالوا : الحلال بين والحرام بين فإن بينهما أموراً متشابهات فاحذروها . واتقوا الله .

(طعن ١٠١٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

رضاء الزوج الموظف عن الاعمال المشينة التي تقارنها زوجته في منزله ومشاركته في ثمارها الآتية ، وعلو عيشه عن حقيقة مستواه ، بحصوله على المال من مصادر غير مشروعة هو وزوجته - اعتبار ذلك انحرافاً أخلاقياً يمس السكوك القويم ويؤثر تأثيراً سيئاً على الوظيفة العامة بما يفقد الصلاحية للبقاء فيها - قيام قرار فصله على سببه الجبر له .

ملخص الحكم :

إذا كان المطعون ضده يقيم مع زوجته في مسكن واحد ويحيا حياة لا تتفق ومرتبته أو الوظيفة التي يشغلها وهو الذي ليس له مصدر رزق شريف آخر غير ما يتقاضاه من أجر عن هذه الوظيفة وليس في الأوراق ما يدل على أن زوجته تملك مالا موروثاً أو غير موروث كسبته من مهل معين شريف ، فلا يمكن أن يقال بعد ذلك أن المطعون ضده أو الزوج صاحب الدخل المحدود لا يعلم شيئاً عن مصدر المال الذي يأتيه طواعية ، والمحتول أن يكون على علم بهذا المصدر فإن تجاهل ذلك فإن هذا لا يخلية من المسؤولية ، ولا ضرورة أن يأتي هو من جانبه بعمل إيجابي بل يكفى أن يكون راضياً عن الاعمال المشينة التي تجري في منزله ويشارك في ثمارها المحرمة ، والمطعون ضده لا شك يرغل في حياة أرغد بكثير من الحياة الشريفة التي كان يجب أن يحياها بما يتناسب ومركزه الوظيفي وما يحصل عليه من أجر هو دون الكفاف للشخص متزوج وله ولد. وأسرته يقوم بالإنفاق عليها غافلاً في مقدور مثل هذا الشخص أن يشترك في تليفونين بأسمه أو أن يستأجر هو أو زوجته التي لا تملك مالا ظاهراً شققاً يؤجرها بمرووثة وما يستلزم من مال لا يقبله أى مصدر من المصادر المشروعة قانوناً .

والثابت أن زوجة المطعون ضده أسبها المعروف به لدى الأشخاص الذين يبحثون عن المتعة والحرام هو غير أسبها الحقيقي (....) وأن الوافدين إلى الجمهورية العربية المتحدة من الإقطار المجاورة يعرفون اسم الشهرة هذا كما يعرفون رقم الطيفون الذي يتصلون بها عن طريقه وقد شهد بذلك السعودى و على النحو السابق ذكره ، هذا علاوة على ما ذكرته وفصلته تمهيدا خاصا بصلتها بزوجة المطعون ضده وبتحريض هذه الزوجة لها على البغاء هي وغيرها تحت نظر زوجها (المطعون ضده) وعليه وموافقة ولم تنكر زوجة المطعون ضده ولا هو أن لها بم صلة وأن كانت كزعمها صلة خادم بخدم دون أن يذكر أسباب جدية تدعو هذه الفتاة للاقتراء عليها كذا خصوصا وقد تأيدت أقوال تلك الفتاة بما أسفر عنه محضر التفتيش والمراقبة التي أجراها مكتب الآداب لزوجة المطعون ضده .

ومن حيث أن الوقائع المتقدمة تصل في ثناياها ظاهرا وباطنا انحراف المطعون ضده انحرافا خلقيا ينس السلوك القويم وحسن السمة ويؤثر تأثيرا سيئا على الوظيفة العامة التي يشغلها وعلى كرامتها واعتبارها ، ويقتل من الثقة فيها وفي شأغلها وهو الأمر الضار بالمصلحة العامة التي يحرص المشرع على إحاطتها بسياس من الاحترام الذي لا يمكن أن يتحقق وشاغل الوظيفة على درجة مؤسفة من تدهور في الخلق وقد ارضى لنفسه هذا الموقف المعيب فخرج به على مقتضيات الوظيفة بالتلويط في أمر ما يمكن أن يتطلى به الموظف من جيل الخصال وفقد بذلك صفات الخلق الكريم والسيرة الحسنة . وبالتالي البقاء في الوظيفة ، ووجب تخفيضه منها .

ومن حيث أنه لذلك استخلص القرار المطعون فيه من الوقائع المتقدمة على وجه سائب أن المطعون ضده قد فقد شرط الصلاحية للبقاء في وظيفته وقام على أسباب لها أصول ثابتة في الأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ماينا وقانونيا فإن هذا القرار يكون بمنأى عن الطعن لصوره صحيحا سليما مطابقا للقانون وثقنا على سببه المبرر له .

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

تردد مدرس على منزل زميلاته له يقين بمفردهن — اعتباره من قبيل الخروج على مقتضى الواجب في أداء الوظيفة ، مخالفته لتقاليد المجتمع المصرى وللتعليمات الإدارية الصادرة في هذا الشأن — في محله — محاولة تبرير المخالفة بالقول بسلامة الدوافع اليها ونبل الغرض منها — غير مجد — وجوب البعد عن مواطن الريب درءاً للشبهات .

ملخص الحكم :

ان تعاليم الدين وتقاليد المجتمع المصرى لا يمكن ان تتفق مع دخول رجل غير محرم في منزل انثى لا يقيم معها أحد من اهلها ، مهما كانت الدوافع نبيلة والمبررات شريفة ، وانه كان أسلم للدمى وأطهر له ان يبتعد عن مواطن الريب درءاً للشبهات ، وان يمتنع عن الاقتراب من منزل المدرسات تنفيذاً للتعليمات الادارية وأوامر رئيسه ناظر المدرسة ، وان يترك المدرسات وشأنهن ، حتى لا تتاذى سمعتهن ويطمع الذى في قلبه مرض . ومن ثم يكون المدمى قد خرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته كمدرس حين زار المدرسات في مسكنهن الخاص وعندما زرته في منزله بناء على دعوته لهن للقيام بهذه الزيارة ، كما خالف أوامر الرؤساء الصادرة اليه في حدود التعليمات الادارية .:

(طعن ٩٠٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

انفراد الموظف بزميلة له في غرفة واحدة بلحد الفناء رقم انتفاء أية صلة بينهما تبرر هذه الخلوة — يمد ذنباً ادارياً حتى ولو كانت مخطوبة له — ينطوى على خروج على مقتضيات الوظيفة وإخلال بكرامتها وان وقع بعيداً عن نطاق الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن انفرد المتهم في غرفة بلحد الفنادق — بزميلة له على النحو الثابت في التحقيق — فيه خروج على تعاليم الدين وتقاليد المجتمع التي لا يمكن أن تسمح بمثل هذه الخلوة بين رجل غير محرم وأنثى ولو كانت مخطوبة له — ولقد كان عليه وهو من رجال التعليم أن يتعد من مواطن الريب دروا للشبهات وأن يلتزم في سلوكه ما لا يفقده الثقة والاعتبار — ولا شك في أن ما وقع منه — وإن كان بعيدا عن نطاق وظيفته — يعد ذنبا اداريا مستوجبا للعقاب لما فيه من خروج على مقتضيات وظيفته وأخلل بكرامتها وما تعرضه عليه من تعفن واستقامة إذ أنه كمدرس مهنته تربية النشء على الاخلاق القوية وواجبه أن يكون قدوة حسنة ومثلا يحتذى .

(طعن ٣٤٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

معيار مساملة الموظف تاديبيا عما يقع منه خارج نطاق الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن المخالفات التأديبية ليست محددة حصرا ونوما فلا يشترط لمؤاخذة الموظف تاديبيا عما يقع منه خارج نطاق الوظيفة أن يكون ذلك منطويا على انحراف في طبيعه وخلقه على وجه يؤثر تائسرا مباشرا في كيان وظيفته واعتبارها بل يكفي أن يصدر منه ما يمكن أن يعتبر مناقضا ومتعارضا مع الثقة الواجبة فيه والاحترام المطلوب له لما ينطوى عليه ذلك من خروج على مقتضيات الوظيفة وما تتطلبه من بعد عن مواطن الريب وعن كل ما يمس الامانة والنزاهة .

(طعن ٦٣٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المخالفة التأديبية ليست فقط اخلال العامل بواجبات وظيفته ، بل توجد كذلك كلما سلك العامل خارج نطاق وظيفته سلوكا معيبا يمس كرامته ويمس بطريق غير مباشر كرامة المرفق الذى يعمل به — النص فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على بعض انواع الاعمال الشائنة — ليس من قبيل الحصر والتحديد — مثال وجود العامل فى منزل تحوم حوله شبهة ادارته للعب القمار ومجالسته وآخرون ربة البيت فى غياب زوجها — يشكل مخالفة تأديبية .

ملخص الحكم :

ان المخالفة التأديبية ليست فقط اخلال العامل بواجبات وظيفته أجبانيا أو سلبا وما تقتضيه هذه الواجبات من احترام الرؤساء وطاعتهم ، بل كذلك تنهض المخالفة التأديبية كلما سلك العامل سلوكا معيبا ينعكس على اخلال بكرامة الوظيفة أو لا يستقيم مع ما ترضيه عليه من تعسف واستقامة وبعد عن مواطن الريب والدنيا ، واذا كان لا يقوم بين الحياة العامة والحياة الخاصة عازل سميك يمنع كل تأثير متبادل بينهما فانه لا يسوغ للعامل حتى خارج نطاق وظيفته أن يفغل عن صفته كعامل ويقدم على بعض التصرفات التى تمس كرامته وتمس بطريق غير مباشر كرامة المرفق الذى يعمل فيه إذ لا ريب أن سلوك العامل وسبعته خارج عمله ينعكس تماما على عمله الوظيفى ويؤثر عليه وعلى الجهاز الادارى الذى يعمل به ، ومن أجل ذلك كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون العاملين فى الدولة ومن بعده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يوجب فى الفقرة (٢) من المادة ٥٣ على العامل « أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك فى تصرفاته مسلكا يتلق والاحترام الواجب كما ينص فى المادة (٥٩) منه على أن كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بظهور من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا . وعلى مقتضى ما تقدم فانه يجب على العامل أن يتجنب فى تصرفاته خارج الوظيفة كل مسلك شأنه يكون

من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة ووقارها ، ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه قد أشار الى بعض أنواع الأعمال الشائنة كلعب القمار فى الاندية والمحلات العامة (المادة ٥٧ فقرة ٦) إلا أن ذلك ليس من قبيل الحصر والتحديد إذ أن واجبات العامل نفسها لا تقبل بطبيعتها حصرا وتحديدا لعدة اعتبارات تكمن فى الوظيفة ذاتها ومستواها وما تستلزمه من وقار وكرامة تقيد العامل حتى فى تصرفاته الخاصة فيلتزم بمستوى من السلوك يليق بكرامة الوظيفة ويتناسب مع قدرها ، وليس فيما تقدم ما يمد تكبيلا للعامل بقيد تنطوى على الحجر على حريته إذ المنافى فى تأييم تصرفات العامل الشخصية خارج الوظيفة هو بدى انعكاس تلك التصرفات على الوظيفة العامة وتأثيرها بها .

ومن حيث أن القدر المتيقن من التحقيقات التى تبنت فى القضيتين رقم ٩٢ لسنة ٦٤ جنح أداى قصر النيل ورقم ٥٧٨ لسنة ١٩٦٧ جنح أداى قصر النيل أن المنزل الذى ضبط فيه الطاعن تحوم حوله الشبهات ويردد عليه بعض الأشخاص للعب القمار ، بل أن بعض من ضبطوا فى القضيتين المذكورتين ومن بينهم الطاعن لم يمار أبهم فى أنهم يلعبون الورق ، ولئن ذكروا أن ذلك كان بقصد التسلية فقط إلا أن حقيقة الأمر تخالف ذلك من واقع ضبط « الفيش » وأوراق اللعب وكذلك ما تكشف عنه طبائع الأمور من تواجد المترددين على المنزل حتى الساعات الأولى من الصباح بما لا يقتضيه طبيعة التزاور بين الأصدقاء . وتواجد الطاعن فى هذه البيئة التى تحلت من الأخلاق الكريمة وفى هذا الوسط المدموغ بالاستهتار والعبث ، يؤم سلوكه وينعكس بل يمتد الى وظيفته أخذا فى الاعتبار مستوى الوظيفة التى يقوم بعملها واتصالها بالعمل القضائى ، وبالتالي يكون الطاعن قد ارتكب الذنب التأنيبى المنصوص عليه فى الفقرة (٢) من المادة (٥٣) والمادة (٥٩) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ولا وجه للحجاج بأن الطاعن لم يثبت فى حقه لعب القمار إذ أن ما أسند إليه هو الإخلال بكرامة الوظيفة طبقا للعرف العام وسلوكه مسلکا لا يتفق والاحترام الواجب ، وهذه المخالفة لا تتوقف بطبيعة الحال على ثبوت أو نفي إدارة المنزل للعب القمار وإنما تستخلص من مجموع الدلائل والقرائن التى أسفرت عنها التحقيقات وهى فى مجملها تضىئ ظلالا كثيفة على فساد بيئة هذا المنزل طبقا للعرف العام الذى لا يبيح

تواجد أغراب لا يمتون بصلة القرى لرب البيت يجالسون بيه زوجته أثناء غيبته حتى الساعات الأولى من الصباح ، وغنى من القول أن دفاع الطاعن بأنه يرتبط بصلة القرى برب البيت وأن تواجده بل تردده على المنزل بصفة مستمرة إنما كان لرعاية شئون الأسرة بعد أن حبس رب الأسرة احتياطيا في إحدى الجرائم هو دفاع ساقط ومردود بل واجب الرعاية يتناقض تماما مع السماح لاصتقاء الزوج بالتواجد في المنزل أثناء غيابه حتى الساعات الأولى من الصباح يتناولون الطعام ويلعبون الورق ، ولو كان جادا في هذا الدفاع لتبسك بالاصول المرمية وباحكام الدين الحنيف ولمنع هؤلاء من التردد على المنزل على هذا النحو ، ولو كان الطاعن حريصا على أن يتجنب الزلل وكل ما يؤثم سلوكه الشخصى لا متنع نفسه عن التردد على المنزل المخكور أو قبول الاشراف على أسرة رب البيت بعد أن وضع له منذ عام ١٩٦٤ ما يحيط بالمنزل من ريب وشبهات وأنه كان هدفا لمهاجمة شرطة الاداب ، فالأولى أن يبتعد عن مواطن الشبهة لا أن ينغمس فيها تحت ستار قرابة بعيدة لم يترها قبل أن يغيب في المنزل عام ١٩٦٧ .

(طعن ٢٤٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

وجوب توافر حسن السمعة وطيب الخصال في الموظف العام —
التبليل على سوء السمعة وعدم طيب الخصال — يكفى وجود دلائل أو
شبهات قوية تلقى ظللا من الشك الجثير على توافر هذه الصفة — لا حاجة
للدليل القاطع على ذلك .

ملخص الحكم :

حسن السمعة وطيب الخصال ، وهما من الصفات الحميدة المطلوبة
في كل موظف عام وبدون هذه الصفات لا تتوافر الثقة والطمأنينة في شخص
الموظف مما يكون له أثر بالغ على المصلحة العامة ، ولا يحتاج الامر في
التبليل على سوء السمعة أو عدم طيب الخصال وجود دليل قاطع على
توافرها أو توافر إيهما ، وإنما يكفى في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات

قوية تلقى ظلالة من الشك المثير على أى من الصفتين المذكورتين حتى يتسم الموظف بعدم حسن السمعة^(١٠)

(طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

جريمة تهديد منقولات الزوجة — تعتبر ذنبا اداريا يسوغ مؤاخضته العامل تاديبيا .

ملخص الحكم :

انه وان كانت جريمة تهديد الملعون ضده لمنقولات زوجته لا تعد من الجرائم المخلة بالشرف الا انها تكون ذنبا اداريا يسوغ مؤاخضته تاديبيا ولو أن المجال الذي ارتكب فيه هذا الذنب خارج نطاق عمله الوظيفي لأن هذا العمل يكون في حد ذاته سلوكا ينعكس اثره على كرامة الوظيفة وبمس اعتبار شاذلها ويزعزع الاطمئنان الى استقامة الناشئة وتهذيب التلاميذ وتنشيط عقولهم وتغذية ارواحهم بالقيم من مبادئ الاخلاق وقرس الفضائل في نفوسهم يجب أن يكون قدوة مثلى في سلوكه وان ينأى بتصرفاته عن مواطن الريب فلا ينزلق الى مملك مضموم بالانحراف فاذا ما تنكب الطريق السوى وجب مؤاخضته ومجازاته عن ذلك .

(طعن ٧٧١ لسنة ١٢ ق ، ٤٩٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

قيام الممثل بتثيل احد شخصيات المجتمع السيئة لا يصح به بسوء السمعة — التدخين واحتساء القهوة بقر العمل أمر ملوف في مكاتب الحكومة وليس محظورا على أحد — انتفاء المخالفة في الحالتين .

ملخص الحكم :

الواضح من الاوراق والتحقيقات أن سبب القرار الملعون فيه حاصله ان المدنية مملت في فيلم قصر الشوق في دور (نعلبة) وهو دور يسوء الى

سمحتها كعامل بالتليفزيون فضلا عن عدم حصولها على ترخيص بذلك من المختصين ، وكذلك بقاؤها ببنى التليفزيون بعد مواعيد العمل الرسمية وحتى ساعة متأخرة دون مبرر مقبول مما يستدل معه على أن لها أهداف خفية تتعارض مع السلوك الوظيفي ، وأنها تقضى وقت العمل في احتساء القهوة والتدخين والتردد على المكاتب المختلفة بالمبنى ، بجانب عدم تنفيذها تعليمات الرؤساء وعدم قيامها بالعمل المنوط بها على الوجه المعتاد .

ومن حيث أن قيام المدعية بالتبثيل في أحد الأعلام واحتساءها القهوة أو التدخين بمرور العمل ، كلها أمور لا تنطوي في ذاتها على مخالفة تأديبية تضم مرتكبها بسوء السلوك ذلك لأن التبثيل من أضحى معترفا به من المجتمع وتشجعة الدولة وامتدت له المعاهد المختلفة لتدريسه ، ولا شك أن قيام الممثل بتبثيل أحد شخصيات المجتمع السيئة لا يصمه بسوء السمعة كذلك فإن التدخين واحتساء القهوة بمرور العمل أمر مألوف في مكاتب الحكومة وليس مخطورا على أحد ، كما أن بقاء المدعية بالمبنى بعد مواعيد العمل لا يكتفى بذاته لوصفها بسوء السلوك الوظيفي ، ولا يبقى بعد ذلك من الأسباب التي قام عليها القرار المطعون فيه وثبت في حق المدعية إلا عدم حصولها على ترخيص من المختصين بالتبثيل في فيلم قصر الشوق وكذلك عدم اطاعتها لتعليمات رؤسائها .

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ في — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

لجود العامل المصرى الى القضاء الاجنبى بمناسبة منازعة يحق يدعيه وفقا لمعد الاستخدام الذى ابرمه مع الهيئة الاجنبية والثاء اعارته لديها — لا يعتبر منظويا على اخلال بواجبات وظيفته او شبهة المناس بسبيادة الحكومة المصرية .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المظعون هذه كان يعمل بطريق الاعارة بالجمهورية الغربية الليبية في إحدى الهيئات المصرية التى تباشر العمل في

ليبيا وفقا للقوانين المسائدة في هذا البلد طبقا لقاعدة إثلية القوانين ودليل ذلك ان هذه الهيئة قد أبرمت مع العامل المذكور عقد استخدام موظف مغترب تباعا على غرار العقود التي تبرمها الجهات الادارية الليبية مع الموظفين المغتربين وقضت المادة الرابعة من هذا العقد بتطبيق احكام قرار مجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٣٩١هـ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ في شأن لائحة الموظفين الاجانب بمقود بالجمهورية العربية الليبية وقد كان يديرها من الهيئة المتعاقدة مع المطعون ضده وقد قامت مباشرة نشاطها كما يتضح من الاوراق بالجمهورية العربية الليبية فانها في اطار علاقاتها المتعلقة بهذا النشاط تخضع للقوانين الليبية .

ومن حيث ان المطعون ضده يحق له المطالبة برضاء أو قضاء باستحقاقه الناجمة عن عقد استخدامه المشار اليه وهى التقاضى من الحقوق التي اقرتها المبادئ الدستورية وتتن في الدساتير ومن بينها الدستور المصرى لسنة ١٩٧١ ولا تثريب على المطعون ضده اذ لجأ الى القضاء الليبي مطالبا بحق يدعيه وفقا لعقد الاستخدام المبرم معه فليس في ذلك مساس بسيادة الحكومة المصرية ولا تعتبر مسلكا منطويا على اخلال بواجبات وظيفته الاصلية ويكون القرار الصادر بجلائته بخصم خصم عشرة يوما تأسيسا على سلوكه المعيب بل لجأ الى سلطات خارج جمهورية مصر العربية وقد قام على سبب غير صحيح الامر الذى يتعين معه إلغاء جزاء الخصم .

(طعن ٧٤٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١)

الفرع الثالث : الأعمال المحظورة

اولا - الجمع بين الوظيفة وعمل آخر

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا او متافيا مع واجبات الوظيفة وكرامتها - عدم اعتباره مخالفة مسلكية .

ملخص الحكم :

أن توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا او متافيا منع واجبات الوظيفة وكرامتها . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه - اذ قضى ببراء المدعى من المخالفة المسلكية المنسوبة اليه - يكون قد اصاب الحق في النتيجة التي انتهى اليها ، ذلك لان تملك الموظف لسيارة او حصة فيها ليس في ذاته عملا تجاريا ان لم يقتون بنشاط خاص يضفى على هذا العمل الصفة التجارية طبقا لمفاهيم القانون التجارى ، ما دام لم يثبت من الاوراق أن المدعى ساهم بنشاط في شركة تجارية او اتى عملا آخر قد يعتبر عملا تجاريا طبقا لقانون التجارة ، كما ان عضويته لمكتب الانطلاق ليس عملا تجاريا ولا يضر بواجبات وظيفته .

(طعن رقمى ٢٨ ، ٣٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الأعمال التجارية التي يحظر على الموظف والعامل مزاولتها - لا يشترط فيها الاهداف - المقصود بالعمل التجارى المحظور هو ما يعد كذلك في مفهوم القانون التجارى - اثر ذلك : تبين ان يتميز العمل بمنصر جوهري هو التسمي للحصول على ربح - لا يعتبر العمل تجاريا اذا باشره الموظف او العامل لحساب غيره وكان مقصودا به تقييم عون له - اساس ذلك : قد يعتبر العمل عندئذ مدنيا او قد يتخض عن مجرد تبرع - لا يشكل هذا العمل مخالفة تأديبية .

ملخص الحكم :

أن ما هو محظور على موظفي الحكومة ، وكذلك على عمالها كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المظنون فيه تبعا لان الأساس في تثليدهم الوظائف العامة واحد بالنسبة لهم جميعا وهو الانتطباع لها وتكريس الجهد للاضطلاع بمهامها والنأى عما يتنافى مع كرامتها ، ما هو محظور عليهم جميعا من مزاوله أعمال تجارية من أى نوع كان ليس فيه احترام التجارة أى مزاوله الأعمال التجارية بصفة مستمرة ومنظمة ، وإنما مواد الحظر هو أن يزاول الموظف أو العامل ما يعد علا تجاريا في مفهوم القانون التجارى ، وهو ما يتميز بعنصر جوهرى هو المضاربة والسمى للحصول على ربح ، ومن الجلى أن من استهدف بعمله مجرد تقديم خدمة أو عون للغير لا تحقيق ربح لنفسه ، بل كان يباثرة لحساب هذا الغير لا لحسابه فإنه لا يعد مزاولا لعمل تجارى بما قصد حظره على الموظفين والعمال ، وإنما قد يعد مزاولا لعمل مدنى يحكمه عقد عمل أو ما أشبه بحسب طبيعة العلاقة التى تربطه بذلك الغير ، أو قد يتخض عمله عن تبرع بخدمة شخصية مثبتة من سجلات أو وثائق أدبية مجردة .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن ما فعله المظنون ضده لم يتم الدليل على أنه استهدف به شيئا آخر غير مجرد الأخذ بيد جباره في محبته ومعاونة أسرته دون مغنم لنفسه أو مطمع في ربح على نحو ما تقدم بيانه ، لا يعد مزاولا لعمل تجارى بما هو محظور قانونا على موظفى وعمال الحكومة ، ومن ثم لا يشكل مخالفة تأديبية يسأل عنها .

(طعن ٤٧٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبحث :

الجمع بين عمل الموظف الحكومى والعمل في شركة مساهمة - محظور الا بترخيص وفقا للمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ - جزاء مخالفة هذا الحظر - فصل الموظف المخالف - السلطة التأديبية التى تملك توقيع هذا الجزاء -

هي الجهة الادارية التابع لها الموظف او المحكمة التأديبية - النص يقصر هذا الحق على الجهة الادارية وحدها او بضرورة تنبيه المحكمة التأديبية الموظف المخالف الى حكم المادة المشار اليها - في غير محله .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتباً وبين ادارة او عضوية مجلس ادارة إحدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل او استشارة فيها سواء اكان ذلك بلجر أم بغير أجر ، ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص بالاستشغال بأعمال عرضية بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها ويفصل الموظف الذي يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك » وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون في خصوص هذه المادة ما يأتي : « لوظ أن التشريع الراهن لم يتعرض الا للقيود الخاصة بموظفي الدولة قد رتب أن تمتد هذه القيود الى امضاء الهيئات القيادية العامة او المحلية ولذلك اُبتت المادة ٩٥ على الحظر الخاص باستشغال موظفي الحكومة في نوع معين من انواع الشركات المساهمة او جعلت هذا الحظر مطلقاً يتناول العمل ولو بصفة عرضية مع تخويل مجلس الوزراء حق الترخيص بالقيام بعمل عرضي معين بمقتضى إذن خاص » ويبين مما تقدم أن الحظر الوارد بالمادة المذكورة - بالنسبة لموظفي الدولة - هو ترديد لما ورد بالمواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم فلا تثيريب على المحكمة التأديبية - وقد رأت أن الذنب المنسوب الى المحكوم ضده الاول مما يشمل حكم المادة ٩٥ المشار اليها - اذا ما وقعت على المحكوم ضده الاول الجزاء المبين بالمادة المذكورة ، دون أن يحتج عليها بانها لا تملك توقيع ذلك الجزاء بقوله أن هذا حق خاص بالجهة الادارية وحدها او أنه كان يتعين عليها أن تنبه المحكوم ضده الى حكم هذه المادة قبل توقيع العقوبة ، وذلك أنه ولئن كانت المادة ٩٥ سائلة الذكر قد نصت على أن « يفصل الموظف الذي يخالف الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك » مما يستفاد منه أن المشرع قد خول الجهة الادارية الحق في فصل الموظف اداريا متى تحققت من وقوع المخالفة

دون إحالته الى المحلكة التأديبية الا انه ليس معنى ذلك ان هذا الحق مقصور على الجهة الادارية وحدها بل ان لها كذلك إحالته الى المحلكة التأديبية اذا رأت وجها لذلك وفي مصلحة محققة للوظيف ، اذ ليس من شك في ان في محاكمة الموظف تأديبيا ضمانا أوفى له من مجرد فصله بقرار ادارى ولا تثريب على المحلكة التأديبية ، اذا ما عرض عليها امر موظف جمع بين عمله الحكومى والعمل في شركة مساهمة ، اذا ما طبقت حكم المادة ٩٥ المشار اليها من تلقاء نفسها ودون تنبيه الموظف المخالف الى ذلك ، اذ انه فضلا عن انها لم تغير وصف الجريمة المسلكية المنسوبة الى الموظف المخالف وانما طبقت نصا وارادا في تشريع خاص متعلق بهذه المخالفة بالذات ، فان عقوبة الفصل الواردة بالمادة ٩٥ سالف الذكر تدخل ضمن العقوبات المبينة بالمادة ٨٤ من قانون موظفى الدولة .

(ملعن ١٦٥٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

الموظف المعامل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يلتزم بالقيود الواردة بالمواد ٧٢ و ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون - مخالفة احكام هذه المواد يرتب فيها اداريا - مثال - طبيب معين في ظل احكام هذا القانون بالإدارة الصحية ببلدية الاسكندرية للعمل طول الوقت مع تعهده بعدم مزاوله مهنة الطب او اعطاء استشارات طبية - التزامه بأحكام المواد آتية الذكر والتمهد المتقدم منه للتفرغ لأعمال وظيفته - شوبت مخالفته لهذه الاحكام يستوجب مسامحته تأديبيا .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطبيب المتهم قد عين في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ طبييا كل الوقت بالإدارة الصحية ومنح بدل طبيعة عمل قدره خمسة عشر اجنيها شهريا بعد ان أخذ عليه تعهد في نفس التاريخ جاء فيه « انى لا اشتغل بأى عمل جالب للربح خارج عن أعمال وظيفتى

في غير أوقات العمل الرسمية واتعهد بالألا ازاول في المستقبل اى عمل اضافى حرا كان أو حكوميا الا بعد الحصول على الترخيص اللازم » وأردفه بتمهد آخر مؤرخ في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ قرر فيه :

« اننى لا ازاول مهنتى كطبيب في الخارج أو اعطاء استشارات طبية وذلك نظير مرتب طبعة العمل الذى استولى عليه » . وما جاء بهذين التمهدين هو بذاته حكم قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - الذى كان ساريا حينذاك فقد نصت المادة ٧٣ منه على انه : « على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته . وتحدد مواميد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » . . . ونصت المادة ٧٨ على انه « لا يجوز للموظف ان يؤدي للغير بمرتب أو بكفاة ولو في غير أوقات العمل الرسمية . على انه يجوز للوزير المختص ان يأذن للموظف في عمل معين بشرط ان يكون ذلك في غير أوقات العمل الرسمية . . . ثم نصت المادة ٧٩ على انه « لا يجوز للموظف ان يجمع بين وظيفته وبين اى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار بلداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها » وتنفيذا لهذين التمهدين . . ونصوص القانون سائلة الذكر كان يتعين على الطبيب المتهم عدم مزاوله اى نشاط له جالب للربح (بمرتب أو بكفاة) سواء اكان حرا أم حكوميا الا بعد الحصول على اذن بذلك من السيد الوزير وبشرط ان يكون ذلك في غير أوقات العمل الرسمية . . . انما ان الثابت من الاوراق ان الطبيب المتهم قد خالف ذلك بأن مارس نشاطه كطبيب في معالجة المرضى بمستشفى الاراضية الخيرية مقابل اجر كان يتقاضاه منهم . . وهو لا ينازع في قبيله بالعمل في هذا المستشفى في غير أوقات العمل الرسمية بدون اذن من السيد الوزير الا انه يزعم ان ذلك كان تبرعا منه طبية لنداء وجهة السيد وزير الصحة الى اطباء الوزارة .

ومن حيث انه وان كانت هذه المستشفى تابعة لاحدى الجمعيات الخيرية وهى التى تستأجر مبناها - الا انه لم يثبت ان الطبيب المتهم لم يكن يتقاضى اجرا من المرضى المترددين عليها بل تكلد لدى ادارة المباحث

العامة أنه كان يتقاضى أجرا بالفعل فضلا من أن مصلحة الضرائب قد حاسبته عن أرباحه من العمل بها عن السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وأخطرت بمقدارها فعارض في ذلك بحجة أنه يعمل بالمستشفى متبرما إلا أن اللجنة المختصة قررت رفض معارضته .

ومن حيث أنه لا حجة فيما ذهب إليه المتهم واخذت به المحكمة التأديبية في حكمها المطعون فيه — من عدم الاعتماد بتقرير المباحث العامة لان قرار المجلس التأديبي الذي تأيد استئنافا ، بأن عمله في المستشفى هو خيرى طبيعته قد أصبح حائزا قوة الامر المقضى — لا حجة في ذلك لان هذا القرار لا يحوز هذه الحجية الا بالنسبة للوقائع محل المحاكمة أمام مجلس التأديب المتوه عنه ومن ثم فلا يعتد به على ما استحدث بعد صدور من وقائع جديدة هي محل المحاكمة أمام المحكمة التأديبية المطعون في حكمها ذلك لان قرار مجلس التأديب كان عن وقائع حدثت ابتداء من سنة ١٩٥٥ حتى نهاية سنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن عمل الطبيب المتهم بذلك المستشفى ولو كان بغير أجر يكون محرما عليه كذلك اذا كان من شأنه الاضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها ، على ما نصت عليه صراحة المادة ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر — ولما كان الثابت أن المتهم يعمل طبيا وقائيا كل الوقت وطبيعة هذه الوظيفة تحتم عليه أن يتفرغ كلية لأعمالها وأن يكرس كل وقته وجهده لها سواء في وقت العمل الرسمي أو في غير هذا الوقت . وفي مقابل ذلك منح بدل طبيعة عمل مقداره ١٨٠ جنيها سنويا وهذا البديل قرر لتعويض الطبيب عما يقدمه من وقت كامل لوظيفته . . ولما كان الثابت أن المتهم بالرغم من ذلك قد عمل بالمستشفى بأجر لا بالمجان فإن هذا بلا شك من شأنه الاضرار بواجبات وظيفته ويتعارض مع مقتضياتها ويكون بالتالى محرما على الطبيب المتهم خاصة وأنه باعتباره طبيا وقائيا له صلة رجال التبعية القضائية في خصوص اثبات الجرائم التي تتعلق بحيط عمله الامر الذى يستلزم إبعاده حتما من أى نشاط خارجى قد يؤثر في سير عمله .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ذهبت اليه المحكمة في حكمها المطعون فيه من أنه عمل بالمستشفى تلبية لنداء السيد وزير الصحة ذلك لانه

يبين من الاطلاع على هذا النداء انه موجه الى جميع الاطباء العاملين بالوزارة يدموهم فيه سيادته الى التعاون مع روح الثورة فيكون شعارهم البذل والتضحية وطابعهم الايمان والايتار والفناء في الواجب وهذا هو شعار الطبيب وطابعه كما طلب اليهم مضاعفة جهودهم وحث السيد الوزير هذا النداء بقوله « واني اطلب الى زملائي شيئا من التضحية لا بل كل تضحية ممكنة . اطلب اليهم الكد والجهد واطلب اليهم أن يدأبوا ويتعبوا وينصبوا ويعرفوا كل حقيقة من وقت الحكومة المرسوم لا بل اطلب اليهم ساعة أو أكثر من اوقات فراغهم ليساهموا في بناء النهضة الصحية ويشتركوا بها في الثورة المباركة التي قدم لها فريق كريم من المواطنين رؤوسهم وارواحهم ولكن الله بارك الثورة وبارك ارواحهم ... اطلب اليكم هذا كله وانا مؤمن اني سأجد عندكم فوق ما أرجوه منكم » .. وهذا النداء — وهذه سيفته وعبارته — لا يستفاد منه دعوة الاطباء للعمل في المستشفيات غير الحكومية بل انه يدموهم الى بناء النهضة الصحية داخل نطاق أعمالهم وليس خارجها .. ولا يمكن بحال من الاحوال ، ان يكون اخنا من السيد الوزير بالعمل في المستشفى الخيري الذي كان يعمل به الطبيب المتهم .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فان الطبيب المتهم لم يقتصر في عمله الخارجى على نشاطه بالمستشفى المذكور بل انه قد تعدى ذلك فعالج المرضى في شقة اعداها لذلك في منزله وقد شهد بعض من عالجهم بذلك في تحقيقات النيابة الادارية على ما اورنته المحكمة التأديبية في حكمها المطعون فيه وان كانت قد طرحت شهادتهم جميعا دون مبرر ، ذلك لانه وأن جاز للمحكمة التأديبية أن تطرح شهادة باقي الشهود الذين لم يثبت ان بينهم وبينه ما يدموهم الى الكيد له والشهادة ضده دون وجه حق .. كما أن شهادة هؤلاء الشهود قد تأييدت بالتذاكر الطبية التي كتبها المتهم بخط يده وصرفت من صيغيات مختلفة وقد بلغ تعداد هذه التذاكر كما جاء بالأوراق وبالحكم المطعون فيه — في المدة اللاحقة لقرار مجلس التأديب وبالتحديد في المدة من ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٥ حتى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ — خمسة وستون تذكرة وأن كان بعض هذه التذاكر قد صرفت لعلاج والده أو اقاربه ، كما قال المتهم ، فانه مما لا شك فيه أن هناك تذاكر أخرى كتبها لغير اقاربه مما يؤكد قيامه بمعالجتهم نظير أجر مخالفا بذلك التمهدين ونصوص القانون .. ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه المحكمة

في حكمها المطعون فيه - من أنه لا يبين من هذه التذاكر الأخيرة أنها قد صرفت جميعها بعد الحصول على أجر أو مقابل .. وذلك لأن التذاكر الطبية التي يكتبها الأطباء بالادوية التي يتعاملها المريض لا يثبت بها الأجر الذي يحصل عليه الطبيب المعالج .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطبيب المتهم قد خالف التعمهين اللذين حررهما وقت تعيينه طبيباً كل الوقت كما خالف نصوص قانون موظفي الدولة سالفة الذكر وبذلك تكون التهمة المنسوبة اليه ثابتة قبله وهي بلا شك ذنباً ادارياً يستوجب بمسأطته تلاميياً .

(طعن ٩٩٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

الترخيص للموظف في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير أوقات العمل الرسمية - مقتضاء مزاولة المهنة دون قيد إلا ما ينص عليه صراحة في القانون - مثال - حظر نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات الجمع بين الوظيفة والعمل في الشركات ولو بصفة عرضية أو على سبيل الاستشارة ، وسواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر - قيام الطبيب الحكومي المصرح له بمزاولة المهنة خارج الوظيفة بعلاج عمال إحدى شركات المساهمة بعيادته الخارجية بأجر يتقاضاه من الشركة يعتبر من قبيل الاشتغال بها - اقتترافه مخالفة واجبات وظيفته وخروجه على مقتضى الواجب في أعمالها وفقاً لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وجوب عزله من وظيفته أعمالاً للمادة ٩٥ سالفة الذكر معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ - ليس للقضاء تقدير هذه العقوبة .

ملخص الحكم :

إن الأصل أن الموظف المرخص له من جهة الإدارة المختصة في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير أوقات العمل الرسمية أن يقوم بمزاولة هذه المهنة دون قيد إلا ما ينص عليه صراحة في القانون مراعاة لحكمة يستهدفها المشرع .

والمستند من حكمة حظر الجيع بين الوظيفة العامة والعمل في شركات المساهمة هي منع توسل بعض الشركات المذكورة بتنفيذ بعض الموظفين العموميين لقضاء مصالحهم أو للتأثير في المكتتبين في رأس مال الشركة عند طرح الاسهم والسندات للاكتتاب مما حدا بالمشرع الى تحريم العضوية بمجالس الادارة أو التوظيف بالشركات المذكورة على الموظفين العموميين ولقد نصت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على هذا الحظر بالنسبة لموظفى الحكومة مع التوسع في نطاقه بجعله مطلقا يتناول العمل في هذه الشركات ولو بصفة عرضية للحكمة ذاتها ثم جاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ معدلا للمادة سالفة الذكر فابقي على هذا الحظر ولو كان مرخصا للموظف في العمل خارج نطاق وظيفته . وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير حكمة هذا الحظر وهى تنزيه الوظيفة العامة .

وحظر الجيع بين الوظيفة العامة وتلك الاعمال المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ قيد على اصل مباح بالنسبة للموظف المرخص له بمزاولة مهنته خارج نطاق وظيفته العامة فينبغى قصر الحظر على ما ورد في شأنه للحكمة التى تغياها المشرع من هذا الحظر مع مراعاة أن هدف المشرع من تعديل المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ وهو حظر قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة يتحقق ولو كانت هذه العلاقة بصفة عرضية أو مؤقتة وأن المحذور ليس فقط رابطة التعاقد بل قيام رابطة العمل بمعنى أن القانون حظر على الموظفين العموميين تأدية أى عمل للشركة المساهمة بخلاف ما جاء بذلك القانون من حظر القيام بأى عمل للشركات ولو بصفة عرضية أو على سبيل الاستشارة .

فإذا كان الثابت بالاوراق أن الموظف المتهم يعمل طبيباً لفرع الرمد بمستشفى الاقصر المركزى ومرخص له في مزاولة مهنته بعيادته الخاصة وكان يقوم عملاً بهذا الترخيص بعلاج من يتردد عليه من المرضى ومن بينهم موظفو وعمل شركة السكر والتقطير المصرية بأرمنت بناء على طلب الشركة وبتكليف منها قايماً بواجبها بتوفير الرعاية الطبية لعمالها المفروض عليها بمقتضى المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون

العمل وذلك بالاستعانة بأطباء أخصائيين في الحالات التي يتطلب علاجها وبإدائها مقابل نفقات العلاج وفقا لنص تلك المادة ، وقد كان الطبيب المتهم يتقاضى أتعابه عن علاج المرضى من موظفي وعمال الشركة بمقتضى إيصال يحرره عن كل حالة يصرف قيمته من خزانة الشركة بارمنت . فالطبيب المتهم بهذه المثابة يقوم بعلاج المرضى من موظفي وعمال الشركة بارمنت بناء على طلب الشركة ويتكليف منها بوصفهم عمالها وموظفيها مقابل أجر لا يدفعه المريض بل تدفعه الشركة من خزانتها يقدر على أساس كل حالة على حدة وبالتالي فإن الطبيب المتهم يؤدي خدمة لحساب الشركة ويشغفل بعمل بأجر للشركة ، فصلته بها واضحة وثابتة تدرج تأسيسا على ذلك تحت حكم المادة ٩٥ المشار إليها . فيكون قيام الطبيب المتهم بعلاج المرضى من موظفي وعمال الشركة أمرا محظورا قد أقرره مخالفا بذلك نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ويكون بذلك قد خالف واجبات وظيفته وخرج على مقتضى الواجب في أعمالها وفقا لما يقضى به قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبالتالي يقع تحت طائلة الجزاء التحتي الذي لا مناص منه وهو الوارد على سبيل التحديد دون أن يكون للقضاء سلطة تقدير العقوبة والمنصوص عليه في البند الثاني من المادة ٩٥ أتفة الذكر وهذا الجزاء هو الفصل من الوظيفة.

(طعن ١٢٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

حظر المشرع على العاملين بموجب قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ممارسة بعض الأعمال انطلاقا حيث ورد الحظر بشاتها شاملا كاملا لا سبيل فيه الى ترخص ولا منفذ الى استثناء مثل مزاولة الأعمال التجارية أو المضاربة في البورصات أو لعب القمار في الأندية والمحال العامة م ٥٢ (١١) - مثل تلك المحظورات مما يمتنع على الموظف اتبقيه في جميع الحالات فلا يعفيه من هذا الواجب أو يقلله من مسؤولياته اذن الجهة الإدارية أو ترخيص الوزير المختص ذلك أن هذا الاذن أو الترخيص ينصب على غير محل ويتجرد من الأثر فلا يرفع المسؤولية أو يعفى من العقاب ، غاية الأمر أنه في مقام وزن العقوبة وتقدير

الجزء يدخل هذا الآن أو الترخيص ضمن عناصر التقدير من بين المقوبات لانتقاء الأنسب منها الذى يتحقق به الزجر فى غير لسن وينأى عن مكن التسلط والامعان فى الشدة - تطبيق : تكوين بعض العاملين شركة للقيام بكافة الاعمال اللازمة لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية والتليفزيونية بجميع أنواعها وانتاج وتوزيع التسجيلات والمواد الصوتية والإذاعية وتسويق الاعمال المسرحية ونشر وطبع الكتب والمطبوعات لا تقيم شركة مدنية على مثل الشركات التى تنهض بأعمال مدنية لا تدخل فى أعمال التجارة وإنما لها فى طبيعة شأنها وعموم أغراضها ما يدخل فى عداد الأعمال التجارية بطبيعتها بما يلزم ذلك هنا القيام ببعض عمليات السمسرة والوكالة بالمعولة ومقاولات التوريد والنشر التى تدرج فى عموم العمليات التجارية وعملية تدخل الشركة ضمن الشركات التجارية دون خلاف بما تزاوله من الأعمال التجارية على وجه الاعتماد والاحتراف - ترخيص الوزير المختص بممارسة المبل المألوم - دخول هذا الآن بالترخيص ضمن عناصر تقدير المقوبة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثالث من أوراق الدعوى ومستنداتها وما طوته من التحقيقات انه فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٨ تقدمت السيدة بطلب الى وزير الثقافة للموافقة على قيامها بتأسيس شركة توصية بسيطة لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية تكون فيها شريكا متضامنا حيث اشر عليه الوزير فى ذات التاريخ بالموافقة وائر ذلك بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨ قرر عقد شركة بينها كشريك متضامن وبين السيدة كشريك موصى نص فيه على أن غرض الشركة القيام بكافة الاعمال اللازمة لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية على مختلف أنواعها وان ادارة الشركة وحق التوقيع عنها موكول الى الشريك المتضامنة وحدها . وفى ٤ من أبريل سنة ٧٣ تقدمت السيدة الى وزير الثقافة بطلب حاصلة أنه سبق لها تأسيس شركة توصية بسيطة لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية سنة ١٩٦٨ بيد أنها لم تقدم انتاجا ولم تقم بأى نشاط وأنه قد أعيد تكوين الشركة بخروج الشريك الموصية ودخول السيد شريكا موصيا بالإضافة الى الطالبة كشريك متضامن كما عدلت أغراض الشركة باضافة التسجيلات الإذاعية والصوتية وانتاج وتوزيع الافلام السينمائية

وتسويق الاعمال المسرحية وطبع ونشر الكتب والمطبوعات ، وان الطلبة
بمصدق انشاء استوديو خاص بالتسجيلات الاذاعية بهذه الشركة ، واجبة
الموافقة على أن تسير في الاجراءات السابقة . كذلك فقد تقدم السيد
..... في ذات اليوم بطلب مائل الى وزير الثقافة للموافقة على
دخوله شريكا موصيا بشركة الفجر للانتاج الفنى والثقافى ببنيا أن القانون
يمنعه من المشاركة فى الادارة أو التوقيع عن الشركة أو القيام بأى عمل
من الاعمال المتصلة بها وان انتاج الشركة هو التسجيلات الاذاعية
والتليفزيونية مما يقع فى اختصاص وزارة الاعلام وليس لها صلة بعمله
فى وزارة الثقافة . وقد وافق وزير الثقافة على هذين الطلبين معا فى ذات
يوم تقديمهما - وبمقتضى عقد مؤرخ فى ١١ من أبريل سنة ١٩٧٣ حل
فى عقد التعديل على أن اسم الشركة التجارى شركة الفجر للانتاج الفنى
السيد شريكا موصيا فى الشركة محل السيدة ونص
والثقافى وان غرضها القيام بكافة الاعمال اللازمة لانتاج وتوزيع الافلام
السينمائية والتليفزيونية بجميع أنواعها . وكذلك انتاج التسجيلات والمواد
الصوتية والاذاعية وتسويق الاعمال المسرحية ونشر وطبع الكتب
والمطبوعات ونص العقد على ان يعدل مركز الشركة الى ١٦٥ شارع محمد
نور قديم عابدين ويعتبر هذا المركز قائما طوال مدة قيام الشركة وفى حال
انتهائها أو انقضاءها على أية صورة يعتبر هذا المركز خاصا بالشريك الموصى
وحده باعتباره المستأجر الاصلى له ، كما نص على زيادة رأس مال الشركة
الى عشرين ألف جنيه يدفع مناصفة بين طرفيها ، وقد دفع الشريك الموصى
كامل نصيبه فى رأس المال وبلغ ثمانية آلاف جنيه تكبلة لحصة زوجة
الشريك المتضامن على أن يعتبر هذا المبلغ دينا فى ذمتها يستقطع من
نصيبها فى أرباح الشركة الى أن يتم سداؤه - هذا وقد سجلت الشركة
بالسجل التجارى برقم ١٣٥٠٠٢ القاهرة وقيدت بسجل المصدرين برقم
٤٠٧٩ وفى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ تقدمت السيدة فى
مناسبة تعيينها مديرا للمسرح الحديث - بطلب الى وزير الثقافة أوردت
فيه انها تقوم بالاشراف الفنى على استوديو للتسجيلات الاذاعية هو
استوديو الفجر وذلك فى غير اوقات العمل الرسمية مستأذنه فى استمرار
عملها به حيث اشر عليه الوزير فى ذات اليوم بالموافقة ومن الثابت ايضا
انه فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ وقع عقد انتاج بين الادارة العامة
للأذاعة والتليفزيون بدى كطرف أول وبين « مؤسسة الفجر للانتاج الفنى
والثقافى وبمثابها الاستاذ » كطرف ثان حيث نص العقد على

أن يقوم الطرفان بتمويل انتاج مسلسل بين الاطلاع ويتكفل الطرف الاول بتغطية ٧٠٪ من تكاليف الانتاج في حين يتحمل الطرف الثانى ٣٠٪ من هذه التكاليف ، وقد أبان العقد الشروط العامة للانتاج والحقوق والالتزامات المالية لطرفيه ووقع عليها من كليهما ، كذلك فانه في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ وقعت شركة الفجر نيابة عن اذاعة التلفزيون الملون لحكومة دوى ، عقدا مع هيئة السينما والمرح والموسيقى نص فيه على تصدير اسللام مصرية ملونة لتلفزيون دوى على أن تتقاضى الشركة اتعابا بواقع ٢٥ جنيها اسرلينيا من الاعلام الملوقة التى يتم تصديرها ، كذا فان الثابت من تقرير المتابعة بالادارة العامة لمتابعة العمليات بنك الاسكندرية المؤرخ في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بشأن متابعة القرض الممنوح لشركة الفجر للانتاج الفنى والثقافى وشريكها انه بالنسبة الى مراقبة صرف القرض جرى الاتصال بالمعملة التى احوالت البنك الى السيد الذى أبان شفاهة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ اوجه صرف قيمة القرض، وانتهى التقرير الى اقتراحات محددة بالتحصل على اقرار وتعهد من المعملة وضامنها بتحويل كافة المستحقات مما تم تصديره الى بنك الاسكندرية في موعد معين وبالفعل لقد وقع السيد في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ اقرارا وتعهدا حاصلة انه بموجب عقد قرض بالضمان الشخصى مؤرخ في ١٥ من اغسطس سنة ١٩٧٤ وعقد قرض مع ترتيب رهن تجارى مصدق عليه في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ صرف بنك الاسكندرية الى الموقعين ادناه الشئدة والسيد بصفتها الشريكان في شركة الفجر للانتاج الفنى والثقافى قرضا قدره عشرة آلاف جتية لغرض أساسى هو قيامها بتصدير مواد اذاعية الى الخارج . وأن الموقعين بقران بتصدير المواد الاذاعية للخارج وبالتنازل عن كافة المستحقات مما تم تصديره وتحويلها الى بنك الاسكندرية في موعد اقصاص ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ والثابت أيضا من كتاب الادارة العامة للعقود ببنك التنمية الصناعية الموجه الى النيابة الادارية في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٧٧ ان السيد وقع عقود القرض المبرمة بين البنك وشركة الفجر للانتاج الفنى والثقافى بصفته شريكا موصيا بهذه الشركة كضامن في سداد القرض ، كما وأن الثابت من استقراء بعض عقود القرض المبرمة مع ترتيب رهن رسمى بين شركة الفجر للانتاج السينمائى والثقافى وبنك الاسكندرية ان هذه العقود ذكر فيها اسم الشريكين معا ، السيدة والسيد حيث وقعت بكتب

الشهر العقاري من كليهما بما بصفتها .. مقترضين، ضاهين متضاهين
راهنين .

ومن حيث أن شركة الفجر للإنتاج الفني والثقافي والتي جمعت بين
الطامنة كشريك متضاهين والطامن كشريك موصى ، والتي يتنهل غرضها
في القيام بكافة الاعمال اللازمة لإنتاج وتوزيع الافلام السينمائية بجميع
انواعها وكذلك انتاج وتوزيع التسجيلات والمود الصوتية والاذاعية
وتسويق الاعمال المسرحية ونشر وطبع الكتب والمطبوعات ، لا تستقيم
شركة مدنية على مثل الشركات التي تنهض بأعمال مدنية لا تدخل في أعمال
التجارة ك تلك التي يقصر نشاطها على محض القيام بأعمال فنية أو علمية
أو الاستغلال المباشر للملكات الانسانية ما ينأى عن حظيرة الشركات
التجارية ، وانما لها في طبيعة نشاطها وعموم أغراضها التي تتناول توزيع
الافلام السينمائية والتليفزيونية بجميع انواعها وتوزيع التسجيلات والمواد
الصوتية وتسويق الاعمال المسرحية ، ما يدخل في عداد الاعمال التجارية
بطبيعتها بما يلزم ذلك حتما من شراء بنية البيع أو التلجيز وبعض عمليات
السمرة والوكالة بالعمولة ومقاولات التوريد والنشر التي تندرج في
عموم العمليات التجارية ، وعليه تدخل الشركة ضمن الشركات التجارية
دون خلاف بما تراوله من الاعمال التجارية على وجه الاعتياد والاحتراف .

ومن حيث أن الشريك المتضاهين في شركة التوصية البسيطة شأن
الطامنة يعد تاجرا بمجرد اشتراكه في تأسيس الشركة إذ تخطط شخصيته
بشخصية الشركة . ويسأل بغير حدود عن التزاماتها قانونا ، ومن وجه
آخر فانه بالنسبة الى الطامن ، فان ما فرط منه من الاعمال المتعلقة
بإدارة الشركة والتعامل باسمها وتمثيلها في بعض العقود والتعهدات على
ما تقدم بيانه ، وهو ما من شأنه الزامه على وجه التضامن بتيون الشركة
وتعهداتها وتعريضه لان يكون تاجرا شأن الشريك المتضامن بها - كل ذلك
انما يقطع باليقين بأن الطامنين انما زاولا على السواء أعمالا تجارية .

ومن حيث ان الثابت قانونا أن المشرع حظر على العاملين بموجب
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٨ لسنة ١٩٧١ ، ممارسة
بعض الاعمال اطلاقا حيث ورد الحظر بشأنها شاملا كاملا لا سبيل فيه
الى ترخص ولا منفذ الى استثناء مثل مزاوله الاعمال التجارية أو المضاربة
في البورصات أو لعب القمار في الاندية والمحلات العامة (مادة ٥٣ : ١١)

ومثل تلك المحظورات مما يتمتع على الموظف اتبائه في جميع الحالات فلا يعفيه من هذا الواجب أو يقلله من مسؤولياته إذن الجهة الادارية أو ترخيص الوزير المختص ذلك أن هذا الاذن أو الترخيص ينصب على غير محل ويتجرد من الاثر فلا يرفع المسؤولية أو يعفى من العقاب ، ولا ينفك الموظف برغم الاذن أو الترخيص مخاطبا بعموم الحظر القانوني الذي لا يملك الوزير أن يسقطه عنه ، مساءلا حين مخالفته . غاية الامر أنه في مقام وزن العقوبة وتقدير الجزاء لا مندوحة من أن يدخل هذا الاذن أو الترخيص — وان لم يستقم سببا من اسباب الاباحة وموانع المسؤولية — ضمن عناصر التقدير وبأسباب الخبرة ، بين العقوبات لانقضاء الانسب منها الذي يتحقق به الزجر في غير لين وينأى عن متن الشطط والامعان في الشدة .

ومن حيث أن الموظف الفنان — شأن الطاعة — لا ينفرد بحكم خاص يخرج به عن اطار القواعد المتقدمة يباح له في ظله مزاوله الاعمال التجارية أو ضروب محددة منها ذلك أن جل ما أختص به الموظف الفنان من قواعد خاصة واحكام متميزة في هذا المساق تقتضيها طبيعة العمل الفني الذي يرتبط بمقتضياته ، صدر به قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ — بناء على موافقة مجلس ادارة الهيئة والتي تنص مادتها الاولى على سريان احكام نظام العاملين الحنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن الفنانين العاملين بالهيئة فيما لم يرد به نص خاص في هذه اللائحة . والثابت في هذا الشأن أن هذه اللائحة ترد بصريح النص عين الحظر المقرر قانونا في شأن مزاوله الاعمال التجارية المنصوص عليها في القانون المشار اليه اذ تقضى المادة ٤٨ (ط) من اللائحة بأن يحظر على الفنان أن يزاول الاعمال التجارية وبوجه خاص أن يكون له أية مصلحة في اعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته » .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لم ينهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الاخرى في حصر الالامعالم المؤتممة ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها ، وانما سرد امثلة من واجبات العاملين والامعالم المحرمة عليهم كما نص على الجزاءات التأديبية التي تسوغ توقيعها على المخالفين منهم دون أن يفرض عقوبة معينة لكل مخالفة بالذات وانما ترك للسلطة التأديبية

بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأمله من عقاب في حدود
لانتساب القانوني المقرر . والمحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية عليا
أن تستلزم هذا النظام وتُسند قضاءها اليه في تقديرها للجزاء الذي
يناسب كل مخالفة . وعليه لما وما قرلدى المحكمة التأديبية — بغير أساس
— أن سلطاتها في أنزال الجزاء عن مخالفة مزاوله الاعمال التجارية مقيد
بعقوبة الفصل لا يتخطاها الى ما دونها وان انتهاء الخدمة هو الجزاء الكفيل
وحده بازالة أسباب المخالفة بمقولة أن سلطان المحكمة لا يطول الى منع
ممارسة العمل التجارى او الحيلولة دونه أصلا فان هذا الفهم ينطوى على
مخالفة للقانون وتعطيل لمقصود المشرع وحقيقة غايته في أن يفسح
للسلطة التأديبية خيار اختيار الجزاء الانسب في ضوء ظروف الواقعة
وما يلابسها من المقتضيات ولا سبيل بمعذ الى تفليط الجزاء عنها بمنظنة
أن المخالف لن يرتدع وان المخالفة ستظل ماثلة بأسبابها ومن يفلح جزاء
آخر دون انتهاء الخدمة في ردع المخالف عن ممارسة العمل التجارى ، ففى
ذلك حلول من السلطة التأديبية محل المخالف في نواياه وارادته وتاثيم
لمسلك مستقبلي له قد يبرأ من أسباب المخالفة وقد تثير العقوبة الاولى في
زجره وحمله الى جادة الاستقامة والحيلولة دون التبادى في موقف ثبت
بالبين تأنيبه ، والا فان باب الجزاء الاشد حال العود وعدم الردع قائم
غير مستغرق .

ومن حيث ان الطاعنين من شاغلى وظائف الادارة العليا بحسبان
ان الطاعن وكيل اول بوزارة الثقافة وان الطاعنة تدخل في هذا المستوى
قد عينت في وظيفة فنان مدير (١٢٠٠ — ١٨٠٠) . بقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٥ من يوليو سنة ١٩٧٦ وهى
من وظائف الادارة العليا وفق لائحة الفنانين العاملين بالهيئة رقم ٣٦
لسنة ١٩٧٥ المشار اليها ومن ثم فلا يوقع عليهما من الجزاءات التأديبية
الا تلك المقررة في شأن شاغلى وظائف الادارة العليا .

ومن حيث انه لئن كان الحكم المطعون فيه صادف التوفيق فيما ذهب
اليه عن مزاوله الطاعنين اعمالا تجارية على وجه يستنهض له مسؤوليتهما
التأديبية ، الا انه جانب حكم القانون فيما انتهى اليه من مجازاتها بالاحالة
الى المعاش بمنظنة ان انتهاء الخدمة هو الجزاء الوحيد الذى يتسنى توقيعه
في هذه الحالة وهو ما يقتضى له تعديل هذا الحكم اكتفاء بمجازاة الطاعنين

بمعقوبة التنبيه اخذاً بعين الاعتبار أن الطاعة رخص لها أكثر من مرة من الوزير المختص بممارسة العمل المؤتم كما وأن الطاعن صدر له مثل هذا الترخيص فيها يستوجب تخفيف المسؤولية والمعقوبة عنها .

(طعن ٢٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

يؤدى نص المادتين ٧٨ و ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة انه لا يجوز للموظف أن يؤدى أعمالاً للغير بهرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية كما لا يجوز له الجمع بين وظيفته وبين عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الاضرار بواجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها — مخالفة هذه الاحكام تستوجب المساءلة التأديبية أعمالاً لحكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اكتفاء المشرع بالمساءلة التأديبية دون الزام الموظف برد المبالغ التي قد يكون حصل عليها — أساس ذلك أن المادتين ٧٨ و ٧٩ المشار اليهما لم تتضمنا حكماً يقضى بالزام الموظف المخالف بالرد.

ملخص الحكم :

أن المشرع اذ نص في المادتين ٧٨ و ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة على انه لا يجوز للموظف أن يؤدى أعمالاً للغير بهرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية ، كما حرم عليه أن يجمع بين وظيفته وبين عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الاضرار بواجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها ، انما كان يهدف الى أن يحظر على الموظف تحقيقاً للمصالح العام ارتكاب هذه الاعمال واعتبر مخالفته هذه الاحكام خروجاً على مقتضى الواجب يستوجب المساءلة التأديبية أعمالاً لحكم المادة ٨٣ من قانون نظام موظفى الدولة السالف الذكر ، أما عن الزام الموظف برد المبالغ التي يكون قد حصل عليها في هذه الحالة فالأمر في ذلك مرجعه الى نصوص القانون . واذ جاءت المادتان ٧٨ و ٧٩ المشار اليهما خاليتين من الزامه بالرد في الحالة المذكورة فإن المشرع يكون قد اكتفى بالمساءلة

التأديبية يؤكد هذا النظر ان المشرع عندما أراد الزام الموظف بالرد نص عليه في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة اذ نص البند ١ من المادة ٩٥ من هذا القانون على تحريم الجمع بين وظيفة من الوظائف العابة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة وعضوية مجلس ادارة احدى الشركات وجعل الجزاء على مخالفة هذا الحظر في البند ٢ من هذه المادة الفصل والزام المخالف برد ما يكون قد قبضه من الشركة لخزائنة الدولة . وهذا هو ما انتهجه المشرع في قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧، بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، اذ نص القانون الاول في المادة ٦٠ منه على احقية صاحب العمل في ان يسترد ما اداة للعامل من اجر من مدة الاجازة اذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب صاحب عمل آخر ، كما قضى القانون الثاني في المادة ٨ بأن كل مخالفة لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة منه يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة علاوة على استرداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق ، فمن ثم وتطبيقا لما سلف فان وفاء مورث المدين للبلغ الذي حصل عليه لقاء عمله بشركة ديكارى اثناء قيام علاقته الوظيفية بهصلحة الجبارك على الوجه السالف بيانه ، يكون وفاء مبلغ غير مستحق عليه ويحق له استرداده .

(ملحق ٧١٦ لسنة ١٦ في - جلسة ١٨/٤/١٩٧٦)

(قاعدة رقم (٢٠٨))

المبدأ :

قيام العامل بعمل في احدى الشركات بغير اذن بذلك من جهة عمله - مخالفة ادارية تسوغ مساعته تأديبيا .

ملخص الحكم :

ان المدمى كا ن يعمل بالشركة الهندسية للتجارة والمقاولات فبسل تعيينه بوزارة الاقتصاد واعترف في التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية انه بعد فتحائه بخدمة الحكومة استمر في العمل بالشركة المذكورة بعد

ظهر يوم الخميس من كل اسبوع مقابل ٣٢ جنبها شهريا وهو المرتب ذاته كان يتقاضاه من الشركة قبل تعيينه بالحكومة وقرر أنه لم يحصل على اذن بذلك من جهة العمل ، وعلى ذلك فانه يكون ثابتا في حقه (الدمى) بخلافه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذي يحظر الجمع بين وظيفتين والتانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة الذي يحظر العمل في الشركات الا بترخيص من الجهة المختصة وهو ذنب ادارى يسوغ مضاطة الدمى تاديبيا .

(طعن ٢٧٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

جمع الموظف بين وظيفته وبين عمل آخر في جهة أخرى - تحصله بذلك على مرتبين أحدهما من الجهة الادارية دون أن يؤدي اليها عملا ما مقابلا له - يعد من قبيل المخالفات المالية .

ملخص الحكم :

أن المخالفة المنسوبة إلى الطامن وإن كانت تعد من ناحية ذنبها اداريا لاخلال الطامن بواجباته وظيفته حيث جمع الى وظيفته عملا آخر في جهة أخرى الا أن ما ارتآه يعتبر من ناحية أخرى مخالفة مالية جسيمة وتغلب على تكييف طبيعتها الناحية المالية وتتدخل بهذه المثابة في عموم نص الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا إذ استحال الطامن لنفسه أن يحصل في الفترة من اول ديسمبر سنة ١٩٥١ حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ على مرتبين أحدهما من الجهة الادارية دون أن يؤدي اليها عملا مقابلا لهذا الاجر مما يعد اهمالا جسيما في اداء واجبات وظيفته مما يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ويمس مصلحتها المالية وهي بهذه المثابة تتدرج تحت حكم الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا .

(طعن ١٤٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الحظر الوارد في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - يستهدف منع قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة ولو كانت تلك العلاقة عرضية أو مؤقتة - المحظور ليس فقط رابطة التعاقد بل قيام رابطة العمل - سريان هذا الحظر بالنسبة الى فروع الشركات الاجنبية المكتنة بمصر .

بمخلص الحكم :

ان الاصل ان الموظف المرخص له من جهة الادارة المختصة في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية ان يقوم بمزاولة هذه المهنة دون قيد الا بما ينص عليه صراحة في القانون من مراعاة الحكمة التي يستهدفها المشرع ، وقد نصت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على النحو السالف بيانه على هذا الحظر بالنسبة لموظفي الحكومة مع التوسع في نطاقه يجعله مطلقا يتناول العمل في الشركات ولو بصفة عرضية ثم جاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ معدلا بالمادة سالفة الذكر فلكبت هذا الحظر ولو كان مرخصا للموظف في العمل خارج وظيفته ، ووضحت المذكرة الايضاحية للقانون حكمة هذا الحظر ويستخلص منها ان هدف المشرع من تعديل المادة ٩٥ وهو حظر قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة يتحقق ولو كانت تلك العلاقة عرضية او مؤقتة وأن المحظور ليس فقط التعاقد بل قيام رابطة العمل ، بمعنى ان القانون حظر على الموظفين العموميين تادية أى عمل للشركات المساهمة الا بترخيص يصدر من مجلس الوزراء (رئيس الجمهورية حاليا) بديل ما جاء بذلك القانون من حظر القيام بأى عمل للشركات ولو بصفة عرضية او على سبيل الاستشارة ، وعلى ذلك فليس من شك في انطباق هذه الاحكام على الطبيب الحكومى المصرح له بمزاولة المهنة خارج نطاق الوظيفة وفي غير اوقات العمل الرسمية « الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٩ القضائية جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ » وكما يسرى هذا الحظر بالنسبة الى العمل في شركات

المساهمة فانه يسرى أيضا بالنسبة الى العجل في فسروع الشركات الاجنبية الكائنة في الجمهورية العربية المتحدة عملا بنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه التي تنص بتطبيق احكام المواد من ٩٢ الى ٩٨ من القانون على ما يوجد في مصر من فسروع او بيوت صناعية او مكاتب لشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التي لا تتخذ في مصر مركز ادارتها او مركز نشاطها .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الحظر الوارد في المادة ٩٥ بن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على الجمع بين وظيفة عامة وبين عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية باى عمل فيها ولو كان على سبيل الاستشارة سواء كان ذلك بأجر ام بغير أجر ولو كان الموظف حاصلًا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة — جزاء مخالفة هذا الحظر هو الفصل من الوظيفة العامة بقرار من الجهة التابع لها الموظف — لجهة الادارة فصل الموظف بقرار منها او احالته الى المحاكمة التأديبية ان رأت وجها لذلك — اختيار احد السبيلين من صميم عمل الادارة بلا معقب عليه من جهات القضاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه تنص على ما يأتى — بند ١ — لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة او عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية باى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة ، سواء اكان ذلك بأجر ام بغير أجر حتى ولو كان حاصلًا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء ان يرخص

في الاستغفال بمثل هذه الاعمال يمتنع اذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها . - بند ٢ - ويفضل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك . . . » ومفاد هذا النص ان المشرع قد خول جهة الادارة الحق في فصل الموظف بقرار منها متى تحققت من وقوع المخالفة الا انه مع ذلك لا يوجد ما يمنعه من ازالة الموظف الى المحاكمة التأديبية بدلا من فصله بقرار منها اذا ما رأت وجها لذلك واختيارها أحد السبيلين هو عمل من صميم اختصاصها ولا معتقب عليه من جهات القضاء ومن ثم فان هذا الوجه من اوجه الطعن على غير اساس .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٩٠ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

التفويض للموظف في مباشرة مهنته خارج وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية - للموظف ان يقوم بمزاولة هذه المهنة دون قيد الا ما ينص عليه صراحة في القانون - الحظر الوارد بالفقرة الاولى من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ممثلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ - يسرى على الطبيب المرخص له في مزاولة مهنته في عيادته الخاصة - تقاضى الطبيب لاجره من الشركة المؤمن لديها على العمال لا يؤثر على قيام رابطة العمل بينه وبين الشركة التي يعمل بها هؤلاء العمال - حق الطبيب قبل شركة التأمين - اساسه الاشتراط لمصلحة الغير .

ملخص الحكم :

ان الاصل ان الموظف المرخص له من جهة الادارة المختصة في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية ان يقوم بمزاولة هذه المهنة دون قيد الا ما قد ينص عليه صراحة في أحد القوانين مراعية لحكمة يستهدفها المشرع .

اذ كانت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بغض

الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه :

١ - لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتقاضى صاحبها مرتبا وبين ادارة عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال . ولو بصفة عرضية باى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء اكان ذلك بأجر أم بغير أجر حتى ولو كان حاصلًا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يفعله العمل خارج الوظيفة العامة . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال بمثل هذه الاعمال بمقتضى اذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها .

٢ - وينصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد تبضه من الشركة لغزاة الدولة .

وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير حكمة هذا الحظر ، وهى تنزيه الوظيفة العامة . . وليس من شك في أن الحظر الوارد بالفقرة الاولى من هذه المادة يسرى على الطبيب نصف الوقت المرخص في مزاوله مهنته في عيادته الخاصة فيحظر عليه القيام باى عمل من الاعمال التي مدتها تلك الفقرة .

ومتى ثبت أن الطبيب المطعون ضده قد تعاقد مع الشركات المساهمة الثلاث سائلة الذكر لعلاج الماعلين بها فانه بلا شك يكون قد خالف الحظر المنصوص عليه بهذه الفقرة ما دام أن مجلس الوزراء لم يرخص له في ذلك بمقتضى اذن خاص فضلا عن أن هدف المشرع من نص هذه الفقرة هو حظر قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة وهذا الهدف يتحقق ولو كانت هذه العلاقة بصفة عرضية — أو مؤقتة وأن المحذور ليس فقط رابطة التعاقد بل قيام رابطة العمل بمعنى أن هذا القانون قد حظر على الموظفين العموميين تلبية اى عمل للشركات ولو بصفة عرضية أو على سبيل الاستشارة . ولما كان الغائب أن الطبيب

المطعون ضده قد تعاقد على تادية خدمة لحساب الشركات المساعمة
سائلة الذكر وباجر - وان كان يتقاضاه من شركة التأمين لان التزام هذه
الشركة الاخيرة حسبها تقدم مقصور على تادية اجر للطبيب المكور
فالطبيب بهذه المثابة له حق مباشرة قبل شركة التأمين لا يمكن تخريجه
إلا عن طريق الاشتراط لمصلحة الغير والعلاقة بينهما ليست علاقة عقدية
بل تنشأ هذه العلاقة العقدية مباشرة بين الطبيب والشركات الثلاث التي
تمثل رب العمل - المؤمن لها من جانب شركة التأمين وهذه الصلة المباشرة
الثابتة التي انتمت بين الشركات الثلاث والمطعون ضده تندرج من باب
اولى تحت حكم الفقرة سائلة الذكر .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

قيام العامل باحدى المحاكم الابتدائية بمزاولة الغناء ليلا مقابل اجر
لا يمس كرامة الوظيفة التي يشغلها ولا يخط من قدرها - ثبوت عدم
جصوله على اذن بذلك من السلطة المختصة - مجازاته في هذه الحالة
بالجزاء المناسب عن واقعة تادية اعمال للغير دون الحصول على اذن
من السلطة المختصة فقط .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت في الاوراق انه في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨١
ورد خطاب بدون توقيع السيد رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية ورد به
ان المدعو الموظف بالحكمة اخذ ٥٠ جنيا رشوة ليقوم
بعمل اجراء من صميم عمله ملكته لم يفعل شيئا ورفض رد المبلغ ، وانه
شخص بلا اخلاق لفظه اهله ويعيش بعيدا عنهم ويعمل مع العوالم
بالليل .

ومن حيث ان الاتهام المنسوب للطامن وهو الخاص بقبايه بالعمل
مع فرق العوالم باجر دون اذن من السلطة المختصة ثابت في حقه . ولا
كان المشرع قد اصدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء نقابة المهنة

الموسيقية ونص في المادة الثانية منه على أن تضم نقابة المهن الموسيقية جميع المشتغلين بفرق الغناء بأنواعه المختلفة والعزف بأنواعه المختلفة والتأليف الموسيقى والتلحين والتوزيع الموسيقى وقيادة الفرق الموسيقية والتاريخ الموسيقى ، ونص في المادة السادسة منه على أن يشترط لمن ين يقيم عضوا كاملا بالنقابة المذكورة : ١ - أن يكون متبعيا بجنسية جمهورية مصر العربية ٢ - أن يكون متبعيا بالاهلية المدنية الكاملة ٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالين ٥ - أن يكون حاصلا على شهادة دراسية من إحدى الكليات أو المعاهد الفنية المتخصصة ... أو أن يكون قد وصل إلى درجة من الثقافة والصلاحيات تعتدها لجنة القيد المذكورة وفقا للوائح الداخلية للنقابة ٦ - أن يكون مشتغلا بالمرح أو السينما أو بالموسيقى وفقا لما نص عليه في المادة (٣) من هذا القانون ولما كان مزاولة الطامن للغناء لا يمس كرامة الوظيفة التي يشتغلها ولا يحد من قدرها على مقتضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ولما كانت لائحة التحقيق والجزاءات الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٦٥١ لسنة ١٩٨٢ والتي تسرى على العاملين بالمحاكم قد قررت جزاء الانذار حتى الخصم ثلاثة أيام من الإجر من مخالفة تأدية أعمال للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية دون الحصول على إذن من السلطة المختصة لذلك فإن المحكمة ترى أن الجزاء المناسب للمخالفة الثابتة في حق الطامن وهى قيامه بالعمل مع فرق العوالم بأجر دون إذن من السلطة المختصة ، هو الخصم ثلاثة أيام من أجره .

(طعن ٨٧٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٥)

قائمة رقم (٢١٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ - حظر الجمع بين أكثر من وظيفة في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى - عدم إيراد جزاء على الموظف الذى يجمع بين وظيفتين بالمخالفة لأحكامه - لا يمنع من توقيع جزاء تاديبى عليه باعتبار الجمع مخالفة للقانون وخروجا على واجبات

الموظفة - ثبوت الحق لكل من الجهتين في توقيع الجزاء المناسب - مباشرة
أحدى الجهتين لهذا الحق يسلبه من الأخرى - أساس ذلك عدم جواز
مجازاة الموظف عن نيب واحد مرتين - توقيع احدى الجهتين جزاء تأديبيا
على المخالف بعد تركه العمل بها فعلا يجعل قرارها معدوما ولا يمنع الجهة
الأخرى من اصدار قرار بالمجازاة .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين
شخص على وظيفة واحدة - تنص أنه : « لا يجوز أن يعين أى شخص
في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو
الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » . ومفاد ذلك أنه لا يجوز
لشخص أن يشغل في وقت واحد أكثر من وظيفة في احدى الجهات المشار
إليها في النص المذكور .

ولئن كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لم يحدد جزاء
على من يخالف الأحكام الواردة به ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم جواز توقيع
جزاء على الموظف الذي يخالف أحكامه - فالجرائم التأديبية ليست محددة
في القوانين على سبيل البصر ، وإنما كل فعل يرتكبه الموظف يكون من
شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مخالفة القوانين واللوائح يعتبر جريمة
تأديبية يحق للجهة الادارية محاسبته عليها وتوقيع الجزاء المناسب عليه .

ومن حيث أن القاعدة المستقرة ، حتى قبل العمل بأحكام القانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ، هي أنه يتعين على الموظف أن
يتفرغ لأعمال وظيفته فلا يجمع اليها عملا آخر ، وعلى هذا الوجه فإن
الموظف الذي يخرج على هذه القاعدة يعتبر ذلك منه إخلالا بواجبات
وظيفية يستتبع حق الجهة الادارية التي يعمل بها في توقيع الجزاء المناسب
عليه .

ومن حيث أن المسلم أن الجهة الادارية المختصة بمساعدة الموظف
عما يرتكبه إخلالا بواجبات وظيفته هي الجهة التي وقعت فيها المخالفة .

ومن حيث أن شغل الموظف لأكثر من وظيفة يعتبر - على ما سبق -

أخلاقاً منه بواجبات كل وظيفة يشغلها ، مما يستتبع قيام الحق لكل جهة يعمل بها في توقيع الجزاء المناسب عليه لشغله وظيفته أخرى ، مع مراعاة أن مباشرة إحدى الجهتين لاحتها في توقيع الجزاء يسلب الجهة الأخرى هذا الحق ، إذ القاعدة المقررة مقها وقضاء أنه لا يجوز مجازاة الموظف عن جريمة واحدة مرتين .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون النقل البرى قد أصدرت القرار رقم ٣٢ بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ بمجازاة كل من الموظفين المشار اليهم بخمس خسة أيام من راتبه . ويبدو من هذا أن قرار الجزاء قد صدر بعد تركهم العمل نهائياً وانتهاء خدمتهم في هذه الهيئة — تعيينهم تعييناً جديداً في مؤسسة ضاحية مصر الجديدة وهى شخص قانونى مستقل عن الهيئة المشار اليها .

ومن حيث أنه متى كانت الهيئة العامة لشئون النقل البرى قد أصدرت قرارها التأديبى بعد انتهاء خدمة أولئك الموظفين بها ، وكانت القاعدة أنه لا يجوز تأديب الموظف بعد انتهاء مدة خدمته ، وكانت هذه القاعدة مطلقة بالنسبة الى موظفى الدولة حتى صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أضاف المادتين ١٠٢ مكرر و ١٠٢ مكرر ثانياً الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى أجاز اقالة الدعوى التأديبية على الموظف خلال خمس سنوات من تاريخ تركه الخدمة وفي هذه الحالة لا يجوز الحكم على الموظف إلا بمقتوبات معينة حددتها المادة ١٠٢ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — فإن قرار الهيئة يكون قد صدر مخالفاً للقانون ، وهذه المخالفة من الجسامة بحيث تصل بهذا القرار الى حد الاعتداء .

متى كان ذلك ، وكانت مؤسسة ضاحية مصر الجديدة عندها أصدرت قرارها في يوليو سنة ١٩٦٣ بتوقيع عقوبة الإنذار على هؤلاء الموظفين قد أصدرت هذا القرار في حدود اختصاصها فيكون قرارها هو القرار النافذ في حق أولئك الموظفين ، بعكس الحال بالنسبة الى القرار الصادر في شأنهم من الهيئة العامة لشئون النقل البرى فإنه — على ما سبق بيانه — قرار معدوم .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار رقم ٣٢ الصادر

من الهيئة في ٦ من مارس سنة ١٩٦٣ بمجازاة الموظفين المخورين بخمس خمسة أيام من مرتبهم قرار معدوم لصدوره من الهيئة بعد انتهاء خدمة المخورين بها . ويكون القرار الصادر من مؤسسة ضاحية مصر الجديدة في يوليو سنة ١٩٦٣ بتوقيع عقوبة الإنذار على أولئك الموظفين قرارا سلبيا لصدوره من الجهة المختصة ولقيامه على سببه .

(فتوى ١٨٥ في ١٦/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

اشتغال الموظف بلحدى شركات المساهمة في غير اوقات الفصل الرسمية دون ترخيص بذلك — غير جائز طبقا للمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — سريان هذا المنع سواء كان الموظف معينا على درجة بالميزانية او على بند المكلفات الشاملة وسواء كانت الوظيفة دائمة او مؤقتة — جزاء المخالفة هو وجوب الفصل بقرار اداري من الجهة الادارية متى تحققت من وقوع المخالفة — ليس ما يمنع الادارة من اعادة الموظف المخالف الى المحكمة التأديبية — الجهة المختصة بتوقيع عقوبة الفصل على الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة او لاعمال مؤقتة هي الوزير المختص دون المحكمة التأديبية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معطلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة او عضوية مجلس ادارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة جبرضية بأي عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة ، سواء اكان ذلك بأجر أم بغير أجر ، حتى ولو كان حاصله من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة .. ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال بمثل هذه الاعمال

بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها . ويفصل الموظف الذى مخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحجب من ذلك ، كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ، ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة » .

ونص المادة ٩٥ قد جاء مطلقا في تحريم الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة والاستغفال بأحدى شركات المساهمة ، ومن ثم فانه يتمين أخذ هذا النص على أطلاته ، وأعمال أحكامه في جميع الحالات التى يكون الشخص فيها شاعلا لأحدى الوظائف العامة ، أى يرتبط بالجهة الادارية التى يعمل بها بعلاقة وظيفية مستقرة تنظمها القوانين واللوائح ، ويتقاضى مقابل قيامه بأعباء تلك الوظيفة مرتبا شهريا أو مكافأة شهرية من خزانة الدولة سواء أكان معينا على درجة بالميزانية أو على بند المكافآت الشاملة ، وسواء كانت الوظيفة التى يشغلها دائمة أو مؤقتة ، أو كان تعيينه عليها بصحة دائمة أو مؤقتة ، باختلاف المصرف المالى أو وصف الوظيفة أو كيفية التعيين ، لا يفر من كون الوظيفة التى يشغلها الشخص — في جميع هذه الحالات — من الوظائف العامة ، التى لا يجوز الجمع بينها وبين الاستغفال بأحدى شركات المساهمة ، في تطبيق أحكام المادة ٩٥ من قانون الشركات المشار إليها . وعلى ذلك فان الموظف المذكور يخضع لأحكام المادة المذكورة — بصرف النظر من انه كان معينا على بند المكافآت الشاملة وليس على درجة بالميزانية ، ما دام انه كان يقوم بعمل وظيفية عامة — وكان من المتعين فصله من وظيفته لخالفته حظر الجمع بين الوظيفة العامة والاستغفال بأحدى شركات المساهمة — تطبيقا لحكم المادة ٩٥ من قانون الشركات سالف الذكر .

ومن حيث انه طبقا لصريح نص المادة ٩٥ من قانون الشركات ، فان فصل الموظف لخالفته حظر الجمع المشار اليه ، إنما يكون بقرار أدارى من الجهة الادارية التابع لها ، متى تحققت من وقوع المخالفة ، دون حاجة لاحالته الى المحاكمة التأديبية ، إلا انه يجوز للجهة الادارية أن تحيل الموظف المخالف الى المحاكمة التأديبية ، اذا رأت في ذلك مصلحة محققة وضمنا أوفى له فالاختصاص بإصدار قرار الفصل — في هذه الحالة — أصيل للجهة الادارية التابع لها الموظف المخالف ، التى لها أن تحيل

في شأن هذا الاختصاص إلى المحكمة التأديبية ، لتصدر حكمها بالنصل متى ثبت لديها وقوع المخالفة .

على أنه لما كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الأحكام الواردة في هذا القانون ، أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فالحكم بتوظيفهم وتاديبهم ونصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » . وقد صدر تنفيذاً لنص هذه المادة - قرار مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وأوفق به نموذج عقد استخدام ، تضمن أحكام التوظيف والتاديب والفصل الخاصة بالموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة ، وجاء البند (هـ) منه أنه « لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ، ويكون قراره نهائياً ، فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير » . وعلى ذلك فإن توقيع عقوبة الفصل على الموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة - أي على غير الموظفين الشاغلين وظائف دائمة بالميزانية - هو من سلطة الوزير المختص ، الذي له أن يصدر قراراً بفصل الموظف غير الشاغل لوظيفة دائمة بالميزانية ، دون الإحالة في هذا الخصوص إلى المحكمة التأديبية ، ومن ثم فإن فصل الموظف المعين على وظيفة مؤقتة أو لعمل مؤقت - أي غير الشاغل لوظيفة دائمة بالميزانية - الذي يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من قانون الشركات ، أنها يكون - بقرار من الجهة الإدارية التابع لها (الوزير المختص) ، وليس للمحكمة التأديبية أي اختصاص في هذه الحالة ، لعدم اختصاصها أصلاً بفصل الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة ، نظراً لانتفاء اختصاصها على تاديب الموظفين الشاغلين وظائف دائمة بالميزانية ، طبقاً لأحكام الفصل السابع من قانون موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن الموظف المذكور لم يكن معيناً على درجة دائمة بالميزانية إنما على بند المكافآت الشاملة ، ومن ثم فإن الوزير يكون هو المختص بتوقيع عقوبة الفصل عليه ، لمخالفته حظر الجمع المنصوص في المادة ٩٥ من قانون الشركات ، بمعنى أن الفصل يتم في هذه الحالة بقرار إداري

من الجهة التابع لها (الوزير المختص) دون الاحالة في شأنه الى الحكمة
التأديبية لعدم اختصاصها بجاراته تأديبيا في جميع الحالات .

(فتوى ٥٩١ في ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٢١٦) .

المبدأ :

حظر المشرع على الموظف امعالا معينة يعتبر القيام بها مخالفة
تأديبية تستوجب المؤاخذة . ومن هذه الاعمال ما أورثته المادة ٩٥ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

حظر المشرع امعالا معينة في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة
١٩٥٥ وأعتبر القيام بها بمثابة مخالفة تأديبية تستوجب توقيع العقوبات
المحددة في عجز المادة ٩٥ المذكورة على مرتكبيها . وتتمثل هذه الاعمال
المحظورة في ادارة أو عضوية مجلس ادارة إحدى شركات المساهمة أو
الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال بأى عمل فيها ولو على سبيل
الاستشارة وبغض النظر عن كونه عملا دائما أو مرضيا ، بلجر أو بدون
أجر . ولم يجعل المشرع حصول الموظف على ترخيص من جهة الادارة
بالقيام بالعمل خارج وظيفته سببا لإباحة أحد هذه الاعمال أو ممانعا من
العقاب . وعلى سبيل المثال فإن مراقب الحسابات بشركة مساهمة تختاره
الجمعية العمومية تربطه بالشركة علاقة عمل وبالتالي يدخل عمله في عداد
الاعمال المحظور القيام بها من الموظف العام الذى يقتضى مرتبا . ويعتبر
الاستاذ الجامعى المتفرغ في هذا المقام موظفا عاليا وما يتقاضاه من مكافأة
تدخل في عموم كلية المرتب .

(ملف ١٢١/٢/٢١ جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة — واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — المادة ٥٧ من هذا القانون — حظرها على العامل بالذات او بالواسطة مزاوله اى اعمال تجارية — هذا الحظر لا يشترط فيه اعتراف التجارة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه لا يجوز للعامل أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها . كما لا يجوز للعامل أن يؤدي أعمالاً للغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بأذن من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته . . ومع ذلك يجوز أن يتولى العامل بمرتب أو بمكافأة أعمال القوامه ، أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية إذا كان المشغول بالوصاية أو القوامه أو الغائب أو المعين له مساعداً قضائياً ممن تربطهم به صلة أو نسب لغاية الدرجة الرابعة . . وذلك كله بشرط إخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك .

كما تنص المادة ٥٧ على أن « يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة :
(١) (٢) أن يزاول أى أعمال تجارية ، وبوجه خاص أن يكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .
(٣) أن يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجلس إدارتها أو أى عمل فيها إلا إذا كان مندوباً عن الحكومة أو المؤسسات العامة أو وحدات الإدارة المحلية ، أو كان ذلك بترخيص من الجهة المختصة . (٤) . . . » .

ويتضح من ذلك أن المشرع يحظر على العامل مزاوله الاعمال التجارية . وهذا الحظر ، فضلاً عن تقريره بنص صريح ، يدخل كذلك

في نطاق حظر الجمع بين الوظيفة وبين أي عمل آخر لأن التجارة بطبيعتها من شأنها « الإضرار بأداء واجبات الوظيفة » كما أنها « لا تتفق مع مقتضياتها . ذلك أن الموظف يتمتع — باعتباره ممثلاً للشخص المعنوي العام — بقدر كبير من السلطة يهدف إلى تمكينه من تحقيق المصلحة العامة ، ويجب على الموظف ألا يستعمل هذه السلطة بقصد تحقيق مصلحة خاصة ولا سيما بقصد الأثراء .

والحظر المشار إليه لا يشترط فيه احترام التجارة ، أي مزاولة الأعمال التجارية بصفة مستمرة ومنتظمة ، بل أن مراد الحظر هو أن يزاول الموظف العام ما يعد عملاً تجارياً في مفهوم القانون التجاري وهو ما يتميز بعنصر جوهري هو المضاربة أي السعى للحصول على الربح .

(الفتوى ٩٣ في ١٥/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ

الصيد لا يعد عملاً تجارياً — تبعاً لذلك لا يعد من الأعمال التجارية بيع الصيد لما يصطاده من أسماك ولا شراء القارب أو استئجاره بقصد استعماله في الصيد — نتيجة ذلك أن قيام بعض العاملين بالدولة والقطاع العام بمزاولته هذه الأعمال لا يشكل مخالفة لأحكام المادة (٥٣) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة (٤٥) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أن البند رقم (١١) من المادة ٥٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينص على أن « يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة :

(١)

(ب) أن يزاول أي أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أي مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته ... »

وقد ورد ذات الحكم في البند رقم (٥) من المادة (٤٥) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن العمل التجارى هو العمل الذى يتعلق بالوساطة فى تداول الثروات ويتم بقصد المضاربة وتحقيق الربح ، وهذا التعريف لا يصدق الا على الاعمال التجارية بطبيعتها وهى تنقسم الى طائفتين . الطائفة الاولى منها يعتبر العمل فيها تجاريا ولو وقع منفردا كالشراء لاجل البيع او التاجر ، اما الطائفة الثانية من تلك الاعمال فلا تعتبر تجارية الا اذا صدرت على وجه المعاولة ، وتندمج فى هذه الطائفة الاخيرة الوكالة بالعمولة والتوريد والنقل .

ومن حيث أنه وفقا لاحكام المادة الثانية من القانون التجارى يلزم لاعتبار الشراء لاجل البيع او التاجر عملا تجاريا توافر شروط ثلاثة هى : أن يكون هناك شراء وان يرد الشراء على منقول وان يكون الشراء بقصد إعادة البيع او التاجر ، والشراء عنصر جوهري لاعتبار العمل تجاريا فلو باع شخص منقولا لم يحصل عليه بالشراء بل تلقاه دون مقابل عن طريق الهبة او الميراث مثلا او كان هذا الشيء ثمرة انتاجه ايا كانت طبيعة هذا الانتاج وسواء كان من طريق استغلال الموارد الطبيعية ، او المجهودات الفكرية او البدنية لا يعد عملا تجاريا ، وتطبيقا لذلك فنان الصيد بوصفه صناعة استخراجية واستغلالا للموارد الطبيعية لا يعد عملا تجاريا ولا يدخل فيما لذلك بيع الصيد لما يصطاده من أسماك فى دائرة الاعمال التجارية كذلك لا يعد عملا تجاريا شراء القارب أو استئجاره بقصد استعماله فى الصيد .

وترتبا على ذلك فان قيام بعض العاملين بالدولة او بالقطاع العام بزاولة اعمال الصيد بواسطة المراكب المملوكة لهم لا يعتبر عملا تجاريا حتى ولو قاموا ببيع ناتج صيدهم ولا تشكل مزاولتهم لتلك الاعمال أية مخالفة لاحكام المادتين ٤٥ ، ٥٣ المشار اليهما .

(فتوى ١١٦ فى ١٩٧٧/٢/١٣)

ثانياً — التردى في بواطن الشبهة

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى — خول مندوب الحاجز سلطة تأجيل البيع لأسباب جنية — استئجار صورة الزاد بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل اليه الزاد — سبب جدى يوجب تأجيل البيع — اتمام البيع رغم ذلك يعد ذنباً ادارياً — لا يعفى مندوب الحاجز عن المسئولية استناداً الى صدور امر رئيسه بتنفيذ البيع .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى والقوانين المعدلة له قد نص في المادة ١٤ منه على أن « لمندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جنية وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر وبصورته . . سبب التأجيل والى المعاد الجديد . . وبهذا يكون المشرع قد ناط بمندوب الحاجز سلطة تقدير ملامة اتمام بيع المحجوزات على هدى ما يستبينه من الظروف والملايسات التى تحيط بواقعة الحجز والبيع وخوله سلطة تأجيل البيع اذا ارتأى من الاسباب الجنية ما يبرر هذا التأجيل وأطلق يده فى تأجيل البيع لهذا السبب لاي عدد من المرات على ما هو مستفاد من عبارة النص حين تقرر بأنه كلما أجل مندوب الحاجز البيع أثبت بأصل محضر الحجز وصورته سبب التأجيل والمعاد الجديد . وقد استهدف المشرع من ذلك كسالة حقوق نوى الشأن والوصول بالمحجوزات الى أعلا ثمن يتحقق به صالح الخزانة العامة وما لا شك فيه أن استئجار صورة مزاد البيع بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل اليه الزاد من الاسباب الجنية التى توجب تأجيل البيع لاتخاذ الاجراءات المناسبة لاتاحة الفرصة الكفيلة ببيع المحجوزات بالثمن المعقول .

إن المدعى بوصفه مأور الحجز الذى قام بالإشراف على بيع المحجوزات وقد أرسى المزاد على زوجة مستاجر الفندق بمبلغ ٥٠٠ جنيه

وهذا الثمن على ما يبين من الأوراق لا يتناسب مع قيمة المحجوزات التي تتمثل في منقولات وحق إيجار فندق معروف بالقاهرة مكون من أربع شقق وإيجاره الشهري ١١٥ جنيهًا وما يزيد الربية في مناسبة هذا الثمن وفي جنية المزداد أن البيع رضى على زوجة مستأجر الفندق التي يعرفها المدعى شخصيا على ما هو ثابت من التحقيق ، وفي مزاد ضيق النطاق اكتفى فيه بالنشر في مكان البيع دون النشر في الصحف اليومية وذلك بالرغم من أهمية المحجوزات وقيمة الدين المحجوز من أجله والتي تستتبع أن يكون البيع بعد النشر في الصحف اليومية أعمالا للرخصة التي خولتها المادة ١٥ من القانون المذكور لاتاحة الفرصة لأكبر عدد من المزايدين للاشتراك فيه بدلا من قصره في الحدود الضيقة التي تم فيها بسبب الاكتفاء بالنشر بلصق أعلانه في مكان البيع ولقد كان من شأن هذه الملاحظات التي تثير شكوك في مجرى المزداد وأنه يسير لصالح مستأجر الفندق وليس حقوق الدولة وفي مناسبة الثمن الذي وصل إليه المزداد وتعتبر بهذه المثابة أسبابا جدية . كان يتعين معها على المدعى حرصا على حقوق الخزانة العامة ورعاية للامانة المكلف بها أن يبادر الى تأجيل البيع ويعرض الأمر على رؤسائه ويتدارس معهم فيها يتعين اتخاذه من إجراءات حرصا على حقوق مصلحة الضرائب .

ومن حيث أن المدعى وقد تنكب الطريق السوى وأرسى المزداد على زوجة مستأجر الفندق بالثمن البخس المشار اليه فإنه يكون قد أخل بما تفرضه عليه واجبات وظيفته من وجوب مراعاة الحق في العمل والحرص في أدائه على وجه يكفل حقوق الخزانة العامة ونوى الشأن ولا عناء فيها إبداء المدعى من أنه أتم البيع تنفيذا لتأشيرته رئيسه اليه بالبيع ذلك أن بوصفه مندوب الحاجز والمصرف على إجراء البيع منوط به قانونا سلطة تقدير ملامة المضي في البيع وتأجيله إذا توافرت الأسباب الجدية لذلك ، ومن ثم فإنه إذا ما تقامس في ممارسة هذا الاختصاص وقع تحت طائلة العقاب ولا يجديده إذن القاء تبعه مسؤوليته على رؤسائه في هذا الشأن . وبالإضافة الى ذلك فإن الإعفاء من المسؤولية استنادا الى أمر الرئيس مشروط ، وفقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي وقعت المخالفة في ظله بأن

ثبت العايل أن المخالفة كانت تنفيذاً لامر مكتوب بذلك صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

الموظف الذى يوقع على استمارة من استمارة الجوازات غير متهرب الى صحة البيانات يمكن أن يسأل تأديبياً عن ذلك ، ولا يجنيه ادماؤه بانه انما وقع مجاملة على ما جرى على العرف بين الناس .

ملخص الحكم :

يعتبر توقيع مابل على الاستمارة رقم ٢٩ جوازات بان بياناتها صحيحة بالمخالفة للواقع مخالفة تأديبية ، ولا يجوز الاستناد فى دفع المسؤولية عن ذلك الاستناد الى أن المادة جرت فى مثل هذه الاحوال على توقيع الشهادات والاستمارات مجاملة دون التحقق من صحة البيانات الواردة بها . واساس ذلك أن الامر لا يخلو من أحد أمرين : أولهما أن المتهمين على علم بعدم صحة البيانات الواردة بالاستمارة ويكون كل منهما قد اشترك مع صاحب الشأن فى ارتكاب جريمة التزوير بطريق المساعدة . وثانيهما أن يكون المتهم غير عالم بعدم صحة البيان وعندئذ يكون توقيع الجزاء الإدارى فى هذه الحالة مرده الاهمال فى تحرى الدقة والحقيقة فى البيانات المطروحة وعدم الاستجابة للتحذيرات المعروفة بالنموذج بتعميرىض الموقع للمسئولية .

(طعن ١١٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٧)

ثالثا — المخالفات الإدارية

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

احتفاظ الموظف بأصل محررات إدارية رسمية الفترة اللازمة لتصويرها فوتوغرافيا ولإرفاقها مع شكواه — يشكل ذنبا إداريا طبقا للمادتين ٧٦ و ٨٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صحة قرار مجازاته عن هذا الذنب .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الأوراق — موضوع مجازاة المدعى — قد أثبت فيها موظفون عوميون ، تعليقاً على ما تلقوه من المدعى من طلب الإجازة ، بياناتهم طبقاً للأوضاع القانونية كل في حدود اختصاصه وفي نطاق سلطته ، نهى بهذه المثابة محررات إدارية رسمية أقر نحوها واشترك في تحريرها موظفون عوميون بإلهم من سلطة خولتها لهم القوانين واللوائح ، فإذا ما احتفظ المدعى بأصل هذه الأوراق ، الفترة اللازمة حتى تمكن من تصويرها فوتوغرافيا فيكون قد خالف مضمون المادة ٧٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويكون الذنب الإداري قد وقع من المدعى وثبت في حقه وهو الذي استتبع توقيع الجزاء الإداري عليه بالخصم من مرتبه لمدة خمسة أيام ، فيكون القرار المطعون فيه ، والحالة هذه — قد صدر مطابقاً للقانون .

(طعن ١١٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

نكول المدرس من التصحيح رغم تمهده بذلك كتابة — يعد سبباً كافياً لإجازته .

ملخص الحكم :

أن نكول المدعى عن تصحيح أوراق الامتحان رغم تعهده بذلك كتابة يكفى لتحقيق السبب الذى قام عليه الجزاء التأديبى . وهو اخلاؤه بواجبات وظيفته والخروج على مقتضى التعاون مع ادارة المدرسة ، ولا يقدح فى ذلك اطلاقا أن عيده كان يصادف اليوم التالى لانه كان على بيته من ذلك حين قطع على نفسه عهدا بعدم التغيب فى يومى ٥ ، ٦ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وعدم مبارحة المدرسة الا بعد اتمام تصحيح أوراق امتحان الطبيعة العلمى فكان نكوصه عن الوفاء بالعهد مظهرا واضحا للاستخفاف بالواجب وعدم الحرص على التعاون مع المدرسة فى سرعة انجاز التصحيح الامر الذى يجعل الجزاء محولا على سببه ، ومستظلمنا استخلاصا سائفا من اصول ثابتة فى الاوراق .

(طعن ٢٠٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

نص القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بمادته الاولى على انه لا يجوز الحكم بازالة او تصحيح او هدم الاعمال التى تمت بالمخالفة للقوانين التى أوردتها حتى يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٦ — لا يعنى إلغاء هذه المخالفات او جعل البناء بدون ترخيص عملا مباحا — لا يعفى مهندس التنظيم من تحرير محضر المخالفة — الخطاب فى القانون انما وجه الى القاضى على النحو الظاهر جليا من عبارة النص — واجب مهندس التنظيم — العمل على تنفيذ قوانين البناء — ليس له أن يقيم من نفسه قاضيا ليحكم بتقديم المخالفة او عدم تقديمها .

ملخص الحكم :

انه من قول الطاعن بأن هذه المبادئ تنسحب عليها احكام القوانين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ — الذى نص فى ملته الاولى على انه « لا يجوز الحكم بازالة او تصحيح او هدم الاموال التى تمت بالمخالفة للقوانين التى أوردتها حتى يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٦ » ومن ثم فانه لم يتخذ

ضد المالك اجراء في شأن هذه المباني — فقد ردت المحكمة في حكمها المطعون فيه على ذلك بأن القانون المشار اليه لم يتضمن اعفاء المخالفين لاحكام قوانين البناء من جميع العقوبات المنصوص عليها بها بل جاء مقصورا على اعفائهم من عقوبة ازالة أو تصحيح أو هدم الاعمال بالنسبة للإنشائية والاعمال المخالفة ومن ثم لم يرفع عن مهندس التنظيم الواجب الذي تفرضه قوانين البناء من تحرير محضر واتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الاعمال المخالفة اداريا — على ما سبق بيانه — وقد أصابت المحكمة في ذلك وجه الحق لان القانون المذكور لم يلغ المخالفة ولم يجعل البناء بدون ترخيص عملا مباحا وبالتالي لم يعف مهندس التنظيم من تحرير المحضر خاصة وأن الخطاب في القانون المذكور موجه الى القاضي على النحو الظاهر جليا من عبارة النص .. ومن ثم فقد كان يتعين على الطاعن أن يشير في محضره الى وجود هذه المباني وأنها أقيمت بدون ترخيص بالمخالفة لاحكام قانون المباني .. ولا يعنيه من ذلك قوله — أن المخالفة تتقادم بمضي سنة والثابت أن هذه المباني قد أقيمت في سنة ١٩٥٦ وكان قد مضى وقت تحرير محضره المشار اليهما أكثر من سنة — ذلك لان واجب الطاعن ، بوصفه مهندسا للتنظيم أن يعمل على تنفيذ قوانين البناء فإذا اخل أحد بهذه القوانين فعليه أن يبادر فوراً بتحرير محضر بذلك يرسله الى الجهات المختصة لاقامة الدعوى الجنائية ضده وليس له أن يقيم من نفسه قاضيا ليحكم بتقادم المخالفة أو بعدم تقادمها .

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبحث :

قانون المباني رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٨ — اتخاذ اجراءات جنائية عن مخالفة احكامه او اللوائح المنفذة له — وقف الاعمال موضوع المخالفة بالطريق الإداري — من حق السلطة القضائية على اعمال التنظيم في هذه الحالة — تقاعس الطاعن بوصفه من القائمين على اعمال التنظيم من أن يشير في محضره الى اقامة الجنائي المخالفة حتى تتخذ بشأنها الاجراءات الجنائية ثم يعمل بالتالي على وقف الاعمال بالطريق الإداري — يستوجب مسأولته تأديبيا .

ملخص الحكم :

ان قانون المبانى رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ — الذى كان ساريا وقت ارتكاب المخالفة — ينص فى المادة ١٩ منه على أنه « اذا اتخذت اجراءات جنائية عن مخالفة لاحكام هذا القانون أو اللوائح المنفذة له كان للسلطة القائمة على اعمال التنظيم الحق فى وقف الاعمال موضوع المخالفة بالطريق الادارى » ومن ثم فكان يتمين على الطامن بوصفه من القائمين على اعمال التنظيم ، أن يشير فى محضره المتوه عنه الى اقامة تلك المبانى حتى تتخذ بشأنها الاجراءات الجنائية ثم يعمل بالتالى على وقف الاعمال بالطريق الادارى طبقا لصريح نص هذه المادة فان كان لم يفعل فيكون قد اخل بواجبات وظيفته متعينا بمساطفه عن ذلك .

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

محضر المخالفة المحرر تطبيقا لقانون تقسيم الاراضى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — لا يفنى عن تحرير محضر آخر تنفيذا لقانون تنظيم المبانى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ — لكل من القانونين مجال سريانه الذى شرع له — سبب المخالفة فى كل منهما مختلف — ادعاء الطامن أن العقوبة المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى هى الاشد — غير صحيح — الامر فى ذلك من شأن القضاء ولا يفنى عن وجوب تحرير محضر المخالفة .

ملخص الحكم :

انه عن قول الطامن — بأن ما اشار به فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بالاكتفاء بالمحضر الذى حرره قسم تقسيم الاراضى هو الاجراء السلمى طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لان العقوبة المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ هى العقوبة الاشد فقد زدت المحكة على ذلك بحكها المظنون فيه بأنه كان يتمين على الطامن ان يتمسك بما اشار به فى اول مارس سنة ١٩٥٠ بتحرير محضر آخر تنفيذا لقانون تنظيم المبانى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ وعدم الاكتفاء بالمحضر الاول الذى حرره

قسم تقسيم الاراضى بالتطبيق لقانون تقسيم الاراضى لان كلا من القانونين يسرى في مجاله الذى شرع له . . وهذا الذى قالته المحكمة صحيح قانونا . . وذلك لان لكل من القانونين مجال تطبيقه فضلا عن أن سبب المخالفة في كل منهما مختلف . مخالفة قانون تقسيم الاراضى سببها قيام المالك بالبناء قبل قيام مالك التقسيم بدفع تكاليف المرافق العامة بالمخالفة للمادة ١٤ من القانون المذكور . . اما مخالفة قانون تنظيم المباني فسببها قيامه بالبناء قبل الحصول على ترخيص سابق بالبناء بالمخالفة لحكم المادة الاولى من القانون المذكور . ولا صحة لما ذهب اليه الطاعن — من أن العقوبة المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى هي الأشد — ذلك لان العقوبة المنصوص عليها بهذا القانون عن قيام المالك بالبناء قبل دفع تكاليف المرافق العامة هي الغرامة فقط طبقا للمادة ٢٠ منه سائلة الذكر ، اذ لم تنص هذه المادة على اصلاح الاموال المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة المادة ١٤ من القانون المذكور . . . والغرامة ايضا هي العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ عن قيام المالك بالبناء قبل الحصول على ترخيص سابق بالبناء . . فضلا عن ذلك فان الطاعن قد أشار في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بالاكتهاف بالمحضر الذى جرده قسم تقسيم الاراضى . . وفي هذا الوقت كان قد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم المباني وعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في أول يوليو سنة ١٩٤٨ وهو يسرى بأثر حال ومباشر على ما أتاه المالك المذكور من بناء مخالفا لاحكام القانون وقد نصت المادة ١٨ منه على معاقبة من يبنى بدون ترخيص بالمخالفة لحكم المادة الاولى منه فضلا عن القرار بتصحيح أو استكمال أو هدم الاضلاع المخالفة بينما لم ينص قانون تقسيم الاراضى الا على الغرامة فقط — على ما سبق بيانه — وعلى ذلك تكون العقوبة الأشد هي العقوبة المنصوص عليها في قانون تنظيم المباني لا تلك المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى كما زعم الطاعن . على أن توقيع العقوبة الأشد أمر من شأن القضاء فهو الذى يحكم بها . فكان على الطاعن أن يشير بتحرير محضر مخالفة أخرى لمخالفة المالك للمادة الاولى من قانون تنظيم المباني بجانب محضر المخالفة المحرر له عن مخالفته المادة ١٤ من قانون تقسيم الاراضى ويترك الامر للقضاء ليحكم بالعقوبة التى يراها. طبقا للقانون الخاص وأن إحدى العقوبتين كما قالت الحكومة بحق — قد تنقضى لمسبب أو لاخر دون أن تنقضى العقوبة الأخرى .

المبدأ :

المادتان ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — للمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي ودخول مواقع الأعمال وأثبت ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الإجراءات المقررة بشأنها — مدى سلطاتهم واختصاصاتهم — مجرد تحرير محاضر المخالفات ليست الوسيلة الكفيلة بوقف الأعمال — للجهة الإدارية أن تلجأ بالطريق الإداري إلى التحفظ على مواد البناء والمهمات المستخدمة فيه ولها أيضا أن توقف الأعمال المخالفة في وقت مناسب — لا يكفي في هذا الشأن إرسال إشارات لقسم الشرطة لوقف الأعمال بالمقار طالما كانت هذه الإشارات لم يصاحبها متابعة جادة أو أية أعمال إيجابية من شأنها وقف الأعمال — مخالفة السلطات والإجراءات التي نظمتها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — مسئولية الموظف المختص .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وهو القانون الذي كان معمولا به عند وقوع المخالفة ، تنص بأن يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها وأثبت ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الإجراءات المقررة في شأنها ، وعليهم متابعة تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس المجلس المحلي المختص ببلية مقببات في سبيل تنفيذها كما تقتضي المادة ١٧ من هذا القانون بأن توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتفصيل بيانها بهذه الأعمال ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها . ومقتضى ذلك أنه كان يقع على المخالف بوصفه مديرا لمنطقة الإسكان أن يعتد بالإجراءات المنصوص عليها في القانون بالنسبة لما يقع من مخالفات في المباني ويعمل على متابعة

تنفيذ القرارات والاحكام النهائية الصادرة في شأن الاعمال المخالفة ، ووقف الاعمال المذكورة والتحفظ على الادوات والمهمات المستخدمة فيها وإبلاغ رئيس المجلس المحلى المختص بها بصادفه من عقبات في سبيل تنفيذ هذه القرارات وتلك الاحكام وقد أجمع شهود الواقعة الذين سمعت أقوالهم في التحقيق على أن مجرد تحرير محاضر المخالفات ليست كفيلا يوقف الاعمال وأنه كان يجب على الحى أن يطبق أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذى يسمح للجهة الادارية أن تلجأ بالطريق الادارى — الى التحفظ على مواد البناء والمهمات المستخدمة فيه كما أن لها أن توقف الاعمال المخالفة ولو اتخذ الحى هذه الاجراءات لتمكن وقف الاعمال المخالفة في وقت مناسب (اسـوال مدير عام الشؤون الفنية والتراخيص بمحافظة القاهرة حاليا — ورئيس اللجنة المشكلة لمعاينة العقار بجل التحقيق) ، وأشار الى ذلك كل من السادة مساعد محافظ القاهرة للشؤون الفنية والهندسية ، و مساعد المحافظ للمنطقة: الشباقية و و و و

ومن حيث أنه قد ثبت من البيان المتقدم أن أعمال التشطيبات وأستكمال المباني امتدت على القدر المتيقن الى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨١ أى أنها استمرت لمدة تقرب من ثلاث سنوات في عهد السيد دون اتخاذ إجراء جاد أو إجبارى في وقتها لأنه يكون مسئولاً لذلك وتكون المخالفة الاولى الموجهة اليه قائمة على اسباب صحيحة في الواقع والقانون ، ولا يخبر من ذلك أن السيدة بعثت بإشارة الى قسم الشرطة لوقف الاسكان في العقار المذكور في عهده طالما أن هذه الاشارات لم يصاحبها متابعة جادة ولا أية اعمال ايجالية من شأنها وقف الاعمال كما لم يتم بالاوراق دليل على أن الحال أبلغ. رئيسه بها بصادفه من عقبات في هذا الشأن أن كان هناك ثمة عقبات

(طعن ٥٨٢ لسنة ٢٩ قى — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

صدور احكام بالتصحيح والازالة — تراخى الموظف المسئول عن سحب صور الاحكام فور صدورها وعدم الاسراع في تنفيذها قبل ان يتمادى المالك في اعمال البناء يشكل مخالفة تأديبية في حق الموظف المختص — أساس ذلك : حجية الاحكام — لا يجوز الادعاء بان قيام المالك ببناء ادوار أخرى يتعذر منه تنفيذ الاحكام الصادرة والا كان مؤداه تمادى المالك في مخالفاته — تقامس جهة الادارة عن تنفيذ الاحكام الصادرة بالتصحيح والازالة هو امر فيه اهدار كامل لحجية الاحكام التى تسمو على النظام العام — مسئولية الموظف المختص .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن تراخى المحال في القيام بواجبات وظيفته والسعى الحثيث لتنفيذ قرارات ايقاف الاعمال المخالفة ، والاحكام الصادرة بتصحيح الاعمال المخالفة ان المحال لم ينشط الى المطالبة بصور الاحكام الصادرة في هذا الشأن الا في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ بالنسبة للاحكام الصادرة بشأن المقار في الدماوى رقم ٣٨٠ لسنة ٧٧ القضائية بجلسة ١٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ ، رقم ٤٢٣ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، ورقم ٥٨٤ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة اول ابريل سنة ١٩٧٨ ، ورقم ٩٢٩ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة اول ابريل سنة ١٩٧٨ ، كما انه لم يطلب صور الاحكام الصادرة في الدماوى رقم ٩٧٨ لسنة ٧٧ القضائية بجلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٨ ، ورقم ١٠٩٧ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٤ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٣٨٢ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٥٠٤ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، لم يطلب صور تلك الاحكام الا في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨١ ، كما لم يطلب صورة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧١ لسنة

٧٨ القضائية بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ الى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨١ ، وهو أعمال بين لما يترتب على التراخى في سحب صور الاحكام فوز صدورها من اهمية بالغة تتعلق بطلب استئنافها اذا كان لذلك وجه وبالإسراع في تنفيذها قبل أن يتبادى المالك في أعمال البناء .

وغنى عن البيان في هذا الشأن أن الحكم له حجية لا يجوز معها الادعاء بأن قيام المالك ببناء أدوار أخرى يتعذر معه تنفيذ الاحكام الصادرة والا كان معنى ذلك تبادى المالك في مخالفاته وتغامس جهة الادارة عن تنفيذ الاحكام الصادرة بالتصحيح أو الإزالة ، وهو امر فيه اهدار كامل لجبيع الاحكام التى تسبو على النظام العام .

(طعن ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

لائحة تقسيم العمل الداخلى وتوزيع الاختصاصات بالهيئة العامة للبريد - اختصاصات الشباك الخامس - فقد المراسلة صفة الاستعمال يجب توزيعها بالطريق العادى - حفظها بالشباك الخامس تصت طلب المرسل اليه - يعتبر خطأ من الموظف يوجب مسئوليته الادارية .

ملخص الحكم :

لا محل لما يدفع به المظعون عليه المسئولية الادارية عن نفسه فيقول انه ، وهو المنوط به أعمال الشباك الخامس ، لا يملك مخالفة تاشيرات ملاحظ قسم الموزعين ووكيل الوردية (بالنظر) أى بالحفظ في الشباك رقم (٥) فهذا دفاع مردود ، لا يستقيم وصريح بنود جدول تقسيم الاعمال الذى يحدد ويوضح اختصاصات كل موظف بقلم التوزيع . فقد جاء بالفقرة الثانية من اختصاصات الشباك الخامس أى شباك حفظ المراسلات المفيدة بقسم التوزيع : (استلام المراسلات المسجلة من قسم التسجيل الوارد بموجب ايصال مؤقت من المراسلات المعنونة - شباك البريد - سواء أكانت معنونة باللغة العربية أو الافرنجية برسم مصريين أو اجانب - ثم استلام جميع المراسلات المرتدة من قسم السعاه بالتسجيل الوارد بعد التأكد من صحة

التأثيرات المبينة عليها) ثم جاء في فقرة أخرى من اختصاصات الشباك الخامس في جدول تقسيم الاعمال : (وعمل المجهود اللازم من مداومة البحث من المراسلات الخالية من العنوان او الغير معروف عناوين اصحابها لتوزيع ما يمكن توزيعه منها . وذلك بالاشتراك مع حضرة رئيس الوردية بالتسجيل الوارد) فالمطعون عليه مكلف ، بمقتضى لائحة تقسيم العمل الداخلى وتوزيع الاختصاصات ، بمراجعة صحة التأثيرات المبينة على المراسلات ، ومن الواجب عليه تلافي ما قد يكون بها من اخطاء . ولو كان المطعون عليه قد اتبع هذه التعليمات والتزم حدود احكامها وبذل من العناية والدقة قدرًا يسيرًا لما ماته أن الخطاب وقد انقلب تكليفه من مستعجل له طرق توزيع معينة ، الى عادى تجرى عليه احكام التعليمات المتعلقة بطرق التوزيع العادى والخطاب في ذات الوقت يحيل تفسيره الموزع الاول بان الشقة (محل اقامة المكتب) مغلفة ولكن للشركة صندوق بريد معروف رقم ٩٣٧ فكان يتعين عليه لزما أن يرجع إلى من اشاروا قبله بالتوجيه الخاطيء المخالف للوائح والتعليمات ، ولاستطاع ان يدرك أنه لا يجوز الاحتفاظ بمثل هذه المراسلة في ادراج الشباك الخامس لان هذه المراسلة ليست من نصيب هذا الشباك في التوزيع اللاتحى السليم . وتأسيسا على ذلك يكون المطعون عليه قد اعمل في أداء وظيفته ويكون القرار الوزارى بتوقيع الجراء الادارى عليه قد قام على سببه .

(طعن ١٤٢٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

مخالفة الموظف التعليمات الادارية — تشكل مخالفة مسلكية ينفي مسؤولته عنها تأديبيا — لا سبيل الى هذه المسؤولية بذريعة أنه لم يكن على بينة من هذه التعليمات متى كان بوسعه العلم بها — اطراد العمل على مخالفتها — لا يشفع في حد ذاته في هذه المخالفة .

ملخص الحكم :

ان مخالفة الموظف للتعليمات الادارية تشكل مخالفة مسلكية ينفي

مساطرته عنها ، ولا سبيل الى دفع مسئوليته بذريعة انه لم يكن على بينة منها متى كان بوسعة العلم بها ، اذ الاصل انه يجب على الموظف أن يقوم بالعمل المنظوم به بدقة وأمانة وهو الاصل الذي رددته المادتان ٧٣ من قانون نظام موظفى الدولة و٢٤ من قانون العاملين ، ومن مقتضيات هذه النقطة وجوب مراعاة التعليمات التى تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل ، وعلى الموظف أن يسعى من جانبته الى الإحاطة بهذه التعليمات قبل البدء فى العمل فان تراخ فى ذلك مخرج عليها عن غير قصد فقد حقت مساطته . ذلك أن أطراد العمل على مخالفة التعليمات الإدارية فى الفترة السابقة على اضطلاع الموظف بامبار وظيفته لا يشفع فى حد ذاته فى مخالفة هذه التعليمات ، اذ الخطأ لا يبرر الخطأ .

(طعن ٩٣٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٣)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

اغفال العامل ذكر بيانات مدة خدمته السابقة عند اعادة تعيينه —
يعتبر ذنباً ادارياً .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه وإن كان ذكر مدة الخدمة السابقة أمراً مقررراً لمصالح العامل لحساب مدة الخدمة المذكورة ضمن مدة خدمته فى العمل الجديد إلا أنه فى ذات الوقت مقرر للمصالح العام للوقوف على مدى صلاحية العامل للوظيفة الجديدة . من عبءه مما يندرج حله عدم ذكر هذه المدة يحد أخلاقاً بالواجب وينال من حسن السر والسلوك خصوصاً اذا ما تبين أن هذه البيانات أغفلت عمداً لإخفاء أمر كان من الممكن أن يمنع من التوظيف أو لتفادى استلزام موافقة الجهة التى كان يمثل بها العامل للالتحاق بالعمل فى الجهة الجديدة ومن ثم فإن اغفال المخالفتين ذكر بيانات مدة خدمتهما السابقة عند التحاقهما بالمستشفيات الجامعية يكون بدوره ذنباً ادارياً يوجب مساطتهما .

(طعن ١٠٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

الحصول على مصاريف الاثلاث دون نقله فعلا — مخالفة تاليسية
تستوجب المجازاة .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الاوراق أن قرار الجزاء الموضع على المدعى قد بنى على النتيجة التي أنهى إليها تحقيق النيابة الادارية بالمنصورة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦٨ وهي أنه « خلال المدة من ١٩٦٧/٩/١٩ حتى ١٩٦٨/٨/١٣ بمدرسة اتيبة الاعدادية بدائرة محافظة القنيطرة ، لم يؤد عمله بأمانة وتصر فيه تقصيرا أدى الى المساس بالمصالح المالية للدولة وخالف القواعد والاحكام المالية وسلك سلوكا لا يتفق والاحترام الواجب ، بأن :

١ — أقام بدون ترخيص بالحدى غرف مدرسة اتيبة الاعدادية منذ حضوره اليها في ١٩٦٧/٩/١٩ حتى نقله منها في ١٩٦٨/٨/١٣ .

٢ — قام بصرف مبلغ ٨١٤ مليون و١٤ جنيها كمصاريف نقل عنش من صدقا الى اتيبة في حين أنه لم يتم بنقل العنش .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد قطع بثبوت المخالفة الاولى بيننا اهدر الثانية لعدم توفر الدليل على وقوعها ، وخلص من ذلك الى الفاء القرار لعدم قيامه على كاهل سببه باعتباره أنه بنى على ثبوت ارتكاب المدعى المخلفتين سالفتي الذكر ، ولما كان من المسلم أنه ليس لحكمة الموضوع سلطة قطعية في مهم الواقع تقصر عنها سلطة هذه المحكمة ، ذلك أن رقابة حكمة الموضوع على القرارات الادارية رقابة قانونية تستهدف تعرف مدى مشروعيتها ، وهذا عين ما تتناوله المحكمة الادارية العليا ، عند رقابتها القانونية على الاحكام متى طعن فيها ، لذلك يتعين تقصى مدى تحقق ذلك الشطر من سبب القرار الذي اهدره الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على التحقيق الادارى الذى اجراه
مفتش التحقيقات بالادارة التعليمية ببيت غمر ، وعلى تحقيق النيابة الادارية
ان دفاع المدعى فى المخالفة الثانية - سائلة الذكر - يتحصل فى انه يوم
تنفيذه قرار نقله الى بلدة اتبيدة اصطحب معه بعض ائثته الخاص على
حسابه ثم شرع فى البحث عن مسكن ملائم فلم يوفق ومن ثم كلف القائم
بالنقل باعادة الاثاث الى بلدة بيت غمر ومن هناك نقله الى القاهرة وتكبد
فى سبيل نقل الاثاث من صدقا الى اتبيدة مبلغا لا يجاوز سبعة جنيهات
طالب به الجهة المختصة نصرفت اليه مرتب نقل قدره ٨١٤ مليم و١٤ جنيها
اى ما يعادل ربع مرتبه الشهرى وذلك طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ، ولما
كان المدعى قد اقر فى اعترافه بارتكاب المخالفة الاولى انه اتgam بالحدى غرف
مدرسة اتبيدة منذ نقله اليها فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ حتى نقله منها
فى ١٣ من اغسطس سنة ١٩٦٨ ، وهى مدة جاوزت أحد عشر شهرا كما
شهد كل من و ، والسيد وهم من مدرسى المدرسة
ويقيمون بالبلدة ، على هذه الواقعة و اضافوا اليها ان المدعى استخدم طوال
مدة اقامته بالمدرسة بعض ائثاتها واستخلصوا من ذلك انه لم ينقل الى اتبيدة
شيئا من ائثاته الخاص ، ولما كان ذلك وكان المكلف مملا الا يشرع الموظف
المنقول فى ثقل مائلقه واثاث بيته الخاص الا بعد حصوله على مسكن فى
الجهة التى نقل اليها ، فانه يخلص من القرائن سائلة البيان ان المدعى
لم يقم اصلا بنقل ائثاته الخاص من بلدة صدقا الى بلدة اتبيدة ، ومن ثم
يكون قد ارتكب المخالفة المنسوبة اليه بان حصل على مرتب نقل دون سبب
مشروع ، ذلك ان استحقاق هذا المرتب طبقا للائحة بدل السفر منوط بان
يكون نقل الاثاث قد تم فعلا بغير طريق السكة الحديد او عربات النقل من
الباب للباب .

(طعن ١١٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

اغفال اثبت ارقام الرشايشات عند تسليمها مما سهل استبدال غيرها بها - اعمال يستوجب المأخذة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان الادارة العامة للامداد والتبوين بالجهاز التنفيذى لخطوط كهرباء السد العالى اصدرت في ٨ من مارس سنة ١٩٧٠ امر بتوريد برقم ١٠٧ الى مؤسسة هشام للتجارة والتصدير والمقاولات لتوريد خمسين رشاشا جديدا لمعربات كراز وماز بسعر ٤٢ جنيه للرشاش الواحد . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠ ورد المورد رشاشات تبين من فحصها انها غير صالحة للاستعمال ، فاعيدت بالتالى الى المورد الذى قام بتوريد غيرها في ٢ من ابريل سنة ١٩٧٠ وقام عامل الاختبار بفحصها وحرر بذلك محضرا اثبت فيه ان الرشاشات سليمة وجديدة ومطابقة للمواصفات وان الفحص تم بالاشتراك مع اللجنة . وكان هذا الفحص بحضور المهندس رئيس قسم الوارد والسيد مندوب الوارد والمورد وعامل الاختبار ثم تسلم السيدان المذكوران الرشاشات وتوجه بها الى ادارة الامداد والتبوين حيث تسلمها أمين المخزن (الدمى الاول) بعد ان وقع على الفاتورة باستلام الرشاشات ثم حررت الاستمارة ١٩٤ ع.ح باضافة هذه الرشاشات الى عهدة المخزن وتضمنت هذه الاستمارة ما يفيد فحص الرشاشات في ٢ من ابريل سنة ١٩٧٠ بعرفة لجنة الفحص وقد اشر رئيس اللجنة على جانب هذه الاستمارة بعبارة « يقبل الصنف بقاء على تجربتها بالشئون الميكانيكية تجربة عملية كالتأشير على صورة خطابنا بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٦ ووقع عليها كما وقع امضاء اللجنة على الاستمارة المذكورة واضيفت الرشاشات الى عهدة المخازن وفي ٢ من يونيه سنة ١٩٧٠ صرف ١٢ رشاشا الى مخزن خط الواحات وكانت جديدة ثم تكشف ان الرشاشات التى صرفت في ٤ ، ٧ من يونيه سنة ١٩٧٠ كانت مستعملة وغير جديدة ولذلك فقد اعيدت الى المخزن وشكلت لجنة فنية لفحص الرشاشات فقامت

بفحصها وحررت بذلك محضرا أثبتت فيه رقم كل رشاش وحالته ، وانتهت الى أن منها ٢١ رشاشا غير صالح للاستعمال و ١١ رشاشا مستعملا وانتهى مستعملان وأربعة جديدة وأحيل الامر الى التحقيق الذى انتهى فيما انتهى اليه الى أن رئيس اللجنة لم يثبت نتيجة الفحص قرين رقم كل رشاش على حدة وذلك سواء أثناء الفحص الذى تم بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٧٠ او بالاستشارة رقم ١٩٤ ع.ح التى تم بموجبها ادخال الصنف فى عهدة أمين المخزن مما سهل استبدالها بعد الفحص بلخرى ثبت عدم صلاحية معظمها وما جعل من المتعذر معرفة ما اذا كانت الرشاشات قد استبدلت قبل اضافتها الى عهدة المخزن أم بعد ذلك ونسب الى المدعى الثانى (رئيس المخازن) انه وقع على الاستشارة ١٩٤ ع.ح بفحص الرشاشات توطئة لاضافتها الى عهدة أمين المخزن (المدعى الاول) رغم عدم اثبات ارقامها — باعتبار ان الارقام من مواصفات الصنف — الامر الذى جعل من المتعذر معرفة ما اذا كان استبدال الرشاشات قد تم دخولها الى عهدة المخازن أم بعد ذلك . ونسب الى المدعى الاول (أمين المخزن) انه وقع على الاستشارة ١٩٤ ع.ح بفحص الرشاشات توطئة لاضافتها الى عهده رغم عدم اثبات ارقامها الامر الذى جعل من المتعذر معرفة ما اذا كان استبدالها قد تم قبل الاضافة الى عهدة المخزن — أم بعد ذلك . وقد انتهى مجلس تلييب العالين بالجهاز التنفيذى لخطوط كهرباء السد العالى فيما انتهى اليه الى مجازاة المهندس رئيس اللجنة والمدعيان بالايكاف عن العمل بدون مرتب لمدة شهرين لكل منهم مع تحميلهم بواقع الثلث لكل منهم تكاليف اصلاح الرشاشات مضاعفا اليها المصروفات الادارية وقد بلغ مجموع هذه المبالغ ٨٥٠.٨١٠ جنيهها وذلك بعد ابعاد الاول عن العمل بلجان الفحص والوارد والاستلام واعمال المشتريات وابعاد الآخرين عن العمل بالامداد والتبوين .

ومن حيث ان سبب القرار القادى بوجه عام هو اخلال العامل بواجبات وظيفته او اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه فكل عامل يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو اوامر الرؤساء الصادر فى حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وأمانة انما يرتكب ذنبا اداريا هو سبب القرار أن يسوغ تأديبه فمتجه ارادة الإدارة الى انشاء أثر قانونى

في حقه هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والاضاع المترة قانونا وفي حدود النصاب المقرر فاذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة الاقتناع بان العامل سلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير او اهمال في القيام بعمله او اداء واجباته او على خروج على مقتضيات وظيفته او اخلال بكرامتها او بالثقة الواجب توافرها فيمن يقوم بأعبائها وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل والهوى فبنت عليه قرارها بادانة سلوكه واستنبطت هذا من وثائق صحيحة ثابتة في عيون الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون وحسبنا من الالفاء .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان مفاد الاوراق على ما سلف
البيان ان المدعى عليها اشتركا في عضوية لجنة فحص الرشايات رقم
١٩٤ ع.ح سائلة الذكر المواتع عليها منها فحص الاصناف ومقارنتها
بالاصناف المتعددة فانها اذ قبلت الرشايات مثار المنازعة توطئة لاضافتها
الى عهدة المخزن اكتفاء بما اثبتته رئيس هذه اللجنة من سبق تجربة هذه
الرشايات تجربة عملية في الشئون الميكانيكية وذلك دون اثبات ارقامها
في الاستمارة المذكورة على وجه تتحدد به اوصافها ومواصفاتها تحديدا نائيا
لاية جهالة فانها يكونا قد خرجا على مقتضيات وظيفتهما واخلا بها لخلالا
جسيما وذلك براهمة ان هذه الرشايات كانت محدودة العدد وعالية القيمة
وذات ارقام وكان اثبات ارقامها امرا تقتضيه ولا شك الاصول المخزنية
السليمة ومن اخس واجبات امناء هذه المخازن ومن شأنه التأكيد من ان
الاصناف الموردة منط الفحص هي تلك التي تم توريدها وثبت صلاحيتها
ويؤدى الى التعرف على المرحلة التي يحدث فيها التلاعب في الاصناف
الموردة او ما اذا كان ذلك قبل اضافتها الى عهدة المخزن او بعد ذلك ومن
ثم تتحدد مسئولية من يعيب بها ، ولا يصبح التلاعب فيها امرا ميسورا لكل
من تسول له نفسه ذلك كما حدث في الواقعة الماثلة ومن اجل هذا كله فقد
حرصت المادتان ١٥٦ من اللائحة المالية للهيئة و٢٣٣ من لائحة المخازن
والمشتريات على وجوب التحقق من نوع الاصناف الموردة والمنصرمة وعددها
ومقاساتها ووزنها ومواصفاتها وهو الامر الذي لم يتحقق بمجرد اثبات مدد
الرشايات الموردة دون أى بيان يحدد اوصافها او مواصفاتها ولا حاجة
فيها اثاره المدعيان من ان ايا من ماثورة التوريد او محضر لجنة التجربة

العملية لهذه الرشايات لم يتضمن أرقام هذه الرشايات لان ذلك كان ادمى الى اثاره الشك والريبة وكان يتطلب اعادة الامر الى الشئون الميكانيكية لاستيفاء البيانات الخاصة بهذه الرشايات وعلى الاخص ذكر ارقامها واذا لم يفعلا فانها بوصفها من امناء المخازن يكونا قد تصرفا في اداء واجبات وتظيفتها تقتصر ا جسيما ادى الى العبث بهذه الرشايات وما نجم من ذلك من اضرار وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد تام على سببه المبرر له بما لا وجه للنمى عليه ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر قد خالف حكم القانون جديرا بالالغاء .

(طعن ٧٩٩ لسنة ١٩ قى - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

تراخى الموظف فى الادلاء الى رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بهلك الموضوع وقد امتد سنوات ثلاثا ، وجاوز كل عذر مقبول ، يعد خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يبرر مؤاخضته تأديبياً - لا ينال من ذلك عدم وجود تعليمات توجب عرض مثل هذه الموضوعات على الرئيس بعد فترة معينة .

ملخص الحكم :

ان تراخى المدعى ، فى الادلاء الى رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بهلك الموضوع ، وقد امتد سنوات ثلاثا وجاوز بذلك كل عذر معقول ، ينطوى فى الواقع من الامر على استهانة سافرة بما يتطلبه الصالح العام وحسن سير المرافق العامة من السرعة الواجبة فى انجاز الاعمال والحرص على البت فيها فى الوقت المناسب ، وبهذه الحفاة فان تراخى المدعى على هذا النحو يعد خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يبرر مؤاخضته تأديبياً . ولا يفض من صواب هذا النظر ان رئيسه لم يلجأ بدوره الا الى استعجال الملف من قلم المحفوظات ملتزماً نهجه فى هذا الشأن ، ذلك انه كان حتما على رئيسه اذا ما اميته السبل ان يتصل بالجهات الرئيسية

صاحبة الاختصاص في الاشراف والرقابة على قلم المحفوظات لالزامه باداء واجباته وللنظر في امر المسمى فيه ، بما لم يكن معه بد من وجوب عرضه الامر في الوقت المناسب على الرئيس للتصرف . اما الاحتجاج بأنه لا توجد ثمة تعليمات توجب على المسمى مرض مثل هذه الموضوعات على رئيسه بعد فترة معينة ، يترقب على مخالفتها توفر عناصر الذنب الادارى ، فهو غير سائغ ياباه منطوق التدرج الرئاسى الوظيفى ، وما يستتبعه من وجوب عرض كل ما يمن للموظف من مشكل على رئيسه في الوقت المناسب وتلقى توجيهاته للانضمام في حلها على وجه يتحقق معه حسن اداء العمل . اما استباحة الموظف الانفراد بالعمل ، وقصوره في الالتجاء الى رئيسه في شأن معوقات انجاز هذا العمل لمعاونته على تذليلها ، وسكوته عن التصرف الايجابى الذى يفرضه عليه واجبه فيمثل السلبيه الضارة بعينها التى لا يستلزم امر تائيمها قيام تعليمات تنظم عرض الاعمال على الرئيس في امد معين . واذ تراخى المسمى في ابلاغ رئيسه بحقيقة الموقف في الاجل المناسب لتدارك عواقبه وظل سادرا في تهلونه ثلاث سنوات ، فانه يكون بذلك قد ارتكب ذنبا اداريا يبيح لجهة الادارة التدخل لتقويم مسلكه وانزال العقاب به .

(طعن ٢٢٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في لائحة المخازن عند تسليم المهدة يشكل ذنبا اداريا يسوغ مجازاة العامل عنه - لا يغير من ذلك ثبوت تسليم المهدة وتسليمها .

ملخص الحكم :

ان الطاعن تسلم الادوية الخاصة بالعلاج الشبالم من سلته واضحت بذلك في مهندته وكان يتعين عليه عندنا تسليمها الى كاتب الوحدة ليحتفظ بها في مخزنه ريثما يتم اعداد الصيدلية ، ان يقوم بحصرها وتحديدتها نوما ومقدارا ثم ينقلها الى عهدة المذكور وفق الاجراءات المنصوص عليها في

لائحة المخازن ولم يمار الطامن في أنه لم يتبع هذه الاجراءات بل لم يحصل من كاتب الوحدة على أى مستند يفيد تسليبه هذه الادويسة ، واذا كان المنسوب الى الطامن في هذه المخالفة هو الاهمال في اتباع الاجراءات المخزنية في تسليم ادوية العلاج الشامل الى كاتب الوحدة فانه لا يفيد بعد ذلك ثبوت تسلم الكاتب المذكور لهذه الادوية اذ أن جوهر المخالفة هو عدم تنفيذ ما نصت عليه لائحة المخازن في هذا الصدد ، ولا شك ان مخالفة تلك اللائحة يشكل ذنبا اداريا يسوغ مجازاة العامل عنه .

(طعن ٥٦١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

أموال مجلس الآباء ليست أموالا عامة — الاقتراض من أموال مجلس الآباء تحين تدبير الاعتماد اللازم — وجوب التقيد في الصرف بالقواعد الحكومية — أساس ذلك — سلطة ناظر المدرسة في الشراء بالأمر المباشر — حدودها — حلول أحد العاملين محل الناظر عند غيابه لا يلزمه باتهام الأعمال التي بدأها الناظر متى كانت مخالفة للقانون — أموال مجلس الآباء — خضوعها للتفتيش والمراجعة — لا يجوز للقائمين عليها أن يتصرفوا فيها وفق مشيئتهم .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن السيد الناظر بمدرسة منوف الثانوية الزراعية أرسل في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٦ الكتاب رقم ٥٢٤ الى مديرية التربية والتعليم بحافظة المنوفية يطلب فيه الموافقة على صرف مبلغ مائة جنيه للاتفاق معه على برائق المدرسة لتجهيتها للافتتاح في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٦ ولما استبطا وصول المبلغ المطلوب كلف سكرتير المدرسة بسحب المبالغ اللازمة للاتفاق منها على عملية الاصلاح من أموال مجلس الآباء المودعة بأحد البنوك ، وقام بتشكيل لجنة تتولى عملية الصرف من هذه المبالغ وقد كلن من بين امضائها المدعى الاول (الناظر) ولما انتدب السيد الناظر للعمل بالمديرية وقام المدعى الثاني بأعمال النظارة كلف

المسيد سكرتير المدرسة بسحب المبلغ الباقي من أموال مجلس الآباء ورخص للجنة بالاستمرار في عملها وقام في ١٩ من يولييه سنة ١٩٦٦ وبعد أن كانت عملية الإصلاح قد قاربت على الانتهاء بإرسال الكتاب رقم ٧٣ الى مديرية التربية والتعليم يستعجل إرسال مبلغ المائة جنيه السابق طلبها ودلالة ذلك واضحة في أن الالتجاء الى أموال مجلس الآباء للاتفاق منها على عملية الإصلاح انها كان على سبيل القرض وان النية كانت متجهة الى رد المبالغ التي أنفقت الى حصيله مجلس الآباء بمجرد ورود الاعتماد اللازم للصرف منه على الإصلاحات التي أجريت بالمدرسة من مديرية التربية والتعليم ومن ثم فقد كان يتعين أن تراعى عند صرف هذه المبالغ كافة الاجراءات التي يوجب القانون واللوائح اتباعها عند صرف الاموال العامة وبالتالي ينهار الاساس الذي استند اليه الحكم المطعون فيه في تبرئة المدعين مما اسند اليهما بشأن عدم اجراء الممارسة التي كان يوجب القانون اجراءها أو الاشتراك في اصطفاغ فوائد غير صادرة من جهة مطومة أو التسبب في ضياع حق الحكومة في الدفعة التدريجية بتجزئة فوائد الرملة بمقولة ان المادة ٣٩ من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٨ الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٦ بشأن مجالس الآباء والمعلمين تنص على أن للمجالس الحق في الصرف من أموالها دون التقيد باللوائح الحكومية وأن النشرة التي أصدرها وكيل وزارة التربية والتعليم في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ تنص على إعفاء المبالغ المنصرفة من أموال مجالس الآباء من رسوم الدفعة التدريجية لان تلك الاموال لا تعتبر اموالا عامة ولا حجة فيها يذهب اليه المدعيان من أن الاوراق قد خلت مما يفيد أن مديرية التربية والتعليم قد أذنت لهما في الاقتراض من أموال مجلس الآباء أو أنها خلت مما يفيد أن مديرية التربية والتعليم قد قامت بسداد هذا القرض توصلا الى القول بأن عملية الإصلاح تمت من أموال مجلس الآباء ذلك ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٨ الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٦ بشأن مجلس الآباء قد نظم اجراءات صرف أموال هذه المجالس وحدد الاغراض التي يمكن الصرف عليها من هذه الاموال فقد جاء في المادة العاشرة بند (٣) فقرة (و) أنه « لا يجوز صرف أى مبلغ من أموال المجلس الا بعد موافقته على الصرف والمجلس أن يفوض رئيسه في الصرف في الحالات الطارئة العاجلة في حدود عشرة جنيهات على أن يعرض الامر على المجلس في أول اجتماع له للتصديق على الصرف على الا تستخدم أموال المجلس الا في اوجه

النشاط المحققة لاهداف التنظيم والثابت ان صرف اموال مجلس الآباء تم دون موافقته ، وان رئيسه لم يكن مغوضا في الصرف ، هذا فضلا عن تجاوز الصرف الحدود التي يمكن التقيؤض فيها ، وان الصرف لم يكن في وجه من أوجه النشاط المحققة لهدف من الاهداف التي يعمل المجلس على تحقيقها ، مما لا يستقيم معه القول بأن المدعين كانت نيتهما متجهة الى الصرف من اموال مجلس الآباء ، والا لكان معنى ذلك ترديها في مخالفة أشد جسامة مما هو منسوب اليها وهي انهما قلما بالتعدي على اموال مجلس الآباء وذلك بصرف امواله دون موافقته وهو صاحب الحق في تقرير أوجه صرف هذه الاموال وفي غير الاغراض التي من أجلها حصلت وخصصت هذه الاموال .

أما ما ذهب اليه المدعيان من ان الصرف تم في حدود السلطة المخولة لناظر المدرسة في الشراء بالطريق المباشر طبقا لما تقضى به المادة ١١٨ من لائحة المناقصات والمزايدات ، فغير صحيح ، ذلك ان سلطة ناظر المدرسة في الشراء بالطريق المباشر مع التسليم بتوافر الشروط التي تجيز الشراء من هذا الطريق لا تتجاوز باعتباره رئيسا مطليا في حكم هذه المادة عشرين جنبها ، كما أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى الثاني (والناظر بالنيابة) من أنه كان يتم الاعمال التي بداها الناظر الاصلى للمدرسة ذلك أنه لم يكن هناك ثم الزام عليه بالاستمرار في اتمام الاعمال التي بداها ناظر المدرسة طالما أنها مخالفة للقانون ، ومن ثم فهو مسئول عن تصرفاته طوال مدة تيباه بأعمال النظارة ، وليس صحيحا كذلك ما ذهب اليه المدعى الاول (الناظر) من أن العضو المالي باللجنة هو الذي يسأل وهذه عن المخالفات المالية التي اقترفتها اللجنة ، ذلك أنه لم يكن هناك عضو مالي أو غير مالي باللجنة وإنما كان القصد من تشكيل اللجنة هو أن يتم الصرف بمعرفتها ، ولذلك فقد جرى تسميتها على لسان من سمعت أقوالهم في التحقيقات بلجنة الصرف ، فعملية الصرف لم تكن منوطة ببعض معين من أعضاء اللجنة وإنما كان يتولاها أعضاء اللجنة مجتمعين ، وقد تم الصرف بموافقتهم جميعا ، ومن ثم فإن مسئوليتهم عن الاخطاء التي وقعت فيها اللجنة مسئولية مشتركة .

ومن حيث أنه ليس بمجدد في نفي المخالفة الثلاثة المنسوبة الى كل من المدعين ما تفرعا به وأقرهما عليه الحكم المطعون فيه من أن التحقيق يوصى بأن أحد سائقي الجرارين اللذين استعملا في نقل الرمل هو المسئول عن تحرير فواتير بنقلات رمل على خلاف الثابت بدفتر تحركات الجرارين وباقراره مندوب الحجر ، طالما أن الثابت أنها اقرا الصرف بموجب هذه الفواتير وهي غير مستكملة للبيانات الضرورية التي يلزم توافرها حتى يمكن اعتبارها مستندا صالحا للصرف اذ لم تتضمن هذه المستندات اسم صاحب الحجر وعنوانه واسم مصدر الفاتورة والموقع عليها وتاريخ البيع والنقل واستلام الثمن وغيرها من البيانات التي كان يجب توافرها في المستندات المذكورة ، ولا شك أن واجب المدعين كان يقتضيها - حتى بالتراضى أن الصرف كان يتم من أموال مجلس الآباء - أن يتحرزا في اقرار الصرف بموجب هذه المستندات اذ أن عدم خضوع البالغ المنصرف من حصيلة مجلس الآباء للوائح الحكومية ليس معناه أن تقلت هذه الايوال من كل رقابة بحيث يسمح للقائمين عليها أن يتصرفوا فيها وفق مشيئتهم دون أى ضابط حتى ولو وصل الامر الى اصطناع المستندات التي لا تتفق والواقع ، فالمادة ٣٩ من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٨ السابق الاشارة اليها صريحة في خضوع اممال تحصيل وصرف هذه الايوال للتفتيش المالى والادارى والاجتماعى وليس اذل على اصطناع هذه المستندات من أن اللجنة التي شكلتها وزارة الاسكان لاعداد تقرير بنتيجة فحص المخالفات المنسوبة الى المدعين وغيرهم قدرت كمية البرمل التي يحتل أن تكون قد وردت تقديرا يقل بمقدار ثلث الكمية التي قيل أنها وردت فعلا وصرف ثمنها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم تكون المخالفات المنسوبة الى المدعين ثابتة في حقها ويكون القرار الصادر بجازاتها قد قام على سببه البرر له ، ويكون الحكمان المطعون فيهما وقد ذهبا غير هذا المذهب وقضيا بالفاء قرار الجزاء الموقع على المدعين قد خالفا القانون وأخطا في تأويله وتطبيقه ، ويتعين لذلك ألغائها والقضاء برفض دعوى المدعين مع الزامهما المصروفات .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

ترك الموظف للخدمة لا يترتب عليه الإفلات من المساطة التأديبية عما يكون قد ارتكبه أثناء قيام الرابطة الوظيفية .

ملخص الحكم :

أن واقعة ترك الخدمة لاى سبب كان لا يترتب عليها إفلات الموظف من المساطة التأديبية عما يكون قد ارتكبه في أثناء قيام الرابطة الوظيفية ، وإنما يكون من حق الجهة الادارية تنبئه ومجازاته عما جناه في حثها .

(طعن ٨١١ لسنة ٢ قى - جلسة ١٩٦٩/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

عدم قيام الموظف بالاضطرار عن تغيير حالته الاجتماعية اعتقاداً منه ان امانة الغلاء التي يتقاضاها تقل عن النصاب القانونى واثبات التحقيق انه لم يكن بحال مسئولاً عما تم صرفه اليه خطأ من امانة غلاء المعيشة - فان مجازاته عن تقصيره في الاضرار عن تغيير حالته الاجتماعية تكون لا سند لها من القانون .

ملخص الحكم :

مخالفة المطعون عليه للتعليمات والاحكام المالية لعدم تلباه بالاضطرار من تغيير حالته الاجتماعية في المدة من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، فان الثابت أن المذكور قد قدم اقرار الحاللة الاجتماعية في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ في وقت معقول ولم يذكر فيه اسم ابنه رفعت تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما انه ارفق بهذا الاقرار مذكرة قال فيها انه لم يذكره طبقاً لقرار مجلس الوزراء المشار اليه وانه يعتقد أن امانة غلاء المعيشة التي يتقاضاها تقل عن النصاب القانونى الذي يستحقه ومن ثم فانه لا ينبغي

تخفيضها بحال ، مما يشنع في حسن نيته ، ومن ثم فلا وجه لمؤاخذته باعتباره مقصرا في الاخطار من تغيير حالته الاجتماعية في المدة من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ لانه قد قدم الاقرار المطابق للقانون في ميعاد معقول ولم يثبت انه كان قد علم بقرار مجلس الوزراء المشار اليه في ميعاد معين — كما انه ولئن كانت هيئة البريد قد استمرت على الرغم من ذلك في أن تصرف اليه أتعانة غلاء المعيشة عدة سنوات باعتباره من ذوى الاولاد الثلاثة حتى تبينت خطاها ، حيث عدلت الاعانة المستحقة له اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ باعتباره من ذوى الولدين ، إلا ان التحقيق قد اثبت انه لم يكن بحال مسئول عن شيء من ذلك ، ومن ثم فان مجازاته عن تقصيره في الاخطار من تغيير حالته الاجتماعية ، تكون لا سند لها من القانون .

(طعن ٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

قيام الموظف بمباشرة العمل يوم عطلة المولد النبوي الشريف امتقادا منه أن إلغاء الاجازات يمتد ليشمل العطلات الرسمية ، لا يكون جريمة تأديبية .

ملخص الحكم :

انه ايا كان النظر في تفسير القرار الصادر بإلغاء الاجازات وهل يتناول اللغاء الاجازات الاحتياطية ثم أن اللغاء يشمل الاجازات الرسمية التي تعطى فيها مصالح الدولة فان قيام الطامن بمباشرة العمل في يوم عطلة المولد النبوي الشريف امتقادا منه بأن اللغاء يمتد ليشمل العطلات الرسمية التي تعطى فيها مصالح الدولة فان هذا العمل من جانب لا يكون جريمة تأديبية اذ ليس فيه أية مخالفة لواجبات وظيفته وهو أن دل على شيء مما يندل على حرص الطامن وفيرته على عمله .

(طعن ٢٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

خطأ أحد مأموى الضرائب في تدوين ونقل أرقام أحد التماذج الخاصة بمصلحة الضرائب (النموذج ١٨ ضرائب) — اعتباره من الأخطاء العادية التي يتعرض لها الموظف في حياته اليومية خاصة إذا كان هذا الخطأ خلال فترة التقادم التي تم فيها إخطار الممول بذلك النموذج — قيام المأمور بتغيير الأرقام المثبتة في صورة النموذج ١٨ المودعة بملف المأمورية بالكشف والمحو في غفلة من رئيسه المباشر. وذلك بعد إخطار الممول بلصل النموذج واكتشاف الخطأ في تدوين الأرقام — اعتباره خطأ جسيما وشخصيا يستوجب مسؤولية الموظف عن الأضرار التي أصابت الخزنة العامة بسبب خطئه الذي أدى الى سقوط حق الخزنة بالتقادم — تقدير التمييز المستحق للخزنة العامة عن الأضرار التي حدثت بسبب الخطأ الشخصي المصادر من الموظف يسقط حق الدولة بالتقادم — يكون يقرر ما فات على الخزنة العامة من اقتضاء الضريبة نتيجة هذا الخطأ وان كان لا يلزم أن يكون بمقدار الضريبة التي سقطت تماما .

ملخص الفتوى :

قام أحد مأمورى مصلحة الضرائب بإخطار أحد المولين بالنموذج ١٨ ضرائب بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥١ بتقدير أرباحه عن الفترة من أول يوليو سنة ١٩٤٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١٣٥٤ جنيها و ٩٥١ مليا ، ثم اتضح له بعد ذلك أن هذا النموذج قد أختوى خطأ حسانيا في رقم الإيراد ، يجعل قيمة الأرباح ٣٥٤ جنيها بدلا من ١٣٥٤ جنيها فلجا الى تعديل أسس التقدير وذلك بتعديل الأرقام المثبتة في صورة النموذج ١٨ ضرائب المودع بملف المأمورية حتى تضاد الأرباح المخطر بها الممول ١٣٥٤ جنيها .

وبتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ تم إخطار الممول بالنموذج ١٩ ضرائب على الأساس المعدل والمبين بصورة النموذج ١٨ ضرائب الموجودة بالملف العردي ، غير أن الممول تمسك في رده على النموذج ١٨ ضرائب بما وقعت

فيه المأمورية من خطأ ، وطمعن في التقدير ، فالحيل النزاع الى لجنة الطمن السادسة التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ببطالان الاجراءات السابقة على قرار الاحالة على لجنة الطمن ، تأسيسا على أن المأمورية أخطرت الممول بالنموذج ١٨ ضرائب ، وهو يخالف صورة النموذج المرفق بالملف ، ويحتوى أسس تقدير مغايرة للأسس الثابتة بالملف ، وعلى اثر صدور قرار لجنة الطمن أعادت المأمورية الاجراءات ، فأخطرت الممول بالنموذج ١٨ ضرائب في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ثم أرسلت النموذج ١٨ ضرائب في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥١ فطمعن الممول بالتقادم ، وأصدرت لجنة الطمن قرارها في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٥ بسقوط حق المصلحة بالتقادم من الفترة من أول يوليو سنة ١٩٤٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ . وطمعت المأمورية في هذا القرار الأخير وقضت محكمة القاهرة الابتدائية بجلسته ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ برفض الطمن وتأييد قرار لجنة الطمن المطعون فيه والزمته بمصلحة الضرائب بالمصروفات وقد قررت بمصلحة الضرائب مجازاة الموظف المذكور بخمسة يومين من مرتبه لتسببه في سقوط حق المصلحة في مطالبة الممول بالضريبة المستحقة عليه عن ارباحه في الفترة من أول يوليو سنة ١٩٤٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ووافق السيد وكيل وزارة الخزانة على ذلك في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٢ فأنتهى رأيها الى احقية الدولة في الرجوع على المأمور المذكور بمقدار الخسارة التي لحقت بخزانة العامة نتيجة خطأه ، وذلك استنادا الى أن تغيير الالتزام في صورة النموذج المودعة بالملف دون اطلاع الرئيس المباشر وفي غفلة منه ، أمر يباه بالتبصر ، لان من البديهيات التي لا يجب أن تغيب عن أدراك مأمور الضرائب وجوب تطابق النموذج المرسل الى الممول مع صورته المودعة ملف المأمورية ، فضلا عن أن هذا الفعل ايا كان الدافع اليه ، يدل على الرعونة وعدم التبصر ، فانه تصرف غير أمين لا يجوز أن يقع ممن كان في مثل وظيفة مأمور الضرائب ، ومن ثم فانه يكون خطأ شخصيا وقع فبه هذا الموظف مما يستوجب منطوقيته عن تعويض الضرر الذي أصاب الخزانة العامة .

وطلبت الوزارة عرض الموضوع مرة أخرى على الجمعية العمومية لإعادة النظر في الرأي الذي انتهت إليه ، وذلك إستنادا الى أنه وإن كان تصرف الموظف المذكور فيه شيء من الرعونة وعدم التبصر ، إلا أنه يشفع له في ذلك حسن نيته وكثرة الاعمال الملقاة على عاتقه في فترة التقدم التي يشهد فيها ضغط العمل ، ويتسم فيها العمل في مصلحة الضرائب بطابع السرعة لدرجة ترهق الاعصاب . وإن مناط الفترة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي هو سوء النية أو حسن النية ، وأنه لما كان الموظف المذكور لم يقصد من فعله الخطيء أى نفع شخصي وإن ما اجراه كان بحسن نية ، فإن خطأه لا يمكن اعتباره خطأ شخصيا . وأنه لا يمكن الجزم بوقوع ضرر محقق على الخزنة العامة طالما أن التدابير التي اجراها المأمور المذكور لم تنال إمام لجنة الطعن أو المحكمة ولو توقفت لهبطت كثيرا من الأرباح المقدرة ، بل ربما قدرت بخسائر ، لا سيما وأن اقرار الممول المقدم منه عن تلك الفترة كان متضمنا خسارة قدرها ٦٦٣٣ جنيهها و١٩٩ مليها .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من بولية سنة ١٩٦٢ ، فاستبان لها أن الخطأ المنسوب الى مأور الضرائب المذكور هو ارتكابه لخطئين :

الاول - أنه أخطأ في تدوين أو نقل الأرقام في النموذج ١٨ ضرائب ، والثاني - أنه بعد أن أخطأ الممول بأصل النموذج واكتشف الخطأ في تدوين الأرقام ، قام بتغيير الأرقام المثبتة في صورة النموذج المودعة بملف المأمورية ، بالكشط أو الجو ، وذلك في غفلة من رئيسه المباشر ، ودون أن يطلع أحد بما أتاه من تغيير ، وظل هذا التعديل طي الكتمان الى أن اكتشفه الممول .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بخطأ المأمور المذكور في نقل الأرقام وإثباتها في النموذج ١٨ ضرائب الذي أخطأ به الممول ، فإنه يعتبر من الأخطاء العادية التي يتعرض لها الموظف في حياته اليومية ، خاصة خلال فترة التقدم التي تم فيها أخطار الممول بالنموذج المشار اليه .

ولمينا يتعلق بالفعل الثاني الخاص بتغيير الأرقام المثبتة في صورة النموذج المودعة بملف المأمورية فانه يعتبر خطأ جسيما من جانب المأمور المذكور ، ذلك انه لا يعد من قبيل الأخطاء العادية التي يتعرض لها الموظف وإنما هو تجسيم للخطأ الاول الذي ارتكبه هذا المأمور باهمالة في نقل الأرقام هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الواقع يدل في جلاء على أن المأمور المذكور لم يجر ذلك التعديل الا لدافع شخصي محض ، وهو محاولة ستر خطئه في الأرقام ، وليس بصحيح ما تذكره الوزارة من انه كان حسن النية مدفوعا برغبته في عدم ضياع حق الخزانة العامة ، ذلك أن المفروض فيه هو أن يكون عالما بضرورة تطابق صورة النموذج المودعة بالملف مع الاصل المرسل الى الممول ، ولو انه اراد اصلاح الخطأ في نقل الأرقام لاتخذ اجراء من شأنه تصحيح الوضع في كل من الاصل والصورة ولكن الواقع انه قصد تغطية موقفه حتى لا ينكشف خطؤه أمام رؤسائه في المصلحة ، الامر الذي لا يمكن معه التسليم بأنه كان حسن النية ، ومن ثم فان خطاه هذا يعتبر خطأ شخصيا لا مصلحيا ، مما يستوجب مسئوليته عن تعويض الضرر الذي أصاب الخزانة ولهذا انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتاوها السابقة في خصوص هذا الموضوع .

لما كان من شأن الخطأ الذي ارتكبه مأمور مصلحة الضرائب سقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم ، وبالتالي تفويت الفرصة على هذه المصلحة في اقتضاء الضريبة المستحقة على ارباح الممول ، ومن ثم فان تقدير التعويض المشار اليه يكون بقدر ما فاتت على الخزانة العامة من الفرصة في اقتضاء الضريبة سبالة الذكر نتيجة لخطأ المأمور المذكور ، هذا مع مراعاة أن التعويض لا يتحدد بالضرورة بمقدار الضريبة التي سقطت بالتقادم — كما سبق أن قدرتها مصلحة الضرائب — إذ كان من الجائز أنه لو تعرضت لجنة الطعن أو المحكمة المختصة لموضوع الطعن سالف الذكر لهبطت بمقدار الضريبة أو لالفت التقدير أخذا باترار الممول ذاته الذي كان متفتنا خسارة قدرها ٦٦٣٢ جنيهها و١٦٦ مليها ، ولذلك فانه يتعين اعادة النظر في تقدير الضريبة المشار اليها ، وبالتالي تقدير التعويض الذي يرجع به على المأمور المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه فيما يتعلق بتقدير التعويض

الذى يرجع به على الموظف المذكور فانه يكون بقدر ما فوت من الفرصة على الخزانة العامة في اقتضاء الضريبة من الممول .

(فتوى ٥٥٠ في ٢٩/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

الدليل الإداري للعاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي — وظيفة مندوب المنطقة تحتل القمة من السلم الإداري على مستوى منطقة الإصلاح الزراعي ويتبعه تحت رئاسته أجهزة يستعين بها لاداء الاعمال الداخلة في نطاق رئاسته — هي وظيفة اشرافية على ما يتبعه من عاملين بالأجهزة التابعة له مناطقها اصدار توجيهات وتعليمات وتدوين تأثيرات يلتزم بها العاملون تحت رئاسته كل بحسب موقعة من الجهاز الذي يعمل به والموكول اليه تنفيذها — تنحصر مسؤولية المندوب في اتخاذ التدابير اللازمة من الناحية الاشرافية لتسيير العمل وتعريفه في حدود منطقته دون الاعمال التنفيذية التي تتم بمعرفة العاملين تحت رئاسته والتي يتولون القيام بها — عدم مسؤولية المندوب عن الاعمال التنفيذية وما ينجم عنها اذا ما تراخى في تنفيذها العامل المنعقد له الاختصاص بتنفيذها أو تنفيذها على وجه لا يتفق والتعليمات أو التوجيهات الصادرة من المندوب — اساس ذلك : لا يستقيم من الناحية العملية ولا يتماشى واصول التنظيم والإدارة ان يناط بمن تمنعده له رئاسة قطاع يتبعه أربعة أجهزة متخصصة متابعة تأثيراته وتعليماته بشخصه في الوقت الذي نظم التنظيم الإداري لسير العمل بالقطاع تنفيذها عن طريق عدد من العاملين لأغراض تنفيذ الاعمال التي تدخل في إطار كل جهاز وأن يتابع تنفيذها رئيس كل جهاز .

ملخص الحكم :

أنة بالإطلاع على الدليل الإداري للعاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي المتقدم من الحاضر عن هذه الهيئة بجلسة ٥ من مايو ١٩٨٤ يبين من خريطة البيان التنظيمي لمنطقة اصلاح زراعي الصادرة بالقرار ٩٠/١

بتاريخ ١٥ من أغسطس ١٩٦٨ أن وظيفة مندوب المنطقة — التي كان يشغلها الطامن — تحتل القمة من السلم الإداري على مستوى منطقة الإصلاح الزراعي — إذ أنه حسبها جاء بالقرار المشار اليه ليشغل وظيفة رئيس المنطقة — ويعمل تحت رئاسته وفقاً لما هو موضح بالقرار المذكور سبعة وستون موظفاً موزعين على الأجهزة الأربعة التي يستعين بها لاداء الأعمال الداخلة في نطاق رئاسته . وهذه الأجهزة هي الجهاز الزراعي وما هو ملحق به من جمعيات اصلاح زراعي ، الجهاز الهندسي ، الجهاز المساحي ، الجهاز الحسابي والكتابي وحسابات التعاون الملحقة به . هذا ، وفي مجال بيان واجبات واختصاصات العاملين بالهيئة جاء بالدليل الإداري منه ثالثاً — واجبات المندوب . (أ) الاشراف الفني ثم عدد تحت هذا العنوان الأعمال والأنشطة التي يشرف عليها المندوب (ب) الاشراف الإداري وعدد من تحت هذا العنوان ما له من صلاحيات تجاه العاملين داخل المنطقة بالنسبة لمئونتهم الوظيفية .

ومن حيث أن الثابت هنا تقدم أن وظيفة المندوب — التي كان يشغلها الطامن — منوط لمن يشغلها واجب الاشراف على ما يتبعه من عاملين بالأجهزة التي هو على رأسها . وذلك من خلال ما يتطلبه هذا الاشراف من اصدار توجيهات وتقرير تعليمات وتدوين تأشيريات يلتزم بها العاملون تحت رئاسته ، كل حسب موقفه من الجهاز الذي يعمل به ، والأعمال الموكلة اليهم تنفيذها . وفي هذا الشأن فإن مندوب المنطقة ، شأن الطامن تنحصر مسؤوليته في اتخاذ التدابير اللازمة من الناحية الاشرافية لتيسير العمل وتصرف في حدود منطلقه ... دون الأعمال التنفيذية التي تتم امحالا لها بمعززة العاملين الذين يرأسهم والذين يقولون القيام بها ، بما يترتب على ذلك من عدم مساهمته من هذه الأعمال التنفيذية وما ينجم عنها إذا ما تراخى في تنفيذها العامل المتعقد لها أو نفذها على نحو لا يتفق والتعليمات أو التوجيهات الصادرة اليه في هذا الشأن .

ومن حيث أن قرار وكيل الوزارة نائب مدير عام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٧٤٧/٥ الصادر بتاريخ ٢٥ من مايو ١٩٧٥ بمجازاة الطامن

بخصم يوم من راتبه بالتضامن مع اثنين آخرين من العاملين بمنطقة النوبارية بما قد يضيع من مرق الثمن لو تعذر استيفاءه جبرا من المشتري قد بنى على أساس أن مسؤولية الطامن من عدم اخطار التجار المشتري باعتماد البيع اليه واعذاره لتسلم المبيع ثابتة في حق الطامن وآخرين لانه مسئول مسؤولية مباشرة من عدم تداول أى نص أو خطأ يقع فيه موظفى الزراعة ، اذ كان يتعين عليه أن يخطر التجار المشتري. راسا من المنطقة باعتماد البيع اليه لا أن يؤثر بحالة الاوراق للنظر الى رئيس الحسابات .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن اعتماد البيع من جانب المديرية قد عرض عليه يوم ٢٢ من أغسطس ١٩٧٤ بصفته الرئيس الاعلى بالمنطقة ، نظرا لان مندوب الاصلاح الزراعى بها ، غاشر عليه في اليوم ذاته بوصفه على رئيس الحسابات لاتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن ، اى أنه لم يتأخر حتى يوما واحدا لممارسة اختصاصه واداء الواجب المنوط به قانونا ، وهو اصدار التعليمات المناسبة بالنسبة للموضوع الى رؤسياه الذين يقع عليهم مسؤولية تنفيذها ، الامر الذى ينفى عنه في اطار مسؤوليته الاشرافية - حسبها سبق البيان - اى تراخ أو افعال في ممارستها على العكس يفيد عدم تهاونه وقيامه بها دون أدنى تقاعس .

ومن حيث أن من البين أن السبب الذى قام عليه قرار مجازاة الطامن وتحميله بما قد يضيع من مرق الثمن - اى القرار المطعون فيه - هو عدم اخطار الطامن المشتري راسا باعتماد البيع اليه واعذاره لتسلم المبيع . حال كونه مسئولا عن ذلك مسؤولية مباشرة . ولما كان اسناد هذا الكنب الى الطامن وترتب هذه المسؤولية قبله - لا سند لها في القانون في ضوء ما سبق بيانه من أن واجباته لا يدخل في نظلمها الاعمال التنفيذية حسبها جاء باللائحة الخاصة بالهيئة بما يترتب عليه عدم امكان اسناد واجب اخطار المشتري باعتماد البيع اليه وواجب اذار المشتري باستلام المبيع التى لا تعدو أن تكون امعالا تنفيذية لتأشير مناط امر أدائها وبالتالي المسؤولية منها بمن يتعين أن يقوم بها من العاملين الذين تحت رئاسته كل بحسب موقعه من أحد الاجهزة الأربعة التى تتولى ذلك تحت

اشراف الطامع يضاف الى ذلك انه لا يستقيم من الناحية العملية ولا يتشى
وأصول التنظيم والادارة ان يناط بين تتعدد له رئاسة قطاع — تبعة
أربعة أجهزة متخصصة على رأس كل جهاز فيها رئيس وملحق وكيل واحد
منها عدد من العاملين الفنيين والاداريين والكتابيين يصل عددهم —
جيبعا ٦٧ عمالا حسبما أوضحنا — واجب تنفيذ تالسيراته وتعليماته
لشخصه أو متابعتها في الوقت الذي ككل التنظيم الادارى لسير العمل
في هذا القطاع عدد من العاملين لاغراض تنفيذ الاعمال التى تدخل في إطار
كل جهاز على ان يتابع تنفيذها بطبيعة الحال رئيس كل جهاز . والقول
بضم ذلك — حسبما ذهبت اليه الجهة مصدرة القرار المطعون فيه — ويؤدى
الى ان يكون رئيس القطاع — شأن الطامع — هو الذى يتولى أعمال
الاشراف والمتابعة والتنفيذ بالنسبة للقطاع كانه وتتعدد مسؤوليتها عنها
اشرافا ومتابعة وتنفيذا ، ما لا سند له من القانون أو من الواقع .

ومن حيث أنه ترتب على ما تقدم ، ولما ثبت من عدم صدور أى خطأ
يمكن أى ينسب الى الطامع . فان النتيجة التى انتهت اليها القرار المطعون
فيه ، سواء فيما يتعلق بتوقيع جزاء الخصم أو فيما يتعلق بالزام الطاعس
بما قد يضيع من فرق الثمن فيما لو تعذر استيفاءه جبرا من المشتري ، تكون
غير مستخلصة استخلاصا سابقا من أصول نتائجها ماديا أو قانونا ، ومن ثم
يكون هذا القرار نافذا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفنا
للقانون .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد أخذ بغير
هذا النظر يكون قد جائب الصواب ويتمين من ثم الحكم بقبول الطعن
شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بإلغاء القرار
المطعون عليه فيما تضمنه من مجازاة السيد بخصم يوم من مرتبه
وفيما تضمنه في الزايم بما قد يضيع من فرق الثمن فيما لو تعذر استيفاءه
جبرا من السيد المشتري الذى رسا عليه مزاد بيع بطيخ بساتين
جنالكليس بتاريخ ١٣ من أغسطس ١٩٧٤ .

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

تقدم العامل عند بدء تعيينه بشهادة مزورة تفيد سبق اشتغاله في خدمة الجيش البريطاني - تقرير النيابة الإدارية بسقوط المخالفة المترتبة على تقديم الشهادة ببضئ المدة - عودة الموظف الى تقديم ذات الشهادة المزورة للاستناد الى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يشكل في جانبها انتهاكاً ادارياً جديداً - اساس ذلك : استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة ما بقي المحرر مزوراً - اذا كانت العقوبة عن استعمال المحرر قد سقطت من قبل ببضئ المدة فان الاستناد الى المحرر المزور مرة اخرى يعد جريمة جديدة - وجود الشهادة المزورة بلف خدمة المدعى لا يكسبه حقاً في استعمالها او الاستناد اليها رغم سقوط العقوبة عنها ببضئ المدة .

ملخص الحكم :

المطعون ضده عند بدء تـحـالـته بالخدمة بهـسـتـد مزور عن المدة التي امـسـاها عاملاً بالجيش البريطاني قد سقطت ببضئ المدة ، فانه اذا عاد وتقدم بطلب مؤرخ في ٢ من يونية سنة ١٩٧٥ ضمنه ذات البيانات التي استلج عليها ذلك المستند المزور من مدة خدمته السابقة بالجيش البريطاني بقصد الامانة من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يكون قد ارتكب مخالفة جديدة بنتيجة الصلة بالمخالفة السابقة التي سقطت ببضئ المدة ، اذ ان هذه المخالفة الاخيرة تنطوى على سلوك مؤثم جديد ، لا يعفيه من المسؤولية التأديبية منه ان البيانات التي ضمهـا طلبه المذكور موجودة أصلاً في ملف خدمته ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صدر بمجازاته بخصم عشرة ايام من راتبه من هذه الواقعة يكون قد صدر صحيحاً مستنداً الى اسبابه المبررة له قانوناً مما كان يتمتع معه الحكم برفض دعوى المطعون ضده .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم يكون مخالفاً للقانون بتعيينه الحكم بالغائه ويرفض الدعوى .

ومن حيث أن الطعن يقوم على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، ذلك أنه بغض النظر عن الشهادة المزورة التي تقدم بها المدعى عند بدء تعيينه في خدمة الهيئة لأثبتت سبق اشتغاله في خدمة الجيش البريطاني خلال المدة من ١٠ من مارس ١٩٤٢ حتى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ والتي انتهت النيابة الإدارية الى سقوط المخالفة المترتبة على تقديمها بمضى المدة ، فإن امادة المدمى التقدم بطلب مؤرخ في ٢ من يونية سنة ١٩٧٥ استند فيه الى تلك الشهادة المزورة للاستفادة من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لشكل في جانبه ذنبا اداريا جديدا ، ذلك لان استعمال المحرر المزور جريمة ، مستترة بما بقى المحرر مزورا ، وانه اذا كانت العقوبة من استعمال هذا المحرر قد سقطت من قبل بمضى المدة فإن الاستفادة الى المحرر المزور مرة أخرى يعد جريمة جديدة . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن مدة الخدمة المثلوه عن قضاء المدمى لها بخدمة الجيش البريطاني فهي ثابتة اصلا بملف خدمته بموجب الشهادة المزورة آنفة الذكر ، ذلك أن وجود هذه الشهادة بملف خدمة المدمى لا يكسبه حقا في استعمالها أو الاستفادة اليها رغم سقوط العقوبة عنها بمضى المدة .

(طعن ٨٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

انطواء الفعل المنسوب الى الموظف على اخلال خطير بواجبات الوظيفة يفقده الصلاحية للبقاء فيها دون نظر الى ضلالة قيمة الشيء المنسوب اليه، اختلاسه أو العبث به - أساس ذلك : تعلق ما ارتكبه بالذمة والامانة وهما صفتان لا غنى عنهما للموظف - لا يغير من ذلك احالة النيابة العامة الامر الى الجهة الادارية رغم ثبوت التهمة اكتفاء بالجزاء الادارى .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الواقعة التي استظهرها الحكم المطعون فيه ونسبها إلى الطاعن تنطوي على إخلال خطير بواجبات الوظيفة إذ تتعلق بالذمة والإمانة وهما صفتان لا غنى عنهما في الموظف العاقل ماذا انتقدتهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاعفت قيمة الشيء المنسوب إليه اختلاسه أو البعث به ، وهنا قد يخطف الأمر بالنسبة للمعقوبة الجنائية أو النظرة الجنائية للموضوع عنه في مجال توقيع العقوبات الإدارية ، وهذا ما حدا بالنيابة العامة مع ثبوت التهمة ضد هذا المتهم إلى أن تحيل الأمر إلى الجهة الإدارية اكتماء منها بالجزاء الإداري بدلاً من محاكمته جنائياً .

(طعن ١٢٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)

رابعاً — المخالفات المالية

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

تعريف المخالفة المالية — المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تاديبى للمخالفات المالية والمادة ٨٢ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة .

ملخص الحكم :

أن المحكمة تبادر بإدعى ذى يده إلى القول بأنه ليس هناك من خلاف حول كونه المخالفة المنسوبة إلى المدعى ولقرائه وأنها من المخالفات المالية كما يبينتها المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٨٢ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ منها كل أعمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة

الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك .
(طعن ٥٩٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

يغض المجلس التاديبى المنشأ بالمرسوم رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢
لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية — كذلك لا يجوز إقامة
الدموى التاديبية وفق أحكام تلك المرسوم على الموظف الذى يكون قد
ترك الخدمة قبل العمل به .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس
تاديبى لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية تبين أن المادة
الأولى منه تنص على إنشاء مجلس تاديبى لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن
المخالفات المالية وتضمنت المادة الرابعة بيان المخالفات التى يحاكم الموظفون
بسببها على سبيل الحصر اذ روى كما جاء فى الفكرة الايضاحية أن تكون
جامعة لصنوف المخالفات والتصرعات المالية المشوية ، وتنص المادة الثالثة
على أن يتولى تحقيق ما ينسب الى الموظفين من المخالفات المنصوص عليها
فى المادة الرابعة واحد أو أكثر من الموظفين الفنيين بديوان المحاسبة أو
مجلس الدولة ... وتنص المادة التاسعة على أنه بعد انتهاء التحقيق
يرفع المحقق تقريراً براهه الى رئيس ديوان المحاسبة ولرئيس الديوان أن
يقيم الدموى التاديبية أو يقرر حفظ الموضوع بقرار مسبب ويبلغ القرار
الذى يصدر فى الحالتين الى الموظف وممثل الهيئة التابع لها ومن طلب
اقالة الدموى .

ويخلص من هذه النصوص أن القانون قد تضمن قواعد لاثنية جديدة
فيما يتعلق بالمخالفات المالية — فقد كان الامر قبل صدور هذا القانون
قاصراً على تفويض ديوان المحاسبة ابلاغ الوزارة أو المصلحة التابع لها
الموظف الذى ارتكب المخالفة لتقوم بتوقيع العقوبة عليه أو أخالته على

مجلس التأديب نائشاً القانون هيئة تأديبية مستقلة للنظر في هذه المخالفات ولا شك في أن هذه القواعد اللاحقة واجبة التطبيق فور صدورها حتى على المخالفات السابقة على ذلك باعتبارها من القواعد المنظمة لتأديب الموظفين ولا محل لاثارة مبدأ الرجعية في هذا المجال لان القانون الجديد لم يستحدث عقوبات تأديبية لم تكن موجودة من قبل حتى يقال بعدم جواز تطبيق هذه الجزاءات على المخالفات السابقة على صدور ذلك القانون بل أن هذه الجزاءات هي بمعناها الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة فيها عدا الحرمان من العلاوة اذ لم ينص عليها ضمن الجزاءات المقررة في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ . وكل ما استحدثه القانون الجديد هو جهة الاختصاص في التأديب والإجراءات التي تسبق المحاكمة التأديبية ومنها أن يتولى تحقيق ما هو منسوب الى الموظفين من المخالفات التي لم يتم تحقيقها واحد أو أكثر من الموظفين الفنين بديوان المحاسبة أو بمجلس الدولة طبقاً لحكم المادة الثامنة السابق الاشارة اليها والقانون في ذلك واجب التطبيق فوراً على المخالفات التي ارتكبت قبل صدوره ومن ثم لا يجوز أن تتولى التحقيق أى جهة أخرى كتقسم قضايا الوزارة مثلاً وعلى كل حال فانه لا محل لاثارة هذا البحث الآن بعد أن ضم قسم قضايا الوزارة الى مجلس الدولة .

هذا وما هو جدير بالملاحظة أن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ قد استحدث حكماً جديداً لم يكن موجوداً في القوانين السابقة وهو الخاص بمحاكمة الموظفين الذين تركوا الخدمة لاي سبب كان أمام مجلس التأديب للمخالفات المالية المشكل وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون . فحكم هذه المادة لا يسرى على الموظف الذي ترك الخدمة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار اليه اذ يكون الموظف قد اكتسب مركزاً قانونياً هو عدم جواز محاكمته تأديبياً بعد انقطاع صلته بالوظيفة .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعاً الى ما يأتي :-

١ - أن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء

مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين من المخالفات المالية وأجب التطبيق فوراً فيها تضمنه من تعيين جهة تأديب مختصة بنظر المخالفات المالية التي وقعت قبل صدوره متى كانت من المخالفات التي تدرج تحت أحكام المادة الرابعة منه ولم يبت فيها بقرار نهائي وفيما تضمنه من إجراءات ومنها أن يتولى تحقيق ما هو منسوب إلى الموظفين من مخالفات لم يتم تحقيقها واحد من الموظفين الفنيين بديوان المحاسبة أو بمجلس الدولة .

٢ - أنه لا يجوز اقامة الدعوى التأديبية وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة قبل الميل به .

(انتهى ١٦٨ في ١٩٥٣/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

المجلس التأديبي للمخالفات المالية - المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشائه - اختصاصه بنظر المخالفات المالية الواردة بالمادة الرابعة منها ضلّت - سلطة رئيس ديوان المحاسبة بعد انتهاء التحقيق - اقامة الدعوى التأديبية أمام المجلس المذكور أو حفظ الأوراق - لا يملك في المخالفات المالية البسيرة إحالة الأوراق إلى رئيس المصلحة لمجازاة الموظف .

ملخص الفتوى :

أن المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس التأديبي للمخالفات المالية قد تضمنت أنه « لا سبيل إلى احترام الانظمة المالية وصون الأموال العامة إلا إذا أنشئت هيئة تأديبية مستقلة تكون بمثابة عن سلطات رؤساء المصالح الذين كثيراً ما يكونون هم المسئولون أصلاً عن ارتكاب المخالفات المالية متخصص تلك الهيئة بالنظر فيها يتق من المخالفات وتكون للديوان مونا وظهيراً في تأدية مهمته » .

وواضح مما ورد بالمذكرة الايضاحية أن المشرع انما قصد من انشاء المجلس التأديبي للمخالفات المالية الا نفل نوع معين من المخالفات التي كان يختص بها المجلس التأديبي العام ، وجعلها من اختصاص هيئة تأديبية أخرى تشكل تشكيلا خاصا يجعلها أقدر على تحقيق العدالة . كما أن المادة الرابعة من القانون المذكور قد نصت على أن « يختص المجلس التأديبي للمخالفات المالية بمحاكمة الموظفين العموميين مددا الوزراء تأديبيا على المخالفات الآتية ... خامسا : كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك . سادسا : عدم الرد على مناقضات الديوان أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر في الرد لغير عذر مقبول . سابعا : عدم موافاة الديوان لغير مذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة » . وهذا النص صريح في أنه يشتمل على كل إهمال وكل تقصير مهما كان تلافيا ، أي أن المشرع لم يشترط في الإهمال أو التقصير الذي يخول المحاكمة التأديبية أمام المجلس التأديبي للمخالفات المالية أن يبلغ حدا « من الجسامة » بل جاء النص عاما يشمل كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية ، أو نية مساس بمصلحة من مصالح الدولة أو الهيئات العامة الأخرى ، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك . وقد نص في الفقرتين السادسة والسابعة على صورة من الإهمال البسيط وهي مجرد التأخر في الرد على مكاتبات الديوان أو التأخر في موافاته بالحسابات والمستندات ، ومفهوم ذلك أن اختصاص المجلس التأديبي للمخالفات المالية يشمل كل مخالفة مالية — مهما قل شأنها — ما دامت قد وردت في المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ . ولما كان اختصاص رئيس ديوان المحاسبة ، بعد انتهاء التحقيق بمرحلة أحد موظفي الديوان الفنيين أو أحد موظفي مجلس الدولة الفنيين ، صريحا وواضحا في أنه يقيم الدعوى التأديبية أمام المجلس التأديبي للمخالفات المالية أن كان لها وجه ، ما دامت هناك مسئولية قبل الموظف مهما كانت المسئولية بسيطة ، أما في حالة عدم وجود مسئولية قبل الموظف لرئيس الديوان حفظ الموضوع بقرار مسبب ، واختصاص رئيس الديوان وسلطته في هذا الشأن أمر واضح محدد ، ولا اجتهد مع صراحة النص . لذلك تكون سلطة رئيس الديوان طبقا لنص المادة ٦ من الرسوم بقانون

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ متصورة على اقامة الدموى التأديبية أمام المجلس التأديبى للمخالفات المالية أن كان لها وجه ، أو حفظ الموضوع بقرار منه ، وليس له أن يطلب من رئيس المصلحة التابع لها الموظف مجازاته عن المخالفات المالية القائمة بالانتذار أو الخصم لغاية خمسة عشر يوما .

(متى ٢٣٨ فى ١٩٥٥/٧/٥)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

المجلس التأديبى للمخالفات المالية — المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بشأنه — مدى سلطة رئيس ديوان المحاسبة — ترخصه فى حفظ التحقيق أو الإحالة فى حدود سلطته التقديرية .

ملخص الفتوى :

أن الأصل السلم به أن السلطة المنوط بها تأديب الموظفين هى التى تقرر ما إذا كان الفعل يضم بطابع التقصير فيستلزم العقوبة التأديبية أم لا يتصف بذلك ، ولها فى ذلك سلطة تقديرية تستعملها فى الحدود التى تراها كفيلة بتحقيق المصلحة العامة الموكولة اليها ، وهذه السلطة التقديرية تنصب فى الواقع على أمرين :

الاول — تقدير ما إذا كان الفعل الذى ارتكبه الموظف يعتبر مخالفة إدارية أم لا يعد كذلك . الثانى — ملامة الإحالة الى المحاكمة التأديبية بسبب هذه المخالفة من عدمه .

وإذا كان قانون نظام موظفى الدولة — وهو القانون العام — قد منح الرؤساء الإداريين سلطة تحديد المخالفات الإدارية ، ثم تقدير ملامة حفظها ، أو توقيع الجزاءات منها ، أو إحالة مرتكبها الى المحاكمة التأديبية فى الحدود التى رسمها ، فإن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ قد عنى بتحديد المخالفات التى يختص بنظرها المجلس التأديبى للمخالفات المالية تحديدا واضحا ، ولم يتركها لمحضر تقدير السلطة المنوط بها الإحالة

الى المحاكمة التأديبية امام ذلك المجلس (رئيس ديوان المحاسبة) ، ولم يشأ أن يتعرض لبيان مدى حق رئيس الديوان في حفظ التحقيق أو الاحالة الى المحاكمة التأديبية ، على اعتبار أن حق رئيس الديوان في هذا الصدد يماثل تماما سلطة التأديب العادية في تقدير ملاءمة هذا الاجراء ، اى تقدير ما اذا كانت المخالفة المالية تستوجب المحاكمة التأديبية من عدمه . ويؤيد هذا النظر ان المادة التاسعة تقرر ان لرئيس الديوان بعد انتهاء التحقيق أن يقيم الدعوى التأديبية . أو يقرر حفظ الموضوع بقرار مسبب ، بحق رئيس الديوان في حفظ التحقيق قد ورد في النص مطلقا من كل قيد ، والقاعدة ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد ما يخصصه . ولا محل للاستناد الى نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ للقول بأن على رئيس ديوان المحاسبة احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية ، ما دامت هناك مسئولية قبل هذا الموظف ، مهما كانت تلك المسئولية بسيطة ، لان هذه المادة قصد بها مجرد تحديد المخالفات الادارية التي يختص المجلس التأديبي للمخالفات المالية بالفصل فيها ، مخرجا اياها من نطاق الاختصاص العام لمجالس التأديب العادية ولا شأن لها بتحديد سلطة رئيس الديوان في الاحالة الى المحاكمة التأديبية أو لحفظ التحقيق .

(فتوى ١٦٥ في ١/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

وقف الموظف المتهم بارتكاب مخالفة مالية — اختصاص المجلس التأديبي للمخالفات المالية بتقرير استمرار وقفه — لا اختصاص لمجلس التأديب العادي .

ملخص الفتوى :

يبين بن استعراض نصوص المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بتششاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، ومن الاطلاع على مذكرته الايضاحية أن المشرع أراد ان يختص المخالفات المالية — وقد كان شأنها قبل ذلك شأن باقي المخالفات التأديبية — بأحكام

مستقلة تكفل منع وقوعها صونا للاموال العامة ، فانشا هيئة مستقلة أطلق عليها اسم « المجلس التأديبي للمخالفات المالية » . . عهد اليها الفصل في هذه المخالفات ، وتشكل هذه الهيئة من نخبة من كبار موظفي الدولة روعى في اختيارهم توافق شروط الاستقلال والحيدة والخبرة ، تمثل فيها مجلس الدولة وديوان المحاسبة وديوان الموظفين ، وهى الهيئات الثلاث المختصة بالرقابة القضائية والمالية والادارية على أعمال الدولة . وبينت مواد المرسوم بقانون المشار اليه الاجراءات الجديدة للتحقيق والمحكمة الخاصة بهذا النوع من المخالفات .

وبما أن الوقف عن العمل واستجرازه ، بامتياره اجراء احتياطيا من اجراءات التحقيق ، لم ترد في شأنه احكام خاصة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ مما اثار الخلاف حول تحديد الجهة التى تختص بالفصل في طلب استجرازه هذا الوقف وهل ينفرد بذلك مجلس التأديب للمخالفات المالية ، ام يشاركه في هذا الاختصاص مجلس التأديب العادى المختص .

وبما أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ينص في المادة ٩٥ على انه « . . . لا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب . . . » . كما تنص المادة ٥١ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون على انه « اذا أوقف الموظف من عمله بالتطبيق للمادة ٩٦ من القانون تعين عرض الامر على مجلس التأديب المختص . . » — فان التفسير السليم لهذا الحكم يحتم حمله على أن المقصود بمجلس التأديب المختص انما هو المجلس التأديبي المختص بالفصل في المخالفة اذ هو باختصاصه بالنظر في المخالفة المنسوبة الى الموظف وبالفصل فيها يكون اقدر على تعرف حقيقة موقفه ولما كان المجلس التأديبي المختص بالفصل في المخالفات المالية المنسوبة الى موظفى جامعة القاهرة المشار اليهم هو المجلس التأديبي للمخالفات المالية فانه يكون مختصا بالفصل في طلب استجرازه وقلمهم دون سواه .

يؤيد هذا النظر أن اشراك المجلس التأديبي العادى في هذا الامر يؤدى الى ازدواج الاختصاص ، وهو امر حرص المشرع على اتقائه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — منعا لتضارب الآراء في مسائل التأديب فنص في المادة ٨٦ مكرزا منه على أن تكون محاكمة

الموظف أو الموظفین المتهمین بارتكاب جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي وقعت فيها الجريمة أو الجرائم المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة لوزارات أخرى . »

(فتوى ٧٧٦ في ١٢/١٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

عقوبنا الإنذار والخصم من الرتب مدة لا تجاوز الخمسة عشرة يوما — لا يجوز لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة توقيعها في المخالفات المالية إلا اذا أحيلت اليها المخالفة من رئيس ديوان المحاسبة — المادة ٨٩ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

أن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ قد ألغى بمقتضى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم يعد هناك مجلس تأديبي مختص بالفصل في المخالفات المالية فقط ، إذ انتقل هذا الاختصاص الى مجلس التأديب العادي المنصوص عليه في المادة ٨٦ من هذا القانون أو مجلس التأديب العالي المنصوص عليه في المادة ٨٦ من القانون ذاته .

والمرجع لم يستهدف من التعديل الجديد سوى توحيد جهات التأديب في المخالفات الإدارية والمالية ، ولم يهدف بعد ذلك الى مخالفة باقى الاحكام التي كانت نافذة بشأن المخالفات المالية فيما يتعلق باختصاص ديوان المحاسبة فيها ، يدل على ذلك تمثيل هذا الديوان في مجالس التأديب المخططة منذ الفصل في المخالفات المالية (المادة ٨٦ ، ٨٦ ، ١٨٦) ، كما ان المادة ٨٩ مكررا قد نصت على أن تقام الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة ، وله حفظ الدموى ، كما أن له اذا رأى أن المخالفة لا تستاهل احالة المشئول عنها الى المجلس إحال الاوراق الى الجهة الادارية المختصة لتقوم بمجازاته وفقا للمادة ٨٥ ، ويكون ذلك في جبيع

الاحوال بالاتفاق مع الوزير المختص او الانتخاص المعنوية العامة الاخرى طبقا لنظامها بالنسبة الى موظفيها ، ماذا لم يتم الاتفاق وجب رفع الدعوى التأديبية حتا الى المجلس ، ومؤدى هذا النص انه - فى نطاق المخالفات المالية - يتمتع على وكيل الوزارة او رئيس المصلحة حسب الاحوال توقيع عقوبتى الانذار او الخصم من المرتب لغاية ٤٥ يوما فى السنة الواحدة (طبقا للمادة ٨٥ المشار اليها) ، الا اذا احيلت الى ايها المخالفة من رئيس ديوان المحاسبة على النحو الذى فصلته المادة ٨٩ مكررا سالفه الذكر .

(متوى ٤١٢ فى ١٩٥٧/٨/٧)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

اصدار الرئيس الادارى ابتداء قرار بالمعاقبة على مخالفة مالية دون اتباع الطريق المرسوم للمعاقبة عليها - بجمله مشويا بسبب اجرائى جوهرى - اعتبار القرار من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة - انعدامه - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان قرار السيد وزير الاشغال فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وتاثيره فى ٧ من ابريل سنة ١٩٥٧ قد صدرنا منه بتوقيع جزاء فى مخالفة مالية وقعت من مروضيه قبل ان يعرض الامر على السيد رئيس ديوان المحاسبة ويبدى الراى فى التصرف فيها وهو الذى اناطه القانون بالتصرف فى هذه المخالفات ، ومن ثم يكونان قد صدرنا من غير مختص كما عابها عيب اجرائى جوهرى ومن شأن هذين العيبين ان يجعلاهما من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة اللذين يهويان بهما الى درجة العدم ويضحيان خليتين بالالغاء ولا عناصر لهما منه مهنا طال عليهما الزمن ، اذ العدم لا يولد الا مغبنا مظه

(طعن ٥٩٧ لسنة ٢٠ فى - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

صدر جزاء على من أن المخالفة إدارية بينما هي مالية — اعتباره معينا بمعيب عدم الاختصاص الذي ينحدر به الى درجة غضب السلطة .

ملخص الحكم :

وإذا صدر الجزاء من الرئيس بخمسة أسبوعاً أيام من راتب موظف على من أن المخالفة إدارية بينما هي مالية فيكون الجزاء قد صدر معينا بمعيب عدم الاختصاص الذي ينحدر به الى درجة غضب السلطة .

(طعن ١٣٨٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل قانون موظفي الدولة اناطته سلطة اقلية الدعوى التأديبية في هذه المخالفات المالية برئيس ديوان المحاسبة وحده وخصه بحق حفظ الدعوى او احالتها الى الجهة الإدارية المختصة لتقوم بهجزة المسئول اذا رأى أن المخالفة لا تستاهل الاحالة الى المجلس التأديبي — مؤدى هذا التعديل سلب جهة الإدارة سلطتها الابتدائية في توقيع الجزاء في المخالفات المالية وعدم انتماء ولاية التأديب لها الا بعد الاحالة اليها — سريان هذه الاحكام على الموظفين الشاغرين وظائف داخلية في الهيئة سواء كانت دائمة او مؤقتة — صدور قرار ابتدائي من الجهة الإدارية بتوقيع جزاء في مخالفة مالية يجعل هذا القرار من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة ومن ثم منعها — عدم تحصنه بفوات ميعاد الطعن ، وجواز سحبه في أى وقت ، واعادة النظر في امر توقيع الجزاء وفقاً للاوضاع الصحيحة .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٢٦٤ الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ من السيد المدير العام لهيئة البريد بهجزة المدعى بخمسة عشرة أيام من ماهيته هو

قرار وقع مشويا بعبء عدم الاختصاص لصدوره ممن لا يملكه في ظل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ والذي أضاف الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المادة ٤٩ مكررا التي قضت بعبارة عامة مطلقة وبدون تخصيص أو تفرقة بين الموظفين الداخلين في الهيئة سواء من كان منهم على وظائف دائمة أو مؤقتة بأن تقام الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة ، الذي له حفظ الدموى كما له اذا رأى أن المخالفة لا تستأهل إحالة المسئول عنها الى المجلس التأديبي إحالة الاوراق الى الجهة الادارية المختصة لتقوم بمجازاته وفقا للمادة ٨٥ من هذا القانون . ولما كانت الوقائع المسندة الى المدعى هي من قبيل المخالفات المالية بحسب نص المادة ٨٢ مكررا من قانون موظفي الدولة المضافة اليه بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وهو الذي سلب الادارة ، في المادة ٨٩ مكررا آفة الذكر ، سلطتها المبتدأة في توقيع الجزاء ، فان مدير عام هيئة البريد ما كان يملك توقيع جزاء تأديبي على المسئول عن هذه المخالفة التي ناط الشارع سلطة اقامة الدموى التأديبية فيها برئيس ديوان المحاسبة وحده وخصه بحق حفظ الدموى أو إحالتها الى الجهة الادارية المختصة لتقوم بمجازاة المسئول ، ما دام المدير المذكور لم يطق من قبل رئيس الديوان هذه الاحالة التي أصبحت ولاية التأديب لا تنعقد للجهة الادارية الا بعدها لا قبلها . ولا يمنع من اعمال حكم المادة ٨٢ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كون المدعى كان يشغل وظيفة من الدرجة التاسعة المؤقتة بهيئة البريد اذ انها من الوظائف الداخلة في الهيئة التي تنطبق عليها أحكام الباب الاول من هذا القانون والجدول الاول «٣» الملحق به والتي نصت المادة ٤ منه على أنها إما دائمة وإما مؤقتة حسب وصفها الوارد في اليزانية ، هذا الى أن المادة ١٠٢ مكررا رابعا المضافة الى القانون المذكور بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ نصت على أنه « بالنسبة الى المخالفات المالية تسرى أحكام هذا القانون على جميع موظفي الدولة هذا الوزراء ونوابهم » . واذا كان المدعى من غير طائفة المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين تناولهم الباب الثاني من قانون موظفي الدولة واستبعدتهم المادة ١٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من تطبيق أحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه فان القرار الصادر من السيد المدير العام لهيئة البريد قبل إحالة الاوراق اليه من السيد رئيس ديوان المحاسبة يكون

معيباً بعيب جوهرى من شأنه أن يجعله من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة بحيث لا تلحقه أية حصانة بفوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون ثمة مانع من بحثه فى أى وقت واعادة النظر فى أمر توقيع الجزاء من جديد .
(طعن ٥٩٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

اختصاص رئيس ديوان المحاسبة بالقابة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية واختصاص موظفى هذا الديوان بالتحقيق والاثام فيها فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ - تخويل جهة الادارة سلطة التصرف فى المخالفة المالية بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وفى حدود احكامه - وقسوع المخالفة المالية فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ وتوقيع الجزاء التأديبى فيها من مدير مصلحة الزرامة - قرار الجزاء بهذه المثابة قرار منعقد ليس له اية قوة قانونية مهما ينقضى عليه من زمن ولا تلحقه الاجازة - مقتضى الاثر المباشر للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الاخذ باحكامه وتطبيقها على الوقائع التى لم ينفذ فيها قرار من مختص او ينهى فيها التصرف فى المخالفة بطريقة سلبية قاطعة - وجوب التصرف فى المخالفة المالية المذكورة فى ظل هذا القانون الاخر . كثر مباشر له ما دام لم يصدر فيها قرار من مختص او يتصرف فيها .

ملخص الحكم :

إذا كانت المخالفات المالية التى نسبت الى المظنون ضدهم قد وقعت فى ظل احكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل الاختصاص فيها لديوان المحاسبة من تحقيق واتهام واقامة الدعوى التأديبية وحفظ الموضوع ولم يعد للجهة الادارية اى اختصاص فى توقيع جزاءات على الموظفين التابعين لها لمخالفات مالية يكونون قد اقترفوها . وما كان يملك السيد مدير عام مصلحة الزرامة أن يوقع جزاء على المظنون ضدهما الاولين فى ١٩٥٥/١/١ لما نسب اليهما من مخالفات مالية لانه لم يكن مختصاً
(م ٢٥٠ - ج ٨)

بذلك ، مقراره بهذا الوضع هو قرار معدوم ليس له اية قوة قانونية مهما يكن قد مضى عليه من الزمن شئنا القرارات الادارية الاخرى التى تتحصن بعد مدة من اصدارها فاذا بقيت اوراق المخالفة فى الديوان دون اى تصرف فيها الى ان صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ناسا على احكام مغايرة للاحكام الاولى من حيث سلطة التحقيق والاثهام والمحاكمة فى المخالفات المالية فان مقتضى اعمال الاثر المباشر لهذا القانون يكون الاخذ باحكامه وتطبيقها على الوقائع التى لم يتخذ فيها قرار من مختص او ينتهى فيها التصرف بطريقة قاطعة سلبية لا تصل الى حد اغتصاب السلطة . . وعلى ذلك يكون ما اتخذه الديوان من اجراء باعادة الاوراق لجهة الادارة التابع لها الموظفون المتهمون بارتكاب المخالفات المالية موضوع التهمة الحالية للتصرف فيها ثم موافاته بما ينتهى اليه الراى فيها انما هو تطبيق سليم لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر ولا تعتبر هذه الاحالة من الديوان بمثابة رضاء صريح او ضمنى بالموافقة على الجزاء الادارى الذى كان قد وقعته الرئيسى الادارى فى ١٩٥٥/١/١ والذى لم يكن مختصا باصداره . فهو على هذا الوضع يعتبر فى حكم التعمد لا تحققة الاجازة ولا يكتسب حتمية مهما طال عليه الزمن لانه من جهة الواقع والقانون غير قائم دون حجة لاتخاذ اى اجراء بشأنه ، ورئيس الديوان حين احوال الموضوع الى جهة الادارة لم يعدد باى وجود لهذا القرار والذى دعاه الى ذلك انما كان امهالا لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ولم يكن قد اتخذ بعد اى اجراء بشأن توقيع الجزاء على المتهمين بناء على السلطة التى كانت بخولة له طبقا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ .

(ملعن ٢٩٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قائمة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

عدم اختصاص مجلس التاديب العادى بنظر المخالفات المالية فى ظل العمل بالرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ — تصدى احدى مجالس التاديب العادية لنظر مخالفة مالية واصدار قرارا فيها — يعتبر من قبيل الغصب الجسيم للسلطة وينحدر بالقرار الى درجة الانعدام ويصبح مجرد

فعل مآدى — أثر ذلك عدم تحصنه بفوات ميعاد الطمن ويجوز نظر الدعوى التأديبية من جديد أمام السلطة التأديبية المختصة .

ملخص الحكم :

أن المخالفات المالية تتمتع سلطة الاتهام والتأديب بشأنها لرئيس ديوان المحاسبة والمجلس التأديبى للمخالفات المالية كان ذلك دائما كذلك منذ صدور قانون موظفى الدولة النافذ المفعول من أول يولية سنة ١٩٥٢ وفى ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وكذلك بعد صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ بتعديل قانون نظام موظفى الدولة وبإلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ — باتشاء مجلس تأديبى لمحاكمة الموظفين المسئولين من المخالفات المالية بل وفى ظل القرار بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الصادر فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ . فقد نصت المادة ١٢ منه على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية والمشار اليها فى المادة السابقة ، ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية . »

وعلى هدى ما تقدم يكون الحكم التأديبى المطعون فيه اذ اقام تضاده بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على أن القرار الصادر من مجلس التأديب ، وقد صدر من جهة ادارية لها اختصاص قضائى ، قد أضى نهائيا وحسبنا بملوات المواعيد لاستئنائه ، قد أخطأ صحيح فهم القانون ، وبما أنه أن المخالفات المنسوب وقوعها من الموظف المتهم هى مخالفات مالية بحتة تخرج عن ولاية كل من لجنة شئون موظفى مصلحة الضرائب أو مجلس التأديب العادى بالمصلحة المذكورة للنظر فيها أو التصدى لمحاكمة الموظف المذكور بشأنها وتوقيع عقاب عليه بضربها ويتم اعتبار قرار مجلس التأديب الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٦ كن لم يكن لاته عديم الاثر قانونا ولا تلحقه حصانة ما . ذلك لان هذا العيب الذى أعور قرار مجلس التأديب العادى لا يجعله مشويا بمجرد عيب مآدى من جنوب عدم الاختصاص مما يعيبه ويجعله فقط قابلا للإلغاء مع اعتباره قائما قانونا إلى أن يقضى بإلغائه ، وإنما هو عيب ينهض إلى حد اختصاص

السلطة الذى ينزل بقرار ذلك المجلس الى جعله مجرد فعل ماضى لا تحققة حصانة ولا يصبح صحيحا بفوات ميعاد الطعن فيه على نحو ما ذهب اليه خطأ الحكم التأديبى المطعون فيه . فلا تثريب والحالة هذه على وزارة الخزانة عندما أهدرت قرار مجلس التأديب الابتدائى ولم تعد به ، وأمرت باتخاذ الاجراءات التى رسمها القانون لمخاللة الأوراق الى السيد رئيس ديوان المحاسبة ليقرر فى شأن المخالفات المالية ما يراه ونقلا للاحكام القانون .

(طعن ٢٤٧٧ لسنة ٦ قى — جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

مجازاة موظف يشغل وظيفة مؤقتة من مخالفة مالية وقعت منه — صدور قرار بذلك من رئيس الجهة التى يتبعها فى فترة سريان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الذى كان يعقد الاختصاص بذلك لمجلس التأديب المشكل بالتطبيق لاحكامه — بطلان القرار — تخويل رئيس الجهة بعد الغاء القانون المذكور سلطة التأديب من المخالفات المالية بالنسبة للموظفين الداخلين فى الهيئة الشاغرين لوظائف مؤقتة — اثره بالنسبة لطلب الغاء القرار المذكور — زوال العيب الذى كان يعتور القرار وانعدام الجدوى من الغائه قضاء .

ملخص الحكم :

لئن كانت المخالفة التى جوزى المدعى بسببها هى مخالفة مالية ، وكانت محاكمته عنها وقت اصدار القرار المطعون فيه وحين رفع الدموى يطلب الغائه مما يدخل فى اختصاص المجلس التأديبى للمخالفات المالية المشكل بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، وقد جاء فيه تحديد اختصاص المجلس شاملا مطلقا دون تفرقة بين الموظفين الداخلين فى الهيئة ، سواء على وظائف دائمة أم مؤقتة ، أو لاعمال مؤقتة ، وبين الخارجين عنها . يقطع فى ذلك ما جاء فى المذكرة الايضاحية من انه « لا سبيل لاحترام الانظمة المالية وصون الاموال العامة الا اذا انشئت هيئة تأديبية مستقلة تكون بمنأى عن سلطان رؤساء المصالح الذين كثيرا

ما يكونون هم المسؤولون أصلاً عن ارتكاب المخالفات المالية » — لئن كان ذلك هو كما تقدم ، إلا أنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قاضياً في مادته الثالثة بالغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، وبذلك عادت ولاية تأديب الموظفين المؤقتين إلى الوضع الذي كانت عليه قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ السالف الإشارة إليه ، وأصبح تأديب المدعى وتوقيع الجزاءات عليه بما في ذلك فصله من اختصاص مدير الجامعة ، كما كان الحال قبل إنشاء المجلس التأديبي للمخالفات المالية ، ومن ثم فإن الغاء القرار المطعون فيه — استناداً إلى أن هذا المجلس كان هو المختص وقت إصدار القرار — يكون عبثاً غير مجد لزوال علته ، ما دام التشريع القائم الآن يعتبر مدير الجامعة هو المختص بالتأديب بالمدى المشار إليه آنفاً ويكون هذا التشريع الجديد وكأنه صحح القرار موضوع النزاع بإزالة العيب الذي كان يمتوره ، وهو عيب عدم الاختصاص .

(ملعن ٢١٧ لسنة ١٩٥٩ ، في — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

الجزاءات التي توقعها الجهات الإدارية المختصة بالنسبة للمخالفات المالية — حتى رئيس ديوان المحاسبة في الاعتراض عليها خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — الحكمة من ذلك وأثر عدم استعمال هذا الحق .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية المشار إليها في المادة السابقة ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرارات أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدموى التأديبية خلال الخمسة عشر يوماً التالية » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع حرصا منه على المحافظة على أموال الدولة وصيانة لها رأى أن يكل الى الجهة المنوط بها مراجعة التصرفات المالية في الدولة وهي ديوان المحاسبة الحق في الاعتراض على الجزاءات التي توقعها الجهات الادارية بالنسبة للمخالفات المالية دون المخالفات الادارية ويطلب الى النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ضد الموظف الا ان المشرع في الوقت نفسه قيد استعمال هذا الحق بميعاد معين حرصا منه على الاستقرار في المجال الوظيفي ، فان لم يتعرض رئيس الديوان خلال المدة المذكورة فقد سقط حقه ويعتبر ذلك منه بمثابة اقرار للجزاء الموقع من السلطة الادارية المختصة لا يتأتى معه بعد ذلك أن يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ضد الموظف ولا حجية فيما تقول به الحكومة من أن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ هو مجرد اجراء تنظيمي لا يترتب على مجاوزته عدم صحة الاعتراض وصيرورة الجزاء الموقع نهائيا والا كان ذلك ترتيب سقوط بغير نص ، فلا وجه لهذا أيضا لان هذا التحديد قصد به استقرار الوضع بالنسبة للموظف بأسرع وقت ممكن لما يترتب على عدم الاستقرار من تأثير بالغ على المركز القانوني للموظف مما يحمل معه أن المشرع اذا سقط حق الاعتراض بعد (١٥) يوما من تاريخ الاخطار فان ذلك بمثابة نص على السقوط الذي قد يكون صريحا أو ضمينيا في مثل هذه الحالة .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية — الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية — نصها على رفع الدعوى عن هذه المخالفات خلال ١٥ يوما من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة — طبيعة هذا الميعاد — هو من قبيل استنهاض النيابة للسير في اجراءات الدعوى بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة وحسن التنظيم لا من مواعيد السقوط .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١١ من اغسطس سنة

١٩٥٨. بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري، قد أبرم الفصل الرابع من الباب الثاني المتعلق باختصاص النيابة الادارية، أمره ببيان ما يتبع عند التصرف في التحقيق . فنصت المادة (١٢) من هذا القانون على أنه « اذا رأت النيابة الادارية حفظ الاوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز (١٥) يوما تحيل أوزناق التحقيق الى الوزير أو من يتدبه من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها بنتيجة التحقيق أن تصدر قراراً بالحفظ أو بتوقيع الجزاء . فاذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة اعادت الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة ويجب على الجهة الادارية أن تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها في الاوراق خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية » فاذا كانت القرارات المشار اليها في هذه المادة قد صدرت من الجهة الادارية في شأن « المخالفات المالية » فقد نص المشرع في المادة ١٣ على إجراء معين خاص بالمخالفات المالية وحدها . فجرى هذا النص على النحو الآتي : « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية » والمشار اليها في المادة السابقة ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة بمباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية . وهذان النصان لم يكن لهما أصل في القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشاء النيابة الادارية ، وقد استحدثتهما القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٨ وعلق عليهما في مذكرته الإيضاحية بما يأتي « أما التصرف في التحقيق فقد وردت أحكامه في الفصل الرابع والآخر من الباب الثاني المنظم لاختصاصات النيابة الادارية وقد أوردت مواد الإحكام الخاصة بتوزيع الاختصاص بين النيابة الادارية والجهة التي يتبعها الموظف على النحو الآتي : (١) اذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء يتجاوز الخصم من المرتب لمدة تزيد على خمسة عشر يوما إحالت الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة مع إخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالاحالة . (٢) اذا رأت النيابة الادارية حفظ الاوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز (١٥) يوما إحالت الاوراق الى الوزير أو من يتدبه من وكلاء الوزارة

او الرئيس المختص لاصدار قراره في الموضوع . فاذا رأت الجهة الادارية مع ذلك تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية امانت الاوراق الى النيابة الادارية بقرار الجهة التي يتبعها الموظف بالقرار الصادر في لتحقيق لتكون على بينة بما اتخذ فيه . ونظرا لما للخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة الى مالية الدولة ، فقد اوجب المشرع اخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الادارية الصادرة في شأن هذه المخالفات . واعطى لرئيس الديوان الحق في ان يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة ، وفي هذه الحالة يتعين على النيابة الادارية مباشرة الدعوى . ، وجاء في المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكمات التأديبية : المادة ١٩ - اذا رأت النيابة الادارية ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز (١٥) يوما ورات الجهة الادارية حفظ التحقيق جاز لمدير عام النيابة الادارية عرض الامر على الوزير المختص ، وفي المادة ٢٠ - على الجهة الادارية ارجاء تنفيذ القرارات الصادرة في شأن المخالفات السنلفة الاشارة اليها في المادة ١٢ من القانون الى حين موافق الميساد المقرر لطلب رئيس ديوان المحاسبة تقدم الموظف الى المحاكمة التأديبية - وفي المادة ٢١ - اذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون وجب ان يكون الطلب مسببا ، وان تخطر به في الوقت ذاته الجهة الادارية التي اصدرت القرار ، ولم تغفل التعليمات العامة للنيابة الادارية التنبيه الى مراعاة تقاضى الابطاء والتسوية عند الاعداد لاقامة الدعوى التأديبية في الحالات التي يطلب فيها ديوان المحاسبة تقديم الموظف المتهم بارتكاب مخالفات مالية الى المحاكمة . فذكرت المادة ١١٤ من هذه التعليمات انه « اذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية بعد اخطاره بالقرار الصادر من الجهة الادارية في شأن مخالفات مالية اُحيلت الاوراق فور وصولها الى النيابة المختصة لامداد مشروع تقرير الاتهام وقائمة الشهود ، وأرسلها على وجه السرعة الى ادارة الدعوى التأديبية التي يتعين عليها اقامة الدعوى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة . وهذا البند من التعليمات العامة واضح الدلالة في بيان قصد الشارع من انه لا يبغي اكثر من الحضر على الاسراع في اقامة

الدعوى التأديبية والحث على المزيد من العناية في انجاز المحاكمات ذات الطابع المالي ، والتي يكون لديوان المحاسبة توجيه إجباري فيها ، وذلك لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة الى مالية الدولة . ناذا كانت النيابة الادارية قد تراخت في اقامة الدعوى التأديبية في الميعاد الذي نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » فان مثل هذا التراخي الاداري ، لا يسقط بطبيعة الحال ، الحق في السير في الدعوى التأديبية لان ميعاد الخمسة عشر يوما المذكورة في عجز هذه المادة ليس ، كما قدمنا ، ميعاد سقوط للدعوى التأديبية ، وانما هو من قبيل استنهاض النيابة الادارية للسير في اجراءات الدعوى التأديبية بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة من التأديب . وهذا من قبيل سلالة التوجيه وحسن التنظيم .

(طعن ١٠٥٩ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية - نص الشق الثاني من الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على رفع الدعوى التأديبية عن هذه المخالفات خلال ١٥ يوما من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة - طبيعة هذا الميعاد - تنظيمي لا ميعاد سقوط .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت في الطعن رقمي (١٠٥٨ ، ١٣٥٥) لسنة ٥ القضائية ان الميعاد المنصوص عليه في الشق الثاني من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية وانما المقصود منه مجرد استنهاض النيابة الادارية للسير في اجراءات الدعوى التأديبية بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة من التأديب .

(طعن ١٠٦٣ ، ١٠٧١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

المبدأ :

لا يسوغ القول بأن كل مخالفة للشكل أو الإجراءات يترتب عليها البطلان — وجوب التمييز بين ما إذا كانت المخالفة قد أصابت الشروط الجوهرية التي تمس مصالح الأفراد أو اقتصرَت على المساس بالشروط اللاجوهرية التي لا يترتب على أضرارها مساس بمصالحهم — ترتيب البطلان في الحالة الأولى دون الثانية — البطلان جزاء مخالفة الميعاد المقرر لرئيس ديوان المحاسبة للطعن في القرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية — لا بطلان في حالة عدم تفيد التنبية الإدارية بالميعاد المخصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لمباشرة الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم :

الأصل المسلم به قضاء ونقضا أنه إذا كان نص القانون قد أوجب على جهة الإدارة أن تلتزم الأوضاع الشكلية أو الإجراءات التي أوصى المشرع باتباعها إلا أنه لا يستلزم القول بأن كل مخالفة للشكل أو للإجراءات يكون الجزاء عليها هو بطلان القرار المتروك عليها . وإنما يتمم التمييز بين ما إذا كانت المخالفة قد أصابت الشروط الجوهرية وهي التي تمس مصالح الأفراد وبين ما إذا كانت المخالفة قد مسست الشروط اللاجوهرية بمعنى تلك التي لا يترتب على أضرارها مساس بمصالحهم فترتب الأصل المسلم به على المخالفة الأولى بطلان القرار لأن الأوضاع والإجراءات التي خولفت إنما هي تتعلق بمصالح الأفراد ، واعتبرت وكنها ضمانات لسلامة تصد الإدارة تقوم بينهما لا يرتب الأصل المسلم به على المخالفة الثانية بطلان القرار لأن الأوضاع والإجراءات التي خولفت إنما هي قد رسمت لصالح الجهة الإدارية وحدها فلها أن تتهمسك بها إن شاعت ذلك أو ترفض الطرف عنها ما دامت تلك الأوضاع والإجراءات لا تؤثر على مصالح الأفراد . ومن هذا الأصل استقى المشرع المادة ٢٥ من قانون المراتعات لا يكون الإجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه وإذا شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر الخصم » . وأعمالا لذلك الأصل وهذا النص يكون الميعاد الذي حوله نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة

الإدارية لرئيس ديوان المحاسبة خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها البطلان ، ذلك لأن هذا الميعاد إنما شرع لصالح الموظف المتهم الذي أوقعت عليه جهته الإدارية ما تدرته لذنبه من جزاء إداري ، وغنى عن البيان أن من شأن الإخلال بهذا الميعاد أثر بالغ في المركز القانوني للموظف وعاء الجزاء — والأمر على خلاف ذلك في شأن الميعاد الثاني المنصوص عليه بنفس المادة — وعلى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى خلال الخمسة عشر يوما التالية — فهذا الميعاد ليس إلا من قبيل المواعيد التنظيمية التي لا تثريب على اغتيالها أي بطلان . لأن هذا الميعاد لا يمس مصالح الأفراد ، بما دام طلب تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية قد صدر من رئيس ديوان المحاسبة في الميعاد المحدد قانونا .

(طعن ١٠٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٥٩) :

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية — نص المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على حق رئيس ديوان المحاسبة في طلب رفعها خلال ١٥ يوما من تاريخ إخطاره بالجزاء الإداري ، وعلى مباشرة النيابة الإدارية الدعوى التأديبية خلال ١٥ يوما التالية — خلوه من تقرير جزاء على تفويت هذين الميعادين في قبول الدعوى التأديبية — وجوب التفرقة بين الميعادين — الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة بميعاد سقوط والثاني ميعاد تنظيبي — أساس هذه التفرقة أن الميعاد الأول دون الثاني وضع لصالح الأفراد إذ من شأنه التخلي في مركز قانوني للموظف ترتب على صدور قرار إداري :

ملخص الحكم :

لرئيس ديوان المحاسبة حق الاعتراض على العقوبات التي توهمها الجهات الإدارية بالنسبة إلى المخالفات المالية ، إذا تبين له أن المخالفة المالية تستوجب جزاء أشد مما يدخل في اختصاص الإدارة . وفي هذه

الحالة أوجب القانون على رئيس ديوان المحاسبة أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار ، تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية ، ولم تقرر المادة ١٣ جزءا على اثر هذين الميعادين في قبول أو عدم قبول الدعوى التأديبية فلابد اذن من التفرقة بين الميعاد الذى وضع لصالح الامراء فهو اذن جزءا جوهرى يترتب على اغفاله البطلان وهو الميعاد المذكور أولا في صدر الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ أما الميعاد الذى وضع لصالح الادارة بحيث لا يؤثر في قليل أو كثير في مصالح الامراء فانه يكون من قبيل المواعيد التنظيمية اى انه اجراء غير جوهرى ما دام لا يترتب عليه ضرر للأفراد وهذا أصل من أصول قانون المرافعات رددته المادة ٢٥ منه . وترتبط على ذلك يكون الميعاد الذى خوله القانون لرئيس ديوان المحاسبة يعد من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على مخالفتها البطلان وأساس ذلك أن هذا الميعاد قد وضع لصالح الامراء لان من شأن المساس به التأثير في مركز قانونى للموظف ترتب على صدور القرار من جانب الادارة وعلى النقيض من ذلك فان الميعاد الثانى والمذكور في الشق الاخير من الفقرة الثانية من المادة ١٣ فقد حدده القانون للنيابة الادارية لرفع الدعوى التأديبية هو بلا ريب من قبيل المواعيد التنظيمية التى لا يترتب على اغفالها أى بطلان ، وأساس ذلك أن هذا الميعاد لا يسر صالح الأفراد ما دام طلب تقديم الموظف للمحاكمة قد صدر من رئيس الديوان في الميعاد المحدد قانونا .

(طعن ١٩٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٦)

(في نفس المعنى طعون ١٠٥٩ ، ١٠٦٣ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

ميعاد الخمسة عشر يوما الذى يتمين على الجهة الادارية أن تخطر النيابة الادارية خلاله بنتيجة تصرفها في الاوراق - ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية - مقصور على

المخالفات العامة دون المخالفات المالية - أخطار ديوان المحاسبة بالقرارات
الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية - لم يحدد له
ميعاد .

ملخص الحكم :

انه من السبب الاول من اسباب الطعن الخاص بسقوط الدعوى
التأديبية لعدم رفعها في الميعاد بقوله ان المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ - بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكات التأديبية - قد
أوجبت على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصورها في
الاوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرارها . .
والثابت ان النيابة لم تخطر الا بعد اكثر من ثلاثة اشهر - فانه فضلا عن
ان هذا الميعاد المنصوص عليه في تلك المادة انما هو ميعاد تظلمى لا يترتب
على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية وانما المقصود به هو
حث الجهة الادارية على التصرف في الاوراق بالسرعة التي تقتضيها
المصلحة العامة في التأديب - فضلا عن ذلك فان نص هذه المادة قد ورد
في خصوص المخالفات العامة لا المخالفات المالية التي تحكمها المادة ١٣ من
القانون المذكور . . ولما كانت المخالفة المنسوبة الى الطاعن هي مخالفة
المادة المذكورة الذي جرى على ان « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات
الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في المادة
السابقة ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار
ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الادارية في
هذه الحالة بمباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية »
وهذا النص لم يحدد ميعادا للجهة الادارية لخطر ديوان المحاسبة .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٧ في - جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٣٦١)

المسألة :

نص المثلث الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم النيابة الادارية والمحلكات التأديبية -

على حق رئيس ديوان المحاسبة في طلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطاره بقرار توقيع الجزاء الادارى - انقضاء هذا الميعاد دون استعمال هذا الحق - يقترب عليه عدم قبول الدعوى التأديبية واكتساب الجزاء الموقع حصانة تلقائية .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاوراق أن الجزاء الادارى بخصم يوم من مرتب المتهم قد وقع عليه في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بمقتضى الامر الادارى رقم (٥٩) وذلك بعد الاطلاع على اوراق النيابة المتهم فيها الموظفون الثلاثة الآخرين وبعد الاطلاع على التحقيق الادارى بشأن مسئولية المتهم الاول .

وثابت ايضا أنه في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ابلغت الجهة الادارية ديوان المحاسبة بهذا الجزاء . ولكن ديوان المحاسبة تراخى في طلب تقديم المتهم الى المحاكمة التأديبية ولم يتم بتبليغ النيابة الادارية باحفاذ هذا الاجزاء الا في ١١ من يناير سنة ١٩٥٩ ، مخالفا بذلك نص الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، وهى التى تنص على أنه : « ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية » . ومفاد هذه الفقرة أنه بانقضاء هذه الفترة ومقدارها خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرار توقيع الجزاء الادارى ، دون أن يكون رئيس ديوان المحاسبة قد طلب خلالها تقديم الموظف الذى وقع عليه الجزاء الادارى من الجهة الادارية المختصة بتوقيعه عليه الى المحاكمة التأديبية ، يختصب هذا القرار الادارى التأديبى حصانة تلقائية بضروره نهائيا بحيث لا يجوز قبول الدعوى التأديبية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر من جهة الادارة فى شأن المخالفة المالية . ويعتبر انقضاء هذا الميعاد بمثابة اقرار من جانب ديوان المحاسبة بالاكتفاء بالجزاء التأديبى حيث لا وجه بعد ذلك لاقامة الدعوى التأديبية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيها انتهى اليه من القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

قاعدة رقم (٢٦٢)

البدا :

نص الفقرة (٢) من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عن حق رئيس ديوان المحاسبة في الاعتراض على الجزاء الإداري خلال ١٥ يوما من تاريخ إخطاره به — انقضاء هذا الميعاد دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات لازمة لتقدير ملامته — اعتباره قرينة على اكتفائه بما وصل إليه منها ، وقيل افتراض اكتفائه بالجزاء الموقع ، الذي يصبح جزاء نهائيا ، لا وجه معه لاقامة الدعوى التأديبية — عدم ارتفاع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد يطلب ما يلزم من استيفاءات — عدم حساب الميعاد في هذه الحالة إلا من تاريخ ورود كل ما طلبه من أوراق وبيانات .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان لا يسنى لرئيس ديوان المحاسبة بحكم طبيع الأشياء تقدير ملامته الجزاء أو عدم ملامته إلا إذا كان كل ما يلزم لهذا التقدير من أوراق الموضوع معروضا عليه — إلا أن نوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بعدم إخطاره بالجزاء دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات يعتبر قرينة على اكتفائه بما وصل إليه من أوراق في محض الجزاء ، ذلك أن المشرع في الفقرة الثانية من المادة ١٣ سألته الذكر لم يحدد مشتجلات للقرار الذي يخطر به الديوان . وتحذير ما يلزم عرضه على الديوان في هذا الشأن من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التي يختص بها يلزم عرضه في بعضها — يلزم في البعض الآخر بحسب ظروف وملابسات كل مخالفة مالية ، ومن ثم لا ترتفع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد المشار إليه بأن يطلب خلاله من الجهة الإدارية المختصة ما ينقصه بالتحديد من أوراق الموضوع وبياناته التي يراها لازمة لتقديره وعندئذ لا يكون ثبت جزاء معروض على الديوان ، فلا يحسب الميعاد والحالة هذه إلا من تاريخ ورود كل ما طلبه الديوان من أوراق الموضوع وبياناته التي جردها في طلبه .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن ديوان المحاسبة قد أخطر بالجزاء الذي رأت مصلحة صناديق التأمين والمعاشات توقيعه على بعض موظفيها بالكتاب رقم ٨٠٤٦ المؤرخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ والسدى ورد الى الديوان في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ ولكنه لم يطلب استيفاء أوراق الموضوع من مصلحة صناديق التأمين والمعاشات الا في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ أى بعد ثوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم تكون قد قامت القرينة على اكتفائه بما وصل اليه من أوراق في فحص الجزاء ، ويكون قد قام افتراض اكتفاء بالجزاء الموقع الذي أصبح بهذا الافتراض جزاء نهائيا مما لا يكون معه ثبت وجه لاقامة الدموى التأديبية .

(طعن ١٥٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

دموى تأديبية — ميعاد رفعها — مخالفات مالية — جزاء اداري —
نص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على حق رئيس ديوان المحاسبة في الاعتراض على الجزاء الإداري خلال ١٥ يوما من تاريخ إخطاره به — انقضاء هذا الميعاد دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات لازمة لتقدير ملامته — اعتباره قرينة على اكتفائه بما وصل اليه منها — قيام افتراض اكتفائه بالجزاء الموقع ، الذي يصبح جزاء نهائيا لا وجه معه لاقامة الدموى التأديبية — عدم ارتفاع هذه القرينة الا بعمل ايجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد يطلب ما يلزم من استيفاءات — عدم حسب الميعاد في هذه الحالة الا من تاريخ ورود كل ما طلبه من أوراق وبيانات .

ملخص الحكم :

لا يتسنى لديوان المحاسبات بحكم طبيائع الاشياء أن يباشر اختصاصاته القانونية وتقرير ملامة الجزاء أو عدم ملامته الا اذا أخطرته الادارة من الطريق المرسوم للاخطار بالقرار . وكان كل ما يلزم لهذا

التقرير من أوراق الموضوع معروضا على الديوان . فالفقرة الثانية من المادة ١٢ السالف ذكر نصها قالت « من تاريخ خطاؤه بالقرار » ولكنها لم تحدد مشتتلات هذا القرار الذى يجب أن تخطر به الإدارة الديوان . وتحديد ما يلزم عرضه على الديوان فى هذا الشأن من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التى يخلف ما يلزم عرضه فى بعضها مما يلزم فى البعض الآخر بحسب ظروفه وملابسات كل مخالفة مالية على حقتها . والمشرع اعتبر فوات الميعاد ، الفصوص عليه فى الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ بعد اخطار الديوان بالجزاء دون أن يطالب الديوان خلال هذه المدة باستكمال ما ينقصه من أوراق وتحقيقات قرينة على أن الديوان قد اكتمل بها وصل من أوراق وبيانات لتؤدى الديوان رسالته فى نحص الجزاء وتقدير هذه القرينة بالاكتمال بها وصل اليه ، ترتفع وتتلاشى اذا طلب الديوان خلال ميعاد خمسة عشر يوما من الجهة الادارية التى اخطرته بالقرار ما ينقصه من أوراق الموضوع وتحقيقاته وبياناته التى يراها جذ لازمة لأعمال تقديره للجزاء ونقصه . فلا يجوز أن يحسب الميعاد فى هذه الحالة الا من يوم وزود كل ما طلبه الديوان على وجه التحديد .

(طعن ١٩٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٦)

(فى نفس المعنى طعن ١٥٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٢٦٤)

البدا :

حق رئيس ديوان المحاسبات فى طلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرارات الإدارة الصادرة فى المخالفات المالية - عدم سريان هذا الميعاد الا من يوم اخطار رئيس الديوان بالجزاء فى صورته التأديبية بعد استكمال الوزير خطه فى التصديق أو الانفاذ أو بعد فوات مدة الشهر المقررة لاستكمال هذا الحق .

ملفلى الحكم :

أن المستفاد من نصوص المواد ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى التعليم المصرى

والمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أن المشرع حرصا منه على حسن سير الجهاز الحكومي قد منح الوزير بصفته الرئيس الأعلى لوزارته الحق في تعديل الجزاءات التي توقع على موظفي الوزارة بالزيادة أو بالنقص أو في الغائها أو في إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية إذا رأى أن الجزاء الموقع عليه لا يتناسب مع جسامة الفعل الذي ارتكبه كما رأى بالاضافة إلى ذلك محافظة على أموال الدولة وميئنة لها أن يكل إلى الجهة المنوط بها مراجعة التصرفات المالية في الدولة وهو ديوان المحاسبة الحق في الاعتراض على الجزاءات التي توقعها الجهات الإدارية بالنسبة للمخالفات المالية — دون المخالفات الإدارية — ويطلب إلى النيابة الإدارية اقامة الدعوى التأديبية ضده ، فسلطة ديوان المحاسبة في الرقابة والتعقيب لا تكون إلا بالنسبة لجزاءات من مخالفات معينة ولا يمكن أن يستقيم له هذا الحق إلا بعد أن يكون الجزاء قد استقر على وضع نهائي والا انتهت الحكمة من الرقابة واصبحت قاصرة عن تحقيق الغرض منها كما لو أخطر بجزاء أوقعه وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ورأى أنه كلف وراذع فلم يعترض عليه في الموعد المحدد وكان الوزير مند عرض الأمر عليه قد نفى هذا الجزاء أو خفّضه أو يرى رئيس الديوان على العكس من ذلك أن الجزاء لا يتناسب مع خطورة الفعل الذي ارتكبه الموظف فيعترض عليه ويطلب إحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية في الوقت الذي شدد فيه الوزير الجزاء إلى الحد الذي لو عرض على ديوان المحاسبة لرأى فيه الكفاية . هذا النظر هو ما يتفق مع التفسير السليم للمادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث أوجب على الجهة الإدارية أخطار ديوان المحاسبة بالجزاء . وليست الجهة الإدارية هنا هي وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، إنما هي الجهة الإدارية كجملوع وهي على هذا النحو بالنسبة للوزارة هي الجهاز بأكمله .

وتأسيسا على ما تقدم فإن الجزاء الذي يتعين فرضه على رئيس ديوان المحاسبة بالنسبة للمخالفات المالية هو الجزاء المستقر وذلك إما بغض الشهر الذي يحق للوزير أثناءه تعديله أو الغاؤه وأما باستعمال الوزير سلطته التي خوله القانون أيأها ، وبالتالي لا تسري الادة المسندة لامتراض رئيس ديوان المحاسبة إلا من يوم إخطاره بالجزاء بعد استنوابه على الوجه السالف الذكر .

(طعن ١٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على وجوب اخطار رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية - حق رئيس الديوان في أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية - وقوع عبء هذا الاخطار على الجهة الادارية التي اصدرت القرار - الاخطار الذي يمتد به في بدء ميعاد الخمسة عشر يوما هو الاخطار الصادر من الجهة الادارية دون غيرها - لا اعتداد في شأن بدء هذا الميعاد بالاخطار الصادر الى الديوان عن طريق المحكمة التي اصدرت الحكم في الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٣ من القرار بالقانون رقم ١١٧ الصادر في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في المادة السابقة . ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية . وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » . وجاء بالملحظة الايضاحية لهذا القرار بالقانون انه « نظرا لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة الى مالية الدولة فقد أوجب المشرع اخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الادارية الصادرة في شأن هذه المخالفات ، وأعطى لرئيس الديوان الحق في أن يطلب من النيابة الادارية اقله الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة ، وفي هذه الحالة يتعين على النيابة الادارية مباشرة الدعوى » . ومغاد ذلك أن رئيس الديوان يخطر من الجهة الادارية بالقرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية . وقد التى الشارع عبء الاخطار الذي يبدأ به ميعاد الخمسة عشر يوما الاولى في صياغة النص على الجهة الادارية التي اصدرت القرار ، فلا يحق هذا الاخطار اثره

إذا كان قد حصل من جهة أخرى لم ينط بها القانون القيام بهذا الاجراء ، وكذلك لا يغنى علم الديوان بقرار الجزاء من غير الطريق الذى رسمه القانون من وجوب قيام الجهة الادارية المختصة باجراء الاخطار . وترتبا على ذلك لا يجدى فى سبيل تحديد بدء سريان الميعاد اخطار الديوان من طريق المحكة التى اصدرت الحكم فى الدموى التأديبية .

(طعن ١٩٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - هو من تاريخ اخطار رئيس ديوان المحاسبة بالجزاء الواقع بالنسبة لهذه المخالفات - توجيه الاخطار الى مدير عام المراقبة القضائية بالديوان - اعتباره بمثابة اخطار الى رئيس الديوان - أساس ذلك واثره .

بالحكم بالحكم :

لا حجة فى القول بأن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اذ نص فى المادة ١٣ منه على اخطار رئيس الديوان ، فان كل اخطار بالجزاء الادارى يوجه الى هذا الرئيس لا يعتد به ولا يبدأ به الميعاد الواجب خصاله الاعتراض وتكون بدايته من تاريخ الاخطار الموجه اليه شخصيا او من تاريخ عرض الاوراق عليه ، وعلى ذلك اذا كان الاخطار بالجزاء قد وجه الى مدير عام المراقبة القضائية بديوان المحاسبة فلا يسرى فى حق رئيس الديوان الا من التاريخ الذى مرض فيه عليه ، لا حجة فى ذلك القول ، لان المراقبة القضائية هى فرع من فروع الديوان ويدخل فى اختصاصها وبحسب تكوينها تلقى مثل هذه الاخطارات نيابة عن رئيس الديوان طبقا للنظام الذى وضعه او اقره هذا الرئيس ووفق تعليماته المبلغة لكافة الجهات الحكومية ، ولا ابل على ذلك من ان الوزارة قد ابلفت المراقبة القضائية لمطبها بانها هى المختصة بطلب الاخطارات من الجزاءات الادارية التى توقع على الموظفين من مخالفات مالية ، وهذا هو الوضع الطبيعي

والمنطقى ، لان المراقبة القضائية تعد كل ما هو متعلق بالقانون قبل عرضه على الرئيس فيجب عليها مراعاة المواعيد التى يتعين أن يتم فيها اجراء معين من الرئيس ذاته وكل تقصير منها تسال عنه دون أن يؤثر ذلك فى صحة الاجراءات من عظمه ، ومن ثم فإن الاخطار بالجزاء وان كان قد ووجه الى مدير عام المراقبة القضائية دون رئيس ديوان المحاسبة فان آثاره المرتبة قانونا من ناحية الاعتراض تسرى فى حق الرئيس من تاريخ هذا الاخطار لانه قد تم الى الجهة التى خصصها بتلقيه أو بعبارة أخرى يعتبر الاخطار لهذه الجهة هو بمثابة اخطار لرئيس الديوان ذاته .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

بمذ سريل الميعاد المتصوص عليه فى المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — هو تاريخ اخطار ديوان المحاسبة بالجزاء الموقع بالنسبة لهذه المآلفات — توجيه الاخطار الى مدير عام المراقبة القضائية بالديوان يعتبر بمثابة اخطار لرئيس الديوان — اساس ذلك ان المراقبة القضائية فرع من فروع الديوان يتخلل فى اختصاصها بحسب تكوينها تلقى مثل هذه الاخطارات نيابة عن رئيس الديوان .

ملخص الحكم :

لا حجة فى القول بأن كل اخطار بالجزاء الادارى لا يوجه الى رئيس الديوان لا يعتد به ، ولا يبدأ منه الميعاد الواجب خلاله الاعتراض ، وتكون بدايته من تاريخ الاخطار الموجه اليه شخصيا أو من تاريخ عرض الاوراق عليه — لا حجة فى ذلك القول لان المراقبة القضائية هى فرع من فروع الديوان ويدخل فى اختصاصها ويحسب تكوينها تلقى مثل هذه الاخطارات نيابة عن رئيس الديوان طبقا للنظام الذى وضعه أو امره هذا الرئيس ، ووفقا لمبدأاته والمبادئ العامة لسلطة الجهات الحكومية ، وهذا ما سبق أن قضت به هذه المحكمة العليا فى الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٦ القضائية بجلسته ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٢ .

(طعن ١٩٧٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ - أخطار رئيس ديوان المحاسبة الذي يبدأ منه هذا الميعاد - هو الاخطار بالجزاء بعد استقراره في صورته النهائية - الاخطار بالجزاء مع ارفاق تحقيقات النيابة الإدارية ومضى هذا الميعاد من تاريخ هذا الاجراء - قيام قرينة قانونية على توافر العلم بالقرار وبكافة مقوماته وعلى عدم الاعتراض عليه واستقراره نهائيا - الاستيفاء الذي يطلبه الديوان من الجهة الإدارية بعد ذلك لا يضاف محلا .

ملخص الحكم :

أن كل ما أوجبه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة ١٢ منه على الجهة الإدارية أن تخطر رئيس الديوان بالجزاء الإداري بعد أن يكون قد استقر في صورته النهائية فلم يتطلب منها أكثر من ذلك ، فإذا قامت هذه الجهة بما يفرضه عليها القانون وأرفقت بالقرار الإداري الصيغ بالجزاء تحقيقات النيابة الإدارية وكذلك صورة من مذكرة المراقبة ومضت خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار الديوان بهذا كله دون أن يطلب المزيد من الأوراق قبل انقضاء هذه المدة ، فقد قامت القرينة القانونية على توافر العلم بالقرار وبكافة مقوماته وبالتالي على عدم الاعتراض عليه وصورته نهائيا وكل استيفاء يطلب بعد ذلك يتعلق بهذا القرار لا يضاف محلا بعد أن استقر القرار المذكور بمضى الميعاد الجائز فيه الاعتراض ..

(طعن ٦٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢ / ١ / ٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة وفقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ للاعتراض على الجزاء التأديبي - من مواعيد السقوط - الاصل سريانه اعتبارا من تاريخ اخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر في شأن المخالفة المالية - طلب الديوان خلال الميعاد بعض اوراق

الموضوع ومستنداته - لا يبدأ حساب الميعاد في هذه الحالة الا من التاريخ الذي تكون الاوراق او البيانات المطلوبة قد وصلت الى الديوان .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه ، قد أصاب وجه الحق اذ قرر ان الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة ليمترض فيه على الجزاء الادارى يعتبر من مواعيد السقوط الا ان الحكم المذكور قد أخطأ صحيح فهم القانون من حيث مبدأ سريان ميعاد الخصسة عشر يوما الاولى من الفقرة الثانية من المادة ١٣ سالفة الذكر ، صحيح ان الاصل هو ان يسرى هذا الميعاد من تاريخ اخطار رئيس الديوان بالقرار الادارى الصادر في شأن المخالفة المالية الا أن قضاء هذه المحكمة العليا قد اطرده على ان ديوان المحاسبة لا يتسنى له تقدير ملائمة الجزاء الادارى الذى وقعته جهة الادارة على الموظف المخنثب الا اذا كانت كلمة عناصر التقدير من اوراق وتحقيقات وملابسات واقعة تحت بصره ومعرضة عليه . فاذا مات الميعاد المذكور دون ان يبدأ الديوان الى طلب موافاته بها يراه لازما من اوراق الموضوع وبما يتعلق به من بيانات فان ذلك الفوات للميعاد يعد قرينة على اكتفاء الديوان بما تلقاه من الاوراق . ولا ترتفع هذه القرينة الا بان يبدأ الديوان خلال الميعاد المذكور ، بطلب ما لم يكن قد وصله من اوراق ومستندات ، وفي هذه الحالة لا يبدأ حساب الميعاد الا من التاريخ الذى تكون الاوراق المطلوبة او البيانات قد وصلت الى الديوان .

(جلسة ١٠٢٧ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بتشجيع مجلس تلاميذ للمخالفات المالية الملغى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - وجوب اجراء تحقيق بشأن هذه المخالفات ورفعها الى رئيس ديوان المحاسبة بواسطة من اناطهم القانون بذلك - اجراؤه بمعرفة غيرهم يجعله باطلا ولا يمحول عليه - افراد رئيس ديوان المحاسبة في ظلها بسلطة اقامة الدعوى

التدابيرية عن المخالفات المالية — عدم اختصاص الرئيس الإدارى بالمعاقبة عليها ابتداء سواء فى ظل المرسوم بقانون أو القانون الذى ألغاه — انعقاد اختصاصه بأحالة الأوراق اليه من رئيس ديوان المحاسبة عندما يرى الأخير الاكتفاء بتوقيع أى جزء ادارى والا وجبت الاحالة إلى مجلس التدقيق .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تدقيق للمخالفات المالية الملقى بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، كان يجرى نصها على النحو الآتى « يتولى تحقيق ما ينسب الى الموظفين من المخالفات المنصوص عليها فى المادة الرابعة واحد أو أكثر من الموظفين الفنين بديوان المحاسبة أو بمجلس الدولة .. » وكان نص المادة التاسعة هكذا « بعد انتهاء التحقيق يرفع المحقق تقريراً براهية الى رئيس ديوان المحاسبة . ولرئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية أو يقرر حفظ الموضوع بقرار مسبب » . ثم جاء نص المادة ٨٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كما يلى « تقام الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة . وله حفظ الدعوى ، كما له إذا رأى أن المخالفة لا تستأهل إحالة المسئول منها الى المجلس ، إحالة الأوراق الى الجهة الادارية المختصة لتقوم بمجازاته وفقاً للمادة ٨٥ ويكون ذلك فى جميع الأحوال بالاتفاق مع الوزير المختص أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى طبقاً لنظامها بالنسبة الى موظفيها . فإذا لم يتم الاتفاق وجب رفع الدعوى التأديبية حتماً الى المجلس » . ويبين من مباحث النصوص السابقة أنه سواء تحت ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، الذى ألغاه . تتمتع سلطة التدقيق لرئيس ديوان المحاسبة فى جميع الأحوال ولا تكون للرئيس الإدارى مهبا علا قدرة على مرسوميه الا اذا ارتأت رئيس ديوان المحاسبة أن المخالفة لا تستأهل الاحالة الى مجلس تدقيق وأحال اليه الأوراق لمعلا وبعد هذه الاحالة لا قبلها بتعقد للاخير سلطة التدقيق . وقد كان المرسوم بقانون السالف ذكره يختم أن يكون تحقيق المخالفات المالية بعمرية أشخاص معينين بالذات ، ومن ثم يكون التحقيقات التى يجرىها غيرهم باطلة ولا يعول عليها . هذا وتبدي استلزم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الاتفاق مع الوزير المختص كما سلف البيان ، فإن لم يحصل الاتفاق وجبت الاحالة الى مجلس التدقيق .

(طعن ٥٩٧ لسنة ٥ فى — جلسة ١٩٦٠/١٢/١)

المبدأ :

صفة في الطعن - الدفع بانعدام صفة رئيس ديوان المحاسبة في الطعن على حكم المحكمة التأديبية قولاً بأن ذلك من حق النيابة الإدارية وحدها - مردود بما ورد صراحة في المادتين ١٣ و ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .

ملخص الحكم :

أن الدفع الذي اثاره المطعون عليه بالصنفاً صفة رئيس ديوان المحاسبة في الطعن على حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه . مردود بما نصت عليه صراحة كل من المادتين ١٣ ، ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري - وتجرى المادة ١٣ بأن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية . ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية . وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية . خلال خمسة عشر يوماً التالية » . وفي ذلك تقول المذكرة الإيضاحية : « ونظراً لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة إلى مالية الدولة فقد أوجب المشرع أخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الإدارية الصادرة في شأن هذه المخالفات » وأعطى لرئيس الديوان الحق في أن يطلب من النيابة الإدارية اقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة ، وفي هذه الحالة يتعين على النيابة الإدارية مباشرة الدعوى . ومما يدل على أن المشرع حدد في قصد واضح صاحب الصفة في الاعتراض على قرار الجزاء الواقع من الجهة الإدارية ونطاق برئيس ديوان المحاسبة وجدة المصلحة والصحة في طلب تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية إذا عين له أن الجزاء الذي وقع ليس من جنس العمل وأن العقوبة الصادرة من جهة الإدارة في حق الموظف لا تتلزم وخطورة الذنب المالي الذي اتحدر إليه التهم ، ومنى بطلب السيد رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية تعين على النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية خلال الحدة المقررة . ويؤكد هذا الاتجاه ، وإن كان على نحو ما تقدم ، في

غنى عن كل تأكيد . ما نصت عليه المادة ٣٢ من ذات القانون المشار اليه
مقتول « أحكام المحاكم التأديبية نهائية » ، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام
المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقا لاحكام المادة ١٥ من القانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ويعتبر من ذوى الشأن
فى حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الادارية
والموظف الصادر ضده الحكم « . وبناء عليه يكون الطعن الحالى قد
اقيم من يملك الحق فى رفعه ، وقد ذكره الشارع فى مقدمة اولى الشأن
فى الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى أحكام المحاكم التأديبية . وقبول
الشارع قاطع فى هذا الخصوص فيتمتعين الحكم برفض الدفع بعدم قبول
الطعن لرفعه من غير ذى صلة .

(طعن ٨٩٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

سقوط الذموى التأديبية الخاصة بالمخالفات المالية - نص المادة ٢٠
من المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبى
لمحاكمة الموظفين عن المخالفات المالية على سقوط الذموى التأديبية بمضى
٥ سنوات من تاريخ وقوع المخالفة - بدء سريان هذه المدة بالنسبة
للمخالفات التى وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون سالف الذكر يكون من
تاريخ نفاذه فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ وقوعها .

ملخص الحكم :

يتبقى المراحل التشريعية فى شأن الذموى التأديبية يبين أن المرسوم
بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبى لمحاكمة
الموظفين عن المخالفات المالية قد استحدث فى مادته العشرين حكما جديدا
يقرر سقوط الذموى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة
وهذا النص لم يكن مقررًا من قبل فى القوانين التى تناولت أحكام الذموى
التأديبية التى ما كانت لتسقط من الموظف مهما طال الاند وطأ كان الموظف
بالخدمة ، ومن ثم يثور التساؤل عما اذا كانت مدة السقوط المنصوص

عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ تبدا في السريان بالنسبة للمخالفات المالية التي وقعت قبل العمل المرسوم بقانون المذكور - اعتبارا من ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أو من تاريخ وقوعها بحيث أنه اذا كانت تلك المدة قد انقضت قبل تاريخ العمل بذلك المرسوم بقانون فلا يمكن رفع الدعوى التأديبية عنها ، أم أن تلك المدة لا تسرى في شأن تلك المخالفات إلا من التاريخ المذكور .

ولما كان الشارع لم يورد في المرسوم المذكور نصا يتضمن الإجابة على هذا التساؤل ، لذلك كان لا محيص من الاستهداء بما جاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية من نصوص متعلقة ببذء سريان مواعيد السقوط وبقواعد القانون المدني ، ذلك أن هذه النصوص و تلك القواعد وإن كانت قد وردت في التقنين المدني وفي قانون المرافعات المدنية والتجارية بيد أن المحكمة ترى تطبيق أحكامها باعتبار هذه الأحكام من المسلمات في الأصول العامة بحسبان أن قواعد وأحكام التقنين المدني وقانون المرافعات المدنية والتجارية تطبق أمام القضاء الإداري وفي نطاق الميّنزعات الإدارية فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به .

وتنفي الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأن « تسرى المواعيد التي استحدثتها القانون من تاريخ العمل به » ولما كان مفاد ذلك ، أن ما يستحدثه القانون من مواعيد بالمعنى العام لهذه العبارة ، لا يسرى إلا من تاريخ العمل به . وأنه فيما يتعلق ببذء السقوط خاصة ، فمفسلا عن أنه لا يجوز التمسك بها إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها ، فإنها لا تبدأ في السريان أيضا إلا من تاريخ العمل بذلك القانون . ورددت البقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون المدني هذا الحكم إذ نصت على ذلك بقولها « إذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد » وبديهي أن هذا الحكم وأجيب التطبيق على حالة استحداث مدة تقادم لم يكن مقررًا من قبل أصلا ، وهذا كله تطبيق لمبدأ عدم سريان القانون على الماضي ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى سقوط الدعوى التأديبية بضئ خمس سنوات عليها

قبل صدور القانون وهو ما لا يجوز القول به وما يتجانى مع المنطق القانوني .

وترتبا على ذلك ، فان مدة سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية التي استحدثها المشرع في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ لا تبدأ في السريان بالنسبة للمخالفات التي وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون المذكور الا من تاريخ نفاذه في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ وقوعها .

(طعن ١٠٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

سريان سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التي وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ من تاريخ نفاذه .

ملخص الحكم :

أن المرسوم بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية قد استحدث حكما جديدا بسقوط الدعوى التأديبية لم يكن مقررا من قبل في القوانين التي تناولت أحكام الدعوى التأديبية . وقد أستقر قضاء هذه المحكمة على أن مدة السقوط هذه لا تبدأ في السريان بالنسبة للمخالفات التي وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون المذكور الا من تاريخ نفاذه في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ وقوعها ، وهذا كله تطبيق لبدأ عدم سريان القانون على الماضي ، والقول بغير ذلك يؤدي الى سقوط الدعوى التأديبية بغضى خمس سنوات عليها قبل صدور القانون سالف الذكر وهو ما لا يجوز القول في المخالفات الادارية والمالية ، ولم يهدف بعد ذلك الى مخالفة باتى أحكام به وما يتجانى مع المنطق القانوني السليم .

(طعن ١٩٩٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - نسويته بين المخالفات المالية والمخالفات الإدارية في جواز اقامة الدعوى التأديبية على الموظف الذي ترك الخدمة - سريان أحكامه : يأتى حال وجباشر على ما وقع من مخالفات لم تسقط بمضى المدة حتى تاريخ نفاذه - أساس ذلك أنه من قوانين النظام العام .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ قد سوى بين المخالفات المالية والمخالفات الإدارية في جواز اقامة الدعوى التأديبية عنها على الموظف الذي تركه الخدمة . إذ أنه قد أضاف مادتين الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هما : المادة ١٠٢ مكرر ونصها « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول مدة وجودهم في الخدمة وتسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لاي سبب كان . . وتنقطع هذه المدة بإجراءات التحقيق والانتهاج او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » والمادة ٢٠٢ مكررا ثانيا ونصها « تجوز اقامة الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة لاي سبب كان وفي هذه الحالة يجوز الحكم عليه بإحدى العقوبات الآتية :

١ - الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة شهور .

٢ - الحرمان من المعاش كله او بمضيه من تاريخ الحكم .

٣ -

ولما كان هذا القانون - كما جرى به قضاء هذه المحكمة - من قوانين النظام العام . وقد نهر بالقاعدة الرسمية في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ فان أحكامه تسرى . يأتى حال وجباشر على ما وقع من مخالفات لم تسقط بمضى الخمس سنوات المخصوص عليها بالمدة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ . كلف الذكر ولما كانت المخالفات المنسوبة الى

الطامن سواء اكانت مخالفات مالية او ادارية لم يكن قد مضى على آخر اجراء فيها في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ — تاريخ نشر القانون المذكور — خمس سنوات ... ومن ثم فان الدعوى التأديبية لم يسقط الحق في اقامتها وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه — اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز محاكمة الطامن تأديبيا — قد اصلب الحق في قضائه هذا .

(ملعن ٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها باللائحة بحدل السفر ومصاريف الانتقال — يستوجب ازالة الجزاء التأديبي — مثال قبض الموظف بدل سفر عن ايام لم يؤد فيها عملا للدولة او عن ليال لم يقضيها في استراحة الحكومة في حين ثبت يقينا انها لم تكن مشغولة .

ملخص الحكم :

ان الوظيفة العامة تكليف للقائمين بها ، يساهمون عن طريقها في تسيير جهاز الدولة مستخدمين في ادائهم اعمال وظيفتهم خدمة الشعب . وقد نصت المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على ان (الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها . وجاء في المادة (٥٥) منه انه يجب على العامل مراعاة الاحكام المالية المعمول بها ويحظر عليه مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها في القوانين كما يحظر عليه مخالفة القوانين واللوائح الخاصة بالمنقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية — وهنا تدخل ولا شك لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم (٤١) لسنة ١٩٥٨ — فكل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته او يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا . والايخطاء التأديبية قد ترتكب اثناء اداء الوظيفة او بمناسبة ادائها ، وذلك بمخالفة ما تفرضه من واجبات ايجابية او نواه ، يستوى في ذلك ان ترد هذه الواجبات او النواهي في

تصوص أو أن تملئها طبيعة العمل الوظيفى ذاته . ولا شك أنه مما يتنافى مع الإبانة في أداء العمل ويؤدى الى المسئولية أن يسيىم العامل استعمال وظيفته أو تدبیه ، كما فعل الطاعن في الطعن الراهن ، فيسخر الانتداب لصالحه الخاص ويستحل لنفسه أن يقبل قروشاً من خزانة الدولة باسم بدل السفر عن أيام أو ليالى لم يؤد منها عملاً للدولة أو عن ليال لم يقضها في استراحة الحكومة في حين أنه ثبت يقيناً أنها لم تكن مشغولة يوم أن قبض منها البديل كاملاً ، للدولة فيما قبضه الریح ، وأن كان يسيراً ، ولقد مات الطاعن أن المشرع قد قدر أنه ليس من المصلحة ترك المكافآت أو بدل السفر الذى يحصل عليه العامل المنتدب دون ضابط أو رابط ، فوضع لذلك شروطاً وتقيوداً وحدوداً قصوى لا يجوز اغفالها أو التجاوز عنها ، تاضداً من ذلك ، لا نحسب ، الحرص على أموال الخزانة من البعثرة والضیاع وإنما أيضاً تخفيف حدة التكاليف ، التى تثن اليوم الدولة منها ، على الأعمال الإضافية والانتدابات وما ينجم عنها حتبا من نقص الانتاج في العمل الأصلي ، وهو ما أخذته النيابة الادارية على الطاعن في مستهل تحقيقاتها معه ، وضعف القيم الخلقية لدى العاملين . ومن آيات ذلك الضعف ، تلك الشراة البادية في جمع الاجور الإضافية وتحصيل المكافآت والتهالك على بدل السفر ولو أدى ذلك الى التحايل على احكام اللوائح والاغراض في توليل التصوص .

(طعن ٤٣٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ

تقدر اذن الصرف - بخطر تسليم الموظف المتوط به مسحب اذن الصرف اكثر من فقرتين منها - يعنى به الدفاتر ذات المائة اذن أو الخمسين اذن - اساس ذلك من المادة ٥٧ من اللائحة المالية .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على اللائحة المالية ان المادة ٥٧ منها تمنع على ان اذن الصرف « مجموع في دفاتر يحتوى الواحد منها على خمسين أو مائة اذن مرقومة برقم مسلسل مطبوعة أيضا على قسيمة (كعب) كل

اذن « والمادة ٤٦ منها تنص على انه « لا يجوز أن يكون في عهدة الموظف الموقوف به سحب اذن الصرف أكثر من دفتر واحد احتياطي علاوة على كل دفتر يجرى العمل به » ويستفاد من هذين النصين أن الدفاتر التي لا يجوز تسليم أكثر من دفترين منها إنما هي الدفاتر المنصوص عليها بالمادة ٤٥٧ سائلة الذكر أى ذات المائة اذن أو الخمسين اذن .. ولما كان الثابت من الأوراق أن الدفاتر التي كانت ترد للطامن لتوزيعها على المحررين كان يحوى كل منها على مائة اذن وكان الطامن يقسم كل منها الى أربع دفاتر يحوى منها ٥٠ اذنا وهي ما كانت تسلم للمحررين (تراجع ص ٢١ من تحقيق النيابة العامة) فإذا كان الثابت كذلك أنه سلم يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ السيد ثمانية دفاتر والسيد أربع دفاتر علاوة على دفترين كلنا باقيتين طرفه .. وحوى كل منها على ٢٥ اذنا فإنه في واقع الامر يكون قد سلم الاول دفترين والثاني دفاتر ونصف فقط ومن ثم فإنه بذلك لا يكون قد خالف نص المادة ٤٦ سائلة الذكر ويكون الحكم المطعون فيه — اذ قضى بثبوت هذه المخالفة قبل الطامن — قد جانب الصواب في هذا الشأن .

١٠ طعن ٢٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

مسئولية نظار المدارس عن العهد والمخازن — منشور وزارة التربية والتعليم رقم ٢١١ المؤرخ ١٩٥٦/٨/١٢ بشأن اشتراك الرؤساء المباشرين مع رؤسهم فيها يقع من اهمال أو إهمال في العهد والمخازن — المخازن القائمة لجمعية العروة الوثقى الملحقة باحدى مدارسها التي استولت عليها الوزارة لعجز الجمعية عن ادارتها — دخول الاشراف والرقابة عليها ضمن اختصاصات الناظر دون أن يمنع من ذلك تبعية المخازن للجمعية لا للبرسة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

صدر قرار بالانتقيل النهائي من جانب منطقة التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية على مدرسة الشاطبي الصناعية الاعدادية في ١٩

من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وكان ذلك نتيجة عجز جمعية العروة الوثقى عن ادارة تلك المدرسة الاعدادية وكذلك الثانوية الصناعية وعجزها عن تمويلها وتقديم الامكانيات اللازمة لها من خلابات وعدد وأدوات وذلك على الرغم من أن الوزارة كانت تعينها في تعيين الناظر والمدرسين الفنيين والاداريين وتدخل مرتباتهم ، هذا الى أن جمعية للعروة الوثقى لها مدارس خاصة معانة من الوزارة طبقا للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنفذة له يؤكد قيام تلك العلاقة الادارية وما يترتب عليها من التزام بالاشراف وواجب مباشرة الرقابة المحكبة من جانب الموظف الادارى الرئيس على من وما يقع تحت هيئته من مرموسين ومخازن وأموال سائبة جارية هي حصيلة لبيع مشغولات الجمعية يؤكد ذلك ما جاء على لسان الطاعن في محضر تحقيق النيابة الادارية في وقائع الاختلاس والتزوير والتبديد والتلاعب التى قام بها المتهم الاول أمين المخازن من انه كان باقراره يقوم بقسط من الاشراف والمراقبة كل مداه او زاد فقد باشر الاشراف بالفعل فهو يقول : « كنت أراجع الانون » ومارس الرقابة عملا لانه يقول « تمت بجرد الخلابات أحيانا » ووضح من الاوراق انه لم يكن في ذلك متغضبا بالجهد وانما هو بوصلة ناظرا لتلك المدرسة وخلفا لسلطة الناظر السابق ، استثمر أن من واجب وظيفته أن يقوم بما قام به وأن يؤدي واجبه الذى تليه اختصاصات وظيفه ناظر المدرسة التى يقوم باعبائها وفي ذلك قبول فعلى منه ورضاء واضح فعلى من جانبه أن يباشر ما سبق لسلطة مباشرته من أعمال . فالتكاد تقرير الطعن قبول الطاعن القيام بهذا العمل على غرار سلفه يتعارض مع ما سبق أن أدلى به الطاعن في محضر تحقيق النيابة الادارية من اقرار .

ولا جدال في أن المنشور العام رقم ٢١١ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ بشأن اشتراك الرؤساء المباشرين مع مرموسين فيما يقع من أعمال أو اختلاس ، هو منشور عام يضاف في وقائع هذه الدعوى مجال تطبيقه تماما فقد جاء في عبارات هذا المنشور « أن وزارة التربية والتعليم أصدرت منشورات متعددة منذ سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٥٣ نهيت فيها الى ما لوحظ من تكرار وقوع حوادث الغلاعب في خضاب الاوراق الممنوعة وفي بعض التحصيلات الاميرية وغير الاميرية في المدارس فضلا عن الاهمال في قيد الجهد وضبطها . واذ تبين أن كل ذلك يرجع في اغلب الحالات الى

(٢٧ - ج ٨)

ضعف أشراف الرؤساء على الموظفين القائمين بهذه الاعمال وجهت الوزارة نظر السادة نظار المدارس ورؤساء الفروع في المنشور العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ الى أنه من الواجب عليهم القيام بجرد خزائن أرباب العهد من وقت لآخر والتأكد من توريد المبالغ المحصلة الى الخزائن المختصة في حينها مع مراعاة التأشير على آخر قسسية استخرجت من قسائم التحصيل بما يغيد مراجعة جملة المتحصلات ومطابقتها لحواظ التوريد ، كما حضرت الوزارة في منشورها رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٩ السادة نظار المدارس من عدم قيامهم بمراجعة اعمال الموظفين الذين في عهدتهم النقود ارتكانا منهم على حسن ظنهم بئمة الموظف المنوط به عملية التحصيل أو بدعوى كثرة الاعمال لديهم ... » ثم استورد المنشور العام بقوله : « ولكن الذي يؤسف له أن الاهمال من جانب الجميع قد بلغ حدا لا يمكن التسامح فيه أو الاغضاء منه بحال من الاحوال ولهذا نوجه النظر الى أنه عند إجراء بحث أو تحقيق في أية مخالفة مالية أو ادارية سيتناول التحقيق فضلا عن الموظف المسئول الرؤساء المباشرين في المدارس وفي اقسام المناطق وادارات الوزارة لينال كل جزاءه بقدر نصيبه من الاهمال أو التراخي . وقد وقع المنشور وكيل الوزارة الدائم السيد يوسف في ١٣/٨/١٩٥٦ » . فالمنشور عام وفيه توجيه شديد حازم من وكيل الوزارة الى نظار المدارس بشأن العهد والخازن . والطامن ناظر المدرسة فيها ، وملحق بها أو يتبعها مخزن اشغال تباع وتحصل اثباتها امانة باسم جمعية العروة الوثقى التي اطيقت على حصيلة اموالها لوجودها تحت اشراف ناظر المدرسة السابق وبعد وفاته استمر اشراف السيد الناظر الجديد الذي اقر بأنه باشر مراجعة الانون عملا وقام بجرد الخابات احيانا وهو في ذلك ينفذ توجيه المنشور العام ويلتزم حدوده .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد سجل في اسبابه أن الطامن قد خالف احكام المواد ٧٣ ، ٨٢ مكرراً ، ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وتكون التهمة الادارية الواردة بحقه في تقرير الاتهام ثابتة قبله ويترتب عليها مجازاته بخصم خمسة عشر يوما من راتبه . فان هذا الحكم يكون قد اسباب وجه الحق والعدل ولا سبيل الى الطعن فيه .

(طعن ١٥٥٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

اهمال مامور الضرائب في فحص دفاتر احد الممولين - يعتبر بمن قبيل المخالفات المالية لا الادارية نظرا لما يترتب على ذلك من ضياع حقوق على الدولة .

ملخص الحكم :

ان المخالفات المنسوبة الى الموظف المتهم بصفته مأمورا باحتمال بامورية ضرائب المطارين لم يؤد عمله بذمة وأمانة وذلك بقصد التمييز والايهام بقانونية دفاتر الممول وصحة حساباته ، هي من قبيل الاهمال والتقصير الذي من شأنه ان يؤدي الى ضياع حق من الحقوق المالية للدولة (الفقرة الخامسة من المادة (٨٢) مكرر من قانون نظام موظفي الدولة) .

(طعن ٢٤٧٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

اذا كان الحكم الصادر من محكمة امن الدولة قد برا العامل من نية الاختلاس عن عجز الممهدة لعدم ثبوت الجناية فان هذا الحكم لا ينفي عن المظنون ضده مخالفة الاهمال الذي ادى الى عجز الممهدة - قرار الجزاء بتحويله نصف قيمة المعجز صحيح - اساس ذلك : اعتباره تعويضاً مدنيا عن المخالفة وقد تحققت عناصر المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية - ولاية المحكمة التأديبية تمتد الى طلب التعويض عن الضرر الناتج عن المخالفات التأديبية التي تختص بتوقيع الجزاء عنها او بالظمن في الجزاءات الموقعة باعتبارها فرما من اختصاصها الاصلى .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في الطعن رقم ١٩١ لسنة ٨ القضائية الذي قضى بإلغاء جزاء الفصل الموقع على المظنون ضده ، قد حدد المخالفتين الثابتين في حقه ، وهي تستره على واقعة بيع اثمينة

بالجملة مقابل حصوله على جنبيه من زميل له وأهماله في الحفاظ على عهده مما أدى الى ظهور عجز بها ، فان مجازاة المطعون ضده بالقرار رقم ٢١٨ الصادر في ١٩٧٧/٥/٢٨ بخصم شهرين من راتبه مع حرمانه من نصف مرتبه الموقوف صرفه أثناء فترة الحبس والاقطاف يكون مناسبا لما ثبت في حقه ولا تشويه أية شائبه ، أما عن تحميله بنصف قيمة العجز في العهدة البالغة ٢٥٧ره٣٢ جنيبها فانه ولئن كان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قد براه من تهمة الاختلاس عن عجز في العهدة يشمل القبية المشار اليها ، فان هذا الحكم لا ينفى عن المطعون ضده مخالفة الاهمال الذي ادى الى وجود العجز ولذا يكون قرار الجزاء وقد حمله بنصف قيمة العجز المشار اليه موافقا لصحيح حكم القانون بوصفه تعويضا مدنيا من المخالفة وقد تحققت في المطعون ضده عناصر هذه المسؤولية من خطأ وضرر سببيه ، وغنى عن البيان أن ولاية المحكمة التأديبية تمتد الى طلب التعويض من الضرر الناتج من المخالفات التأديبية التي تخضع بتوقيع الجزاء عنها أو بالظمن في الجزاءات الموقعة منها باعتبارها فرعا من اختصاصها الاصلى وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن .

ومن حيث انه لذلك يكون من المتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم برفض الطعن المقام من المطعون ضده أمام المحكمة التأديبية للتبوين برقم ٩٧ لسنة ١١ القضائية .

(طعن ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

تمليك

الواجبات الوظيفية ، اما واجبات ايجابية تشمل الاعمال التي يجب على العاملين القيام بها ، واما واجبات سلبية تشمل الاعمال المحظورة عليهم . وهذه الواجبات بنوعها ، لا تقبل بطبيعتها تحديدا على سبيل الحصر ، ويرجع هذا الى عدة اعتبارات تكن في الوظيفة ذاتها ، وحتى في الحالات التي لجأ فيها المشرع الى تخصيص بعض الواجبات بالنص لم يقصد بذلك حصرا لها . وفيما يلي نتولى ابراز واجبات العاملين ، ثم الاعمال المحظورة عليهم مسترشدين على الاخص بما اورثته المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في بنودها المختلفة (راجع هنا على الاخص د.سيد محمد ابراهيم — ص ٤٥٥ وما بعدها) .

واجبات العاملين :

نصت المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المنضمين بالدولة على أن :

« الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويجب على العامل مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

١ — أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليف العاملين بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٢ — أن يحسن معاملة الجمهور مع اتجاز مصالحه في الوقت المناسب .

٣ — أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يثق والاحترام الواجب .

٤ — المحافظة على مواعيد العمل واتباع الإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية للوحدة في حالة التغيب عن العمل او التأخير عن المواعيد .

٥ — المحافظة على ممتلكات واموال الوحدة التي يعمل بها ومراعاة صيانتها .

٦ — ابلاغ الجهة التى يعمل بها بمحل اقامته وحالته الاجتماعية وكل تغيير يطرأ عليها خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير .

٧ — ان يتعاون مع زملائه فى اداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

٨ — ان ينفذ ما يصدر اليه من اوامر بدقة وامانة وذلك فى حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسئولية الاوامر التى تصدر منه كما يكون مسئولا عن حسن سير العمل فى حدود اختصاصاته » .

وقد اصدر فى شأن هذا النص الجهاز المركزى للتنظيم والادارة كتابه الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم استخدام العمل وتحقيق الانضباط الادارى ومن القواعد القانونية المرتبطة بهذا النص القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص المعدل بالقانونين رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ و ١١ لسنة ١٩٨٢ وقد اضاف المشرع فى هذه المادة — حسبها اوضحت المذكرة الايضاحية للقانون — على واجبات العاملين المقررة فى المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ امورا يقتضيها حسن سير العمل ومعالجة جمهور المتقاعين بالمرافق العامة وذلك فى البنود ارقام ٢ و ٤ و ٥ و ٦ (راجع موسوعة قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المعدلة له اعداد جوزيف تكللا واشراف المستشار الطنطاوى محمد الطنطاوى من مطبوعات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ص ٢٣) .

وفىما يلى بعض الاضواء على واجبات العاملين المشار اليها :

اولا : اداء اعمال الوظيفة :

١ — اداء العامل للعمل المنوط به بنفسه .

يجب على العامل ان يؤدى العمل المنوط به بنفسه ، وعليه ان يؤديه بالدقة والامانة اللازمة . ولا يجوز له التنازل عن اختصاصاته كلها او بعضها الى غيره ، لان هذا التنازل ينطوى على تعديل فى الاختصاصات المقررة ، وهو امر لا يملك اجراؤه .

وترتيباً على عدم جواز التنازل عن الاختصاصات ، نشأت قاعدة عدم جواز التفويض فيها . بالتفويض بغير نص يقرره ، أمر غير جائز قانوناً . والا استطاع العامل أن ينقل اختصاصه الى أى عامل آخر يختاره بنفسه ، مخالفاً بذلك قواعد الاختصاص .

٢ - تخصيص وقت العمل الرسمي لاداء الواجبات :

يجب على العامل أن يؤدي عملاً إيجابياً في خدمة وظيفته والمصلحة العامة طوال ساعات العمل الرسمية بتمامها . ويجوز تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين ، اذا اقتضت مصلحة العمل . وتقدير احتياجات العمل ، أمر تستقل به الجهة التي يتبعها العامل ، وعلى العامل بصفة خاصة ، أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخطة العامة .

ثانياً : طاعة الرؤساء :

إن سلطة الرئيس اصدار الاوامر والنواهي الى مرؤسيه ، فيها يتعلق بسير العمل وطريقة تنفيذه ، ويقابل هذه السلطة واجب على المرؤسين في اطاعة هذه الاوامر واحترامها .

على أن واجب الطاعة للرؤساء ليس مطلقاً ، ومن ثم لا يقوم له وجود الا في نطاق أعمال الوظيفة ، ولهذا يتحرر العامل من واجب الطاعة كلما يتعلق الأمر بالصالح اليه من رئيسه ، بحرية من الحريات العامة ، أو بشأن من شئون حياته الخاصة المنبثقة من أعمال وظيفته. والتي يكون له فيها حق التصرف كأي مواطن بمطلق حريته واختياره .

ولا تمتد طاعة الرؤساء بأي حال من الأحوال الى ارتكاب الجرائم . وعلى العامل اذا ما توجس من أن الفعل الذي أمر به يشكل جريمة ، أن يتهمل في الأمر حتى يتثبت ويتحقق من مشروعية ما أمر به . فإن خال فيه جريمة ، كان عليه أن يمتنع عن تنفيذه والا وقع تحت طائلة العقاب ، دون أن يشفع له ذلك الأمر الصادر اليه من رئيسه (المادة ٦٣ من قانون العقوبات) .

أما اذا انطوى تنفيذ الأمر الصادر من الرئيس على مخالفة تأديبية ، فلا يحطل العامل من واجب الطاعة ، ألا اذا كانت عدم مشروعية الأمر واضحة وصارخة ، بحيث تظهر للرجل العادي

وقد حسم قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المسألة بنص صريح ، غلب فيه اعتبارات اطاعة أوامر الرؤساء على اعتبارات احترام المشروعية . اذ اوجب على العامل طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٩ تنفيذ امر الرئيس ولو كان مخالفا للقانون ، بشرط أن ينبه العامل رئيسه كتابة بوجه المخالفة في امره ، وأن يبصر الرئيس كتابة على تنفيذ امره . وجاء القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مرددا ذات الحكم في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ حيث نصت على انه « لا يعلى العامل من الجزاء استنادا الى امر صادر اليه من رئيسه الا اذا اثبت ان ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لامر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الامر وحده » .

ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة :

يجب على العامل أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام ، وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام اللائق لها ، فالالتزام بمستوى من السلوك يتفق ومراعاة كرامة الوظيفة واجب مفروض على العامل .

ولا يقتصر هذا الواجب على حدود الوظيفة بل يمتد ايضا خارج حدودها وانه ولئن كان سلوك العامل داخل الوظيفة امرا مؤثرا فيها تأثيرا مباشرا ، على خلاف سلوكه خارج الوظيفة الذى يبدو بعيدا من نطاقها وغير مؤثر فيها ، الا ان ذلك لا يستتبع القول بوجود حدود ثابتة فاصلة بين مسلک العامل في مجال الوظيفة ومسلکه خارجها ، وانه في هذه الاخيرة يتحلل من اعباء الوظيفة وما تفرضه من قيود .

الا انه يجب التفرقة على اى حال عند توقيع الجزاء التأديبي على العامل الذى يخل بكرامة الوظيفة بين ما ياتيه عن طريق عمله او بسببه ، وبين ما ياتيه خارجا عنه ، مراعى في ذلك بطبيعة الحال نوع الوظيفة التى يؤديها ومدى خطورة انعكاس سلوكه الخارجى على عمله الوظيفى .

الاعمال المحظورة :

نصت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على انه يحظر على العامل :

١ - مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها وللتعليمات والنشرات المنظمة لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمعاملين التى تصدر عن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة او الامتناع من تنفيذها .

(بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) .

٢ - مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

٣ - مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمستريات وكلفة القواعد المالية .

٤ - الاهمال او التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الاشخاص العلية الاخرى او الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات او المساس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة .

٥ - عدم الرد على مناقضات الجهاز المركزى للمحاسبات او مكاتباته بصفة عامة او تأخير الرد عليها ، ويعتبر فى حكم عدم الرد ان يجيب العامل اجابة الفرض منها الماطلة والتسوية .

٦ - عدم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها فى المواعيد المقررة لها او بما يطلبه من اوراق او وثائق او غيرها مما يكون له الحق فى فحصها او مراجعتها او الاطلاع عليها بمقتضى قانون انشائه .

٧ - ان يفشى باى تصريح او بيان من أعمال وظيفته عن طريق الصحف او غير ذلك من طرق النشر الا اذا كان مصرحا له بذلك كتابة من الرئيس المختص

٨ - ان يفشى الامور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها او بموجب تعليمات تفشى بذلك ، ويظل هذا الالتزام بالكتبان قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة .

٩ - ان يحتفظ لنفسه بالصل اية ورقة من الاوراق الرسمية او

ينزع هذا الاصل من الملفات المختصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل
كلف به شخصيا .

١٠ - أن يخالف اجراءات الامن الخاص والعام التى يصدر بها
قرار من السلطة المختصة .

١١ - أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو
بالواسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداء واجبات الوظيفة أو كان
غير متفق مع مقتضياتها وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥
لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

١٢ - أن يؤدي امعالا للغير بأجر أو مكافأة ولو فى غير أوقات
العمل الرسمية الا باذن من السلطة المختصة ، ومع ذلك يجوز أن يتولى
العامل بأجر أو بمكافأة أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين
أو المساعدة القضائية اذا كان المشغول بالوصاية أو القوامة أو الغائب
أو المعين له مساعد قضائى ممن تربطهم به صلة قرى أو لسبب لغاية
الدرجة الرابعة .

وأن يتولى امعال الحراسة على الاموال التى يكون شريكا أو صاحب
مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قرى أو نسب لغاية الدرجة
الرابعة وذلك بشرط اخطار الرئاسة التابع لها بذلك .

١٣ - أن يشرب الخمر أو أن يلعب القمار فى الاندية أو المحال
العامة .

١٤ - ويحظر على العامل بالذات أو بالواسطة :

(أ) قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض بمناسبة قيامه بواجبات
وظائفه .

(ب) أن يجمع نقودا لى فرد أو لاية هيئة أو أن يوزع منشورات أو يجمع
امضاءات لاغراض غير مشروعة .

(ج) أن يشترك فى تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل دون اذن الجهة التى
تحددها السلطة المختصة ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية .

(د) أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات القضائية أو الادارية للبيع إذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .

(هـ) أن يزاول أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(و) أن يشترك فى تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها إلا إذا كان مندوباً عن الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع العام .

(ز) أن يستأجر أراضى أو عقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

(ح) أن يضارب فى البورصات .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية بشأن هذا النص أن المشرع خصص هذه المادة للأعمال والتصرفات المحظورة على جميع العاملين مما اقتضى نقل الأحكام الواردة فى البندين رقمى ٥ ، ٦ من المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى هذه المادة مع إضافة بعض المحظورات التى اقتضى تقريرها حسن سير العمل ورعاية الصالح العام وهى الواردة تحت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من التبند رقم ١٤ من المادة المشار إليها ولم تكن هذه المحظورات قد وردت فى المادة ٥٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

هذا ويلاحظ أيضاً أن المادة ٦٨ الواردة فى فصل الاجازات قررت حظراً آخر على العامل فى ألا يعمل خلال اجازاته للغير بأجر أو بدون أجر مع ترتيب الجزاء المستحق على مخالفة هذا الحظر .

ومن القواعد القانونية المرتبطة بهذا النص :

— القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

— القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها بالمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ .

— القرار الجمهورى رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها .

— قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بقواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة المعدل بالقرارات أرقام ٣٩٧ ، ٦٦٠ ، ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ .

وقد أصدر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بشأن هذا النص الكتاب الدورية الآتية :

— الكتاب الدورى رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن حظر ارتداء ازياء أو حمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات المسلحة وقوات الشرطة — وهذا الحظر يستند الى أمر رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالأمر رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ .

— الكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن مدى استمرار العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بحظر الجمع بالنسبة لشاغلى وظائف الإدارة العليا بين أعمالهم وأعمال أخرى — والمذاع به فتوى إدارة الفتوى لوزارات الصناعة والثروة المعدنية والبتترول والكهرباء رقم ٨٥٣ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٩ التى انتهت فيها الى سريان ذلك القرار فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (المادة ٧٩ منه) . ونظرا لان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد تضمن حكما مماثلا فى المادة ٧٧ فقرة ١٢ منه .. لذلك فان ما ورد بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء المشار اليه سلفا ينطبق على العاملين الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) .

— الكتاب الدورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن مدى جواز منح تصريح بالموافقة على العمل فى غير أوقات العمل الرسمية والمذاع به ما انتهت اليه إدارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين والتأمينات بفنواها رقم ١٥٤٤/١/١٦ بتاريخ ٨/٢٣/١٩٨٠ من أنه لا يجوز التصريح للعامل بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية كوكيل مفوض ، ومخيرا لكتب توكيلات مسجل بالسجل التجارى وذلك أعمالا للحظر المنصوص عليه فى

البند (هـ) من الفقرة (١٤) من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(راجع موسوعة القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي اصدرها الجهاز المركزي للتنظيم والادارة مراجعة المستشار طنطاوى محمد طنطاوى) .

ونبينا على مزيد من الايضاحات خاصة ببعض الاعمال المحظورة على العاملين :

اولا : الجمع بين الوظيفة وعمل آخر :

١ — حظر قانون العاملين على العامل ان يجمع بين وظيفته وبين اى عمل آخر ، سواء اكان هذا العمل لحسابه ، أم للغير أم كان وظيفة اخرى وهذا الحظر وان حدد القانون صورته ونطاقه ، الا انه لا يعمد ان يكون تطبيقا لواجب اعم ، هو ان يتدرغ العامل لشئون وظيفته ويكرس لها كل وقته وجهده ، ومن ثم يمتنع عليه الانتشغال بأى عمل خارجى ، يؤثر فى عمله الاصلى أو يتعارض مع مقتضياته .

والاعمال التي يتولاها العامل لحسابه ، قد تكون محظورة حظرا مطلقا وهى الاعمال التجارية والمضاربات ، فلا يجوز له القيام بها كما لا يجوز الترخيص له بالقيام بها . أما غير ذلك من الاعمال ، فانها لا تندرج فى نطاق الحظر اذا كان من شأنها الاضرار باداء واجبات الوظيفة أو كانت تتعارض مع مقتضياتها . فان كان ذلك شأنها ، سرى عليها الحظر وأمتنع على العامل القيام بها ، كما يمتنع الترخيص له بالقيام بها . وان لم يكن ذلك شأنها ، انحسر عنها الحظر ، وصارت عملا مباحا يمكن للعامل القيام به بغير حاجة الى ترخيص له بذلك .

واذا كان لا يجوز للعامل ان يؤدي عملا لحسابه فى الحدود المتقزمة ، فانه لا يجوز له كذلك ان يؤدي اعمالا للغير يهترتب أو بمكافأة ولو فى غير اوقات العمل الرسمية ، الا بأذن من الوزير المختص او من يمارس سلطاته

وليس المقصود بالعمل للغير ان تقوم رابطة عمل بالمعنى المفهوم فى القانون المدنى وقانون العمل ، فسواء عمل العامل تحت اشراف الغير

ورقابه ، أم بغير اشرافه ، وسواء أكان العمل عارضا ومؤقتا ينتهى بطبيعته فى مدة معينة ، أم كان عملا مستمرا له صفة الدوام والاستقرار ، فإن كل هذه الاعمال التى تؤدى للغير تدخل فى نطاق الحظر ، ما دامت تؤدى لقاء مرتب أو مكافأة .

غير أن التسؤل على الاجر كشرط لترتيب الحظر ، لا يعنى أن كل عمل يؤدى تبرعا للغير يعتبر عملا مباحا ، اذ لا يزال هذا العمل مقيدا بتقيد يرد عليه ، هو ألا يكون من شأنه الاضرار بواجبات الوظيفة أو غير متفق مع مقتضياتها ، لأن هذا التقيد هو قيد عام ، يلتزم به العامل فى كافة سلوكه وتصرفاته . وإذا كان العامل لا يستطيع أن يقوم بعمل لحسابه اذا كان من شأن هذا العمل الاضرار بواجبات وظيفته فانه من باب أولى لا يجوز له القيام به للغير ولو كان تبرعا منه ويغير اجر .

وقد استثنى القانون من نطاق الحظر الوارد على العمل للغير باجر بعض الاعمال ، وهى اعمال القوامة والوصاية والوكالة عن الفائبين والحراسة ولو كانت باجر .

٢ — نصت المادة ٧٥ بند ٣ من قانون العاملين على أنه يحظر على العامل « أن يشترك فى تأسيس الشركات ، أو يتقبل عضوية مجالس ادارتها ، أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوبا عن الحكومة أو المؤسسات العامة أو وحدات الادارة المحلية أو كان ذلك بترخيص من الجهة المختصة » .

٣ — صدر القانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٦١ ونص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة ، سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات والمنشآت الاخرى » . ونصت المادة الثانية منه على أنه « على كل موظف من الموظفين الحاليين يسرى عليه الحظر ، أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها » .

ثانيا : التردى في مواطن الشبهة والرفيلة

١ - التردى في مواطن الشبهة :

من الاممال التى يحظر على العامل القيام بها ما يكون الهدف منه التآى بالعامل عن مواطن الشكوك فى وظيفته ، وحمايته مما قد يثور حوله من شبهات استغلال الوظيفة صونا لسبعته وسعة الوظيفة ذاتها . ومن هذه الاممال :

(ا) أن يشتري عقارات او منقولات ، مما تطرحه السلطات القضائية او الادارية للبيع ، اذا كان ذلك يتصل باممال وظيفته .

(ب) أن يكون له اية مصلحة فى اممال او مقاولات او مناقصات تتصل باممال وظيفته .

(ج) أن يستاجر اراضى وعقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التى يؤدى فيها اممال وظيفته ، اذا كانت لهذا الاستغلال صلة بوظيفته .

٢ - التردى فى الرفيلة :

سبق أن أوضحنا ما يوجب القانون على العامل من أن يسلك فى تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب . وهذا الالتزام يفرض عليه الابتعاد عن مواطن الرفيلة والفساد . ومن صور هذه المحظورات ، لعب القمار فى الاتنية أو الحال العلية . فإذا كان المكان الخاص الذى وجد فيه العامل يلعب القمار يدار بغير تصريح من الجهات المختصة كمحل عام للعب القمار ، فإن هذا المكان يأخذ حكم المحل العام ، ويمتد اليه الحظر . وإذا كان هذا المكان الذى وجد فيه العامل مكانا خاصا فعلا ، فإنه ازاء صراحة النص ، وقصر مجال تطبيقه على الاتنية والحال العلية ، يخرج من نطاق الحظر . (د. السيد محمد إبراهيم — ص ٤٨٩) .

ثالثا : المخالفات الادارية :

هناك صور من المخالفات الادارية ينص عليها على وجه الخصوص لما لتقاديها من أهمية فى ضمان حسن سير المرفق العام . ومن هذه المخالفات التى نصت عليها المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ ما يأتى :

(١) انشاء سرية المسائل التى يطلع عليها : حظرت المادة ٥٦ بند ١ على العامل أن يفشى الأمور التى يطلع عليها بحكم وظيفته ، سواء أكانت هذه الأمور سرية بطبيعتها لا تحتاج الى تشبيه خاص له بذلك ، أم كانت قد صدرت اليه تعليمات بعدم افشائها ولو كانت غير سرية بطبيعتها .

ويظل التزام العامل بعدم افشاء السرية قائما ولو ترك الخدمة . لان الضرر يترتب على الافشاء فى ذاته ، ومن ثم فانه يتحقق سواء أكان العامل قائما بالخدمة أم تركها .

(ب) الاحتفاظ بأصول الاوراق الرسمية : كذلك حظر البند الثانى من المادة ٥٦ على العامل الاحتفاظ بأصل ورقة من الاوراق الرسمية ، أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ، ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا .

وحكمة هذا الحظر واضحة . اذ لو أتيح للعامل الاحتفاظ بأصول الاوراق الرسمية ، أو نزعها من الملفات المخصصة لحفظها ، لانتشرت الملفات من الاوراق ، وتعدر الرجوع اليها عند الحاجة .

(ج) مخالفة اجراءات الامن : كذلك حظر البند الثالث من المادة ٥٦ على العامل مخالفة اجراءات الامن الخاص والعام التى يصدر بها قرار من السلطة المختصة .

رابعا : المخالفات المالية :

من صور المخالفات المالية التى نصت عليها المادة ٧٦ ما يأتى :

(١) مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها فى القوانين .

(ب) مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .

(ج) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والشتريرات وكافة القواعد المالية .

(د) الاهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الاشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبات ، أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة .

(هـ) عدم الرد على مناقضات ديوان المحاسبات أو مكاتباته بصفة عامة أو تأخير الرد عليها . ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب العاقل اجابة الغرض منها الماطلة والتسويق .

وليس عدم الرد في مكاتبات ديوان المحاسبات هو وحده المحظور ، وإنما عدم الرد على كافة المكاتبات أيا كانت الجهة التي أصدرتها محظور كذلك . وغاية الامر ، أن عدم الرد على مكاتبات ديوان المحاسبة يعتبر مخالفة مالية ، أما عدم الرد على مكاتبات الجهات الأخرى فيعتبر مخالفة إدارية .

(و) عدم موافاة ديوان المحاسبات بغير عذر مقبول ، بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة لها ، أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها ، مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها .

الفصل الثالث

الجزاءات التأديبية

تمليق :

ماهية الجزاءات التأديبية وشرعيتها :

طالما أن تلقين الجرائم التأديبية لم يحظ بقيمته القانونية ، وإن هناك صعوبة الربط بينها وبين العقوبات ، فإن السلطة التأديبية ما تزال تملك الاختصاص التقديرى الواسع فى ذلك ، حيث تلزم السلطة التأديبية بأن توقع على الموظف عقوبة معينة من بين العقوبات التى حددها المشرع فى لائحة الجزاءات ، مع عدم جواز أعمال أدوات القياس أو الاستنباط فى مجال العقوبات التأديبية (دكتور عمرو فؤاد بركات - السلطة التأديبية - رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس - ١٩٧٩ - ص ٩٢) .

وإذا كان مبدأ الشرعية فى المجال التأديبى يعتبر أصلا من أصول هذا النظام ، إلا أن ثمة مبدأ آخر يحد من هذا الأصل ، وهو التسليم لهيئات التأديب بالسلطة التقديرية فى اختيار العقوبة المناسبة من بين العقوبات المحددة قانونا ، وتختفى هذه السلطة التقديرية فى اختيار العقوبة إذا نص على تحديد عقوبة معينة لمخالفة محددة ، وحينئذ تلزم جهة التأديب بهذه العقوبة المقررة .

جهة التأديب بهذه العقوبة المقررة . وعلى خلاف رأى الغالب يذهب بعض الفقهاء (الدكتور اسماعيل زكى فى رسالته « ضمانات الموظفين فى التعيين والترقية والتأديب » عام ١٩٣٦ ص ١٠٤ وما بعدها) الى وجوب حصر الاخطاء التأديبية وتحديد ما تستوجب من عقاب تأديبى على نحو ما فعل قانون العقوبات من حصره للأفعال المؤاخذ عليها جنائيا والعقوبات التى تستأهلها عند ارتكابها .

والجزاءات التأديبية ، قد حددها المشرع كما ونوعا . وبهذا تبدو وقد خضعت لمبدأ الشرعية على عكس المخالفات التأديبية .

غير أن خضوع الجزاءات التأديبية لبدا الشرعية هو خضوع جزئى ،
فباستقراء النظام التأديبى يتبين أن الجزاءات التأديبية تجد مكانها فى
النصوص القانونية التى حددتها نوعا وكذا ، ولكن النصوص لم تحدد لكل
جريمة عقوبتها كما تفعل القوانين الجنائية . وعلى ذلك فليس من حق
سلطة التأديب أن تبدع أو تنشئ عقوبة لم يرد بها نص ، وانما هى تنقيد
بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون كما ونوعا . ولكن لما لم تقتصر
الجرائم التأديبية بعقوبات محددة ، فان السلطة التأديبية تستطيع أن
تختار من العقوبات ما تراه بثلثا — حسب تقديرها — مع الذنب الذى
ارتكب .

وتقسم الجزاءات التأديبية بطابع خاص . فهى ردع لمخالفات قواعد
الخروج على واجب وظيفى ، ومن ثم فانها لا تصيب العامل الا فى مركزه
الوظيفى . ويمكن رد هذه الجزاءات معنوية كالانذار او اللوم ، واخرى
تنطوى على حرمان من المزايا المتصلة بالوظيفة ، كالحرمان من المرتب او
العلاوة ، وثالثة تنصب على الحرمان من الوظيفة ذاتها ، سواء بصفة
مؤقتة كالوقوف من العمل ، أو بصفة دائمة كالفصل من الخدمة (د. السيد
محمد إبراهيم — ص ٥٣١) .

وقد حاول الفقه وضع تعريف للعقوبة التأديبية ويعرفها الدكتور
محسن حسنين حمزة فى مؤلفه « القانون التأديبى للموظف العام ورقابته
القضائية » ١٩٦٠ ص ٤٢ و ٨٢ بانها جزاء يمس الموظف فى حياته
الوظيفية ، ويعرفها الدكتور القطب محمد طه فى رسالته لنيل الدكتوراه
من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ بعنوان « العمل القضائى فى القانون المقارن ،
والجهات ذات الاختصاص القضائى فى مصر » بانها عقوبة قانونية تملك
السلطة التأديبية المختصة توقيعها على من اخل بواجبه المهنى . ويعرفها
المستشار الدكتور محمد جودت الملق فى رسالته لنيل الدكتوراه بانها جزاء
يوقع على الموظف الذى تثبت مسئوليته من جريمة تأديبية . ويرى
المستشار الدكتور احمد موسى (١) مقالته بعنوان « دعاوى الادارة أمام
القضاء الإدارى » مجلة العلوم الادارية — ديسمبر ١٩٧٧ — ص ٢٢)
انه يمكن القول باختصار ان العقوبة التأديبية هى « جزاء الجريمة التأديبية »
دون حاجة الى الاشارة فى التعريف الى مساسها بحياة الموظف الوظيفية
او توقعها على ثبوت المسؤولية ، على أننا نرى أن تعريف العقوبة

التأديبية بانها جزاء يستهدف به القانون معاقبة الاخلال بواجبات الوظيفة .
من أجل غاية مشتركة هي تأمين انتظام الجهاز الادارى وحسن سير
المرافق العامة .

وتعد العقوبة التأديبية — بصفة عامة — وسيلة من الوسائل الادارية
الرادعة ، تطبقها الجهة المختصة بناء على نص في القانون ، من أجل ردع
مرتكبي المخالفات التأديبية داخل الجماعة الوظيفية ، بهدف المحافظة
على النظام فيها . والعقوبة التأديبية كالخطأ التأديبي ، يحمل صفة
وظيفية بالمعنى الذى لا يمس الا المخالف فى مصالحه الوظيفية ولذلك تتسم
الجزاءات التأديبية بطابع يميزها عن العقوبات الجنائية ، فقد تكون
الجزاءات التأديبية ذات صفة ادبية مثل الانذار أو اللوم أو التوبيخ . وقد
تتصرف هذه الجزاءات الى حرمان العضو من مزايا معينة متصلة بصفته
الوظيفية هذه مثل الحرمان من الاجر بالنسبة للموظف ، بل قد يبلغ الجزاء
التأديبي حد تجرييد العضو من مركزه الوظيفي ، وذلك مثل عزل الموظف
أو اقالته ، ويكون تقدير العقوبة حسب خطورة الاعمال موضوع
المسألة ، ويجب ان تتسم بالحسم والسرمة ، حتى تؤدي فاعليتها .

وقد قلنا من قبل ان العقوبة التأديبية أو الجزاء التأديبي يحكمها
المبدأ المعروف فى قانون العقوبات من انه (لا عقوبة بلا نص) ، وان
السلطة التأديبية المختصة بتطبيق الجزاء ملزمة بتوقيع العقوبة التى
حددها المشرع من قبل . ولا يجوز لها أن تتجاوزها ، أو أن تبدل غيرها مهما
كانت الدوافع ، لان مركز الموظف مستند من القوانين مباشرة ، فلا يجوز
الاتفاق على عكسه ، وكل عقوبة مخالفة للاتحة العقوبات يجب الغاؤها ،
لخالفتها لمبدأ (شرعية العقوبة) .

واذا كان من المسلم أن العقوبات التأديبية محددة على سبيل الحصر
— كما هو الامر فى قانون العقوبات — ، فان هناك فرقاً جوهرياً ، بين
القانونين ، ذلك انه اذا كان هناك ارتباط كامل بين كل جريمة وبين
ما يناسبها من عقاب فى القانون الجنائي ، فان الامر مختلف فى القانون
التأديبي ، حيث توجد قائمة بالعقوبات دون ربطها بالمخالفات أو الجرائم
التأديبية ، اذ الامر متروك للسلطة التأديبية المختصة بتقدير الخطأ أو

الجريمة التأديبية ، مع حرية اختيار العقوبة التي تلائمها من بين العقوبات المحددة على سبيل الحصر .

وفي ضوء التفاعل بين مبدأ الشرعية ومبدأ السلطة التقديرية ، يجب أن يفهم المفنى الضيق لفكرة (شرعية العقوبة التأديبية) والذي ينحصر فى أن السلطة التأديبية لا تملك أن تطبق إلا العقوبات المنصوص عليها على سبيل الحصر ، ولا يجوز لها كذلك أن توقع أكثر من عقوبة على الذنب الواحد ، أما اختيار العقوبة من بين العقوبات التأديبية فهو مظهر من مظاهر السلطة التقديرية التى تتمتع بها أصلا جهة التأديب فى كافة النظم ، الا أنه يشترط فى هذا الاختيار أن تكون العقوبة مطللة ، حتى يتسنى مشروعية تطبيقها . غير أن السلطة التقديرية هذه تختفى إذا حدد المشرع عقوبة بذاتها لجريمة تأديبية معينة .

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التأديبية مقيدة بالقوانين السارية وقت ممارسة اختصاصها بالتأديب ، ذلك أن الموظف يشغل مركزا نظاميا يخضع للقوانين الجديدة (راجع فى هذا المقام أيضا الدكتور مصطفى عفيفى - فلسفة العقوبة التأديبية وأهدافها - رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس ١٩٧٦ ص ١٥٧ وما بعدها والمستشار عبد الوهاب البندارى - الجرائم التأديبية والجنائية للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - ١٩٧١/٧ - ص ٤٥ وما بعدها) .

الفرع الاول — عدم جواز المعاقبة من الذنب الإداري مرتين

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم جواز معاقبة الموظف من الذنب الإداري الواحد مرتين — جواز معاقبته من الاستمرار في الإهمال أو الإخلال بواجبات وظيفته باعتباره جريمة تأديبية جديدة — شرطه أن يكون الاستمرار حاصلًا بعد توقيع الجزاء الاول .

ملخص الحكم :

أنه لا يجوز معاقبة الموظف من الذنب الإداري الواحد مرتين جزائين أصليين لم ينص القانون صراحة على الجمع بينهما ، أو جزائين لم يقصد باعتبار أحدهما تبعيا للآخر ، وهذا من البديهيات التي تقتضيها العدالة الطبيعية ، ولذا كان من الأصول المسلمة في القانون الجزائي ، فلا يجوز معاقبة المتهم من جرم واحد مرتين ، بل أن المتهم إذا ارتكب فعلا يكون عدة جرائم أو جملة أعمال مرتبطة بعضها ببعض من أجل غرض واحد لا يعاقب عن كل فعل على حدة بعقوبة مستقلة بل يعاقب بعقوبة واحدة على الفعل المكون للجريمة الأشد ، وأيا كانت طبيعة الجزاء التأديبي الذي وقع أولا فإنه يجب ما عداه ما دام قد وقع بالفعل طبقا للأوضاع القانونية الصحيحة . ولم يرد في المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ من نصوص الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ أو في المادة ٢٦ من المرسوم التشريعي رقم ٣٧ تاريخ ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ بأحداث مجلس التأديب وأصول محاكمة الموظفين ما يخالف هذا الأصل ، وهذا كله بمرعاة أن استمرار الموظف في إهماله أو في الإخلال بواجبات وظيفته — على الرغم من توقيع جزاء عليه من هذا الإهمال أو الإخلال بالواجب في تاريخ مسبق — إنما هو مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى دون التحدي بسبق توقيع الجزاء الاول متى كان هذا الجزاء من إهماله في واجبات وظيفته حتى تاريخ سابق على ذلك ، وهذا من البدهية التي لا تحتاج الى تبيان ، وهو الأصل المسلم كذلك بالنسبة الى الجرائم المستمرة في مجال القانون الجزائي ، والقول بغير ذلك يخل بالأوضاع ويعطل سير المرافق

العلبة ويشجع الموظفين على الاستمرار في الاخلال بواجبات وظائفهم بحجة سبق توقيع جزاء حتى تاريخ معلوم . والاستمرار المقصود في هذه الحالة هو الحصول بعد توقيع الجزاء الاول لا قبل ذلك .

فإذا كان الثابت من الاوراق ان عقوبة الخصم من الراتب وعقوبة التوبيخ وكذا عقوبة التزليل في المرتبة وابطال الترفيع التي قضى بها مجلس التأديب بقراره المطعون فيه انما فرضت بجميعها على المذميين من اجل ذات الاعمال التي ارتكبوها في فترة زمنية واحدة ، وآية ذلك ان تاريخ الوقائع المنسوبة اليهم وكذا وصلها واحد ، وانه لم يمض فاصل زمني ذو بال بين العقوبة الاولى والثانية ، ولا فاصل قط بين هذه الاخيرة وقرار الاحالة الى مجلس التأديب . هذا فضلا من ان الاحالة التي تمت بقرار السيد وزير الزراعة رقم ٢١٨ الصادر في ١٣ من آيار (مايو) سنة ١٩٥٨ قد استندت الى ما افصح عنه السيد الوزير في كتابة رقم ٨٢٦١ - ٥/١٩ الموجه الى مجلس التأديب في ١٠ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٨ من ان المحالين قد استبرأوا في ارتكاب المخالفات رغم الانذار الموجه اليهم في ٣١ من آيار (مايو) سنة ١٩٥٨ ، ولما كان تاريخ هذا الانذار وتاريخ قرار الاحالة واحد ، فان الاستمرار المقول به بالمعنى الموجب لتكرار العقاب يكون منتظيا .

(طعن : السنة ١ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

توقيع جزاء تأديبي على الموظف عن فعل ارتكبه - لا وجه لتوقيع جزاء آخر بعد ذلك عن نفس الفعل .

ملخص الحكم :

إذا وقع جزاء على الموظف عن فعل ارتكبه ، فلا وجه بعد ذلك لتكرار الجزاء عليه عن السلوك ذاته ، ما دام هو عين الجريمة التأديبية .

(طعن : السنة ٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

لا يجوز محاكمة الموظف تاديبيا عن تهمة جوزى من أجلها اداريا -
أساس ذلك - من الاصول المسلمة في القوانين الجزائية ، ومن البدايات
التي تقتضيها العدالة الطبيعية عدم جواز المعاقبة عن الذنب الادارى
الواحد مرتين - الجزام التاديبى الذى وقع أولا أيا كانت طبيعته يجب
ما عدا ما دام قد وقع طبقا للأوضاع القانونية الصحيحة .

ملخص الحكم :

إذا بان من مطالعة صحيفة جرائم المحكوم عليه أنه وقع عليه
بتسوية الجرائم رقم ٣٧٧٢٤ بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٠ جزاء بخمسة
يومين من مرتبه ملاوة على خصم يومى الانتطاع وذلك لانقطاعه من العمل
بدون إذن يومى ٢٧ ، ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠ ، وهذه الواقعة هي نفس
ما تضمنته التهمة الثالثة من التهم التي قدم من أجلها المحكوم عليه الى
المحكمة التاديبية في الدعوى الراهنة . ومن ثم فإنه ما كان يجوز أن يعاقب
الحكم المطعون اليه المحكوم عليه من التهمة لانه لا يجوز معاقبة الموظف
عن الذنب الواحد مرتين . وهذا من البدايات التي تقتضيها العدالة
الطبيعية ومن الاصول المسلمة في القوانين الجزائية . وأيا كانت طبيعة
الجزاء التاديبى الذى وقع أولا فإنه يجب ما عدا ما دام وقع بالفعل طبقا
للأوضاع القانونية الصحيحة .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

موظف متبرن - تسريحه لعدم صلاحيته في مدة التبرن - لا يعتبر
ازدواجا للمعقوبة المحكوم عليه بها من مجلس التاديب عن وقتل مسلحة
أخرى .

ملخص الحكم :

أن الفصل القائم على سببه المستقل المتجرد من صفة التأديب والمستند الى وقائع مادية وقانونية أساسها عدم الصلاحية في مدة التبرين لا يعتبر ازدواجا أو تكرارا للمقوبة السابق توثيمها على المدعى من مجلس التأديب من أجل وقائع مسلكية وأعمال أخرى تختلف في طبيعتها وفي أثرها من تلك التي بنى عليها قرار الفصل .

(طعن ٩٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

الحرمان من العلاوة الدورية بقرار من لجنة شئون الموظفين طبقا لأحكام المادتين ٤٢ و٤٤ من القانون رقم ٢١٠، لسنة ١٩٥١ — لا يعتبر من قبيل العقوبات التأديبية ولا يلحقه وصف التأديب بما ذم صاعدا من لجنة شئون الموظفين فهي ليست سلطة تأديبية — أساس ذلك — هو كون الحرمان من العلاوة يقوم على بعض السلطة التقديرية للجنة شئون الموظفين — أثر ذلك هو تجاوز مؤاخضته تأديبيا عن ذات الفعل الذي أدى الى حرمانه من العلاوة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة على أنه لا يجوز تأجيل العلاوة الامتيازية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شئون الموظفين وتأجيل هذه العلاوة يمنع استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ، ولا يترتب على التأجيل تغيير موعد استحقاق العلاوة التالية . أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها ، فالعلاوة تعبرا اصطلاح على أطلاقه على الاستحقاقات التي يحق للموظف ان يحصل عليها زيادة في مرتبه تشجيعا له ومساعدة على مواجهة تكاليف الحياة التي تزايدت مع تقدمه في السن . ويستبد الموظف حقه في العلاوة مباشرة من القانون ما لم يتم بالموظف مانع من استحقاقه لها . وقد كان العمل يجري

قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة على أن تمنح هذه العلاوة بمصفة آلية ما لم يصدر قرار تأديبي بمنع صرفها أو تأخيرها . ولكن المادة ٤٢ اذ نصت على أن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة ، بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقرير ذلك يرجع الى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية فانها تكون قد جاءت بتقدير جديد هو قيام الموظف بعمله بكفاية ، المناط في تقديرها وتقريرها لجنة شئون الموظفين .

ولا شك أن السبب في اضافة هذا التيد هو حث الموظفين على التفانى في عملهم ثم أن المشرع حرصا منه على تجنب احتمال الانحراف في هذا المجال ، ودفعنا للشطط بادر الى تقرير انه « لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الإبتقرار من لجنة شئون الموظفين » . بالاصل هو استحقاق العلاوة ما لم يصدر قرار من لجنة شئون الموظفين بتأجيل موعده استحقاقها أو بالحرمان منها . وغنى عن القول بعد ما تقدم من أيضا ان لجنة شئون الموظفين حيث تصدر قرارها بالحرمان من العلاوة أو بتأجيل موعده استحقاقها أو بالحرمان منها فانها لا تعتبر في ذلك سلطة تأديبية ومن ثم فان قرارها في هذا الشأن لا يكون جزءا من شأنه أن يمنع توقيع الجزاء عليه من السلطة المختصة خشية التكرار . والقرار الصادر بالحرمان من العلاوة أو بتأجيلها ، أما أن يصدر من السلطة التأديبية المختصة وعندئذ يلحقه وصف الجزاء التأديبي لانه عقاب على ذنب ادارى معين يرر صدور ذلك القرار الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٨٤ من قانون نظام موظفي الدولة وأما أن يصدر قرار بالحرمان أو التأجيل من لجنة شئون الموظفين بسلطانها التقديرية امبالا لاحكام المواد (٤٢و٤٣و٤٤) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهذا مجال آخر يختلف عن مجال التأديب ، مناط استحقاق العلاوة هو أن يقوم الموظف بعمله بكفاية ومناط الحرمان منها أو تأجيلها الا يقوم الموظف بعمله بكفاية والمنع أو المنع . والصرف أو التأجيل كل اولئك من الملامات التقديرية التي خص بها المشرع لجنة شئون الموظفين . وهذا مجال يختلف عن مجال التأديب اذ ليس المناط فيه عقاب الموظف على ما وقع منه ، وانما المناط في هذا المجال هو أن العلاوة في أصلها منحة كما سلف البيان ، وهي لا تمنح الا لمن يقوم

بعمله بالكفاية التي تترخص اللجنة في تقديرها . فإذا قررت اللجنة منحها للموظف صارت العلاوة حقا له وجزءا من مرتبه . وإذا قررت حرمانه منها أو تأجيل صرفها فيكون قرارها في هذا الشأن صادرا في حدود سلطتها التقديرية إذ ليس لها ولاية تأديب . وتأسيسا على ذلك يكون قرار مجلس التأديب الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٦ إذ قال أن السلطة المنوط بها توقيع هذه العقوبة (تأجيل العلاوة) تعتبر مشتركة بينه وبين لجنة شئون الموظفين ، يكون قد أخطأ صحيح فهم القانون الذي ضمن على هذه اللجنة بولاية التأديب .

(طعن ٢٤٧٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

تضمن القرار التأديبي تحريم استغلال المدعى مدرسا بمدارس البنات ملاوة على الخصم من راتبه - لا يعد ذلك تمندا للجزاء .

ملخص الحكم :

إذا تضمن القرار التأديبي تحريم استغلال المدعى مدرسا بمدارس البنات ، فإنه - فضلا عن أن ذلك لا يتضمن نوعا من الجزاء - لا يخرج من أن يكون توجيها من مصدر القرار للجهة الإدارية المختصة برأية ما ثبت من سلوك المدعى عند تقرير إجراء نفيه مستقبلا ، وذلك تحقيقا للمصلحة العامة التي تقتضى توافر السمعة الحسنة والسيرة الطيبة من يولون وظائف التدريس عامة ويوجه خاص أماتة التدريس بمدارس البنات ، وهو توجيه حميد ، لا شك ، يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي تنفرد بها الإدارة دون معقب عليها .

(طعن ٧٥٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

تعليل:

من المبادئ العامة المسلم بها ، انه لا يجوز معاقبة العامل جزائين عن فعل واحد . ذلك انه حين تعمل الجهة التأديبية سلطتها في تأديب العامل بتوقيع جزاء عليه ، فانها تستفدها ولا يكون لها من ولاية في تأديبه وتوقيع جزاء آخر عليه من ذات الفعل .

والمقصود بالجزاءات المتعددة المحظورة ، تلك التي تنتمي الى نظام واحد . فان كان أحد الجزائين تأديبيا ، والآخر جنائيا ، فلا يكون ثمة تعدد محظور ، لاختلاف طبيعة كل منهما والنظام الذي ينتمي اليه ،

كذلك ينصرف الحظر الى العقوبات الاصلية دون التبعية . ذلك لان العقوبة التبعية ليست بمعقوبة مستقلة توقع بذاتها ، ويتحقق معها قيام التعمد وانما هي تابعة لعقوبة أخرى اصلية تنبمها وتقع معها ، مما ينتهي معه قيام التعمد . وتقع العقوبات التبعية في المجال التأديبي بقوة القانون ، دون حاجة الى النص عليها في القرار التأديبي . ومع ذلك فان حظر تعدد الجزاءات يرتفع بطبيعة الحال كلما أجازته القانون بنص صريح .

على أن قاعدة حظر الجزاءات عن الفعل الواحد ، تجد استثناء بالنسبة الى المخالفة المستمرة ، ذلك انه في هذه المخالفة تتداخل ارادة العامل وفعله في استمرار المخالفة : فاذا عوقب من أجلها ، ثم استمر بعد توقيع الجزاء عليه سادرا فيها ، فان ذلك يكون مخالفة جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى ، دون التحدي بسبق توقيع الجزاء . والقول بغير ذلك يخل بالاوضاع ويعطل سير المرافق العامة ويشجع الموظفين على الاستمرار في الاخلال بواجبات وظائهم ، بحجة سبق توقيع جزاء حتى تاريخ معلوم . والاستمرار المقصود في هذه الحالة هو الحاصل بعد توقيع الجزاء الاول لا قبل ذلك (د. السيد محمد إبراهيم — ص ٥٤٠ وما بعدها).

هذا وتعتبر قاعدة عدم عقاب المخطيء عن ذات الفعل مرتين من أهم النتائج التي رتبها الفقه والقضاء على مبدأ شرعية العقاب . فاذا ظهرت وقائع جديدة — بعد تطبيق العقوبة — فانها تبين للادارة استعمال سلطتها تجاهها . كما ان إلغاء الحكم لعيب في الشكل أو الاختصاص بعد معاقبة الموظف من افعال معينة لا يمنع من معاقبته مرة أخرى عن ذات الاعمال

بإصدار حكم صحيح ، لأن الإلغاء كان لعيب في الشكل الذي لا يمس صلب الموضوع . كما أن تشديد العقوبة من طرف الرئيس الأعلى لا يتنافى مع القاعدة المذكورة .

وإذا كانت معاقبة الموظف أكثر من مرة عن ذات الخطأ أمرا غير مشروع ، إلا أن ذلك لا يمنع سلطة التأديب أو الإدارة من أن تضيف إلى الجزاء أمورا أخرى لا تعتبر في ذاتها عقوبة تأديبية ، كما يقول استاذنا العبد الدكتور سليمان الطباوى . كإن تلجأ الإدارة مثلا إلى فصل الموظف المخطئ، فضلا غير تأديبي بعد توقيع العقوبة عليه ، لأن هذا التصرف يعتبر من حق الإدارة المخول لها شرعا المحافظة على الصالح العام ، كما أن المشرع نفسه يضيف إلى العقوبة الأصلية بعض العقوبات ذات الطابع التبعي أو التكميلي لأن ذلك لا يخل بقاعدة (عدم عقاب المخطئ من ذات الفعل مرتين) .

(الدكتور مليكة الصروخ بـ ص ٧٦ و ٧٧)

الفرع الثاني — وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع اشطاره

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

سلطة الإدارة في تقرير الجزاء التأديبي — محدودا بالنصاب القانوني — مناطها أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع اشطاره — تقديره على أساس عدة جهم وثبوت لقيام بعضها فقط دون البعض الآخر — عدم قيام الجزاء على كمال سببه — الفاؤه لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين في حق الموظف — لا يغير من هذا الحكم ارتباط جميع الاعمال المنسوبة اليه ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني ، الا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع اشطاره ، فاذا تبين انه قدر على أساس ثلاث تهم كالتحريض على الاضراب ورمع الفتوس على الناظر ، وتوجيه الفاظ خارجة اليه ثم لم يتم في حق الموظف سوى بعضها دون البعض الآخر ، فإن الجزاء ، والحالة هذه ، لا يقوم على سببه ، ويتعين اذن الفاؤه لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين في حق الموظف مما قد يكون له خطورته واثره البالغ ، وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في حقه من نذب غير جسيم حتى ولو كانت جميع الاعمال المنسوبة للموظف مرتبطة بعضها مع البعض الآخر ارتباطا لا يقبل التجزئة ، اذ ليس من شك في انه اذا تبين أن بعض هذه الاعمال وخاصة تهمة التحريض على الاضراب او واقعة رمع الفتوس على ناظر الزراعة ، لا تقوم في حق المظمون عليهما ، وكان ذلك من غير شك ملحوظا عند تقرير الجزاء بفصلهما ، لكان لجهة الادارة رأى آخر في صرامة هذا التقدير ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا يجوز أن يكون الموظف ضحية الخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ١٦٤٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٥)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

للإدارة بلامة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني —
تقدير الجزاء على أساس إثبات تهمتين أو عدة تهم — إثبات انتفاء إحدى
هذه التهم أو بعضها — عدم قيام الجزاء على كمال سببه — الفاؤه ولو
كانت الأعمال المنسوبة للموظف لا تقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

لئن كان للإدارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني ،
الا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أخطاره ،
ماذا تبين أنه قدر على أساس تهمتين ، أو تهم عدة ، لم يتم في حق الموظف
سوى بعضها دون البعض الآخر ، فإن الجزاء — والحالة هذه — لا يقوم
على كمال سببه . ويتعين إذن الفاؤه ، لاعادة التفسير على أساس
استبعاد ما لم يتم في حق الموظف وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في
حقه ، حتى ولو كانت جميع الأعمال المنسوبة للموظف مرتبطة بعضها مع
البعض الآخر ارتباطا لا يقبل التجزئة ، إذ ليس من شك في أنه إذا تبين
أن بعض هذه الأعمال لا تقوم في حق الموظف ، وكان ذلك ملحوظا عند
تقدير الجزاء ، لكان للإدارة رأي آخر في هذا التقدير ، فلا يجوز أن يكون
الموظف ضحية الخطأ في تطبيق القانون .

(ملعن ٩٠٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

عقوبة الفصل — تقديرها على أساس إثبات جميع المخالفات في حق
المدنية — عدم إثبات الجانب الأهم من المخالفات — الفاؤه القرار .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان للإدارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب

القانونى الا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بكامل
اشطاره ، فإذا كان يبين ما تقدم أن عقوبة الفصل التى وقعت على
المدعية ، قدرت على أساس ثبوت جميع المخالفات المسندة اليها ، وكان
الواضح مما سلف بيانه أنه لم تقم فى حقها المخالفات المتصلة بحسن
السيرة والسلوك وهى الجانب الأهم من المخالفات جميعها ، فإن الجزاء
الموقع والحالة هذه لا يقوم على كمال سببه كما أن الباقي من المخالفات
والتي قابلت فى حق المدعية لا يكفى لحمل القرار ومن ثم يكون الحكم
المطعون — فيما انتهى اليه من إلغاء القرار المطعون فيه — قد أصاب
وجه الحق ، ويكون الطعن على غير أساس سليم يمتنع الحكم برفضه
والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ قى — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

عدم ثبوت إحد الاتهامات التى انتهى الحكم التاديبى الى ادانة
الموظف فيها وثبوت الاتهامات الباقية — صحة الحكم التاديبى الصادر بعزله
طالما أن العديد من الاتهامات الباقية الثابتة فى حقه تنطوى على ما يمس
النزاهة والذمة مما يجعل الموظف غير صالح للقيام على الوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

أن جميع الاتهامات التى انتهى الحكم الى ادانة المطعون لصالحه
فيها ثابتة فى حقه بثبوتها كائناً لا ينال منه ما أثاره من أوجه دفاع وذلك فيما
عدا الاتهام الخامس الخاص بعدم التبليغ عن ولادة ووفاة ابن المزارع
محمد أحمد زيدان الذى خلصت هذه المحكمة الى تبرئته منه .

ومن حيث أن الاتهامات الباقية الثابتة فى حق المطعون لصالحه قد
انطوى العديد منها على ما يمس النزاهة والذمة ويخدش حسن السمعة
وعلى ما ينم على استهتار بالواجب وبالقانون مما يجعل المطعون لصالحه
غير صالح للقيام على الوظيفة العامة ولحمل أمانتها وظليها بعزله منها ،
وهو ما تضى به بحق الحكم المطعون فيه مما يمتنع معه رفض الطعن الموجه

اليه دون أن يؤثر في ذلك كونه صادرا بناء على الاتهامات موضوع الطعن
جميعها بما فيها الاتهام بعدم التبليغ سالف الذكر ، والذي انتهت هذه
المحكمة الى تبرئة المظعون لصالحه منه وفق ما تقدم ، ذلك ان الاتهامات
الباقية بل ان بعضها وحدة يؤدي الى نفس النتيجة التي قضى بها ذلك
الحكم ويكفي لحمل الجزاء المحكوم به على سبب صحيح وسائغ .

(طعن ١١٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

القرار الإداري يتوقع الجزاء التأديبي - وجوب قيامه كغسل أمام
على كامل سببه - ويستثنى من ذلك أن يكون الشطر من القرار الذي لم
يثبت في حق المتهم غير ذي أهمية وكان الجزاء الموقع عليه مناسباً ومتلائماً
في تقديره مع التهم الباقية .

ملخص الحكم :

أن مناط الفصل في النزاع هو فيما اذا كان القرار الإداري بتوقيع
جزاء من أكثر من تهمة وبأن المحكمة بعد ذلك أن تبين أن إحدى هذه
التهم غير مستخلصة استخلاصاً سائفاً من الأوراق يتعين عليها في هذه
الحالة أن تفي القرار بعدم قيامه على كامل سببه بعد انهيار شطر منه
تاركة للجهة الإدارية الحق في إصدار الجزاء بالنسبة للاشطار الأخرى
الناجئة .

ولا شك في أن القرار الإداري بتوقيع الجزاء يجب أن يقوم كإصل
علم على كامل سببه حتى يكون الجزاء متلائماً مع التهم المسندة الى المتهم
والا أختلّت الموازين وأهدرت العدالة على أن ذلك الأصل يجب ألا يطبق
في كل الحالات حتى لا تتهدم جميع القرارات ويعاد النظر فيها من جديد
في ضوء ظروف أخرى قد تؤثر على هذه القرارات الأمر الذي قد يضطرب
معه الجهاز الإداري وإنما يتعين ألا تطلق هذه القاعدة فلا يطبق في حالة

ما اذا كان الشطر من القرار الذي لم يثبت في حق المتهم غير ذي أهمية
وكان الجزاء الواقع عليه مناسباً وملائماً في تقديره مع التهم الباقية .

(طعن ١٤٨٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

عدم صحة بعض القرائن المسوقة للتدليل على سبب الجزاء لا يؤثر
في سلامته أو قيامه على كامل سببه — متى كان في القرائن الأخرى ما يكفي
للتدليل عليه .

ملخص الحكم :

ان لصل الطامن انها يستند في الواقع من الامر على ما استخلصته
النيابة العامة من التحقيقات التي أجرتها من انه يتلاعب في صرف التدقيق
الفاخر وببعض الأشخاص غير مصرح لهم بصرفه من شؤنة البنك مما رلت
معه النيابة العامة مجازاته اداريا عما نسب اليه من تلاعب ، فرات ادارة
البنك ان ما فرط منه على هذا النحو يشكل اخلافا بالتزاماته الجوهرية
المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون العمل وانتهت الى فصله ، وعلى
ذلك يكون السبب الذي بنى عليه الجزاء التأديبي هو وقوع تلاعب من
الطامن في صرف التدقيق . اما ما ساقته ادارة البنك في معرض دفاعها
في سرد لبعض الوقائع التي كشف عنها فانها لا تعدو ان تكون قرائن او
شواهد على وقوع هذا التلاعب الذي هو سبب القرار ، ومن ثم فانه
لا يؤثر في سلامة الجزاء أو قيامه على كامل سببه ان تكون بعض هذه
القرائن غير سليمة متى كان في القرائن الأخرى ما يكفي للتدليل على وقوع
التلاعب من الطامن وبذلك يكون غير سديد ما رعى به الحكم المطعون
فيه من مخالفة القانون لعدم ثبوت هذه الوقائع بمقولة ان القرار لم يعد
قائما على كامل سببه .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

لا يلزم لصحة الجزاء صحة جميع الأسباب التي قام عليها - يكفي ثبوت أحد الأسباب ما دام هذا السبب كافيا لحيل القرار .

ملخص الحكم :

أيا كان الرأي في مدى قيام المخالفتين الثالثة والرابعة قانونا فسان المخالفة الأولى تنطوي على إخلال المطعون ضده أخلاقا جسيما بواجبات وظيفته ومقتضياتها والثقة الواجب توافرها فيه إذ لا شك أن مما يتنافى مع الثقة الواجبة في المطعون ضده كطبيب أن يتخلى عن أداء واجب من أهم واجبات وضعها المجتمع أمانة بين يديه إذ من خلال مناظرة الطبيب لجنة التوقيف يتأكد من حدوث الوفاة ووقتها بما يترتب على ذلك من آثار قانونية بعيدة المدى وكذلك التثبت من انتفاء الشبهة الجنائية في الوفاة أو أنها بسبب مرض معد وقد أوضحت التعليمات المدونة بنظام الخدمة الصحية بالريف أهمية هذا الواجب وأن الإخلال به يؤدي إلى عسك دقة الإحصاءات الصحية التي تبني عليها الدولة بشروعاتها ومن ثم فإن هذه المخالفة وحدها تكفي لإقامة القرار المطعون فيه على سببيه الصحيح ويصبح الجزاء الموعى على المطعون ضده بخصم مرتب شهر مناسب لما ثبت في حقه من إخلال بواجبات وظيفته على الوجه السالف بيانه ، وتكون دعوى المدعى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه على غير أساس سليم من القانون .

(طعن ٧٤٥ لسنة ١٥ في - جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أخطاره - مثال به - إذا قام القرار على أساس مخالفتين لم تقم في حق المدعى سوى إحداها

— اثر ذلك — الفاء قرار لاعادة التقدير على اساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين وكان له اثره في تقدير الجزاء .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على اساس قياس سببه بجميع اشطاره فاذا تبين انه قدر على اساس مخالفتين لم تتم في حق المدعية سوى احداها فان الجزاء الموقع عليها يكون والحالة هذه غير قائم على كامل سببه الامر الذي يضمن معه الفاء لاعادة التقدير على اساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين في حقتها وكان له اثره في تقدير الجزاء .

(طعن ٣٧٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استناد قرار الجزاء الى عدد من المخالفات — اثبت وقوع بعض هذه المخالفات دون بعضها الاخر — احتمال ان يكون للمخالفات التي ثبت عدم قيامها اثر بالغ في التقدير — الفاء قرار الجزاء لتعميد الجهة الادارية تقدير الجزاء .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع اشطاره فاذا تبين انه قدر على اساس قيام عسدد من المخالفات لم تبين ان بعضها الذي قد يكون له خطره واثره البالغ في التقدير لم يتم في حق العاقل وان المخالفات التي ثبتت ضده لا تبلغ من الاهمية او الجسامة ما يجعلها تصلح وحدها لحمل القرار على سببه فانه يضمن الفاء القرار لمخالفته القانون لتفيد الجهة الادارية تقدير الجزاء بما يتناسب صدقا وعدلا مع المخالفات الثابتة دون سواها .

ومن حيث أنه لما كان الجزاء الذى وقع على المدعى بخمسة عشر يوما من راتبه هو أقصى الفصاى القانونى للرئيس الإدارى - قد بنى على تصور ثبوت المخالفات الثلاث المنسوبة اليه والتي أوردها القرار المطعون فيه تفصيلا ولما كانت المخالفة الأولى ملها - والتي ثبت عدم قيامها هى أبلغ المخالفات جسامة واشدها خطرا لما انطوت عليه بحسب وصلها الوارد بالقرار من تلامب فى بيانات محضر الحجز يسكاد يبلغ حد التزوير فى المحررات الرسمية بقصد الاضرار بالمال العام بينما قامت المخالفتان الاخرىان الثابتتان على الاهمال والتهاون فى أداء عمل الوظيفة فانه يستفاد من ذلك أن تصور الجهة الادارية قيام المخالفة الأولى كان له اثره البالغ فى تقدير الجزاء عن المخالفات الثلاث مجتمعة وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ويتعين الفأوه لتعيد الجهة الادارية تقدير الجزاء على أساس المخالفتين الثابتتين فى حق المدعى ويعمد استبعاد المخالفة الأولى من مجال التقدير .

(طعن ٧٢٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

تعليل :

تسبب الجزاءات :

ويتصد بتسبب القرار بيان السبب الذى بنى عليه الجزاء ، أى المخالفات التى صدر من أجلها . وهذا التسبب يدفع الجهة التأديبية الى التبرر حين تقوم بتحديد المخالفات التى ثبتت فى حق العامل ، ويحثها على الرؤية قبل إصدار قرار الجزاء . كما أنه من ناحية أخرى يؤدى الى علم العامل بما نسب اليه ، وجوزئ من أجله فيرضى به ويرتدع عما بدر منه ، أو يتظلم منه ويظمن فيه أن رأى وجهها لذلك . وأخيرا يؤدى التسبب الى تكمين القضاء الإدارى من الرقابة على قرار الجزاء - اذا ما طعن فيه - فى ضوء ما ورد به من أسباب . ولهذا كله يعتبر التسبب من الاجراءات الشكلية الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان قرار الجزاء .

هذا ولكن يحقق التسبب أغراضه يتعين أن يكون واضحا ، ومن ثم لا يجوز أن يصدر فى عبارات عامة مبهمة .

الفرع الثالث
مناطق حرية تقدير الجزاء الا يكون المشرع قد خص ذنباً إدارياً
بعقوبة محددة

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

سلطة المحاكم التأنيبية في تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وما يستتبعه من عقاب — مناطقها الا يكون المشرع قد خص ذنباً إدارياً بمعينا بعقوبة محددة — مخالفة الحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — جزاؤها الصلبي الذي لا مناص منه هو الفصل من الوظيفة العامة — القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين — لا يمتثل هذا الجزاء او يعطل منه .

ملخص الحكم :

يفصل الموظف الذي يخالف الحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك .

وأحكام هذه المادة تسرى على الشركات المساهمة العامة — وقد أكد ذلك القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة الذي اقتصر على تعديل الاختصاص بإصدار الترخيص في الجمع بين الوظيفة العامة وبين العمل في تلك الشركات وذلك بنصه في المادة ٢٩ منه على أنه « دون إخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يصدر الترخيص المنصوص عليه في المواد ٣٠ ، ٣٣ ، ٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه من مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة التي تشرف عليها » .

أن من بين الأسباب التي تنتهي بها خدمة الموظف وفقاً لحكم المادة (١٠٧) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ العزل او الإحالة الى المعاش بقرار تأديبي (وقد رددت هذا الحكم المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — وفصل المهندس الذي يخالف حكم المادة (٩٥) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بحكم من المحكمة التأديبية لا يخرج من كونه عزلاً تأديبياً ليس في أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ما يحول

دون توقيعه — ذلك أن العزل التأديبي من بين أسباب انتهاء خدمة المهندسين الخاضعين لأحكام هذا القانون والنصوص عليها في المادة الخامسة منه التي أجالت في تحديد هذه الأسباب إلى المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وأما ولئن كان للمحاكم التأديبية سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وجسارته وما يستتبعه من عقاب في حدود النصاب المقرر إلا أن ذلك مناطه ألا يكون التشريع قد خص فئبا إداريا معيناً بعقوبة محددة إذ أنه في مثل هذه الحالة يعمى على المحكة التأديبية أنزال ذات العقوبة المنصوص عليها قانوناً ولما كان المحكوم عليه قد خالف حكم الفترة الأولى من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فإنه يقع تحت طائلة الجزاء الحتمي الذي لا مناص منه والمنصوص عليه في الفترة الثانية من هذه المادة وهذا الجزاء هو الفصل من وظيفته العامة .

(طعن ١١٤٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٨)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

تقدير الجزاء — الأصل فيه أنه من إطلاقات جهة الإدارة — يعد سلطانها في ذلك قيام المشرع بتحديد جزاء معين للمخالفة — مثال ذلك ما نص عليه المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات القوصية بالإسهام والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، محملة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، من توقيع جزاء الفصل من الوظيفة العامة على العامل الذي يجمع بين عمل الوظيفة العامة الذي يتقاضى عنه مرتباً وإقحامه بإدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاستغلال ولو بصفة عرضية بأي عمل ولو استثنائي فيها ، وسواء كان باجر أو بغير أجر — لا يمنع من وجوب أنزال هذا الجزاء الحتمي كون العامل المخالف مهندساً خاضعاً لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تكليف المهندسين — عدم الاعتداد بما يكون قد تقدم به من استقالة .

ملخص الحكم :

إن المستفاد من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع حظر على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها الامتناع عن أداء أعمال وظائفهم إلا إذا انتهت مدة خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن مقتضى حكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حظر الجمع بين الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة فيها سواء أكان ذلك بأجر أم بغير وقد رتب هذه المادة جزاء الفصل من الوظيفة العامة على مخالفة هذا الحظر ، لذلك فإنه لا اعتماد بالاستقالة التي قدمها المظعون ضده في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ والتي أفضحت الإدارة عن عدم قبولها وكلفته العودة إلى العمل بمد تدبيرها توكيدا لقيام العلاقة الوظيفية بينها وبين المظعون ضده ، وقيام هذه الرابطة يقتضيه مزاولة مهام الوظيفة فإذا تخلف عن أداء هذه المهام والتحق بالعمل في إحدى الشركات المساهمة دون ترخيص رغم قيام رابطة الوظيفة بينه وبين وزارة الرى فإنه يكون قد خرج على مقتضيات الوظيفة وأرتكب ذنبا إداريا يستوجب مجازاته عنه بالجزاء الحتمى الوارد على سبيل التحديد في البند (٢) من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، دون أن يكون للقضاء سلطة في تقدير الجزاء وتوقيع جزاء آخر غير هذا الجزاء الذى حدده القانون .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

سقوط حكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها في مجال التطبيق بالنسبة لشركات القطاع العام طبقا لفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا

القانون — الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في حكم المحكمة التأديبية
قيام حالة من احوال الطعن في الحكم تستوجب الفاده — عدم التقيد بنص
المادة ٩٥ المشار اليه عند تقديرها الجزاء على المخالفة المتقدم ذكرها —
سلطة المحكمة في تقدير الجزاء .

ملخص الحكم :

أن قيام سبب للطعن في حكم المحكمة التأديبية بعد سقوط احكام
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له من مجال التطبيق
بالنسبة لشركات القطاع العام طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة
التاسعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام الذي سرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسبية في ٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ يجعل المحكمة الادارية العليا وهي
بصدد انزال حكم القانون غير مقيدة بالجزاء الحتمى المنصوص عليه في
المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى سقط من مجال التطبيق
بالنسبة الى الشركة التى التحق بها المطعون ضده وهي شركة مساهمة
من شركات القطاع العام وانما تنزل على المطعون ضده احكام قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
اعمالا للاثر المباشر لهذا القانون ، الذى اورد الجزاءات التأديبية التى
يجوز توقيعها على العاملين ولم ينص على توقيع جزاءات معينة على
سبيل التحديد تاركا التقدير للسلطة المختصة بتوقيع الجزاء .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

الاصل أن للمحاكم التأديبية سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب
تقديرها للذنب الادارى — مناه ذلك الا يكون التشريع قد خص نوبا اداريا
معينا بمقوبة محددة — مثال — المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه — ولئن كان للمحاكم التأديبية سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وجسامته وما يستأمله من عقاب في حدود النصاب المقرر — إلا أن ذلك مناطه ألا يكون التشريع قد خص ذنبا إداريا معينا بعقوبة محددة إذ في مثل هذه الحالة يتعين على المحكمة التأديبية أنزال ذات العقوبة التي أوجبها القانون . . ولما كان المطعون ضده إذ خالف حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٥ من القانون المذكور فإنه يقع تحت طائلة الجزاء الحتمي الذي لا محيص عنه وهو الذي نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة على سبيل التحديد دون أن يكون للقضاء سلطة تقدير ملائمة العقوبة وهذا الجزاء هو الفصل من وظيفته العامة حسبها سلك البيان .

(ملعن ٨٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

لجهة العمل سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وما يستأمله من عقاب — شرط ذلك — ألا يكون ثمة نظام قانوني قد خص ذنبا إداريا معينا بعقوبة محددة — وجود لائحة جزاءات تحدد المخالفة والجزاء المقرر لها — وجوب التقيد باللائحة وأنزال العقوبة المنصوص عليها فيها — توقيع عقوبة أقصى من أقصى العقوبة المقررة في لائحة الجزاءات — يعتبر قرار الجزاء قد وقع مشوبا بميب مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

يجرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان لجهة العمل سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وما يستأمله من عقاب إلا أن ذلك مناطه ألا يكون ثمة نظام قانوني قد خص ذنبا إداريا معينا بعقوبة محددة كما هو شأن حال وجود لائحة جزاءات تحدد المخالفة والجزاء المقرر لها ، إذ أنه في مثل هذه الحالة يتعين على هذه الجهة أنزال العقوبة المنصوص عليها في لائحة الجزاءات وعلى هدى ذلك ونظرا لأن لائحة الجزاءات بالشركة المطعون ضدها قد خصت مخالفة الإهمال

التي ثبت في حق الطامن حال ارتكابها أول مرة بجزاء محدد هو الخصم ١٥ يوم من الاجر فانه لا يسوغ للشركة مخالفة لائحة الجزاءات والخروج على الحد الاقصى المقرر لهذه العقوبة في مثل هذه الحالة والا وقع قرارها مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكانت الاوراق خلصوا مما تنيد ان المخالفة الثانية في حق الطامن على النحو المتوه عنها والذي صدر بشأنها قرار مجازاته بخصم شهرين من اجره المطعون عليه قد تم ارتكابه لها اكثر من مرة ، بل هي المرة الاولى كما ذهب اليها الطامن في مقام دفاعه وهو ما لم تجعده الشركة المطعون ضدها وما لم تتم الدليل على عكسه او النفي له ، فمن ثم يكون قرار الجزاء المشار اليه قد وقع مشوبا بعيب مخالفة القانون متعين الالغاء .

(ظمن ١٥٩١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٨)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

المحكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في شئون تأديب العاملين مما يقتضى منها التصدى للفصل في جميع الاتهامات التي اشتمل عليها تقرير الاتهام — اسفار المحاكمة التأديبية عن ثبوت اتهام او اكثر مما كانت تستقل الجهة الادارية بتوقيع الجزاء عنه طبقا للائحة جزاءات خاصة بالعاملين . وضمت حد اقصى للمقاب عنه — يتعين على المحكمة التأديبية عدم تجاوز هذا الحد الاقصى للمقاب التزاما بالاحكام اللائحة المذكورة التي تعتبر في هذا المجال نظاما تأديبيا صدر بناء على تفويض قانوني ويجب بهذه المثابة الالتزام به .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الاوراق أن المخالفات التي اسندت للطامن الاول السيد والذي تتجبه النيابة الادارية لحاكمته تأديبيا عنها تنحصر اولا في أنه لم يدرج المخاebre رقم ٣٥٧٥ المنصورة بتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٧٢ وقيمتها ٩٠ مليما في الحافظة ١٣٩ ج ، وهو ما يندرج

تحت البند الثالث من الباب الثالث من لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين
بهئية المواصلات السلوكية واللاسلكية الصادر بها القرار الوزاري رقم ٨١
لسنة ١٩٦٧ والمودعه ضمن حافظة المستندات المقدمة من الحكومة ، وهو
البند الذى تضمن تحديدا للمخالفات التى توقع فيها العقوبة بجزاء قدره
يومان ، ومن بينها المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة (١) وهى (تحصيل
نقود مع عدم توريد قيمتها أو ظهور بوارز معادله الى ١٠٠ ملجم ويضاعف
عند التكرار فى مدى سنة من تاريخ وقوع المخالفة ويجازى المخالف بستة
أيام اذا تكررت مرة ثالثة فى نفس السنة وبعد ذلك اذا تكررت مرة رابعة
فى نفس السنة يحال للمحاكمة التأديبية) . كما ينطوى الاتهام الثانى الذى
نسب لهذا المخالف على ثلاثة مخالفات هى قيده المخابرات ارقام ٢٩٩٨
دمهور بتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٧٢ ، ٣٦٣٤ المنصورة فى ذات
التاريخ ، ٩٠٧٠٠٤ المنصورة فى ذات التاريخ ايضا ، بحد اقل من المدد
المنفذه عملا بما عرض للضياع حق الدولة فى برق الاجره المستحقة عن
المخابرات المذكورة والبالغ قدره ٣٥ مليا ، ٩٥ مليا ، ١٠٠ ملجم على
التوالى . وهذه المخالفات يسرى فى شأنها ما نصت عليه لائحة الجزاءات
سالفة الذكر فى الفقرة (٢) من كل من البندين الثانى والثالث من الباب
الثالث سالفى الذكر ، وهما الفقرتان المتعلقتان على التوالى بمخالفة
(استخراج ايصال نقدية على صحة وتوريد مبالغ اقل مما يثبت فى الايصال
مع عدم ظهور بوارز معادله أكثر من ١٠٠ ملجم الى ٥٠٠ ملجم ويضاعف
الجزاء فى حالة التكرار فى مدى سنة من تاريخ وقوع المخالفة واذا تكر
مرة ثالثة فى نفس السنة يحال الى المحاكمة التأديبية) ومخالفة (استخراج
ايصال نقدية على صحة وتوريد مبلغ اقل مما يثبت فى الايصال دون ظهور
بواخر معادله فى حدود ١٠٠ ملجم يطبق على المخالف حكم الفقرة السابقة)
وهى التى تقضى باحالة المخالف الى المحاكمة التأديبية اذا تكررت المخالفة
لرابع مرة على مدى ذات السنة .

كما ان المخالفات التى اسندت للطاعن الثانى السيد والتى
احيل بسببها الى المحاكمة التأديبية تتحدد أولا فى انه لم يدرج المخابرة رقم
٢٩٦٢٢ مصر بتاريخ ١٧ من يونية ١٩٧٢ وتقييمها ١٩٥ مليا فى الحافظة
١٣٩ ج ، وهو ما يندرج تحت البند الثانى من الباب الثالث من اللائحة
سالفة الذكر ، وهو البند الذى يتضمن تحديدا للمخالفات التى توقع فيها

الفتوية بجزء قدره أربعة أيام ومن بينها المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (١) وهي (تحصيل نقود بدون استخراج إيصال عنها مع عدم توريد قتيبتها أو ظهور بوارز معادله لأكثر من ١٠٠ ملجم إلى ٥٠٠ ملجم ويضاف الجزء في حالة التكرار في مدى سنة من تاريخ وقوع المخالفة وفي حالة التكرار مرة ثالثة في نفس السنة يحال المخالف إلى المحاكمة التأديبية) .
وانطوى الاتهام الثاني الذي نسب إلى هذا المخالف على أربعة مخالفات هي قيده المخبرات أرقام ٢٢٢٢ ميمور بتاريخ ١٧ من يونية سنة ١٩٧٢ ، ٣٣٥٢٩ مصر في ذات التاريخ ، ٢٦٢٨ ميمور في ٢٠ من يونية سنة ١٩٧٢ ، ٨١٠٧٨٢ مصر بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٢ بمدد أقل من المدد المنفذة بها فعلا مما عرض للضياع حق الدولة في غرق الاجرة المستحق عن المخبرات المذكورة والبالغ قدره ٤٥ ملجم ، ١٠٠ ملجم ، ٣٥ ملجم ، ١٠٠ ملجم على التوالي . وهذه المخالفات يسرى في شأنها أيضا ما نصت عليه لائحة الجزاءات سالفه الذكر في الفقرة (٢) من كل من البندين الثاني والثالث المشار اليهما آنفا .

ومن حيث أنه لما كانت لائحة الجزاءات سالفه الذكر تنفي بأحالة المخالف إلى المحاكمة التأديبية بسبب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (١) من كل من البندين سالفين الذكر إذا تكرر وقوع المخالفة في ذات السنة للمرة الرابعة بالنسبة للطاعن الأول وللمرة الثالثة بالنسبة للطاعن الثاني، كما تنفي بأحالة المخالف إلى المحاكمة التأديبية لمحاكمته من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من البند الثالث من الباب الثالث سالف الذكر ، وهي المخالفة الخاصة باستخراج إيصال نقدية على صحة وتوريد مبلغ أقل مما يثبت في الإيصال دون ظهور بوارز معادله في حدود ١٠٠ ملجم إذا تكرر وقوع المخالفة في ذات السنة للمرة الرابعة والفقرة (٢) من البند الثاني من الباب الثالث سالف الذكر ، وهي المخالفة الخاصة باستخراج إيصال نقدية على صحة وتوريد مبلغ يثبت في الإيصال دون ظهور بوارز معادله من ١٠٠ ملجم إلى ٥٠٠ ملجم ويحال المخالف إلى المحاكمة التأديبية إذا تكرر وقوع المخالفة في ذات السنة للمرة الثالثة . ولما كانت المخالفات المشار إليها آنفا تنبع من أصل واحد فانه يجب النظر إليها باعتبارها مخالفات معاملة في طبيعتها عند بحث مدى توافر العود ، وذلك مع تقاييب أدنى الجزاءات تحده وأعلى مرات التكرار التي يتوافر بها العود عددا ،

إذا انطوت المخالفات المسندة الى المخالف على مخالفة او اكثر من تلك التي قررت لها لائحة الجزاءات مخفضة او غدتا اعلانا من مرات التكرار التي يتواتر بها العود ، وذلك التزاما بعدم الاضرار بالمخالف ومما قضت به لائحة الجزاءات في الباب الخاص بالاحكام العامة من ان الجزاءات التي تضمنتها اللائحة هي الحدود القصوى التي لا يجوز تجاوزها مع جواز النزول الى ما هو ادنى منها . ومؤدى ذلك ولازمه انه اذا نسب الى المخالف احدى المخالفات التي يتواتر بها مع سابقاتها العود على الوجه السالف البيان الذي يبرز احواله بها الى المحاكم التأديبية ، او ارتكب عددا من المخالفات يتواتر بها العود المبرز للحالة الى المحكمة التأديبية ، كانت الاحالة في الحالتين مشروعة وتتفق وصحيح القانون مما لا وجه للنفي عليه . ولما كان ذلك وكانت المخالفات التي احيل بها كل من الطامنين من الانواع سائلة الذكر تجاوز اربعة مخالفات وهو القدر المتيقن الذي ينمى به الاختصاص للمحكمة التأديبية على التفصيل السابق فان الدفع بعدم اختصاص المحكمة والامر كذلك يكون على غير سند من القانون متعين الرفض . ولا يردح في ذلك ان المحكمة التأديبية قضت ببراءة هذين المخالفين من الاتهام الثاني لان ذلك لا ينال من ثبوت ولاية المحكمة للفصل في الاتهام الاول بعد انعقاد الاختصاص لها ، وبحسبان ان المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في شئون تأديب العاملين مما يقتضى منها التصدى للفصل في جميع الاتهامات التي اشتمل عليها تقرير الاتهام غاية الامر انه اذا ما اسفرت المحكمة التأديبية عن ثبوت اتهام او اكثر مما كانت تستقل الجهة الادارية بتوقيع الجزاء عنه طبقا للائحة وكانت هذه اللائحة قد وضعت حدا اقصى للمقاب عنه ، فانه يتعين على المحكمة التأديبية عدم تجاوز هذا الحد الاقصى للعقاب التزاما باحكام اللائحة المذكورة التي تعتبر في هذا المجال نظاما تأديبيا صدر بناء على تفويض قانوني ويجب بهذه المثابة الالتزام به ، وهو ما يقتضيه تحقيق المساواة في العقاب بين العاملين عن ذات المخالفة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ اوقع على كل من الطامنين عن الاتهام الاول الثالث وحده في حقهما السالف الاشارة اليه عقوبة الخصم من المربى لمدة خمسة عشر يوما ، قد انطوى على تجاوز للحد الاقصى للعقاب المحدد بلائحة الجزاءات عن هذه المخالفة لوقوعها غير مسبقة في مدى سنة

سابقة بخالفة أخرى مماثلة ، وهو خصم يومين من المرتب اذا كان المبلغ محل المخالفة ١٠٠ ملجم ناقل وخصم أربعة أيام من المرتب اذا كان المبلغ من ١٠٠ — ٥٠٠ ملجم على التفصيل المتقدم بيانه — ولا ينال من ذلك ما قدمته ادارة قضايا الحكومة من بيانات تشير الى أن الطامن الاول السيد سبق أن قضت المحكمة التأديبية في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٤ بمجازاته بخصم شهر من مرتبه لما ثبت في حقه من أنه خلال المدة من أول يونية سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ :

١ — اختلس مخابرات خارجية تمت بالكابينة واحتسبها زورا على المشتركين .

٢ — اختلس أجور مخابرات منفذه لم يستخرج لها تذاكر ترك .

٣ — اختلس أجور مخابرات منفذه لم يدرجها بالكشف ٤٧ ت والحافطة ١٣٩ .

٤ — قيد قيمة مخابرات خارجية لبعض المشتركين باقل من التعريف المقررة .

كما أن الطامن الثاني السيد سبق أن جوزى بخصم خمسة أيام من مرتبه بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ لاستخراجه ايصال نقدية الطفرات ٣١١٧٦٣ الخاص ببرقية رقم ١٢ بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ ببلغ ٣٠٥٥٥ جنيها وتوريده بالحافطة مبلغ ١٠٥٥٥ جنيها بعجز توريد قدرة جنيهان ، وتورد العجز بالايصال ١٥٢٥ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ ببرج الغفر ، وكذا وجود عجز توريد عشرة مليا ببرقية برج الغفر رقم ١٩ بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ والعجز تورد بالايصال رقم ٣١٨٥١٦ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ . لا ينال ارتكاب الطامنين لهذه المخالفات من أن المخالفة التي ادانها فيها الحكم المطعون فيه لم تكن مسبقة في مدى سنة سابقة بخالفة سابقة مماثلة ، إذ أن المخالفات التي أشار اليها الدفاع عن الجهة الادارية والمنسوبة الى الطامن الاول وقعت في الفترة من أول يونيه سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ وان تلك التي نسبت الى الطامن الثاني وقعت في شهر أكتوبر سنة ١٩٧٤ بينما ارتكب كل من الطامنين المخالفة مشار هذا الطمن في شهر يونية سنة ١٩٧٢ ، ومن ثم

ينتفى شرط التكرار الزمنى الذى يبرر اطلاق سلطة المحكمة التأديبية فى تقدير الجزاء عن المخالفة المذكورة دون التقيد بالحد الاقصى للعقاب الذى وضعته اللائحة من هذه المخالفة عند وقوعها للمرة الاولى فى مدى العام .

ومن حيث انه لا وجه لما اثاره الطاعنان فى تبرير المخالفة بسلفة الذكر من ضغط العمل أو السهو أو عدم دقة الاجهزة الالكترونية التى يعملون بها ، ذلك لانه لا علاقة للاجهزة الالكترونية المشار اليها بعملية ادراج قيمة المخابرة بالحوافظ ١٣٩ ج ، كما أن السهو وكثرة العمل لا يعفيان من العقاب .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم لقد تمين الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه بجازاة كل من الطاعنين من المخالفة مثار الطعن المائل ، التى تحدد بها نطاق الطعن ، والتى ثبتت فى حق كل منهما ، بالحد الاقصى للجزاء المقرر وهو خصم يومين من مرتب السيد وخصم أربعة أيام من مرتب السيد

(طعن ٨٤٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٨)

الفرع الرابع

رقابة القضاء لا تمتد الى ملامة الجزاء ، الا اذا شاب تقدير
الادارة له غلو

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

رقابة القضاء لمشروعية الجزاء التأديبي رقابة قانونية يحدها تحقق
المحكمة من قيام السبب المبرر له بثبوت ارتكاب العامل المخالفة لئلا يجوز
لها - لا تمتد هذه الرقابة الى ملامة الجزاء لان الجهة التي تملك توقيمه
تترخص في تقدير مدى جسامته الذنب وما يناسبه من جزاء ما دام في حدود
النصاب المقرر لها قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على التحقيقات التي اجرتها المؤسسة
والاوراق المتعلقة بها في واطعة المعجز والزيادة في موجودات مخزن الوقود
الرئيسي عهد المدعى ، ان قيمة المعجز في مواد الوقود بلغت ٥٥١ جنيها
في المدة من تاريخ تسليمه المخزن في ١٨ من مارس سنة ١٩٧٠ حتى ٣٠ من
يونية سنة ١٩٧٠ من ذلك ٨٨٠.٨ لترا من البنزين قيمتها ٢٥٨ جنيها ، وقد
تجاوز هذا المعجز الذي اقر به المدعى نسبة ١٠٪ من حيلة كمية البنزين
التي تسلمها خلال المدة بسلفة الذكور ومقدارها ٨٦٨٥٠ لترا - ويرره
بسببين هما وجود خلل في طلبية صرف البنزين التابعة لشركة مصر للبترول
ادى الى تسرب البنزين بكميات كبيرة وارتفاع نسبة البخر من خزان البنزين
لتمرض جزء منه للجو الخارجى ، الا انه تبين من التحقيق ان المؤسسة
وهي بصدد بحث هذا الدفاع استعملت من شركة مصر للبترول عن النسبة
المسموح بها لامناء المخازن مقابل البخر في خزانات البنزين فليات الشركة
بان النسبة في المتوسط نصف في المائة ويمكن زيادتها في الجو الكسارى ،
لما عن العيب الذي قال منه المدعى في طلبية صرف البنزين فقد شهد
السيد رئيس امناء المخازن بالقطاع والسيد المكاتيكي بادارة
الورش والسيد العامل بالمخازن بان الإمطال والعيوب التي كان يبلغ
بها المدعى رئاسته في شأن الطلبية المذكورة كان يجرى اصلاحها في يوم

الإبلاغ عنها ، كما كان يصدر اليه الامر بوقف استعمال الطلبة فوراً مع قيام مندوب الورش لقلل صباح الخزان ، كما شهد المذكورون أيضاً بوصفهم اعضاء اللجنة التى قامت بمعابنة الطلبة وإصلاحها يوم ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٠ بأن البنزين كان يتسرب من (غلثشة) الطلبة على هيئة قطرات ولم تجاوز الكمية التى شاهدها لترين اثنين من البنزين ، وقد تم اصلاح الخلل فى دقائق معدودة .

ومن حيث انه يستفاد مما تقدم أن المدعى قد اخفق فى دءه مسئوليته عن العجز فى مادة البنزين الذى تجاوزت نسبته ١٠٪ كما لم يبد دفاعاً مقبولاً لتبرير ما ظهر فى عهده - خلال المدة من ١٨ من مارس سنة ١٩٧٠ حتى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ - من عجز وزيادة بلغت قيمتهما ٢٩٦٢ جنيهاً و ١٩٠٦ جنيهاً على الترتيب فانه يخلص من ذلك انه اخل بواجبات وظيفته كأمين للمعدة أخلافاً جسيماً ، ومن ثم تكون المخالفة الاولى التى بنى عليها قرار فصله ثابتة فى حقه .

ومن حيث انه بالنسبة للمخالفة الثانية الخاصة بفقد ٣٣٩٠٠ لتر من السولار وعدم ورودها الى مخزن الوقود الفرعى بهزرة أبو مسعود ، فقد ثبت من التحقيق أن المدعى اقر بتسليمه الكمية المذكورة فى ثلاث دفعات من شركة مصر للبتروول مقدار كل دفعة ١١٣٠٠ لتر ، وحرر منها ثلاثة اذون اضافة الى المخزن الرئيسى عهده بأرقام ٨٣ فى ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ ، و ١٠٢ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ ، و ١٢١ فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، ثم حرر منها فى التواريخ المذكورة اذون صرف الى مخزن الوقود الفرعى بهزرة أبو مسعود بأرقام ٥٩٢ و ٨٠٦ على التوالى - وعند قيام المفتش المالى للمؤسسة السيد بالتفتيش على المخزن الفرعى المذكور تبين له من مطابقة سجل الاضافة الخاص بهذا المخزن على سجل الشطب بالمخزن الرئيسى أن الدفوعات الثلاث من السولار سالفة الذكر لم ترد الى المخزن الفرعى ولم تضاف الى عهده كما قرر السيد . . . أمين المخزن الفرعى انه لم يتسلمها وأن التوقيع بالاستلام المدون على اذون صرفها ليس توثيقية ، ودلل على صحة قوله بأن تسليم دفعات الوقود من المخزن الرئيسى الى المخازن الفرعية يتم بإجراءات معينة تحصل فى أن ترد سيارة الوقود من شركة مصر للبتروول أو من الجمعية التعاونية للبتروول الى المخزن الرئيسى للوقود بالقطاع حيث تجرى معابنتها والتحقق من مقدار ونوع حملتها

وتضاف باذن اضافة الى عهدة أمين هذا المخزن ، الذى يحرر عنها اذن صرف الى المخزن الفرعى الطالب لها ، وتتوجه اليه السيارة صعبة مندوب من المخزن الرئيسى ، وعند وصولها الى المخزن الفرعى تشكل لجنة برئاسة مهتمس المزرعة وعضوية أمين المخزن وتحرر محضر تفريغ للحصول ، ثم يحرر أمين المخزن الفرعى اذن اضافة عنها لانخالها فى عهده ، وبعد ذلك ينسلم مندوب المخزن الرئيسى اصل اذن الاضافة ومحضر التفريغ كما يوقع على اذن الصرف بما يفيد الاستلام ، وبموجب هذه المستندات مجتمعة يؤشر أمين المخزن الرئيسى بصرف قيمة الفاتورة الى الشركة الموزدة ، كما يقوم كاتب الشطب بالمخزن المذكور باستقلالها من عهدة أمين المخزن ، واضاف أمين المخزن الفرعى قوله بان شيئاً من هذه الاجراءات لم يحدث بالنسبة لانون الصرف الثلاثة سالفة الذكر التى ادمى المدعى انه سلم الوقود بموجبها الى المخزن الفرعى لمزرعة ابو مسعود - كما شهد كل من سمعت اقوالهم من العاملين بإدارة المخازن بالقطاع بمثل ما قرره السيد بالنسبة للاجراءات المقررة لتسليم الوقود من المخزن الرئيسى الى المخازن الفرعية ، كذلك فان المدعى قرر بدوره بموجب اتخاذ الاجراءات المذكورة وادعى انه اتبعها بالنسبة لكليات السولار موضوع التحقيق ، غير انه عجز عن اثبات ادعائه بينما ثبت من مراجعة المفتش المالى لسجلات الاضافة والشطب - على ما سلف البيان - أن دفعات السولار المشار اليها ، وبالحق اقر المدعى باستلامها ، وبتحرير اذن الصرف عنها الى المخزن الفرعى ، لم تستنزل بسجلات الشطب من عهدة المخزن الرئيسى ، ومن ثم فانها تكون قد خرجت من المخزن الرئيسى بناء على انون الصرف المذكورة ولم يثبت انها سلمت للمخزن الفرعى ، وعلى ذلك يكون المدعى هو المسئول عن فقدانها من عهده ويخلص من ذلك أن المخالفة الثانية التى قام عليها قرار نصله قز ثبتت بدورها فى حقه .

ومن حيث انه لما كانت المخالفات الثابتة قبل المدعى تدل على اخلاقه الجسيم بواجبات وظيفته وخروجه على مقتضى الامانة والشرف ، فانه يحق لجهة عمله ان توقع عليه الجزاء التأديبى الذى يناسب جسامة المخالفات التى ثبتت فى حقه ، ومن ثم يكون القرار الصادر بفصل المدعى من الخدمة قد قام على سببته وجاء مطابقاً للقانون مبرراً من عيب عدم الشروعية أو اسادة السهمال السلطة .

ومن حيث أن رقابة القضاء لشرعية الجزاء التأديبي رقابة قانونية يحدها تحقق المحكمة من قيام السبب المبرر له بثبوت ارتكاب العامل المخالفة التي يجوزي منها ، فلا تمتد هذه الرقابة الى ملامة الجزاء لان الجهة التي تملك توقيعه وترخص في تقدير مدى جسامته الذنب وما يناسبه من جزاء ، ما دام في حدود النصاب المقرر لها قانونا ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، على الرغم من تقريره بثبوت ارتكاب المدعى المخالفات المسندة اليه قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله بأن تصدى لبحث ملامة جزاء الفصل الموقع على المدعى للمخالفات الثابتة في حقه ، ولذلك يتعين الحكم بالغائه ويرفض الدعوى .

(طعن ٢٨٦ لسنة ١٩ قى - جلسة ١٧/١٢/١٩٧٧)

مادة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

تقدير العقوبة - لا رقابة للقضاء عليه الا اذا اُشتم بعدم الملامة الظاهرة او سوء استعمال السلطة - فصل الموظف لما رآته الجهة الادارية من ان تاريخه حافل بالجزاءات لاهماله في عمله ومخالفته التعليمات وسوء سلوكه بامتناده على بعض زملائه ورؤسائه ولما رآته من انه قد خالصهم جميعا مما يجعل تعاونه معهم مستحيلا - لا يمكن والحالة هذه القول بان الجهة الادارية قد اساءت استعمال سلطتها بفصله من الخدمة او انها انزلت به عقوبة لا تتحقق فيها الملامة المعادلة بين الذنب الذى اقترفته والعقاب الذى اوقع به .

ملخص الحكم :

ان تقدير العقوبة للذنب الادارى الذى ثبت في حق الموظف هو ايضا من سلطة جهة الادارة لا رقابة للقضاء فيه عليها الا اذا اُشتم بعدم الملامة الظاهرة او سوء استعمال السلطة . ولما كان الظاهر من ملاسبات اصدار القرار المطعون فيه باتمى العقوبة - وهى الفصل - ان الجهة الادارية قد رأت ان تاريخ المدعى حافل بالجزاءات ، اذ بين من الاطلاع

على ملف خدمته أنه منذ عين في مايو سنة ١٩٤٩ قد جوزى كثيرا لامهاله في عمله ومخالفته التعليمات وسوء سلوكه باعتدائه على بعض زملائه والتشاجر معهم : كما رأيت ، بدابه على تقديم الشكاوى ضد زملائه ورؤسائه ، أنه قد خاصهم جميعا مما يجعل تعاونه معهم مستحيلا فلا يمكن والحالة هذه ، القول بأن الجهة الادارية قد أساءت استعمال سلطتها العادلة بين الختب الذى اقترفه والمقابل الذى اوقع به ولما كان قرار الفضل قد صدر من السيد المحافظ — الذى له طبقا لقانون نظام الادارة المحلية — سلطة وكيل الوزارة والوزير . وقد عرض على لجنة شئون العمال المختصة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ : فى شأن تأديب عمال اليومية الحكوميين فان هذا يجعل القرار يبنأى من أى طعن .

(طعن ١١٧ لسنة ١١ قى — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٠٢)

البدء :

القرار التاديبى يجب أن يقوم على كامل سببه والا تعين الغاؤه لتعبد الإدارة تقدير الجزاء — بشرعية تقدير الجهة التاديبية للجزاء منأطها الا يكون هذا التقدير مشوبا بالفلو .

ملخص الحكم :

يبين مما تقدم أن مخالفة المادتين الثانية والثالثة من المخالفات الاربعة التى بنى عليها القرار الصادر بفصل المطعون ضده غير قائمتين فى حقه ، ومن ثم لا يكون هذا القرار قائما على كامل سببه ، وبناء على هذا وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه « قد حسنت فى حق المطعون ضده شهادة رؤسائه وأن مدة غيابه وانقطاعه عن العمل كانت تون المدة التى تجيز طبقا للقواعد العامة فصله من الخدمة وأن مجنوع ما ثبت فى حقه من المخالفات لم يبلغ من الجسامة حدا يسوغ عدالة فصله من الخدمة لان جزاء الفصل أشد العقوبات التاديبية » وعلى أنه مما يستند هذا النظر للمحكمة التاديبية أن وكيل المنطقة الشمالية — حسبما جاء بالذاكرة

المرفوعة للجنة الفنية ما سبقت الاشارة اليه — كان يرى مجازاة المطعون ضده ، عما نسب اليه بخمسة عشرة أيام من مرتبه وأن المبلغ موضوع المخالفة الرابعة والذي صرفه المطعون ضده بغير حق لا يتجاوز خمسين قرشاً ، بناء على هذا وذلك على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرار التأديبي يجب أن يقوم على كامل سببه والا تعين الغاؤه لتعبد الإدارة بتقدير الجزاء على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين في حق الموظف وبما يتناسب مع ما قام في حقه من ذنب ، ومن أن مشروعية تقدير الجهة التأديبية للجزاء مناطها ألا يكون هذا التقدير مشوباً بالغلو ، بناء على هذا كله فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق فيما قضى به من إلغاء قرار فصل المطعون ضده ويكون فيه غير قائم على سند سليم من القانون .

(طعن ٤٧٠ لسنة ١٠٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٢)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

ثبوت ارتكاب الموظف لذنوب إداري — حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانوني — اقتناع الإدارة أو تقديرها في هذا الصدد لا يخضع لرقابة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

بما انتهت الإدارة — بحسب مذهبها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام الموظف بارتكاب ذنب إداري — إلى تكوين اقتناعها بأن مسلك الموظف كان معيباً ، أو أن الفعل الذي اتاه أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفاً لما يقضي القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن ، كانت لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقرير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني ، دون أن يخضع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإداري .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجبة عن المخالفة التأديبية وما يناسبها من جزاء — عدم خضوع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

أن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجاباً أو سلباً أو إثباته عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، مكل موظف يخالف التوجيهات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوطاً به ، أو يقصر في تأديتها بما تتطلبه من حيلة ودقة وإمانة ، إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ تأديبه ، وهذا الذنب هو سبب القرار التأديبي ، فتجده إرادة الإدارة لانشاء اثر قانوني في حقّه هو توقيع جزاء عليه ، بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانوناً في حقّه وفي حدود النصاب المقرّر ، ومتى انتهت الإدارة — بحسب فهمها الصحيح للعناضل التي استخلصت منها قيام هذا الذنب — الى تكوين اقتناعها بأن مسلك الموظف كان معيباً أو إن الفعل الذي إتياء أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفاً لما يقضى القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن ، كانت لها حرية تقدير الخطورة الناجبة من ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي دون أن يخضع اقتناعها ، أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإداري .

(طعن ١٥٧٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

تقدير عقوبة الذنب الإداري — من سلطة الإدارة ولا رقابة للقضاء الإداري في ذلك إلا إذا اتسم بعدم الملازمة الظاهرة أى بسوء استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

أن تقدير العقوبة للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو أيضا من سلطة الإدارة لا رقابة للقضاء فيه عليها إلا إذا اتسم بعدم الملائمة الظاهرة أي بسوء استعمال السلطة .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

تمتع السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية بسلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك — مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو — من صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره — ركوب متن الشطط في القسوة يؤدي إلى إحجام عمال المرافق العامة عن تحمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة المعنة في الشدة بينما الإفراط المسرف في الشفقة يؤدي إلى الاستهانة في الواجب طهما في هذه الشفقة المفرطة في اللين — جعيار عدم المشروعية في هذه الحالة ليس معيارا شخصيا وإنما هو معيار موضوعي قوامه أن درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره — تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية وعدم المشروعية يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى — ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري ، وبين نوع الجزاء ومقداره . فمضى هذه الصورة لتعارض نتائج عدم الملائمة الظاهرة مع الهدف السدي تفياها القانون من التأديب . وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين نظام سـر

المراقب العامة ، ولا يتحقق هذا التأمين اذا انطوى الجراء على مغامرة صارخة . فركوب هذا الشطط في القسوة يؤدي الى احجام عمال المراقب العامة عن تحمل المسئوليات خشية التعرض لهذه القسوة المبعة في الشدة والافراط في الشفقة يؤدي الى استهانتهم بإداء الواجبات التي تفرضها عليهم وظائفهم طبعاً في هذه الشفقة المفرقة في اللين . فكل من طرفى النقيض لا يؤمن انتظام سير المراقب العامة . وبالتالي يتعارض مع الهدف الذى رعى اليه القانون من التأديب . وعلى هذا الاساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجراء في هذه الصورة مشوباً بالفلو فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية . ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة وبمعيار عدم المشروعية في هذه الصور ليس معياراً شخصياً وانما هو معيار موضوعى قوامه أن درجة خطورة الذنب الإدارى لا يتناسب البتة مع نوع الجراء ومقداره وغنى عن البيان أن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية في الصورة المذكورة مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

(طعن ١١٣٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

(وفى ذات المعنى طعن ٥٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١١/١١)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

ترخص المحكمة التأديبية في تقدير العقوبة — شرط ذلك ان تكون العقوبة متناسبة مع الذنب الإدارى .

ملخص الحكم :

أن تقدير العقوبة من سلطة المحكمة التأديبية ما دامت تتلاءم والذنب الإدارى ، ويبين من الاوراق وما أورثته المحكمة المذكورة تبريراً للعقوبة التى ارتكبت توقيعها على هذا المتهم انها لم تفرج عن النطاق الواجب قانوناً بما يتلاءم والذنب الإدارى الذى اقترعه بل انها كانت به رحيمة .

(طعن ٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

مناط مشروعية الجزاء التأديبي هو وجوب تناسبه مع الجرم — مثال — تدرج المشرع في قائمة الجزاءات الخاصة بسرقة اموال الهيئة العامة للسكك الحديدية دليل على استهدافه في انزال العقاب الى وجود الملامة بينه وبين الجرم — الشدة المتناهية في الجزاء تجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء — مخالفة الجزاء لروح القانون مما يتعين معه تعديله وانزاله الى الحد المتلائم مع الجرم الادارى الثابت في حق المتهم .

ملخص الحكم :

أن الجزاء يجب أن يكون متناسبا مع الجرم والا اتسم بمعنى المشروعية ، والقانون اذ تدرج في قائمة الجزاءات الخاصة بسرقة اموال الهيئة العامة للسكك الحديدية لجعلها تتراوح ما بين خفض المرتب والعزل من الوظيفة فانما يكون قد هدف من هذا التدرج في انزال العقاب الى وجوب الملاءمة بينه وبين الجرم الذى يثبت في حق الموظف ، ولما كان العقاب الذى انزلته المحكمة التأديبية بالمتهم هو اقصى العقوبات المقررة في باب الجزاءات من السرقة نون أن تحتوى الاوراق أو ملابسات الدموى ما يدمو الى هذه الشدة المتناهية الامر الذى يجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء وبالتالي مخالفة هذا الجزاء لروح القانون مما يتعين معه تعديله وانزاله الى الحد المتلائم مع الجرم الادارى الذى ثبت في حق المتهم .

(طعن ٢٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

للسلطة التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء يعقّب عليها في ذلك — شرط ذلك — الا يشوب استعمال هذه السلطة غلو عدم الملاءمة الظاهرية بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك ، إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرية بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره . ولا يتلقى تامين المرافق العامة اذا انطوى الجزاء على مغارقة صارخة . فمركوب متن الشطط فى القسوة يؤدى الى احجام المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة فى الشدة . وعلى هذا الاساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء فى هذه الصورة مشوباً بالغلو ، فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التى رأت فى وقائع الحكم التأديبى المطعون فيه ومن ملابسات الطعن الراهن والظروف التى اجابطت بالطاعة ومن كان حولها من العاملين بمدرسة منشأة بطايش الابتدائية أن درجة خطورة الذنب الإدارى الذى لا شك أنها وقعت فيه ، لا تتناسب مع جزاء عزلها من الوظيفة التى كانت تقوم بأعبائها فى ظروف لا تحسد عليها . ومن أجل ذلك تكتفى هذه المحكمة العليا بمجازاة الطاعنة بما صدر منها وثبت فى حقتها ، بالوقوف عن العمل بغير مرتب لمدة ثلاث أشهر على ذلك ما يكتفى جزاء على ما استعطت منه ودرسا لما ينبغى أن تكون عليه القائمة برسالة تعليم النشء من أبناء هذه الجهورية . ذلك هو الهدف الذى توخاه القاتون من نظام تأديب العاملين وهو تامين انتظام المرافق العامة وفى مقدمتها مزق التعليم .

(طعن ٢٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٥)

قاعدة رقم (٣١١) :

المبدأ :

امعان الجزاء التأديبى فى الشدة يجنبه الى نالفة عدم المشروعية -
للمحكمة أن تعمل سلطانها فى ائزال الحكم الصحيح للقانون .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن نعتت الجزاءات المعنة في الشدة بأنها تنجذب الى عدم المشروعية وأنه يحق لها أن تعمل سلطاتها في انزال الحكم الصحيح للقانون .

(طعن ١٤٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

سلطة الجهات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية في تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير محقق عليها في ذلك — مناط مشروعيته لا يشوب استعمالها غلو — من صور هذا الغلو أن ينطوى الجزاء على مفارقة صارخة .

ملخص الحكم :

لئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية — سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير محقق عليها في ذلك . إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة ، شأنها كشأن أي سلطة تقديرية أخرى ، لا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذي تفياه القانون من التأديب وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين سير المرافق العامة ولا يتحقق هذا التأمين إذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة .

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

مشروعية القرار التأديبي — عدم الملاءمة الظاهرة في الجزاء تخرجه من حد المشروعية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم الملامة الظاهرة في الجزاء تفرجه من حد المشروعية وبالتالي تبطله ولما كان الثابت أن لائحة الجزاءات التي عوقب على أساسها المتهم لم تجعل للجرم الذي ثبت في حقه عقوبة واحدة هي عقوبة الفصل وإنما تدرجت في العقاب من خفض الراتب إلى خفض الدرجة والراتب ثم إلى عقوبة الفصل ولما كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أمضى في خدمة الهيئة حوالي أربعة عشر عاماً ولم يتبين من هذه الأوراق أن جزاء ما قد وقع عليه خلال تلك المدة فإن أخذه بهذه الشدة المتناهية وتوقيع أقصى العقوبات المقررة عليه يفرج الجزاء الموضع عن حد المشروعية خصوصاً وفي أوراق التحقيق الانتضالي ما يشير إلى أن هناك زميلين للمتهم هما اللذان سلماه التذاكر موضوع التهمة لبيعهما واتخذت الهيئة حيالهما إجراء ولم تقدمهما للمحكمة التأديبية لعدم وجود الدليل الكافي للمحاكمة وذلك على حد قولها ، هذا إلى أن قيمة المبلغ المختلس ٦٥٠ ملياً ، ومن ثم يتمين إلغاء الحكم المطعون فيه والاكتفاء بجائزة الطامن بمقوبة الخفض من الراتب بمقدار جنیه واحد شهرياً وفي هذه العقوبة الردع والزجر الكفيلان .

(ملعن ١٠٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

وجوب الملامة بين خطورة الذنب الإداري وبين الجزاء ومقداره
- مناط مشروعية سلطة تقدير جسامة الذنب الإداري ألا يشوب استعمالها
غلو - مثالي لهذا الغلو في حالة عقوبة الفصل .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب

الادارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك كان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التى يخضع لها ايضا تعيين الحد الفاصل بين النطاطين .

ومن حيث انه ليس فى الاوراق ما يفيد ان المتهم قد غرر بزميلته او اعدى عليها بل الثابت من التحقيق انه باهر الى الزواج منها فى اليوم التالى ، ولئن كان قد طلقها بعد ذلك لمان المستفاد من اقوالها ان ذلك كان بناء على طلبها وطلب والدها وانها ابراته من حقوقها قبله بمحض رضاها كما ان الثابت من ملف خدمة المتهم ان عمره فى تاريخ الحادث كان حوالى اثنين وعشرين عاما وانه كان حديث العهد بالوظيفة — فما وقع منه فى مثل هذه الظروف وان دل على طيش واستهتار وعدم حرمس على البعد عن مواطن الريب الا انه لا يبلغ حدا من الجسامة بحيث يستاهل عقوبة العزل .

لذلك فانه بالنظر الى الظروف السابق الاشارة اليها يكون جزاء العزل الذى قضى به الحكم المطعون فيه بعيدا عن التلازم مع الذنب الادارى الذى ارتكبه المتهم ومنطويا على غلو لا يتناسب مع درجة خطورة هذا الذنب ، الامر الذى يضمن معه الفاء هذا الحكم فى شقة الخاص بعزل المتهم الطامن وتوقيع الجزاء المناسب عليه الذى ترى المحكمة فى شأنه الاكتفاء بجازاته بوقفه عن العمل بدون مرتب لمدة ثلاثة اشهر .

(طعن ٤٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

وجوب تناسب الجزاء التأديبى مع الذنب الادارى — مثال لهذا التناسب فى حالة توقيع عقوبة الفصل من الخدمة .

ملخص الحكم :

لا متنع فيما ذهبت اليه الطاعنة من أن جزاء الفصل لا يتناسب مع ذنبها الإداري الذي وقعت فيه . فالاصل أن تقتير ملامة الجزاء هو من اطلاعات الإدارة ، وثابت من الأوراق على النحو الذي تقدم أن ملف خدمة الطاعنة مظم بالجزاءات التي تجاوز عددها ٢٨ جزاء من مختلف الأنواع لمختلف الأسباب والمخلفات . فهي لم تطع أوامر رؤسائها مرات ومرات على تعدد أولئك الرؤساء . وهي تمتنع عن تنفيذ الأعمال التي تكلف بها وتدخل في صميم اختصاص عملها . وهي لا تنفك تتشاجر مع زميلاتها تارة ومع المرضى تارة أخرى وطابعها على الدوام في العسل الاستهتار به وعدم الاكتراث بما تفرضه عليها اللوائح والتعليمات . وكل ذلك ثابت بالأوراق وبحاضر التحقيقات المودعة ملف خدمتها . وقد خُشيت إدارة المستشفى أن يكون في بقائها بالعمل أسوأ مما لغيرها من العاملات بالمستشفى وقدرت إدارة المستشفى أن الطاعنة لم تعد بعد ذلك كله صالحة للبقاء في الخدمة . وترتبطا على ذلك يكون القرار الصادر بفصلها من الخدمة قد صدر في نطاق ما لجهة الإدارة من تقدير توقيع الجزاء بها بتلام والذنوب الإدارية المنسوبة الى المطعون عليها والثابتة في ملف خدمتها بثبوت اليقين .

(ملعن ١٢٧٤ لسنة ٩ قى - جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

وهو أن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة والامعان في استعمال الرأفة - جزاء الفصل لا يلجا اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة او كانت حالة المخالفة لا يرجى تصونها ويؤنسا منها .

ملخص الحكم :

ترى المحكمة في تقرير الجزاء التأديبي الملائم أن يكون جزاء عادلا بأن يخلو من الاسراف في الشدة او الامعان في استعمال الرأفة لان كلا الأمرين ليس فيهما من خير على حسن سير المرافق ويجلبان المصلحة

العامة وليس في فصل عامل المرفق اصلاحه بل فيه الضرر الحق له وقد يكون فيه الضرر على نفس المرفق بحرمانه من خدمات المطعون لصالحها بعد ان قضيا فيه تلك المدة الطويلة . وجزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة او اذا كانت حالة المخالف لا ينتظر تحسنها وميؤوس منها فيتعين عندئذ الفصل ويكون جزاء وفاءا حتى يتخلص المرفق من هذا النوع من الماملين به ويحل محله من هو اكثر فائدة له .

(طعن ١٤٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

حكم المحكمة التأديبية على الموظف بالعزل من الوظيفة بمجرد ثبوت الإهمال في حقّه — اعتباره غلواً مبناه عدم اللامعة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء — عدم مشروعية هذا الجزاء مما يعيب الحكم .

ملخص الحكم :

إذا وضع أن ما أسند إلى المحكوم عليه في التهمتين الأولى والثانية لا يعدو إهمالاً فإن معاقبة المحكوم عليه بالعزل من وظيفته من هذا الإهمال يعتبر غلواً مبناه عدم اللامعة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء مما يعيب الحكم المطعون فيه لعدم مشروعية الجزاء .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٢)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

تناسب الجزاء التأديبي مع المخالفة التأديبية — مراعاة الحكم التأديبي وهو مقدر لخطورة الذنب الأبشأ ما أصاب المطعون عليهما من مهانة الضبط ومثلة الاحضار وبرارة المعاقبة وما يستتبعه كل ذلك من عذاب وندم — لا تقريب عليه .

ملخص الحكم :

أن الحكم التأديبي المطعون فيه اذ قضى بمجازاة كل من المطعون عليها بوقته من العمل بدون مرتب مدة شهرين ، قد راعى وهو مقدر لخطورة الذنب الإدارى الذى وقع منها ، ما أصاب المذكورين من مهانة الضبط ومزلة الإحضار ومرارة المعاناة فى تلك الظروف المظلمة . وما يستتبعه كل ذلك فى أى نفس بشرية من عذاب وندم . فالحكم المطعون فيه كان دقيقا فى ميزانه سديدا فى تقديره دون إفراط فى الشفقة ولا تريط فى حق الجهاز الإدارى وسلطته فى توقيع الجزاء عند الاقتضاء .

(طعن ١٠١٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

وجود مغارقة ظاهرة بين الجرم والجزاء الموقع يجعل الجزاء متنسما بعدم المشروعية مستحقا للإلغاء .

ملخص الحكم :

أن ما اقترفه المتهم يندرج تحت الاهمال الجسيم الذى وضعت له لائحة الجزاءات عقوبة تتدرج من خفض المرتب الى الفصل من الخدمة ، ومن ثم فانه كان يتعين التدرج مع المتهم فى العقاب ما دامت الظروف والملابسات سواء المتعلقة به أو بالحادث لا تستدعى أخذه بهذه الشدة النهائية والحكم عليه بأقصى العقوبة المقررة وعلى ذلك ترى هذه المحكمة من ظروف المتهم وكونه خدّم المصلحة حوالى ٢٥ سنة ولم يسبق له الوقوع فى مثل هذا الخطأ وعدم حصول نتائج ضارة قد وقعت فعلا ما يبرر القول بوجود المغارقة الظاهرة بين الجرم والجزاء الموقع وبالتالي انسام هذا الجزاء بعدم المشروعية مما يستوجب معه إلغاء الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالجزاء والإكتفاء بخفض راتب المتهم الطامن ثلاثة جنيهاً شهريا كجزاء مناسب للذنب الإدارى الذى ثبت فى حقه .

(طعن ١٣٣١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢)

(م ج - ٢١ - ٨)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

اقتناع المحكمة التأديبية بوقوع اختلاس من الكيسارى ومعاقبته بالعزل من الوظيفة - ثبوت أن التهمة يحوطها من الشك مالا تطمنن معه المحكمة الادارية العليا الى ثبوت توافر نية الاختلاس لديه - تكييفها الواقعة الثابتة قبله بأنها افعال لا اختلاس - عدم ملائمة جزاء العزل مع الذنب الادارى الذى ارتكبه وانطوائه على غلو لا يتناسب مع درجة خطورته - وقوع الفعل المسند الى المتهم تحت طائلة المادة ٤٤ من القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر ، والمادتين ٦٢ ، ٧٢ من القرار الجمهورى رقم ١٦٤٠ باللائحة التنفيذية له ، واعتباره بطريق القياس من قبيل ما يدخل فى عموم المخالفات الواردة بجدول المجموعة الثالثة المنصوص على عقوبتها فى المادة ٣ من لائحة الجزاءات التأديبية المرافقة لقرار الوزارى رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٠ بأصدار لائحة الجزاءات التأديبية لموظفى هيئة سكك حديد مصر ، وهو امر يفاير المخالفة المنصوص عليها فى البند ٣٢ من جدول مخالفات المجموعة الاولى من اللائحة المشار اليها وهى الخاصة بتحصيل نقود بدون استخراج قسائم مخالفات .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اقام قضاؤه بادانة الكيسارى المتهم ومعاقبته بعزله من وظيفته على أساس تكييف التهمة بأنها اختلاس واقتناع المحكمة التأديبية بوقوع هذا الاختلاس من المذكور ، فى حين أن التهمة بهذا الوصف يحوطها من الشك مالا تطمنن معه هذه المحكمة الى ثبوت توافر نية الاختلاس لديه ، وأن كان بها وقع منه من تقصير فى اداء واجبات وظيفته ظاهرا لا مزية فيه . وعلى أساس التكييف الصحيح لحقيقة الواقعة الواقعة الماخوذة عليه والثابتة قبله بأنها افعال لا اختلاس ، فان جزاء العزل يكون بعيدا عن التلائم مع الذنب الادارى الذى ارتكبه ، ومنطويا على غلو لا يتناسب مع درجة خطورة هذا الذنب . وبهذا الوصف فان الفعل المسند الى المتهم - وهو موظف فى الدرجة الثامنة - يقع تحت طائلة المادة ٤٤ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام

الموظفين بهيئة سكك حديد مصر ، والمائتين ٦٣ ، ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقرار الجمهوري آنف الذكر ، كما يعتبر بطريق القياس من قبل ما يدخل في عموم المخالفات الواردة بجدول المجموعة الثالثة المنصوص على عقوبتها في المادة ٣ من لائحة الجزاءات التأديبية المرافقة للقرار الوزاري رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الجزاءات التأديبية لموظفي هيئة سكك حديد مصر ، وهو أمر يغاير المخالفة المنصوص عليها في البند ٣٢ من جدول مخالفات المجموعة الأولى من اللائحة المشار إليها وهي الخاصة بتحصيل نقود بدون استخراج قسائم مخالفات التي يفترض فيها تحقق قصد الاختلاس ، الأمر الذي هو موضع شك في الحالة المخروطة ، حيسبها سلك البيان ، واذ قضى حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه بعزل المتهم من وظيفته مع الاحتفاظ له بما قد يستحقه من معاش أو مكافأة ، وقرر استحقاقه لمرتبه كاملا عن مدة الوقف بصفة نهائية لما استبان للمحكمة من أن مصلحة التحقيق لم تكن تقتضي هذا الوقف مان هذا الحكم يكون قد جانب الصواب في شقة الأول الخاص بمعاملة المتهم بعزله من وظيفته ويتعين التألاه في هذا الشق منه والقضاء بنبجازة المذكور بخصم عشرة أيام من راتبه بالتطبيق للمواد سالفه الذكر وبتأييد الحكم فيها عدا ذلك .

(طعن ١٤١٢ لسنة ٨ في - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية التي توقع على الموظفين - سلطات الجهات التأديبية في تقديرها بما يتناسب مع المخالفات - رقابة المحكمة لها - حدودها .

ملخص الحكم :

الاصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كُن للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء

بغير معقب عليها في ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو ومن صورة هذا الغلو عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية التي توقع من المخالفات التأديبية — تقدير السلطات التأديبية لها — حدوده .

ملخص الحكم :

ولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في هذا الشأن الا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى الا يشوب استعمالها غلو ، ومن صوره ، عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

سلطة جهة التأديب في تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها — مناط مشروعية هذه السلطة — الا يشوب استعمالها غلو .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك — الا أن مناط مشروعية

هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى — لا يشوب استعجالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره — فتقدير الجزاء المشوب بالغلو يخرج من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة القضاء الإداري .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق ٢٩٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

أسناد أعمال كثيرة إلى الموظف تقتضي تفييه عن المخزن مددا متفاوتة ولئن كان لا يعفيه من المسؤولية عما يقع من تقصير في القيام بواجباته إلا أن هذا التقصير في مثل هذه الظروف لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم المنصوص عليه في البند الثالث من جدول مخالفات المجموعة الأولى والذي سوت اللائحة في العقوبة بينه وبين المخالفات العمدية المنصوص عليها في الجدول المذكور — اختيار أشد الجزاءات لها وهو الفصل ينطوى على غلو في تقدير الجزاء بما لا يتناسب مع درجة جسامة المخالفة مما يجعله مخالفا للقانون .

ملخص الحكم :

أن ما وقع من المدمى من أخلال بواجبات وظيفته يمثل في عدم مراقبته عملية صرفه الأدوات الكتابية وعدم مراجعة موجودات المخزن ولا سيما الأصناف ذات القيمة من حين إلى آخر والثابت من الرجوع إلى ملف شخصيته وإلى التحقيق الذي أجرى معه أنه كان مستندا إليه أعمال أخرى كثيرة تقتضي تفييه عن المخزن مددا متفاوتة — وأنه وإن كانت كثرة الأعمال الممهودة بها إليه ليس من شأنها أن تعفيه من المسؤولية عما وقع منه من تقصير في القيام بواجباته إلا أن هذا التقصير في الظروف التي حدثت فيها لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم المنصوص عليه في البند الثالث من جدول مخالفات المجموعة الأولى والذي سوت اللائحة في العقوبة بينه وبين المخالفات العمدية المنصوص عليها في الجدول المذكور .

واذ قام القرار الصادر بمصل المدعى على تكيف المخالفة المسندة اليه بما يجعلها من الذنوب الادارية التي تندرج تحت البند الثالث من جدول مخالفات المجموعة الاولى — واذا اختار لها اشد الجزاءات وهو الفصل — لانه يكون قد خالف القانون وانطوى على غلو في تقدير الجزاء بما لا يتناسب مع درجة جسامة تلك المخالفة الامر الذي يضمن معه الغاء القرار المذكور لاعادة التقدير بما يتناسب عدلا مع ما قام في حق المدعى من ثنوب لا يعبر جسيما في الظروف التي وقع فيها .

(طعن ٣٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

ملامة تقدير الجزاء — عدم التناسب بين المخالفة والجزاء
الموقع من شأنه ان يسيب الجزاء بعدم المشروعية — جزاء الفصل أقصى جزاء يمكن ان يوقع على العامل مرتكب المخالفة — تحرى المحكمة لعدم التناسب يتعلق بتقدير حجم المخالفة — تحرى المحكمة حجم المخالفة بالنظر الى الفعل المؤثم من سياق الاحداث والملابسة التي انتجته وتحدد حقيقة خجبه ومدى ما يتم عنه من تمرد ومن استهتار او استخفاف او ما يتداخل فيه من رنود فعل ولا يسه من تلقائيات الموقف وضفوفه — للمحكمة تقدير الظروف جميعها من ملابسات الواقعة — الغاء قرار الجزاء لما اعتوره من عيب الغلو وعدم التناسب الكبير بين الخطأ غير العمدي وقسوة الجزاء الموقع .

ملخص الحكم :

انه لا نزاع حول وقوع الفعل وتائيبه ، ولا بظمن على الحكم المطعون عليه في ذلك ، وقد اكد الحكم ثبوت المخالفة وتائيها ، انما مقطع النزاع في الطعن المائل يتعلق بمدى تناسب جزاء الفصل الموقع على العامل مع المخالفة الثابتة في حقه من اعتدائه بالقول على رئيس مجلس ادارة الشركة حسبما يستفاد من تفتيقي الشرطة والشركة وجسبها اثبت حكم المحكمة في القضية رقم ٣٠٢٠ لسنة ١٩٧٦ رمل الاسكندرية المرفقة صورة منه بالاوراق . والمطرد في قضاء هذه المحكمة انه مع ثبوت الفعل المرتكب.

ويظهر ما يشككه من مخالفة تستوجب العقاب ومع ما لسلطة التأديب من ملاءمة في تقدير الجزاء ، فإن عدم التناسب البين بين المخالفة والجزاء الموقع من شأنه أن يميّز الجزاء بميب عدم المشروعية . ولا شبهة في أن جزاء الفصل من الخدمة هو أقصى جزاء واقصاه يمكن أن يوقع على العامل مرتكب المخالفة . ومن ثم فإن تحديد المحكة لعدم التناسب يتعلق بتقدير حجم المخالفة الحاصلة من العامل في الحالة المعروضة .

ومن حيث أن المحكة في تحديدها حجم المخالفة المرتكبة في الذموى المائلة أنها تنظر الى الفعل المؤثم في سياق الاحداث الملبسة ، التي توضح سلسلة الدعايات التي انتجتة وتحدد حقيقة حجه ومدى ما يتم منه من تعمد ومن استهتار وأستخفاف او ما يتداخل فيه من ردود الفعل وما تدعى به من تلقائيات الموقف وضغوطه .

ومن حيث أنه يبين للمحكة من مطالعة اقوال شامدى الاثبات الخفيريين وفي في محضر ضبط الواقعة الذي اعتمدته حكم محكمة الجنج ، يبين ان العامل المفضول كان يريد مقابلة رئيس مجلس الإدارة أثناء مرور الرئيس ، فرفض الرئيس سماعه وأمره بالذهاب الى عمله ، فلما أصر العامل على عدم الذهاب طالبا حلا لما اعتبره مشكلة لديه ، أمره الرئيس بالذهاب وأمر بإرساله الى قسم التحقيقات ، فبقى العامل ، فحاول الرئيس السير فوقف العامل في طريقه فابعده الخفيريين الشاهدين من الطريق هنا أطلق العامل العبارة التي تحمل السب لرييس الشركة ، وكان للعامل شكوى تتعلق بنقله من عمله بالحصص الذي استمر فيه نحو تسع سنوات الى قسم النسيج الذي لا يتفق العمل به مما انتقص من دخله . ويظهر من اقوال الخفيريين بمحضر الشرطة انهما لما تحول العامل عن طريق رئيس الشركة ، لم يعتد على احد منها ولم يتسبب بعمله في تعطيل الانتاج . كما يظهر من اقوال العامل بالمحضر نفسه أنه استشعر الضياع لما رفض رئيس الشركة سماع شكايته ، من جراء ما كان يخوض من ضائقة مالية بسبب نقله الى عمل لا يتقدر عليه وبمراعاة ما يعوله من أسرة كبيرة .

ومن حيث أنه بمراعاة هذه الظروف جميعا ، ومع ادراك ما يوجب التعامل مع الرؤساء من تقدير واحترام واحتفاظ ، باتمى ما يحمله ذلك من

موجبات ضبط النفس والقرام حدود الادب والوقار في الحديث والفعل ، فان المحبة تستبصر من ملايسات الواقعة ، أن ما لفظه العايل من لفظ خارج عن حدود ما يجب من الضبط والالزام ، انها نتج كائنات للسان في ظروف اجباط شديد واستشعار من العايل بانغلاق السبل أمامه وضياح فرصة بثه شكواه الى رئيس الشركة وامتناع الرئيس من سماع أدنى قول عن شكايته وعن حالته وظروفه في العمل . ومن كل ذلك فان خطأ العايل الذي لا شك وقع منه ، كان خطأ بعيدا عن أن يوصف بأنه خطأ عمدي أو انه نجم عن استهتار واستخفاف بأوضاع العمل ونظمه وضوابطه في التعامل . وهو خطأ أن استحق العايل من أجله العقاب ، لماواجب ثانوية أن يوزن الخطأ بهيزان التداعيات الواقعية التي أوتعت العايل فيه وأن يقدر بانه. خطأ أدخل في ثلثات اللسان غير المقصودة منه في التجهج العمدي ومن كل ذلك يبين أن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من إلغاء قرار الجزاء لما أعتوره من عيب القلو وعدم التناسب الكبير بين الخطأ غير العمدي الحاصل وتسوة الجزاء الموقع ، يكون ما انتهى اليه في ذلك يصادف صحيح حكم القاتون مما استخلص استخلاصا سائفا من ظروف الحال وسباق الواقعة الحادثة ويكون طمن الشركة في هذا الحكم جديرا بالرخص .

(طمن ٤١٥ لسنة ٢٥ ق. — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالقلو وذلك الذي يفلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الموقع عنه — مثال بالنسبة لجزاء الوقف عن العمل .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن القلو في الجزاء المحكوم به على الطامن ، فمن المقرر أن تحديد الجزاء نوعا ومقدارا يتوقف ضمن ما يتوقف على ماضي خنية العايل وسلوكه . وقد ثبت أن الطامن ارتكب مخالفة مماثلة جوزى عنها بخضم عشرين يوما من راتبه . وهذا بلا شك ظرف مشدد يقتضى مراماته

عند تحديد العقوبة التي يحكم بها على الطامن وقد أرتئت المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه أن الجزاء الملائم لحالة الطامن هو الوقف من العمل لمدة شهرين مع صرف نصف راتبه ردعا له وفي سبيل اصلاح أمره .
ولما كان الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالغلو وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الموقع عنه ، وكان جزاء الوقف عند العمل قد اختلفت في شأنه نظرة المشرع في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر خلاله الحكم المطعون ، منه في ظل قانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي حل محل القانون السابق .
ففي ظل القانون الاول جاء جزاء الوقف عن العمل تأليا لجزاء الإنذار والخمس من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة وفقا لما تقتضيه المادة ٤٨ من هذا القانون بينما جاء جزاء الوقف عن العمل في ظل القانون الثاني تأليا للإنذار وتأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والخمس من الاجر لمدة شهرين في السنة والحرمان من نصف العلاوة الدورية حسبما قضت بذلك المادة ٨٢ من القانون المذكور الامر الذي ينبئ عن خطورة جزاء الوقف عن العمل حسب نظرة المشرع في القانون الحالي لما يترتب الوقف عن العمل من آثار بعيدة المدى في حياة العامل الوظيفية فضلا عن آثاره على مصلحة العمل . الامر الذي يتضح معه للمحكمة أن الجزاء المحكوم به على الطامن لا يتناسب مع المخالفة الثابتة في حقه وهي تجاوزه حدود الشكوى وفي غير الاحوال التي تكشف عن خطورة تبرر هذا الجزاء وبعيدا من الامور التي تتصل بالنزاهة أو الذمة أو الثقة ، مما يقتضى تعديل الحكم المطعون فيه بهجزاء الطامن بخمس شهر من أجره عن هذه المخالفة .

طمن ٧٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠

تمسليق :

الملاحة الجزاءات التأديبية :

لم يحدد القانون لكل مخالفة عقوبتها ، وانما اكتفى بتحديد العقوبات ، وترك لسلطة التأديب أن تختار من بينها ما يتلاءم وخطورة المخالفة التي تثبت قبل العمل . والملاحة هي تناسب بين درجة خطورة المخالفة ، وبين نوع الجزاء ومقداره .

وقد سارت المحكة الادارية العليا في بداية عهدها على أن تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الادارى في نطاق القانون ، من الملامات التي تنفرد الإدارة بتقديرها وتخرج عن رقابة القضاء الادارى ، الا أنه في نوفمبر ١٩٦١ بعد انشاء المحاكم التأديبية بفترة عدلت المحكة الادارية العليا ومن ورائها محكة القضاء الادارى من هذا الاتجاه، واستقر القضاء الادارى على ترخص السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية في تقدير العقوبة بشرط أن تكون متلائمة مع الذنب الادارى ، الامر الذى يخضع للرقابة القضائية باعتبار أن الشارع يستهدف في الواقع اختيار العقوبة المناسبة حتى تتحقق الغاية من التأديب ومع حرية السلطات التأديبية في الاختيار . أنه ولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، الا أن مناطق مشروعية هذه السلطة شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى ، الا يشوب استعمالها « غلو » ذلك أنه متى لصق هذا العيب بممارسة السلطة التقديرية خرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم خضع لرقابة القضاء الادارى . وبذلك اقترت المحكة الادارية العليا للقضاء الادارى بسلطته في الرقابة على ممارسات سلطة التأديب اذا ما اتسمت بعدم الملاحة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره .

على أنه قبل التصدى « لنظرية الغلو » هذه نقرر أنه باستقراء مجموع الاحكام التي اصدرتها المحكة الادارية العليا في هذا الشأن يبين ان هذه المحكة تد رقابتها كلما تحسست شططا صارخا في الجزاء ،

نتدخل لانزاله الى الحد المناسب ، فان لم تصل المغارقة في الجزاء الى هذا الحد الصارخ ، بأن كان ما لا يسه هو مجرد شدة فيه ، فان المحكة تفر بمشروعيتها وتختصر رقابتها عنه .

(راجع فيها تقدم د. السيد محمد ابراهيم في مقالته « الرقابة القضائية على ملازمة القرارات التأديبية » — مجلة العلوم الادارية — السنة الخامسة — العدد الثاني — ص ٢٦٥ وما بعدها . وايضا مؤلفه « شرح نظام العاملين المدنيين بالدولة » طبعة ١٩٦٦ ص ٣٦٥ وما بعدها .)

تأييد نظرية الغلو :

ويعلق المستشار الدكتور احمد موسى على هذا الاتجاه الذى سارت فيه المحكة الادارية العليا بأنه يستحق كل تقدير وتشجيع بل هو مفخرة لمجلس الدولة يعتر به ، (مقالته عن دعاوى الادارة امام القضاء الاداري — سابق الاشارة اليها — ص ٢٥) .

وقد ذهب عدد من فقهاء القانون الادارى الى تأييد نظرية الغلو التى اعتنقتها المحكة الادارية العليا وان كانوا قد اختلفوا في تاصيل هذا القضاء . فيذكر الاستاذ الدكتور فؤاد المطار (القضاء الادارى — ص ٨٤٥) « ان السلطات التأديبية تباشر اختصاصها بواسطة موظفين ، اى اشخاص آدميين وهؤلاء الموظفون غير معصومين من الخطأ كما ان اختصاص السلطات التأديبية في هذا المبد لا يعدو أن يكون اختصاصا يباشره اعضاؤها وفقا للنصوص القانونية ، لا امبالا لحق شخصي مصاحب للوظيفة ، يضاف الى ذلك ان مدلول كلمة « الملائمة » لغة تفيد المطابقة لا الهوى والتحكم من جانب السلطات التأديبية ، واخيرا ، فان الشارح حين تدرج في النص على الجزاءات التى يجوز توقيعها على الموظفين — مثلا باحكام القانون — لم يهدف بذلك الى أن تنفرد السلطات التأديبية بتوقيع الجزاء بلا معقب عليها فيه ، وانما قصد بهذا التدرج أن يقاس الجزاء بما يثبت من خطأ ، اى أن يكون هناك تناسب بين التهمة والمعاقب ... ماذا تبين أن القرار مبني على عدم الملائمة الظاهرة بين التهمة والمعاقب ، وقع قرار السلطات التأديبية مخالفا للقانون وتعين ابطاله » .

والى ذات الرأى ينتهى الدكتور عبد الفتاح حسن (التاديب فى الوظيفة العامة - ص ٢٨٢ وما بعدها) ، فالامر عنده يتردد بين مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة ولكنه ينتهى الى ترجيح القول بأن الغاء القرار فى هذه الحالة يكون على أساس مخالفة القانون فى زوجه ومعناه باعتبار أن المشرع وقد نص على عدد من الجزاءات انما قصد الى ان تختار السلطة التأديبية من بينها ما يناسب صدقا وعدلا المخالفة المرتكبة .

وقريب من ذلك ايضا قول الدكتور محمد حسنين عبد المال ان رقابة الغلو هى الرقابة القصوى على السبب (فكرة السبب فى القرار الإدارى ١٩٧١ - ص ١٥٤) وقول الدكتور عصام عبد الوهاب البرزنجى أن رقابة الغلو انما ترتبط برقابة عيوب السبب (السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية ١٩٧٠ - ص ٤٣٦ و٤٣٨ و٤٤١) .

وهناك رأى حديث يسند قضاء الغلو الى نظرية التعسف فى استعمال الحقوق الإدارية ويخلص الى القول : « بأن رقابة الغلو تعتبر احدى صور نظرية التعسف فى استعمال الحق أو السلطة . ذلك أنه من المسلم أن اختيار العقوبة المناسبة لخطأ تأديبى ثبت فى حق الموظف هو من السلطات التقديرية للإدارة ، وبعبارة أخرى ، أن هذا الاختيار من حتما الا أن هذا الحق ، شأنه شأن أى حق آخر ، يخضع لفكرة عدم التعسف فى استعماله . ومبنى التعسف فى هذه الحالة هو أن تختار السلطة التأديبية جزاء منبى التناسب فى شدته وشططه بالذنب أو الخطأ الثابت فى حق الموظف . . . وما له دلالة أيضا فى هذا الشأن أن كثيرا من كبار فقهاء القانون الخاص قد انتهوا الى نفس التكيف بالنسبة للجزاءات التأديبية غير المتناسبة مع أخطاء العمال والتي تخضع لاحكام القانون الخاص » (الدكتور محمد مبرغنى خيرى فى رسالته لنيل الدكتوراه بعنوان « التعسف فى استعمال الحقوق الإدارية - ١٩٧٢ - ص ٢٩٢ وما بعدها . وكذلك راجع تعليقه « المغالاة فى التساهل - التفریط » مجلة العلوم الإدارية - السنة السادسة عشرة - العدد الاول - ص ١٦٧) .

رفض نظرية الغلو :

بعد أن تواتر قضاء المحكمة الادارية العليا على النحو الذى أوضحناه بشأن تحفل القضاء الادارى بالرقابة على القرار التأديبى للغلو ، تناول الاستاذ الدكتور العميد سليمان الطباوى آ القرارات الادارية - طبعة ١٩٦٦ ص ٧٩ وقضاء التأديب طبعة ١٩٧١ ص ٦٥٩) هذا الاتجاه بالتحليل والتأصيل. وظن فى ذلك الى ملاحظات يمكن اجمالها فيما يلى :

١ - أن هذا القضاء يعتبر مدا للرقابة القضائية الى نطاق السلطة التقديرية الواجب تركها للإدارة ، فى حين يجب أن تقتصر الرقابة على الحدود الخارجية للسلطة التقديرية للتأكد من أن الإدارة وضعت نفسها فى أحسن الظروف التى تمكنها من ممارستها وعلى رقابة ركن الغاية .

٢ - أن تحديد مدى الرقابة القضائية على أعمال الرقابة يقوم على التوفيق بين اعتبارين هما : ضمان حقوق الأفراد ودوامى فعالية الإدارة ، وفى مجال التأديب يتعين أن توضع فعالية الإدارة فى المقام الاول . ذلك أن الإدارة ورجالها أكثر على تقدير خطورة الأعمال التى تصدر من العاملين وما ينجم عنها من أضرار بمصلحة العمل .

٣ - أن طبيعة النظام التأديبى ترفض فكرة التدرج وال تناسب بين الأعمال والجزاءات الأمر الذى استلقت اليه المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٦١/١١/١١ وفى أحكام أخرى كثيرة .

٤ - أن المحكمة الادارية العليا لم توفق فى بعض التقديرات ، كثيرا ما تحول على تمامة الآثار المترتبة على الفعل فى حين يتعين النظر الى المخالفة ذاتها لا الى آثارها كذلك فاتها قد تكيل بكيلين فى دمويتين متشابهتين .

فضلا من ذلك فاتها تمارس دور الرقابة فى التخفيف دون رفع العقوبة المبالغة فى الشفقة .

٥ - أن الترجمة الصحيحة لمعيب الغلو هي التصفى فى استعمال السلطة أو الانحراف وما دام الأمر كذلك فإن تغيير التسمية لا يغير من

جوهر الاشياء فلا يجب أن يبيع القضاء لنفسه في حالة الغلو ما لا يباح في حالة رقابة ميب الانحراف بالسلطة .

٦ — اذا كانت المحكمة الادارية العليا لا تبيع لنفسها أن تعقب على الرئيس الادارى الا في حدود اساءة استعمال السلطة فكيف تبيع لنفسها التعقيب على المحكمة التاديبية فيما يتعلق بتقدير تناسب الجزاء .

٧ — انه لا يمكن اسناد قضاء المحكمة الادارية العليا الى ميب مخالفة القانون الا اذا كنا بصدد اختصاص مقيد ، ولا خلاف في أن هذه ممارسة لسلطة تقديرية سواء من الجهة الادارية أو المحكمة التاديبية .

وبعد أن عرض المستشار الدكتور محمد مصطفى حسن الآراء المؤيدة والمعارضة لرقابة الجزاء التاديبى على سند من ميب الغلو (مقالته « اتجاهات جديدة في قضاء المحكمة الادارية العليا في مجال التاديب — مجلة العلوم الادارية . المجلد الاول — يونية ١٩٧٩ — ص ١٢١ وما بعدها) تصدى لمناقشة مذهب المحكمة الادارية العليا واتجاهات الفقه ، وخلص (ص ١٥٧) الى أنه يرى ان القضاء الادارى في حل من أن يلغى القرار الادارى التاديبى الصادر من الجهة الادارية ، اذا تضمن جزاء مفرقا في الشدة أو مخففا في الرأفة متى أثبتت المحكمة أن الجزاء بحالته ليس فيه خير على حسن سير المرافق العامة ويجافى المصلحة العامة . والقضاء الادارى هنا لا يلغى القرار لعدم التناسب ولكنه يستند في الغائه الى ميب من ميب تجاوز السلطة وهو اساءة استعمال السلطة (الانحراف بالسلطة) والمعيار هنا موضوعى وهو عدم تحقيق المصلحة العامة من وراء القرار ، أما عدم الملائمة الظاهرة فهو ليس معيارا ليعيب الانحراف كما ذهبت المحكمة الادارية العليا ، بل هو قرينة على العيب يكملها بحث ما اذا كان القرار بحالته يحقق حسن سير المرافق العامة ومقتضيات المصلحة العامة . فالانحراف بالسلطة ليس مسألة ذاتية ونفسية فقط ، بل هو فكرة موضوعية بالدرجة الاولى . ولقد أثرنا في بحث سابق الى أن المصلحة العامة تشتمل على عنصرين احدهما ذاتى يخص بواعث رجل الادارة والآخر موضوعى يتصل بالغاية الحقيقية التى استهدفها القانون من مزاولة النشاط . (راجع أيضا مؤلف الدكتور محمد مصطفى حسن في « السلطة التقديرية في القرارات الادارية — طبعة ١٩٧٤ — ص ٢٩٩ وما بعدها) .

الفرع الخامس - الأثر المباشر للقانون التأديبي ،
وقاعدة القانون الأصح للمتهم

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

وقوع المخالفة في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام
موظفي الدولة وصدر الحكم النهائي في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة من شأنه تطبيق الجزاءات الواردة
في المادة ٦١ من القانون الأخير دون الجزاءات الواردة في المادة ٨٤ من
القانون الأول .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي في ظله وقع هذا الإخلال
وصدر الحكم المطعون فيه قد ألغى بقتضى قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي تضمن في المادة الثانية من مواد إصداره
النص على هذا الإلغاء صراحة وعلى أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه .

وما دام أن هذا القانون الأخير قد حدد في المادة ٦١ منه الجزاءات
التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين شاغلي الدرجات دون الثالثة
في ستة بنود بادئا بأخفها وطأة وهي (١) الإنذار (٢) الخصم من المرتب
لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة (٣) تأجيل موعد استحقاق العالوة لمدة
لا تتجاوز ثلاثة أشهر (٤) الحرمان من العالوة (٥) الوقف عن العمل بغير
مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر (٦) الفصل من الوظيفة -
وبذلك يكون هذا القانون قد ألغى ثلاثة من الجزاءات التي كان يجوز
توقيعها وفقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي :

(١) خفض المرتب (٢) خفض الدرجة (٣) خفض المرتب والدرجة
وهذا الجزاء الأخير هو الذي قضى به الحكم المطعون فيه .

وأنه لا محل للقول بأن الجزاءات الثلاث المذكورة لا زالت قائمة

ويجوز توقيعها على العاملين بالدولة لورود النص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية ذلك أنه بالإضافة الى أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد أشار في ديباجته الى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وقضى في مادته الثانية بأن يلغى كل حكم يخالف أحكامه - فإن المادة الثانية من القانون المدني اذ قضت بأنه (لا يجوز إلغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع) أنها قصدت في ضوء المذكرة التفسيرية لذلك القانون الى تقرير صورتين للنسخ التشريعي وهما النسخ الصريح والنسخ الضمني وأن للنسخ الضمني صورتين هما أن يصدر تشريع جديد ينظم تنظيمها كاملاً وضماً من الأوضاع افرده له تشريع سابق وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخاً جملة وتفصيلاً اذا تعلق التعارض بين التشريع السابق والتشريع اللاحق بالمبدأ الذي أسس عليه التشريع السابق وفي غير هذه الحالة لا يتناول الا النصوص التي تتعارض تعارضاً مطلقاً مع نصوص التشريع الجديد - ولما كانت المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمنت في شأن العاملين المدنيين بالدولة أحكاماً خاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم تتعارض مع أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فإن هذه المادة الأخيرة تعتبر منسوخة في الحدود التي يتحقق فيها التعارض بين حكمها وحكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم لا يسوغ الاستناد اليها للقول بأنه يجوز توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الدرجة على العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لهذا القانون .

ومن حيث أنه وقد قامت بالحكم المطعون فيه حالة من احوال الطعن أمام هذه المحكمة تستوجب الغاءه - على الوجه السابق بيانه - والحكم على الطاعن بالجزاء المناسب لما ثبت وقومه منه من مخالفات فإن مركزه القانوني في شأن الجزاء الذي يوقع عليه يظل معلقاً الى أن يفصل في الطعن الراهن بصدر هذا الحكم - ومن ثم فإن أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيما تضمنته من الغاء جزاءات خفض المرتب وخفض الدرجة

تسرى على حالته بائراً حال مباشر بحيث لا يجوز توقيع أحد هذه الجزاءات عليه .

(طعن ٧٠٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين يسرى بائراً مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به — اثناء توقيع عقوبة تأديبية في ظله لم يرد بشأنها نص فيه حتى ولو كانت سارية وقت وقوع المخالفة — كمقوبة خفض الدرجة التي لم ترد ضمن العقوبات المنصوص عليها فيه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين والذي يطبق بائراً مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به قد افى جميع الاحكام المخالفة لاحكامه فان من مقتضى ذلك الا توقيع عقوبة على الموظف في ظل القانون الجديد لم يرد نص بشأنها فيه حتى ولو كانت منصوصاً عليها في قوانين سابقة كانت سارية وقت حدوث الفعل محل المحاكمة .

(طعن ١٤١١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدأ :

صدور الحكم التلخيصي بمقوبة خفض الراتب — الفاء هذه المقوبة بمقتضى تنظيم قانوني لاحق له — ليس له من اثر على الحكم — وجوب بحث سلامة تطبيق الحكم التلخيصي للقانون على اساس القرارات والقواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها .

ملخص الحكم :

لا حجة فيما ذهب اليه الطامن في صحيفة طعنه — من ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — اذ قضى بخفض اجره مع ان القانون المذكور لا ينص على مقوبة خفض الراتب — لا حجة في ذلك لان الطامن من موظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية الذين يخضعون لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام الموظفين بذلك الهيئة والقرار الجمهوري رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ المنفذ له والقرار الوزاري رقم ١٠٨ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بلاثحة الجزاءات بالنسبة لموظفي الهيئة ، وقد تضمنت هذه القرارات مقوبة خفض المرتب بامتيازها من العقوبات الجائز توقيعها على العاملين بالهيئة المذكورة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع بالطامن عقوبة خفض المرتب يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا مطعن عليه في هذا الشأن . ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ — الذي نص على استمرار العمل بالقرارات المعمول بها حالياً في شئون العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية وذلك فيما لا يتعارض مع احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك انه وان كان توقيع مقوبة خفض الراتب يتعارض مع نصوص القانون المشار اليه ، الا ان القرار الجمهوري رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ ليس له من اثر على الحكم المطعون فيه الذي تبحث سلامة تطبيقه للقانون على اساس القرارات والقواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها .

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

المعقوبات التي يجوز توقيعها على شاغلي الفئة الثالثة فما فوقها -
سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باثر مباشر على العاملين المخالفين
الذين لم تستقر مراكزهم حتى تاريخ العمل به .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه
من ادانة الطامن للاسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه
المحكمة الا انه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بجازاته بمعقوبة الخصم
من مرتبه لمدة سبعة أيام في حين انه كان يشغل وقت الحكم الدرجة
الثالثة ، وطبقا لما تقتضيه المادة ٦١ مقرر ثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ فان الجزاءات التي توقع على شاغلي الدرجات من الثالثة فما
توقها هي اللوم والاحالة الى المعاش والمزل من الوظيفة مع الحرمان من
المكافأة وذلك في حدود الربع وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يسرى باثر مباشر
على الموظفين المخالفين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به
وبذلك يمتنع توقيع عقوبة تأديبية في ظله لم يرد بشأنها نص .

(طعن ٦٨٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

الحكم على شاغلي الفئة الثالثة بمعقوبة الوقت عن العمل في ظل
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن يجيز توقيع هذه المعقوبة على
شاغل تلك الفئة - صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أثناء نظر الطعن
في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا - اجازته توقيع هذه المعقوبة مع

صرف نصف المرتب — تعديل الحكم بجائزة المطعون ضده بالوقف عن
المعمل مع صرف نصف مرتبه .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة قد عدلت الجزاءات التأديبية ومن بينها « الوقف عن العمل بغير
مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تجاوز ستة اشهر » ونصت في فقرتها الثانية
على أنه « بالنسبة لشاغلي الدرجات من الثالثة فما فوقها فلا توقع عليهم
الا العقوبات الآتية :

(١) اللوم . (٢) الاحالة الى المعاش . (٣) العزل من الوظيفة مع
الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع ، « وانه ولئن كان
الحكم المطعون فيه قد خالف هذه المادة بتوقيعه جزاء الوقف عن العمل
على المطعون ضده مع أنه كان يشغل الدرجة الثالثة عند صدور الا أن
هذا الحكم وقد طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا فإنه لم يكتب
بعد حصانة الحكم النهائي ذى الحجية القانونية القاطعة ، ولما كان قد
صدر أثناء نظر هذا الطعن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة الذى الغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . المشار اليه
ونص في المادة ٥٧ منه على بيان الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها
على هؤلاء العاملين ومن بينها جزاء « الوقف عن العمل مع صرف نصف
الاجر لمدة لا تجاوز ستة اشهر » وأما بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة
العليا والفئة الوظيفية التى يبدأ مربوطها بببلغ ٨٧٦ جنيها فلا توقع
عليهم الا العقوبات الآتية :

التنبيه — اللوم — العزل من الوظيفة .. الاحالة الى المعاش .
« لذلك فإن هذا النص الجديد يسرى بكسر مباشر على المنازعة » .

ومن حيث أن المطعون ضده كان وقت صدور الحكم يشغل الدرجة
الثالثة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون قد أصبح طبقا
للجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ شاعلا لوظيفة من
المستوى الاول (مربوطها ٦٨٤ — ١٤٠٠ جنيها) ، ومن ثم تنطبق عليه

الجزاءات التأديبية الواردة بصدر المادة ٥٧ من هذا القانون كما سلف
البيان :

ومن حيث أن هذه المادة أجازت توقيع جزاء الوقف على من في مركز
المطعون ضده إلا أنها اشترطت ألا يحرم من أكثر من نصف راتبه عن
مدة الوقف ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرن جزاء الوقف شهرا
المؤنق على المطعون ضده بحرمانه من كل مرتبه عن مدة الوقف فإنه يتعين
تعميله في الخصوصية الأخيرة والحكم بجواز المطعون ضده بالوقف عن
العمل لمدة شهر واحد مع صرف نصف مرتبه عن هذه الفترة مع إلزام
الجهة الإدارية المصروفت .

(ملعن ٥٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

عقوبة العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة - النص في المادة
٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بصدر قانون التامين والمعاشات
لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين على عدم جواز حرمان المتنفع
أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع
- تطبيق هذا النص بأثر حال مباشر على واقعة الدعوى بحسبانه القانون
الاصح واخذا بالحكمة التشريعية التي صدر عنها - تعديل حكم المحكمة
التأديبية بالعزل مع الحرمان من نصف المعاش أو المكافأة بقصر الحرمان
على ربع المعاش أو المكافأة .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار
قانون التامين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين
الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٣ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد
١٠٠ بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٦٣ والمعمول به اعتبارا من أول الشهر
التالي لتاريخ نشره طبقا لنص مادته الثالثة من قانون الاصدار ويقضى

في المادة ٣٦ منه بأن « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تاديبى وفي حدود الربع » .

ومن حيث أنه ولئن كان المجال الزمني الحقيقي لتطبيق القانون الجديد لا يبدأ إلا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر ، غير أنه لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات المشار اليه ، قد صدر وعمل به قبل الحكم نهائيا فيما نسب الى الطاعن وتضمن حكما فيه جزية للمتهم في المادة ٣٦ كما يتضح من نصها السالف البيان . لذلك يتعين تطبيق مضمون هذه المادة على واقعة هذه الدعوى اعمالا للآثر الحال والمباشر لذلك القانون وللنتيجة الفورية المترتبة عليه ، تنفيذا لمضمونه ومقتضاه ، وقد توافرت له قوته الملزمة بحسبانه القانون الاصلح واهتداء بالحكمة التشريعية التى صدر عنها وتحقيقا للغاية التى يهدف اليها ولا سيما ان أمر تقرير بقضاء الطاعن فى الخدمة أو انقطاع رابطة التوظيف بينه وبين الدولة وقت العمل بهذا القانون كان لا يزال بيد القضاء .

ومن حيث أنه وأن أصبح للطاعن بصور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات ، حق ثابت فى عدم الحرمان من المعاش أو المكافأة الا بحكم تاديبى وفي حدود الربع ، الا أن طعنه قد قام على أساس الاسباب الموضحة آنفا . ومن ثم يكون طعنه بحالته التى عرض بها غير مستند الى أساس سليم مما يتعين معه القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به من حرمانه من نصف معاشه أو مكافأته بقصر الحرمان على ربع المعاش أو المكافأة . . وذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مع تأييد الحكم فيها عدا ذلك والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ فى - جلسة ٢٠/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمينات والمعاشات - النص في هذا القانون على عدم جواز حرمان المتنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع - سريان هذا الحكم على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل به - مقتضى ذلك أعماله بالنسبة للموظف المحكوم تأديبياً بعزله مع حرمانه من المعاش أو المكافأة قبل نفاذ القانون متى كان هذا الحكم قد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا - اثره تعديل الحكم المطعون فيه وقصر الحرمان على الربع فقط .

ملخص الحكم :

انه وان كان الحكم التأديبي المطعون فيه قد اصاب وجه الحق فيها انتهى اليه بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ من ان المتهم ما برح سادراً في فيه واصم اذنيه عن نداء المصلحة العامة ، ومن ثم كان لزاماً استئصاله من جسم الجهاز الحكومي بعد اذ اضحى غير أهل للبقاء في وظيفته ، مع حرمانه مما قد يستحقه من معاش أو مكافأة . الا انه صدر ونشر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمينات والمعاشات ، ونص في المادة ٣٦ منه على انه « لا يجوز حرمان المتنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع » كما نص في المادة ٣ منه على سريان الاحكام الواردة في بعض موادها ومنها المادة ٣٦ على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون اى اعتباراً من ٢ مايو سنة ١٩٦٣ . واذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ببجائزاة الطاعن بالعزل من الوظيفة ، مع حرمانه من المعاش أو المكافأة قبل صدور ونشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فغنى عن البيان ان هذا الحكم وقد طعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ، لم يكتسب بعد حضانة الحكم النهائية ذى الحجية القانونية القاطعة ، فالى ان يفصل في الطعن الراهن بصدور هذا الحكم يظل امر الطاعن ملحقاً في خصوص ملته بالوظيفة العامة التي لم تنقطع بعد بحكم نهائي ، ومن

ثم ثمان أحكام القانون الجديد رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تسرى على حالته بأثر حال مباشر مما يترتب عليه تعديل الفقرة الأخيرة وحدها من منطوق الحكم المطعون فيه فيما قضى به من حرمان الطاعن من المعاش أو المكافأة وقصر هذا الحرمان على الربع فقط .

(طعن ٧٣٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

بقاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

نص المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على جواز الفصل مع الحرمان من المعاش والمكافأة في حدود الربع — صدور هذا الحكم أثناء نظر الدعوى بإلغاء القرار التائديي يوجب إلغاء القرار فيما تضمنه من الحرمان فيما يزيد على ربع المكافأة .

ملخص الحكم :

بعد صدور القرار المطعون فيه صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من أول يولييه سنة ١٩٦٤ ناصا في المادة ٦١ على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي ... لمرة ٦ الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع » ، وقد جاء هذا الحكم مرددا الأحكام الواردة في المادة ٣٦ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . ومن ثم ترى هذه المحكمة أنزال الأحكام السالفة الذكر على القرار المطعون فيه فيقتصر الحرمان من المكافأة على ربعها .

لذلك يتمين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه بما تضمنه من حرمان المدعية فيما يزيد على ربع المكافأة التي قد تكون مستحقة لها .

(طعن ٥١٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

المادتان ٨٦ ، ١٠٢ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والفائه للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بها تضمنه من غلات وظيفته يكون هو الذى يسرى اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ — أساس ذلك : الاثر الفورى والمباشر للقانون — صدور حكم المحكمة التلخيصية بعد نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — تنفيذ جزاء خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى يكون بتخفيض درجة العامل الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة من الدرجة التى كان يشغلها فى تاريخ احالته للمحاكمة التلخيصية وفق ترتيب الدرجات الواردة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون — مثال بالنسبة لتنفيذ حكم بخفض درجة العامل من الدرجة الثالثة الى الدرجة الرابعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على انه « يلغى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما يلغى كل نص يخالف احكام القانون المرافق » كما نصت المادة (٣) من ذات القانون على انه « ويعمل به اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٧٨ » . وتنص المادة (٨٦) من هذا القانون على انه « عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التى كان يشغلها عند احالته للمحاكمة ، مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى،بمراعاة شروط استحقاقها،وتحدد اقدميته فى الوظيفة الأدنى بمراعاة اقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التى تضاعها فى الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذى كان يتقاضاه ، عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء . ولا يجوز النظر فى ترقية الا بعد مضى سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء » .

كما تنص المادة (١٠٢) من القانون سالف الذكر على انه « ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم

٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة والمكملة له ، الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم ، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق ، مع احتفاظهم بصفة شخصية بالاجور التى كانوا يتقاضونها ولو جاوزت نهاية الاجر المقرر لدرجات الوظائف المنقولين اليها ... » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم انه بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وبدء العمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والفائه للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بما تضمنه من فئات وظيفية يكون هو الذى يسرى اعتبارا من التاريخ المذكور ، وعلى ذلك يكون تنفيذ جزاء خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة على أحد العاملين الخاضعين لاحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بتخفيض درجته الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة حسب ترتيب درجات الوظائف المنصوص عليها فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، يتضح ان السيد المذكور كان يشغل وقت اخلاله للمحاكمة التأديبية فى ١٩٧٨/٨/٣١ الدرجة الثالثة فمن ثم فان تنفيذ عقوبة خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة يكون بتخفيض درجة المذكور الى وظيفة فى الدرجة الأدنى من الدرجة التى كان يشغلها فى تاريخ اخلاله للمحاكمة التأديبية وفق ترتيب الدرجات الواردة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، أى الى وظيفة من الدرجة الرابعة ، حيث ان حالة المذكور كانت بعد ١٩٧٨/٧/١ (أى بعد سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) مما يجعل القرار الادارى رقم ٥٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢ سليما ومتفقا مع صحيح حكم القانون ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ الحكم التأديبى الصادر بعقوبة خفض الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة يكون بتخفيض درجة السيد المذكور الى وظيفة من الدرجة الرابعة المكتبية .

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

انزال عقوبة معينة مشروط بأن تكون هذه العقوبة واردة في القانون النافذ وقت توقيع العقوبة بصرف النظر عن القانون الواجب التطبيق في تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية — أساس ذلك : قاعدة الاثر الفوري والمباشر للقانون .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة نصت على أن يلغى القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ويلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن يعمل به اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه متى كانت المخالفات التأديبية غير واردة في قوانين العاملين المخططة على سبيل الحصر كما أن المشرع لم يحدد عقوبة لكل مخالفة وإنما اعتبر المشرع كل خروج على واجبات الوظيفة ومقتضياتها مخالفة تأديبية تستوجب توقيع أحد العقوبات الواردة في القانون ومن ثم فإن انزال عقوبة معينة مشروط بأن تكون هذه العقوبة واردة في القانون النافذ وقت توقيعها بصرف النظر عن تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية وذلك تطبيقاً لقاعدة الاثر الفوري والمباشر للقانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الحرمان من الملاوة وكانت هذه العقوبة قد ألغيت بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين في الدولة ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بتوقيعه أحد العقوبات التي لم ترد به .

ومن حيث أنه بالرجوع الى التحقيقات التي أجريت مع المطعون ضده فإن هذه المحكمة تطهين الى ارتكابه للمخالفات التي اثبتتها الحكم المطعون

فيه في حقه وتأخذ بالاسباب التي تضمنها اسبابا لها تؤدي الى مساءلته
تاديبيا وتوقيع احدى العقوبات الواردة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨
المشار اليه :»

(طعن ٤٨١ لسنة ٢٦ ق. — جلسة ١٩٨٤/٦/١)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اثناء نظر الدعوى التأديبية —
العقوبات التأديبية الواردة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هي الواجبة
التطبيق — اساس ذلك : الاثر الفوري المباشر للقانون — قوانين الماعلين
بالقطاع العام لم تحدد العقوبات بالنظر الى المخالفات التأديبية كل على
حده وانما حددت العقوبات وتركت للسلطة التأديبية توقيع العقوبة
المناسبة وقت الجزاء .

ملخص الحكم :

ان ما يدفع به الطامن من أنه لا يجوز توقيع العقوبات المنصوص
عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار أن الطامن قد انتهت خدمته
قبل العمل به مردود عليه بما سبق بيانه من اسباب — بالاضافة الى ان
الدعوى المقامة ضده كانت قائمة امام المحكمة التأديبية وقت سريان القانون
المشار اليه ومن ثم فان العقوبات الواردة في هذا القانون تكون هي
الواجبة التطبيق اعمالا للاثر الفوري المباشر للقانون ولا يعتبر ذلك تطبيقا
للنانون باثر رجعي ذلك لان قوانين الماعلين بالقطاع العام لم تحدد
العقوبات بالنظر الى المخالفات التأديبية كل على حده وانما حددت
العقوبات التأديبية وتركت للسلطة التأديبية توقيع العقوبة المناسبة ولذلك
يكون لزوما تطبيق العقوبات المقررة وقت الجزاء باعتبار الاثر الفوري
للنانون يضاف الى ذلك أن العقوبة التي وقعت على الطامن قد وردت في
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ،

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن فانه يبين من الاطلاع على

الاوراق أن لجنة المشتريات العابة بالشركة المطعون ضدها والمشكلة من رئيس مجلس ادارة الشركة ومدير عام الشؤون المالية والادارية ومدير الشؤون التجارية ومدير عام المصانع وافقت في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ على شراء محرك مستعمل من شركة هليوبوليس للمعادن بوكالة البيع ببلغ ٢٦ الف جنيه وتضمن أمر الشراء توريد وتركيب المحرك سالف الذكر وتركيب صندوق تروس ببلغ الفى جنيه ليحطه صالحا للتشغيل ، وبعد أن تم تركيب المحرك وصندوق التروس فشلت محاولات التشغيل فتقرر وقف العمل بالمحرك والصندوق .

ومن حيث أن ما نسب الى الطاعن في تقرير الاتهام من أنه وافق على توريد محرك كهربائى لوحدۃ انتاج الاكسوجين دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لفحصه بمعرفة مخصصين للتحقق من مدى مطابقتها للواصفات - هذه المخالفة ثابتة في حقه اذ ليس من بين اعضاء لجنة الشراء كما هو واضح بالتحقيقات التى أجريت، وكما تبين من الحكم المطعون فيه من له خبرة فنية في هذا الشأن فالطاعن ومدير المصانع تخصصهما العلمى هو الهندسة الميكانيكية والتحقق من سلامة المواصفات الفنية للمحرك المشار اليه تقتضى كفاءة فنية على مستوى عال لا تتحقق في الطاعن كما لا تتحقق في مدير المصانع بحكم مؤهلاته العالية « ص ٥٧ من تحقيق النيابة الادارية » ومن ثم فان ما يذهب اليه الطاعن من أن مدير المصانع بحكم وظيفته. مسئول فنيا أمام رئيس مجلس الادارة من التحقق من سلامة الموتور أمر لا يتلق مع الواقع كما ان القول بأن الموتور لم يثبت أن به عيوباً فنية وإنما العيب الاساسى كان في علبۃ التروس الخفضة للسرعة اللازمة وهذا العيب لا يؤثر في صلاحية الموتور هذا القول مردود عليه بأن - الموتور بالحالة التى تم توريده بها لم يحقق الغرض الذى اشترى من أجله ، والثابت أنه أودع بالمخازن لعدم صلاحيته .

(طعن ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

العبرة بالتشريع المعمول به وقت صدور حكم المحكمة التأديبية بتوقيع العقوبة — لا يجوز تطبيق التشريع المعمول به وقت ارتكاب المخالفة أو وقت إقامة الدعوى التأديبية — أساس ذلك : قاعدة الاثر المباشر للقانون .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه وقد استظهر ادانة المخالفة في الاتهامات المسندة اليها الا أنه أخطأ في تطبيق القانون عندما قضى بتوقيع عقوبة اللوم عليها بمقولة أنها من شاغلي وظائف الإدارة العليا عند إحالتها الى المحاكمة التأديبية .

ومن حيث أنه طبقا لنص المادة ٢/٨٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإن عقوبة اللوم لا توقع الا على شاغلي الوظائف العليا أو التي تبدأ من درجة مخير علم فما فوقها اذ العبرة بالتشريع المعمول به وقت توقيع العقوبة على المحال وليس وقت وقوع المخالفة أمعالا للآثر المباشر للقانون وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك كذلك وكانت الحالة تشغل وقت إحالتها الى المحكمة التأديبية وظيفه من الفئة « ١٤٤٠/٨٧٦ » التي تعادل وظيفة من الدرجة الاولى ومن ثم فقد كان يتعين بمجازاتها بأحدى العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم كان يتعين تعديل الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة المخالفة بعقوبة اللوم وبمجازاتها بأحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ١/٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا أنه وقد تبين أن الحالة قد أحيلت الى المعاش لبلوغها سن التقاعد على ما جرى بمذكرتها المثبتة الى هذه المحكمة دون ثمة انكار من جانب الجهة الادارية فمن ثم يتعين مجازاتها بالعقوبة المقررة لمن انتهت خدمته

والمصوص عليها في المادة ٨٨ من القانون المذكور والتي تنقدها المحكمة
بغرامة مقدارها مائة جنيه .

(ملعن ١٩٧٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

اقامة الدعوى التأديبية أمام المحكمة التأديبية في ظل العمل بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين الخنيين بالدولة انشاء نظر الدعوى التأديبية - صدور حكم المحكمة
التأديبية بتوقيع عقوبة اللوم باعتبار المتهم يشغل وظيفة من الفئة الثانية
طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - في صحيح - اساس
لك : جزاء التنبيه واللوم يقتصر توقيعها على شاغلي الوظائف العليا
وقت صدور الحكم ومن لم يلم بعد من الجائز بعد صدور القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ توقيع عقوبة اللوم على المتهم الذي يشغل وقت صدور الحكم
وظيفة من الفئة الثانية اساس ذلك : الاثر الفوري والمباشر للقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبها يتضح من الاوراق - في انه
بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٥ اقامت النيابة الادارية الدعوى رقم ٨٢ لسنة ٢٠ ق
أمام المحكمة التأديبية بالاسكندرية ضد السيدة ناظرة مدرسة العروة
الوثقى الابتدائية المسائية بالفئة الثانية وذلك لمحاكمتها بما هو منسوب
اليها بقرير الاتهام من انها في خلال شهر فبراير سنة ١٩٧٧ بادارة شرق
الاسكندرية القطمية لم تؤد افعالها بدقة وامانة بان امتنعت من تقديم
استمارات امتحان التلاميذ الستة المبيئة اسماؤهم بالاوراق مما ادى الى
حرمانهم من دخول امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية للعام الدراسي
٧٧/٧٦ بخالفه بذلك التعليمات التي تنص بدخول جميع التلاميذ المقدين
بالصف السادس الابتدائي الامتحان وفي سبيل ذلك حصلت بطريق الضغط

والتحايل على اقرارات من اربعة من اولياء الامور تنفيذ عدم رغبتهم في القنم للامتحان لضعف مستواهم أو للمرض وذلك على النحو الوارد بالاوراق مرتكية بذلك المخالفة الادارية المنصوص عليها في المادتين ١/٢٥ ، ٤ ، ٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وطلبت النيابة الادارية محاكمتها بالمواد ٥٧ ، ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والمادتين ١/١٥ ، ١/١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ونفقت المحالة الاتهام بـن مسؤولية عدم دخول الستة تلاميذ المنوه عنهم بالاوراق امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية عام ١٩٧٧/٧٦ يقع أساسا على عاتق اولياء أمورهم سواء بخطتهم أو أهملهم أو بمحض أرائهم فضلا عن مسؤولية تحرير الاستثمارات وموجهة القسم ورئيس القطاع إذ أنها لم تمتنع عن تقديم استثمارات لأولئك التلاميذ ولم تعترض على دخولهم الامتحان المشار اليه وكل ما فعلته هو أنها اتصلت بأولياء أمورهم واستدعتهم وقدم من لم يرغب في دخول ابنه الامتحان اقرارا بذلك بمحض ارادته دون ضغط أو تحايل وطلبت الحكم ببرائتها مما أسند اليها .

ويجلسة ١٩٧٩/٤/٢٨. أصدرت المحكمة حكمها الطعين القاضي بمجازاة واقامت قضاؤها علي أن الثابت بالتحقيقات أن اعضاء لجنة تحرير الاستثمارات المشار اليها وهم و قد أعتزمن بـن المحالة أمرتهم بتحرير ٢٦ استثمارة فقط من مجموع الاستثمارات البالغ مددها ٧٢ استثمارة مستبعدة استثمارات ستة تلاميذ من دخول ذلك الامتحان وذلك حفاظا على الثقة المدرسية في نهاية العام ونسبة النجاح بها وانهم قمن بتنفيذ أمر المحالة وان كن لم يحصلن منها على اقرار كتابي بذلك وقد صدر قرار بمجازاتهن على ذلك وقد تأيد ذلك بما شهدت به والدة التلميذة من أن المحالة لم تحرر لابنتها استثمارة دخول الامتحان وانها جعلتها توقع الورقة ولم تعرف مضمونها واستبان لها فيما بعد انها اقرار بعدم رغبتها في دخول امتحان الدور الاول وهو ما شهد به باقى اولياء أمور التلاميذ الذين حرموا من دخول الامتحان الامر الذى يشكل فى حق المحالة مخالفة خطيرة لواجبات

وظيفتها مما يوجب مجازاتها باللوم باعتبارها تشغل وظيفة من الفئة الثانية طبقا للجدول المحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي نص في مادته الثانية على إلغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين السابق قد أصبح معمولاً به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٨ ومن ثم فانه يتمين اعتباراً من هذا التاريخ الالتزام بالجزاءات التأديبية الواردة في القانون الجديد ولما كانت المادة ٨٠ من القانون المشار اليه قد نصت على أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي (١) الإنذار (٢) تأجيل مواعيد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليه الا الجزاءات التالية (١) التنبيه (٢) اللوم (٣) الإحالة الى المعاشي (٤) الفصل من الخدمة .

ومناد هذا النص أن جزاء التنبيه واللوم يقتصر توقيعها على شاغلي الوظائف العليا على خلاف ما كان معمولاً به في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مالف الذكر ومن ثم فلم يعد من الجائز بعد صدور القانون المذكور تطبيق عقوبة اللوم على المحالة حيث أنها تشغل وظيفة من الفئة الثانية وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح حكم القانون م

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما انتهى اليه من ادانة العالمة المحالة فيها هو منسوب اليها بما ثبت في حقا يقينياً من خروجها على مقتضى الواجب في أداء عملها فتسببت في حرمان ستة تلاميذ من دخول امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية لعام ١٩٧٧/٧٦ مخالفة بذلك التعطيلات التي تقضى بدخول جميع التلاميذ المتقدين بألف الساندين الابتدائي الامتحان المذكور وذلك بقصد رفع نسبة النجاح بالمدرسة التي تعمل ناظرة لها مضحكة في سبيل ذلك

بمستقبل هؤلاء التلاميذ وقد لجأت في سبيل تحقيق هذه الغاية الى وسائل احتيالية للحصول على اقرارات من أولياء أمور التلاميذ بعدم رغبتهم في دخول ابنائهم الامتحان مستقلة جهل بعضهم بالقراءة والكتابة وبالضغط على البعض الآخر ومساومتهم وقد شهد بذلك جميع أولياء أمور التلاميذ الذين حرموا من دخول الامتحان ، كما أكد أقوالهم جميع اعضاء لجنة تحرير الاستمارات الذين قرروا انها أمرتهم بتحرير عدد ٢٦ استمارة لمقط من مجموع الاستمارات البالغ عددهم ٣٢ استمارة بقصد حرمان التلاميذ السنة من دخول امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية للعام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ كما اعترفت للمحكمة ذاتها بانها قامت بالاتصال بأولياء أمور التلاميذ المشار اليهم وطلبت منهم التوقيع على اقرارات برغبتهم في عدم دخول ابنائهم الامتحان وان كانت قد خفت من وقع هذه المخالفة بان التوقيع على هذه الاقرارات قد تم ببعض ارادتهم الامر الذي تظاهر على ان الحالة قد خرجت على مقتضى الواجب لاداء وظيفتهما بالتضحية بمستقبل التلاميذ المشار اليهم ومخالفة التعليمات الصادرة اليها بعدم جواز حرمان أي تلميذ في الصف السادس الابتدائي من دخول امتحان النورين في الشهادة الابتدائية .

ومن حيث ان مثار الطعن في الحكم المذكور ينحصر - في عدم جواز تطبيق عقوبة اللوم على العاملة المطعون ضدها نظرا لانها تشغل وظيفة من الفئة الثانية « الدرجة الاولى » نظرا لان هذا الجزاء لا ينطبق الا على العاملين بالوظائف العليا .

ومن حيث ان التأييد من الاوراق انه بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٥ اقامت النيابة الادارية الدعوى رقم ٨٢ لسنة ٢٠ ق لمحكمة مما هو منسوب اليها بتقرير الاتهام على الوجه المبين آتفا ، واثناء نظر الدعوى مصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة الثالثة منه على ان يعمل به اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٧٨ كما نصت المادة ٨٠ من القانون المذكور على ان الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي (١) التنذار (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شغائى الوظائف العليا فلا توقع عليهم الا
الجزاء التالية (١) التنبيه (٢) اللوم (٣) الاحالة الى المعاش
(٤) الفصل من الخدمة .

ومتفق على النص المتقدم ان جزائى التنبيه واللوم يقتصر توقيعها على
شغائى الوظائف العليا دون باقى العاملين الذين تطبق عليهم الجزاءات
الواردة بصدر هذه المادة فى البنود من (١) الى (١١) وليس من بينها
جزاءات التنبيه أو اللوم التى خصصها الشارع لتوقيعها على شغائى الوظائف
العليا وذلك على خلاف القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى كان يجيز
تطبيقها على العاملين الشاغلين للوظائف التى تبدأ مربوطها بببلغ ٨٧٦ ج
« الفئة الثانية » .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وقد صدر
واصبح نافذ المفعول اثناء نظر الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم
المطعون فيه فانه يصبح واجب التطبيق باثره المباشر فيما تقرره المحاكم
من جزاءات على الوجه الذى قرره المادة ٨٠ وخضعت به كل طائفة من
العاملين طبقا للوظائف التى يشغلونها وتنزلها فى حق من ثبتت فى شأنه
المخالفة بحيث لا يسوغ لها أن تنزل بالعامل الا واحدا من الجزاءات الواردة
على سبيل الحصر بالمادة ٨٠ المشار اليها والمخصصة لطائفة العاملين التى
يتردى فى مدارها العامل المحال ماذا كان الثابت من الاوراق ان العامل المحال
فى الواقعة الماثلة تشغل احدى وظائف الدرجة الاولى وهى ليس من
الوظائف العليا طبقا للجدول المرفق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار
اليه ومن ثم فلا يجوز توقيع أحد الجزاءات المخصصة لهذه الطائفة من
العاملين المدنيين بالدولة وأهمها جزاء التنبيه واللوم واذا وقعت المحكمة
فى هذا المحذور وأوقعت عقوبة اللوم على السيدة التى كانت تشغل
حتى تاريخ صدور الحكم الطعين وظيفة من الدرجة الاولى التى لا ترقى
الى مستوى الوظائف العليا فانها تكون قد أخطأت فى تاويل القانون
وتطبيقه وأوردت حكمها موارد الطعن فيه بالالفاء ، الامر الذى يعين معه
الحكم بالغائه فيما قضى به من توقيع عقوبة اللوم وتوقيع الجزاء المناسب
الجائز توقيعها على طائفة العاملين من غير شغائى الوظائف العليا .

ومن حيث أن الدموى قد استوفت أوراقتها بما لا وجه معه لاعادتها
الى المحكمة لتطبيق العقوبة المناسبة السائغة تطبيقها قانونا .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن المخالفة المنسوبة للعاملة قد ثبتت
في حقها ثبوتا يقينيا على - الوجه المتقدم - من واقع التحقيقات التي
أجرتها كلا من الجهة الادارية والنيابة الادارية في هذا الشأن - وكانت
المخالفة تشكل خروجاً على مقتضيات الوظيفة بمخالفتها للتعليمات
الصادرة اليها من وكيل الوزارة المختص فضلاً عن رغبتها في التفضحية
بهستقبل بعض التلاميذ لرفع نسبة النجاح بمدرستها بعد أن بلغت نسبة
النجاح فيها في العام السابق على المخالفة ٢٢٪ وهو تصرف لا يبرره
حسن نيتها أو رغبتها في رفع نسبة النجاح للحفاظ على سمعة مدرستها
مما يتعين معه أخذها بالشدّة الا أنه نظرا لمرور وقت طويل على بدء
محاكبتها وما يربطه الجزاء من آثار تبدأ من تاريخ توقيعه كان يمكن توقيعها
لو أوقعت عليها المحكمة الجزاء الصحيح طبقا للقانون في حينه فان المحكمة
ترى في توقيع جزاء الخصم من الاجر لمدة خمسة عشر يوما جزاء كافيا
لردمها .

(طعن ٩٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

الفرع السادس - ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

المات النظر لا يعتبر عقوبة تأديبية - عدم اختصاص القضاء الإدارى بطلب إلغاء القرار الصادر بالافات نظر الموظف .

ملخص الحكم :

أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظفين المعنيين على وظائف دائمة قد مدتها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ولم تورد من بينها المات النظر ، الذي لا يعدو في حقيقته أن يكون مجرد إجراء مصلحى لتحذير الموظف وتوجيهه في عمله ، دون أن يترتب عليه أحداث اثر في مركزه القانونى ، ومن ثم فإن هذا الافات لا يعد عقوبة إدارية تأديبية ، وبهذا الوصف لا يدخل طلب الغائه في ولاية القضاء الإدارى المحددة في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(طعن ٤٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

جزاءات تأديبية - محددة على سبيل الحصر - القرار الصادر بخضم فترات التخليص الصباحية من الاجازات الاعتيادية لا يعتبر جزاء تأديبياً - هو إجراء مصلحى قصد به تنظيم العمل - ليس «مناه أسقاط استحقاق العادل للايام المخصوصة» ، انما يؤدي الى تقصير مدد الاجازة الاعتيادية مع الاحتفاظ له بها في رصيد اجازاته ، اثر ذلك : اعتبار القرار صحيحاً ، جواز توقيع العقوبات التأديبية بالإضافة اليه .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (المادة ٨٤ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) قد حددت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالدولة ، وذلك على سبيل الحصر ، ولم يرد من بين تلك الجزاءات الخصم من الاجازات الامتياضية ، ومن ثم فان هذا الاجراء لا يعتبر جزاء تأديبيا . وانما لا يعدو — في حقيقته — أن يكون تنظيها داخليا بحق ، أو مجرد اجراء مصلحي ، قصد به حث العاملين على المحافظة على مواعيد العمل الرسمية . وعلى ذلك فان الامر الاداري اذ قضي بالخصم من الاجازات الامتياضية للعاملين ، مقابل التأخرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية ، لم يبتدع جزاء تأديبيا ، ولا يعتبر مخالفا للقانون في هذا الخصوص .

على أنه لما كان نظام الاجازات الامتياضية المقرر قانونا ، لا يسمح بخصم أي قدر من تلك الاجازات ، نظير التأخرات الصباحية ، ومن ثم فانه يرامى أن التجاء الجهة الادارية الى خصم أيام الاجازات الامتياضية للعامل في حدود سبعة أيام مقابل التأخرات الصباحية ، ليس معناه اسقاط استحقاق العامل في هذا القدر نهائيا ، بحيث يحدد رصيده من تلك الاجازات على هذا الاساس ، بل أن الامر يكون متعلقا — في هذه الحالة — بتقصير مدة الاجازة الامتياضية للعامل بالقدر المشار اليه ، مع الاحتفاظ له برصيده في الاجازات . ويجد هذا الاجراء سند في المادة ٦١ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ يجوز تقصير مدد الاجازات الامتياضية لامتبارات تتعلق بمصلحة العمل ، ولا شك أن الخصم من الاجازات الامتياضية مقابل التأخرات الصباحية ، أمر يقتضيه مصلح العمل ، مناه حث العامل على المحافظة على مواعيد العمل الرسمية .

وبذلك يتأكد اتقاء صفة الجزاء التأديبي عن الاجراء المشار اليه ، ولا يكون هناك تعارض مع نظام الاجازات الامتياضية المقرر قانونا ، ويكون الامر متعلقا — فحسب — بتقصير مدة الاجازات الامتياضية للعامل ، تبعاً لسلوكه في الاخلال بواجب المحافظة على مواعيد العمل الرسمية . ومن

ثم فان توقيع جزاء تأديبي على العامل بسبب التأخرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية ، بالإضافة الى الخصم من الاجازات الاعتيادية عن تلك التأخرات ، لا يعتبر ازدواجا في الجزاء عن ذات المخالفة ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ما اتبع مع السيدين ، من توقيع جزاء تأديبي على كل منهما بسبب التأخرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية ، بالإضافة الى خصم سبعة ايام من الاجازات الاعتيادية لكل منهما ، لا يعتبر ازدواجا في الجزاء عن ذات المخالفة ، وذلك تاسيسا على ان الخصم من الاجازات الاعتيادية — في هذا الخصوص — لا يعتبر جزاء تأديبيا .

(فتوى ١٧٥٥ ملف ١١١/٦/٨٦ في ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

مجازاة العامل بمقوبة الخصم من المرتب وانذاره بالفصل اذا عاد الى ذلك مستقبلا لا يفيد تعددا للجزاء عن ذنب واحد — اساس ذلك : جزاء الخصم هو المقوبة الاشد بالنظر لما يترتب عليها من آثار وظيفية — ورود عبارة مع الانذار بالفصل تفيد التحذير من العودة الى ارتكاب ذات الفعل مستقبلا — ابعاد العامل عن الاعمال المالية وكل ما يتمسك بها لا يعتبر جزاء لعدم وروده بالجزاءات التي نص عليها القانون — هو مجرد تنظيم داخلي لاجراء مصلحي تحقيقا لمصلحة العمل .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام الذي يسرى على الحالة المعروضة بين انه قد عدد في المادة ٤٨ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على العامل متدرجة من الاخف الى الاشد واقلها عقوبة الانذار ثم يليها الخصم من المرتب ثم تتدرج بعد ذلك الى الفصل من الخدمة .

ومن حيث انه ولئن كان القرار المطعون فيه قد نص ببجازاة العايل المذكور بالخصم من المرتب وبإذاره بالفصل. اذا عاد الى ذلك مستقبلا ، الا ان هذا لا يفيد تعددا في توقيع الجزاء عن ذنب واحد ، اذ لا يستساغ القول بأن جهة الادارة قد قصدت بذلك توقيع جزاء الخصم من المرتب فضلا عن جزاء الانذار الاخف وطأة وأقل اثرا بعد ان وقعت العقوبة الاشد وهى الخصم من المرتب لمدة عشرة أيام مما يترتب عليها من آثار وظيفية من بينها عدم جواز النظر في الترقية للمدة التى حددها القانون فضلا عن باقى الآثار الهامة الأخرى التى لا يضيف اليها جزاء الانذار ادنى أثر آخر . وورود عبارة مع انذاره بالفصل اذا عاد لذلك مستقبلا . تنفيذ التحذير من سغبة العودة الى ارتكاب مثل هذا العمل بما يعنى ان جهة الادارة قد رأت اخذ المخالفة بالرامة هذه المرة الا انها لن تكون كذلك مستقبلا .

وكذلك الحال بالنسبة لما ورد بالقرار المطعون فيه من « ابعاده عن الاعمال المالية وكل ما يتعلق بها » فان هذا لا يعتبر جزاء حيث لم يرد له ذكر بالقانون في تعداده للجزاءات ، وان كل ما قصد بذلك هو مجرد تنظيم داخلي باجراء مصلحي تحقيقا لمصلحة العمل .

(طعن ٦٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

الفصل بغير الطريق التقديسى ليس جزاء تديبىا - صدوره بناء على اتهام المايل في جريمة معينة يحول دون محاكمته عن الجريمة ذاتها - وجوب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى في هذه الحالة - جواز اعادة تحريك الدعوى التديبية اذا لفتى او سحب القرار الصادر بفصل المايل بغير الطريق التديبى .

ملخص الحكم :

انه وان كان انتهاء خدمة العامل بقرار من رئيس الجمهورية حسبما انصحت عنه الفقرة السادسة من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ليس جزءا تأديبيا ، وانما هو انتهاء لخدمة الموظف لعدم صلاحيته وهذا الحق في فصل العامل بغير الطريق التأديبي مقرر لرئيس الجمهورية في جميع التشريعات المنظمة لشئون العاملين المدنيين بالدولة والتي كان معمولا به قبل العمل بقانون العاملين الجديد وبه تتمكن الجهة الادارية من اقتضاء العامل عن وظيفته تحقيقا للمصلحة العامة ودون الزام عليها بالانصاح عن اسباب فصله .

وانه وان كان ذلك كذلك الا ان الثابت الذي صرحت به الاوراق ان فصل المظنون ضده بقرار من رئيس الجمهورية كان بسبب اتهامه بالجريمة التي يحاكم من اجلها ، واذا ان الفصل بقرار من رئيس الجمهورية والفصل كجزاء تأديبي يتلقان في انهما انتهاء لخدمة الموظف جبرا عنه وبغير ارادته ومن ثم لا يتصور ان يرد احدهما على الآخر فمن فصل بقرار من رئيس الجمهورية لا يسوغ ان توقع عليه لذات السبب عقوبة الفصل كجزاء تأديبي ومن فصل كجزاء تأديبي لا يسوغ ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بفصله بغير الطريق التأديبي لان الفصل لا يرد على فصل .

ونتي كان الفصل من الخدمة هو اشد درجات الجزاء المنصوص عليها في المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فلا يسوغ ان توقع معه - وايا كانت اداته - عقوبة اخرى اصلية اخف منه من بين العقوبات التي نص عليها قانون العاملين المشار اليه لان الفصل من الخدمة يجب كل عقوبة اصلية اخرى اخف منه يمكن توقيعها من ذات الجريمة .

(من ٦١٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

القرار الصادر من مجلس التأديب العادى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى التأديبية تأسيسا على أن قرار تعيين المدعى باطل بطلانا مطلقا — ليس حكما بالعزل من الوظيفة — لا يترتب الاثر المنصوص عليه بالمادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أعمال هذا الاثر مقصور على حالة الفصل في موضوع الدعوى التأديبية بالإدانة والعزل .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرار مجلس التأديب العادى الصادر فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ وهو قرار غير نهائى اذ كان قابلا للطعن فيه بالاستئناف واستئناف لعملا — يبين أن هذا المجلس قد اقتصر على الفصل فى اختصاصه بنظر الدعوى التأديبية — ولئن كان قد انتهى الى عدم اختصاصه بنظرها تأسيسا على أن قرار تعيين المدعى باطل بطلانا مطلقا الامر الذى رتب عليه أنه لا يعتبر من عداد موظفى الدولة الا أنه لم يكن من شأن هذا القرار غير النهائى الصادر بعدم الاختصاص اعتبار المدعى مفصولا من وظيفته فور صدوره — بل تم فصله تنفيذا للقرار الصادر فى ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٨ بسحب قرار تعيينه — أى أن مجرد صدور قرار مجلس التأديب العادى وانتهاء رابطة التوظيف بينه وبين الوزارة بل ترتب هذا الاثر على قرار ادارى آخر هو سحب قرار تعيينه .

لذلك فلا يعتبر قرار مجلس التأديب العادى المشار اليه بمثابة قرار تأديبى بالعزل فلا يترتب عليه الاثر المنصوص عليه فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانت تقضى بأن « يترتب على الحكم بالعزل من الوظيفة من المجلس التأديبى وقف الموظف حتا رغم طعنه بالاستئناف » اذ أن مجال أعمال هذا النص أن يصدر قرار فى موضوع الدعوى التأديبية بالإدانة والعزل .

الفرع السابع - عقوبات تأديبية جائز توقيعها

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها وفقا لنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - تدرجها تصاعديا من حيث تغليب العقوبة - ورود عقوبة الخصم من المرتب في البند (٢) من المادة سالفة الذكر ، وعقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب في البند (٥) دليل على أن العقوبة الثانية أشد من الأولى - تميز كل من هاتين العقوبتين بكيان مستقل تباها عن الأخرى .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بينت الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين في تسعة بنود أوردتها في ترتيب تصاعدي من حيث تغليب العقوبة وكانت عقوبة الخصم من المرتب في البند (٢) وعقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب في البند (٥) فكان هذا دليلا على أن هذه العقوبة أشد من تلك ، ومع ذلك يتمين البحث فيما إذا كان هناك تجانس في الطبيعة بين هاتين العقوبتين بحيث يمكن أن تنطوى أحدهما في الأخرى وتندمج فيها أم أن لكل منهما كيانا وقواما مستقلا يميزها عن الأخرى ويضفي عليها طبيعة خاصة .

ومن المسلم أن هاتين العقوبتين تلحقان في حرمان الموظف من مرتبه في الفترة التي حددها القرار الصادر بالعقوبة ألا انها تتمعدان وتفظطان من حيث سمة المدى في كل منهما من حيث السلطة التي تملك توقيع أي منهما ، فعقوبة الخصم من المرتب لا يمكن أن يجاوز مداها الشهرين في حين أن عقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب يصل مداها إلى ثلاثة شهور ، ومن ناحية أخرى فإن هذه العقوبة الأخيرة لا يملك توقيعها إلا المحاكم التأديبية على حين أن الخصم من المرتب هو عقوبة يجوز أن يوقعها الرئيس الإداري على الوجه المبين في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما تختلف كل من العقوبتين عن الأخرى في أنه في حالة الخصم من المرتب يستتر الموظف المحاكب في تأدية عمله في حين أنه في العقوبة الأخرى يمنح

من تادية عليه وفي ذلك تخطيط العقاب ، ومتى كان الامر كذلك فلا ريب في ان كلا من العقوبتين تتميز بكيان مستقل تلبها عن الاخرى .

(طعن ١٥٠٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

عقوبتا الأضرار والخصم من المرتب في الحدود المقررة لرؤساء المصالح في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة - تفويض مديري العموم بالديوان العام لوزارة المالية في توقيمها - قرار وزير المالية في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الصادر في هذا الشأن - عدم انسحابه الى مديري العموم الذين يعملون بمصالح أخرى كمدير الإيرادات والمصروفات بمصلحة السكك الحديدية .

ملخص الحكم :

أن القول بأن مدير عام الإيرادات والمصروفات بمصلحة السكك الحديدية يعتبر رئيساً للإدارة العامة للإيرادات والمصروفات ويستبد بسلطته رأساً من وزارة المالية أسوة بباقي زملائه رؤساء المصالح بتلك الوزارة طبقاً للقرار الوزاري الصادر من السيد وزير المالية في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الذي خول رؤساء مصالح وزارة المالية سلطات شئون الموظفين الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يكون له توقيع الجزاءات المقررة في المادة ٨٥ منه باعتباره رئيس مصلحة - أن هذا القول غير صحيح ، ذلك أن قرار وزير المالية أكد الذكر أنها صدر في شأن مديري العموم بديوان عام الوزارة ، ومن ثم فلا ينسحب نصه على غير هؤلاء من مديري العموم بالوزارة الذين - وأن كانوا يتبعون وزارة المالية إلا أنهم يعملون في وزارة أو مصلحة أو إدارة أخرى غير ديوان عام وزارة المالية . وحكمة ذلك ظاهرة ، وهي أن مديري العموم بوزارة المالية الذين يعملون في جهات أخرى غير ديوان عام الوزارة إنما يرأسون إدارات تابعة للوزارات أو المصالح التي يعملون بها ، فالسلطة الرئاسية بالنسبة

لوظفئ هذه الادارات هى لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة بحسب الاحوال :

(طعن ٦٧٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

عدم استحقاق العايل المتقطع عن العمل بدون اذن لرتبه عن فترة الانقطاع يستتبع حرمانه من البدلات المقررة له عن مدة الانقطاع — سريان هذا الحكم بالنسبة للأجزاء التى توقع بالفخص من المرتب لاتحاد العملة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العايلين المدنيين بالدولة نص على أنه « تحدد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة ومقالم ورد فى الجدول رقم (١) المرفق » .

وتنص المادة ٤٢ من هذا القانون على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها ومقالم للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن وذلك بعد ائضى ١٠٠ ٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة ويصرف هذا البدل لشاغل الوظيفة المقرر لها ، وفى حالة خطوها يستحق أن يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل للضرائب » .

ويجوز لرئيس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد مئة كل منها ومقالم للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن وبإعراة ما يلى :

١ — بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد ائضى ٤٠ ٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة .

٢ - بدل اقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل أثناء اقامتهم في هذه المناطق ، ولا يخضع هذا البديل للضرائب .

٣ - بدلات وظيفية يقتضيها اداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شغلها من مزاوله المهنة وذلك في حدود الاعتمادات المالية المخصصة بالموازنة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ ، من الاجر الاساسي .

وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على انه « لا يجوز للعامل أن ينقطع من عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة » .

وتنص المادة ٧٤ من القانون على انه « اذا انقطع العامل من عمله يحرم من اجره من مدة غيابة وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية » .

وتنص المادة ٧٨ من القانون على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا » .

وتنص المادة ٨٠ من القانون على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : - ... (٣) الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة » .

وقد كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين ، بالدولة اللغى ينص على الاحكام سالفة الذكر في المواد ١٣ ، ٢١ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧ .

ومفاد تلك النصوص أن العامل يستحق أجرا مقابل ما يؤديه من عمل ولذا لنظام الدرجات المنصوص عليه بجدول المرتبات بقانون العاملين ، كما أنه يستحق بدلات ربط المشرع بينها وبين ما يؤديه من عمل برباط لا انفصام له وهي في ذلك تماثل الاجر أو الراتب المحدد في جدول المرتبات ، فلقد ناط بدل التثيل بشغل الوظيفة والقيام بامثلها وعلق استحقاق باقيها على ظروف ومخاطر العمل — أو طبيعة المنطقة التي يؤدي بها

العمل أو الحرمان من مزاولة المهنة بسبب أداء العمل ، ومن ثم فإن البدلات بصنفة عامة تعد مقابلًا للعمل الذى يؤديه العامل شأنها في ذلك شأن الراتب المقرر للعامل . لذلك فإن كل ما يؤدي الى حرمان العامل من المقابل المحدد للعمل يؤدي حتما الى حرمانه من تلك البدلات التى لا تختص في هذا الصدد بطبيعة خاصة تغاير تلك التى يخضع لها المرتب الاصلى .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان توقيع جزاء الخصم من الراتب يهدف الى حرمان العامل من ثمار عمله وجهده لاخلاله بواجبات وظيفته او بكرامتها او لاهماله في أداء العمل المتوط به فإن هذا الجزاء ينصرف الى كل ما ينتج من العمل فيشمل المرتب الاصلى والبدلات بغير تفرقة بينهما ، وبالمثل فانه لما كان العامل المنقطع بغير اذن لا يستحق أجره الاصلى لانه لم يؤد خلال فترة انقطاعه ميلا فانه لا يستحق لذات الملة أيضا البدلات المقررة لهذا العمل .

ولما كانت البدلات مقررة للعمل ذاته وليس للعامل - فإن عدم أداء العمل أو الحرمان من ثماره يؤدي الى عدم استحقاقها ولو لم ينص في قرار منحها على خضوعها للقواعد المطبقة على المرتب الاصلى ولا يؤثر في ذلك أن البدلات شروطا للاستحقاق تغاير تلك التى يستحق على أساسها المرتب لان تلك المغايرة ليس من شأنها الفصل بين العمل والبدلات المقررة له لذلك لا يسوغ القول باستحقاق البدلات عند حرمان العامل من الاجر بسبب الانقطاع او بسبب الخصم من الراتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن توقيع جزاء الخصم من الاجر ، والانقطاع عن العمل ، يؤديان الى حرمان العامل من أجره الاصلى والبدلات المقررة له بسبب العمل المسند اليه .

(ملف ٥/٥/٨٦ } - جلسة ١٩/٣/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

عقوبة الوقف عن العمل مع الحرمان من المرتب خلال مدة الوقف — لا تستتبع ترتيب الاثر الخاص بترأخى الترقية نتيجة لعقوبة الخصم من الراتب المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اساس ذلك خلو هذه المادة من النص على ترتيب هذا الاثر ، ولا محل لاجراء القياس أو الاستنباط في مجال العقوبات التأديبية وما يترتب عليها مباشرة من آثار عقابية لا يسوغ أن تجد لها مجالا في التطبيق الا بالنص الصريح ، ثلثها في ذلك شأن العقوبات الجنائية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٠٣ من قانون الموظفين على أنه « لا يجوز ترقية موظف وتمعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فيها على الا بعد انقضاء الفترات التالية . . الخ » ثم أخذت المادة في بيان العقوبات التي اذا وتمعت احداها على الموظف استلزم الامر تراخى ترفيته الى الفترات المبينة في تلك المادة وكان من بين العقوبات التي اشارت اليها المادة ١٠٣ سالفه الذكر عقوبة الخصم من المرتب اذ ذكرتها في صور ثلاث (الاولى) حالة الخصم من المرتب من ثلاثة أيام الى سبعة فتكون الفترة ثلاثة اشهر (الثانية) حالة الخصم من المرتب من ثمانية أيام الى خمسة عشر يوما فتكون الفترة ستة اشهر (الثالثة) حالة الخصم من المرتب مدة تزيد على خمسة عشر يوما فتكون الفترة سنة . والذي يجدر التنبيه اليه في هذا المقام أنه بعد أن ثبت تميز عقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب عن عقوبة الخصم من المرتب على الوجه السابق بيانه ، بعد أن ثبت ذلك ، اقتصر المشرع في المادة ١٠٣ على ترتيب الاثر الخاص بترأخى الترقية نتيجة لعقوبة الخصم من المرتب بالصور الثلاث السابقة الاشارة اليها ولم يرتب اثرا من هذا النوع على عقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب .

ومن حيث أن العقوبات التأديبية وما يترتب عليها مباشرة من آثار عقابية لا يسوغ أن تجد لها مجالا في التطبيق الا حيث يوجد النص الصريح

شأنها في ذلك شأن العقوبات الجنائية بسبب أنها قيد على الحريات وكذلك العقوبة التأديبية وأثارها العقابية فإنها قيد على حقوق الموظف والمزايا التي تكفلها له القوانين واللوائح فلا محل لأعمال أدوات القيس . ولا محل للاستنباط والا لو جاز ذلك فلا يوجد حد يمكن الوقوف عنده . نيسوغ للمحكمة على سبيل المثال أن تحكم على موظف بالوقف عن العمل مدة سنة بدون مرتب في حين أن المادة ٨٤ تقضى بالألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة شهور ثم يقال بعد ذلك أن المحكمة كانت تلك الحكم بالعزل فيجوز لها من باب أولى أن تحكم بوقفه عن العمل بدون مرتب مدة سنة .

(طعن ١٥٠٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٢)

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

اقتناع المحكمة التأديبية بأن الموظف يستحق من الجزاء خفضا واحدا لدرجته وقضاؤها بخفض هذه الدرجة من السابعة الى الثامنة رغم ترقبته الى السادسة خلال المحاكمة - لا تثريب على هذا القضاء إذ أن الدرجة السابعة وحدها التي استند اليها قرار الإحالة الى المحكمة وأن الترقية الى الدرجة السادسة تعد بتخلف شرط البراءة كان لم تكن .

ملخص الحكم :

إن المحكمة التأديبية ، وقد انمعد اقتناعها على أن الموظف المحال اليها قد أذنب وأنه يستحق ، ونفا لتقديرها ، وفي حدود ملامة العقوبة للذنب من الجزاء خفضا واحدا لدرجته التي كان عليها يوم أن قدمته النيابة الادارية اليها بقرار الإحالة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ وقد كان في ذلك التاريخ موظفا من الدرجة السابعة بوزارة الزراعة ، قد حكمت بهجاراته (بخفض درجته من السابعة الى الثامنة) . وهذا حكم سيدي تقرها عليه هذه المحكمة وتأخذ به ، ولا سبيل الى الطعن عليه . فلا وجه لما جاء بتقرير الطعن من أن المحكمة التأديبية وهى في صدد تقرير العقوبة ، قد عرضت

الى مسألة لم تكن مطروحة عليها ولا هى تلك الفصل فيها : مسألة
أحقية الطاعن من عدمه للترقية الى الدرجة السادسة فى أوائل سنة
١٩٦٠ . ولا وجه لمثل ذلك ، لأن الحكم المطعون فيه ، على نحو ما سلف
البيان ، اقتصر على تخفيض درجة الموظف المذنب درجة واحدة . والثابت
من صدور قرار الاحالة ومن تقرير الاتهام أنه موظف فى الدرجة السابعة
يوم أن وقع فى الذنب المنسوب اليه ، ويوم أن أحيل الى المحكمة التأديبية
من أجل ذلك فالدرجة السابعة هى وحدها المركز القانونى الذى استند
اليه قرار إحالة الموظف المتهم ، وهى وحدها التى عول عليها الحكم
المطعون فيه وليس بصحيح أن الحكم التأديبى قد فصل فى أحقية الطاعن
للترقية الى الدرجة السادسة من عدمه لأن المحكمة التأديبية تترك حدود
ولايتها القاصرة على التأديب دون الإلغاء ولا بصحيح كذلك أن المحكمة
التأديبية قد تعرضت الى مسألة لم تكن مطروحة عليها وإنما الصحيح أن
الطاعن وهو فى مجال الدفاع عن نفسه آثار أمام المحكمة التأديبية أن الإدارة
قد رفته الى الدرجة السادسة فى أوائل سنة ١٩٦٠ أى قبيل صدور الحكم
المطعون فيه ببضع أسابيع فكان على المحكمة التأديبية وهى فى سبيل
تطبيق العقوبة التى قدرتها ، أن تتعرف المركز القانونى السليم لوضع المتهم
لتحدد من أين يبدأ تخفيض درجته درجة واحدة بعد اذ آثار المتهم امامها
وضعا فيه مخالفة صارخة للقانون .

(طعن ١٢٣١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

خفض الدرجة ، لا يجوز توقيعها ، اذا ما أدت الى خفض الكادر .

ملخص الحكم :

إذا كان الطاعن يشغل وقت محاكمته الدرجة السادسة بالكادر الفنى
العالى وهى أدنى درجات هذا الكادر ، فإن مجازاته بخفض درجته الى
الدرجة السابقة عليها وهى الدرجة السابعة ، ينطوى على خفض الكادر

التابع له . ولما كانت عقوبة خفض الكادر ليست من العقوبات التي ورد على سبيل الحرص النص على جواز توقيعها على الموظفين في قانون موظفي الدولة ، فمن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالاعتصار على توقيع إحدى العقوبات الواردة في المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي أصبح هو القانون الواجب التطبيق الآن .

(طعن ٧٨٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٧)

قاعدة رقم ٣٥١)

المبدأ :

جزاء خفض الدرجة - يقتضى خفض الدرجة وحدها مع عدم الأساس بالمرتب .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه و٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإنهاء الادارية والمحاكمات التأديبية أن من بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين من المخالفات المالية والادارية ، الجزاءات الآتية : خفض المرتب وخفض الدرجة ، وخفض المرتب والدرجة ، وورود هذه الجزاءات الثلاثة بهذا التدرج يقتضى أن يكون أى جزاء يوقع منها ، في الحدود المحكوم بها ، لخفض المرتب يقتضى خفض المرتب وحده بمقدار المبلغ الذى صدر به الحكم ، وخفض الدرجة يقتضى خفض الدرجة وحدها مع عدم الأساس بالمرتب اما خفض المرتب والدرجة فيشمل خفضها معا ، والقول بغير ذلك ، كخفض الدرجة تبعا للحكم بخفض المرتب ، أو خفض المرتب تبعا للحكم بخفض الدرجة بحجة أن تنفيذ الحكم على هذا النحو هو اثر لازم لتنفيذ الحكم في كل من هاتين الحالتين ، تاسيسا على أن الاصل العام في قانون نظام موظفي الدولة يستوجب قيام التلازم بين الدرجة المالية والمربوط المقرر لها ، هذا القول على هذا النحو يقتضى الى قصر الجزاءات

الثلاثة السالف ذكرها على الجزء الاخير منها وهو خفض المرتب والدرجة في الحالات التي يمس فيها المرتب أو الدرجة دون حكم بذلك .

ومن حيث أن الاستفادة من الرجوع إلى الجزاءات التأديبية التي عدتها النصوص الصادرة في شأنها على النحو المشار إليه أن المشرع أئرد لخفض المرتب وضعاً خاصاً باعتباره عقوبة مستقلة بذاتها من عقوبة خفض الدرجة ، ومن ثم فلا وجه لإجراء خفض المرتب من جانب الجهة الادارية وهي بصدد تنفيذ عقوبة خفض الدرجة أن ذلك من قبيل قيام التلازم بين الدرجة المالية والمربوط المقرر لها أو استناداً بوجوب التقيد بأوضاع الميزانية التي تعد على أساس متوسط المربوط المقرر للدرجات بعد أن نص القانون على اعتبار خفض المرتب عقوبة أصلية يتعين أن يصدر بها الحكم التأديبي الذي يبين حدود هذا الخفض ومداه كلما انتهى إلى القضاء بها . . وترتبط على ذلك فإن ما تذهب إليه الجهة الادارية أمهالاً للقواعد الادارية أو الاوضاع المالية الخاصة بالميزانية أو غيرها لا يسوغ الركون إليه في شأن تنفيذ العقوبات التأديبية التي حددها القانون على سبيل الحصر ثم ناط بسلطات التأديب توقيعها بسلطاتها التقديرية . وغنى عن البيان أنه لو اتجه الشارع إلى التسليم باعتبار أي من تلك العقوبات الثلاث المنوه عنها أننا من قبيل الاثار التي تترتب على الحكم بأحداها لما كان في حاجة إلى تقنينها بالوضع الواردة به الممثل في اعتبار كل منها عقوبة أصلية قائمة بذاتها .

(طعن ١٠٣٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

قائمة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين شاعلى الدرجات دون الثلاثة - ليس منها خفض المرتب أو خفض الدرجة أو خفض المرتب والدرجة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد حدد في المادة (٦١) منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين شاغلي الدرجات دون الثالثة في ستة بنود بادئا بأخفها وطأة (١) الإنذار (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة (٣) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر (٤) الحرمان من العلاوة (٥) الوقف عن العمل بدون مرتب أو بهرب مخفض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر (٦) الفصل من الوظيفة . وبذلك يكون هذا القانون قد ألغى ثلاثة من الجزاءات التي يجوز توقيعها ومفعا لاحكام القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي (١) خفض المرتب (٢) خفض الدرجة (٣) خفض المرتب والدرجة .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

الفاء عقوبات خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب والدرجة .
— المادة ٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — ينطوى على الفاء لهذه العقوبات أيضا في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمنت في شأن العاملين المدنيين بالدولة أحكاما خاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم تتعارض مع أحكام المادة ٣١ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فإن هذه المادة الأخيرة تعتبر منسوخة في الحدود التي يتحقق فيها التعارض بين حكمها وحكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم لا يجوز الاستناد اليها للقول بأنه يجوز توقيع جزاءات خفض المرتب

وخفض الدرجة وخفض الرتب والدرجة على العاملين المدنيين بالدولة
الخاصين لهذا القانون .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

عقوبة خفض الدرجة المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التوظيف
والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية
والمحاكمات التأديبية - اثر الحكم بتلك العقوبة على رتب الموظف المحكوم
عليه - يتحكم لزوماً بخفض رتبته الى نهاية مربوط الدرجة التي خفض
اليها .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية بين في المادة ٣١ منه العقوبات التي يجوز للحكمة التأديبية
توقيعها على الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها ، ومن بين هذه
العقوبات (٦) خفض الرتب (٧) خفض الدرجة (٨) خفض الرتب
والدرجة

ومن حيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي
الدولة قد حدد في جدول الدرجات والمرتبات الملحق به النطاق المالي لكل
درجة ، فبرسم لها بداية ونهاية معينة ، وذلك بالنسبة الى الدرجات ذات
المربوط المتحرك ، كما أن المادة ٢١ من هذا القانون تقضى بأن يمنح الموظف
عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للموظفة أو المربوط الثابت ... أما
موظفو الكادر المتوسط الذين يمينون في احدى وظائف الكادر العالي
فيحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الكادر المتوسط اذا زادت
على أول مربوط الدرجة التي عينوا فيها وبشرط الا يجاوز نهاية مربوط
الدرجة . كذلك تنص المادة ٤٢ من ذات القانون على أن يمنح الموظف
علاوة اعتيادية بحيث لا يجاوز الرتب نهاية مربوط الدرجة . ويؤخذ من
ذلك أن الاصل العام في القانون المشار اليه هو التلازم بين الدرجة المالية
والمربوط المقرر لها في جدول الدرجات والمرتبات ، بحيث لا يجوز أن

يتقاضى الموظف مرتباً يزيد على نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها حتى ولو كان مرتبه من الاصل يزيد على ذلك .

وتأسيساً على ذلك ، فإن خفض درجة الموظف الى درجة ادنى يترتب عليه بحكم اللزوم خفض مرتبه الى نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها ، وغنى من البيان انه لا يجوز أن ينحدر خفض المرتب الى اقل من ذلك والا أصبحت العقوبة منطوية على خفض مرتب الدرجة المخفض اليها ، وهو يخرج بعقوبة خفض الدرجة عن نطاقها القانونى ، وينخل بها فى نطاق عقوبة خفض الدرجة والمرتب .

ولا يغير من النظر المتقدم ما قضى به القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ من اضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ برقم ٤٢ مكرراً تقضى بمنح علاوة اضافية للموظفين من الدرجات التاسعة الى الرابعة الذين أمضوا سنتين بدون علاوة لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة .. ولا تمنح الا ثلاث مرات فى كل درجة ، ذلك ان هذه المادة تعتبر استثناءً من الاصل العام سالف الاشارة اليه ، وقد سبق للجمعية العمومية أن رأت فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١ أن العلاوات الاضافية التى قررها القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ انها هى علاوات استثنائية ، ومن ثم فإن هذا الحكم الاستثنائى لا ينال من الاصل العام الذى يقضى بعدم مجاوزة مرتب الموظف لنهاية مربوط الدرجة ، ولا تكون هذه المجاوزة الا فى حدود ما قضى به القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فقط . وجدير بالملاحظة أن هذا القانون لم يقرر رفع نهاية مربوط الدرجات من التاسعة الى الرابعة بمقدار ثلاث علاوات ، لان هذه العلاوات لا تدخل فى مربوط الدرجة ، وانما هى مجرد علاوات اضافية استثنائية أراد المشرع من منحها التيسير على صغار الموظفين ، ومن ثم فلا ينال هذا القانون من ضرورة منح الموظف الذى خفضت درجته نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها ، على أن يكون له الحق فى تقاضى العلاوات الاضافية فى مواعيدها ومتى توافرت شروطها استحقاقها ، واذا كان الموظف قد منح — عندما كان يشغل الدرجة التى خفض اليها — علاوة اضافية أو أكثر ، فيحتفظ بها عند تقدير مرتبه فى الدرجة المخفض اليها .

ولا وجه للمحاجة بأن المشرع قد قرر عقوبة خاصة بخفض المرتب والدرجة للتدليل على أن عقوبة خفض الدرجة لا يترتب عليها المساس بمرتب الموظف الذي يتقاضاه ولو كان يجاوز نهاية مربوط الدرجة التي خفض إليها ، لا وجه لذلك ، إذ يتعين التفرقة بين خفض المرتب الذي يتم كإثر قانوني مباشر لخفض الدرجة وبين خفض المرتب الذي يتم كمعقوبة فالنزول بالمرتب إلى نهاية مربوط الدرجة المخفض إليها لا يعتبر عقوبة مستقلة من عقوبة خفض الدرجة بل هو أهم أثر قانوني لها ، ولا يمكن القول بأن الأثر القانوني للحكم التأديبي شيء مستقل عن الحكم ذاته ، بل هو صلب الحكم ومحل الذي لا يتحقق إلا به أما خفض المرتب الذي يتم كمعقوبة ، فهو ذلك الذي يقصد لذاته ولا يكون مترتباً على خفض الدرجة ، كما هو الشأن في عقوبة خفض المرتب فقط أو خفض مرتب الدرجة المخفض إليها في عقوبة خفض المرتب والدرجة ، وتأسيساً على ذلك يكون خفض المرتب الذي تنطوى عليه خفض المرتب والدرجة هو خفض المرتب الذي يتم كمعقوبة وليس ذلك الذي يترتب كإثر حتى لخفض الدرجة . وهذا النهج في تحديد عقوبة خفض الدرجة والمرتب هو الذي يعطى لها الشدة التي قصدتها الشارع والتي تميزها عن عقوبة خفض الدرجة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم على الموظف بخفض درجته إلى الدرجة السابقة عليها يترتب عليه خفض مرتبه إلى نهاية مربوط الدرجة التي خفض إليها ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على النحو السابق إضاحه .

(لتوى ٢٨٦ في ١٦/٣/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

عقوبات تأديبية — تعدادها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — جواز توقيع أي منها على الأي يكون من آثاره توقيع جزاء آخر لم يرد ضمن الجزاءات المنصوص عليها في القانون — بطلان القرار بتوقيع عقوبة خفض الدرجة على

موظف من الدرجة الثامنة، إذ من نتيجتها نزيله الى الدرجة التاسعة الواردة في سلك الموظفين المؤقتين .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة وأن كان قد عدد في المادة ٨٤ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين المنحرفين الا أنه ليس من مقتضى ذلك انزال أية عقوبة على الموظف متى تعدى اثرها الى ما يعتبر جزاء آخر لم يرد بشأنه نص القانون إذ أن الجزاء الإداري . شأنه في ذلك شأن الجزاء الجنائي لا يوقع بغير نص ولا يطمح على ذلك بأن المحكمة إذ التزمت عقوبة معينة وانزلتها بالموظف المنحرف فإن حكمها لا يعيبه شيء ما حتى ولو انصرف حكمها بطريق غير مباشر الى ما يعتبر جزاء آخر لم يرد بشأنه نص إذ العبرة دائما في كل ما يختص بالجزاءات أن تكون مطابقة للقانون سواء في ذلك ذات العقوبة الموقعة أو آثارها المترتبة عليها فإذا تجاوزت العقوبة تلك الحدود لماها تكون على خلاف القانون وتكون بالتالي متعينة الالغاء وترتبا على ذلك فان عقوبة خفض الدرجة اذا ما وتمت على موظف من الدرجة الثامنة وكان من نتيجتها نقل الموظف المذكور من سلك الموظفين الدائمين الى الموظفين المؤقتين تكون مخالفة للقانون متعينة الالغاء .

(طعن ١٣١١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

قرارات الإحالة الى المعاشر بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — عدم التزام الإدارة بتسببها — قيام قرينة على مشروعيتها ما لم يقم علىحضها دليل عكسي — كشف الإدارة عن الأسباب الواقعية أو استظهار المحكمة اياها من ظروف الدعوى ييسر رقابة القضاء الإداري عليها .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها الصادرة بالأحوال الى المعاش بالتطبيق للنهضة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . كما ان المفروض في هذه القرارات انها تهدف في جميع الاحوال الى المصلحة العامة والى تحقيق ذات الغرض الذي منحت الادارة من اجله سلطة اصداها وانها قائمة على سببها المبرر وبذا تحيل قرينة المشروعية التي لا تزالها لمجرد عدم تسببها او لمجرد خلو ملف خدمة الموظف مما يصح ان يكون سببا للقرار ما لم يتم على حفض هذه القرينة الدليل العكسي ممن يطلب الفناء تلك القرارات الا ان الادارة اذا كشفت من الاسباب الواقعية لهذه القرارات واستظهرتها المحكمة من ظروف الديموى وجب على القضاء الادارى ان يبسط رقابته القانونية على تلك الاسباب ليستبين صحتها ، فاذا استبان انها غير مستخلصة من اصول ثابتة فقد القرار الاساس القانونى الذى ينبغى ان يقوم عليه وكان مشويا بعيب مخالفة القانون .

(طعن ٢٢٢٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ :

امتناع الموظف من تنفيذ واجبات وظيفته بالانقطاع عن العمل دون مسوغ — عدم امكان اجباره على القيام بهذا العمل — اقصاء مثل هذا الموظف المتبرد عن الوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

ان الموظف اذا امتنع من تنفيذ واجبات وظيفته بأن انقطع عن عمله بدون مسوغ فلا سبيل للدولة عليه اذ لا يمكن اجباره على القيام بالعمل المنوط به ، لان الاجبار غير منتج معه وفيه الزام بفعل شيء يتعارض مع حريته الشخصية .

ومن حيث أنه فضلا على ذلك فإن الموظف الكاره لتوظيفته الراغب عن عمله لا ينتظر منه خير أو إنتاج أو غيره على المصلحة العامة ، ومن ثم يكون حتما لا مخلص من تسريح مثل هذا الموظف ولو كان مهنسا على الرغم من حاجة الدولة الى العديد من المهندسين لزيادة المشروعات الانتاجية في البلاد بزيادة كبيرة مطردة ، ككثر من آثار النهضة الاصلاحية ، مما يستلزم زيادة عدد المهندسين لتنفيذ هذه المشروعات ، وفي انصاء مثل هذا الموظف المتبرد عن الوظيفة العامة ردع له وزجر لغيره أكثر جدوى للمصلحة العامة من جدوى الإبقاء عليه ، الأمر الذي يعتبر تقييدا للسلوك المنحرف ومواخذة تأديبية بالتطبيق لحكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من قانون التوظف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

امتناع أحد المهندسين عن تنفيذ قرار صدر بنقله الى أسوان وتقديمه استقالته من الخدمة بخالفا بذلك أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - جواز معاقبة هذا المهندس بالعزل ، ولا تحول دون ذلك الحكمة المقصودة من هذا القانون .

ملخص الحكم :

ما كان ينبغي للمهندس المتهم ، بعد أن صدر قرار بنقله الى أسوان ولم ينفذه أن يقدم استقالته بطلب الإحالة الى المعاش ، إذ بذلك يكون قد خالف أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكاليف للمهندسين المصريين والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بأن أخل بواجبات وظيفته وخرج على مقتضى الواجب في أعمالها مع أنه من فئة المهندسين المحظور عليهم الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم والذين لا يعتد باستقالتهم مريحة كانت أو ضمنية . ومن ثم فإنه يتعين ادانة سلوكه ومواخذته تأديبيا على الذنب الإداري الذي ارتكبه بالتطبيق

لحكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكات التأديبية . ولا تحول حكمة التشريع التي قام عليها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ دون القضاء بعزله من وظيفته ما دامت المادة الخامسة من هذا القانون التي حظرت على المهندسين بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة مما دونها الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنفخ خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم تعطل بالنسبة الى هؤلاء المهندسين من أحكام هذا القانون سوى ما تعلق بالاستقالة الصريحة والضمنية وأبقت حكم انتهاء الخدمة بأحد الاسباب المبينة في المادة ١٠٧ من القانون المذكور ومنها « العزل أو الاحالة الى المعاش بقرار تأديبي .

(ظعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

النيابة الادارية هي وحدها الائمة على الدموى التأديبية - انقطاع المهندس عن العمل يستوجب مؤاخضته تأديبياً - عقوبة الفصل في هذه الحالة تعتبر عقوبة ذات حين تصيب المهندس كما تصيب المصلحة العامة - المعدول منها الى جزاء آخر .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر تكليف المهندسين خريجي الجامعات المصرية ينص في المادة (٥) منه على أنه « يحظر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة مما دونها الامتناع من تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنفخ خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وذلك فيها عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر

كان لم تكن ، فان انقطاع المهندس المذكور عن مباشرة عمله عقب انتهاء أجازته يعد خروجاً على حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه كما أن امتناعه عن العمل في خيبة المرنق الذي عين فيه يشكل خروجاً على مقتضى الواجب في أداء أعمال وظيفته وأخلاقاً بحق الدولة قبله الأمر الذي يستوجب مساطته على قدر ما يسدر منه ولا يجدى المهندس المذكور الحجاج بنص الفقرة (١) من المادة (٨١) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، أو بالاستقالة التي أرسلها للجهة الإدارية والتي قررت رفضها في حينه إذ أن المادة (٥) من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه قد اعتبرت الاستقالة الصريحة أو الضمنية كأن لم تكن ، كذلك ليس صحيحاً ما ذهب إليه الطامن في صحيفة الطعن من أنه كان يتعين على المحكمة التأديبية القضاء ببرأته بعد أن ورد لها كتاب محافظة القاهرة رقم ٩١٥٥١ المؤرخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ والسدى تضمن أن المحافظة ليس لديها مانع من إنهاء خدمته باعتباره مستقلاً من تاريخ انقطاعه من العمل ، لأن هذا القول مردود بأن الكتاب المشار إليه لم يتضمن ما يفيد قبول استقالة الطامن وحتى لو كان الكتاب المشار إليه تضمن ذلك فإن النية الإدارية هي وحدها التي تتجمل أمانة الدموى التأديبية أمام المحكمة يستوى في ذلك أن تكون أقالمت الدموى التأديبية مختارة أم أقالمتها ملزمة ببناء على طلب الجهة الإدارية المختصة ، وعلى ذلك فإن الجهة الإدارية ليس لها بإجراء من جانبها التنازل عن السدموى التأديبية بعد اتصال الدموى بالمحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق فيما انتهى إليه من إدانة الطامن في المخالفة التي أسندت إليه ، ويكون النص عليه في هذا الشق على غير أساس سليم من القانون .

ومن حيث أنه من العقوبة التي تضى بها الحكم المطعون فيه وهي فصل الطامن مع حرمانه من المكافأة أو المعاش فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والذي في ظله وقعت المخالفة وصدر الحكم المطعون فيه قد حدد في المادة (٦١) الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين شاغلي الدرجات دون الثالثة وهي (١) الإنذار (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين في السنة (٣) تأجيل موسم

استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر (٤) الحرمان من العلاوة (٥) الوقف عن العمل بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر (٦) الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو الحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربح ، وأذ كانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه لم ترد ضمن الجزاءات التي عدتها حصرا المادة (٦١) المشار اليها ، فإنه يكون قد قامت بالحكم المطعون فيه حالة من أحوال الطعن أمام هذه المحكمة تستوجب الغاء والحكم على الطامن بالجزاء المناسب لما بدر منه في حق المصلحة العامة من أخلال بواجبات وظيفته ، والمحكمة في صدد القضاء بالعقوبة المناسبة تضع محل اعتبارها أن جزاء الفصل من الخدمة — في هذه الحالة — ذا حدين — فيصيب المهندس المذكور وهو مخطيء يستحق الجزاء كما ينال في الوقت ذاته من المصلحة العامة وهي بريئة ويجب ألا تضار بفعله إذ يحررها من خدمته في وقت تحتاج البلاد الى أمثاله ولذلك يتعين في تقدير الجزاء عدم إفعال الاعتبار الذي تقوم عليه المصلحة العامة بها بوجب عدم الفلو في تقدير الجزاء بما يرد الى المصلحة المذكورة ولذلك تكتفى المحكمة بجزائمه بخمسة شهورين من راتبه .

(طعن ١٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٨)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

وجوب تنفيذ حكم المحكمة التأديبية الصادر بفصل المهندس من عمله دون إذن ، وعدم جواز اعادته للعمل قبل مضي أربع سنوات على صدور الحكم .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع في أنه بتاريخ ١٩٨١/١/١ انتقطع مهندس من عمله فانتخفت جهة الادارة الاجراءات القانونية واهيل الى المحكمة التأديبية ، وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٨ تقدم بطلب يلتبس فيه عودته للعمل موافق وزير الري على ذلك بتاريخ ١٩٨٢/١/٢ ، وتسلم المذكور عمله

معلًا في ١٩٨٢/٣/٣١ بالأدارة العامة لمشروعات رى شرق الدلتا ، وسويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ . الا انه في هذه الاثناء أصدرت محكمة المنصورة التأديبية حكما في الدعوى رقم ٨٥٦ لسنة ٩ المنصورة جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ يقضى بجازاة المتهم بالفصل من الخدمة وقد أخطرت ادارة الدعوى التأديبية بالمنصورة وزارة الرى بضرورة تنفيذ الحكم الصادر بفصل المذكور ونهبت الى عدم جواز تعيينه الا بعد مرور أربع سنوات على الحكم الصادر ضده بالفصل .

وقد طلبت وزارة الرى من ادارة الفتوى المختصة الامادة بالرأى عن مدى جواز تنفيذ الحكم التأديبى المشار اليه من عمده ، فدرت ادارة الفتوى المذكورة بفتاواها رقم ١٣١١ المؤرخة ١٩٨٣/٨/٢٧ بوجوب تنفيذ الحكم المشار اليه وسحب التسوية التى تمت للمهندس المذكور بالتطبيق للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وصرف مرتبه الذى كان يتقاضاه قبل الحكم بفصله عن المدة التى قضاهما بالعمل بعد صدور الحكم والى حين تمام تنفيذه باعتبار أن الاجر مقابل العمل .

الا أن السيد المهندس وزير الرى طلب عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لابداء الرأى في مدى امكانه صرف النظر من الحكم المشار اليه باعتبار أن الوزارة في ميسيس الحاجة الى السيد المعروضة حالته وأنها لم تهدف الى انتهاء خدمته حينما اتخذت ضده الاجراءات التأديبية ، وانما هدفت فقط الى الضغط عليه للعودة الى العمل ، وأن المهندس المذكور قد أبدى رغبته في العودة الى العمل معللا قبل الحكم بفصله وان الوزارة حينما وافقت على اعادته للعمل لم يكن قد صدر ضده حكم بالفصل .

ومن حيث ان المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص على أن يشترط تعيين يعين في احدى الوظائف :

١ -

٢ -

٤ — الا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائى ما لم يرض على صدوره أربع سنوات على الأقل .

وتنص المادة ٧٤ من ذات القانون على أن « اذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره من مدة غيابة ، وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية فيه » وتنص المادة (١٠٠) من ذات القانون على أنه « اذا حكم على العامل بالاحالة الى المعاش أو الفصل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقولا من عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقته ... » .

كما تنص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا في الاحوال المبينة في هذا القانون ... » . وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون عليه الا اذا أمرت دائرة محص الطعون بغير ذلك ... » .

كما تنص المادة (٥٢) من هذا القانون على أن (تسرى في شأنه جميع الاحكام والقواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ...) .

ومن حيث أن المشرع وقد أسند ولاية الفصل من الخدمة للمحاكم التأديبية كجهة تأديب فقد خصها نيابة من المجتمع بهذه الولاية وتكون هي الجهة الوحيدة التي تقرر ذلك ويكون حكمها في هذا الشأن هو حكم نهائى يعتبر عنوانا ويحوز حجية الشيء المقضى فلا يجوز والحالة هذه للجهة الادارية أن توقف أو تعطل أو تمنع تنفيذ هذا الحكم بعد أن ارتفعت يدها من هذه الولاية وتكون الوسيلة لوقف تنفيذه أو الغائه هو الطعن بالطرق المقررة بمقتضى مجلس الدولة .

ومن حيث الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١ والذي قضى بجائزة المهندس المذكور بفصله لخروجه على مقتضى الواجب الوظيفى ومخالفته القانون وذلك بانقطاعه عن عمله أمتهارا من

١٩٨١/١/١ طبقا لاحكام المادتين ٦٢ ، ٧٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لم يطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا بما يتضمن ذلك من طلب وقف تنفيذه فمن ثم يكون حكما نهائيا يتعين تنفيذه بفصل المهندس المذكور من العمل اعتبارا من تاريخ صدوره في ١٩٨٢/٢/٢١ اعبالا لحكم المادة (١٠٠) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر . ولا يجوز اعادة تعيينه قبل مرور اربع سنوات على صدور هذا الحكم اعبالا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك القول ان المهندس المذكور قد أبدى رغبة في العودة للعمل قبل الحكم بفصله وأن الادارة وافقت على اعادته للعمل قبل صدور هذا الحكم لحاجتها الملحة اليه ، ذلك ان محل هذا الدفاع هو ساحة المحكمة واذا لم يكن مطروحا عليها فان الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمهندس المذكور التوصل بها الى التماس اعادة النظر امام ذات المحكمة التأديبية التي اصدرت الحكم اذا ما توافرت شروط هذا التماس.

(ملف ١٨٠/٢/٨ — جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

تقاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

مجازاة عامل في احدى شركات القطاع العام بفصله من الخدمة لما نسب اليه — اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في مشروعية هذا القرار التأديبي — اختصاص مجالس ادارة شركات القطاع العام في توقيع الجزاءات التأديبية منوط وفقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة

(م ٣٥ — ج N)

لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها بتوقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة ٨٢ من هذا القانون والتي تتراوح بين الإنذار أو التشبه وبين الفصل من الخدمة حسب درجة وظيفة العامل - هذا النص ولأن كان يدل فى ظاهره على اختصاص مجلس إدارة الشركة فى توقيع كافة الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٢ إلا أن الواضح من المادة ٨٥ من القانون المذكور وأعماله التحضيرية أن المشرع قيد فى هذه المادة اطلاق اختصاص مجلس إدارة الشركة فى توقيع كافة الجزاءات المشار إليها وقصر اختصاصه على توقيع ما دون جزاءى الإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة التى ناطت بتوقيعها بالمحكمة التأديبية دون سواها - أساس ذلك - تطبيق - إصدار مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام قرار يفصل أحد العاملين لما نسب إليه يكون مثنوباً بالانضمام لمسدوانه على اختصاص المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من طلب المدعى إلغاء قرار فصله من الشركة المدعى عليها لامتناعه عن العمل الصادر من مجلس إدارتها بجلسته المنعقدة فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ والمنفذ بقرار رئيس مجلس إدارة هذه الشركة رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٩ فإن المستند من صياغة هذين القرارين ومن استقراء مراحل إصدارهما أنها استهدفا فصل المدعى تأديبياً من خدمة الشركة لامتناعه عن العمل بها فى الفترة من ٩ من يولية سنة ١٩٧٩ إلى ٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ كما استهدفا توقيع ذات الجزاء على المدعى لخروجه على مقتضى الواجب والاحترام المفروض للرؤساء بأن ضمن أقواله فى التحقيق اعتداء جسيماً بالقول ضد السيد رئيس مجلس الإدارة والاعتداء بالقول على السيد مدير عام الإدارة العامة للتنظيم والعلاقات الصناعية والسيد مدير عام مصنع طره . وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن القرارين المشار إليهما أنطويا على انتهاء خدمة المدعى باعتباره مستتبلاً لامتناعه عن العمل المكلف به ذلك أن القرارين المشار إليهما قد نضا بضريح اللفظ على مجازاة المدعى بفصله من الخدمة لهذا الاتهام بما يقضى من أى اجتهاد . ويؤكد ذلك أن الفصل كان من تاريخ وقف المدعى على العمل وليس من تاريخ الامتناع المنسوب إليه ويساند هذا النظر ما قرره مجلس إدارة الشركة فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ من

عرض أمر امتناع المدعى عن العمل على اللجنة الثلاثية للموافقة على فصله وهو ما لا يجب الا في حالة الفصل التأديبي كما أن مجلس الإدارة هو الذي قرر فصل المدعى من هذا الاتهام بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بوصفه سلطة تأديبية ولو كان الأمر إنهاء خدمة بالاستقالة الضمنية وما إليها لما لزم العرض على مجلس الإدارة بسلطته هذه . ولما كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جانب الصواب فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في مشروعية هذا القرار التأديبي ويتعين من ثم إلغاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق منه .

ومن حيث أنه عن فصل المدعى من الخدمة بسبب ما نسب إليه من الاعتداء على رؤسائه في الشركة فقد تنكب الحكم المطعون فيه صواب القانون فيما نسب إليه من أن مجلس إدارة الشركة وقد أنهى خدمة المدعى باعتباره مستقبلاً لامتناعه عن العمل فيما كان يسوغ له أن يعود فيفصله لظاوله على رؤسائه بعد أن انتهت خدمته للاستقالة فليس صحيحاً على ما سلف بانه من أن مجلس إدارة الشركة قرر إنهاء خدمة المدعى للاستقالة وأنه قرر فصله تأديبياً عن تهمة الامتناع عن العمل ومع ذلك فإنه سواء أكان هذا القرار قرار إنهاء خدمة للاستقالة أم قرار فصل تأديبي فليس ثمة ما يحول قانوناً دون الفصل في صحة القرار التأديبي الثاني طالما أن لكل من القرارات سببه الخاص به . والقول بغير ذلك يؤدي إلى التنصل من القضاء في موضوع الجزاء التأديبي دون مسوغ من قانون وما يترتب على ذلك من اضطراب في سير العدالة وإنكار لها . ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق والفصل في مشروعية هذا الجزاء .

ومن حيث أن الفصل في مشروعية قرار فصل المدعى من الخدمة لتظاوله على رؤسائه يقتضى بادئ ذي بدء الفصل في مدى سلطة مجلس إدارة الشركة في توقيع هذا الجزاء .

ومن حيث أن اختصاص مجالس إدارة شركات القطاع العام في توقيع الجزاءات التأديبية منوط وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة لساغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها — شأن المدعى بتوقيع

أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢، من هذا القانون والتي تتراوح بين الإنذار أو التوبيخ وبين الفصل من الخدمة حسب درجة وظيفة العامل . وهذا النص، ولئن كان يدل في ظاهره على اختصاص مجلس إدارة الشركة في توقيع كافة الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٢ بما فيها جزاء الفصل من الخدمة على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها إلا أن الواضح من استقراء المادة ٨٥ من القانون المذكور وأعماله التحضيرية أن المشرع قيد في هذه المادة إطلاق اختصاص مجلس إدارة الشركة في توقيع كافة الجزاءات المشار إليها وخصص عبوة مقصر اختصاصه على توقيع ما دون جزاء الإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة التي ناطت توقيعها بالحكمة التأديبية دون سواها ، إذ نصت المادة ٨٥ المشار إليها على أنه إذا رأى مجلس الإدارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المشكلة لهذا الغرض وأردفت هذه المادة في معرض بيان الجزاء المرتب على مخالفة الحكم السابق أن كل قرار بفصل أحد العاملين خلافا لأحكام هذه المادة يكون باطلاً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر ولقد أصبحت الأعمال التحضيرية لهذا القانون بجلده عن اتجاه المشرع في هذا الشأن فقد قال السيد وزير الدولة للتنمية الإدارية أمام مجلس الشعب على ما جاء بمضبطة الجلسة الثامنة والسبعين المنعقدة في ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٨ أنه منذ مناقشة المادة ٨٤ في لجنة القوى العاملة استبعدت اللجنة توقيع الفصل من الخدمة والإحالة إلى المعاش من سلطة رئيس مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة وقصرت هذا الحق على المحكمة التأديبية ثم ماد وقرر أن توقيع عقوبتي الفصل والإحالة إلى المعاش أصبحتا من اختصاص المحكمة التأديبية فقط . ومؤدى ذلك أن توقيع جزاء الإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة أصبح توقيعهما خارجاً عن دائرة اختصاص مجلس الإدارة ومنوطاً بالمحكمة التأديبية دون سواها مملاً بحكم المادة ٨٥ المشار إليها . والجزاء المترتب على العدوان على اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن هو لا شك الانعدام لصدور القرار منبثقاً من سلطة غير ذات اختصاص أصلاً وهو ما عبرت عنه الفترة الأخيرة من المادة ٨٥ سالمة الذكر بأن كل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافاً

لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون ودون حاجة لاتخاذ اى اجراء آخر .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فان قرار مجلس الادارة المطعون فيه بمجازاة المدعى بالفصل من الخدمة لاعتدائه على رؤسائه يكون مشوباً بالانعدام لعنوانه على اختصاص المحكمة التأديبية واغتصابه في هذا الشأن .

ومن حيث انه بالنسبة لقرار مجلس الادارة الاخر الصادر بفصل المدعى من الخدمة تأديبياً لانتهاكة من العمل فان الحكم المطعون وان كان قد تسلب من الفصل في مشروعيته بدعوى انه قرار انتهاء خدمة يخرج من دائرة اختصاص المحكمة التأديبية بما كان يقتضى اعادة طلب الفائه الى المحكمة للفصل فيه بعد ان انتهى قضاء هذه المحكمة الى عدم صواب ذلك على التفصيل السابق وان الامر وان كان كذلك الا ان هذه المحكمة وقد خلصت قضاؤها بصدد قرار الفصل السابق الى انعدام كل قرار يصدره مجلس ادارة الشركة بفصل العامل من الخدمة تأديبياً بما ينطوى على فصل صريح في موضوع هذا الطلب فانه يصبح من العبث اعادة الامر الى المحكمة التأديبية لتتقضى فيه مرة اخرى على هذا الوجه ويتمين تبعاً لذلك ائزال هذا القضاء على قرار المدعى المذكور والحكم باعتباره منعدياً كذلك شأن القرار السالف ولا يفل هذا القضاء بطبيعة الحال يد الشركة في اتخاذ ما تراه من اجراءات قانونية للنظر في امر المدعى بما نسب اليه في قرارى فصله من الخدمة المشار اليها سواء باجلائه الى المحكمة التأديبية المختصة أم الى السلطة التأديبية الرئاسية للفصل فيها اسند اليه وفقاً لاحكام القانون .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اجبلاً في تطبيق القانون على التفصيل السابق فقد تعين القضاء بقبول الطعون المضمومة شكلاً وفي موضوعها الغاء الحكم المطعون فيه وبالنفاذ القرارين المطعون فيهما الصادرين من مجلس ادارة الشركة المدعى عليها بفصل المدعى من الخدمة ، وبعدم قبول طلب الغاء قرار مجلس ادارة هذه الشركة بمجازاة المدعى بالخضوع من مرتبه لمدة عشرة ايام لسحب هذا

القرار قبل اقامة الدعوى ويرفض طلب الغاء قرار وقف المدعى عن عمله ويرفض الطعون فيها عدا ذلك .

(طعون أرقام ٤٠ ، ٧٣ ، ١٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٣٠)

تقاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

البند الثالث من المادة ٤٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — جزاء الفصل بين الخدمة يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعه على العاملين شافلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه — صدور قرار الفصل من نائب رئيس مجلس إدارة الشركة يجعله مشوباً بعيب عدم الاختصاص — عدم استحقاق التعويض عن الغاء القرار لعدم الاختصاص — لصاحب الشان المطالبة بالتعويض في ضوء ما يتم عليه التصرف في أمره من جيد — الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء قرار فصل المدعى ويرفض طلب التعويض .

ملخص الحكم :

أن الطعن المائل يقوم على الاسباب الآتية :

١ — الطامن كان يشغل الفئة السابعة من ١٩٧١/١/١ والفئة السادسة من ٧٦/١١/١ طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولذا كان يمتنع على الشركة فصله لأن ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية ، ولذا يكون القرار المطعون فيه مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

٢ — أن النيابة العامة حطت التحقيق لعدم وجود شبهة جنائية بعد صدور قرار الفصل ، وأبدى الطامن أن الشركة قامت بإعادة زملاء الطامن إلى عملهم (النجارة والميكانيكي) .

٣ — أن جزاء الفصل يشوبه الغلو لأن للطامن مدة خدمة زهاء العشرين عاماً يقوم فيها بعمله باخلاص وكفاءة .

ومن حيث أنه من السبب الأول للطعن ، فالنائب من كتاب شركة السكر والتطعيم المصرية المؤرخ في ١٩٨١/١٢/١٥ أن السيد كان وقت فصله في ١٩٧٧/٧/٢٨ يشغل الفئة السادسة اعتبارا من ١٩٧٦/١١/١ ، وهذه الفئة تدخل ضمن وظائف المستوى الوظيفي الثاني طبقا للجدول المرفق لقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر الجزاء في ظل العمل به ، ولما كان البند ثالثا من المادة ٤٩ من القانون المذكور يقضى بأنه بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة يكون للحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، فإن صدور قرار فصل السيد من نائب رئيس مجلس إدارة الشركة يجعله مشويا بميعب عدم الاختصاص وكان على المحكمة التأديبية الحكم بإلغائه لهذا السبب ، فإذا كانت لم تذهب هذا المذهب وقضت برفض طلب إلغاء القرار ، فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ، ويتمين لذلك الحكم بإلغائه وإلغاء قرار الفصل المطعون فيه لتقوم الشركة بتوقيع جزاء على الإدمى أو إحالته الى المحكمة التأديبية وفقا لاحكام المادة ٨٤ من القانون الحالي لنظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وغنى عن البيان أن قضاء هذه المحكمة جرى على عدم استحقاق تعويض عن إلغاء القرار لعدم الاختصاص ومن ثم فلا يستحق السيد تعويضا عن إلغاء قرار فصله ، هذا وإن رفض طلب التعويض يتعلق باستناد هذا الطلب الى ما يعيب القرار المطعون فيه من عيب عدم الاختصاص دون أن يخل بما عن أن يظهر لصاحب الشأن من وجه المطالبة بالتعويض في ضوء ما يتم عليه التصرف في أمره من جديد .

لهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء قرار فصل الإدمى ورفض طلب التعويض .

(طعن ٧٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

أحالة إلى الاستيداع — من الجزاءات التأديبية المخولة للخير مسلم الجمارك طبقاً للمادة ٣٥ من القرار رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٤٣ المتضمن النظام المعائد لموظفي الجمارك في الإقليم السوري — وجوب التظلم من قرار الإحالة إلى الاستيداع قبل الطعن فيه بالانقضاء .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة نصوص القرار رقم ٥٤٥ الصادر في ٢٩/١٢/١٩٤٣ المتضمن النظام المعائد لموظفي الجمارك بالإقليم السوري أنه نظم في الباب الخامس منه تأديب موظفي الجمارك على نمط يجمع بين تأديبهم بجزاءات تصدرها السلطات الإدارية رأساً ، وأخرى تصدر بها قرارات من مجالس تأديبية ، وأنه فصل الأوضاع والإجراءات والصلاحيات في كل من الحالين على النحو المبين في المواد من ٣٥ إلى ٤٩ . وقد أسندت المادة ٤٤ إلى المدير العام للجمارك صلاحية توقيع الجزاءات التأديبية « بحق الموظفين الداخلين في الفئتين (ب — ج) لعقوبات الدرجتين الأولى والثانية » ، وتشمل هذه الأخيرة بحسب نص المادة ٣٥ عقوبة « الإحالة إلى الاستيداع لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر » ، أما العقوبات من الدرجة الثالثة فيجب أن تصدر من مجلس تأديبي مركزه في مركز مديرية الجمارك العامة . ولما كانت العقوبة التي صدر بها القرار موضوع الطعن هي عقوبة الإحالة إلى الاستيداع تأديبياً لمدة ثلاثة أشهر ، وهي من عقوبات الدرجة الثانية طبقاً للفترة (ب) بند (٤) من المادة آتفة الذكر ، فانها تصدر أصلاً بقرار من المدير العام للجمارك لا من مجلس تأديب ، وبهذه المثابة تقبل التظلم أمام من أصدر الجزاء أو أمام الهيئات الرئيسية ، بل يتعين فيها هذا التظلم قبل رفع الطعن بطلب الغائها أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، والا كان الطعن غير مقبول طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة .

التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

سلطة التأديب والعقوبات التأديبية — التفرقة في شأنها بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين — حكمة هذه التفرقة — العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — لا يجوز للوزير توقيعها على الموظفين من درجة مدير عام وما فوقها سواء في ذلك موظفو الوزارة أو موظفو المجالس البلدية الدرجة وظلتهم ببيزانة الوزارة .

ملخص الفتوى :

كان الأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ بلاحكمة تسوية حالة المستخدمين المكين يحدد في المادة ٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظفين والمستخدمين بالمصالح وتحويل رؤساء المصالح سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً على الموظفين والمستخدمين بالمصالح وكانت المادة ١٠ من ذلك الأمر تستثنى كبار الموظفين من الخضوع لاحكام المواد السابقة وهم « وكلاء النظارات والمديرون والمحافظون وكلاء المديرات والمحافظات والعضو المصري في مصلحة الإبلاك الاميرية ورئيس مجلس الصحة البحرية والكورنيتينات ومستخدمو المعية السنية وبالجملة جميع الموظفين المعينين بأمر عال بناء على طلب مجلس النظار أو أحد النظار .. » وقد وكلت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ أمر تأديبهم الى محكمة عليا يرأسها ناظر الحقائق ، واستمرت الاحكام المعمول بها في شأنهم قائمة حتى صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة فلم تخرج نصوصه المنظمة لموضوع تأديب الموظفين في مجوعها عن المبادئ السابقة ، وقد وردت هذه النصوص في الفصل

السابع الخاص بتأديب الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ويسدات بالمادة ٨٤ التي حددت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين وتلتها المادة ٨٥ التي خولت وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كلا في دائرة اختصاصا توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة .

أما العقوبات فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب .

وبينت النصوص التالية طريقة تشكيل مجالس التأديب وأجراءات المحاكمة مقضت المادة ٨٦ بأن المحاكمة التأديبية الابتدائية يتولاها مجلس تأديب يرأسه موظف في درجة مدير عام ، وقضت المادة ٩٣ بأن يرأس وكيل الوزارة التابع لها الموظف مجلس التأديب الاستثنائي .

ثم نصت المادة ٩٧ على أن « تكون محاكمة الموظفين المعيّنين بمراسيم أو بلاوامر جهورية من درجة مدير عام فما فوق أمام مجلس التأديب الأعلى » .

ونصت المادة ٩٩ على أنه « فيما عدا الاحكام الواردة في المواد ٨٤ و٨٥ و٨٦ و٩٢ و٩٣ تسرى على الموظفين المشار اليهم في المادة ٩٧ سائر القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل » . وحددت المادة ١٠١ العقوبات التي يوقعها المجلس الأعلى على كبار الموظفين المشار اليهم وهي : اللوم ، والاحالة الى المعاش ، والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافاة .

ثم أدخلت تعديلات كثيرة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تناولت فيما تناولته النصوص المشار إليها . معدلت المادة ٨٥ بالقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٥ ، وذلك بإضافة فقرة جديدة إليها نصها :

« وللوزير في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء النيابة الإدارية سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى » .

كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة ورئيس

المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما لى القرار إحالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد ، أما العقوبات الاخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب .

وفى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ معدلا نظام الهيئات التأديبية ، فجعل محاكمة الموظفين من الدرجة الثالثة بما دونها من المخالفات الادارية والمالية من اختصاص مجلس التأديب العادى وتاديب الموظفين من الدرجات الثانية والاولى ومدير عام من اختصاص مجلس التأديب العالى .

ووكّل الى هذا المجلس سلطة الفصل استثنائيا فى الطعون المقدمة فى قرارات مجلس التأديب العادى ، كما قصر اختصاص مجلس التأديب الاغلى على وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم أو فى مرتبة اكبر ، فعدلت المادة ٩٧ على هذا النحو : « تكون محاكمة الموظفين من درجة وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن فى مرتبتهم ، أو فى مرتبة اكبر أمام مجلس التأديب الاعلى . . » ولم يتناول التعديل نص المادة ٩٩ فظل على اصله سالف الذكر .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع جرى فى جميع المراحل التشريعية لنظم تاديب الموظفين على التفرقة فى احكام التاديب والعقوبات التأديبية بين طائفتين من الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة — والطائفة الاولى — طائفة كبار الموظفين وهم فى الغالب من يعيّنون بقرارات جمهورية من درجة مدير عام بما فوقها وهؤلاء لا يخضعون لسلطة رياضية تأديبية ولكنى المشرع فى شأنهم بالمحاكمة التأديبية أمام هيئة التأديب المختصة واختصهم بعقوبات تأديبية معينة وهى اللوم والاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافاة — والطائفة الثانية تنظم من عدا هؤلاء من الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة — ويخضع افراد هذه الطائفة لسلطتين تأديبيتين الاولى سلطة تأديب رياضية يتولاها رئيس المصلحة ووكيل الوزارة والوكيل المساعد والوزير فى حدود معينة والسلطة الثانية تتمثل فى هيئات التأديب وهى مجالس التأديب التى كان يرأس

بعضها موظفون في درجة مدير عام ومحاكم التأديب على اختلاف أنواعها ودرجاتها وحكمة التفرقة بين هاتين الطائفتين أن المشرع جعل من أفراد الطائفة الأولى سلطة تأديبية رياضية تختص بتوقيع الجزاءات تأديبية في حدود معلومة فلا يجوز إخضاعها لسلطة تأديبية من نوع ما خول لها وذلك رعاية لمكانتهم وكرامة مناصبهم الرئيسية — ولا يقدح في ذلك ما تضمنه القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من تعديل المادة ٩٧ من قانون نظام موظفي الدولة على نحو يخرج الموظفين من درجة مدير عام من طائفة كبار الموظفين الذين استثناهم المشرع في المادة ٩٩ من قانون نظام موظفي الدولة من الخضوع لأحكام بعض مواد من بينها المادة ٨٥، التي تقرر سلطة الرؤساء التأديبية على رؤوسهم بما قد يؤول بأن المديرين العامين أصبحوا خاضعين لهذه السلطة شأنهم في ذلك شأن سائر الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ذلك أن هذا التعديل إنما يستهدف فقط إخراج المديرين العامين من اختصاص مجلس التأديب الأعلى وإخضاعهم لاختصاص المجلس الأعلى وتنظيم تشكيل المجلس الأعلى بحيث يكون متصفاً مع تشكيل المجلس الأعلى والمجلس العادي من ناحية اشتراك من يمثل ديوان الموظفين في هذه المجالس إذا كانت المخالفة إدارية ومن يمثل ديوان المحاسبة إذا كانت المخالفة مالية ، وليس في نصوص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي تضمن هذا التعديل ما يدل على أن المشرع قد قصد إلى تعديل حكم المادة ٩٩ في خصوص استثناء المديرين العامين من الخضوع للسلطة التأديبية الرئاسية إذ لا زال للمدير العام بصفة رئيس مصلحة اختصاصه التأديبي المقرر في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة بما يتنافى وإخضاعه لذات سلطة التأديب الرئاسية التي يمارسها .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية لم يتضمن أي تعديل على الأحكام المشار إليها الواردة بقانون نظام موظفي الدولة في شأن سلطة التأديب الرئاسية المخولة للوزير ولوكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ورؤساء المصالح على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عدا المديرين العامين ومن يعلمهم . فإنه على مقتضى ما تقدم لا يجوز للوزير أن يوقع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون نظام موظفي الدولة وفي المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية على

الموظفين من درجة مدير عام فما فوقها سواء في ذلك موظفو الوزارة أو موظفو المجالس البلدية المدرجة وظائفهم بميزانية الدولة .

(مئوى ١٨ فى ١٠/٧/ ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية الجائز توقيمها تختلف تبعا للدرجة التى يشغلها

الموظف .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطامن كان يشغل الدرجة الثانية وقت اقامة الدموى التأديبية ضده فى ١٩٧٨/٢/٢٤ — فانه كان على المحكة التأديبية ان توضع عليه احدى الجزاءات التى يجوز توقيمها على شاغلى وظائف الادارة العليا والفئة الوظيفية التى يبدأ مريوطها بمبلغ ٨٧٦ جنبها وهى التنبيه واللوم والعزل والاحالة الى المعاش وهى المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ واذا قضت المحكة بمجازاة الطامن بخصم خمسة عشر يوما تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون بتوقيع جزاء لا يوقع على من كان فى مثل موقف الطامن مما يتعين معه الغاء الحكم .

(طمن ٦٧٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٥)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بتوقيع جزاء خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة ، وذلك فى ظل العمل بالقانونين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة ادنى ، يشغل العامل الوظيفة الادنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكبة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقلة المقررة للوظيفة الادنى بمرأاة شروط استحقاقها وتحدد اقدميته في الوظيفة الادنى بمرأاة اقدميته السابقة فيها بالاضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الاعلى مع الاحتفاظ له بلجره السدى كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترفيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء

ومناد ذلك أن العبرة في تنفيذ جزاء خفض الوظيفة انما تكون بحالة العامل عند إحالته الى المحاكبة التأديبية . ولما كان العاملان في الحالة الماثلة يشغلان عند الاحالة الى المحاكبة التأديبية الفئة الخامسة طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فان تنفيذ الحكم الصادر ضد كل منهما بخفض الوظيفة يتم على اساس اعتبارهما شاغلين للفئة السادسة وفقا للجدول سالف الذكر ، ومن ثم ينقلان الى الدرجة الثالثة المعادلة لتلك الفئة بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٥٢ منه ، مع استحقاقهما العلاوة المقررة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والتي تتحدد على اساس الراتب الذي يتقاضاه كل منهما والذي لا يتأثر بالحكمين الصادرين ضدهما طالما انهما لم يتضمنا خفض الراتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ الحكمين الماثلين يتم بالخفض الى الفئة السابقة على تلك التي كان العاملان المذكوران يشغلانها عند الاحالة الى المحاكبة التأديبية مع مراعاة التعامل المنصوص عليه بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - انقطاع العامل عن العمل بدون إذن وفي غير حدود الاجازات المقررة له قانونا - بحاكمته تأديبيا - بحضوره أمام المحكمة التأديبية وإقراره بأنه عاد الى عمله واعترافه بالمخالفة المنسوبة اليه - بصدر حكم المحكمة التأديبية بمجازاته بالفصل بن الخدمة المعزوفة من الوظيفة وكراهيته لها - غير صحيح - الطعن في حكم المحكمة التأديبية - الحكم في الطعن بإلغاء الحكم ونواقع عقوبة الفصل من الرتب لثبوت الانقطاع بدون إذن في حقه .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاوراق أن الطامن قد انتقطع عن عمله اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٢١ بدون إذن وفي غير حدود الاجازات المقررة وأحيل الامر الى النيابة الادارية حيث لم يحضر الطامن التحقيق وانتهت النيابة الادارية الى احواله الى المحاكمة التأديبية ، حيث حضر بجلسة ١٩٨٠/١٢/٧ وقرر بأنه عاد الى عمله واعترف بالانتهام وقررت المحكمة بالجلسة المذكورة إصدار الحكم بجلسة ١٩٨٠/١٢/٢١ والذي صدر بمجازاته بالفصل من الخدمة ، وجاء بالحكم أن المتهم لم يحضر رغم اعلانه قانونا بقرار الاتهام وأنه بالجلسة الاخيرة قدمت النيابة الادارية ما يفيد اعلانه في مواجهة النيابة العامة ، وأن المخالفة المنسوبة اليه ثابتة في حقه وليس هناك ما يدل على عودته أو رغبته في العودة الى عمله حتى الآن الامر الذي يستشف منه مزومة عن الوظيفة وكراهيته لها مما يتعين معه ابعاده نهائيا من الوظيفة بفصله من الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ومحاضر جلسات المحاكمة أن المتهم حضر أمام المحكمة بجلسة ١٩٨٠/١٢/٧ وقرر أنه عاد الى عمله ، وهو الثابت من الشهادة المقدمة من الطامن والتي تفيد فيها ناظرة مدرسة كثر رجب الابتدائية انه تسلم العمل بها في ١٩٨٠/٩/٤ بناء على كتاب

الإدارة التعليمية بكرر شكر بتاريخ ١٩٨٠/١/٣ ، فان الحكم المطعون فيه قد استند في فصله الى استمرار انقطاعه عن العمل مما يدل على عزوفه عن الوظيفة وكراهيته لها يكون قد استخلص النتيجة التي أنتهى اليها استخلاصا غير سائغ ومخالفا لما هو ثابت بمحاضر جلسات المحاكمة تحقيقا بالالفاء .

ومن حيث ان ما نسب الى المتهم من انقطاع عن العمل بدون اذن ثابت في حقه من الاوراق على نحو ما سبق ايضاحه فانه يضمن مجازاته من ذلك بالخمس من اجره لمدة شهر .

(ظمن ٣٣٢ لسنة ٢٧ في — جلسة ١٩٨٥/٦/١)

قائمة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة و٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية — العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية والعقوبات التي يجوز توقيعها على باقي الوظائف — المشرع تولى على سبيل الحصر تحديد الجزاءات التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية السنين يسرى عليهم احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بثلاثة التفتيش الفني على الادارات القانونية اذا كان الطاعن يشغل وظيفة مدير ادارة قانونية فان العقوبات التي يجوز توقيعها هي الانذار او اللوم او العزل فقط — توقيع المحكمة التأديبية عقوبة خفض الاجر بمقدار ثلاثة — غير جائز قانونا .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة تنص في فقرتها الاولى على ان توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم وتنص المادة

٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التعليمية لها على ان « تنظم الاحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الادارات القانونية وأعضائها وباجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ويجوز ان تتضمن هذه اللائحة بيانا بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع من مديرى الادارات القانونية وأعضائها والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ولا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية الا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الاحوال الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش اللئى » وتضمنت المادة ٢٢ بياناً بالعقوبات التأديبية لمنصت على ان « العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على شاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية هي :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - العزل .

أما شاغلو الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع العقوبات الآتية :

١ - الإنذار .

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة على خمسة أيام .

٣ - تأجيل موعد العلاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

٤ - الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .

٥ - الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين .

٦ - العزل من الوظيفة .

وتنفيذا لأحكام المادة ٢١ سالفة الذكر مقد صدر قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بـلائحة التفتيش الفنى على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ونصت المادة ٢٠ منها على انه « اذا تعلق الشكوى بالسلوك الشخصى أو بتصرف إدارى يتولى التفتيش الفنى فحصها أو تحقيقها إن رأى وجها لذلك وللمدير التفتيش أن يطلب الى الجهة المختصة حفظها أو أن يحيلها بعد التحقيق الى اللجنة المشار اليها فى المادة ١٢ للنظر فى احوالها الى السلطة المختصة لتوقيع الجزاء مان لم يقر مدير التفتيش الراى الذى انتهت اليه اللجنة مرضى الامر على وكيل وزارة العدل لاتخاذ ما يراه » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن المشرع قد تولى على سبيل الحصر تحديد الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على شأعلى الوظائف الفنية الذين يسرى عليهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - وقرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ المشار اليها واذ كان الطامن يشغل وظيفة مدير إدارة قانونية بشركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) فان العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها عليه هى الإنذار أو اللوم أو العزل مطلقا إذ كان الثابت أن المحكمة التأديبية قد وقعت عليه عقوبة خفض الأجر بمقتدار علاوة مانها تكون بذلك قد أخطأت فى تطبيق القانون وهى بسبيل تحديد العقوبة التى توقع على المتهم .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

إذا ما قر لدى المحكمة التأديبية بغير أساس أن سلطانها فى أنزال الجزاء من مخالفة جزاولة الأعمال التجارية مقيد بعقوبة الفصل لا يتخطاها الى ما دونها ، فان هذا الفهم ينطوى على إبخالفة القانون .

ملخص الحكم :

إن المشرع حظر على العاملين بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ بعض الاعمال اطلاقا حيث ورد الحظر بشأنها شاملا كاملا لا سبيل فيه الى ترخيص ولا منفذ الى استثناء مثل مزاوله الاعمال التجارية او المضاربات في البورصة او لعب القمار في الاندية والمحال العامة ، ومثل تلك المحظورات مما يمتنع على الموظف اتيانه في جميع الحالات فلا يعفيه من هذا الواجب او يقلله من مسؤولياته اذن الجهة الادارية او ترخيص الوزير المختص ، ذلك ان هذا الاذن او الترخيص ينصب على غير محل ويتجرد من الاثر فلا يرفع المسؤولية او يعفى من العقاب ولا ينفك الموظف — برغم الاذن او الترخيص — مخاطبا بعموم الحظر القانونى الشامل . . غاية الامر انه في مقام وزن العقوبة وتقدير الجزاء لا مندوحة من ان يدخل هذا الاذن او الترخيص ضمن عناصر التقدير وأسباب الخيرة بين العقوبات لاثناء الانسب منها الذى يتحقق به الزجر في غير لين وينأى به عن متن الشطط والامعان في الشدة .

والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم ينهج مسلك قانون العقوبات في حصر الاعمال المؤتمه ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها ، وانما سرد امثلة بن واجبات العاملين المحرمة عليهم كما نص على الجزاءات التأديبية التى يسوغ توقيعها على المخالفين منهم دون ان يفرض عقوبة معينة لكل مخالفة بالذات وانما ترك ذلك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأهله من عقاب في حدود النصاب القانونى ، والمحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية عليها ان تستلزم هذا النظام وتساعد قضاءها اليه في تقديرها للجزاء الذى يناسب كل مخالفة .

ماذا وقر لدى المحكمة التأديبية — بغير اساس — ان سلطاتها في انزال الجزاء عن مخالفة مزاوله الاعمال التجارية مفيد بعقوبة الفصل لا يفضاها الى ما دونها ، وأن انتهاء الخدمة هو الجزاء الكليل وحيدة بازالة اسباب المخالفة ، بمقولة ان سلطان المحكمة لا يطول الى منسح ممارسة العمل التجارى او الحيلولة دونه اصلا . فان هذا الفهم ينطوى على مخالفة للقانون وتعطيل لمقصود المشرع وحقيقة غاياته في إن ينسح للسلطة التأديبية خيار اختيار الجزاء الاتسب في ضوء ظروف الواقعة وملابساتها . ولا سبيل بعنذ الى تفليط الجزاء حتما بمظنة ان المخالف لن يرتدع وأن المخالفة ستظل ماثلة ولن يفلح جزاء آخر دون انتهاء الخدمة

في ردع المخالف وقد تثير العقوبة الاولى في زجره ... والا مان باب الجزاء الاشد حال العودة .. قائم غير مستغلق .

ولئن كان الحكم المطعون فيه قد صايف التوفيق فيما ذهب اليه من مزاولة الطاعنين أعمالا تجارية على وجه تستنهض له مسئوليتهما التأديبية ، الا أنه جائب حكم القانون فيما انتهى اليه من مجازاتهما بالاحالة الى المعاش بمظنة أن انتهاء الخدمة هو الجزاء الوحيد الذي ينسب توقيعيه في هذه الحالة .

وهو ما يقتضى له تعديل هذا الحكم إكتفاء بمجازاة الطاعنين بعقوبة التنبيه أخذاً بمن الاعتبار أن الطاعنة رخص لها أكثر من مرة من الوزير المختص بممارسة العمل المؤتم كذا وأن الطامن صدر له مثل هذا الترخيص مما يستوجب تخفيف العقوبة منها .

(طعن ٢٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)

تصديق :

كانت وقائع هذا الموضوع تظلم في أن النيابة الادارية قدمت التين من الموظفين للمحاكمة التأديبية أمام المحكمة التأديبية العليا بتهمة ممارسة الأعمال التجارية والتي حظرها القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ونظر لثبوت الجريمة التأديبية فقد قضت المحكمة التأديبية باحالتهم الى المعاش ، ولما طعنوا على الحكم أمام المحكمة الادارية العليا حكمت بالفائه والاكتفاء بمجازاتهم بعقوبة التنبيه على النحو السالف راته واستنادا الى الاسباب الموضحة .

والحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا خالفه التوفيق في نقضه للحكم الصادر من المحكمة التأديبية لخالفته للقانون والخطا في تطبيقه وتاويله ، وذلك لما يأتى :

١ - فالحكم التأديبي جائب الصواب اذ ظن باستغلاق باب الاختيار بين عقوبات تأديبية متعددة من بينها الاحالة الى المعاش التي

نقى بها باعتبارها عقوبة معينة من القانون لذنوب ممارسة الاعمال التجارية . ومن المطلوب في هذه القانون الإداري أن الظن بقيام سلطة تقديرية أو بعدم قيامها على خلاف الثابت في القانون ، يرتب عيب مخالفته القانون . فمباشرة السلطة التقديرية في مجال القرارات الإدارية ليست رخصة بل هي التزام غايته تحقيق الإدارة الحسنة باستعمال خبرة الإدارة وإمكاناتها لإيجاد الحل الأمثل . وعدم تنفيذ هذا الالتزام يمثل مخالفة القانون ويصادر ضمانات الإيراد التي تتأكد من مباشرة البحث الجدي والخاص .

ولا جدال في أن سلطة المحكمة التأديبية في اختيار الجزاء هي من طبيعة سلطة الإدارة التقديرية في توقيع الجزاء المناسب .

٢ — كما أخطأ الحكم التأديبي في تأويل القانون ، إذ افترض عدم جدوى العقوبات الأخرى غير الإحالة إلى المعاش التي أمتهرها الجزاء الطبيعي لممارسة الموظف لعمل تجاري .

ولكن الذي لا يمكن الضلیم به في نظر المستشار الدكتور محمد مصطفى حسن (مقالته بجملة إدارة قضائيا الحكومة — ص ١٥٧ وما بعدها) هو تصدى المحكمة الإدارية العليا للدعوى التأديبية والفصل في موضوعها باختيار الجزاء الذي رآته ملائما . وفي هذا يقول الدكتور محمد مصطفى حسن (ص ١٥٧ وما بعدها)

« ١ — ذلك أن نقض الحكم التأديبي على أساس تنكّب سلطة الاختيار بين عقوبات متعددة يجعل المحكمة التأديبية في موقف لم تستند نفع ولايتها في اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات الموضحة في القانون .

٢ — وعندما نص المشرع في المادة التاسعة عشر من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « توقع المحكمة التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشؤون من تجرى محاكمتهم » انما أراد أن تحل المحاكم التأديبية محل الجهات الإدارية — في تقدير مدى جسامة الذنب واختيار العقوبة المناسبة — في أحوال حددها القانون . فهو اختصاص خول استثناء للمحاكم التأديبية ولا يتعداها إلى غيرها ولا تسوغ الحيلولة بينها وبين ممارستها .

٣ - ومن ناحية أخرى فإن اختيار العقوبة هو أحد جناحي الملامة في القرار التأديبي المتروكة من القانون لجهة الإدارة أو المحكمة التأديبية ، ولا يدخل في مضمون الرقابة القانونية المتعقبة للمحكمة الإدارية العليا والتي حددها المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في فقراتها الثلاث : مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله - وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات اثر في الحكم - صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

٤ - فضلا عن ذلك فإن بحث جسيمة الفعل واختيار العقاب المناسب لا يجوز أن تتم في غيبة الادعاء في الدعوى التأديبية - النيابة الادارية - والذي يقتصر حضوره على المحاكم التأديبية طبقا لما قضت به المادة التاسعة من قانون مجلس الدولة .

وإذا صح القول بأن الطعن في الحكم الصادر في دعوى إلغاء القرار الإداري يعيد طرحها برمتها أمام المحكمة الإدارية العليا ، فمرد ذلك أن أسباب الطعن على القرار الإداري لميوب الاختصاص والشكل ومخالفة القانون والانحراف بالسلطة يمثل بحثا لمسائل قانونية تدخل في مضمون الفقرة الاولى من أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . أما الحكم الصادر في دعوى التعويض أو في الدعوى التأديبية فإن الطعن عليه لا يطرح من جديد محض تقدير التعويض أو تقدير العقوبة .

وإذا تحقق للإدارة حريتها في تقدير الجزاء - كما انفسح في الاتجاه الأول من هذا البحث - أفلا تكون المحكمة التأديبية أولى بذلك بعد أن تم لها التشكيل القضائي الكامل وما يتوافر إملها من ضمانات ؟

ومتى سلحت المحكمة الإدارية العليا بعدم قيام سلطاتها في تعديل الجزاء ليكن أن يكون لها الأكثر وهو اختياره ابتداء . أن أسباب عدم خضوع اقتناع أو تقدير سلطة التأديب لمراقبة القضاء كافية لجعل القول أنه كان يتعين على المحكمة الإدارية العليا - بعد أن نقضت الحكم التأديبي لمخالفته القانون - أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التأديبية لعمال سلطاتها - المخولة لها - من القانون في اختيار الجزاء المناسب من جديد بعد أن يكون قد تكتف لها قيام هذه السلطة نتيجة لقضاء المحكمة الإدارية العليا » .

تفصيلي :

انواع الجزاءات التأديبية :

نصت المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

١ - الإنذار .

٢ - تأجيل موعد استحقاق المألوقة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

٣ - الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الاجر شهريا بعد الجزء الجائر الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

٤ - الحرمان من نصف المألوقة الدورية .

٥ - الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الاجر .

٦ - تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين .

٧ - خفض الاجر في حدود مألوقة .

٨ - النقص الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

٩ - خفض الى الوظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر الى القدر الذي كان عليه قبل الترقية .

١٠ - الإحالة الى المعاش .

١١ - الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم
إلا الجزاءات التالية :

١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الإحالة الى المعاش .

٤ - الفصل من الخدمة .

ونصت المادة ٦١ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يحظر العامل كتابة بالجزاء الموقع عليه وأسباب توقيعه وذلك خلال سبعة أيام من صدور القرار الإداري بتوقيعه » .

وينفذ جزاء الخصم من الأجر المستحق للعامل اعتبارا من أجزر الشهر التالي لإعلانه بالجزاء الموقع عليه وفي الحدود الجائزة قانونا .
ونصت المادة ٦٢ من اللائحة المذكورة على أن « تودع أوراق التحقيق والجزاء بطلب فرعى يلحق بطلب خذية العامل وتعد صحيفة خاصة بالجزاءات التأديبية تودع بالملف الفرعى المشار اليه تسجل بها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليه وتواريخ وأرقام القرارات الصادرة بتوقيعها » .

وقد راعى المشرع - حسبما جاء بالملف الإيضاحية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - التدرج في أنواع الجزاءات فإضاف الى ما قرره القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ منها - بجانب ذكرها على سبيل الحصر - الجزاءات الواردة في البنود من رقم ٦ - ١٠ كما قدمت هذه المادة جزاء تأجيل يومد استمطار الملاوة على جزاء الخصم من الأجر لان الأول أخف من حيث العبء المالى من الثانى ، وكذلك فإن في التدرج الذى أوجده المشروع في البنود من ٦ الى ١٠ ما يكفل رعاية أكثر للعامل الذى قد لا تقتضى مخالفته الادارية توقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه لان جزاء الاحالة الى المعاش (ومن باب أول الجزاءات الواردة في البنود من ٦ الى ٩) يعتبر أخف من جزاء الفصل من الخدمة . كذلك فقد صرح المشروع الوضع بالنسبة للجزاءات التى توقع على شاغلى الوظائف العليا مقدم جزاء الاحالة الى المعاش على جزاء الفصل من الخدمة كما جعل المشروع للسلطة المختصة توقيع جزائى التنبيه واللوم على شاغلى الوظائف العليا وذلك تحقيقا للتضبط وحسن سير العمل وحتى لا يظل أمر العامل في هذه الوظائف العليا محللا مدة قد تطول بسبب تقديمه للمحاكمة خاصة اذا كانت المخالفة قد لا تقتضى أكثر من توقيع جزاء التنبيه أو اللوم .

الإنذار :

والإنذار جزء أبهى . وهو أخف الجزاءات نوعا . وإذا كان توجيه الإنذار يعد ولا شك عقوبة لوروده ضمن الجزاءات المقررة قانونا ، فإن الأمر على النقيض بالنسبة لما درجت الجهات الإدارية على توجيهه وهو لنت النظر . فلا يعد عقوبة تأديبية ، ولا يعدو في حقيقته أن يكون مجرد إجراء مصلحي لتحذير العامل وتوجيهه في عمله ، دون أن يترتب عليه أحداث أثر في مركزه القانوني .

ومع ذلك فإنه إذا قصد بلغت النظر ، أن يكون عقوبة رأت جهة الإدارة توقيعها على العامل ، ومن شأنها التأثير في مركزه القانوني باعتباره مقصرا في أداء مهام وظيفته ، واتسابه بالإهمال في عمله ، لا مجرد تنكيره بواجبات وظيفته ، فإنه يكون جزاء . ويكون باطلا لعدم وروده بسن الجزاءات المحددة والتي يجوز توقيعها قانونا .

وتشير عقوبة الإنذار ، بدى المشروعية في إضافة العقوبة التي ينذر بها العامل . كما إذا لم تكف سلطة التأديب بتوجيه الإنذار الى العامل بل وجهت اليه إنذارا بالفصل مثلا أو بالوقوف من العمل . وقد قضى في هذا الشأن ، بأن الإنذار لا يجاوز تحذير الموظف من الإخلال بواجبات وظيفته لئلا يتعرض لجزاء أشد ، ومن ثم فلا يصح انصاح الإدارة فيه عن الجزاء الذي تتوهم مستقبلا للموظف المنذر ان لم يصلح من شأنه .

الخصم من المرتب :

أجاز القانون توقيع عقوبة الخصم من المرتب بحيث لا تتجاوز مدد الخصم شهرين في السنة . والمقصود بالمرتب ، هو مرتب العامل وقت صدور القرار التأديبي ، لا وقت وقوع المخالفة التي جوزى من أجلها . ذلك أن القرار التأديبي — فيما ينتج من توقيع جزاء — أنها ينشئ حالة قانونية في حق من صدر ضده . فهو إذن من القرارات الإدارية المنشئة لمراكز قانونية ، وبهذا الوصف فإنه يولد آثاره — كقاعدة عامة — من وقت صدوره ، وذلك بعكس القرارات

الكاشفة التي ترتب آثارها مرتدة الى وقت قيام الحالة القانونية التي كشفت عنها . وعلى مقتضى ذلك ، ونزولا على الاثر المباشر للقرار التاديبى ، فان الخصم من المرتب يكون على اساس مرتب العامل وقت صدور هذا القرار ، دون المرتب الذى كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة ، ورعاية للعاملين وتخفيفا من اثر العقوبة عليهم ، لا يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع المرتب شهريا بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

٣ — **تأجيل موعد استحقاق العلاوة** : ومن نافذة القول ، أن التأجيل بطبيعة اجراء مؤقت مؤقت بحدته التي حددها القانون بها لا يتجاوز ثلاثة اشهر . فإذا انتهت مدة التأجيل المحكوم بها ، استحق العامل علاوته .

٤ — **الحرمان من العلاوة** : والحرمان هنا نهائى وبات ، يسقط به حق العامل فى العلاوة التي حرم منها ، ومن ثم لا يستحق الا العلاوة التالية فى ميعاد استحقاقها .

٥ — **الوقف من العمل** : وهذا الوقف الجزائى يختلف عن الوقف الاحتياطى الذى يجوز اتخاذه كاجراء وقائى مؤقت بمناسبة تحقيق إجراء مع العامل فى مخالفة منسوبة اليه . ويجوز ان يكون هذا الوقف الجزائى بمرتب مخفض ولدة لا تتجاوز ستة اشهر .

٦ — **الخفض الى وظيفة ادنى** :

تصت المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه :

« عند توقيع جزاء الخفض الى وظيفة ادنى يشغل العامل الوظيفة الادنى من تلك التي كان يشغلها عند احواله الى المحاكمة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الادنى بمرأاة شروط استحقاقها وتحدد اقدميته فى الوظيفة الادنى بمرأاة اقدميته السابقة فيها بالاضافة الى المدة التي قضاها فى الوظيفة الاعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذى كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر فى ترقينه الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

فإذا وقع على العامل جزاء الخفض الى وظيفة ادنى مع خفض الاجر

فلا يجوز النظر في ترقينه الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

وقد اورد المشرع في هذه المادة الحكم المترتب على توقيع الجزاء الذى استحدثه وهو خفض الى الوظيفة الادنى فنص على أن العامل يشغل الوظيفة الادنى من تلك التى كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة مع استحقاقه للملاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الادنى بمرعاة شروط استحقاقها كما تحدد أقدميته في هذه الوظيفة الادنى بمرعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التى قضاها في الوظيفة الاعلى مع الاحتفاظ له باجره الذى كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء، كما لا يجوز ترقينه الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء فإذا كان الجزاء هو خفض الى الوظيفة الادنى مع خفض الاجر فانه لا يجوز النظر في ترقية العامل الا بعد مضي سنتين وذلك ميلا بالتدرج الذى راعاه المشروع في مختلف أحكامه المتعلقة بهذا الموضوع . (المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨) .

٧ - الفصل من الوظيفة : وهذا الجزاء يعتبر اشد الجزاءات التأديبية ويمثل بترال الموظف من السلك الوظيفى . ولا يجوز أن يوقع الفصل مع الحرمان التام من المعاش أو المكافأة بل هذا الحرمان مقيد بحدود ربع المعاش أو المكافأة .

أما العقوبات الجائز توقيعها على شاغلى الوظائف العليا فنقصد رومى في تقريرها أن تكون من نوع خاص . ذلك أن هذه الدرجات انما تتقرر لوظائف رئاسية ورئيسية . وان توقيع الجزاءات المعتادة على شاغلى هذه الوظائف ، انما يصيب قدر هذه الوظائف أكثر مما يصيب قدر شاغلها . ولذلك رومى في اختبار العقوبات الجائز توقيعها عليهم ، أن تتلام مع دقة هذه الوظائف ومكانتها . فالمخالفات التى يرتكبها شاغلو هذه الوظائف لا توزن بميزان الخطأ العادى ، وانما توزن بميزان الصلاحيه وحده . فان كانت المخالفة التى ارتكبها العامل تؤثر في صلاحيته لوظيفته احيل الى المعاش أو عزل من الوظيفة مع حرمانه من المعاش أو المكافأة في حدود الربع ، وان لم تكن تؤثر في صلاحيته اكتفى بتوجيه اللوم اليه مما يدر منه .

الفرع الثامن — جزاء تاديبى مقنع

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

لكى يعتبر القرار الإدارى بمثابة الجزاء التاديبى المقنع يكفى أن تبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها أن نية الإدارة اتجهت الى عقاب العامل — اذا صدر القرار بسبب تصرف معين ينطوى على اخلال العامل بواجبات وظيفته كان القرار قرارا تاديبيا — مثال — اذا كان قرار نقل العامل قد افصح عن سبب اصداره وهو تأخير العامل فى تجهيز الحسابات الختامية فان هذا القرار يكون قرارا تاديبيا صدر مخالفا للقانون — اساس ذلك ان هذا القرار صدر دون اتباع الاجراءات والاضاع المقررة للتاديب :

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة مدير الإدارة المالية بالفئة الثانية بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس المؤسسة المذكورة رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بنقل المدعى من وظيفته المشار اليها للعمل بإدارة التفتيش العام بالمؤسسة ، وقد اشير فى ديباجة القرار الى مذكرة السيد نائب مدير المؤسسة للشئون المالية والإدارية رقم ١٣٥٠ بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ المتضمنة طلب نقل المدعى نظرا لتأخير تجهيز الحسابات الختامية للسنة المالية . وقد تظلم المدعى فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٩ من القرار الصادر بنقله موضحا ان إدارة التفتيش العام ليس بها وظيفة من الفئة الثانية سوى وظيفة مدير إدارة التفتيش وهى مشغولة فعلا ، ملاوة على انه كان محيرا لتلك الإدارة فيها مضى ولدة تزيد على الستين ، ولما لم ترد الإدارة على تظلمه اقام دعواه فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٦٩ بطلب الغاء القرار المتعار اليه ، وأثناء نظر الدعوى صدر قرار رئيس الهيئة العامة لتعمير الصحارى (بعد أن صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ بتحويل المؤسسة المذكورة الى هيئة عامة) رقم

٣٧ بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بنذب المدمى مديرا لادارة العلاقات العامة .

ومن حيث أنه لا يلزم لكى يعتبر القرار الادارى بمثابة الجزاء التأديبى المقتنع أن يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة ، والا لكان جزاء تأديبيا صريحا ، وانما يكفى أن تتبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها ان تية الادارة اتجهت الى عقاب العامل ، لماذا صدر القرار بسبب تصرف معين يتطوى على اخلال العامل بواجبات وظيفته ، كان القرار قرارا تأديبيا . فاذا كان ذلك ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد انصح من سبب اصداره وهو تأخير المدمى - بوصفه مدير الشؤون المالية بالمؤسسة - فى تجهيز الحسابات الختامية ، فان القرار المطعون فيه يكون قرارا تأديبيا صدر مخالفا للقانون حقيقا بالالفاء اذ فضلا عن انه صدر دون اتباع الاجراءات والاوزاع المقررة للتأديب ، فانه أوقع عقوبة لم ترد ضمن العقوبات التأديبية التى عدها القانون حصرا ، ولا ينال مما تقدم ان الجهة الادارية أصدرت القرار رقم ٣٧ بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بنذب المدمى مديرا لادارة العلاقات العامة ، ذلك لان هذا القرار الاخير لا يترقب عليه انتقضاء القرار المطعون فيه ، بل ما زال قائما بما انتطوى عليه من عيب مخالفة القانون على ما سلف البيان ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتمتع الغاؤه والحكم بالغاء القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٥٠٩ لسنة ١٧ قى - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

يعتبر التأديب جزءاً من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية أو في نطاق القانون الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام — اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية الواقعة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون بالقطاع العام — اختصاص المحاكم التأديبية في الحالاتين اختصاص محدود أعطى للمحاكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بنظر المنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء المادى بالمنازعات المالية — نتيجة ذلك : يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية تفسيراً ضيقاً — الأثر المترتب على ذلك : يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات التي تصدر بمقوبات تأديبية مقررّة في القوانين واللوائح صراحة دون القرارات المساترة لجزاءات مقننة — المعيار هنا معيار شكلي يعتمد فيه بالجزاء الواقع على العامل — نتيجة ذلك : إذا لم يكن الجزاء من بين الجزاءات التأديبية المذكورة كان الطعن عليه أمام القضاء الإداري أو القضاء المادى بحسب ما إذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع للقانون العام أو لأحكام القانون الخاص .

ملخص الحكم :

إن التأديب يعتبر جزءاً من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية أو في نطاق القانون الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والخاص وقد خصت المحاكم التأديبية في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية التي تقام على العاملين في الجهات الحكومية بصفة

عامة. وعلى العاملين في بعض الهيئات الخاصة ، وينظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون في القطاع العام ، وهو في الناحية اختصاص محدود أعطى للمحكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالمنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ، ولذا يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية وفقا للقواعد العامة في تفسير القوانين والتي تقتضي بأن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، وأعمالا لذلك يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية. بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية. ، وهو الاختصاص الوارد في المادة العاشرة من القانون المشار اليه بند ثاسما (الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية) وبند ثالث عشر (الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة. قانونا) على الطعون في القرارات التي تصدر بمقتوبات تأديبية مقرر في القوانين واللوائح صراحة كجزاء على مخالفات واجبات العاملين والاموال المحظورة عليهم والخروج على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة ، فالعيار هنا شكلي يعتمد فيه بالجزاء الموقع على العامل ، فإذا كان من بين الجزاءات التأديبية المقررة صراحة في القوانين واللوائح كان الطعن فيه أمام المحاكم التأديبية ، وإذا لم يكن من بين الجزاءات التأديبية المذكورة كان الطعن فيه أمام القضاء الإداري أو القضاء العادي بحسب ما اذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع لاحكام القانون العام أو لاحكام القانون الخاص ، ويتطبق المعيار المتقدم في الطعن المائل ، فان القرارين المطعون فيهما صادران بنحسب الطامان خارج جهة عملة ، وهو أمر كان جائزا في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، وأصبح غير جائز في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي حل محله ، ولكنه بالقطع ليس احدى العقوبات التأديبية المقررة في هذين القانونين ، ومن ثم تخرج المنازعة فيه من اختصاص القضاء التأديبي .

وقد يقال ان قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون في الجزاءات المقررة صراحة في القوانين واللوائح يخرج عن رقابة القضاء التأديبي ما يعرف بالجزاءات المتبعة وهي إجراءات أو قرارات تستهدف بها جهة العمل معاقبة العامل بغير الإجراءات المقررة للتأديب تحت ستار الغرض

الاصلى المخصصة له تلك الاجراءات او القرارات ، اما لان التأديب لا يدخل في اختصاصها او لطول اجراءاته او للتخلص من القيود التى تحيط بهذه الاجراءات او لعدم ضمان نتيجة السير في اجراءات التأديب، وقد ورد النص باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية مطلقا ولذا فهو يسرى على اطلاقه ليشمل الجزاءات الصريحة والمقنعة على السواء ولا يجوز قصر اختصاص هذه المحاكم على الجزاءات الصريحة وحدها لان في ذلك تخصيصا للنص بغير مخصص ، وتقييد لاطلاقه بغير مقتضى ، ولكن هذا القول مردود بان اختصاص القضاء التأديبى كما سلف البيان ورد محدودا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الادارى في المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العادى في المنازعات العمالية، والاستثناء يفسر في اضيق الحدود فيجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع وهو الجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية ، وهو مردود كذلك بما يلى :

اولا : انه بخالف منطلق الاحكام فعلى المحكمة التأديبية لكى تقضى باختصاصها بنظر الطعن في الجزاء المقنن ان تقضى اولا بان القرار المطعون فيه غير مشروع مع ان المفروض ان تقضى باختصاصها اولا ثم تتصل في مدى مشروعية الجزاء .

ثانيا : ان القرارات الساترة لجزاءات مقننة تشمل جميع القرارات الصادرة بشأن الخدمة المدنية مدا ما تعلق منها بالتأديب ، وهى كثيرة وتغطى مجالات واسعة مثل النقل والندب والاجازات بانواعها والامارات والترقيات والبعثات والعلاوات والمكافآت التشجيعية والحوافز وغير ذلك ما يتناولها نظام شئون العاملين ، والمنازعة في شاتها تدخل في اختصاص لقضاء الادارى او القضاء العادى بحسب الاحوال ، واذا كان من الفوائد لى يتحدد بها الاختصاص بين المحاكم ان الفرع يتبع الاصل ما لم يوجد نص لى خلاف ذلك ، فان العكس غير صحيح ، بمعنى ان شئون الخدمة المدنية هى الاصل لا تتبع احد فروعها وهو التأديب .

ثالثا : ان عبارة الجزاء المقنن تعتبر غير دقيقة لمعب الانحراف

بالسلطة أو عيب أساء استعمال السلطة الذى هو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، والتى نصت على أنه (يشترط فى طلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو أساء استعمال السلطة) فمن المسلمات أن عيب الانحراف بالسلطة يقوم إذا تنكبت الجهة الإدارية وجه المصلحة العامة أو خرجت على قاعدة تخصيص الأهداف ومن صوره أن تقصد بقرارها الأضرار بالعامل أو الانتقام منه أى معاقبته بغير الطريق الذى حدده المشرع لهذا الغرض أو أن تقصد بقرارها تحقيق مصلحة عامة عن غير الطريق الذى حدده المشرع لتحقيقها ، والقول باختصاص القضاء بالطعن فى الجراء المتع والقرارات الساترة له تطفى مجالات واسعة من شئون الخدمة المدنية ، يترتب عليه تعطيل اختصاص القضاء الإدارى والقضاء العادى فى بحث عيب الانحراف بالسلطة فى القرارات التى يفتض بها بدون نص صريح بذلك .

(طعن ٣٣٥٩ لسنة ٢٧ فى - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

لا يلزم لاعتبار القرار الإدارى بمثابة الجزاء التأديبى المنع أن يكون متضمناً عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة فى القانون - النقل الكئنى - حق الإدارة فى أجرائه - حدوده - القرار يستر جزاء تأديبياً .

ملخص الحكم :

لا يلزم لكى يعتبر القرار الإدارى بمثابة الجزاء التأديبى المنع أن يكون متضمناً عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة ، والا لكان جزاء تأديبياً

صريحاً ، وإنما يكفى أن تبين المحكة من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية الادارة اتجهت الى عقاب الموظف ، ولكن بغير اتباع الاجراءات والاضاع المقررة لذلك فاتحرفت بسلطتها في القرار لتحقيق هذا الغرض المستتر ، فيكون القرار بمثابة الجزاء التأديبي المقتنع ، ويكون مبدئاً مشوباً بمعيب اساءة استعمال السلطة ، ومخالفاً للقانون . أما اذا تبين أنها لم تنحرف بسلطتها لتحقيق مثل هذا الغرض الخفى ، وإنما استعملتها في تحقيق المصلحة العامة التى أعد لها القرار . كان سليماً ومطابقاً للقانون . فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن نقل المدعى من محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمة المنيا الابتدائية بمثابة العقوبة التأديبية بغير سلوك طريق التأديب ، فإنه يكون غير مستند الى أساس سليم من القانون ، ذلك أنه منبياً يختص بالجانب النوى من النقل ، فإن المدعى قد نقل الى وظيفة لا تقل درجتها من درجة وظيفته الاولى . فلم يتضمن نقله أى تنزيل له أما بالنسبة الى الجانب المكاتبى منه ، فإن الموظف بحكم الوظيفة من عمال المرافق العامة التى يجب أن تسير في جميع البلاد على حد سواء ، فإذا اقتضت المصلحة العامة نقله من بلد الى آخر وجب أن يوطن نفسه على تحمل ذلك في سبيل أداء واجبه ، والا اختل سير المرفق . حقيقة أن البلاد تخطف في مراتب العمران وفي توفير أسباب الرفاهية في المعيشة ، وأن العدالة المطلقة تقتضى تكافؤ الفرص بينهم في هذا الشأن ، الا أنه ما لم ينظم ذلك بقواعد تنظيمية عامة — كما تم بالنسبة لرجال القضاء والرى — فإن النقل يكون من الملامات المتروكة لتقدير الادارة ، حسبما يكون متلقاً مع الصالح العام .

(طعن ١٤١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

صدور قرار النقل المكاتبى من رئيس ادارى مختص بالتأديب دون النقل استناداً الى ذات أسباب «جائزة الموظف بالخصم من راتبه — يؤكد أن القرار يستر جزاء تأديبياً .

ملخص الحكم :

ان صدور القرار المتضمن نقل المدمى الى ساحل المحمودية من رئيس ادارى مختص بالتدابير دون النقل ومستندا الى ذات الاسباب التى جوزى المدمى من اجلها بخضم اسبوع من مرتبه - لا يدع مجالا للشك فى ان مصدر القرار ما قصد بهذا النقل الا توقيع جزاء على المدمى مكمل للجزاء الاخر وهو الخضم من مرتبه ليكون القرار فى هذا الشق منه وان كان فى ظاهره نقلا مكانيا الا انه يستتر فى الواقع جزاء تاديبيا يميحه انه ليس من الجزاءات المنصوص عليها فى القانون على سبيل الحصر .

(طعن ٣٦١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٨)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

قرار نقل أحد المأملين احتواء قرار توقيع الجزاء عليه - التمس على هذا القرار من انه جزاء مقنع وليس مجرد نقلا مكانيا - اقتران النقل بالجزاء الموقع على المأمل ليس فى ذاته نقلا على ان النقل ينطوى على جزاء مقنع تعتمد به العقوبة عن فعل واحد طالما ان النقل قصد به مصلحة العمل - يتعين على المحكمة التى نظرت الطعن فى الجزاء التاديبى ان تقضى برفض الطلب فى هذا الشق لا ان تحكم بعدم اختصاصها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيما يتعلق بقرار نقل المدمى خارج محافظة الغربية وما ينهه الطاعن على هذا القرار من انه جزاء مقنع وليس مجرد نقل مكانى اذ احتواء قرار توقيع الجزاء الذى اشتمل على ثلاثة اجزاء الاول نقل الطاعن والثانى الخضم من المرتب والثالث رد بدل طبيعة العمل ، فانه يتعين بداءة تقرير ان اختصاص القضاء التاديبى بنظر المنازعات المتعلقة بتوقيع الجزاء ينبسط على كل ما يربط بقرار توقيع الجزاء او يكون مبنيا عليه ، واذا كان الواضح من الاوراق ان قرار نقل الطاعن خارج محافظة

الغربية تم بعد تحقيق ادارى اجرى معه ووقع عليه بمقتضاه جزاء تأديبى — صاحب هذا النقل خصم خمسة عشر يوما من راتبه ، فان الطعن فى قرار النقل هذا يكون والحال كذلك من اختصاص محكمة القضاء الادارى التى نظرت الطعن فى الجزاء التأديبى وذلك وفقا للنظام القانونى الذى كان سائدا عند صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان من المسلم به ان لجهة الادارة رعاية المصالح العامة ووفقا لمتطلبات سير المرفق العام أن تنقل العاملين بها من مكان الى آخر ومن وظيفة الى اخرى قد ترى انهم أقدر على ممارسة مسئولياتها ، واذ خلت الاوراق مما يثبت أن نقل المدعى خارج محافظة الغربية يشوبه تنزيل لوظيفة المدعى أو اسداء الى سمعته ، ولكنه كما تنبئ الاوراق أنه قصد به تهديد خواطر مواطنى مدينة قطور على اثر ما نشأ بينهم وبين الطاعن من خلاف ، فان النقل والحال كذلك لا يعتبر جزاء ، كما ان اقتران هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس فى ذاته دليلا على ان النقل ينطوى على جزاء مقنع تتعدد به العقوبة عن فعل واحد وذلك طالما أن النقل قصد به مصلحة العمل ، وانه ولئن كانت محكمة القضاء الادارى قد انتهت فى حكمها المطعون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن امامها الا انها وقد اشارت فى اسباب حكمها الى أن قرار نقل المدعى خارج المحافظة لم يترتب عليه انقاص فى المرتب أو الدرجة وقد اقتضته ظروف الحال المصاحبة لارتكابه للبخالة التأديبية التى وقع عليه الجزاء بشأتها ، فانه كان يتمين على المحكمة تمشيا مع ما رددته فى اسباب حكمها أن تقضى برفض طلب المدعى فى هذا الشق لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٨١/١/٣١)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

نقل أحد العاملين بأحدى المؤسسات العامة الملفاة طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام والحاقه بوزارة الزراعة وشغله منصب وكيل الوزارة بها — صدور

قرار لاحق من وزير الزراعة بعد يومين من تعيينه وزيراً للزراعة وتعديل قرار سلفه بجعل نقل المدعى الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بدلا من وزارة الزراعة - اعتباره خروجاً على احكام القانون وتجاوزاً لحدوده واختصاصاته اذا ما كان يجوز له قانوناً أن يسحب قراراً صحيحاً بنقل المدعى الى وزارة الزراعة وأن يعد له بعد انقضاء المهلة المنصوص عليها في القانون المذكور وبعد أن أصبح من عداد العاملين الشاغلين لاحدى وظائف الادارة العليا بها مما كان يتطلب وفقاً لحكم المادتين ١٢ ، ١٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صدور قرار من رئيس الجمهورية وليس قرار من الوزير المختص - القرار لم يستهدف الا ايداع المدعى والتكليف به ويضحى بهذه المثابة جزاءً مقماً - إلغاء القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وأن كان قد انتهى الى القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا أن الثابت من حقيقاته أنه استند في ذلك الى أنه لا يبين من ظروف الدعوى وملاساتها أن القرار المطعون فيه قد حلل بين طياته جزء من الجزاءات التأديبية التي أوردتها القانون على سبيل الحصر أو أنه قد قصد منه الاضرار بالمدعى خروجاً على المصلحة العامة وأن القرار المذكور لا يعمدو أن يكون نقلاً مكانياً . ومفاد ذلك أن المحكمة فصلت في موضوع الدعوى بقضاء كان يقضى الى رفضها وليس الى الحكم بعدم الاختصاص ويتعين بهذه المثابة حل الحكم على هذا المعنى وتناول هذا القضاء الموضوعي بالبحث والفصل في مدى سلامته في الواقع والقانون .

ومن حيث أن الثابت في الاوراق أن السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الاراضي أصدر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ القرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٤ بتعيين السيد المهندس الزراعى في الوظيفة ذات المربوط من ١٤٠٠ الى ١٨٠٠ جنيه سنوياً بمستوى الادارة العليا بالفئة العالية مديراً لشئون الانتاج والقطاعات بالمؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى ثم أصدر القرار رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٥ في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بنقل المذكور بفئته المالية الى وزارة الزراعة والحق

ذلك بالقرار رقم ١٢١ م لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٦ بأن يتولى السيد المهندس الزراعى وكيل الوزارة لشئون المتابعة وتبعه الأجهزة التالية ١ — الادارة العامة للمتابعة بقطاع استصلاح الاراضى ٢ . — جهاز المتابعة بالادارة العامة للتخطيط والمتابعة والتقييم بوزارة الزراعة وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٧٦ أصدر السيد المهندس وزير الزراعة والرى القرار رقم ٢٣٦ م لسنة ١٩٧٦ قاضيا بأن يعزل القرار الوزارى رقم ٧٦٤ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من نقل السيد المهندس الزراعى من الفئة العالية من المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى الملغاه بفئته المالية الى موازنة وزارة الزراعة يجعل نقله بفئته المالية ومميزاته الحالية الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك اعتبارا من الاول من يناير سنة ١٩٧٦ وبالفاء القرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٦ بتولى السيد المهندس شئون المتابعة بوزارة الزراعة وأن يتولى المذكور أعمال مدير الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للشئون الزراعية .

ومن حيث أنه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام أنه قضى بأن تلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ونص فى المادة الثامنة منه على أن يستمر العاملون بهذه المؤسسات فى تقاضى مرتباتهم واجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بفئاتهم الى الشركات العامة او جهات الحكومة او الادارة المحلية خلال مدة لا تجاوز ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وتنفيذا لاحكام هذا القانون والتزاما بالقواعد التى اقرها مجلس الوزراء بجلسته يوم ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ بشأن معاملة العاملين بالمؤسسات الملغاة والتصرف فى موجوداتها ومقارها ، قام السيد وزير الزراعة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ باصدار قراره رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٥ بنقل المدعى من المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى بفئته المالية الى وزارة الزراعة والحقه بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٦ بتعيين الادارات التى تتبع المدعى بوصفه وكيل للوزارة لشئون

المتابعة وبذلك يكون مركز المدعى الوظیفی قد تحدد بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ سلف الذكر بنقله خلال المهلة المبينة بهذا القانون الى وزارة الزراعة وشغل منصب وكيل الوزارة بها ولما كان ذلك وكان السيد وزير الزراعة اللاحق قد قام بعد يومين اثنين من تعيينه وزيرا للزراعة والرى بالقرار الجمهورى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦ باصدار قراره رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٧٦ فى ٢١ من مارس سنة ١٩٧٦ بتعديل قرار سلفه رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٥ آلف الذكر: يجعل نقل المدعى الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بدلا من وزارة الزراعة وأن يتولى اعمال مدير الهيئة المذكورة للشئون الزراعية لمائة يكون بذلك قد خرج على احكام القانون وتجاوز حدود اختصاصاته اذ ما كان يجوز له قانونا ان يسحب قرارا صحيحا صدر بنقل المدعى الى وزارة الزراعة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — وأن يعمله من تاريخ العمل به فى ٣١ من يناير سنة ١٩٧٦ وذلك بعد انتقاص المهلة المنصوص عليها فى القانون المذكور هذا كما أن نقل المدعى من وزارة الزراعة ، أن كان له ما يبرره بعد أن استقر بها وأصبح من عداد العاملين الشاغلين لاحدى وظائف الإدارة العليا بها كان يتطلب وفقا لحكم المادتين ١٢ ، ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صدور قرار من رئيس الجمهورية وليس مجرد قرار من الوزير المختص .

ومن حيث أن لهفة مصدر القرار المطعون فيه على اصدار قراره بعد يومين اثنين من توليه الوزارة متجاوزا بذلك حدود الشرعية التى تبلغ درجة الاعتماد على النحو سلف البيان تنبئ بأن هذا القرار لم يستهدف الا اىذاء المدعى والتكيل به وتفنيل مركزه الوظیفى ويضحق بهذه المثابة جزاء مقننا متمين الالغاء ويؤكد هذا الفهم ويسانده ما قال به المدعى دون أن تتقدم الحكومة بما يدحضه — من أن مصدر القرار بادر باصدار قراره هذا عقب توليه الوزارة مباشرة مفتتحا به أعماله قبل حلف اليمين مدفوعا بالرغبة فى الانتقام منه بسبب خلافات العمل الكثيرة ، التى كانت تقع بين مؤسسة الاستزراع التى كان المدعى مديرا لها ، ونقله الى وظيفة مشغولة فعلا وأصبح معها مسلوب الاختصاص .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك فانه يكون قد جاتب الصواب ومن ثم يعمى الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه .

(طعن ٤٥٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية دون سواها يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرغ منه ومنه النعى بأن القرار سائر لمقوبة .

نقل العامل من مكان الى آخر مناطه تحقيق المصلحة العامة وضمان حسن سير العمل وانتظامه — يستوى فى ذلك أن يتم النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته فى الجهة التى يعمل بها أو فى غير هذه الحالات — لا يسوغ القول بأن مجرد إجراء النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل ينطوى بحكم اللزوم على تأديب مقنع — النقل فى هذه الحالة لا يدل بذاته على أنه يستهدف التأديب ما لم يثبت الموظف الدليل على ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث أن اختصاص المحكمة التأديبية على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرغ منه وبهذه المثابة يتدرج فى اختصاصها الفصل فى قرارات النقل إذا كان جوهر النعى عليها أنها تنطوى على جزاء تأديبى مقنع وإذا كان الامر كذلك وكان المدعون يتعون على قرار الشركة المدعى عليها رقم ٨٦ الصادر فى ١٨ من يناير سنة ١٩٧٣ ينتقلهم الى جهات أخرى خارج الشركة أنه قرار سائر لمقوبة ويتضمن جزاء تأديبى مان المحكمة التأديبية بنعقد لها الاختصاص بالفصل فى هذه المنازعة دون سواها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وأن كان قد انتهى في منظومة الى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب الغاء أوامر نقل المدعين الا انه تطرق في أسبابه الى موضوع الدعوى في هذا الشق وأوغل فيها كقضاء مختص على نحو يفضى الى القضاء برفض الدعوى موضوعا وهو بهذه المثابة يكون قد قضى في حقيقة الامر في موضوع الدعوى وليس في أمر يتعلق بالاختصاص بها يتمين معه الغاء قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق والتصدى لموضوع الدعوى فيه وخسبه دون ثمة لاعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بعد أن قالت كلمتها في موضوعها .

ومن حيث أنه لما كان المستفاد من أوراق الطعن ان الشركة المدمى عليها أجرت تحقيقا مع المدعين لما نسب اليهم من التحريض على الاضراب والاعتصام بمكان العمل وقد انتهى التحقيق الى مجازاتهم بخمسة عشرة ايام من مرتب كل منهم ثم أصدرت الشركة قرارها رقم ٨٦ في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٣ بنقل كل منهم الى وحدات أخرى خارج الشركة غير أن الشركة قامت بالغاء قرار الجزاء بالخصم من المرتب وأبقت على قرار النقل المشار اليه غير أن المدعين طلبوا الحكم بالغاء هذا القرار بقوله أن نظمهم يتضمن جزاء مقنعا .

ومن حيث أن الاختصاص بنقل العامل من مكان الى آخر مناطه كاصل عام تحقيق المصلحة العامة وما تتطلبه من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون ثمة معوقات وبهذه المثابة فان مبررات ممارسة هذا الاختصاص تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه يستوى في ذلك أن يتم النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها أم في غير هذه الحالة ولا يسوغ والأمر كذلك التحدى بأن أجراء النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل ينطوى بحكم اللزوم على تلقيب مقنع ذلك أن النقل في هذه الحالة فضلا من أنه قد تحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل البريء الذي لم تلاحقه الاتهامات والجزاءات سواء بسواء فبان هذا النقل قد يكون اجدى في تحقيق المصلحة العامة ودواعيها من أى اجراء آخر قد يتخذ حيال العامل المسمى ومؤدى ذلك أن النقل بسبب الاتهام أو بمناسبته لا يخل بذاته على أن مصدر القرار يستهدف به التأديب

المقتنع ما لم يقيم الخطيل على ذلك من الاوراق صدقا وعدلا والقول بغير ذلك شأنه ان يصبح العامل المسوء في وضع اكثر تميزا من العامل البريء الذى يجوز نقله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بينما يمتنع ذلك بالنسبة للعامل المسوء وهو ما يتلى مع كل منطق سليم .

ومن حيث انه لما كان النقل المطمون فيه لم يتضمن تنزيلا في وظيفة المدعين او اعتداء على حقوقهم القانونية وهو ما لم يذهب اليه المدعون كما خلت الاوراق مما يدل عليه وكان هذا النقل قد استهدف على ما يبين من الاوراق مصلحة العمل فانه لا يحدو ان يكون نقلا مكانيا لا شبيهة للتأنيب فيه ولا ينال من ذلك ان النقل تم بمناسبة ما نسب الى المدعين طالما ان الجهة الادارية قد راعت في اجرائه وجه المصلحة العامة ابتغاء البعد عن كل ما يمس حسن سير العمل وانتظامه . واذا كان الامر كذلك فان الجهة الادارية تكون قد مارست سلطتها التقديرية في نقل العاملين دون ثمة انحراف ولا يبطوي الامر على ثمة جزاء ومن ثم يكون النعمر على قرار النقل المطمون فيه فكتنا على غير اساس سليم من الواقع او القائه ، واجب الرغض .

(طعن ٩٦٥ لسنة ١٩ قى — جلسة ١٩/٢/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

قرارات النقل والتعيين ليسا من الجزاءات التأديبية المقررة صراحة بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام — طلب التعويض عن هذه القرارات يخرج عن اختصاص المحكم التأديبية — اختصاص القضاء العادى — الحكم بعدم الاختصاص والاحالة للمحكمة الابتدائية العمالية .

ملخص الحكم :

ان قرار نقل الطامن من شركة بواخر البوستة الخديوية الى الشركة العربية للهلاحة البحرية اتخذ شكل قرار بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة الشركة الاخيرة ، ولما كان النقل او التعيين ليسا من الجزاءات التأديبية

المقرره ضراحة في المادة ٥٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بشركات القطاع العام ، وكان اختصاص المحاكم التأديبية مقصورا على نظر الدعاوى التأديبية التي تحال اليها من النيابة الادارية ونظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في القطاع العام وما يترفع عنها من طلبات مثل طلب التعويض ، وفقا للمادة ١٥ والمادة ١٠ البندين تاسعا وثالث عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وقضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن ، فان طلب التعويض عن القرار المشار اليه يخرج عن اختصاص القضاء التأديبي .

ومن حيث انه وقد انتهت المحكمة الى عدم اختصاص كل من القضاء الاداري والقضاء التأديبي بالفصل في طلب التعويض عن قرارى نقل الطاعن وانهاء خدمته ، وكان هذا الطلب بما يدخل في اختصاص القضاء العادي ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد قضى صراحة برفض الدعوى وقضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، يكون قد خالف القانون . ويتمين لذلك الحكم بالغائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة المختصة وهي محكمة جنوب القاهرة الابتدائية العمالية طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

قرار نوب احد العاملين - النمي عليه لانتطاوله على تاديب مقنع على خلاف القانون - قضاء المحكمة التأديبية بالفاء هذا القرار لما انطوى عليه من تاديب مقنع - اعتبار القرار في حكم القرارات النهائية للسلطات التأديبية المنصوص عليها في المادة الاولى « تاسعا » من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تختص المحاكم التأديبية بالفصل في طلب الفاء طبقا لاحكام المادة ١٥ من القانون المذكور - اختصاص المحكمة التأديبية بالنصل في طلب التعويض الذي يقدم عنه سواد قدم

طلب التعويض عنه بصفة أصلية أو قدم بصفة تبعية وفقاً لأحكام المادة ١٥
سאלفة الذكر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه للدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر
دعوى التعويض الثالثة ، قولاً بأن قرار النذب المطعون فيه لا يعتبر قراراً
تأديبياً مما يتمدد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في طلب الغائه .
ذلك أن هذه المحكمة الإدارية العليا قضت بجلسة اليوم برفض الطعن
رقم ٦٤١ لسنة ٢٢ القضائية المقدم من الحكومة عن الحكم الصادر من
المحكمة التأديبية بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ في الدعوى رقم ٦١ لسنة
٨ القضائية العامة من المدعى بطلب إلغاء القرار بتلييد حكم المحكمة
التأديبية المشار إليه فيما قضى به من اختصاصها بنظر تلك الدعوى ومن
إلغاء القرار المذكور لما أنطوى عليه القرار المذكور من تأديب مقنع
للمدعى على خلاف القانون ، اعتباراً بأن هذا القرار والحال كذلك يأخذ
حكم القرارات النهائية للسلطات التأديبية المنصوص عليها في المادة الأولى
« تاسعاً » من قانون مجلس الدولة التي تخضع المحاكم التأديبية بالفصل
في طلب الغائه طبقاً لأحكام المادة (١٥) من القانون المذكور . ومتى كان
اختصاص المحكمة التأديبية بإلغاء ذلك القرار ثابتاً على هذا النحو فإنها
تكون مختصة أيضاً بالفصل في طلب التعويض الذي يقدم منه ، أو عن
غيره من القرارات التي تأخذ حكم القرارات النهائية للسلطات التأديبية ،
سواء قدم طلب التعويض عنها بصفة أصلية أو قدم بصفة تبعية وفقاً
لأحكام المادة ١٥ سאלفة الذكر .

(طعن ٥٨٢ ، ٦٤٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١/٣١ / ١٩٨١)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

قرار نذب أحد العاملين — التعمى عليه لانتوائه على عقوبة تأديبية
مقنعة — الفصل فيها إذا كان قرار النذب المطعون فيه قد أنطوى على
عقوبة تأديبية مقنعة من عدمه وإن كان يمكن أن يكون سبباً إلى تحديد

مدى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا انه في حقيقة الامر فصل في موضوع الدعوى ذاته يقتضى الأخذ في تحديد هذا الاختصاص بتكييف المدعى للقرار بحيث اذا تحققت المحكمة من صحة هذا التكييف قضت في موضوع الدعوى على مقتضاه دون ان ينطوى ذلك على معنى ترك الامر في شأن تحديد الاختصاص القضائي للمحاكم التأديبية لمحض اختيار ذوى الشأن تبعا للتكييف الذى يسبقونه على القرار طالما ان الفصل في مدى صحة هذا التكييف يخلط بموضوع الدعوى ذاته ويرده في النهاية الى التكييف الذى تأخذ به المحكمة في هذا الصدد - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اصاب الحق فيما قضى به من رفض الدعوى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى للأسباب التى اقام عليها قضاؤه والتى تقرها هذه المحكمة ذلك لان الفصل فيها اذا كان قرار الذنب المطعون فيه قد انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة من عدمه وان كان يمكن ان يكون سبيلا الى تحديد مدى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، الا انه في حقيقة الامر فصل في موضوع الدعوى ذاته ، الامر الذى يقتضى الأخذ في تحديد هذا الاختصاص بتكييف المدعى للقرار بحيث اذا تحققت المحكمة من صحة هذا التكييف قضت في موضوع الدعوى على مقتضاه ، دون ان ينطوى ذلك على معنى ترك الامر في شأنه تحديد الاختصاص القضائي للمحاكم التأديبية لمحض اختيار ذوى الشأن تبعا للتكييف الذى يسبقونه على القرار ، طالما ان الفصل في مدى صحة هذا التكييف يخلط بموضوع الدعوى ذاته ويرده في النهاية الى التكييف الذى تأخذ به المحكمة في هذا الصدد .

(طعن ٦٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

حرمان العامل من الذنب لآعمال الامتحانات بعد وقوع افعال منه في احد الامتحانات وتوقع جزاء عليه لا يعد جزاء مقنعا .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاوراق ان مخيرية التربية والتعليم بطنطا اجرت تحقيقا في واقعة ارتكاب بعض الطلبة الفش يوم ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ بلجنة امتحان النقل بالصف الثانى في مادة الميكانيكا وقد ثبت من التحقيق ان المدعى وزميلة له كانا يقومان بالمراقبة باللجنة رقم ٢٢ وان احد العمال ادخل اليها ورقة مخون عليها اجابات الاسئلة فتداولها بعض الطلبة وتمكنوا من النقل منها بطريق الفش ، وقد اقر المدعى في التحقيق انه لم ينتبه الى دخول العامل المذكور ولا الى ارتكاب الطلبة الفش من الورقة التى ادخلها الى مقر اللجنة ، ومن ثم صدر القرار المطعون فيه بمجازاة المدعى وزميلة بخمسة ثلاثة ايام من مرتب كل منهما ومجازاة العامل بخمسة ايام من مرتبه . وتضمن هذا القرار اخطار الادارة العامة للامتحانات بالوزارة بحريتهم من الانتداب لاهمال الامتحانات مستقبلا . وقد اخذت الوزارة بهذه التوصية وضمتها للنشرة رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المدعى لم يطعن في الحكم فيما قضى به من رفض طلب الغاء قرار الجزاء بالخصم من مرتبه ، بذلك فقد اصبح الحكم نهائيا في هذا الشق منه ، ولما كان القرار المطعون فيه قد تضمن توصيته بعدم انتداب المدعى وزميليته المذكورين لاهمال الامتحانات لما ثبت في حقهم من اهمال في اعمال مراقبة الامتحان ، وقد استجابت الوزارة لهذه التوصية بقيامها على ما يبررها فان هذا الاجراء وان كان قد اقترن بتوقيع الجزاء عن المخالفة المذكورة الا انه لا يعد استطرادا او استكمال لقرار الجزاء ، وانما هو محض قرار تنظيمى مارسه الجهة الادارية بما لها من سلطة تقديرية في تنظيم اعمال مراقبة الامتحانات واختيار من يصلحون لها من العاملين بها واستبعاد من قام في حقهم سبب يجعلهم غير اهل لها ، ومن ثم فقد جانب الحكم المطعون فيه الصواب اذ قضى باعتبار الاجراء المذكور بمثابة جزاء متع اضافته الادارة الى جزاء الخصم من مرتب المدعى . ولذلك يتعين الغاء الحكم فيما قضى من الغاء القرار الصادر بعدم انتداب المدعى لاهمال الامتحانات .

قائمة رقم (٢٨١)

المبدأ :

إذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على المعامل ارتكابه مخالفات محددة ودمج سلوكه بأنه معيب يناقش القيم الأخلاقية ، وأكد ما وصمه به بإيداع القرار والأوراق المتعلقة به ملف خدمته ومن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانوني في مجال الوظيفة العامة فإن القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقي لآليات النظر باعتباره مجرد إجراء مصطنع لتذكير المعامل بواجبات وظيفته — القرار على هذا النحو ينطوي على جزاء تأديبي ممتنع .

ملخص الحكم :

إذا كان الأمر كذلك وكانت الأسباب التي استند إليها القرار المذكور قد استغلست استغلالاً غير سائغ من الأوراق ولا تصليح مسوغاً للمسائلة التأديبية فإنه يتعين إلغاؤه. وزعم أوراق العقوبة وكل إشارة إليها وما يتعلق بها من ملف خدمة المعامل — أساس ذلك أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يقضي في المادة ٧٦ منه بأنه يقترب على نحو الجزاء التأديبي رفع أوراق العقوبة وكل إشارة إليها وما يتعلق بها من ملف خدمة المعامل وهذا الإثر واجب التطبيق من باب أولى في حالة الحكم بإلغاء القرار التأديبي المطعون فيه .

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص في المادة العاشرة منه على بيان الدعاوى والطلبات والانتزاعات التي تختص بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها ، ثم يحدد في المواد ١٣ وما بعدها قواعد ترتيب الاختصاص بين هذه المحاكم على أساس من نوع المنازعة والمستوى الوظيفي للمعامل ، وفي هذا المقام يقضي بأن تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الطلبات التي يقدمها الموظفون المسمونون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون في الجزاءات المؤقتة

على العاملين بالقطاع العام لذلك يتعين على المحكمة التي ترفع اياها الدعوى أن تبين بادية الامر ما اذا كانت المنازعة المطروحة تدخل في اختصاصها الذي حدده القانون فتتصل في موضوعها ، أم أنها من اختصاص محكمة أخرى فتتقضى بعدم الاختصاص واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه من المسلمات أن تكليف الدعوى وتبين حقيقة وضعها إنما يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيرا لما يقصده المدمى ، ولما كان قضاء مجلس الدولة قد جرى على تكليف القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين العموميين على أساس من حقيقة القرار وما اتجهت ارادة جهة العمل الادارية الى احداثه من آثار قانونية ، بصرف النظر عن العبارات المستعملة في صياغته ومن ثم فقد اطرده قضاؤه على الاختصاص بالطعون في بعض القرارات التي كانت خارجة عن اختصاصه في القوانين السابقة مثل قرارات نقل أو نذب الموظف العام اذا تبينت المحكمة أن القرار ينطوي في حقيقته على قرار آخر من القرارات الداخلة في الاختصاص مثل التأييب أو التعمين ولما كان ذلك وكان المدمى ينعى على القرار الطعون فيه أنه قرار ينطوي على جزاء تأديبي ممتنع وأن اثره جهة الإدارة في عبارات الفات النظر ، فإنه يكون متعيينا على المحكمة التأديبية أن تتحقق عما اذا كان القرار في حقيقته قرارا تأديبيا فتختص بالفصل في المنازعة ، أم أنه ليس كذلك فتتقضى بعدم اختصاصها وباحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن رئيس مكتب الامن بالمؤسسة العامة للهندسة الاذاعية قدم تقريرا الى رئيس مجلس الإدارة في ٦ من يولية سنة ١٩٧٠ نسب فيه الى المدمى ارتكاب مخالفات حصلها أنه وزع على بعض العاملين بالمؤسسة نسخة من شكوى مقدمة منه الى هيئة مفوضي الدولة بمجلس الدولة ضد المؤسسة بما يؤدي الى الدعوى للخروج على النظام والتشهير بقرارات المؤسسة ، وأنه اقسم بشرعه كذبا على عدم قيامه بذلك العمل . وقد اجرت الإدارة القانونية بالمؤسسة تحقيقا فيها ورد بهذا التقرير بناء على تكليف من رئيس مجلس الإدارة ، خلصت منه الى مساطة المدمى عما ورد بتقرير مكتب الامن ووصفته في مذكرتها بنتيجة التحقيق بأنه سلك مسلكا لا يتفق وكرامة الوظيفة مما يفقده شرطا جوهريا

من شروط التأهيل الوظيفي ، واقترحت مجازاته من تلك المخالفات بخصم خمسة ايام من مرتبه ، وقد ايد السيد المستشار القانوني للمؤسسة في مذكرته المؤرخة ١٧ من يناير سنة ١٩٧١ ثبوت المخالفات التي اسفر عنها التحقيق واقترح خفض الجزاء الى الانذار الا ان رئيس مجلس الادارة رأى ان يكتفى بالفات نظر المدعى ومن ثم وجه اليه الفات النظر مسببا ومؤسسا على ثبوت ارتكابه المخالفتين سالفتي الفكر اللتين اسفر عنهما التحقيق ووصفه بأنه كان يستهدف التشهير بالمؤسسة واثارة العاطلين بها للضروج على النظام وبأنه سلك مسلكا معيبا يتنافى مع القيم الاخلاقية المفروض توفرها لمين يشغل مستوى مثله الوظيفية .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الامن والتحقيق الاداري ومذكرة استخلاص نتيجته ان المدعى تقدم الى هيئة مفوضي الدولة بطلب اعفاء من رسوم دعوى يزعم رفعها ضد المؤسسة للطعن في تقدير كفايته من سنة ١٩٦٩ بدرجة متوسط وما ترتب على ذلك من حرمانه من نصف العلاوة الدورية المستحقة في سنة ١٩٧٠ ، وقد تضمن هذا الطلب بياناً لمطامع المدعى على التقدير المذكور والبواصث التي يرى انها دفعت الادارة الى خفض تقدير كفايته في السنة المذكورة بعد ان حصل في السنوات السابقة على تقدير بدرجة ممتاز ، ولم تتبين المحكمة ان المدعى قد خرج من العبارات المألوفة في مثل هذه الطلبات او انه جاوز حدود الدفاع المشروعة الى القتاوول او التشهير . وقد أقر المدعى في صحيفة دعواه بآثار الطعن المائل وفي مذكرات دفاعه فيها بأنه سلم بعض نسخ من طلب الاعفاء المشار اليه الى بعض رؤساء الاقسام بإدارة شئون العاملين باعتبار انها الادارة التي ستتولى الرد على الطلب عند اعلانه الى المؤسسة وقد شهد هؤلاء في التحقيق الاداري بهذه الواقعة وبيانهم لم يلقوا بالا الى ما ورد بالطلب المذكور كما قرر المدعى في التحقيق ان ما تضمنه طلب الاعفاء لا يعتبر سرا ، وأنه رده من قبل في صفح دعاوى سابقة رفعها ضد المؤسسة وان المنازعات القضائية اساسها العلانية ومن ثم فليس في الامر ما يوصف بالترويج . كما تبينت المحكمة ان التحقيق لم يتناول واقعة القسم الكاذب المنسوبة الى المدعى ، والتي وردت في معرض سرد الوثائق التي تضمنها تقرير رئيس مكتب الامن ضمن غيرها من الاقوال المرسلة التي

حواها هذا التقرير والتي لم يتم عليها أى دليل من الأوراق ، الا ان مذكورة الادارة القانونية جعلت من واقعة القسم المذكورة ومن غيرها من تلك الاقوال المرسله أساسا لاتهام المدعى وادانته واقتراح مجازاته ، ثم أطردت الاوراق على أسناد هذه الاتهامات اليه حتى انتهت بتسجيلها عليه في ورقة القات النظر .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان القرار المطعون فيه وقد سجل على المدعى ارتكابه مخالفات محددة ، ووصفه بالتشهير برئاسته وبإثارة العاملين للخروج على النظام ، كما دمج سلوكه بأنه معيب ينال القيم الاخلاقية ، والتكذبا وصفه به بايداع القرار والاوراق المتعلقة به بلف خدمته ، ومن شأن ذلك ان يؤثر على مركزه القانونى في مجال الوظيفة العامة ، فان القرار المذكور يكون وال حال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقى لالغيات النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحى لتذكير العامل بواجبات وظيفته العامة ، وأنطوى على جزاء تاديبى مقنع واذا كان الامر كذلك وكانت الاسباب التى استند اليها القرار المذكور قد استخلصت استخلاصا غير سائغ من الاوراق ولا تصلح للمساطة التأديبية ، لذلك يعمى الغاؤه ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى في المادة ٦٧ منه بأنه « يترتب على محو الجزاء التأديبى اعتباره كان لم يكن بالنسبة للمستقبل وترفع اوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة العامل » فان هذا الاثر يكون واجب التطبيق من باب أولى في حالة الحكم بالغاء القرار التأديبى المطعون فيه .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب فيما انتهى اليه قضاؤه بالغاء القرار المطعون فيه باعتباره قراراً تأديبياً ، ورفع مع الاوراق المتعلقة به من ملف خدمة المدعى ومن ثم يكون الطعن بميه غير قائم على سند خليف بالرفض ، مع الزام الجهة الطامنة المصروفات .

(طعن ٨٥٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)

الفرع التاسع — نحو العقوبات التأديبية

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

قرار تأجيل العلاوة أو الحرمان منها — محسوه طبقا للمادة ١٤١ وما بعدها من قانون موظفي الدولة جائزا اذا كان صادرا من الجهة التأديبية المختصة بسبب نفي ادلأى أو مالى ارتكبه الموظف بخلاف ما اذا كان صادرا من لجنة شئون الموظفين بسبب ضعف كفاية الموظف — اساس ذلك وتطبيقه بالنسبة لاحكام كادر سنة ١٩٢١ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « يقدم التقرير السرى عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض ... ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من اول ملاوة دورية مع تخطيه فى الترقية ... » — وتنص المادة ٤٢ على أن « يمنح الموظف ملاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة ... ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقرير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين المختصة على اساس من التقارير السنوية .. » وتنص المادة ٤٣ على أن « تستحق العلاوات الاعتيادية فى أول مايو .. ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين المختصة » . وتنص المادة ٤٤ على انه « لا يجوز تأجيل الملاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شئون الموظفين » .

ويبدو من هذه النصوص أن احكامها تربط بين استحقاق العلاوة وكفاية الموظف فى عمله فلا تمنح العلاوة الا لمن يقوم على عمله بكفاية على النحو الذى تقرره لجنة شئون الموظفين التى تمارس اختصاصا تقديريا فى وزن الكفاية بما يتفق مع الحق والواقع وبما يؤثر فى المراكز القانونية للموظفين من حيث العلاوات الدورية .

ويتضح من ذلك ان قطاع الكفاية يتميز بسماته المستقلة وأثاره المحددة

على اختلاف في ذلك مع قطاع التأديب الذي يجد مجاله في نطاق آخر هو نطاق الجريمة والعقاب .

والحرمان من العلاوة أو تأجيلها قد يتم بحكم تأديبي من المحكمة التأديبية المختصة التي ورثت اختصاصات هيئات التأديب — عملاً بالمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩) بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، وذلك جزاء ذنوب إدارية أو مالية تعلق بالموظف ، وهذا وضع ينتهي إلى نظام التأديب ذنباً وجزاء ولا يشتبه بالوضع السابق الخاص بالكفالية الوظيفية .

وباستعراض أحكام محو الجزاءات التأديبية وآثارها الواردة بنصوص الباب الرابع من قانون موظفي الدولة يبين أن قواعده أنها تتعلق بالمعقوبات التأديبية التي توقع على الموظف ، وفي ذلك تقول المادة ١٤١ من هذا القانون: « يجوز للموظف أن يطلب محو الجزاء وأثاره بعد مضي سنتين من تاريخ صيرورة القرار الصادر به نهائياً إذا كانت العقوبة هي الإنذار ، وإذا كانت هي اللوم أو الخصم ... » .

ويخلص من جميع ما تقدم أن تأجيل العلاوة الدورية لا يعتبر عقوبة تأديبية إلا في حالة توقيع تلك المعقوبات على عائق موظف ارتكب ذنباً إدارياً أو مالياً ، وحوكم تأديبياً أمام الهيئة التأديبية المختصة ، أما إذا صدر تأجيل العلاوة من لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب فإنه لا يعدو من تبديل المعقوبات التأديبية . وإن أحكام محو الجزاءات وأثارها لا ترد إلا على المعقوبات التأديبية فلا تسرى على تأجيل العلاوة الذي تقرره لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب .

ويتضح بمراجعة كادر سنة ١٩٣١ الذي كان سارياً وقت وقوع تأجيل العلاوة الخاصة بالسيد المروضة حالته أنه جاء خلواً من تنظيم خاص في ذلك الصدد ، ولم يسند إلى لجنة شئون الموظفين سلطة تأجيل العلاوة الاعتيادية كمعقوبة تأديبية . ومن ثم فإن قرارها المشار إليه لا يعتبر جزاء تأديبياً ترد عليه أحكام محو الإجازات .

المبدأ :

الاحكام التأديبية الصادرة ضد العاملين جزاء ما اقترفوه من مخالفات هي احكام منشئة للعقوبة - اذا طعن في هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا وتصدت هذه المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب فان حكم هذه المحكمة هو ايضا حكم منشئ للعقوبة وليس مقرر لها وبالتالي يسرى من تاريخ صدوره لا يرتد اثره الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - الاثر المترتب على ذلك : حسب مدد المحو المقررة من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا .

ملخص الفتوى :

وتتبد أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فبين لها ان المادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عدلت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها جزاء الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين فى السنة كما تضمنت المادة (٩٢) من هذا القانون حكما مفاده محو الجزاء التأديبى الذى يوقع على العايل بالخصم من الاجر مدة تزيد على خمسة أيام ، بضى سنة ، على أن يتم المحو بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغير شاغلى الوظائف العليا ، اذا تبين لها أن سلوك العايل منذ توقيع الجزاء مرضيا .

ومن حيث ان الاحكام التأديبية الصادرة ضد الموظفين جزاء لما اقترفوه من مخالفات هي احكام منشئة للعقوبة ، واذا طعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا ، وتصدت هذه المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب ، فان حكمها فى هذا الشأن هو ايضا يكون حكما منشئ للعقوبة وليس مقرر لها ، وبالتالي يسرى من تاريخ صدوره ، ولا يرتد اثره الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ولا حجة فى الاستناد الى حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٥/١/٢٦ فى الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ١٤ ق والذى تعرض لاثر تعديل

الجزاء التأديبي بقرار ادارى ، وقضى بأن هذا التعديل هو فى حقيقته سحب للجزاء السابق توقيعه على العامل ، ويترتب عليه ارتداد اثر هذا التعديل الى تاريخ صدور قرار الجزاء الاول ، ذلك ان هذا الحكم كان يعالج واقعه مختلفة هى حالة صدور قرار ادارى صاحب ، وليس حكما لمحكمة تأديبية ، لذا كان القرار الادارى الساحب يرتد اثره الى تاريخ صدور القرار المسحوب بامتناعه صادرا من ذات الجهة الادارية فان حكم المحكمة الادارية العليا بالغاء حكم المحكمة التأديبية لا يعد سحبا لحكم المحكمة الاثنى درجة ، بل الغاء له يسرى من تاريخ صدور هذا الحكم الاخير .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى ان يلتغى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا ، السالك الاشارة اليه ، توقيع جزاء الضم من اجر العامل المعروضة حالته من تاريخ صدور هذا الحكم وحساب مدة السنة المتررة لحو هذا الجزاء من التاريخ ذاته .

(ملك ١٧٨/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١٠/٥)

تعليق :

نصت المادة (٩٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على ان :
» تمحى الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانقضاء الفترات
الاية :

١ - ستة اشهر فى حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الاجر
مدة لا تتجاوز خمسة ايام .

٢ - سنة فى حالة الخصم من الاجر مدة تزيد على خمسة ايام .

٣ - سنتان فى حالة تأجيل العالوة او الحرمان منها .

٤ - ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الاخرى عدا جزاى
الفصل والاحالة الى المعاش بحكم او قرار تأديبى .

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغیر شاغلي الوظائف العليا إذا تبين لها أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبدیه الرؤساء عنه .

ويتم المحو بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا بقرار من السلطة المختصة .

ويرتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتمويضات التي ترتبت نتيجة له وترفع أوراق الجزاء وكل إشارة اليه وما يتعلق به من ملف خدمة العامل » .

الحكمة من تقرير محو الجزاءات :

حدد القانون الآثار الحتمية لتوقيع الجزاءات ببند مبرئة على النحو السالف بيانه . ومع ذلك فإن الإدارة فيما تمارسه من سلطات تقديرية في شئون العاملين لا يسمعها أن تغفل من عناصر الرأي والتقدير ، الجزاءات السابق توقيعها عليهم وإن طال عليها الزمن مع ما يؤدي اليه ذلك من صد بعض العاملين عن التوبة لانغلاق أبواب الأمل دونهم . وعلاجا لهذه الحال، رعى فتح الباب أمامهم لمحو الجزاءات التي توقع عليهم ففتح للمصالحين منهم فرص الخلو من جميع الآثار التي تعلق بهم نتيجة ما يصيبهم من جزاءات .

شروط المحو :

اشتراطت المادة ٩٢ من قانون العاملين توافر شرطين لا مكان محو العقوبات التأديبية ، يُطلق أحدهما بالمدة التي يجب قضاؤها ما بين توقيع العقوبة ومحوها ، ويتعلق الثاني بسلوك العامل أثناء هذه المدة .

ولم يحدد القانون التاريخ الذي يبدأ منه احتساب الفترات المشار إليها ، وهل هو تاريخ صدور القرار بتوقيع العقوبة ، أم تاريخ تنفيذها تنفيذًا كاملاً ، واكتفى النص على القول « منذ توقيع الجزاء » ومن رأينا أنه يتعين الاعتماد بتاريخ صدور القرار بتوقيع الجزاء ، وفي حالة تعدد

الجزاءات المطلوب محوها يتعين النظر الى كل عقوبة كوحدة مستقلة واحتساب المدد اللازمة لمحوها حسب نوعها ومقدارها .

اما من الشرط الثانى للمحو والمتعلق بسلوك العامل ، فان الفترات المشار اليها فيما سبق ، ما شرعت الا للتحقق من تحسن سلوك العامل وانصلاح حاله ، ولذلك يتعين لمحو العقوبة الموقعة عليه ان يتبين من التقارير المقدمة منه وما يبدية الرؤساء عنه وملف خدمته ان سلوكه وعمله كانا منذ توقيع العقوبة مرضيين .

السلطة المختصة بالمحو :

يتم محو العقوبة بقرار تصدره لجنة شئون العاملين لغير شاغلى الوظائف العليا . ويتعين عليها محو العقوبة اذا ما توافرت شروط المحو ، بان انقضت الفترات القانونية على توقيع العقوبة ، وشهدت التقارير المقدمة من العامل وملف خدمته ورؤساؤه بحسن عمله وسلوكه ، والا كان قرارها برفض المحو مخالفا للقانون حقيقا بالالفاء .

اما محو الجزاءات التأديبية بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا فيكون بقرار من السلطة المختصة ، وذلك لعدم اختصاص لجنة شئون العاملين بشئونهم (المفكرة الايضاحية) .

وقد نصت المادة ٦٣ من اللائحة التنفيذية على ان « على ادارة شئون العاملين دون حاجة الى طلب من العامل اتخاذ اجراءات محو الجزاءات اذا ما توافرت شروط المحو طبقا لاحكام القانون » .

وقد صدر من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بتخصيص ملف فرعى لايداع اوراق العقوبة به بعد محوها والمتضمن قيام كافة وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات القطاع العام بتخصيص ملف فرعى لايداع اوراق العقوبة بعد محوها بحيث تودع فى هذا الملف كافة الاوراق المتعلقة بالتحقيق والعقوبة بعد التفسير بقرار لجنة شئون العاملين بالموافقة على محو الجزاء فى الخانة المخصصة بالاستمارة ١٣٤ ع ح ، على ان يراعى عدم التصريح لاحد بالاطلاع على هذا الملف وعدم نقله مع العاملين عند نقلهم الى جهات عمل اخرى .

آثار المحو :

يترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة الى المستقبل .
فهو لا يزول بالنسبة الى الماضي ، ولا ما ترتب عليه . ولكن تطوى صفحته ،
ويعتبر كأن لم يكن بالنسبة الى المستقبل . وبذلك لا يجوز الاعتداد على
هذا الجزاء ، أو أخذه في الاعتبار كعنصر من عناصر التقدير في شئون العامل
بعد القرار الصادر بهوه .

وينفذ قرار المحو برفع أوراق العقوبة من ملف خدعة العامل .

ومن المقرر أن محو الجزاء لا يؤثر على الحقوق أو التعويضات التي
ترتبت نتيجة للجزاء .

الفرع العاشر - جواز ملاحقة من ترك الخدمة بالمعقاب التأديبي

قاعدة رقم (٣٨٤)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة الموظفين المعينين على وظائف دائمة يستوى في ذلك من كان منهم بالخدمة أو تركها - العقوبات التي توقع على من ترك الخدمة .

ملخص الحكم :

أن الاختصاص بمحاكمة الموظفين المعينين على وظائف دائمة أصبح يصدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ مقصوراً على المحاكم التأديبية يستوى في ذلك من كان منهم في الخدمة أو تركها - واختصاص هذه المحاكم بالدعاوى التأديبية التي تقام على من تركوا الخدمة من الموظفين المذكورين وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يستتبع بحكم اللزوم أن توقع عليهم العقوبات التي اختصهم بها المشرع والمنصوص عليها في تلك المادة .

(طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ :

انتهاء خدمة الموظف لا تحول دون استمرار محاكمته عما يثبت في حقه ولا تعفيه من المسؤولية - أثر انتهاء خدمته في هذا الشأن هو ألا يوقع عليه إلا أحد الجزاءات الجائز توقيعها على من تركوا الخدمة .

ملخص الحكم :

أن انتهاء خدمة المطعون ضده بالقرار الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٦٦ لا يحول دون استمرار محاكمته عما يثبت في حقه ولا يعفيه من

المسئولية عما فرط منه — وكل ما لانتهاه خدمته بالوزارة من اثر في هذا الشأن هو الا يوقع عليه الا احد الجزاءات الجائز توقيعها على من تركوا الخدمة وفقا لما تقضى به المادة ٦٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن ٣٠٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل لا يحول دون استتمرار محاسبته التأديبية — اثر ذلك يقتصر على نوع العقوبة التي توقع عليه .

ملخص الحكم :

ان انتهاء خدمة العامل لا تحول دون استتمرار محاسبته بما ثبت في حقه ، ولا نفيه من المسؤولية عما فرط منه . وكل ما لانتهاه خدمته من اثر في هذا الشأن هو الا توقع عليه الا إحدى العقوبات الجائز توقيعها قانونا على من تركوا الخدمة ، وفقا لما كانت تقضى به المادة ٦٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ، وما تقضى به المادة ٦٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة القائم الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ٢١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرى المحكمة ان العقوبة المناسبة للمخاللة التي ارتكبها المخالف المطعون ضده ، بمراعاة جميع الظروف والملابسات التي اطلحت بالواقعة وخاصة انه قام برد معظم المبالغ التي حصل عليها دون وجه حق وان خدمته قد انتهت ، هي محاسبته بغرامة مقدارها خمسة جنيهات .

(طعن ٤١١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢)

المبدأ :

حدد المشرع الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة - أثر ذلك - توقيع جزاء بالخصم من الراتب على عامل أحيل الى المعاش - استحالة تنفيذه ماديا .

ملخص الفتوى :

أن المشرع فرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة . فحدد جزاءات معينة على سبيل الحصر يجوز توقيعها على العاملين أثناء خدمتهم كما أورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحصر أيضا توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبون من مخالفات تأديبية أثناء خدمتهم ومن ثم لا يجوز توقيع أى من تلك الجزاءات في غير النطاق المحدد لها والا استحالة تنفيذها .

ولما كان العامل في الحالة الماثلة قد أحيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤ أثناء نظر الدعوى التأديبية المقالة ضده وانقطعت تبعاً لذلك اعتباراً من هذا التاريخ علاقته الوظيفية بالدولة الأمر الذي كان يتعين معه عند الحكم عليه مجازاته بأحد الجزاءات التي حددها المشرع للعاملين بعد تركهم الخدمة لا بأحد الجزاءات التي أجاز توقيعها عليهم أثناء الخدمة ، وأذا أصدرت المحكمة التأديبية حكماً في ١٩٧٦/٢/٥ بمجازاته بخصم شهر من راتبه بعد أن أصبح غير مستحق لراتب يمكن الخصم منه تنفيذاً للحكم فإنه يستحيل مادياً إجراء هذا التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحالة تنفيذ الحكم الصادر بخصم شهر من مرتب السيد الذي أحيل الى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقالة ضده .

(فتوى ٣١٦ في ١٩٨١/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

ارتباط التاديب بالوظيفة كاصل عام — باتقصاء رابطة التوظيف لا يكون للتاديب مجال — الاستثناء من هذه القاعدة بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مقصور على الموظفين العموميين ما لم يوجد نص يقرره بالنسبة الى موظفي الشركات الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان الاصل في التاديب انه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطة التوظيف لم يعد للتاديب مجال ، واذا كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد اورد استثناء من هذه القاعدة في المادة ١٠٢ مكرر (ثانيا) المضاهة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، فان هذا الاستثناء مقصور على الموظفين العموميين اذ لم يكن هناك نص يقضى بغيره على هذا الحكم على موظفي الشركات الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

ان خضوع البنك العربي المصري لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ليس من شأنه تعديل الاحكام التي تنظم انتهاء عقود عمل موظفيه ، او استمرار خضوعهم للولاية التأديبية بعد انتهاء تلك العقود ، اذ ان تلك الولاية مبنية على عقد العمل الذي يربطهم بالبنك متى انتهى هذا العقد انقضت الدعوى التأديبية .

(طعن ٥١٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

احالة الموظف الى المعاشي في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٤ — لا تحول دون محاكمته تأديبيا عن مخالفة مالية منسوبة اليه — اساس ذلك من الرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ — لا يؤثر في الامر ان الحادث موضوع الاتهام قد حدث سنة ١٩٤٩ طالما ان الدعوى التأديبية لم تسقط

بمضى الخمس سنوات المنصوص عليها بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون
سالف الذكر .

ملخص الحكم :

انه وقد ثبت أن التهمة المنسوبة الى الطاعن هي من قبيل المخالفات
المالية ، فانه يجوز محاكمته عنها تأديبيا بعد احالته الى المعاش طالما انه
قد احيل الى المعاش في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٤ وذلك بالتطبيق لنص المادة
٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر التي تنص على
انه « تجوز اقامة الدعوى التأديبية على الموظف الذى يكون قد ترك الخدمة
لاى سبب كان .. » على أن يحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها بهذه
المادة .. ولا يؤثر في ذلك أن الحادث موضوع الاتهام قد حدث في سنة
١٩٤٩ طالما أن الدعوى التأديبية لم تسقط بمضى الخمس سنوات المنصوص
عليها بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون المذكور لانتقطاع هذه المدة باجراءات
التحقيق وعدم مضى خمس سنوات على أى إجراء من إجراءاته .

(طعن ١٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونصه في المادة ٢٠ منه على
جواز اقامة الدعوى التأديبية على العاملين الذين انتهت خدمتهم في حالتين
حددهما النص ، أصبح يجوز اقامة الدعوى على عامل القطاع العام الذى
انتهت خدمته — لفظ العاملين الذى ورد بالمادة ٢٠ جاء مطلقا ومن ثم ينصرف
الى كافة العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم دون تمييز او
استثناء ، ذلك انه لا يجوز تقييد حكم أطلقه النص .

ملخص الحكم :

لأن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام
قد خلا من النص على جواز ملاحقة العامل تأديبيا بعد تركه الخدمة ايا كان
نوع المخالفة الا أن المشرع قد استهدف بالمادتين ٢٠ و ٢١ من قانون مجلس

الدولة الصادر بالتأبون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ توحيد القواعد الخاصة بالتحقيق والمحكمة التأديبية للعاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات سواء كانوا أثناء الخدمة أو بعد انتهائها في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة بغير تفرقة بين العاملين بالحكومة أو القطاع العام ، ونتيجة ذلك أن العاملين بالقطاع العام يخضعون أثناء خدمتهم أو بعد انتهائهم لذات القواعد التأديبية التي يخضع لها العاملون المدنيون بالدولة .

(طعن ١٢٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥)

(وبذات المعنى طعن ١٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بمقوبة الخصم من الرتب ضد العامل الذي أحيل الى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع فرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة محدد جزاءات معينة على سبيل الحصر يجوز توقيعها على العاملين أثناء خدمتهم كما أورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحصر أيضا توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبونه من مخالفات تأديبية أثناء خدمتهم ، ومن ثم لا يجوز توقيع أى من تلك الجزاءات في غير النطاق المحدد لها والا استحال تنفيذها .

ولما كان العامل في الحالة الماثلة قد أحيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤ أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده وانقطعت تبعاً لذلك - اعتباراً من هذا التاريخ - علاقته الوظيفية بالدولة ، الأمر الذي كان ينعين معه - عند الحكم عليه - مجازاته بأحد الجزاءات التي حددها

المشروع للعاملين بعد تركهم الخدمة ، لا يُلحَد الجزاءات التي أجاز توقيعها عليهم أثناء الخدمة ، وإذا أصدرت المحكمة التأديبية حكماً في ١٩٧٦/٢/٥ بمجازاته بخمسة أشهر من راتبه بعد أن أصبح غير مستحق لمرتبه يمكن الخصم منه تنفيذاً للحكم فإنه يستحيل مادياً إجراء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى استحالة تنفيذ الحكم الصادر بخمسة أشهر من مرتبه المعروضة حالته الذي أحيل الى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقالة ضده .

(ملف رقم ١٧٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في الفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام — ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن في أى إجراء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية — القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بأصدار قانون العاملين بالقطاع العام قد جاء خلواً من نص يهيئ مساهلة العاملين الذين انتهت خدمتهم — بصنور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص في المادة ٢٠ منه على جواز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم في حالتين حددتهما النص — لفظ العاملين الذي ورد بالمادة ٢٠ جاء مطلقاً ومن ثم ينصرف الى كافة العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم دون تمييز أو استثناء — أساس ذلك : لا يجوز تعيد حكم أطلقه النص .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة فقد أصبحت المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فإن ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن في أى إجراء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية .

ومن حيث أنه وأن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام قد جاء خلوا من نص يجيز مسامحته العاملين الذين انتهت مدة خدمتهم إلا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص في المادة ٢٠ منه على أنه لا يجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا كان قد بدئ في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢ - إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن بدء في التحقيق قبل ذلك .

ومن حيث أن لفظ « العاملين » الذي ورد في هذه المادة قد جاء مطلقا ومن ثم ينصرف الى كافة العاملين الذي تخضع المحاكم التأديبية بمحاكمتهم دون تمييز أو استثناء وأذا لا يجوز تقييد حكم اطلقة النص ، خاصة أن هذا النص قد جاء تاليا لنص المادة العاشرة التي حددت اختصاص محاكم مجلس الدولة ومنها الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في القانون وذلك حددتها الفقرة أولا من المادة ١٥ منه وهي الدعاوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلي المختص والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا من الأرباح .

ومن حيث أن ترتبها على ذلك فإنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام تخضع المحاكم التأديبية بمحاكمة العاملين الذي انتهت خدمتهم ويكون لها توقيع أحد

الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المخالفات المنسوبة الى الطاعن قد بدء التحقيق فيها في ٧ يوليو سنة ١٩٧٥ لمعرفة المراقبة العامة للتنشيط والتحقيقات بوزارة الصناعة بناء على تقرير الرقابة الادارية في ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٥ ثم ارسلت التحقيقات الى النيابة الادارية وتقيت برقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٥ في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ واذا كانت خدمة الطاعن قد انتهت اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ ومن ثم فان علاقته الوظيفية كانت قائمة وقت بدء التحقيق ومن ثم فان الاستمرار في محاكمته بعد ذلك يكون متفقا وصحيح حكم القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك قد صدر سليما لا مطعن عليه .

(طعن ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق. — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٣٩٣)

البدا :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قد خلا من النص على جواز ملاحقة العامل تاديبيا بعد تركه الخدمة ايا كان نوع المخالفة — المادتان ٢٠ و ٢١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المشرع قد استهدف توحيد القواعد الخاصة بالتحقيق والمحاكمة التاديبية للعاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات سواء كانوا اثناء الخدمة او بعد انتهائهم في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة بغير تفرقة بين العاملين بالحكومة او القطاع العام — نتيجة ذلك : العاملون بالقطاع العام يخضعون اثناء خدمتهم او بعد انتهائهم لذات القواعد التاديبية التي يخضع لها العاملون المدنيون بالدولة .

ملخص الحكم :

أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة للمتهم الأول (المطعون ضده الأول) ذلك أنه ولئن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام قد خلا من النص على جواز ملاحقة العامل تأديبياً بعد تركه الخدمة أيا كان نوع المخالفة فـإن المادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد أجازت متابعة من انتهت خدمته في حالتين (١) إذا كان بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة (٢) إذا كانت المخالفة مالية وترتب عليها ضياع حقوق مالية للدولة .

وهما حالتان يتوافران في حق (المطعون ضده) حيث أنه قد ترك الخدمة في عام ١٩٧٧ بعد بدء التحقيق معه بمعرفة الجهة الادارية ، كما أن المخالفة المنسوبة اليه بخالفة مالية ترتب عليها تحميل الشركة بغرامات مالية مما يعتبر في حكم ضياع حق مالى للشركة .

ومن حيث أنه ولئن كانت الاحكام الخاصة بتنظيم اوضاع العاملين في كل من القطاعين العام والحكومي قد تضمنت قدراً من المفايرة على أساس اختلاف طبيعة العمل في كل منهما ، إلا أن المشرع وقد حرص على أن يكون تأديب العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة استثناء من الاصل العام الذى يعقد القضاء العادى الاختصاص بالنظر في جميع مسائل العاملين بالقطاع المذكور مستهدفاً بذلك توحيد القواعد الخاصة بالتأديب للعاملين في كلا القطاعين واتحادتهم من الضمانات الواردة بقوانين النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة توفيراً للحماية اللازمة للبال العام ومن ثم فقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناصاً في مادته الخامسة عشرة على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر

الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية التي تقع من أولاً « العاملين المنفيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح » : كما نصت المادة ٢٠ منه على أنه « لا تجوز إقالة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالات الآتية :

١ - إذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢ - إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك ، كما حددت المادة ٢١ من القانون المذكور الإجراءات التأديبية التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة فنصت على أن « الإجراءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي « غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة ... الخ » .

ومن حيث أنه يبين من مقارنة النصوص المقدمة أن المشرع قد استهدف توحيد القواعد الخاصة بالتحقيق ومحاكمة العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات . . « سواء كانوا أثناء الخدمة أو بعد انتهائهم في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون بغير تفرقة بين العاملين بالحكومة أو القطاع العام ، وقد اقتضى تحقيق هذه الغاية أن ترد صياغة نصوص المواد المشار إليها في عبارات عامة تشمل العاملين في القطاعين المشار إليهما ، وتلاحق المخالف منهم حتى بعد انتهاء خدمته إذا بدىء في التحقيق معه أو محاكمته قبل انتهاء

خدمته أو كانت المخالفة مالية يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة إذا كان المخالف يعمل بالقطاع الحكومي ، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو كان يعمل بالهيئات العامة أو بوحدات القطاع العام ، ولو لم يكن قد بدى ق التحقيق مع أى منهم قبل ذلك .

وعلى ذلك فإن العاملين بالقطاع العام يخضعون أثناء خدمتهم أو بعد انتهائهم لذات القواعد التأديبية التي يخضع لها العاملون المدنيون بالدولة والهيئات العامة التابعة واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم جواز نظر الدموى بالنسبة للمطعون ضده لعدم وجود النظام الذي يسمح بملاحقة العاملين بالقطاع العام بعد انتهاء خدمتهم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وأضنى قضاءه في هذا الشق خلیفاً بالانفاء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق وبصفة خاصة التحقيقات التي أجريت في القضية رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٧ أن المطعون ضده بوصفه يعمل مفتوحاً سابقاً للتراخيص بشركة النصر للزجاج والبللور كان يحصل على مبالغ مالية كبيرة من الشركة تحت حساب استخراج وتجديد - تراخيص سيارات الشركة وسداد الضرائب عنها ، دون أن يتم تسويتها في المستندات ، أو يسدد قيمتها فعلاً ، وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٦ قررت إنهاء خدمة المطعون ضده لانقطاعه عن العمل ، فكتشفت الإدارة المالية لدى إخلاء طرفه وتسليم ما بمهنته ، أنه لم يتم بتجديد رخص بعض السيارات أو سداد الضرائب المستحقة عنها وذلك عن عام ١٩٧٦ رغم أنه تسلم قيمتها خلال عام ١٩٧٥ ، فحصلت قيمتها منه قبل إخلاء طرفه ، إلا أنها اكتشفت أن الشركة مطالبة بسداد فرامة مالية بلغت جبلتها ٢٨٠ مليون و٣٢٣ جنيه نتيجة لعدم سداد الضرائب المذكورة ، وبالتحقيق مع المذكور اعترف بأنه لم يتم بتسديد الضرائب المستحقة على السيارات رقمي

١٤١٦٣ ، ١١٥٥ ، والموتوسيكلات ارقام ٦٣١٦ ، ٣٢٢٤ ، ٣٣٧٠ ، والتي ترتب على عدم سدادها تحميل الشركة بالفراغات المشار اليها ، ودفنح مسئوليته منها بأن رئيسى اقسام النقل بالشركة لم يامر بسدادها مع ان تسديد الضرائب هو من صميم عمله كمندوب تراخيص ، ولا يحتاج فى القيام به الى امر من رئيسه ، ومن ثم فانه يكون قد اهل فى اداء واجب من صميم واجباته الوظيفية ، مما تسبب عنه توقيع الفراغات المالية المشار اليها بتقرير الاتهام تحميلها الشركة من ميزانيتها وما كانت لتحملها لولا ما لحظ من المطعون ضده من اهل فى حق الشركة ، الامر الذى يشكل فى حقه مخالفة مالية ترتب عليها ضياع حق مالى لاحد الاشخاص الاعتبارية فى الدولة تسوغ محاكمته ومجازاته تاديبيا عما بدر منه ، ولو انتهت علاقته الوظيفية بالشركة التى يعمل بها ما دامت النيابة الادارية قد اودعت تقرير اتهامه فلم كتاب المحكمة التاديبية للمطالبة بمحاكمته قبل مضى خمس سنوات على انتهاء خدمته فضلا عن ان المنسوب اليه مخالفة مالية الامر الذى يجيز محاكمته تاديبيا ولو بعد انتهاء خدمته واذا ثبتت المخالفة المالية فى حق المطعون ضده على الوجه المتقدم ذكره مما ترى معه المحكمة تفريجه مبلغ ثلاثين جنيها كجزاء مناسب لما لحظ منه .

(طعن ١٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥)

تمليق :

« لا يمتنع انتهاء خدمة العامل لاي سبب من الاسباب عبدا الوفاء من محاسبته تأديبيا اذا كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته .

وقد نصت المادة ٩٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معذلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجوز في المخالفات التي يترتب عليها غشاع حق من حقوق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تجاوز خمسة اضعاف الاجر الاساسى الذى كان يتقاضاه في الشهر عند انتهاء الخدمة .

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تستوى الغرامة من تعويض الضمة الواحدة أو المبلغ المخدر أن وجد عند استحقاقها وذلك في حدود الجزء الجائر المحجز عليه أو بطريق المحجز الادارى على أمواله » .

ويكون تأديب الموظف من فعل وقع منه أثناء قيام العلاقة الوظيفية . على أن الامر يحتاج الى مزيد من الايضاح اذا كان الفعل قد ارتكبه الموظف بعد انتهاء خدمته . فلا يجوز كأصل عام ممارسة السلطة التأديبية لفعل اتاه الموظف بعد انتهاء خدمته ، اذ هو بعد انتهاء خدمته مردا عاديا لا يخضع لسلطة الادارة الرئاسية . على أن الامر يثق بالنسبة لبعض الاعمال ، اذ من الواجبات ما يلتزم بها العامل أثناء خدمته ، ويظل ملتزما بها بعد انتهاء خدمته ، ومثلها عدم افشاء الاسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها . فاذ ما افشى العامل أمرا من هذه الامور بعد انتهاء خدمته ، فهل تنسحب عليه السلطة التأديبية ؟ من رأينا أنه لا يجوز . لان التزامه أثناء الخدمة كان التزاما وظيفيا يرتب المسؤولية التأديبية ، اما بعد انتهاء الخدمة فقد أصبح التزاما قانونيا يرتب المسؤولية الجنائية أو المدنية - بالتعويض - حسب الاحوال ، ولكنه لا يرتب المسؤولية التأديبية ، (د. السيد محمد ابراهيم - ص ٥٠١) .

وبالنسبة لمخالفات يكون الموظف قد ارتكبها قبل انتهاء خدمته ، فإن القاعدة العامة أن الموظف يتحرر من الخضوع للسلطة التأديبية التي هي فرع من السلطة الرئاسية التي لا تمارس إلا على الموظفين القائمين بالخدمة دون أن يتركوها . ومن ثم فإن طبيعة التأديب تحول دون أعماله بالنسبة للموظف الذي ترك الخدمة . ومقد بذلك الصفة والتبعية التي كانت تخضعه لنظام التأديب وسلطاته . وذلك كله ما لم ينص القانون صراحة على غير ذلك ، وفي حدود ما نص عليه .

تصويبات

كلمة الى القارئ

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية ...

لنالكمال لله سبحانه وتعالى ...

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
لجميع	١٣ / ١٩	الجميع	شهداء	٨ / ٢٥٨	شهرأ
الأعضاء	١٧ / ١	الأعضاء	والخيرا	٢٢ / ٢٦٤	واخيرا
لأحدهما	٣٠ / ١٨	لأحدهما	بمقتضى	١٢ / ٢٧٧	بمقتضى
مصرفيات	٣٧ / ٢٣	مصرفياته	لايسوغ	٢٦ / ٢٧٧	لا يسوغ
يوقع	٣٨ / ٢٣	بواقع	ليست	٣ / ٢٩٦	ليست
جرت	٣٩ / ٣٥	جرى	علا	٨ / ٣٠٣	عملا
الصفة	٤٤ / ١٦	الصفة	بقران	٢٣ / ٣١٤	يقران
اليه	٤٦ / ٢٨	اليها	خُدسة	٢ / ٣٢٩	خُدسة
التأمين	٥٣ / ١٧	التأمين	لك	٢٦ / ٣٢٩	ذلك
٦١ / ٣ / ٢	٦٠ / ٨	١٩٦١ / ٣ / ٢٤	للسلطة	٤ / ٣٤٢	للسلطة
مجل	٦٩ / ١٠	مجل	مقتضيات	٤ / ٣٤٩	مقتضيات
الشركات	٧٠ / ١١	الشركات	مأمورى	٣ / ٣٦٣	مأمورى
الواردين	٧٣ / ٢٢	الواردين	لتحقيقى	٣ / ٣٩٢	التحقيقى
مطبقة	٧٣ / ٦	مطبقة	ارفاقى	٦ / ٤٠٦	ارفاقى
خمسون جنيه	٨١ / ٢٣	خمسون مليون جنيه	بامعاملين	٣ / ٤٢٥	بالمعاملين
ذيتك	٨٥ / ٧	ذلك	الدراجة	١٤ / ٤٢٦	الدرجة
عملية	١٠٠ / ١٠	عملية	امعل	٢٦ / ٤٢٩	عمل
يلخص	١٠٥ / ١٣	يلخص	يغم	٨ / ٤٤٦	يغم
على مجلس	١١٣ / ١٥	على رئيس مجلس	المقوبة	١ / ٤٦١	المقوبة
اذ	١٢٨ / ٢٠	أن	قز	٢٤ / ٤٦٧	قد
ينتخب	١٥٤ / ٧	ينتخب	با	٢٤ / ٤٧٣	بما
ومأيا	١٦٢ / ٧	وأما	وظيفية	٥ / ٥٠٥	وظيفية
التطهيزه	١٨٣ / ١٢	الطهيزه	لعاملين	٥ / ٥١٨	المعاملين
مبرا	١٨٣ / ١٧	ميرثا			
المعابرة	١٩٦ / ٢	المعابرة			
وظيفة	٢٠٨ / ٢	وظيفته			
وجه	٢٤٠ / ٢٩	وجهة			

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٦ / ٤٩١١

شركة مطابع الطناني

٩ حمودة المتاول — عابدين

ت : ٩٠٢٧٧٤

فهرس تفصلى

الصفحة

١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة :
٣	بنك :
٦	الفصل الاول — بنوك مختلفة :
٦	الفرع الاول — البنك المركزى
٢٦	الفرع الثانى — البنك الاهلى
٤٩	الفرع الثالث — بنك مصر
٦٧	الفرع الرابع — المصرف العربى الدولى
٧٢	الفرع الخامس — البنك القومى للاستيراد والتصدير
٧٥	الفرع السادس — بنك الاستثمار القومى
٧٩	الفرع السابع — بنك التنمية الصناعية
٨١	الفرع الثامن — البنك المصرى لتنمية الصادرات
٨٣	الفرع التاسع — بنك قناة السويس
٨٤	الفرع العاشر — البنك العربى الافريقى
٨٦	الفرع الحادى عشر — البنك الصناعى
٩١	الفرع الثانى عشر — بنك ناصر الاجتياى
٩٤	الفرع الثالث عشر — بنك التسليف الزراعى والتعاونى
١٠١	الفرع الرابع عشر — بنك التنمية والائتمان الزراعى
١٠٥	الفرع الخامس عشر — البنك العقارى
١٠٩	الفرع السادس عشر — بنك الائتمان العقارى
١١٠	الفرع السابع عشر — البنك العقارى الزراعى
١١٥	الفرع الثامن عشر — بنك الاتحاد التجارى

الصفحة

١١٦	الفرع التاسع عشر — البنك العربى المصرى
١١٧	الفرع العشرون — البنك التجارى
١١٨	الفصل الثانى — عمليات مصرفية
١٢١	الفصل الثالث — ضرائب ورسم
١٤٢	الفصل الرابع — مسائل متنوعة
١٤٢	الفرع الاول — مجلس الادارة
١٤٩	الفرع الثانى — ممثلو الحكومة وغيرها
١٥٩	الفرع الثالث — عاملون بالبنوك
١٧١	بورصة
١٨١	بوغاز ميناء الاستفدوية
١٨٥	بيع بالمزاد العلنى
١٩٣	تسليم
١٩٧	الفصل الاول — المسئولية التأديبية
	الفرع الاول — اختلاف النظام القانونى للتأديب من
١٩٧	النظام المقرر بالقوانين الجنائية للامعمال المؤتمة
	الفرع الثانى — استقلال الجريمة التأديبية من الجريمة
٢٠٧	الجنائية
	الفرع الثالث — مشروعية اصدار لائحة للجزاءات
٢٢٦	متضمنة المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها
٢٣٣	الفرع الرابع — مسائل متنوعة

الصفحة

٢٣٣	أولا - المسئولية التأديبية مسئولية شخصية
٢٣٤	ثانيا - اثر المرض على المسئولية التأديبية
٢٤٠	ثالثا - الاعفاء من المسئولية
٢٤٣	الفصل الثانى - واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية
٢٤٣	الفرع الاول - احكام عامة
٢٥٠	الفرع الثانى - واجبات الوظيفة
٢٥٠	أولا - اداء أعمال الوظيفة
٢٦٤	ثانيا - طاعة الرؤساء وتوقيعهم
٢٨٠	ثالثا - المحافظة على كرامة الوظيفة
٣٠٢	الفرع الثالث - الاممال المحظورة
٣٠٢	أولا - الجمع بين الوظيفة وعمل آخر
٣٣٦	ثانيا - التردى فى مواطن الشبهة
٣٣٩	ثالثا - المخالفات الادارية
٣٧٣	رابعا - المخالفات المالية
٤٣٤	الفصل الثالث - الجزاءات التأديبية
	الفرع الاول - منم جواز العقابية من الذنب الادارى
٤٣٨	مرتين
	الفرع الثانى - وجوب قيام تقدير الجزاء على مسببه
٤٤٦	بجميع اشطاره
	الفرع الثالث - مناط حرية تقدير الجزاء الا يكون
	المشرع قد خص ذنبا اداريا بعقوبة
٤٥٤	محددة
	الفرع الرابع - رقابة القضاء لا تمتد الى ملامة
	الجزاء الا اذا شاب تقدير الادارة له
٤٦٥	خلو

الصفحة

- الفرع الخامس — الاثر المباشر للقانون التأديبي وقاعدة
القانون الاصلح للمتهم ٤٩٥
- الفرع السادس — ما لا يعد من قبيل العقوبات
التأديبية ٥١٧
- الفرع السابع — عقوبات تأديبية جائز توقيعها
— التفرقة في شأن العقوبات التأديبية
بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم
من الموظفين ٥٥٣
- الفرع الثامن — جزاء تأديبي ممتنع ٥٧٢
- الفرع التاسع — محو العقوبات التأديبية ٥٩٥
- الفرع العاشر — جواز ملاحقة من ترك الخدمة
بالمعقاب التأديبي ٦٠٢

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهائى - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الاول » .

٢ - المدونة المالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة المالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة المالية فى قوانين اصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة المالية فى قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة المالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء — ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن مرضا إبداعيا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن مرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتنظيم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المفربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإبداعيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المفربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المفربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المفربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع المهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمينة جدة :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكتابة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهي - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

